



لِلْإِمَامِ الْمُطَهَّرِ

مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الشَّافِعِيِّ

١٥٠٠ - ٢٠٤

لَمَّا نَظَرْتُ الرِّسَالَةَ لِلشَّافِعِيِّ أَذْهَلَنِي،
لَأَنِّي رَأَيْتُ كَلَامَ رَجُلٍ عَاقِلٍ فَصِيحٍ نَاصِحٍ،
فَأَنِّي لَا أَكْثُرُ الدُّعَاءَ لَهُ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ

بِتَحْقِيقِ

أَبِي الْأَشْجَبِ

أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنَ شَيْخٍ

مَطْبَعَةُ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٧٩٢

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للشارح

كان الشافعي كالشمس للدنيا ، وكالعافية للناس .
فانظر هل لهذين من خلف ، أو منهما عوض ؟ !
(الإمام أحمد بن حنبل)

طالت مجالستنا للشافعي ، فما سمعتُ منه لحنَةً قط .
ولا كلمةً غيرُها أحسنُ منها .
(عبد الملك بن هشام النحوي صاحب السيرة)

الشافعي كلامُهُ لغةٌ يُحتَجُّ بها .
(ابن هشام أيضاً)

ألم تر آثارَ ابنِ إدريسَ بعدهُ دلائلُها في المشكلاتِ لوامعُ
معالمُ يَفْنَى الدهرُ وهى خوالِدُ وتَنخَفِضُ الأعلامُ وهى فوارِعُ
مناهجُ فيها للهدى مُتَصَرِّفُ مواردُ فيها للرشادِ شرائعُ



فمن يَكُ عِلْمُ الشافعيِّ إمامَهُ فمرَّتُهُ في باحةِ العلمِ واسعُ
(أبو بكر بن دريد صاحب الجهرة)

كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي ، وهو شاب ، أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن ، ويجمعُ قبُولَ الأخبار فيه ، وحجّةَ الإجماع ، وبيانَ الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة : فوضع له كتاب « الرّسالة » .

قال عبد الرحمن بن مهدي : ما أصلى صلاةً إلّا وأنا أدعو للشافعي فيها .

وقال أيضاً : لما نظرتُ « الرّسالة » للشافعي أذهلتني ، لأنني رأيتُ كلامَ رجلٍ عاقلٍ فصيحٍ ناصحٍ ، فإني لأكثرُ الدعاء له .

قال المزيّني [أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى ، صاحبُ الشافعي ، مات سنة ٢٦٤] :

قرأت كتاب « الرّسالة » للشافعي خمسمائة مرة ، ما من مرةٍ منها إلّا واستفدتُ فائدةً جديدةً لم أستفدها في الأخرى .

وقال أيضاً :

أنا أنظر في كتاب « الرّسالة » عن الشافعي منذ خمسين سنةً ، ما أعلم أني نظرتُ فيه من مرةٍ إلّا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفته .

المسرح الأول

من لرسالة

رواية الربيع برسم الأمير
محمد بن أحمد بن سليمان بن

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الأول من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي

رموز نسخ الرسالة

الأصل : نسخة الربيع بن سليمان ، مخطوطة بدار الكتب
المصرية ، وهي أقدم الكتب الثابت تاريخها . وقد
كتب الربيع بخطه في آخرها إذناً بنسخها في
ذى القعدة سنة ٢٦٥ وأنا أجزم بأنها كلها بخط
الربيع ، وأنه كتبها في حياة الشافعى ، أى قبل آخر
رجب سنة ٢٠٤

س : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة الشرفية في سنة ١٣١٥
عن نسخة منقولة عن أصل الربيع .

ج : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة العلمية في سنة ١٣١٢

ـ : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة الأميرية ببولاق في
سنة ١٣٢١ مع كتاب « الأم » للشافعى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣

... (١) الربيع بن سليمان قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان
بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب
بن عبد مناف المطلبى ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم :
١ - الحمد لله الذى خلق السموات والأرض ، وجعل
الظلمات والنور ، ثم الذين كفروا ربهم يعدلون .

٢ - والحمد لله الذى لا يؤدى شكر نعمة من نعمه

(١) موضع البياض غير واضح فى الأصل بعوادى الزمن على الورق . ولكنه مفهوم مما كتب فى أول الجزء الثالث من « الرسالة » أنه : [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا أبو على الحسن بن حبيب ، قال نا الربيع بن سليمان] . وعبد الرحمن بن نصر هذا هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بن على بن محمد بن إبراهيم بن الحسين الشيبانى الحنفى المتوفى سنة ٤١٥ ، وهو أحد راوى الرسالة عن أبى على الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصارى الفقيه المتوفى سنة ٣٣٨ ، والحصارى هو الذى رواها عن الربيع بن سليمان صاحب الشافعى .

إِلَّا بِنِعْمَةٍ مِنْهُ، تُوجِبُ عَلَى مُؤَدِّي مَاضِي نِعَمِهِ بِأَدَائِهَا : نِعْمَةٌ حَادِثَةٌ
يَجِبُ عَلَيْهِ شُكْرُهَا .

٣ — وَلَا يَبْلُغُ الْوَاصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ . الَّذِي هُوَ كَمَا وَصَفَ
نَفْسَهُ، وَفَوْقَ مَا يَصِفُهُ بِهِ خَلْقُهُ .

٤ — أَثَمُّهُ حَمْدًا كَمَا يَنْبَغِي لِكِرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ .

٥ — وَأُسْتَعِينُهُ أُسْتَعَانَةً مَنْ لَا حَوْلَ لَهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ^(١) .

٦ — وَأُسْتَهْدِيهِ بِهِدَاهِ الَّذِي لَا يَضِلُّ مَنْ أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ^(٢) .

٧ — وَأُسْتَغْفِرُهُ لِمَا أَزَلَفْتُ^(٣) وَأَخْرْتُ — : أَسْتَغْفَرُ مَنْ

يُقِرُّ بِعِبُودِيَّتِهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ ذَنْبَهُ وَلَا يُنْجِيهِ مِنْهُ إِلَّا هُوَ .

٨ — وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ

مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

٩ — بَعَثَهُ وَالنَّاسُ صِنْفَانِ :

١٠ — أَحَدُهُمَا : أَهْلُ كِتَابٍ، بَدَّلُوا مِنْ أَحْكَامِهِ، وَكَفَرُوا

بِاللَّهِ، فَافْتَعَلُوا كَذِبًا صَاغُوهُ بِالسَّنْتِهِمْ، فَخَلَطُوهُ بِحَقِّ اللَّهِ الَّذِي
أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ^(٤) .

(١) هكذا في أصل الربيع، وهو أجود، وهو الموافق لما في ج و ج . وفي س « إلا بالله »
وهو تحريف من الناسخ .

(٢) في ج « من لا ذنبه عليه » وهو خطأ .

(٣) في اللسان : « وأزلف الشيء قربة »، وفي التنزيل : [وأزلفت الجنة للمتقين] : أي
قربت ... وأصل الزلفي : القربى ... وفي الحديث : [إذا أسلم العبد فحسن إسلامه
يكفر الله عنه كل سيئة أزلفها] أي أسلفها وقربها . والأصل فيه القرب والتقدم .

(٤) في ج « عليهم » وهو خطأ .

١١ — فَذَكَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١) لِنَبِيِّهِ مِنْ كُفْرِهِمْ ، فَقَالَ :
(وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ السِّتْرَ مِنْهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ
الْكِتَابِ ، وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ، وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَمَا هُوَ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) ^(٢) .

١٢ — ثُمَّ قَالَ : (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ
ثُمَّ يَقُولُونَ : هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، فَوَيْلٌ لَهُمْ
مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ، وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ) ^(٣) .

١٣ — وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ : عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ ،
وَقَالَتِ النَّصَارَى : الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ، يُضَاهِيُونَ
قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا ^(٤) مِنْ قَبْلُ . قَاتِلْهُمْ اللَّهُ . أَنَّى يُؤْفَكُونَ ؟ !
اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ .
وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا . لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . سُبْحَانَهُ
عَمَّا يُشْرِكُونَ) ^(٥) .

١٤ — وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا
مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجُبَّتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا :

(١) في ج « فذكر الله تبارك وتعالى » ولفظ الجلالة ليس في أصل الربيع .

(٢) سورة آل عمران (٧٨) .

(٣) سورة البقرة (٧٩) .

(٤) ذكر في الأصل من الآيتين إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله يشركون » .

(٥) سورة التوبة (٣٠ و ٣١) .

هُوَ لَا أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا^(١) .

١٥ - وَصِيفُ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَاِبتَدَعُوا مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ،

وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ حِجَارَةً وَخَشَبًا^(٢) وَصُورًا اسْتَحْسَنُوهَا ، وَنَبَزُوا^(٣) أَسْمَاءَ افْتَعَلُوهَا ، وَدَعَوْهَا آلِهَةً عِبَدُوهَا ، فَذَا اسْتَحْسَنُوا غَيْرَ مَا عَبَدُوا مِنْهَا الْقُوَّةُ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ غَيْرَهُ فَعَبَدُوهُ : فَأُولَئِكَ الْعَرَبُ .

١٦ - وَسَلَكَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعَجَمِ سَبِيلَهُمْ فِي هَذَا ، وَفِي

عِبَادَةٍ مَا اسْتَحْسَنُوا^(٤) مِنْ حُوتٍ وَدَابَّةٍ وَنَجْمٍ وَنَارٍ وَغَيْرِهِ .

١٧ - فَذَكَرَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ جَوَابًا مِنْ جَوَابِ بَعْضِ مَنْ عَبَدَ

غَيْرَهُ مِنْ هَذَا الصَّنْفِ ، فَحَكِيَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُمْ قَوْلَهُمْ : (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ^(٥)) .

١٨ - وَحَكِيَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُمْ^(٦) : (لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ

وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ، وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا^(٧)) .

(١) سورة النساء (٥١ و ٥٢) .

(٢) ضبط في أصل الربيع بفتح الحاء ، فيكون بالإنفراد ، وهو بالضم - على أنه جمع - أنسب للسياق وأجود .

(٣) « نَبَزُوا » أي لَقَبُوا ، والمصدر « النَّبَزَ » بسكون الباء ، والاسم « النَّبَز » بفتحها .

(٤) في س « استحسنوه » وهو مخالف للأصل .

(٥) سورة الزخرف (٢٣) .

(٦) في س ، ب زيادة « أَنَّهُمْ قَالُوا » وهي زيادة ثابتة بحاشية الأصل بخط مخالف لخطه ، ويظهر أنها زيادة من بعض القارئ فلم نستحز لإثباتها .

(٧) سورة نوح (٢٣ و ٢٤) .

١٩ - وقال تبارك وتعالى : (وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ
 إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ : يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا
 يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ؟ ^(١)) .

٢٠ - وقال : (وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ :
 مَا تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا : نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا مَا كَفِين . قَالَ : هَلْ
 يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ؟ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ؟ ^(٢)) .

٢١ - وقال في جماعتهم ، يَذْكُرُهُمْ مِنْ نِعْمِهِ ، وَيُنْخِبُهُمْ ^(٣)
 ضَلَاتِهِمْ عَامَّةً ، وَمَنْهُ ^(٤) عَلَى مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ : (وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
 عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ،
 وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ ^(٥) فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا . كَذَلِكَ يُبَيِّنُ
 اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ^(٦)) .

٢٢ - قال ^(٧) : فَكَانُوا قَبْلَ انْقِذِهِ إِيَاهُمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٨) :
 أَهْلَ كُفْرٍ فِي تَفَرُّقِهِمْ وَاجْتِمَاعِهِمْ ، يَجْمَعُهُمْ ^(٩) أَكْثَرُ الْأُمُورِ : الْكُفْرُ

(١) سورة مريم (٤١ - ٤٢) .

(٢) سورة الشعراء (٦٩ - ٧٣) .

(٣) في ج « ويخبرهم » وهو مخالف للأصل .

(٤) هكذا هو في أصل الربيع ، مضبوطا بفتح الميم وتشديد النون المفتوحة . وهو
 الصواب . وفي النسخ المطبوعة « ومنه » وهو خطأ .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة آل عمران (١٠٣) .

(٧) في س و ج « قال الشافعي » وما هنا هو الموافق للأصل .

(٨) هكذا في أصل الربيع : لم يذكر السلام .

(٩) في النسخ المطبوعة « يجمعهم » وما هنا هو الصواب ، فقد ضبطت في الأصل
 بضم الهاء .

بِاللَّهِ ، وَابْتِدَاعُ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ . تَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، وَسُبْحَانَهُ ^(١) وَبِحَمْدِهِ ، رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَخَالِقُهُ ،

٢٣ - مَنْ حَتَّى مِنْهُمْ فَكَمَا وَصَفَ حَالَهُ حَيًّا : عَامِلًا قَائِلًا بِسَخَطِ رَبِّهِ ، مُزْدَادًا مِنْ مَعْصِيَتِهِ .

٢٤ - وَمَنْ مَاتَ فَكَمَا وَصَفَ قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ : صَارَ إِلَى عَذَابِهِ .

٢٥ - فَلَمَّا بَلَغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، فَحَقَّ ^(٢) قَضَاءُ اللَّهِ بِإِظْهَارِ دِينِهِ

الَّذِي اصْطَفَى ^(٣) ، بَعْدَ اسْتِعْلَاءِ مَعْصِيَتِهِ الَّتِي لَمْ يَرْضَ - : فَتَحَ أَبْوَابَ

سَمَاوَاتِهِ بِرَحْمَتِهِ ^(٤) ، كَمَا لَمْ يَزَلْ يَجْرِي - فِي سَابِقِ عِلْمِهِ عِنْدَ نَزُولِ قَضَائِهِ

فِي الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ - : قَضَاؤُهُ ^(٥) .

٢٦ - فَإِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ : (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً

فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ^(٦)) .

٢٧ - فَكَانَ خَيْرُهُ الْمِصْطَفَى لَوْحِيهِ ، الْمُنْتَخَبُ لِرِسَالَتِهِ ،

الْمُفَضَّلُ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ ، بِفَتْحِ رَحْمَتِهِ ، وَخَتْمِ نُبُوَّتِهِ ، وَأَعْمُ مَا أُرْسِلَ بِهِ

مُرْسَلٌ ^(٧) قَبْلَهُ ، الْمَرْفُوعُ ذِكْرُهُ مَعَ ذِكْرِهِ فِي الْأُولَى ، وَالشَّافِعُ

(١) فِي س وَج « سُبْحَانَهُ » بِدُونِ وَאו الْعُطْف .

(٢) أَيْ : ثَبِتَ وَصَارَ حَقًّا . وَفِي ج « وَحَقَّ » وَفِي س وَ ب « خَمَّ » وَكُلُّهَا مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) فِي ج « اصْطَفَاهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي ج « فَتَحَ أَبْوَابَ سَمَاوَاتِهِ لِأَمَّتِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٥) « قَضَاؤُهُ » : فَاعِلٌ « يَجْرِي » .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢١٣) .

(٧) فِي ج « مُرْسَلًا » وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ « أُرْسِلَ » بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ . وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي

فِي أَصْلِ الرِّيْعِ .

المُشَفَّعُ فِي الْأُخْرَى ، أَفْضَلُ خَلْقِهِ نَفْسًا ، وَأَجْمَعُهُمْ لِكُلِّ خُلُقٍ رَضِيَهُ فِي دِينٍ وَدُنْيَا . وَخَيْرُهُمْ نَسَبًا وَدَارًا - : مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ .
٢٨ - وَعَرَفْنَا وَخَلَقَهُ نِعْمَهُ الْخَاصَّةَ ، الْعَامَّةَ النَّفْعَ فِي الدِّينِ
وَالدُّنْيَا (١) .

٢٩ - فَقَالَ : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ (٢)
مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (٣)) .
٣٠ - وَقَالَ : (لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا (٤)) . وَأُمُّ
الْقُرَى : مَكَّةُ ، وَفِيهَا قَوْمُهُ (٥) .

٣١ - وَقَالَ : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٦)) .
٣٢ - وَقَالَ : (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ ، وَسَوْفَ
تُسْأَلُونَ (٧)) .

٣٣ قال الشافعي : أخبرنا (٨) ابنُ عُيَيْنَةَ (٩) عن ابن أبي

(١) هذا هو الصواب الموافق لأصل الربيع . وجاءت هذه الجملة في س « وعرفنا خلقه
نعمة للخاصة والعامة ، والنفع في الدين والدنيا به » . وفي ج « وعرفنا خلقه ونعمه
الخاصة والعامة ، والنفع في الدين والدنيا به » . وكلاهما خطأ .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : رءوف رحيم » .

(٣) سورة التوبة (١٢٨) .

(٤) سورة الشورى (٧) .

(٥) في ج « ومن فيها قومه » وهو مخالف للأصل .

(٦) سورة الشعراء (٢١٤) .

(٧) سورة الزخرف (٤٤) .

(٨) كلمة « قال الشافعي » مكتوبة في الأصل بحاشيته ، وتأكل الورق فلم يظهر منها
إلا القليل ، وأظن أنها بخط الربيع . وكلمة « أخبرنا » هنا وفي كل ماسياتي رسمت
في الأصل « أَرْنَا » اختصاراً على عادة المحدثين .

(٩) في س و ج « أخبرنا سفيان بن عيينة » وما هنا هو الموافق للأصل .

نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ) قَالَ : يُقَالُ :
مِمَّنِ الرَّجُلُ ؟ فيقالُ : من العرب ، فيقال : مِنْ أَيْ الْعَرَبِ ؟ فيقال :
من قريش^(١) .

٣٤ - قال الشافعي^(٢) : وما قال^(٣) مجاهدٌ مِنْ هَذَا بَيْنٌ فِي
الآية ، مُسْتَغْنَى فِيهِ بِالتَّنْزِيلِ عَنِ التَّفْسِيرِ .

٣٥ - فَخَصَّ جَلَّ ثَنَاهُ قَوْمَهُ وَعَشِيرَتَهُ الْأَقْرَبِينَ فِي النَّذَارَةِ^(٤) ،
وَعَمَّ الْخَلْقَ بِهَا بَعْدَهُمْ ، وَرَفَعَ بِالْقُرْآنِ^(٥) ذِكْرَ رَسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ خَصَّ

(١) الأثر رواه أيضا الطبري في التفسير (٢٥ : ٤٦) عن عمرو بن مالك عن سفيان .

(٢) في س « وما قاله » وهو مخالف للأصل .

(٣) ضبطت في الأصل بكسر النون . قال في القاموس : « النَّذِيرُ : الإِنْذَارُ ،

كَالنَّذَارَةِ ، بالكسر ، وهذه عن الإمام الشافعي رضي الله عنه » .

قال الزبيدي : « قلت : وجعله ابن القطاع من مصادر [نذرت بالشيء] إذا علمته » .

(٤) لفظ « قرآن » ضبطناه هنا وفي كل موضع ورد فيه في « الرسالة » بضم القاف وفتح

الراء مخففة وتسهيل الهمزة . وذلك اتباعا للإمام الشافعي - مؤلف الرسالة - في رأيه

وقراءته . قال الخطيب في تاريخ بغداد (ج ٢ ص ٦٢) « أخبرنا أبو سعيد محمد

بن موسى بن الفضل الصيرفي بنيسابور قال نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم قال نا

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري قال نا الشافعي محمد بن إدريس قال نا إسماعيل

بن قسطنطين قال : قرأت على شبل ، وأخبر شبل أنه قرأ على عبد الله بن كثير ،

وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد ، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس ،

وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي ، وقال ابن عباس : وقرأ أبي على النبي صلى الله

عليه وسلم . قال الشافعي : وقرأت على إسماعيل بن قسطنطين ، وكان يقول : (القرآن)

اسم ، وليس بمهموز ، ولم يؤخذ من (قرأت) ولو أخذ من (قرأت) لسكان كل

ما قرئ قرآنا ، ولكنه اسم للقرآن ، مثل التوراة والإنجيل ، يهمز (قرأت)

ولا يهمز (القرآن) . وإذا قرأت القرآن : يهمز (قرأت) ولا يهمز (القرآن) » .

وهذا الإسناد رواه الحافظ ابن حجر في توالي التأسيس (ص ٤٢) بإسناده إلى الخطيب ،

واختصر المتن ، ثم قال : « هذا حديث حسن متصل الإسناد بأئمة الحديث » . ونقل

في لسان العرب في مادة (قرأ) نحو هذا عن الشافعي ، وزاد : « وقال أبو بكر بن

مجاهد المقرئ : كان أبو عمرو بن العلاء لا يهمز (القرآن) ، وكان يقرؤه كما روى عن

قومه بالندارة إذ بعثه ، فقال : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) .

٣٦ - وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله قال :

« يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ! إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي أَنْ أَنْذِرَ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ ، وَأَنْتُمْ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبُونَ » (١) .

= ابن كثير . ونقل الحافظ ابن الجزرى فى طبقات القراء عن الشافعى عن ابن قسطنطين نحو ما نقل الخطيب (١ : ١٦٦) وهذا النقل عن الشافعى نقل رواية للقراءة واللغة ، ونقل رأى ودراية أيضا ، فان قراءة ابن كثير - قارىء مكة - معروفة أنه يقرأ لفظ (قرآن) بدون همز . والشافعى ينقل توجيه ذلك من جهة اللغة والمعنى ، ولا يرده ، فهو يعتبر رأيا له حين أقره . وهو حجة فى اللغة دراية ورواية . قال ابن هشام - صاحب السيرة المشهورة - : « جالست الشافعى زمانا فما سمعته تكلم بكلمة إلا إذا اعتبرها المعتبر لا يجد كلمة فى العربية أحسن منها » . وقال أيضا : « الشافعى كلامه لغة محتج بها » .

وهذا الذى قلنا كله يقوى اختيارنا أن نضبط اللفظ على ماقرأ الشافعى واختار . ولقد كان الأجدد بنا فى تصحيح كتاب « الرسالة » أن نضبط كل آيات القرآن التى يذكر الشافعى على قراءة ابن كثير ، إذ هى قراءة الشافعى كما ترى ، ولكنى أحججت عن ذلك ، إذ كان شاقا على عسيرا ، لأننى لم أدرس علم القراءات دراسة وافية ، والرواية أمانة يجب فيها التحرز والاحتياط .

(١) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ فى أى كتاب من كتب السنة . ويظهر لى من تعبير الشافعى بقوله « وزعم بعض أهل العلم بالقرآن » أنه لم يكن حديثا مرويا عنده بالإسناد ، بل هو من الأحاديث التى كانت تدور على ألسنة المفسرين ، كمثل الأحاديث التى تدور فى كتب الفقه والأصول على ألسنة الفقهاء والأصوليين ، وكثير من هذه الأنواع لا يعرفه أهل العلم بالحديث . نعم قد روى البخارى ومسلم وغيرهما من حديث أبى هريرة قال : « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله [وأنذر عشيرتك الأقربين] قال : يا معشر قريش ! - أو كلمة نحوها - اشتروا أنفسكم ، لا أغنى عنكم من الله شيئا ، يا بنى عبد مناف ! لا أغنى عنكم من الله شيئا ، يا عباس بن عبد المطلب ! لا أغنى عنك من الله شيئا » الحديث ، واللفظ للبخارى ، انظر فتح البارى (٨ : ٢٨٦) . وروى مسلم (١ : ٧٦) وغيره من حديث قبيصة بن الحارث وزهير بن عمرو قالا : « لما نزلت [وأنذر عشيرتك الأقربين] انطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم إلى روضة من جبل فعلا أعلاها حجرا ، ثم نادى : يا بنى عبد مناف ! إني نذير » الحديث . وجاءت أحاديث أخرى بهذا المعنى . انظر الدر المنثور (٥ : ٩٥-٩٨) ولكن ليس فى شىء منها ما يوافق اللفظ الذى هنا : أنه قال لهم : « وأنتم عشيرتى الأقربون » .

٣٧ - قال الشافعي : أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ^(١) عن ابنِ أبي نَجِيحٍ عن مجاهد في قوله (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) قال : لا اذْكَرُ إِلَّا ذُكِّرْتُ مَعِيَ :
أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وأشهدُ أن محمداً رسولُ اللهِ^(٢) .

١٥

٣٨ - يعني^(٣) ، واللهُ أعلم : ذِكْرُهُ عند الإِيْمَانِ بالله والأُذَانِ .
ويَحْتَمِلُ ذِكْرَهُ عند تلاوة الكتاب^(٤) ، وعند العمل بالطاعة ، والوقوف
عن المعصية .

٣٩ - فَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِينَا^(٥) كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ،
وَعَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ . وَصَلَّى^(٦) عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ،
أَفْضَلَ وَأَكْثَرَ وَأَزْكَى مَا صَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ . وَزَكَّانَا وَإِيَّاكُمْ
بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، أَفْضَلَ مَا زَكَّى أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ بِصَلَاتِهِ عَلَيْهِ . وَالسَّلَامُ
عَلَيْهِ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ . وَجَزَاهُ اللهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزَى مُرْسَلًا عَنْ مَنْ
أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ أُنْقَذَنَا بِهِ مِنَ الْهَلَكَةِ ، وَجَعَلَنَا فِي^(٧) خَيْرِ أُمَّةٍ
أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ، دَائِنِينَ بِدِينِهِ الَّذِي ارْتَضَى^(٨) ، وَاصْطَفَى بِهِ مَلَائِكَتَهُ
وَمَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ . فَلَمْ تُنْسِ بِنَا نِعْمَةٌ ظَهَرَتْ وَلَا بَطَنَتْ ، نِلْنَا بِهَا

(١) في ب و ج « سفيان بن عيينة » ، وما هنا هو الموافق للأصل .

(٢) الأثر رواه أيضا الطبري في التفسير (٣٠ : ١٥٠ - ١٥١) عن أبي كريب وعمر بن مالك عن سفيان .

(٣) في ب و ج « قال الشافعي : يعني » ، وهذه الزيادة ليست في الأصل .

(٤) في ج « القرآن » بدل « الكتاب » وما هنا هو الموافق للأصل .

(٥) في النسخ الثلاث المطبوعة « على نبينا محمد » ولكن الاسم الشريف لم يذكر في أصل الربيع .

(٦) في ب و ج « وصلى الله » ، وما هنا هو الموافق للأصل .

(٧) في كل النسخ المطبوعة « من » وما هنا هو الموافق للأصل .

(٨) في ج « ارتضاه » وهو مخالف للأصل .

حَظًّا فِي دِينٍ^(١) وَدُنْيَا ، أَوْ دُفِعَ بِهَا عَنَّا^(٢) مَكْرُوهٌ^(٣) فِيهِمَا وَفِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا : إِلَّا وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٤) سَبَبُهَا ، الْقَائِدُ إِلَى خَيْرِهَا ، وَالْهَادِي^(٥) إِلَى رُشْدِهَا ، الذَّائِدُ عَنِ الْهَلَكَةِ وَمَوَارِدِ السَّوِّءِ فِي خِلَافِ الرُّشْدِ ، الْمُنْبِئَةُ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي تُورِدُ الْهَلَكَةَ^(٦) ، الْقَائِمُ بِالنَّصِيحَةِ فِي الْإِرْشَادِ وَالْإِنْذَارِ فِيهَا . فَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّى عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّهُ حَمِيدٌ مُجِيدٌ

٤٠ — وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ^(٧) فَقَالَ : (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ . لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^(٨)) فَتَقَلَّهْمُ^(٩) مِنَ الْكُفْرِ وَالْعَمَى ، إِلَى الضِّيَاءِ وَالْهُدَى . وَبَيَّنَ فِيهِ مَا أَحَلَّ^(١٠) : مَنَّا بِالتَّوَسُّعِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَمَا حَرَّمَ : لِمَا هُوَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْ حَظِّهِمْ فِي الْكَفِّ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى . وَأَبْتَلَى طَاعَتَهُمْ بِأَنْ تَعْبُدَهُمْ بِقَوْلٍ وَعَمَلٍ ، وَإِمْسَاكِ عَنْ مُحَارَمَةِ حَمَاهُمُوهَا ، وَأَثَابَهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ مِنْ

-
- (١) فِي ج « مِنْ دِينٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
 (٢) فِي ج « أَوْ دُفِعَ عَنَّا بِهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
 (٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الْمَطْبُوعَةِ « مَكْرُوهًا » بِالنَّصْبِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي أَصْلِ الرَّبْعِ .
 (٤) لَمْ يَذْكُرِ السَّلَامُ فِي أَصْلِ الرَّبْعِ .
 (٥) فِي ب و س « الْهَادِي » بِحَذْفِ الْوَاوِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ .
 (٦) مِنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ « وَمَوَارِدِ السَّوِّءِ » إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ س وَذَكَرَ فِي ب و ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي أَصْلِ الرَّبْعِ .
 (٧) فِي ج « وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ .
 (٨) سُورَةُ فَصَّلَتْ (٤١ وَ ٤٢) .
 (٩) فِي ب و ج « فَتَقَلَّهْمُ بِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
 (١٠) فِي ب « مَا قَدْ أَحَلَّ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

الخلود في جنته ، والنجاة من نقمته : مَا عَظُمَتْ^(١) بِهِ نَعْمَتُهُ ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ .

٤١ — وَأَعْلَمَهُمْ مَا أَوْجَبَ عَلَى أَهْلِ مَعْصِيَتِهِ مِنْ خِلَافِ مَا أَوْجَبَ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ .

٤٢ — وَوَعَظَهُمْ بِالْأَخْبَارِ عَمَّنْ كَانَ قَبْلَهُمْ ، مِمَّنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَأَطُولَ أَعْمَارًا ، وَأَحْمَدَ آثَارًا . فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ^(٢) فِي حَيَاةِ دُنْيَاهُمْ ، فَأَذَاقَهُمْ^(٣) عِنْدَ نَزُولِ قَضَائِهِ مَنَايَاهُمْ دُونَ آمَالِهِمْ ، وَنَزَلَتْ بِهِمْ عِقُوبَتُهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ آجَالِهِمْ ، لِيَعْتَبِرُوا فِي أَنْفِ الْأَوَانِ^(٤) ، وَيَتَفَهَّمُوا بِجَلِيَّةٍ^(٥) التَّبْيَانَ ، وَيَتَنَبَّهُوا قَبْلَ رَيْنِ الْغَفْلَةِ^(٦) ، وَيَعْمَلُوا قَبْلَ انْقِطَاعِ الْمَدَّةِ ، حِينَ لَا يُعْتَبَرُ مُذْنِبٌ^(٧) ، وَلَا تُؤْخَذُ فِدْيَةٌ ، وَ (تَجْدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا ، وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا^(٨)) .

(١) فِي ج « بِمَا عَظُمَتْ » ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) « الْخَلَاقُ » الْحِظُّ وَالنَّصِيبُ مِنَ الْخَيْرِ . قَالَ الرَّخْشَرِيُّ فِي الْكَشَافِ : « هُوَ مَا خُلِقَ

الْإِنْسَانُ : أَيْ قَدْرٌ : مِنْ خَيْرٍ . كَمَا قِيلَ لَهُ قِسْمٌ : لِأَنَّهُ قِسْمٌ ، وَنَصِيبٌ ، لِأَنَّهُ نَصَبٌ :

أَيْ أُثْبِتَ » .

(٣) كَذَا فِي أَصْلِ الرِّبْعِ ، وَهُوَ وَاضِحٌ . وَفِي ب وَ ج « فَأَزَقْتَهُمْ » أَيْ أَعْجَلْتَهُمْ ،

وَالْمَعْنَى جَيِّدٌ ، وَلَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) « الْأَنْفُ » بَضْمَتَيْنِ : الْجَدِيدِ الْمُسْتَأْنَفِ ، يَرِيدُ هُنَا : فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَوَانِ .

(٥) ضَبَطَتْ كَلِمَةَ « جَلِيَّةٌ » فِي أَصْلِ الرِّبْعِ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ ، وَلَمْ أَرْ لَدُنْكَ وَجْهًا

يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ . وَأُظْنِ أَنْ الضَّبْطَ خَطَأً مِنْ بَعْضٍ مَنْ قَرَأَ فِي الْأَصْلِ .

(٦) « الرِّينُ » : الطَّبِيعُ وَالتَّغْطِيَةُ . وَكُلُّ مَا غَطَى شَيْئًا فَقَدْ رَانَ عَلَيْهِ .

(٧) « يَعْتَبَرُ » ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ التَّاءِ . أَيْ لَا يَعْتَذِرُ عَذْرًا يَقْبَلُ مِنْهُ .

(٨) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ (٣٠) . وَهَذَا اقْتِبَاسٌ ، وَأَوَّلُ آيَةِ (يَوْمَ تَجْدُ كُلُّ نَفْسٍ) .

٤٣ - فكلُّ ما أنزل في كتابه ^(١) - جل ثناؤه - رحمةٌ وحبّةٌ، عِلْمُهُ مَنْ عِلْمُهُ، وَجَهْلُهُ مَنْ جَهْلُهُ، لَا يَعْلَمُ مَنْ جَهْلُهُ، وَلَا يَجْهَلُ مَنْ عِلْمُهُ.

٤٤ - وَالنَّاسُ فِي الْعِلْمِ طَبَقَاتٌ، مَوْقِعُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ دَرَجَاتِهِمْ فِي الْعِلْمِ بِهِ.

٤٥ - فَحَقٌّ عَلَى طَلِبَةِ الْعِلْمِ بُلُوغُ غَايَةِ جُهِدِهِمْ فِي الْاِسْتِكْثَارِ مِنْ عِلْمِهِ، وَالصَّبْرُ عَلَى كُلِّ عَارِضٍ دُونَ طَلِبِهِ، وَإِخْلَاصُ النِّيَّةِ لِلَّهِ فِي اسْتِدْرَاكِ عِلْمِهِ: نَصًّا وَاسْتِنْبَاطًا، وَالرَّغْبَةُ إِلَى اللَّهِ فِي الْعَوْنِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ خَيْرٌ إِلَّا بِعَوْنِهِ.

٤٦ - فَإِنْ مَنْ أَدْرَكَ عِلْمَ أَحْكَامِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ^(٢) نَصًّا وَاسْتِدْلَالًا، وَوَفَّقَهُ اللَّهُ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِمَا عِلِمَ مِنْهُ: فَازَ بِالْفُضِيلَةِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَانْتَفَتَ عَنْهُ الرَّيْبُ، وَنَوَّرَتْ فِي قَلْبِهِ الْحِكْمَةُ، وَاسْتَوْجَبَ فِي الدِّينِ مَوْضِعَ الْإِمَامَةِ.

٤٧ - فَنَسَأُ اللَّهَ الْمَبْتَدَى لَنَا بِنِعَمِهِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، الْمُدِيمَهَا عَلَيْنَا ^(٣)، مَعَ تَقْصِيرِنَا فِي الْإِيتْيَانِ عَلَى مَا أَوْجَبَ بِهِ مِنْ شُكْرِهِ بِهَا، الْجَاعِلِنَا فِي خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ: أَنْ يَرْزُقَنَا ^(٤) فَهَمَّا فِي كِتَابِهِ،

(١) في س و ج « فكل ما أنزل الله في كتابه »، وهو مخالف للأصل.

(٢) في ج « من كتابه » وهو مخالف للأصل.

(٣) هكذا في أصل الربيع، وكذلك في س و ج. وفي س « أن يديمها علينا » وهو خطأ وتحريف، ينافي سياق الكلام.

(٤) في س « وأن يرزقنا » وهو يناسب قوله فيها « وأن يديمها » ولكنه مخالف للأصل، ولا يناسب السياق الصحيح.

ثم سُنَّة نبيه ، وقولاً وعملاً يُؤدِّي به عَنَّا حَقُّهُ ، ويُوجب لنا نافلة مَزِيدِهِ .

٤٨ - قال الشافعي : فليست تُنزلُ بِأحدٍ من أهل دين الله نازلةٌ إِلَّا وفي كتاب الله الدليلُ على سَبِيلِ الهدى فيها .

٤٩ - قال الله تبارك وتعالى : (كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ^(١)) .

٥٠ - وقال : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ^(٢) وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ^(٣)) .

٥١ - وقال : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ^(٤)) .

٥٢ - وقال : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ، مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا ^(٥) نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٦)) .

(١) سورة إبراهيم (١) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النحل (٤٤) .

(٤) سورة البقر (١٨٩) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى آخر الآية » .

(٦) سورة الشورى (٥٢) .

باب

كَيْفَ الْبَيَانُ ؟

٥٣ - قال الشافعي : والبيان ^(١) اسم جامعٌ لمعاني ^(٢) مجتمعةِ الأصولِ ، مُتَشَعِّبَةُ الفروع .

٥٤ - فَأَقْلُ ما في تلك المعاني المجتمعةِ المتشعبة : أَنَّهَا بَيَانٌ لمن خُوطِبَ بِهَا مِمَّنْ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِ ، مُتَقَارِبَةُ الاستواءِ عِنْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَشَدَّ تَأْكِيدًا بَيَانٍ مِنْ بَعْضٍ ^(٣) . وَمُخْتَلِفَةٌ عِنْدَ مَنْ يَجْهَلُ لِسَانَ الْعَرَبِ .

٥٥ - قال الشافعي : جَمَاعٌ ما أَبَانَ اللَّهُ خَلْقَهُ فِي كِتَابِهِ ، مِمَّا تَعَبَّدُ لَهُمْ بِهِ ، لِمَا مَضَى مِنْ حُكْمِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ - : مِنْ وَجُوهِ .

٥٦ - فَمِنْهَا : ما أَبَانَهُ خَلْقَهُ نَصًّا . مِثْلُ جُمْلِ فَرَائِضِهِ ، فِي أَنْ عَلَيْهِمْ صَلَاةٌ وَزَكَاةٌ وَحَجٌّ وَصَوْمٌ ، وَأَنَّهُ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ ما ظَهَرَ مِنْهَا وما بَطَنَ ، وَنَصَّ الزَّانَا ^(٤) وَالْحَمْرَ وَأَكَلَ الْمَيْتَةِ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ ، وَيَتَنَّ لَهُمْ كَيْفَ فَرَضَ الْوُضُوءَ ، مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَنَّ نَصًّا .

(١) في س و س « البيان » بحذف الواو، وهو مخالف للأصل .

(٢) كذا في الأصل باثبات الياء ، وهو جائز ، وفي النسخ المطبوعة بحذفها .

(٣) في ج « أشد تأكيذاً من بيان بعض » وهو خطأ .

(٤) في ج « وحرمة الزنا » ، وهو خطأ . ويظهر أن ناسخها لم يفهم المراد من قوله

« ونص الزنا » فحرفها إلى ما وقع في فهمه . والمراد : ومثل النص الوارد في الزنا

والحمر الخ ، أي الحكم المنصوص في شأن هذه الأشياء ، مما هو بين واضح من لفظ

الآيات ، وليس مما يؤخذ منها استنباطاً ، ولا هو مما يحتمل التأويل . وكلمة « نص »

في أصل الربيع مكتوب تحتها رأس صاد مفردة هكذا « ص » تأكيذاً لها وبياناً ،

واحترازاً من تحريفها ، كمادة الأقدمين في أصولهم الصحيحة الموثوق بها .

٥٧ - ومنه^(١) : ما أَحْكَمَ فَرَضَهُ بكتابِهِ ، وَيَبَيِّنَ كَيْفَ هُوَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ . مِثْلُ عِدَدِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَوَقْتُهَا^(٢) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فَرَائِضِهِ الَّتِي أُنْزِلَ مِنْ^(٣) كِتَابِهِ^(٤) .

٥٨ - ومنه^(٥) : مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]^(٦) [مِمَّا لَيْسَ لِلَّهِ فِيهِ نَصٌّ حَكْمٌ ، وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ طَاعَةَ رَسُولِهِ] صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٦) [وَالْإِنْتِهَاءَ إِلَى حُكْمِهِ . فَمَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَبَفَرَضَ ضِيقَ اللَّهِ قَبْلَ .

٥٩ - ومنه : مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ الْاجْتِهَادَ فِي طَلْبِهِ ، وَابْتَلَى طَاعَتَهُمْ فِي الْاجْتِهَادِ ، كَمَا ابْتَلَى طَاعَتَهُمْ فِي غَيْرِهِ مِمَّا فَرَضَ عَلَيْهِمْ^(٧) .
٦٠ - فَانْه يَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ

(١) كذا في أصل الربيع ، وله وجه بشيء من التأويل . وفي النسخ المطبوعة « ومنها » وهو الظاهر ، ولكنه مخالف للأصل .

(٢) كذا في أصل الربيع « وقتها » بضمير المفردة ، وفي النسخ المطبوعة « ووقتها » .

(٣) كذا في الأصل « من » وفي النسخ المطبوعة « في » .

(٤) يعني الفرائض والأحكام التي جاءت في القرآن ، مجملّة النصوص ، لم تذكر هيئاتها ولا تفاصيلها ، وبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته القولية والعملية . والفرق بين هذا النوع وبين النوع الذي قبله : أن الأول في أصل الفرض وأصل الحكم . كالصلاة : أصل فرضها ثابت بالكتاب ، فهذا من النوع الأول ، وتفصيل مواقيتها وعدد ركعاتها ثابت بالسنة القولية والعملية ، فهذا من النوع الثاني . ومثل تحريم الربا : أصله ثابت بالكتاب نصاً ، فهذا من النوع الأول ، وتفصيل ما يدخل فيه الربا ، وكيف هو في التطبيق العملي ؟ : ثابت بالسنة القولية ، فهذا من النوع الثاني . وهكذا .

(٥) كذا في أصل الربيع . وفي النسخ . المطبوعة « ومنها » .

(٦) الصلاة على الرسول كتبت في أصل الربيع بين السطور بخط آخر جديد غير خطه .

(٧) في ج « مما فرض الله عليهم » ، وهو مخالف للأصل . وإظهار الفاعل في مثل هذا السياق لا يناسب بلاغة الشافعي .

الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبَلُوا أَخْبَارَكُمْ^(١) .

٦١ - وقال : (وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ^(٢)) .

٦٢ - وقال : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عُدُوَّكُمْ^(٣) وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ^(٤)) .

٦٣ - قال الشافعي^(٥) : فَوَجَّهَهُمْ بِالْقِبْلَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وقال^(٦) لنبیه : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا^(٧) ، فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(٨)) .

٦٤ - وقال : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ، لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ^(٩))^{١٧}

٦٥ - ^(١١) فَدَلَّهُمْ جُلُوسًا ثَنَاءً^(١٢) إِذَا غَابُوا عَنْ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

(١) سورة محمد (٣١) .

(٢) سورة آل عمران (١٥٤) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأعراف (١٢٩) .

(٥) في س « وقال » . وزيادة الواو خطأ وخلاف للأصل .

(٦) في س و ج « فقال » وهو مخالف للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة البقرة (١٤٤) .

(٩) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : عليكم حجة » .

(١٠) سورة البقرة (١٥٠) .

(١١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في أصل الريبع .

(١٢) في س « فدلهم الله جل ثناؤه » .

على صواب الاجتهاد ، مِمَّا فَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ ، بِالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَ^(١) فِيهِمْ ، الْمُمَيِّزَةَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ وَأَضْدَادِهَا ، وَالْعَلَامَاتِ الَّتِي نَصَبَ^(٢) لَهُمْ دُونَ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي أَمَرَهُمُ بِالتَّوَجُّهِ شَطْرَهُ .

٦٦ — فَقَالَ : (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ^(٣)) . وَقَالَ : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ^(٤)) .
٦٧ —^(٥) فَكَانَتِ الْعَلَامَاتُ جِبَالًا وَلِيلاً وَنَهَارًا ، فِيهَا أَرْوَاحٌ^(٦) مَعْرُوفَةٌ الْأَسْمَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْمَهَابِ . وَشَمْسٌ وَقَمَرٌ وَنُجُومٌ ، مَعْرُوفَةٌ الْمَطَالِعِ وَالْمَغَارِبِ وَالْمَوَاضِعِ مِنَ الْفَلَكَ .

٦٨ — فَفَرَضَ عَلَيْهِمُ الْجَاهِدَ بِالتَّوَجُّهِ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، مِمَّا دَلَّهُمْ^(٧) عَلَيْهِ مِمَّا وَصَفْتُ ، فَكَانُوا مَا كَانُوا مُحْتَهِدِينَ غَيْرَ مُزَايِلِينَ أَمْرَهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ . وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ إِذَا غَابَ^(٨) عَنْهُمْ عَيْنُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ يُصَلُّوا حَيْثُ شَاءُوا .

(١) فِي ب وَ ج « رَكَّبَ » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، وَمُخَالَفٌ لِأَصْلِ الرِّبْعِ .

(٢) فِي ج « نَصَبَهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ (٩٧) .

(٤) سُورَةُ النَّحْلِ (١٦) .

(٥) هُنَا فِي ب وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي أَصْلِ الرِّبْعِ

(٦) « الْأَرْوَاحُ » : جَمْعُ رِيحٍ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : « الرِّيحُ وَاحِدَةُ الرِّيحِ وَالْأَرْيَاحُ ، وَقَدْ تَجَمَّعَ عَلَى أَرْوَاحٍ ، لِأَنَّ أَصْلَهَا الْوَاوُ ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ بِالْيَاءِ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى الْفَتْحِ عَادَتْ إِلَى الْوَاوِ » . وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ جَمْعَهَا عَلَى « أَرْيَاحٍ » وَقَالُوا إِنَّهُ شَاذٌ .
(٧) كَذَا فِي أَصْلِ الرِّبْعِ ، وَالْمَعْنَى بِهِ وَاضِحٌ . وَفِي ب وَ ج « بِمَادَّهُمْ » وَهُوَ وَاضِحٌ أَيْضًا . وَلَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) فِي س « إِذَا غَابَ » وَفِي ب وَ ج « إِذَا غَابَتْ » وَالْكَلُّ خَطَأٌ ، وَمَا هُ :

٦٩ — وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ^(١)) والسُدَى الذى لا يؤمر ولا ينهى .

٧٠ — ^(٢) وهذا يدل على أنه ليس لأحدٍ دون رسول الله ^(٣) أن يقول إلا بالاستدلال ، بما وصفتُ فى هذا وفى العدل وفى جزاء الصَّيد ، ولا يقول بما استحسن ، فإنَّ القول بما استحسن شئٌ يُحدثُهُ لا على مِثَالٍ سَبَقَ ^(٤) .

٧١ — فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ . والعدلُ أن يعمل بطاعة الله ^(٥) ، فكانَ لهم السبيلُ إلى علم العدلِ والذى يخالفه .

٧٢ — وقد وُضِعَ هذا فى موضعه ، وقد وَضَعْتُ ^(٦) مُجَمَّلاً منه ، رَجَوْتُ أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَاورَاءِهَا ، مِمَّا فى مثل معناها ^(٧) .

هو الصواب الموافق للأصل .

(١) سورة القيامة (٣٦) .

(٢) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » وليست فى الأصل .

(٣) لم تذكر الصلاة على الرسول هنا فى أصل الربيع ، وكذلك فى أكثر المواضع من الكتاب .

(٤) هنا فى س و ج زيادة نصها : « ومنه ما دل الله تبارك وتعالى خلقه على الحكم

فيه (فى ج : على الحكم به) ودلهم على سبيل الصواب فيه فى الظاهر ، فوجههم

بالقبلة إلى المسجد الحرام ، وجعل لهم علامات يهتدون بها فى التوجه إليه » وفى ج

« للتوجه إليه » . وهذه الزيادة ليست فى أصل الربيع ، وهى كأنها خلاصة لبعض

مأضى ، فلا لزوم لها ، ولا ندرى من أين آتى بها الناسخون !! .

(٥) فى س « لطاعة الله » وهو يخالف للأصل .

(٦) فى س و ج « وقد وصفت » وهو تصحيف ويخالف للأصل .

(٧) هنا فى س و ج زيادة « إن شاء الله تعالى » .

باب

البيان الأول^(١)

٧٣ - (٢) قال الله تبارك وتعالى في المتمتع : (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ^(٣) فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ، ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٤)) .

٧٤ - فكان يَدْنًا عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بِهِذِهِ الْآيَةُ أَنَّ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ وَالسَّبْعِ^(٥) فِي الْمَرْجِعِ : عَشْرَةٌ أَيَّامٍ كَامِلَةٌ .

٧٥ - قال الله : (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) فَاحْتَمَلْتُ أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ ، وَاحْتَمَلْتُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَاهُمْ أَنَّ ثَلَاثَةً إِذَا جُمِعَتْ إِلَى سَبْعٍ^(٦) كَانَتْ عَشْرَةً كَامِلَةً^(٧) .

(١) في ج « باب إجماع البيان الأول » ولو صحت لكان صوابها « جماع » بدون همزة ، ولكنها خطأ ومخالفة للأصل .

(٢) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : حاضري المسجد الحرام » .

(٤) سورة البقرة (١٩٦) .

(٥) كذا في الأصل ، وله وجه من العربية ، وفي النسخ المطبوعة « والسبعة » .

(٦) في س « إلى سبعة » ، وفي ج « أن الثلاثة إذا جمعت السبعة » وما هنا هو الموافق للأصل .

(٧) قال العلامة جار الله في الكشف (١ : ١٢١ طبعة مصطفى محمد) : « فان قلت : فافائدة الفذلكة ؟ قلت : الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك : جالس الحسن وابن سيرين . ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً أو واحداً منهما كان ممثلاً ؟ ففذلكت نفياً لتوهم الإباحة . وأيضاً : فافائدة الفذلكة في كل حساب أن يعلم العدد جملة ، كما علم تفصيلاً ، ليحاط به من جهتين ، فيتأكد العلم . وفي أمثال العرب : علما خير من علم » .

٧٦ — وقال الله^(١): (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(٢)).

٧٧ — فكانَ يَبْنِي عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بِهَذِهِ الْآيَةِ أَنْ ثَلَاثِينَ وَعَشْرًا أَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

٧٨ — ^(٣) وقوله: (أَرْبَعِينَ لَيْلَةً): يَحْتَمِلُ مَا احْتَمَلَتْ الْآيَةُ قَبْلَهَا: مِنْ أَنْ تَكُونَ: إِذَا جُمِعَتْ ثَلَاثُونَ إِلَى عَشْرٍ كَانَتْ أَرْبَعِينَ، وَأَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ.

٧٩ — ^(٣) وقال الله: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ^(٤) لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٥)).

٨٠ — وقال: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ^(٦) هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٧)).

٨١ — ^(٨) فَافْتَرَضَ عَلَيْهِمُ الصَّوْمَ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ شَهْرٌ، وَالشَّهْرُ

(١) لفظ الجلالة لم يذكر في س و ج.

(٢) سورة الأعراف (١٤٢).

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل.

(٤) في الأصل إلى هنا، ثم قال: « إلى فعدة من أيام آخر ».

(٥) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤).

(٦) في الأصل إلى هنا، ثم قال: « إلى: فعدة من أيام آخر ».

(٧) سورة البقرة (١٨٥).

(٨) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل.

عندهم ما بينَ الهِلَالَيْنِ ، وقد يكون ثلاثين وتسعاً وعشرين .
١٨ ٨٢ - فكانت الدلالةُ في هذا كالدلالة [في الآيتين، وكان^(١)]

في الآيتين قَبْلَهُ : زيادة تبيينِ جَمَاعِ العَدَدِ .
٨٣ - ^(٢) وَأَشْبَهُ الْأُمُورِ بِزيادة تبيينِ جُمْلَةِ العَدَدِ فِي السَّبْعِ
وَالثَلَاثِ ، وَفِي الثَّلَاثِينَ وَالْعَشْرِ - : أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ ، لِأَنَّهُمْ
لَمْ يَزَالُوا يَعْرِفُونَ هَذِينَ الْعَدَدِينَ ^(٣) وَجَمَاعَهُ ، كَمَا لَمْ يَزَالُوا يَعْرِفُونَ
شَهْرَ رَمَضَانَ .

باب

البيان الثاني

٨٤ - ^(٤) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ^(٥) وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ^(٦)) .
٨٥ - وَقَالَ (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ^(٧)) .

(١) الزيادة من س و ج ولم تتحقق من صحتها في الأصل لتأكل الورق في السطر الأخير من الصفحة .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في ج « يعرفون بهذين العددين » وفي س « بهذا العدد » وكلاهما خطأ ومخالف للأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : فاطهروا » .

(٦) سورة المائدة (٦) .

(٧) سورة النساء (٤٣) .

٨٦ - (١) فَاتَى كِتَابُ اللَّهِ عَلَى الْبَيَانِ فِي الْوُضُوءِ دُونَ
الِاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ ، وَفِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ .

٨٧ - ثُمَّ كَانَ أَقَلُّ غَسَلِ الْوَجْهِ وَالْأَعْضَاءِ مَرَّةً مَرَّةً ، وَاحْتِمَلَ
مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا ، فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ الْوُضُوءَ مَرَّةً ، وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ،
وَدَلَّ (٢) عَلَى أَنَّ أَقَلَّ غَسَلِ الْأَعْضَاءِ يُجْزِئُ ، وَأَنَّ أَقَلَّ عَدَدِ
الْغُسْلِ وَاحِدَةٌ . وَإِذَا أَجْزَأَتْ وَاحِدَةٌ فَالثَّلَاثُ اخْتِيَارٌ .

٨٨ - وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ يَجْزِئُ فِي الْاسْتِنْجَاءِ ثَلَاثَةُ أَحْجَارٍ ،
وَدَلَّ النَّبِيُّ عَلَى مَا يَكُونُ مِنْهُ الْوُضُوءُ ، وَمَا يَكُونُ مِنْهُ الْغُسْلُ ، وَدَلَّ
عَلَى أَنَّ الْكَعْبَيْنِ وَالْمِرْفَقَيْنِ مِمَّا يُغْسَلُ ، لِأَنَّ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
حَدِّثُ الْغُسْلِ ، وَأَنْ يَكُونَ دَاخِلَيْنِ فِي الْغُسْلِ ، وَلَمَّا قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ (٣) » - دَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَسْلُ
لَا مَسْحٌ .

٨٩ - (٤) قَالَ اللَّهُ : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ
إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ (٥) ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ،

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) في ب و ج « فدل » وهو مخالف للأصل .

(٣) حديث متواتر مشهور : رواه الشافعي ومسلم وغيرها من حديث عائشة ، ورواه
الشيخان من حديث عبد الله بن عمرو ، ورواه مسلم من حديث أبي هريرة ،
وللحديث طرق كثيرة في كتب السنة .

(٤) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي : و » وليست في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : فلأُمِّهِ السُّدُسُ » .

فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ^(١) .

٩٠ — وقال : (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ^(٢) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ، وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ^(٣)) .

٩١ — ^(٤) فَاسْتُغْنِيَ بِالْتَّزْيِيلِ فِي هَذَا عَنْ خَبَرٍ غَيْرِهِ ، ثُمَّ كَانَ لِلَّهِ فِيهِ شَرْطٌ : أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ وَالْدَّيْنِ ، فَدَلَّ الْخَبَرُ عَلَى أَنْ لَا يُجَاوِزَ بِالْوَصِيَّةِ الثُّلُثُ .

(١) سورة النساء (١١) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى آخر الآية » .

(٣) سورة النساء (١٢) .

(٤) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

ب

البيان الثالث

- ٩٢ — (١) قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) (٢) .
- ٩٣ — وقال : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (٣) .
- ٩٤ — وقال : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (٤) .
- ٩٥ — ثم بيّن على لسان رسوله عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وسننها ، وعدد الزكاة ومواقيتها ، وكيف عمل الحج والعمرة ، وحيث يزول هذا ويثبت ، وتختلف سننُه وتاتفق (٥) . ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة .

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) سورة النساء (١٠٣) .

(٣) سورة البقرة (٤٣) وفي مواضع أخرى كثيرة .

(٤) سورة البقرة (١٩٦) .

(٥) « تاتفق » فعل مضارع لم تدغم فيه فاء الافتعال ، بل قلبت حرفاً لنا من جنس الحركة قبلها ، وهي لغة أهل الحجاز ، يقولون : « ايتفق ، ياتفق ، فهو موْتفق » .
ولغة غيرهم الإدغام ، فيقولون : « اتفق ، يتفق ، فهو متفق » . والشافعي يكتب ويتحدث بلغته : لغة أهل الحجاز . وفي جميع النسخ المطبوعة « وتفق » وهو مخالف للأصل .

باب

البيان الرابع

٩٦ - قال الشافعي : كُلُّ مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِيهِ كِتَابٌ^(١) ، وفيما كَتَبْنَا فِي كِتَابِنَا هَذَا ، مِنْ ذِكْرِ مَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ تَعَلُّمِ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ - : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِكْمَةَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .

٩٧ - مع ما ذَكَرْنَا^(٢) مَّا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ ، وَبَيَّنَّ مِنْ مَوْضِعِهِ^(٣) الَّذِي وَضَعَهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ دِينِهِ - : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَيَانَ فِي الْفَرَائِضِ الْمَنْصُوصَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ :

٩٨ - مِنْهَا : مَا أَتَى الْكِتَابُ عَلَى غَايَةِ الْبَيَانِ فِيهِ ، فَلَمْ يُحْتَجْ مَعَ التَّنْزِيلِ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ .

٩٩ - وَمِنْهَا : مَا أَتَى عَلَى غَايَةِ الْبَيَانِ فِي فَرَضِهِ ، وَافْتَرَضَ طَاعَةَ رَسُولِهِ^(٤) ، فَبَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اللَّهِ : كَيْفَ فَرَضُهُ ، وَعَلَى مَنْ فَرَضُهُ ، وَمَتَى يَزُولُ بَعْضُهُ^(٥) وَيَثْبُتُ وَيَحِبُّ .

(١) فِي س « مَّا لَيْسَ فِي كِتَابٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي س « مَعَ ذَكَرْنَا » بِحَذْفِ « مَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) فِي س وَج « وَبَيَّنَّ مَوْضِعَهُ » وَهُوَ خَطَأٌ ، لَا يَنْسَبُ نَسْقُ الْكَلَامِ وَسِيَاقُهُ ، وَهُوَ أَيْضاً مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي س وَج « فَافْتَرَضَ اللَّهُ طَاعَةَ رَسُولِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٥) هَذَا هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي فِي الْأَصْلِ . وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ : « وَمَتَى يَزُولُ فَرَضُهُ » .

١٠٠ — ومنها ما يَدَّعِيهِ^(١) عن سُنَّةِ نَبِيِّهِ ، بلا نصِّ كتابٍ . ١٩

١٠١ — وكلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بَيَانٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٢) .

١٠٢ — فَكُلُّ مَنْ قَبِلَ عَنِ اللَّهِ فَرَائِضَهُ فِي كِتَابِهِ : قَبِلَ عَنْ

رَسُولِ اللَّهِ سُنَّتَهُ^(٣) ، بِفَرْضِ اللَّهِ طَاعَةَ رَسُولِهِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَأَنْ يَنْتَهُوْا
إِلَى حُكْمِهِ . وَمَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَعَنِ اللَّهِ قَبِلَ ، لِمَا افْتَرَضَ اللَّهُ
مِنْ طَاعَتِهِ .

١٠٣ — فَيَجْمَعُ الْقَبُولُ لِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ^(٤) :

الْقَبُولُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ اللَّهِ ، وَإِنْ تَفَرَّقَتْ فُرُوعُ الْأَسْبَابِ الَّتِي
قُبِلَ بِهَا عَنْهُمَا ، كَمَا أَحَلَّ وَحَرَّمَ ، وَفَرَضَ وَحَدَّ : بِأَسْبَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، كَمَا شَاءَ ،
جَلَّ ثَنَاؤُهُ ، (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ^(٥)) .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذَا النُّوعَ بَيْنَهُ اللَّهُ عَنِ السَّنَةِ ، وَلَمْ
يُبَيِّنْهُ عَنِ الْكِتَابِ بِالنَّصِّ فِيهِ عَلَيْهِ . وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « مِنْ » بَدَلَ « عَنْ » .

(٢) فِي « قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَلِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا بَيَانٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ » . وَفِي ج « قَالَ
الشَّافِعِيُّ : وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا بَيَانُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ » . وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ،
فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي السَّنَةِ بَيَانُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، أَوْ أَنَّ لَهُ بَيَانًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ،
بَلِ الْمُرَادُ : أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ السَّنَةِ إِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِشَرَعِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْمُبَيِّنُ عَنْ رَبِّهِ ، وَالْمَأْمُورُ بِإِقَامَةِ دِينِهِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : (لَتُبَيِّنَ
لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ) . فَمَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ وَجِبَ الْأَخْذُ بِهِ وَالطَّاعَةُ لَهُ ، وَإِنْ
لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) .
وَسَتَرَى هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرًا فِيمَا يَأْتِي مِنَ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ،
وَتَرَاهُ أَيْضًا فِي (كِتَابِ جَمَاعِ الْعِلْمِ) مِنْ كِتَابِ (الْأُمِّ) (ج ٧ ص ٢٥٠ — ٢٥٤) .

(٣) فِي « وَج » « سُنَّتُهُ » بِالْأَفْرَادِ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَمَا هُنَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْأَصْلِ .

(٤) فِي « وَج » « وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ » . وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ (٢٣) .

باب

البيان الخامس

١٠٤ — (١) قال الله تبارك وتعالى : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ
فَوَلِّ وَجْهَكَ ^(٢) شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا
وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٣)) .

١٠٥ — (٤) فَفَرَضَ عَلَيْهِمْ حَيْثُ مَا كَانُوا أَنْ يُوَلُّوا وُجُوهَهُمْ
شَطْرَهُ . و « شَطْرُهُ » جِهَتُهُ ، في كلام العرب . إذا قلت : « أَقْصِدُ شَطْرَ
كَذَا » : معروف أنك تقول : أَقْصِدُ قَصْدَ عَيْنِ كَذَا ، يعني : قَصِدَ
نَفْسِ كَذَا . وكذلك « تِلْقَاءُهُ » : جِهَتُهُ ^(٥) ، أى : أَسْتَقْبِلُ تِلْقَاءَهُ
وَجِهَتَهُ ، وَإِنْ كُلُّهَا مَعْنَى وَاحِدٍ ^(٦) ، وإن كانت بألفاظ مختلفة .
١٠٦ — وقال خُفَّافُ بْنُ نُدْبَةَ ^(٧) :

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى فولوا وجوهكم شطره » .
(٣) سورة البقرة (١٥٠) .
(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٥) في ج « تلقاءه وجهته » وزيادة الواو خطأ .
(٦) في س و ج « بمعنى واحد » وهو مخالف للأصل .
(٧) « خفاف » بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء . قال ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٨٨)
« خفاف وخفيف : واحد ، مثل : كبار وكبير » . و « ندبة » بضم النون
وإسكان الدال المهملة . ويقال بفتح النون . قال ابن دريد : « وندبة من قولهم :
رجل ندب وامرأة ندبة : إذا كان سريع النهوض في الأمر » .
وخفاف هذا هو ابن عمير بن الحرث السلمي ، وأمه ندبة : وكانت سوداء حبشية ،
ولها ينسب ، وهو ابن عم الخنساء الشاعرة المشهورة ، وهو من فرسان العرب
المعدودين ، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه ، وشهد غزوة الفتح . وكان أحد
أغربة العرب الثلاثة ، والآخران : عنترة بن شداد العبسي ، وأمه زبيبة وهي سوداء ،
والسليك بن عمير السعدي ، وأمه سلكة — بضم السين وفتح اللام — وكانت سوداء .

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَمْرًا رَسُولًا وَمَا تُغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرٍو

١٠٧ — وقال سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْةً^(١) :

أَقُولُ لَأُمِّ زِنْبَاعٍ : أَقِيمِي صُدُورَ الْعِيسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمٍ

١٠٨ — وقال لَقِيطُ الْإِيَادِي^(٢) :

وَقَدْ أَظْلَكَكُمْ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمْ هَوَلٌ لَهُ ظَلَمٌ تَغَشَّاكُمْ قِطْعًا

١٠٩ — وقال الشاعر^(٣) :

وانظر ترجمة خفاف في الإصابة (٢ : ١٣٨) والشعراء لابن قتيبة (ص ١٩٦) والأغاني (١٦ : ١٣٤ - ١٤٠) وفي الأغاني (١٣ : ١٣٣) أبيات له كأنها من القصيدة التي منها البيت الذي ذكره الشافعي .

(١) « جُوَيْة » بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة التحتية ، بوزن « سمية » . وساعدة هذا لم أجده له ترجمة إلا كلمة مختصرة في كتاب المؤلف والمختلف لأبي القاسم الآمدي (ص ٨٣) ونقلها عنه ابن حجر في الإصابة (٣ : ١٦١) والبغدادى في الخزانة (١ : ٤٧٦ طبعة بولاق) . وقال ابن قتيبة في الشعراء في ترجمة أبي ذؤيب الهذلي (ص ٤١٣) إن أبا ذؤيب كان راوية لساعدة بن جُوَيْة الهذلي .

والبيت الذي نسبته الشافعي هنا لساعدة بن جُوَيْة ذكره صاحب اللسان (٦ : ٧٥) ونسبه لأبي زنباع الجذامي ، والشافعي أعرف الناس وأعلمهم بشعر هذيل .

(٢) هو لقيط بن يعمر الإيادي ، وفي اسم أبيه خلاف . وانظر ترجمته في الشعراء لابن قتيبة (ص ٩٧ - ٩٨) والمؤتلف للآمدي (ص ١٧٥) وهذا البيت من قصيدة له ينذر قومه غزو كسرى ، وهي في كتاب مختارات ابن الشجري : أول قصيدة فيه ، ومنها أبيات في ديوان المعاني لأبي هلال العسكري (١ : ٥٥) .

(٣) لم يسم الشافعي هذا الشاعر . والبيت ذكره الطبري في التفسير (٢ : ١٣ - ١٤) ونسبه إلى شاعر هذلي لم يذكر اسمه ، وذكره أبو العباس المبرد في الكامل (١ : ١١٢ و ٢ : ٣ طبعة الخيرية سنة ١٣٠٨) ولم ينسبه أيضاً ، وذكره صاحب اللسان في مادة (ش ط ر ٦ : ٧٥) ولم ينسبه ، وذكره في مادة (ح س ر ٥ : ٢٦٢) ونسبه إلى قيس بن خويلد الهذلي يصف ناقة ، وكذلك الجوهري في الصحاح ، وذكر أبو حيان في تفسيره الشطر الأخير منه شاهداً لمعنى « حسير » (٨ : ٢٩٩) في تفسير قوله تعالى في سورة الملك (آية ٤) : « ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير » ، وذكره أبو سعيد السكري في شرح أشعار الهذليين مع أبيات أخرى (ص ٢٦١ - ٢٦٢ طبعة أوروبا سنة ١٨٥٤) ونسبه إلى « قيس بن العيزارة » بفتح العين وإسكان الياء التحتية المثناة وبالزاي ثم الراء ، وقال في (ص ٢٤٧) : « وهي أمه

إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَايَ مُخَامِرُهَا فَشَطَرُهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ (١)

وبها يعرف ، وهو قيس بن خويلد أخو بني صاهلة . ولقيس هذا ترجمة مختصرة في معجم الشعراء للهرزباني (ص ٣٢٦) ، والروايات في هذا البيت مختلفة كما ستري بعد . وقد وضع البيت في نسخة ب قبل بيت لقيط الأيادي ، وهو خطأ واضح لأن كلام الشافعي بعده شرح له وليس شرحا لبيت لقيط .

(١) روايات نسخ الرسالة في هذا البيت مختلفة : فرواية ج :

« إِنَّ الْعَسِيرَ تَهَادَى فِي مُخَامِرِهَا فَشَطَرُهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ »

وهو خطأ صرف . ورواية ب :

« إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَايَ يُخَامِرُهَا فَشَطَرُهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَحْسُورٌ »

وأنا أرجح أن هذا تصرف من مصححي المطبعة الأميرية ببولاق ، ليوافقوا به بعض ما رأوه في كتب اللغة . ورواية س موافقة لأصل الربيع الذي سـنـين ما فيه من خطأ ، وخلاف للروايات الصحيحة المعنى .

ورواية الصحاح واللسان والكامل والطبرى نصها :

« إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَايَ مُخَامِرُهَا فَشَطَرُهَا نَظَرُ الْعَيْنَيْنِ مَحْسُورٌ »

والخلاف بين رواية البيت في أصل الربيع وبين سائر الروايات - عدا رواية شرح أشعار الهذليين للسكري . فانها مباينة لباقي الروايات - : هذا الخلاف بسيط في حرفين وجوهري في حرفين :

أولا : كلمة « مخامرها » على اسم الفاعل ، وفي ب « يخامرها » فعل مضارع والمعنى فيهما واحد .

وثانيا : كلمة « بصر العينين » في جميع نسخ الرسالة ، وفي سائر الروايات « نظر العينين » ومعناها واحد أيضا .

وثالثا : كلمة « العسير » بالراء في آخرها ، فانها في أصل الربيع و س و ج « العسيب » بالباء الموحدة بدل الراء . وهي مخالفة لسائر الروايات ، وخطأ في المعنى أيضا . لأن « العسيب » : عظم الذنب ، و « العسيب » أيضا : جريد النخل إذا كشط عنه خوصه . ولا يصلح واحد من هذين المعنيين في هذا البيت . والصواب « العسير » بالراء ، وهي الناقة التي لم تذلل ، قال في اللسان : « ناقة عسير : اعتسرت من الإبل فركبت أو حمل عليها ولم تلين قبل » . لأن البيت في وصف ناقة ، كما نص عليه صاحب اللسان في مادة (ع س ر) وكما قال أبو العباس المبرد في الكامل (١) : (١١٢) في شرح البيت : « والعسير التي تعسر بذنبها إذا حملت ، أي تشيله وترفعه ، ومنه سمي الذنب عوسراً ، أي تضرب بذنبها ، ومعنى ذلك أنه ظهر من جهدها وسوء حالها ما أطيل معه النظر إليها حتى تحسر العينان ، والحسير : المعيب ، وفي القرآن :

١١٠ — قال الشافعي : يُريدُ : تِلْقَاءُهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ ، ونحوَهَا :
تِلْقَاءُ جِهَتِهَا .

١١١ — ^(١) وهذا كله - مع غيره من أشعارهم : يبينُ أن شطرَ الشيء

« ينقلب اليك البصر خاسئاً وهو حسير » . وأيضاً فإن البيت الذي بعده في أشعار
الهذليين في الكلام على الناقة ، كما سند ذكر .
ورابعا : كلمة « مسحور » كتبت في أصل الربيع « مسحور » بالجم ، وكذلك
طبعت في س و ج وهي خطأ ليس لها معنى ، وأنا أرجح أن أصلها بالحاء المهملة ، وأن
النقطة وضعها تحت الحاء بعض القارئ في الأصل . ووصف البصر بأنه مسحور
وصف معروف ظاهر المعنى ، ومنه قوله تعالى في سورة الأعراف في الآية (١١٦) :
(فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم) . والذي في سائر الروايات « محسور » :
بتقديم الحاء على السين ، وقد سبق معناه في كلام المبرد ، وقال في اللسان : « حسر
بصره يحسر محسوراً : أى كلَّ واقطع نظره من طول مدى وما أشبه ذلك ، فهو
حسير ومحسور » .
وأما رواية السكري في شرح أشعار الهذليين فإنها مباينة تماماً لهذه الروايات .
قال مانصه :

« وقال قيسُ بن عِزَّارة :

إِنَّ النَّعُوسَ بِهَا دَائٍ يُحَامِرُهَا فَنَحْوَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ فَنَحْزُورُ
وَيَلِمُهَا لِقْحَةً إِذَا اتَّأَوَّ بِهِمْ مِسْعٌ شَامِيَةٌ فِيهَا الْأَعَاصِيرُ
النعوس : لِقْحَةُ تَحْمَدُ عِنْدَ الدَّرِّ ، إِذَا حُلِبَتْ نَعَسَتْ . قال :

نَعُوسٌ إِذَا دَرَّتْ جَزُورٌ إِذَا غَدَتْ بُؤِيزِلُ عَامٍ أَوْ سَدِيسٌ كَبَازِلُ
يقال : خَزَرَ البصرَ يَخْزُرُ ، وَطَرَفَ أَخْزَرُ : إِذَا نَظَرَ مِنْ مُؤَخَّرِ عَيْنِهِ .
مِسْعٌ : اسمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّامِ ، مِسْعٌ وَنِسْعٌ ، يَقُولُ : إِذَا هَبَّتِ الشَّامُ فَبَرَدَتْ
فَفيهَا مُسْتَمْتَعٌ » .

انتهى كلام السكري . وهو واضح ، وليس في الرواية عنده موضع الشاهد في أن
الشرط معناه الجهة أو النحو . ورواية الشافعي أصح ، لأنه كان أعرف الناس بشعر
الهذليين .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

قَصْدُ عَيْنِ الشَّيْءِ : إِذَا كَانَ مُعَايِنًا فَبِالصَّوَابِ ، وَإِذَا كَانَ مُغَيَّبًا
فَبِالاجْتِهَادِ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يُمْكِنُ فِيهِ .

١١٢ — ^(١) وَقَالَ اللَّهُ : (جَعَلْ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا ^(٢) فِي
ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ^(٣)) .

١١٣ — وَقَالَ : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ^(٤)) .

١١٤ — ^(٥) فَخَلَقَ لَهُمُ الْعَلَامَاتِ ، وَنَصَبَ لَهُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
وَأَمَرَهم أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ . وَإِنَّمَا تَوَجَّهْتُمْ إِلَيْهِ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي خَلَقَ لَهُمْ ،
وَالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَهَا فِيهِمْ ، الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَلَامَاتِ .
وَكُلُّ هَذَا بَيَانٌ وَنِعْمَةٌ مِنْهُ جَلِ ثَنَاؤُهُ .

١١٥ — وَقَالَ : (وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ^(٦)) وَقَالَ : (مِمَّنْ
تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ^(٧)) .

١١٦ — وَأَبَانَ أَنَّ الْعَدْلَ الْعَامِلُ بِطَاعَتِهِ ، فَمَنْ رَأَوْهُ عَامِلًا بِهَا
كَانَ عَدْلًا ، وَمَنْ عَمِلَ بِخِلَافِهَا كَانَ خِلَافَ الْعَدْلِ .

١١٧ — وَقَالَ جَلِ ثَنَاؤُهُ : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ^(٨) وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ،

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الأنعام (٩٧) .

(٤) سورة النحل (١٦) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٦) سورة الطلاق (٢) .

(٧) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : هديا بالغ الكعبة » .

وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ، يُحْكَمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ^(١) .

١١٨ — فكان المثل — على الظاهر^(٢) — أقرب الأشياء شبهاً

في العِظَمِ من البدن . واتفقت مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله على أقرب الأشياء شبهاً من البدن . فنظرنا ما قُتِلَ من دَوَابٍّ^(٣) الصيد : أى شئ كان من النعم أقرب منه شبهاً فديناه به .

١١٩ — ولم يَحْتَمِلِ المثل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن

من النعم — : إلامُستَكْرَهاً باطناً . فكان الظاهر الأعم أولى المعنيين بها .^(٤) وهذا الاجتهاد الذى يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل .

١٢٠ — وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت قبل هذا :

على أن ليس لأحدٍ أبداً أن يقول فى شئ : حلٌّ ولا حَرْمٌ — : إلا من ٢٠
جهة العلم . وَجِهَةُ الْعِلْمِ الْخَبَرُ فى الكتاب أو السنة ، أو الإجماع أو القياس .

١٢١ — ومعنى هذا الباب معنى القياس ، لأنه يُطلب فيه لدليل

على صَوَابِ الْقِبْلَةِ وَالْعَدْلِ وَالْمِثْلِ .

(١) سورة المائدة (٩٥) .

(٢) بحاشية الأصل زيادة كلمة « وهو » بخط مخالف لخطه ، ووضع كاتبها علامة فى هذا الموضع ، ليكون الكلام « وهو أقرب » ، وهذا صنيع غير جيد ، والمعنى صحيح بدون هذه الزيادة .

(٣) لم تنقط الكلمة . فى الأصل ، ونقطت . فى النسخ المطبوعة « ذوات » وهو تصحيف طريف .

(٤) هنا فى ج زيادة « قال الشافعى » وليست فى الأصل .

١٢٢ — والقياسُ ما طُلِبَ بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم ،
من الكتاب أو السنة ، لأنهما عِلْمُ الحقِّ المفترضِ طلبُهُ ، كطلبِ
ما وَصَفَتْ قَبْلَهُ ، من القِبْلَةِ والعدْلِ والمِثْلِ .

١٢٣ — وموافقته تكون من وجهين :

١٢٤ — أحدهما : أن يكون الله أو رسوله حَرَّمَ الشَّيْءَ منصوصاً
أو أَحَلَّهُ لِمَعْنَى ، فَإِذَا وَجَدْنَا مَا فِي (١) مِثْلِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيمَا لَمْ يُنْصَ فِيهِ
بِعَيْنِهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ — : أَحَلَّلْنَاهُ أَوْ حَرَّمْنَاهُ ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَلَالِ
أَوِ الْحَرَامِ .

١٢٥ — أَوْ نَجِدُ (٢) الشَّيْءَ يُشْبِهُ الشَّيْءَ مِنْهُ وَالشَّيْءَ مِنْ غَيْرِهِ ،
وَلَا نَجِدُ شَيْئاً أَقْرَبَ بِهِ شَبْهاً مِنْ أَحَدِهِمَا : فَنُلْحِقُهُ بِأَوَّلَى الْأَشْيَاءِ شَبْهاً
بِهِ ، كَمَا قُلْنَا فِي الصَّيْدِ .

١٢٦ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَفِي الْعِلْمِ وَجْهَانِ : الْإِجْمَاعُ وَالْاِخْتِلَافُ .
وَهُمَا مَوْضِعَانِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ (٣) .

١٢٧ — وَمِنْ جَمَاعِ عِلْمِ كِتَابِ اللَّهِ : الْعِلْمُ بِأَنْ جَمِيعُ كِتَابِ اللَّهِ
إِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ .

(١) وَضِعَ فِي أَصْلِ الرِّيْعِ عَلَى كِلْتَا « مَا » وَ « فِي » عَلَامَتَا تَصْحِيحٍ ، دَلَالَةً عَلَى
صِحَّةِ الْكَلَامِ .

(٢) فِي س وَ ب « وَنَجِدُ » بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي أَصْلِ الرِّيْعِ وَفِي ج ، وَهُوَ
الصَّوَابُ ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْوَجْهَ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ مُوَافَقَةِ الْمَقِيسِ لِلْمَقِيسِ عَلَيْهِ .

(٣) سَيَأْتِي فِي (كِتَابِ الرِّسَالَةِ) كَثِيرٌ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ هَذَا الْمَعْنَى ، فِي (بَابِ الْعِلْمِ) وَفِي
(بَابِ الْإِجْمَاعِ) وَفِيمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَبْوَابِ . وَكَذَلِكَ فِي (كِتَابِ جَمَاعِ الْعِلْمِ) مِنْ كُتُبِ
الشَّافِعِيِّ ، الَّتِي جُمِعَتْ فِي (كِتَابِ الْأُمِّ) (ج ٧ ص ٢٥٠ — ٢٦٥) .

١٢٨ — والمعرفةُ بناسخِ كتابِ الله ومنسوخِهِ ، والفرَضِ^(١) في تنزيله ، والأدبِ والإرشادِ والإباحةِ .

١٢٩ — والمعرفةُ بالموضعِ الذي وَضَعَ اللهُ به نبيّه : مِنَ الإِبَانَةِ عنه ، فيما أَحْكَمَ فَرَضَهُ في كتابه ، وَيَدْنَهُ على لسان نبيّه . وما أَرَادَ بجميع فرائضه ؟ وَمَنْ أَرَادَ^(٢) : أَكُلَّ خَلْقِهِ أَمْ بَعْضَهُمْ دُونَ بَعْضٍ ؟ وما افْتَرَضَ على الناس من طاعته والانتهااء إلى أمره .

١٣٠ — ثم معرفةُ ما ضَرَبَ فيها من الأمثالِ الدوالِّ على طاعته ، المبيّنةِ لاجتنابِ معصيته . وَتَرَكُ الغفلةَ عن الحظِّ ، والازديادُ من نوافلِ الفضلِ .

١٣١ —^(٣) فالواجبُ على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيثُ عَلِمُوا .

١٣٢ — وقد تَكَلَّمَ في العلمِ مَنْ : لَوْ أُمْسَكَ عن بعضِ ما تَكَلَّمَ فيه منه^(٤) لكان الإمساكُ أوَّلَى به وأقربَ من السلامة له ، إن شاء الله .

١٣٣ — فقال منهم قائلٌ^(٥) : إنَّ في القرآنِ عَرَبِيًّا وأعجميًّا .

(١) « الفرض » بالفاء ، كما هو واضح جداً في أصل الربيع . وفي النسخ المطبوعة « الغرض » بالغين ، وهو خطأ ، لأن المراد : معرفة ما جاء في الكتاب مفروضاً ، وما جاء للأدب أو للإرشاد أو للإباحة . أي الفرق بين الأمر الذي هو للوجوب على أصله ، وبين الأمر الذي تدل القرائن والأدلة على أنه ليس للوجوب .

(٢) في س « ومن أراد [بجميع فرائضه ، ومن أراد لكل فريضة من فرائضه] » . وما بين المربعين زيادة ليست في أصل الربيع ، ولا ندري من أين نقلها الناسخ ؟ ولعلها كانت بالهامشية ، وضاعت بتأكل الورق ، ولكن ليس من دليل أو إشارة في الأصل إلى موضعها ، وهي زيادة مستغنى عنها في معنى الكلام وسياقه .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) كلمة « منه » سقطت من س وهي ثابتة في الأصل .

(٥) في ج « فقال قائل منهم » . وفي س « فقال لي قائل منهم » ، وكلاهما مخالف للأصل .

١٣٤ — ^(١) وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ

إِلَّا بِلِسَانِ الْعَرَبِ .

١٣٥ — ^(٢) وَوَجَدَ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ مَنْ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ ، تَقْلِيداً

لَهُ ، وَتَرَكَاً لِلْمَسْئَلَةِ لَهُ عَنْ حُجَّتِهِ ، وَمَسْئَلَةٍ غَيْرِهِ تَمْنُنُ خَالِفُهُ .

١٣٦ — وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مَنْ أَغْفَلَ مِنْهُمْ ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ ^(٣) .

١٣٧ — وَلَعَلَّ مَنْ قَالَ : إِنَّ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ لِسَانِ الْعَرَبِ وَقَبْلَ

ذَلِكَ مِنْهُ : ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ خَاصّاً يَجْهَلُ بَعْضُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ .

١٣٨ — ^(٤) وَلِسَانُ الْعَرَبِ أَوْسَعُ الْأَلْسِنَةِ مَذْهَباً ، وَأَكْثَرُهَا

أَلْفَاظاً ، وَلَا تَعْلَمُهُ يُحِيطُ بِجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانٌ غَيْرُ نَبِيٍّ ، وَلَكِنَّهُ

لَا يَذْهَبُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى عَامَّتِهَا ، حَتَّى لَا يَكُونَ مَوْجُوداً فِيهَا مَنْ يَعْرِفُهُ .

١٣٩ — وَالْعِلْمُ بِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ كَالْعِلْمِ بِالسَّنَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَقْهِ :

لَا تَعْلَمُ رَجُلًا جَمَعَ السُّنَنَ فَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ .

(١) هنا في ج و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) الشافعي لا يرضى لأهل العلم أن يكونوا مقلدين ، وكان رضى الله عنه حرباً على التقليد ، وداعياً إلى الاجتهاد والأخذ بالأدلة الصحيحة . وعن هذا قال تلميذه أبو إبراهيم المزني (المتوفى سنة ٢٦٤) في أول مختصره الذي أخذه من فقه الشافعي — :

« اختصرتُ هذا الكتابَ مِنْ عِلْمِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ،

وَمِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ ، لِأَقْرَبِهِ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ ، مَعَ إِعْلَامِيهِ نَهْيَهُ عَنْ تَقْلِيدِهِ

وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ ، لِيَنْظُرَ فِيهِ لِدِينِهِ ، وَيَحْتَاطَ فِيهِ لِنَفْسِهِ » . (ج ١ ص ٢ من

هامش كتاب الأم) .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

١٤٠ — فاذا جُمع علمُ عامَّةِ أهلِ العلمِ بها أتى على السُّنَنِ ، وإذا فُرِّقَ علمُ^(١) كلِّ واحدٍ منهم : ذهبَ عليه الشَّيْءُ منها ، ثم كان ما ذهبَ عليه منها موجوداً عند غيره .

١٤١ — وهم في العلم طبقاتٌ : منهم الجامعُ لأكثره ، وإن ذهبَ عليه بعضُه . ومنهم الجامعُ لأقلِّ مما جَمَعَ غيره .

١٤٢ — وليس قليلٌ ما ذهبَ من السُّنَنِ على مَنْ جَمَعَ^(٢) أكثرها — : دليلاً على أن يُطلبَ علمُه عندَ غير طبقتِه^(٣) من أهل العلم ، بل يُطلبَ عندَ نُظَرَائِهِ ما ذهبَ عليه ، حتى يُؤْتَى على جميع سنن رسول الله ، بأبي هو وأُمِّي ، فيتفرَّدُ^(٤) جملةُ العلماءِ بِجَمْعِهَا . وهُم دَرَجَاتٌ فيما وَعَوْا منها^(٥) .

(١) في س « على » بدل « علم » ، وهو خطأ واضح ، ومخالف للأصل .

(٢) في س « على ما جمع » وهو خطأ .

(٣) في س و ج « عند أهل غير طبقتِه » وكلمة « أهل » لا توجد في الأصل .

(٤) في س و ج « فينفرد » وهو مخالف للأصل .

(٥) هذا الذي قال الشافعي في شأن السنن : نظر بعيد ، وتحقيق دقيق ، واطلاع واسع على ما جمع الشيوخ والعلماء من السنن في عصره ، وفيما قبل عصره . ولم تكن دواوين السنة جمعت إذ ذاك ، إلا قليلاً مما جمع الشيوخ مما رووا . ثم اشتغل العلماء الحفاظ بجمع السنن في كتب كبار وصغار ، فصنف أحمد بن حنبل — تلميذ الشافعي — مسنده الكبير المعروف ، وقال يصفه : « إن هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً ، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه ، فإن كان فيه ، وإلا فليس بحجة » . ومع ذلك فقد فاتته شيء كثير من صحيح الحديث ، وفي الصحيحين أحاديث ليست في المسند . وجمع العلماء الحفاظ الكتب الستة ، وفيها كثير مما ليس في المسند ، ومجموعها مع المسند يحيط بأكثر السنة ، ولا يستوعبها كلها . ولكننا إذا جمعنا ما فيها من الأحاديث مع الأحاديث التي في الكتب الأخرى المشهورة ، كمستدرک الحاكم ، والسنن الكبرى للبيهقي ، والمتقى لابن الجارود ، وسنن الدارمي ، ومعجم الطبراني الثلاثة ، ومسند أبي يعلى والبخاري — : إذا جمعنا الأحاديث التي في هذه الكتب استوعبنا السنن كلها =

١٤٣ — وهكذا لسانُ العرب عند خاصَّتها وعامَّتها : لا يذهبُ منه شيءٌ عليها ، ولا يُطلبُ عندَ غيرها ، ولا يَعْلَمُه إلاَّ مَنْ قَبْلَهُ عنها ، ولا يَشْرِكُهَا فيه إلاَّ مَنْ اتَّبَعَهَا في تَعْلُمِهَا منها ، وَمَنْ قَبْلَهُ منها فهو من أهل لسانها .

١٤٤ — وإنما صار غيرُهم من غير أهلِهِ بِتَرْكِهِ ، فإذا صار إليه صار من أهلِهِ .

١٤٥ — وَعِلْمُ أَكْثَرِ اللِّسَانِ في أَكْثَرِ العربِ أَعَمُّ من علم أَكْثَرِ السَّنَنِ في العلماءِ^(١) .

١٤٦ — ^(٢) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ نَجِدُ مِنَ الْعَجَمِ مَنْ يَنْطِقُ بِالشَّيْءِ من لسان العرب ؟

١٤٧ — فَذَلِكَ يَحْتَمِلُ^(٣) ما وصفتُ مِنْ تَعْلُمِهِ مِنْهُمْ ، فَإِنْ لم يكن مِمَّنْ تَعْلَمُهُ مِنْهُمْ فلا يوجدُ يَنْطِقُ إِلَّا بِالْقَلِيلِ مِنْهُ ، وَمَنْ نَطَقَ بِقَلِيلٍ مِنْهُ فَهُوَ تَبَعٌ لِلْعَرَبِ فِيهِ .

١٤٨ — وَلَا تُنْكَرُ^(٤) إِذْ كَانَ اللَّفْظُ قِيلَ^(٥) تَعْلَمًا أَوْ نَطَقَ

= إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنْ لَمْ يَذْهَبْ عَلَيْنَا شَيْءٌ مِنْهَا ، بَلْ نَكَادُ تَقْطَعُ بِهِ .
وهذا معنى قول الشافعي : « فَاذَا جَمَعَ عِلْمُ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا أَتَى عَلَى السَّنَنِ » وقوله « فَيَتَفَرَّدُ جَمَلَةُ الْعُلَمَاءِ بِجَمْعِهَا » . وَكَانَ الشَّافِعِيُّ قَدْ قَالَه نَظْرًا ، قَبْلَ أَنْ يَتَحَقَّقَ بِالتَّأْلِيفِ عَمَلًا ، اللَّهُ دَرَهُ .

- (١) في س و ج « في أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ » وهو مخالف للأصل .
- (٢) هنا في ج زيادة « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وليست في الأصل .
- (٣) في س « قَدْ يَحْتَمِلُ » وزيادة « قَدْ » خلاف للأصل .
- (٤) في س و ج « وَلَا يَنْكُرُ » بالبناء للمجهول ، وهو مخالف للأصل .
- (٥) « قِيلَ » : من القول ، كما هو واضح في الأصل . وفي النسخ المطبوعة « قَبْلَ » من القبول ، وهو تحريف وخطأ .

به موضوعا - : أن يوافق لسانُ العجم أو بعضها قليلاً من لسان العرب ،
كما يَتَّفَقُ^(١) القليلُ من السِّنةِ العجم المتباينة في أكثر كلامها ، مع
تنائي ديارها ، واختلافِ لسانها ، وبعْدِ الأواصرِ^(٢) بينها وبين مَنْ
وافقت بعضَ لسانه منها .

١٤٩ — فإن قال قائل : ما الحجةُ في أن كتابَ الله مُحضٌ بلسان
العرب ، لا يَخْلِطُهُ^(٣) فيه غيره ؟

١٥٠ — فالحجةُ فيه كتابُ الله . قال الله : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ
رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ^(٤)) .

١٥١ — فإن قال قائل : فإن الرُّسُلَ قبل محمد كانوا يُرْسَلُونَ إلى
قومهم خاصّةً ، وإن محمداً بُعِثَ إلى الناس كافةً - : فقد يَحْتَمِلُ أن يكون
بُعِثَ بلسان قومهم خاصّةً ، ويكونَ على الناس كافةً أن يتعلموا لسانه
وَمَا أَطَاقُوا^(٥) منه ، ويحتمل أن يكون بُعِثَ بألسنتهم : فهل مِنْ دليل
على أنه بُعِثَ بلسان قومهم خاصّةً دون السِّنةِ العجم ؟

(١) في س و ج « يتفق » وهو مخالف للأصل . وانظر الحاشية رقم (٥) في
صفحة (٣١) .

(٢) « الأواصر » بالصاد والراء : جمع « آصرة » وهي : ما تكون سبباً للعطف ، من
رحم ، أو قرابة ، أو صهر ، أو معروف ، أو منة . وفي س « الأوامد » وفي ج
« الأوامر » وكلاهما تحريف ، وخلاف للأصل .

(٣) في اللسان : « خلط القوم خلطاً وخالطهم : داخلهم » .

(٤) سورة إبراهيم (٤) .

(٥) في ج « أو ما أطاقوا منه » . وفي س « أو ما أطاقوه منه » . وكلاهما مخالف للأصل

١٥٢ - ^(١) فإذا كانت الألسنة مختلفةً بما لا يفهمه بعضهم عن بعضٍ : فلا بُدَّ أن يكونَ بعضهم تبعًا لبعضٍ ، وأن يكون الفضلُ في اللسان المتَّبِعِ على التابع .

١٥٣ - وأوَّلَى الناسِ بالفضل في اللسانِ مَنْ لِسَانُهُ لِسَانُ النَّبِيِّ . ولا يجوزُ - والله أعلم - أن يكونَ أَهْلُ لِسَانِهِ أَتْبَاعًا لِأَهْلِ لِسَانٍ غَيْرِ لِسَانِهِ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ ، بَلْ كُلُّ لِسَانٍ تَبَعَ لِللِّسَانِ ، وَكُلُّ أَهْلِ دِينٍ قَبْلَهُ فَعَلِيهِمْ اتِّبَاعُ دِينِهِ .

١٥٤ - وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ :

١٥٥ - قَالَ اللَّهُ : (وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ^(٢)) .
١٥٦ - وَقَالَ : (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ^(٣)) .

١٥٧ - وَقَالَ (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ^(٤)) .

(١) قوله « فإذا كانت الألسنة مختلفة » إلى آخره : جواب الاعتراض . ويظهر أن بعض قارئ الأصل لم يبين له وجه هذه الإجابة فزاد في حاشيته بخط آخر مانصه : « فالدلالة على ذلك بينة في كتاب الله تعالى في غير موضع في اللسان . قال الشافعي » . وهذه الزيادة أثبتت في النسخ المطبوعة كلها ماعدا قوله في آخرها « قال الشافعي » فإنها ليست في س وهي زيادة غير جيدة ، وقوله فيها « في غير موضع في اللسان » ليس له وجه واضح . وفي س وج زيادة « قال الشافعي » قبل قوله « فالدلالة » .

(٢) سورة الشعراء (١٩٢ - ١٩٥) .

(٣) سورة الرعد (٣٧) .

(٤) سورة الشورى (٧) .

١٥٨ - وقال: (حَمِّمُوا الْكِتَابَ الْبَيِّنَ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا^(١))
لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^(٢)).

١٥٩ - وقال: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ^(٣)).

١٦٠ - قال الشافعي: فأقام حُجَّتَهُ بأن كتابه عربيٌّ، في كل آية ذكرناها، ثم أكد ذلك بأن نفى عنه - جل ثناؤه - كلَّ لسانٍ غيرِ لِسَانِ الْعَرَبِ، في آيتين من كتابه:

١٦١ - فقال تبارك وتعالى: (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ، لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ، وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ^(٤)).

١٦٢ - وقال: (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ؟^(٥)).

١٦٣ - قال الشافعي: وعرفنا نعمة^(٦) بما خصنا به من مكانه فقال: (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ^(٧))، عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ،

(١) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية ».

(٢) سورة الزخرف (١ - ٣).

(٣) سورة الزمر (٢٨). وهذه الآية لم تذكر في الأصل، ولكنها ثابتة في النسخ المطبوعة.

(٤) سورة النحل (١٠٣).

(٥) سورة فصلت (٤٤).

(٦) في س و ج « وعرفنا قدره » وفي س « وعرفنا قدر نعمه » وكل مخالف للأصل، والصواب ما هنا.

(٧) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية ».

حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ ، بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ^(١) .

١٦٤ - وقال : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ^(٢) رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ^(٣)) .

١٦٥ - وكان مما عَرَّفَ اللَّهُ نَبِيَّهِ مِنْ أَنْعَامِهِ^(٤) أَنْ قَالَ : (وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ^(٥)) نَحْصٌ قَوْمَهُ بِالَّذِ كَرَّمَهُ بِكِتَابِهِ .

١٦٦ - وقال : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ^(٦)) وقال : (لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا^(٧)) . وَأُمُّ الْقُرَى مَكَّةُ ، وَهِيَ بَلَدُهُ وَبَلَدُ قَوْمِهِ ، فَجَعَلَهُمْ فِي كِتَابِهِ خَاصَّةً ، وَأَدْخَلَهُمْ مَعَ الْمُنْذَرِينَ عَامَّةً ، وَقَضَى أَنْ يُنْذِرُوا بِلِسَانِهِمُ الْعَرَبِيَّ : لِسَانِ قَوْمِهِ مِنْهُمْ خَاصَّةً .

١٦٧ - ^(٨) فَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا بَلَغَهُ جَهْدُهُ ، حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَيَتْلُوَ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ ، وَيَنْطِقَ بِالذِّكْرِ فِيمَا^(٩) افْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ التَّكْبِيرِ ، وَأَمْرٍ بِهِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّشْهِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(١) سورة التوبة (١٢٨) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الجمعة (٢) .

(٤) في النسخ المطبوعة « من أنعامه عليه » وكلمة « عليه » مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٥) سورة الزخرف (٤٤) .

(٦) سورة الشعراء (٢١٤) .

(٧) سورة الشورى (٧) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل ،

(٩) في الأصل « بما » وكتب فوقها بين السطرين بنفس الخط « فيما » فالغالب أنه تصحيح وأن كاتب الأصل نسي أن يضرب على ما عدل عنه .

١٦٨ — وما ازداد من العلم باللسان ، الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته ، وأنزل به آخر كتبه — : كان خيراً له . كما عليه يتعلم^(١) الصلاة والذكر فيها ، ويأتي البيت وما أمر بإتياته ، ويتوجه لما وجه له . ويكون تبعاً فيما افترض عليه ونُذِب إليه ، لا متبوعاً^(٢) .

- (١) في « ج » « كما عليه أن يتعلم » وزيادة « أن » خلاف للثابت في أصل الريع . وحذف « أن » في مثل هذا الموضع جائز قياساً على قول ، واختلف في إعراب الفعل حينئذ : فذهب الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حذف ، وذهب بعضهم إلى أنه إذا حذف بقي عملها . انظر همع الهوامع . (٢ : ١٧) والشافعي يكتب ويتكلم بلغته على سجيته ، فهو يتخير من لغات العرب ما شاء ، وهو حجة في كلامه وعباراته .
- (٢) في هذا معنى سياسى وقومى جليل ، لأن الأمة التي نزل بلسانها الكتاب الكريم ، يجب عليها أن تعمل على نشر دينها ، ونشر لسانها ، ونشر عاداتها وآدابها : بين الأمم الأخرى ، وهي تدعوها إلى ما جاء به نبيها من الهدى ودين الحق ، لتجعل من هذه الأمم الإسلامية أمة واحدة ، دينها واحد ، وقبلتها واحدة ، ولغتها واحدة ، ومقومات شخصيتها واحدة ، ولتكون أمة وسطا ، ويكونوا شهداء على الناس . فمن أراد أن يدخل في هذه العصبة الإسلامية : فعليه أن يعتقد دينها ، ويتبع شريعته ، ويهتدى بهديها ، ويتعلم لغتها ، ويكون في ذلك كله كما قال الشافعي رضى الله عنه : تبعا لا متبوعاً .

وقد أشار إلى هذا المعنى والذى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر حفظه الله ، في كتابه (القول الفصل في ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأعجمية) (ص ١١ و ١٢) قال : « وهل يأمن أولئك الذين يشجعون انتشار الترجمة الانكليزية بين الشعوب الإسلامية هنا وهناك أن يصبحوا بأنفسهم من جملة العوامل في وضع الحدود الفاصلة بين الإسلام العربى والإسلام الانكليزى ، لافى الأمم والشعوب غير العربية وحدها ، بل فى الأمم العربية أنفسها ، بما حجب إلى الناس من النزوع إلى التقليد الأوروبى ، حبا فى التجدد والانتقال ، وبغضا لكل قديم ، مهما كان له من الآثار الصالحة فى تكوين تلك العصبة التى ينظر إليها المستعمرون كما ينظرون إلى ألد الأعداء فى طرائق الاستعمار ومغالبة الشعوب الشرقية » ، ثم قال : « فهل يريد أولئك الذين أصابتهم حمى التجدد والانتقال ، بشورتهم هذه على القرآن الكريم فى ثوبه العربى — : أن يشهدوا آخر مصرع للجامعة الإسلامية ، إذ يجدون فى الجمهورية التركية قرانا تركيا ، وفى المستعمرات الانكليزية قرانا انكليزيا . وفى مستعمرات الدول الأخرى قرانا فرنسيا ، وآخر طليانيا ، أو إسبانيا ، أو هولانديا » إلى آخر ما قال حفظه الله .

١٦٩ — (١) وإنما بدأت بما وصفتُ من أن القرآن نزل بلسان

العرب دون غيره : لأنه لا يعلم من إيضاح جمل علم الكتاب أحدٌ
جَهْل سَعَة لسان العرب ، وكثرة وجوهه ، وجماع معانيه وتفرُّقها .
ومن علمه انتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها .

١٧٠ — فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب

خاصة - : نصيحة للمسلمين . والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه ،
وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا من سفه نفسه ، وترك موضع حظه .
وكان (٢) يجمع مع النصيحة لهم قياماً بإيضاح حق . وكان القيام بالحق
ونصيحة المسلمين من طاعة الله . وطاعة الله جامعة للخير .

١٧١ — (٣) أخبرنا سفيان (٤) عن زياد بن علاقة (٥) قال : سمعتُ

جرير بن عبد الله يقول : « بَايَعْتُ النَّبِيَّ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » (٦) .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) في س و ج « فكان » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن الذي في الأصل « سفيان » فقط .

(٥) « علاقة » بكسر العين المهملة وتخفيف اللام وبالقاف .

(٦) هذا إسناد عال صحيح . والحديث رواه زياد بن علاقة وغيره عن جرير : فرواية

زياد رواها أيضاً أحمد في المسند . (٤ : ٣٦٦) والبخاري (٥ : ٢٢٩) من فتح

الباري (ومسلم (١ : ٣١) والنسائي (٢ : ١٨١) والطيالسي عن شعبة عن

زياد (رقم ٦٦٠) . والروايات الأخرى عن جرير : منها في المسند (٤ : ٣٥٨)

و (٣٦٦) والبخاري (١ : ١٢٨) و (٢ : ٦) و (٣ : ٢١٢) و (٤ : ٣١٠) و (٥ : ٢٢٩)

من فتح الباري (ومسلم (١ : ٣١) وأبو داود (٤ : ٤٤٢) والترمذي (١ : ٣٥٠)

والنسائي (٢ : ١٨٣ و ١٨٤ - ١٨٥) والدارمي (٢ : ٢٤٨) .

١٧٢ أخبرنا^(١) ابن عيينة^(٢) عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد^(٣) عن تميم الداري أن النبي قال : « إن الدين النصيحة ، إن الدين النصيحة ، إن الدين النصيحة : لله^(٤) ، ولكتابه ، ولنبيه ، ولأئمة المسلمين وعامتهم^(٥) » .

١٧٣ قال الشافعي : فإنما^(٦) خاطب الله بكتابه العرب

- (١) في النسخ المطبوعة « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
 (٢) في س و ج « سفيان بن عيينة » وكلمة « سفيان » ليست في الأصل .
 (٣) في النسخ المطبوعة « عطاء بن يزيد الليثي » وهو هو . ولكن كلمة « الليثي » ليست في الأصل .

(٤) في س و ج « الدين النصيحة » بحذف « إن » في المرات الثلاث . وهي ثابتة فيها في الأصل . ومكتوب فوقها في الثلاثة المواضع علامة الصحة (صح) . ويظهر أن مصححي النسختين صححوا ذلك من متن الأربعين النووية ، لشهرة الحديث فيه بحذف « إن » مع أنها ثابتة . في روايات أخرى كثيرة في الحديث .

وفي النسخ الثلاث المطبوعة بعد كلمة « النصيحة » ثلاث مرة زيادة « قالوا : لمن يارسول الله ؟ قال : » الخ وهذه الزيادة صحيحة ثابتة في كثير من روايات الحديث ، ولكنها لم تذكر في الأصل ، وكأن الشافعي سمع الحديث مختصراً ، أو اختصره هو . ويظهر لي أن المصححين أخذوها أيضاً من متن الأربعين . وهذا عندي صنيع غير جيد ، وتصرف غير جائز ، لأنه نسبة شيء إلى رواية الشافعي ، ولم يثبت أنه رواه هنا ، وإن ثبت وصح من رواية غيره ، أو من روايته نفسه في موضع آخر .

(٥) رواه أحمد في المسند (٤ : ١٠٢) عن سفيان بن عيينة وغيره بألفاظ مختلفة ، ورواه مسلم (١ : ٣١) وأبو داود (٤ : ٤٤١) والنسائي (٢ : ١٨٦) كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عطاء عن تميم الداري . وورد الحديث أيضاً من حديث أبي هريرة : فرواه أحمد (رقم ٧٩٤١ ج ٢ ص ٢٩٧) والترمذي (١ : ٣٥٠) . كلاهما من طريق محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة . ورواه النسائي (٢ : ١٨٦) من طريق زيد بن أسلم عن القعقاع عن أبي صالح ، ومن طريق ابن عجلان عن القعقاع وعن سمى وعن عبيد الله بن مقسم : ثلاثهم عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه كلها أسانيد صحاح ، تؤيد صحة الحديث من حديث تميم الداري ومن حديث أبي هريرة ، خلافاً لمن زعم أن الصحيح حديث تميم ، وأن الاسناد الآخر وهم ، كما نقله ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٥٥) .

(٦) في س و ج « وإنما » وهو خلاف الأصل .

٢٣ بلسانها ، على ما تعرّف من معانيها ، وكان ممّا تعرّف من معانيها اتّساع لسانها . وأنّ فطرته أن يُخاطب بالشىء منه عامّاً ظاهراً يُراد به العامّ الظاهر ، ويُستغنى بأوّل هذا منه عن آخره . وعامّاً ظاهراً يُراد به العامّ ويدخله الخاصّ ، فيستدلّ^(١) على هذا ببعض ما خُوطب به فيه . وعامّاً ظاهراً يراد به الخاصّ . وظاهراً يُعرّف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره . فكلّ هذا^(٢) موجودٌ علمه في أوّل الكلام أو وسطه أو آخره

١٧٤ - وَتَبْتَدِئُ الشَّيْءَ مِنْ كَلَامِهَا يُبَيِّنُ أَوَّلَ لَفْظِهَا فِيهِ عَنْ آخِرِهِ . وَتَبْتَدِئُ الشَّيْءَ^(٣) يُبَيِّنُ آخِرَ لَفْظِهَا مِنْهُ^(٤) عَنْ أَوَّلِهِ .

١٧٥ - وَتَكَلِّمُ بِالشَّيْءِ تُعَرِّفُهُ بِالْمَعْنَى دُونَ الْإِيضَاحِ بِاللَّفْظِ ، كَمَا تُعَرِّفُ الْإِشَارَةُ ، ثُمَّ يَكُونُ هَذَا عِنْدَهَا مِنْ أَعْلَى كَلَامِهَا ، لِأَنْفِرَادِ أَهْلِ عِلْمِهَا بِهِ ، دُونَ أَهْلِ جَهَالَتِهَا .

١٧٦ - وَتُسَمَّى الشَّيْءَ الْوَاحِدَ بِالْأَسْمَاءِ الْكَثِيرَةِ ، وَتُسَمَّى بِالْأَسْمِ الْوَاحِدِ الْمَعْنَى الْكَثِيرَةَ .

١٧٧ - وَكَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ الَّتِي وَصِفَتْ اجْتِمَاعُهَا فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهَا بِهِ - وَإِنْ^(٥) اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُ مَعْرِفَتِهَا - : مَعْرِفَةٌ^(٦) وَاضِحَةٌ

(١) في س « يستدل » بدون الفاء وهي ثابتة في الأصل واضحة .

(٢) في س و ج « وكل هذا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « من كلامها » وهي ثابتة بهامش الأصل بخط غير خطه .

(٤) في س و ج « فيه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « فان » وهو خطأ . وكتبت في الأصل « وان » ثم وصلت الواو بالألف بخط يظهر منه أنه مستحدث مصطنع ، ووضعت فوقها نقطة ، فصارت « فان » وأظن أن صانع هذا في نسخة الأصل لم يفهم سياق الكلام والمراد منه .

(٦) المعرفة مصدر استعمل هنا في معنى اسم المفعول أي كانت هذه الوجوه أمراً معروفاً

عندها ، ومستنكراً^(١) عند غيرها ، ممن^(٢) جهل هذا من لسانها ،
وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة ، فتكلف القول في علمها
تكلف ما يجهل بعضه .

١٧٨ - ومن تكلف ما جهل وما لم تثبته معرفته : كانت
موافقته للصواب - إن وافقه من حيث لا يعرفه - : غير محمود ، والله
أعلم ، وكان بخطئه غير معذور ، إذا ما نطق^(٣) فيما لا يحيط علمه بالفرق
بين الخطأ والصواب فيه .

باب

بيان ما نزل من الكتاب عامًّا يراد به العام
ويدخله الخصوص

١٧٩ - ^(٤) وقال الله تبارك وتعالى : (الله خالق كل شيء وهو
على كل شيء وكيل^(٥)) وقال تبارك وتعالى : (خلق السموات

واضحاً عند أهل العلم باللسان ، وأمرًا مستنكراً عند غيرهم .

(١) في س « ومستنكرة » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س و ج « فن » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) في س « إذا نطق » وفي (ج) « إذ نطق » وكلاهما مخالف للأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل . وفي جميع النسخ المطبوعة
« قال الله » بحذف واو العطف ، وهي ثابتة في الأصل .

(٥) سورة الزمر (٦٢) . وفي س (خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء وكيل)

وهي في سورة الأنعام (١٠٢) .

وَالْأَرْضَ^(١)) وقال : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ^(٢) إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا^(٣))
فهذا عامٌّ لا خاصٌّ فيه .

١٨٠ — قال الشافعي : فكلُّ شيءٍ من سماءٍ وأرضٍ وذی
رُوحٍ وشَجَرٍ وغيرِ ذلك : فاللهُ خلقه^(٤) ، وكلُّ دَابَّةٍ فعلى الله رِزْقُهَا ،
وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا .

١٨١ — وقال الله : (مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ
الْأَعْرَابِ^(٥) أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ
نَفْسِهِ^(٦)) .

١٨٢ — وهذا في معنى الآية قبلها^(٧) ، وإنما أريد به مَنْ أطاق
الجهادَ من الرجال ، وليس لأحدٍ منهم أن يرغبَ بنفسه عن نفس
النبي : أطاق الجهادَ أو لم يُطِقه . ففي هذه الآية الخصوصُ والعموم^(٨) .

١٨٣ — وقال : (وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ
الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا^(٩)) .

٢٤

(١) سورة إبراهيم (٢٢) وفي آيات أخرى كثيرة .

(٢) كلمة « في الأرض » لم تذكر في الأصل سهوا من الريبع ، وكتبت بين السطور
بخط جديد .

(٣) سورة هود (٦) .

(٤) في س و ب « خالقه » وهو مخالف للأصل ، وإن كان المعنى واحدا .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة التوبة (١٢٠)

(٧) في ب و ج « الآية التي قبلها » وزيادة كلمة « التي » مخالفة للأصل .

(٨) هنا . في ج زيادة نصها « وهذا في معنى الآية قبلها » وهو مخالف للأصل ، وتكرار
لا فائدة له .

(٩) سورة النساء (٧٥) .

١٨٤ — ^(١) وهكذا قول الله : (حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ^(٢))
أَسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمَا ^(٣)) .

١٨٥ — وفي هذه الآية دلالة على أن ^(٤) لم يستطعما كل أهل
قرية ^(٥) ، فهي في معناهما

١٨٦ — وفيها وفي (القرية الظالم أهلها) : خصوصاً ، لأن كل
أهل القرية لم يكن ظالماً ، قد كان ^(٦) فيهم المسلم ، ولكنهم كانوا فيها
مكثورين ، وكانوا فيها أقل .

١٨٧ — ^(٧) وفي القرآن نظائر لهذا ، يُكْتَفَى بِهَا ^(٨) إن شاء الله
منها ، وفي السنة له نظائر موضوعة مواضعها .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الكهف (٧٧) .

(٤) في النسخة المطبوعة « على أنه » وهو مخالف للأصل وغير جيد ، بل هي « أن »
المصدرية .

(٥) في النسخ المطبوعة « القرية » و « ال » مكتوبة في الأصل ملصقة بالقاف بخط جديد .

(٦) في س « وقد كان » وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٨) في س « يكتفى به » وفي س و ج « يكتفى بهذا » وكلها مخالف للأصل .

باب

بيان ما أنزل^(١) من الكتاب^(٢) عام الظاهر
وهو يجمع العام والخصوص^(٣)

- ١٨٨ — قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى^(٥)
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ^(٦)).
١٨٩ — وقال تبارك وتعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ^(٧) كُلًّا
كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنَ قَبْلِكُمْ، لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ،
فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٨)).
١٩٠ — وقال: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا
مَوْقُوتًا^(٩)).

- ١٩١ — قال^(١٠): فَبَيِّنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنَّ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ
العموم والخصوص:

-
- (١) في س و ج « نزل » وهو مخالف للأصل .
(٢) في س « من القرآن » .
(٣) في كل النسخ المطبوعة « والخاص » بدل « والخصوص » . وكلها مخالف لما في الأصل ،
والذي فيه له وجه صحيح : أن يكون المصدر استعمل في معنى اسم الفاعل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .
(٦) سورة الحجرات (١٣) .
(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فعدة من أيام أخر » .
(٨) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .
(٩) سورة النساء (١٠٣) .
(١٠) كلمة « قال » محذوفة في س . وفي س و ج « قال الشافعي » وكله خلاف الأصل .

١٩٢ — فأما العمومُ منهما^(١) ففي قول الله : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) : فكلُّ نفسٍ خُوطبتْ بهذا في زمان رسول الله وقبْلَه وَبعْدَه مخلوقةٌ من ذكرٍ وأُنْثَى ، وكلها شعوبٌ وقبائلٌ .

١٩٣ — والخاصُّ منها^(٢) في قول الله : (إِنَّا أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتِّقَاكُمْ) : لأنَّ التقوى إنما تكون على مَنْ عَقَلَهَا وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم ، دون المخلوقين من الدوابِّ سواهم ، ودون المغلوبين على عقولهم منهم ، والأطفال الذين لم يَبْلُغُوا وَعُقِلَ^(٣) التقوى منهم .

١٩٤ — فلا يجوز أن يُوصَفَ بالتقوى وخلافِها إِلَّا مَنْ عَقَلَهَا وكان من أهلها ، أو خَالَفَهَا فكان من غير أهلها .

١٩٥ — ^(٤) والكتابُ يدلُّ على ما وَصَفْتُ ، وفي السنة دلالةٌ

(١) في س و ب « فأما العام منها » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « منهما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ب و ج « عقل » بدون الواو ، فتقرأ بفتح العين وإسكان القاف منصوب على أنه مفعول « يبلغوا » ، ولكن ذلك مخالف للأصل ، والذي فيه هو ما هنا « وعقل » ووضع فوق العين ضمة ، فيكون فعلا ماضيا مبنيًا لما لم يسم فاعله ، وهو الأصح ، لأن المراد : الأطفال الذين دون بلوغ الحلم ولكن يعقل منهم أن يتقوا الله ويؤدوا الواجبات ويحْتَنِبُوا المحارم ، كما يربي الرجل المسلم أولاده على الدين والصلاح . وإلى ذلك يشير قول الشافعي من قبل : « لأنَّ التقوى إنما تكون على من عَقَلَهَا وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم » فهما شرطان في وجوب التقوى ، أو هما شرطتا التكليف : أن يكون الشخص بالغاً ، وأن يعقل التقوى ، فإذا تحقق فيه أحد الشرطين دون الآخر لم تكن واجبة عليه ، فلم يدخل في هذا التفضيل .

(٤) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

عليها^(١) . قال رسول الله : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ^(٢) : النَّائِمِ ^(٣) حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَالصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ ^(٤) » .
 ١٩٦ - ^(٥) وَهَكَذَا التَّنْزِيلُ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ : عَلَى الْبَالِغِينَ الْعَاقِلِينَ ، دُونَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَمَنْ بَلَغَ مِمَّنْ غُلِبَ عَلَى عَقْلِهِ ، وَدُونَ الْحَيِضِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِنَّ .

بَاب

بَيَانُ مَا نَزَلَ مِنَ الْكِتَابِ عَامَّ الظَّاهِرِ
 يُرَادُّ بِهِ كُلُّهُ الْخَاصُّ ^(٦)

١٩٧ - ^(٧) وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (لَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ^(٨) فَاخْشَوْهُمْ ، فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ، وَقَالُوا : حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ^(٩)) .

- (١) فِي س وَ ج « عَلَيْهِ » وَهُوَ أَنْسَبُ ، وَلَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
- (٢) فِي س « عَنْ ثَلَاثَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
- (٣) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « عَنْ النَّائِمِ » وَكَلِمَةُ « عَنْ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٤) هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ : وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَعَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ : أَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤ : ٢٤٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢ : ١٠٠) وَابْنُ مَاجَهَ (١ : ٣٢٢) وَالْحَاكِمُ (٢ : ٥٩) . وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (رَقْمُ ٩٤٠) وَ ٩٥٦ وَ ١١٨٣ وَ ١٣٢٧ وَ ١٣٦٠ وَ ١٣٦٢ ج ١ ص ١١٦ وَ ١١٨ وَ ١٤٠ وَ ١٥٤ وَ ١٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١ : ٢٦٧) وَابْنُ مَاجَهَ (١ : ٣٢٢) وَالْحَاكِمُ (١ : ٢٥٨ وَ ٢ : ٥٩ وَ ٤ : ٣٨٩) وَرَوَاهُ أَيْضاً الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَصَحَّحَهُ ، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ بِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ عِكْرَمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .
- (٥) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٦) فِي س وَ ج « وَيُرَادُّ » بِزِيَادَةِ الْعَاطِفِ ، وَفِي ج « يُرَادُّ بِهِ الْخَاصُّ » بِحَذْفِ كَلِمَةِ « كُلُّهُ » وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافُ الْأَصْلِ .
- (٧) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ . وَفِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ اللَّهُ » بِحَذْفِ وَاوِ الْعَاطِفِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .
- (٨) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .
- (٩) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ (١٧٣) .

١٩٨ - قال الشافعي فإذا كان^(١) مَنْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ نَاسٌ^(٢)

غَيْرَ مَنْ جَمَعَ لَهُمْ مِنَ النَّاسِ ، وَكَانَ الْمُخْبِرُونَ لَهُمْ نَاسٌ^(٣) غَيْرَ مِنْ مُجْمَعٍ لَهُمْ وَغَيْرَ مِنْ مَعَهُ مِمَّنْ جُمِعَ عَلَيْهِ مَعَهُ ، وَكَانَ الْجَامِعُونَ لَهُمْ نَاسًا - :

فَالدَّلَالَةُ بَيِّنَةٌ^(٤) مِمَّا^(٥) وَصَفْتُ : مَنْ أَنَّهُ إِنَّمَا جَمَعَ لَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ .

١٩٩ - وَالْعِلْمُ يُحِيطُ^(٦) أَنْ لَمْ يَجْمَعْ لَهُمُ النَّاسُ كُلَّهُمْ^(٧) ، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ النَّاسُ كُلَّهُمْ ، وَلَمْ يَكُونُوا هُمُ النَّاسُ كُلَّهُمْ .

٢٠٠ - وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْمُ « النَّاسِ » يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ نَفَرٍ ،

- (١) في ب و ج « فإذا كان » وهو غير جيد ، ومخالف للأصل .
- (٢) « ناس » - في الموضعين : منصوب ، ورسم في الأصل فيهما بغير ألف ، ورسم في المرة الثالثة الآتية بالألف ، والرسم بغير الألف جائز ، وقد ثبت في أصول صحيحة عتيقة من كتب الحديث وغيرها ، بخطوط علماء أعلام ، في نسختين مخطوطتين صحيحتين من المحلى لابن حزم حديث « كانوا يخرجون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاع من تمر أو صاع من شعير » ورسمت كلمة « صاع » بدون ألف ، انظر المحلى (٦ : ١٢٢) وقد صححت ذلك على المخطوطتين منه ورأيتهما . وفي صحيح البخاري المطبوع ببولاق طبقاً للنسخة اليونانية ، التي صححها الحافظ اليوناني والعلامة ابن مالك صاحب الألفية (ج ٣ ص ٣) في حديث ابن عمر « كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربع » في رواية أبي ذر بالنصب ، وعلى العين فتحتان . وفي هامش النسخة تقلا عن اليونانية : « على رواية أبي ذر رسم بعين واحدة ، على لغة ربيعة ، من الوقف على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور » . وفي البخاري أيضاً (ج ٣ ص ٣٣) : « سمعت ثابت البناني » وبهامشه « هكذا في اليونانية بصورة المرفوع وعليه فتحتان » وانظر نرح ابن يعيش على المفصل (ج ٩ ص ٦٩ - ٧٠)
- (٣) في النسخ المطبوعة « فالدلالة في القرآن بينة » وكلمة « في القرآن » ليست في الأصل .
- (٤) في ب و ج « بما » وفي س « كما » والذي في الأصل « مما » ولكن رسمها غير واضح تماماً ، فأشبه الأمر على الناسخين .
- (٥) في ب و ج « محيط » وهو مخالف للأصل .
- (٦) هنا في ب زيادة « قال الشافعي رحمه الله » وليست في الأصل .
- (٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

وعلى جميع الناس ، وعلى مَنْ بَيْنَ جَمِيعِهِمْ وثلاثةٍ مِنْهُمْ - : كان صحيحاً في لسان العرب أن يقال : (الذين قال لهم الناس) وإنما الذين قال^(١) لَهُمْ ذلك أربعةٌ نَقَرِ (إن الناس قد جمعوا لكم) يَعْنُونَ المنصرفين عَنْ أَحَدٍ .

٢٠١ - وإنما هم جماعةٌ غيرُ كثيرٍ من الناس ، الجامعون منهم غيرُ المجموع لهم ، والمُخْبِرُونَ للمجموع لهم غيرُ الطائفتين ، والأكثرُ من الناس في بلدانهم غيرُ الجامعين ولا المجموع لهم ولا المُخْبِرِينَ .

٢٠٢ - وقال : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ^(٢) ، إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ، وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ، ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ^(٣)) .

٢٠٣ - قال :^(٤) فَمَخْرَجُ اللفظِ عامٌّ على الناسِ كُلِّهِمْ . وَيَبِينُ عندَ أهلِ العلمِ بلسانِ العربِ منهم أنه إنما يُرادُ بهذا اللفظِ العامُّ المخرجُ بعضُ الناسِ دونَ بعضٍ ، لأنه لا يُخاطَبُ بهذا إِلَّا مَنْ يَدْعُو من دُونِ اللَّهِ إِلَهًا^(٥) ، تعالى^(٦) عما يقولون علواً كبيراً ، لأن^(٧) فيهم من المؤمنين

(١) كذا في الأصل « الذين قال » ويحتاج لشيء من التأول ، وفي النسخ المطبوعة

« الذين قالوا » وهو تصرف من المصححين أو الناسخين .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : والمطلوب » .

(٣) سورة الحج (٧٠) .

(٤) في ب و ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ب و ج زيادة « آخر » وليست في الأصل .

(٦) في ب و ج « تعالى الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « ولأن » وليست الواو في الأصل .

المغلوبين^(١) على عقولهم وغير البالغين ممن لا يدعوا^(٢) معه إلها .

٢٠٤ - قال^(٣) : وهذا^(٤) في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان ، والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم ، لكثرة الدلالات فيها .

٢٠٥ - قال الشافعي : قال الله تبارك وتعالى : (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ^(٥)) فالعلم محيط^(٦) - إن شاء الله - أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله ، ورسول الله المخاطب بهذا ومن معه ، ولكن صحيحاً من كلام العرب أن يقال : (أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) يعني بعض الناس .

٢٠٦ - ^(٧) وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها ، وهي عند العرب سواء . والآية الأولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية ، والثانية أوضح عندهم من الثالثة ، وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات معاً ، لأن أقلّ البيان عندها كافٍ من أكثره ، إنما يريد السامع فهم قول القائل ، فأقل ما يفهمه به كافٍ عنده .

(١) في « والمغلوبين » والواو ليست في الأصل ، وزيادتها غير جيدة في المعنى المراد .

(٢) في « وج » من لا يدعو « وهو مخالف للأصل .

(٣) في « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٤) في « وج » وهذه « وهو خلاف للأصل .

(٥) سورة البقرة (١٩٩) .

(٦) في « والعلم محيط » وهو مخالف للأصل .

(٧) في « وج زيادة » قال الشافعي « وليست في الأصل .

٢٠٧ - (١) وقال الله جل ثناؤه : (وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ^(٢)) .

فَدَلَّ كِتَابُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا وَقُودُهَا^(٣) بَعْضُ النَّاسِ ، لِقَوْلِ اللَّهِ :
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى^(٤) أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ^(٥)) .

بَابُ

الصَّنْفِ الَّذِي يُبَيِّنُ سِيَاقَهُ مَعْنَاهُ

٢٠٨ - (٦) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَسُئِلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ^(٧)

الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ، إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ ، إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ
يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ، كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا
كَانُوا يَفْسُقُونَ^(٨)) .

٢٠٩ - فَأَبْتَدَأَ جَلَّ ثَنَاهُ ذِكْرَ الْأَمْرِ بِمَسْأَلَتِهِمْ عَنِ الْقَرْيَةِ

الْحَاضِرَةِ الْبَحْرِ^(٩) ، فَلَمَّا قَالَ : (إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ) الْآيَةُ - ٢٦

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) سورة البقرة (٢٤) وسورة التحريم (٦) .

(٣) في ب و ج « إنما أراد وقودها » وزيادة « أراد » خطأ ، وليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة الأنبياء (١٠١) .

(٦) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : بما كانوا يفسقون » .

(٨) سورة الأعراف (١٦٣) .

(٩) في النسخ المطبوعة « بمسألتهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر » وهذا وإن كان

صحيح المعنى في نفسه وموافقا للفظ الآية إلا أنه غير الذي في الأصل ، فإن الذي فيه هو

ما ذكرنا هنا : « القرية الحاضرة البحر » وهذا صحيح المعنى أيضا . وقد كتب بهامش

الأصل في هذا الموضع لفظ « التي كانت » بخط غير خط الأصل ، ووضع الكاتب

دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا^(١) أَرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، لِأَنَّ الْقَرْيَةَ لَا تَكُونُ عَادِيَةً وَلَا فَاسِقَةً بِالْعَدْوَانِ فِي السَّبَبِ وَلَا غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِالْعَدْوَانِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ بَلَاهُمْ^(٢) بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ .

٢١٠ - وَقَالَ : (وَكَمْ قَصَصْنَا مِنْ قَرْيَةٍ^(٣) كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ . فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأُسْرَانَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ^(٤)) .

٢١١ - ^(٥) وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي مِثْلِ مَعْنَى الْآيَةِ قَبْلَهَا ، فَذَكَرَ قَصَمَ الْقَرْيَةَ ، فَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّهَا ظَالِمَةٌ بَانَ لِلْسَامِعِ أَنَّ الظَّالِمَ إِنَّمَا هُمْ^(٦) أَهْلُهَا ، دُونَ مَنَازِلِهَا الَّتِي لَا تَظْلِمُ ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْقَوْمَ الْمُنْشَأِينَ بَعْدَهَا ، وَذَكَرَ إِحْسَاسَهُمُ الْبَاسَ عِنْدَ الْقَصَمِ - : أَحَاطَ الْعِلْمُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَحَسَّ الْبَاسَ مَنْ يَعْرِفُ الْبَاسَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ .

إشارة عند كلمة « القرية » ليدل على موضع الزيادة التي زادها ، ولكنه أبقى كلمة « الحاضرة » بالتعريف ، ولم يصححها ، فظهر أن هذا تصرف غير سديد ممن صنعه وزاد في الأصل ما ليس منه .

(١) كلمة « إنما » سقطت من س خطأ ، وهي ثابتة في الأصل .
(٢) في س وج « أبلاهم » بزيادة الهمزة ، وما هنا هو الموافق للأصل ، وهذا الفعل كما يأتي ثلاثياً يأتي رباعياً أيضاً ، خلافاً للظاهر من نصوص بعض المعاجم . قال الزمخشري في الأساس : « وأبلى الله العبد بلاء حسناً وسيئاً » ونحو ذلك في اللسان .
(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : منها يركضون » .

(٤) سورة الأنبياء (١١ و ١٢) .

(٥) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « هو » بدل « هم » وهو مخالف للأصل .

الصنف^(١) الذي يدلُّ لفظه على باطنه دون ظاهره

٢١٢ --- (٢) قال الله تبارك وتعالى ، وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم : (مَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ، وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ .
وَسُئِلَ الْقُرَيْةَ^(٣) الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ، وَإِنَّا لَصَادِقُونَ^(٤)) .

٢١٣ --- (٥) فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها ، لا تختلف عند أهل العلم باللسان : إنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير ، لأن القرية والعير لا يُدْبِئَانِ عن صدقهم .

باب

ما نزل عاماً دلت^(٦) السنة خاصة
على أنه يُرادُّ به الخاصُّ

٢١٤ --- (٧) قال الله جل ثناؤه : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ^(٨) مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ^(٩)) .

-
- (١) في النسخ المطبوعة « باب الصنف » الخ ، وكلمة « باب » ليست في الأصل .
(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٤) سورة يوسف (٨١ ، ٨٢) .
(٥) ها في س وج زيادة « قال الشافعي » .
(٦) في س « فدلّت » وهو مخالف للأصل .
(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فلأُمِّهِ السدس » .
(٩) سورة النساء (١١) .

٢١٥ — وقال : (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ^(١)) إِنْ لَمْ
يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ
وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ
وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ
يُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ
أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ
فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ،
وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ^(٢)) .

٢١٦ — فَأَبَانَ أَنَّ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَزْوَاجِ مِمَّا سَمِيَ ^(٣) فِي الْحَالَاتِ ،
وَكَانَ عَامًّا الْمَخْرَجِ ، فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُرِيدَ بِهِ بَعْضُ
الْوَالِدَيْنِ ^(٤) وَالْأَزْوَاجِ دُونَ بَعْضٍ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ دَيْنُ الْوَالِدَيْنِ
وَالْمَوْلُودِ وَالزَّوْجَيْنِ وَاحِدًا ، وَلَا يَكُونَ الْوَارِثُ مِنْهُمَا قَاتِلًا وَلَا مَمْلُوكًا .
٢١٧ — وَقَالَ : (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ ^(٥)) .

٢١٨ — فَأَبَانَ النَّبِيُّ أَنَّ الْوَصَايَا مُقْتَصَرَةٌ بِهَا عَلَى الثُّلُثِ ،
لَا يُتَعَدَّى ، وَلِأَهْلِ الْمِيرَاثِ الثُّلُثَانِ ، وَأَبَانَ أَنَّ الدَّيْنَ قَبْلَ الْوَصَايَا

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٢) .

(٣) فِي « وَج » « مَا » بَدَلَ « مِمَّا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) هُنَا فِي « وَج » زِيَادَةُ « وَالْمَوْلُودَيْنِ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٢) .

والميراث ، وأن لا وصية ولا ميراث حتى يَسْتَوِيَ أَهْلُ الدِّينِ دِينَهُمْ .

٢١٩ - ولولا دلالة السنة ثم إجماع الناس : لم يكن ميراث

إلا بعد وصية أو دين ، ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين

أو تكون والدين سواء .

٢٢٠ - وقال الله : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ^(١))

وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الكَعْبَيْنِ^(٢) .

٢٢١ - فَقَصَدَ جُلْ ثَنَاوَهُ قَصَدَ الْقَدَمَيْنِ بِالْغَسْلِ ، كَمَا قَصَدَ

الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ . فَكَانَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي الْقَدَمَيْنِ إِلَّا

مَا يُجْزَى فِي الْوَجْهِ مِنَ الْغَسْلِ ، أَوِ الرَّأْسِ مِنَ الْمَسْحِ . وَكَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ

يَكُونَ أُرِيدَ بَغْسَلِ الْقَدَمَيْنِ أَوْ مَسْحِهِمَا بَعْضُ الْمُتَوَضِّئِينَ دُونَ بَعْضٍ .

٢٢٢ - فَلَمَّا مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، وَأَمَرَ بِهِ مَنْ أَدْخَلَ

رِجْلَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ وَهُوَ كَامِلُ الطَّهَّارَةِ : دَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا

أُرِيدَ بَغْسَلِ الْقَدَمَيْنِ أَوْ مَسْحِهِمَا بَعْضُ الْمُتَوَضِّئِينَ دُونَ بَعْضٍ .

٢٢٣ - ^(٣) وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ^(٤))

فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءَ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ^(٥)) .

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى قَوْلِهِ : إِلَى الْكَعْبَيْنِ » .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٦) .

(٣) هَا فِي ج « بَابُ قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ اللَّهُ » الْخ ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى : نَكَالًا مِنَ اللَّهِ » .

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٢٨) .

٢٢٤ - وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ « لَا يَقْطَعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ ^(١) »
وَأَنْ لَا يُقْطَعَ إِلَّا مَنْ بَلَغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فِصَاعِدًا .
٢٢٥ - وَقَالَ اللَّهُ : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ^(٢)) كُلٌّ وَاحِدٌ
مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٣) .

٢٢٦ - وَقَالَ فِي الْإِمَاءِ : (فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ
فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٤)) .
٢٢٧ - فَدَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُريدَ بِجَلْدِ الْمِائَةِ الْأَحْرَارُ دُونَ
الْإِمَاءِ . فَلَمَّا رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ النَّبِيَّ مِنَ الزُّنَاةِ وَلَمْ يَجْلِدْهُ - : دَلَّتْ
سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِجَلْدِ الْمِائَةِ مِنَ الزُّنَاةِ : الْحُرَّانِ الْبِكْرَانِ ،
وَعَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ ، وَبَلَغَتْ سَرِقَتُهُ
رُبْعَ دِينَارٍ ، دُونَ غَيْرِهَا مِمَّنْ لَزِمَهُ اسْمُ سَرِقَةٍ وَزِنًا .

٢٢٨ - وَقَالَ اللَّهُ ^(٥) : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ^(٦))

(١) « الكثر » بفتحين : جمار النخل ، وهو شجمه الذي في وسط النخلة ، قاله في
النهاية . والحديث رواه مالك في الموطأ (٣ : ٥٣) من حديث رافع بن خديج
مطولا في قصة ، ورواه الشافعي في الأم (٦ : ١١٨) عن مالك وعن سفيان
بن عيينة مختصراً ، ورواه أيضاً الطيالسي (رقم ٩٥٨) وأحمد في المسند (٣ : ٦٣)
و ٤٦٤ و ٤ : ١٤٠) والدارمي (٢ : ١٧٤) وأبو داود (٤ : ٢٣٧ - ٢٣٨)
والترمذي (١ : ٢٧٣ - ٢٧٤) والنسائي (٢ : ٢٦١) وابن ماجه
(٢ : ٦٦) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النور (٢) .

(٤) سورة النساء (٢٥) .

(٥) في ج « قال الشافعي : قال الله » الخ ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ^(١) .

٢٢٩ - فلما أعطى رسول الله بنى هاشم وبنى المطلب سهم ذى القربى ^(٢) : دلت سنة رسول الله أن ذى القربى ^(٣) - الذين جعل الله

لهم سهماً من الخمس - : بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم .
٢٣٠ - وكل قريش ذو قرابة ^(٤) ، وبنو عبد شمس مساوية

بنى المطلب فى القرابة ، هم معاً بنو أب وأم ، وإن انفرد بعض بنى المطلب بولادة من بنى هاشم دونهم ^(٥) .

٢٣١ - فلما لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بنى المطلب دون من لم تُصبه ولادة بنى هاشم منهم - : دل ذلك على أنهم إنما ^(٦) أعطوا

خاصة دون غيرهم بقرابة جذم النسب ^(٧) ، مع كينونتهم معاً مجتمعين فى نصر النبی بالشعب ^(٨) ، وقبله وبعده ، وما أراد الله جل ثناؤه

بهم خاصاً .

(١) سورة الأنفال (٤١) .

(٢) فى س « ذى القرابة » وهو مخالف للأصل .

(٣) فى النسخ المطبوعة « دلت سنة رسول الله على أن ذى القربى » بزيادة « على » وهى

(٤) فى النسخ المطبوعة « دلت سنة رسول الله على أن ذى القربى » بزيادة « على » وهى

ليست من أصل الربيع ، ولكنها مكتوبة بين السطور بخط مخالف لخط الأصل فى

الرسم والقاعدة ، وأوضح ما فى ذلك من الخلاف أن الكاتب كتبها « على » بالياء ،

فى حين أنها تكتب فى الأصل دائماً « عل » بدون ياء ، وأيضاً وضع كاتبها

تحت الياء نقطتين ، وهو خطأ ، ولم نرها منقوطة بذلك فى الخطوط العتيقة .

(٥) فى النسخ المطبوعة زيادة « به » وهى مكتوبة فى الأصل بين السطور بخط جديد .

(٦) فى س « من بنى هاشم وهم دونهم » وزيادة كلمة « وهم » خطأ ، وهى مكتوبة فى أصل

الربيع بين السطور بخط مخالف لخط الأصل .

(٧) « الجذم » بكسر الجيم وإسكان الذال المعجمة : أصل الشئ ، وقد تفتح الجيم أيضاً .

(٨) كلمة « إنما » سقطت من س خطأ .

(٩) كلمة « بالشعب » سقطت من س خطأ ، وهى ثابتة فى الأصل .

٢٣٢ — ولقد وَلَدَتْ بنو هاشمٍ في قريشٍ فما أُعْطِيَ منهم أحدٌ بولادتهم من الخمس شيئاً ، وبنو نوفلٍ مُساوِيتُهُمْ في جِذْمِ النَّسَبِ ، وإن انفردوا بأنهم^(١) بنو أمِّ دُونَهُمْ^(٢) .

(١) في س « فأنهم » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٢) روى الشافعي في الام (٤ : ٧١) : « أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال : لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى بين بني هاشم وبني المطلب أتيتهم أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله ، هؤلاء إخواننا من بني هاشم لا ينكر فضلهم لمكانك الذي وضعه الله به منهم ، أرأيت إخواننا من بني المطلب أعطيتهم وتركنا ، أو منعتنا ، وإنما قرابتنا وقرابتهم واحدة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ، هكذا ، وشبك بين أصابعه » .

و « مطرف » بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة وآخره فاء ، وهو ابن مازن . وله ترجمة في تعجيل المنفعة ، فنقل عن النسائي وغيره أنه قال : « ليس بثقة » . وعلى كل فإنه لم ينفرد بهذا الحديث كما سيأتي .
و « جبير » بالجيم والباء الموحدة والتصغير ، و « مطعم » بضم الميم وإسكان الطاء وكسر العين المهملتين .

ثم رواه الشافعي أيضاً عن داود العطار عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير ، ورواه عن الثقة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير ، بمثل معناه . وقال الشافعي بعد ذلك : « قلت لمطرف بن مازن : إن يونس وابن إسحاق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب ؟ فقال مطرف : حدثنا معمر كما وصفت ، ولعل ابن شهاب رواه عنهما معا » .

ويظهر لي من هذا أن مطرفاً كان رجلاً حافظاً متثبتاً ، وأن الشافعي كان يرضاه في الرواية .

والحديث رواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ٨١) عن يزيد بن هرون عن ابن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم ، بنحو رواية الشافعي عن مطرف . ورواه أيضاً (٤ : ٨٥) عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن يونس بمعناه .

وروى أيضاً (٤ : ٨٣) عن عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : « حدثنا جبير بن مطعم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسم لعبد شمس ولا لبني نوفل من الخمس شيئاً كما كان يقسم لبني هاشم وبني المطلب ، وأن أبا بكر كان يقسم الخمس بنحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لم يكن =

٢٣٣ — (١) قال الله : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ

خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ (٢)) .

٢٣٤ — (٣) فلما أُعْطِيَ رسولُ الله السلبَ القاتِلَ (٤) في

يعطى قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يعطيهم ، وكان عمر يعطيهم وعثمان من بعده : منه » .

وهذه الرواية الأخيرة قطعة من نفس الحديث رواها أحمد منفصلة عنه ، وقد

رواها أبو داود مع الحديث تنمة له في السنن (٣ : ١٠٦) من طريق عبد الرحمن

بن مهدي عن ابن المبارك عن يونس ، ثم رواها بعده وحدها عن عبيد الله بن عمر

عن عثمان بن عمر عن يونس كرواية أحمد .

وروى أبو داود الحديث أيضاً (٣ : ١٠٦ — ١٠٧) عن مسدد عن هشيم

عن ابن إسحق عن الزهري .

ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وعن يحيى بن بكير كلاهما عن الليث عن

عقيل عن الزهري ، وانظر فتح الباري (٦ : ١٧٣ — ١٧٤ و ٣٨٩ و ٧ : ٣٧١) .

ورواه النسائي أيضاً : (٢ : ١٧٨) من طريق نافع بن يزيد عن يونس

بن يزيد عن الزهري ، ومن طريق يزيد بن هرون عن ابن إسحق عن الزهري .

ورواه ابن ماجه (٢ : ١٠٧) من طريق أيوب بن سويد عن يونس

عن الزهري .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى في مواضع (٦ : ٣٤٠ — ٣٤٢ و ٣٦٥) .

وتقل البخاري (٦ : ١٧٤) عن ابن إسحق قال : « عبد شمس وهاشم

والمطلب إخوة لأم » ، وأمه عاتكة بنت مرة ، وكان نوفل أخاهم لأبيهم » . وسمى

ابن حجر في الفتح أم نوفل : واقدة بنت أبي عدي ، وتقل عن كتاب النسب للزبير

بن بكار : « أنه كان يقال لهاشم والمطلب : البدران ، ولعبد شمس ونوفل :

الأبهران » .

قال ابن حجر : « وهذا يدل على أن بين هاشم والمطلب ائتلافاً سرى في أولادهما

من بعدهما ، ولهذا لما كتبت قريش الصحيفة بينهم وبين بني هاشم وحصروهم في

الشعب : دخل بنو المطلب مع بني هاشم ، ولم يدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس ..

وفي الحديث حجة للشافعي ومن وافقه أن سهم ذوى القربى لبني هاشم والمطلب خاصة ،

دون بقية قرابة النبي صلى الله عليه وسلم من قريش » .

وانظر السنن الكبرى للبيهقي (٦ : ٣٦٤ — ٣٦٧) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) سورة الأنفال (٤١) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « للقاتل » وهو مخالف لما في أصل الريع ، وإن كان المعنى

صحيحاً ، و « القاتل » مفعول ثانٍ لأعطى .

الإقبال^(١) : دَلَّتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ^(٢) عَلَى أَنَّ الْغَنِيمَةَ الْمَخْمُوسَةَ^(٣) فِي كِتَابِ
اللَّهِ غَيْرُ السَّلْبِ ، إِذَا كَانَ^(٤) السَّلْبُ مَغْنُومًا^(٥) فِي الْإِقْبَالِ ، دُونَ
الْأَسْلَابِ الْمَأْخُودَةِ فِي غَيْرِ الْإِقْبَالِ ، وَأَنَّ الْأَسْلَابَ^(٦) الْمَأْخُودَةَ فِي غَيْرِ
الْإِقْبَالِ غَنِيمَةٌ تُخْمَسُ^(٧) مَعَ مَا سِوَاهَا مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالسَّنَةِ^(٧) .

(١) « الإقبال » بكسر الهمزة ، وسيأتي معناه . وفي س « الأثقال » جمع « ثقل » .
والكلمة مكتوبة في الأصل في أول السطر كما أثبتناها ، فجاء بعض قارئى الأصل فكتب
بجوارها على عين السطر « يقال » لأنه يريد تصحيح كلمة « الإقبال » إلى « الأثقال »
ولكنه تصحيح غير مستند إلى أصل ثابت . والمعنى صحيح في الكلمتين ، ولا يمكن
ما في الأصل أعلى وأجود . وكذلك كتبت في النسخة المقروءة على ابن جماعة .

(٢) في س و ج « سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) الفعل ثلاثى . تقول : « خمس مال فلان يخمسه » — بفتح الميم في الماضى وضمها في
المضارع — : أخذ خمس ماله ، والمصدر « الخمس » بفتح الحاء وإسكان الميم .

(٤) في ج « إذا كان » .

(٥) قوله « إذا كان السلب » — فقط من س ، وقوله « مغنوما » كتب في س
« مفهوماً » وكل ذلك خطأ واضح .

(٦) في س « وإنما الأسلاب » وهو خطأ .

(٧) كلمة « بالسنة » قدمت في س بعد كلمة « تخمس » . وما هنا هو الموافق
لأصل الربيع .

و « الإقبال » ضد « الإديار » والمراد أن السلب الذى يعطيه الامام نقلا للمقاتل
هو السلب الذى يؤخذ من المحارب المقبل ، لامن المدبر المولى .

قال الشافعى في الأم (٤ : ٦٦ — ٦٧) : « ثم لا يخرج من رأس الغنيمة قبل
الخمس شيء غير السلب . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح
عن أبى محمد مولى أبى قتادة عن أبى قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام حنين ، فلما التقينا كانت جولة للمسلمين ، فرأيت رجلا من المشركين
قد علا رجلا من المسلمين ، قال : فاستدرت له حتى أتيت من ورائه ، قال : فضربه على
حبل عاتقه ضربة ، وأقبل على فضمى ضمة وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت
فأرسلنى . فاجتعت عمر بن الخطاب ، فقلت له : ما بال الناس ؟ فقال : أمر الله ، ثم إن
الناس رجعوا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلا له عليه بيعة =

٢٣٥ — (١) ولولا الاستدلال بالسنة وحُكْمُنَا بالظاهر :

== فله سلبه . فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه . فقلت من يشهد لي ؟ ثم جلست ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه . فقلت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا أبا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، وسلب ذلك القتل عندى ، فأرضه منه . فقال أبو بكر : لاها الله إذا ، لا يعمد إلى أسد من أسد الله عز وجل يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق ، فأعطه إياه . فأعطانيه ، فبعت الدرع وابتعت به مخرفاً في بني سلمة ، فانه لأول مال تأثله في الإسلام . قال الشافعي : هذا حديث ثابت معروف عندنا . والذي لا أشك فيه : أن يعطى السلب من قتل والمشارك مقبل يقاتل ، من أى جهة قتله ، مبارزاً أو غير مبارز ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزاً ، وأبو قتادة غير مبارز ، ولكن القتولين جميعاً مقبلان . ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحداً قتل مولى سلب من قتله ، والذي لا أشك فيه أن له سلب من قتل : الذي يقتل المشرك والحرب قائمة والمشركون يقاتلون ، ولقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا أو انهزم المقتول ، ولا أرى أن يعطى السلب إلا من قتل مشركاً مقبلاً ولم ينهزم جماعة المشركين . وإنما ذهبت إلى هذا : أنه لم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلاً إلا قاتلاً قتل مقبلاً . وفي حديث أبي قتادة مادل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قتل قتيلاً له سلبه يوم حنين : بعد ما قتل أبو قتادة الرجل . وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا ، فقال : لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الامام قبل القتال : من قتل قتيلاً فله سلبه . وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد . وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع .

تنبيه : في نسخة الأم في حديث أبي قتادة « عام خير » وهو خطأ من الطبع ، صوابه « عام حنين » والحديث في موطأ مالك (٢ : ١٠ - ١٢) ورواه البخاري (٦ : ١٧٧ فتح) وفي مواضع أخرى ، ومسلم (٢ : ٥٠ - ٥١) كلاهما من طريق مالك ، وكذلك رواه غيرها . و « المحرف » بفتح الميم وإسكان الحاء المعجمة وفتح الراء : هو الحائط من النخل . وقوله « تأثله » أى جمعه ، يقال : « مال مؤثّل » ومجد مؤثّل . بوزن اسم المفعول : أى مجموع ذو أصل . و « بنو سلمة » بفتح السين وكسر اللام .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

قَطَعْنَا^(١) من لزمه اسمُ سرقةٍ، وَضَرَبْنَا مائةَ كلٍّ من زَنَى، حُرًّا ثِيْبًا،
وَأَعْطَيْنَا سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى كُلِّ^(٢) من يَدِينَهُ وَيُؤَيِّنُ النَّبِيَّ قَرَابَةً، ثُمَّ خَلَصَ
ذَلِكَ إِلَى طَوَائِفَ مِنَ الْعَرَبِ، لِأَنَّ لَهُ فِيهِمْ وَشَائِجَ^(٣) أَرْحَامٍ،
وَحَسَنًا السَّلْبِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَغْنَمِ، مَعَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ.

يَبَانُ^(٤) فَرَضَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ اتِّبَاعَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ^(٥)

٢٣٦ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَضَعَ اللَّهُ رَسُولَهُ^(٦) مِنْ دِينِهِ وَفَرَضِهِ
وَكِتَابَهُ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَبَانَ جَلًّا ثَنَاؤُهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ عِلْمًا لِدِينِهِ، بِمَا افْتَرَضَ
مِنْ طَاعَتِهِ، وَحَرَّمَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ، وَأَبَانَ مِنْ فَضِيلَتِهِ، بِمَا قَرَنَ مِنَ
الْإِيمَانِ بِرَسُولِهِ مَعَ الْإِيمَانِ بِهِ.

٢٣٧ — فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَلَا تَقُولُوا
ثَلَاثَةً^(٧))، انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ، إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ، سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ
لَهُ وَلَدٌ^(٨)).

(١) هكذا هو بحذف اللام في جواب « لولا » وهو جائز على قلة، واستعمال الشافعي
إياه يدل على أنه فصيح صحيح. والشافعي لغته حجة.

(٢) كلمة « كل » سقطت من النسخ الثلاث المطبوعة، وهي ثابتة في أصل الربيع بين
السطور بنفس الخط.

(٣) الوشائج، بدون الهمز وبالهز أيضا: جمع « وشيجة » وهي الرحم المشتبكة المتصلة،
وأصله من « وشجت العروق والأغصان » أي اشتبكت، وفعله من باب « وعد »

(٤) في النسخ الثلاث المطبوعة « باب بيان » وكلمة « باب » ليست في أصل الربيع.

(٥) في ج « باب بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه » وهو مخالف للأصل.

(٦) في ب « نبيه » وهو مخالف للأصل.

(٧) في الأصل إلى هنا، ثم قال، « إلى : سبحانه أن يكون له ولد ».

(٨) سورة النساء (١٧١).

والعصمة لله ولكتابه ولأنبيائه. وقد أبى الله العصمة لكتاب غير كتابه، كما
قال بعض الأئمة من السلف :

فان الشافعي — رضى الله عنه — ذكر هذه الآية محتجا بها على أن الله قرن الإيمان =

== برسوله محمد صلى الله عليه وسلم مع الايمان به ، وقد جاء ذلك في آيات كثيرة من القرآن ، منها قوله تعالى في الآية (١٣٦) من سورة النساء : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ » ومنها قوله تعالى في الآية (١٥٨) من سورة الأعراف : « فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ » . ومنها قوله تعالى في الآية (٨) من سورة التغابن : « فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا » .

ولكن الآية التي ذكرها الشافعي هنا ليست في موضع الدلالة على ما يريد ، لأن الأمر فيها بالايمان بالله وبرسوله كافة . ووجه الخطأ من الشافعي أنه ذكر الآية بلفظ « فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » بافراد لفظ الرسول ، وهكذا كتبت في أصل الربيع ، وطبعت . في الطبقات الثلاث من الرسالة ، وهو خلاف التلاوة ، وقد خيل إلى بادي ذي بدء أن تكون هناك قراءة بالافراد ، وإن كانت — إذا وجدت — لا تفيد في الاحتجاج لما يريد ، لأن سياق الكلام في شأن عيسى عليه السلام ، فلو كان اللفظ « ورسوله » لكان المراد به عيسى ، ولكني لم أجِد أية قراءة في هذا الحرف من الآية بالافراد : لا في القراءات العشر ، ولا في غيرها من الأربع ، ولا في القراءات الأخرى التي يسمونها « القراءات الشاذة » .

ومن عجب أن يبقى هذا الخطأ في الرسالة ، وقد مضى على تأليفها أكثر من ألف ومائة وخمسين سنة ، وكانت في أيدي العلماء هذه القرون الطوال ، وليس هو من خطأ في الكتابة من الناسخين ، بل هو خطأ علمي ، انتقل فيه ذهن المؤلف الإمام ، من آية إلى آية أخرى حين التأليف : ثم لا ينبه عليه أحد ، أولا يلتفت إليه أحد ، وقد مكث أصل الربيع من الرسالة بين يدي عشرات من العلماء الكبار ، والأئمة الحفاظ ، نحواً من أربعة قرون ، إلى ما بعد سنة ٦٥٠ : يتداولونه بينهم قراءة وإقراءً ونسخاً ومقابلة ، كما هو ثابت في السماعات الكثيرة المسجلة مع الأصل ، وفيها سماعات لعلماء أعلام ، ورجال من الرجال الأفذاذ : وكلهم دخل عليه هذا الخطأ ، وقاته أن يتدبر موضعه فيصححه ، ومرد ذلك كله — فما نرى والله أعلم — : إلى الثقة ثم إلى التقليد ، فما كان ليخطر ببال واحد منهم أن الشافعي ، وهو إمام الأئمة ، وحجة هذه الأمة — : يخطئ في تلاوة آية من القرآن ، ثم يخطئ في وجه الاستدلال بها ، والموضوع أصله من بديهيات الاسلام ، وحجج القرآن فيه متوافرة ، وآياته متلوة محفوظة . ولذلك لم يكلف واحد منهم نفسه عناء المراجعة ، ولم يفكر في ==

٢٣٨ — وقال : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ ^(١) عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ^(٢)) .

٢٣٩ — فَجَعَلَ كَمَالَ ابْتِدَاءِ الْإِيمَانِ ، الَّذِي مِاسْوَاهُ تَبَعُ لَهُ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ثُمَّ بِرَسُولِهِ ^(٣) .

٢٤٠ — فَلَوْ آمَنَ عَبْدٌ بِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ : لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ اسْمُ كَمَالِ الْإِيمَانِ أَبَدًا ، حَتَّى يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ مَعَهُ .

٢٤١ — وَهَكَذَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَنْ امْتَحَنَهُ لِلْإِيمَانِ .

٢٤٢ — أَخْبَرَنَا ^(٤) مَالِكٌ ^(٥) عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ عَنْ عَطَاءِ

بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ بِجَارِيَةٍ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَى رَقَبَةٍ ، أَفَأُعْتِقُهَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ : أَيْنَ اللَّهُ ؟ فَقَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، فَقَالَ . وَمَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ ^(٦) رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ ^(٧) : فَأُعْتِقُهَا ^(٨) » .

= صدر الآية التي أتى بها الشافعي للاحتجاج ، تقليداً له وثقة به ، حتى يرى إن كان موضعها موضع الكلام في شأن نبينا صلى الله عليه وسلم ، أو في شأن غيره من الرسل عليهم السلام .

وتقول هنا ما قال الشافعي فيما مضى من الرسالة (رقم ١٣٦) : « وبالتقليد أغفل من أغفل منهم ، والله يغفر لنا ولهم » .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة النور (٦٢) .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « معه » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٤) رسمت في أصل الربيع « ارنا » اختصاراً ، على عادة المحدثين القدماء وغيرهم .

(٥) في النسخ المطبوعة « مالك بن أنس » .

(٦) كلمة « أنت » سقطت من س وهي ثابتة في الأصل .

(٧) في س « فقال » والفاء مزيدة في الأصل ملصقة بالكلمة بخط آخر .

(٨) الحديث في الموطأ (٣ : ٥ - ٦) مطولاً . ورواه مسلم (١ : ١٥١) وأبو داود =

٢٤٣ — قال الشافعي : وهو « معاوية بن الحكم » وكذلك^(١)
رواه غير ما لك ، وأظن مالك^(٢) لم يحفظ اسمه^(٣) .

٢٤٤ — قال الشافعي : ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن
رسوله .

٢٤٥ — فقال في كتابه : (رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ^(٤))
يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ، إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ^(٥) .

٢٤٦ — وقال جل ثناؤه : (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ^(٦))
يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ^(٧)) .

= (١ : ٣٤٩ - ٣٥١) والنسائي (١ : ١٧٩ - ١٨٠) من طريق يحيى بن أبي كثير
عن هلال بن أبي ميمونة ، وهو شيخ مالك هنا ، واسمه « هلال بن علي بن أسامة »
ونسبه مالك إلى جده .

(١) في النسخ المطبوعة « كذلك » بدون الواو ، وهو مخالف للأصل .
(٢) هكذا رسم في أصل الربيع منصوبا بدون الألف ، وهو جائز ، كما قدمنا في التعليق
على الفقرة (١٩٨) .
(٣) قال السيوطي في شرح الموطأ : « قال النسائي : كذا يقول مالك : عمر بن الحكم ،
وغيره يقول : معاوية بن الحكم السلمي . وقال ابن عبد البر : هكذا قال مالك : عمر
بن الحكم ، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث ، وليس في الصحابة رجل يقال له
عمر بن الحكم ، وإنما هو معاوية بن الحكم . كذا قال فيه كل من روى هذا
الحديث عن هلال أو غيره . ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة ، وحديثه هذا
معروف له ، وممن نصَّ على أن مالكا وهم في ذلك : البزار وغيره . انتهى » .
والحديث رواه أيضا أبو داود الطيالسي في مسند معاوية بن الحكم (رقم ١١٠٥)
وكذلك أحمد بن حنبل في المسند (٥ : ٤٤٧ - ٤٤٩) .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : الحكيم » .

(٥) سورة البقرة (١٢٩) .

(٦) في الأصل إلى هنا ثم قال « الآية » .

(٧) سورة البقرة (١٥١) .

٢٤٧ — وقال : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ^(١) وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ^(٢)) .

٢٤٨ — وقال جل ثناؤه : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ^(٣) يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ^(٤)) .

٢٤٩ — وقال : (وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ ^(٥)) .

٢٥٠ — وقال : (وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ^(٦) ، وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(٧)) .

٢٥١ — وقال : (وَاذْكُرْ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُمْ ^(٨) مِنْ آيَاتِ

- (١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٢) سورة آل عمران (١٦٤) . وهذه الآية ذكرت في س و ب قبل الآية السابقة :
 « كما أرسلنا فيكم رسولا منكم » . ومنشأ ذلك : أن الكاتب في أصل الربيع نسي تلك الآية ، ثم كتبها في الحاشية وأشار إلى موضعها ، فأخطأ الناقلون معرفة موضعها ، وكتبوها مؤخرة عنه .
 (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٤) سورة الجمعة (٢) .
 (٥) سورة البقرة (٢٣١) .
 (٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٧) سورة النساء (١١٣) .
 (٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

اللَّهِ وَالْحِكْمَةَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ^(١) .

٢٥٢ — ^(٢) فَذَكَرَ اللَّهُ الْكِتَابَ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ ، وَذَكَرَ الْحِكْمَةَ ،

فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى ^(٣) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ : الْحِكْمَةُ : سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .

٢٥٣ — ^(٤) وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا قَالَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٥٤ — لِأَنَّ الْقُرْآنَ ذُكِرَ وَأُتْبِعَتْهُ الْحِكْمَةُ ، وَذَكَرَ اللَّهُ

مَنْهُ ^(٥) عَلَى خَلْقِهِ بِتَعْلِيمِهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، فَلَمْ يَجْزُ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — أَنْ يُقَالَ الْحِكْمَةُ ^(٦) هَاهُنَا إِلَّا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .

٢٥٥ — وَذَلِكَ أَنَّهَا مَقْرُونَةٌ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ

طَاعَةَ رَسُولِهِ ، وَحَتَّمَ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ — فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِقَوْلِهِ : فَرَضَ ^(٧) إِلَّا لِكِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ سُنَّةِ رَسُولِهِ .

٢٥٦ — ^(٨) لِمَا وَصَفْنَا ، مِنْ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْإِيمَانَ بِرَسُولِهِ

مَقْرُونًا بِالْإِيمَانِ بِهِ .

(١) سورة الأحزاب (٣٤) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في س « من أرضاه » وهو خلاف الأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٥) في س « منه » وفي س و ج « منته » والكل خطأ ومخالف للأصل .

(٦) زاد بعض القارئین بحاشية الأصل حرف « إن » بعد كلمة « يقال » وهي زيادة لا أصل لها ، ولا حاجة بالكلام إليها .

(٧) في النسخ المطبوعة « إنه فرض » وكلمة « إنه » ليست في الأصل ، وحذفها جائز ، ويكون قوله « فرض » مقولا للقول على سبيل الحكاية ، أو خبراً لمحذوف ، كأنه يقول « هو فرض » .

(٨) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « وذلك » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط غير خطه .

٢٥٧ — وسنة رسول الله مبيّنة عن الله معنى ما أراد : دليلاً على خاصّه وعامّه . ثم قرّن الحكمة بها بكتابه فاتّبعها إياه^(١) ، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله .

باب

فرض الله طاعة رسول^(٢) الله مقرونة بطاعة الله
ومذكورة وحدها

٢٥٨ — قال الله : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا^(٣) أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا^(٤)) .

٢٥٩ — وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ^(٥) ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^(٦)) .
٢٦٠ — ^(٧) فقال بعض أهل العلم : أولوا الأمر : أمراء سرايا رسول الله . والله أعلم . وهكذا أخبرنا^(٨) .

(١) هكذا العبارة في الأصل والنسخ المطبوعة ، وتحتاج لشيء من التأمل أو التكلف .
والمراد واضح مفهوم .

(٢) في س « رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأحزاب (٣٦) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة النساء (٥٩) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٨) في س و ج « وهكذا أخبرنا عدد من أهل التفسير » وفي س « وهكذا أخبرنا غير =

٢٦١ — وهو يُشبه ما قال ، والله أعلم ، لأن كل من كان حَوْلَ
مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة ، وكانت تأنف أن يُعطى بعضها
بعضاً طاعة الإمارة .

٢٦٢ — فلما دانت لرسول الله بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح
لغير رسول الله .

٢٦٣ — ^(١) فأمرُوا أن يطيعوا أُولى الأمر الذين أمرهم رسول الله ،
لا طاعة مطلقاً ، بل طاعة مُستثناة ، فيما لهم وعليهم ^(٢) ، فقال : (فَإِنْ
تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ) يعني : إن اختلفتم في شيء .

٢٦٤ — ^(٣) وهذا - إن شاء الله - كما قال في أُولى الأمر ، إلا أنه يقول
(فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ) يعني - والله أعلم - هم وأمرؤهم الذين أمرُوا بطاعتهم ،
(رُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) يعني - والله أعلم - : إلى ما قال الله

== واحد من أهل التفسير » وكل ذلك مخالف لما في الأصل .
وقد كتبت في الأصل « وهكذا أرنا » و « أرنا » اختصار « أخبرنا » عند
المحدثين ، وكذلك يكتبها الريب في الرسالة ، ولكنه كتبها فوقها واضحة « أخبرنا » .
ويظهر أن بعض القارئ في الرسالة ظنوا أنها فعل مبنى للفاعل ، وأن في الكلام سقطاً ،
فزادوا في بعض النسخ « عدد من أهل التفسير » كما رأيت في نسخة أخرى مقروءة
على شيخ الإسلام أبي محمد عبد الله بن محمد بن جماعة في سنة ٨٥٦ . فكتب فيها
في أصلها « أخبرنا » فقط ، ثم زيد فيها في الهامش بخط آخر « عدد من أهل
التفسير » . ولكن عدم وجود هذه الزيادة في أصل الريب دليل على أن الفعل
« أخبرنا » مبنى لما لم يسم فاعله ، وبذلك يكون الكلام تاماً صحيحاً ، لم يسقط
منه شيء . ويجوز أن يكون مبنيًا للفاعل ، ويكون الشافعي سمع هذا القول من
قائله نفسه .

(١) هنا في ج زيادة « قال » وليست في الأصل .

(٢) في ج « مستثنى فيها لهم وعليهم » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

والرسولُ إن عرفتُموه ، فإن لم تعرفوه سألتُم الرسولَ عنه إذا وصلتم^(١) ،
أومنَ وصلَ منكم إليه .

٢٦٥ — لأن ذلك الفرضُ الذي لا مُنازعةَ لكم فيه . لقول الله :

(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) .

٢٦٦ — وَمَنْ يَتَنَازَعُ^(٢) مِمَّنْ^(٣) بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ رَدَّ الْأَمْرَ إِلَى

قضاءِ الله ، ثم قضاءِ رسوله ، فإن لم يكن فيما تنازعوا^(٤) فيه قضاءً ، نصاً
فيهما ولا في واحدٍ منهما — : رَدُّوهُ قِيَاسًا عَلَى أَحَدِهِمَا ، كما وَصَفْتُ مِنْ
ذِكْرِ الْقِبْلَةِ وَالْعَدْلِ وَالْمِثْلِ ، مَعَ مَا قَالَ اللَّهُ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِثْلَ
هَذَا الْمَعْنَى .

٢٦٧ — وَقَالَ^(٥) : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ

أَنْعَمَ اللَّهُ^(٦) عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وَحَسُنَ
أُولَئِكَ رَفِيقًا^(٧)) .

(١) في س و ج « إذا وصلتم إليه » وكلمة « إليه » ليست في الأصل .

(٢) هكذا كتبت الكلمة في الأصل ، بوضع نقطتين فوق التاء ونقطتين تحتها ، لتقرأ بالوجهين : « تنازع » فعل ماض ، و « ينازع » فعل مضارع « والأخير يجوز فيه الرفع ، على أن تكون « من » موصولة ، والجزم على أن تكون شرطية ، ولذلك وضعنا على آخر الفعل الحركات الثلاث .

(٣) في س و ج « من » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « يتنازعون » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ج « قال » بحذف الواو ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : رفيقا » .

(٧) سورة النساء (٦٩) .

٢٦٨ — وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(١)) .

باب

ما أَمَرَ اللَّهُ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ

٢٦٩ — قال الله جل ثناؤه : (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ

اللَّهِ^(٢) ، يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ، فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا^(٣)) .

٢٧٠ — وقال^(٤) : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ^(٥)) .

٣٠

٢٧١ — فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ يَبْعَثُهُمْ رَسُولَهُ يَبْعَثُهُ ؛ وَكَذَلِكَ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ

طَاعَتَهُمْ طَاعَتُهُ^(٦) .

٢٧٢ — وقال : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ^(٧) حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا

شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا^(٨)) .

(١) سورة الأنفال (٢٠) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : أجراً عظيماً » .

(٣) سورة الفتح (١٠) .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل . وفيها أيضاً « قال الله :

ومن يطع الرسول » وهو مخالف للأصل ، وزيادة الواو في أول الآية خطأ ، لأنه خلاف التلاوة .

(٥) سورة النساء (٨٠) .

(٦) في س « أن طاعتهم إياه طاعته » وفي ب و ج « أن طاعته طاعته »

وكل ذلك مخالف للأصل . ويظهر أن الناسخين ظنوا أن المعنى غير واضح ، فتصرف

كل منهم في اللفظ بما ظنه مفيداً لإيضاح المعنى .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة النساء (٦٥) .

٢٧٣ - نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيْمَا بَلَّغْنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِي رَجُلٍ خَاصِمِ الزُّبَيْرِ فِي أَرْضٍ ، فَقَضَى النَّبِيُّ بِهَا لِلزُّبَيْرِ ^(١) .

٢٧٤ - وَهَذَا الْقَضَاءُ سَنَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَحْكُمْ مَنْصُوصٍ فِي الْقُرْآنِ .

٢٧٥ - ^(٢) وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى مَا وَصَفْتُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَضَاءً ^(٣) بِالْقُرْآنِ كَانَ حَكْمًا مَنْصُوصًا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَأَشْبَهَ أَنْ يَكُونُوا إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا لِحُكْمِ كِتَابِ اللَّهِ نَصًّا غَيْرَ مُشْكِلٍ الْأَمْرَ : أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ ، إِذَا ^(٤) رَدُّوا حُكْمَ التَّنْزِيلِ ، إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا لَهُ ^(٥) .

٢٧٦ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ) ^(٦) كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ،

(١) الرجل الذي خاصم الزبير كان من الأنصار ممن شهد بدرًا ، واختصا في ماء كانا يسقيان به أرضهما ونخلهما . والحديث مطول معروف في كتب السنة ، وفي آخره : « فقال الزبير : ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك » . وقد ذكره السيوطي في الدر المنثور (٢ : ١٨٠) ونسبه لعبد الرزاق وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن حبان والبيهقي من طريق الزهري عن عروة بن الزبير عن أبيه . ورواه أيضا يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣٣٧) وانظر فتح الباري (٥ : ٢٦ - ٣١) .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في س « قضى » على أنه فعل ماض ، لامصدر . والذي في الأصل يحتمل ذلك ، لأنه كتب « قضا » بالألف ، وكثيرا مايكتب فيه الفعل المعتل اليائي بالألف .

(٤) في ج « إذ » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « إذ لم يسلموا له » . وفي س « فلم يسلموا له » ، وكلاهما مخالف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : عذاب أليم » .

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ^(١).

٢٧٧ — (٢) وقال : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ
إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ . وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ
مُذْعِنِينَ . أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ، أَمْ ارْتَابُوا ، أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ؟ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ
إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ،
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ ،
فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ^(٤)) .

٢٧٨ — (٥) فَأَعْلَمَ اللَّهُ النَّاسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ دُعَاءَهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : دُعَاؤُهُ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ بَيْنَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ،
وَإِذَا سَأَلُوا لِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ^(٦) فَإِنَّمَا سَأَلُوا لِحُكْمِهِ^(٧) بِفَرْضِ اللَّهِ .
٢٧٩ — وَأَنَّهُ أَعْلَمُهُمْ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُ ، عَلَى مَعْنَى افْتِرَاضِهِ
حُكْمَهُ ، وَمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ مِنْ إِسْعَادِهِ^(٨) بِعِصْمَتِهِ وَتَوْفِيقِهِ ،
وَمَا شَهِدَ لَهُ بِهِ مِنْ هِدَايَتِهِ وَاتِّبَاعِهِ أَمْرَهُ .

(١) سورة النور (٦٣) .

(٢) هنا في س زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : الفائزون » .

(٤) سورة النور (٤٨ — ٥٢) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٦) في س و ج « فاذا سألوا لحكم النبي » وهو مخالف لما في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « له » والذي في الأصل « لحكمه » ثم ضرب عليها بعض القارئ
وكتب فوقها « له » بخط مخالف لخط الأصل .

(٨) في النسخ المطبوعة « إيساعده إياه » وكلمة « إياه » في الأصل بين السطور بخط آخر .

٢٨٠ — فَأَحْكَمَ فَرَضَهُ بِالْإِزَامِ خَلَقَهُ طَاعَةَ رَسُولِهِ، وَإِعْلَامِهِمْ^(١) أَنَّهَا طَاعَتُهُ.

٢٨١ — فَجَمَعَ لَهُمْ أَنْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ الْفَرَضَ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ أَمْرِهِ وَأَمْرِ رَسُولِهِ^(٢)، وَأَنَّ طَاعَةَ رَسُولِهِ طَاعَتُهُ، ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ.

بَاب

مَا أَبَانَ اللَّهُ لَخَلْقِهِ مِنْ فَرَضِهِ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ^(٣)،
وَمَا شَهِدَ لَهُ بِهِ مِنْ اتِّبَاعِ مَا أُمِرَ بِهِ، وَمِنْ هُدَااهُ،
وَأَنَّهُ هَادٍ لِمَنْ اتَّبَعَهُ

٢٨٢ — قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لِنَبِيِّهِ: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ^(٤) وَالْمُنَافِقِينَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ^(٥))، إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا^(٦)).

٢٨٣ — وَقَالَ: (اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ^(٧)).

(١) في س « بإعلامهم » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « معا » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٣) في النسخ المطبوعة « ما أوحى الله إليه » وزيادة لفظ الجلالة مكتوبة بين السطور بخط آخر .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة الأحزاب (١ و ٢) .

(٧) سورة الأنعام (١٠٦) .

٢٨٤ — وقال (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ^(١)) وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ^(٢)) .

٢٨٥ — ^(٣) فَأَعْلَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ مِنْهُ ^(٤) عليه بما سبق في علمه :
مِنْ عَصَمْتِهِ إِيَّاهُ مِنْ خَلْقِهِ ، فَقَالَ : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ
إِلَيْكَ ^(٥) مِنْ رَبِّكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ
مِنَ النَّاسِ ^(٦)) .

٢٨٦ — ^(٧) وَشَهِدَ لَهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِاسْتِمْسَاكِهِ بِمَا أَمَرَهُ بِهِ ،
وَالْهُدَىٰ فِي نَفْسِهِ ، وَهُدَايَةٍ مِنْ أَتْبَعَهُ ، فَقَالَ : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ^(٨)) مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ
جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ ^(٩)) .

٢٨٧ — وقال : (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ
مِّنْهُمْ ^(١٠) أَنْ يُضِلُّوكَ ، وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ، وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ ،

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الجاثية (١٨) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « منة » وهو خطأ ، والصواب ما في الأصل ، وقد ضبطت فيه بفتح الميم .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : والله يعصمك من الناس » .

(٦) سورة المائدة (٦٧) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم » .

(٩) سورة الشورى (٥٢) .

(١٠) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : وكان فضل الله عليك عظيما » .

وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ،
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(١) .

٢٨٨ — ^(٢) فَأَبَانَ اللَّهُ أَنْ ^(٣) قَدْ فَرَضَ عَلَى نَبِيهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ ،

وَشَهِدَ لَهُ بِالْبَلَاغِ ^(٤) عَنْهُ ، وَشَهِدَ بِهِ لِنَفْسِهِ ، وَنَحْنُ نَشْهَدُ لَهُ بِهِ ، تَقَرُّبًا
إِلَى اللَّهِ بِالْإِيمَانِ بِهِ ، وَتَوَسُّلاً إِلَيْهِ بِتَصَدِيقِ كَلِمَاتِهِ .

٢٨٩ — أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ^(٥) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو مَوْلى

الْمُطَّلِبِ عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ ^(٦) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَا تَرَكَتُمْ
شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ كُمْ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَا تَرَكَتُمْ شَيْئًا مِمَّا
نَهَاكُمْ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ ^(٧) » .

٢٩٠ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَمَا أَعْلَمَنَا اللَّهُ مِمَّا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ وَحَتَمَ

قَضَائِهِ الَّذِي لَا يُرَدُّ ، مِنْ فَضْلِهِ عَلَيْهِ وَنِعْمَتِهِ - : أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ أَنْ يَهْمُوا
بِهِ أَنْ يُضْلُوهُ ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُمْ لَا يَضُرُّونَهُ مِنْ شَيْءٍ .

(١) سورة النساء (١١٣) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في س و س « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « بالإبلاغ » وهي مكتوبة في الأصل « بالبلاغ » ثم أصلحها بعض قارئيه لإصلاحاً غير واضح ولا صحيح ، ويظهر أنه ظن أن كلمة « البلاغ » لا تناسب المعنى هنا ، وما في الأصل صواب ، قال في اللسان : « الإبلاغ » : الإيصال ، وكذلك التبليغ ، والاسم منه : البلاغ » يعنى أنه اسم قام مقام المصدر الحقيقي .

(٥) في س و س « عبد العزيز بن محمد » وفي ج « عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد » والذي في الأصل « عبد العزيز » وكتب في هامشه « بن محمد » وكتب تحته « بن أبي عبيد » ، ووضع بينهما خط . وخط هاتين الزيادتين غير خط الأصل .

وعبد العزيز هذا هو ابن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي ، وهو من ثقات أتباع التابعين من أهل المدينة ، مات سنة ١٨٧ وقيل غير ذلك .

(٦) « حنطب » بفتح الحاء والطاء المهملتين وبينهما نون ساكنة .

(٧) سيأتي الكلام على هذا الحديث في (رقم ٣٠٦) .

٢٩١ — وفي شهادته له بأنه يَهْدِي إلى صراطٍ مستقيمٍ ، صراطِ
الله ، والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره ، وفيما وصفتُ مِنْ فَرْضِهِ
طاعته وتأكّيده إياها في الآيِ ذِكرتُ^(١) : ما أقامَ اللهُ به الحجةَ
على خلقه : بالتسليم لحُكْمِ رسولِ الله^(٢) واتباع أمره .

٢٩٢ — قال الشافعي : وما سَنَّ رسولُ الله فيما^(٣) ليس اللهُ فيه
حُكْمٌ - : فَبِحُكْمِ اللهِ سَنَّهُ . وكذلك أخبرنا اللهُ في قوله : (وَإِنَّكَ
لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللهِ) .

٢٩٣ — ^(٤) وقد سَنَّ رسولُ الله مَعَ كتابِ اللهِ ، وسَنَّ^(٥) فيما
ليس فيه بَعَيْنُهُ نَصُّ كتابٍ .

٢٩٤ — وكلُّ ما سَنَّ فَقَدْ أَلْزَمَنَا اللهُ اتِّبَاعَهُ ، وَجَعَلَ فِي اتِّبَاعِهِ
طَاعَتَهُ ، وفي العُنُودِ^(٦) عن اتِّبَاعِهَا^(٧) معصيته التي لم يَعْذِرْ بِهَا خَلْقًا ،

(١) في النسخ المطبوعة « في الآي التي ذكرت » وكلمة « التي » مكتوبة في الأصل بين
السطور بخط آخر ، والظاهر أن الذي زادها رأى التركيب على غير الجادة في الكلام ،
مع أن له وجهاً ظاهراً من العربية : أن يكون قوله « ذكرت » حالا من « الآي »
وقد يجيء الحال جملة فعلية فعلها ماض ، والحال في معنى الصفة .

(٢) في س و ج « لحكم رسوله » وهو مخالف لما في الأصل .

(٣) في س « مما » بدل « فيما » وهو مخالف للأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٥) في س « وبين » بدل « وسن » وهو خطأ ومخالف للأصل ، ومراد الشافعي
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن في أشياء منصوص عليها في
الكتاب ، بيانا لها ، أو نحو ذلك ، وأنه سن أيضا أشياء ليس فيها بعينها نص
من الكتاب

(٦) العنود — بضم العين المهملة — : العتو والطغيان ، أو الميل والانحراف ، وفعله من
أبواب : « نصر وسمع وكرم » ، وأما العنود فانه مصدر سماعي .

(٧) هكذا في الأصل ، وتأنيث الضمير على إرادة السنن التي ألزمتنا الله اتباعها . وفي
س و ج « اتباعه » بالتذكير ، والمعنى صحيح ، ولكنه مخالف لما
في الأصل .

ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجا ، لما وصفت ، وما قال رسول الله (١) .

٢٩٥ - (٢) أخبرنا سفيان عن سالم أبو النضر (٣) مولى عمر بن عبيد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه (٤) أن رسول الله قال : « لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري ، مما أمرت به أو نهيت عنه - : فيقول لا أدري ما وجدنا (٥) في كتاب الله اتبعناه » .

(١) أي ولما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتي عقب هذا .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) هكذا . في الأصل « عن سالم أبو النضر » وكأن هذا لم يعجب بعض القارئ فيه ، لمخالفته المشهور في استعمال الأسماء الخمسة ، فضرب على حرف الجر « عن » وكتب في الهامش بخط آخر « بن عينة قال أنا » وبذلك طبعت في النسخ المطبوعة ، وهو تصرف غير جيد ممن صنعه .

والذي في الأصل له وجه في العربية ، وإن كان غير مشهور . قال ابن قتيبة في مشكل القرآن (ج ١ ص ١٨٥ من كتاب القرطين) : « وربما كان للرجل الاسم والكنية ، فغلبت الكنية على الاسم ، فلم يعرف إلا بها ، كأبي طالب ، وأبي ذر ، وأبي هريرة ، ولذلك كانوا يكتبون : علي بن أبوطالب ، ومعاوية بن أبو سفيان ، لأن الكنية بكما لها صارت اسما ، وحظ كل حرف الرفع ، ما لم ينصبه أو يجره حرف من الأدوات أو الأفعال ، فكأنه حين كنى قيل : أبو طالب ، ثم ترك كهيئته ، وجعل الاسمان واحداً » .

وما هنا كذلك ، فإن سالما عرف واشتهر بكنيته « أبو النضر » وغلبت عليه . تنبيه : - أخطأ المصححون في تصحيح كتاب القرطين في المثاليين الذين ذكرهما ابن قتيبة ، فكتبوها على الجادة « علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان » مع أن سياق كلامه واضح ، في أنه يريد كتابتهما بالواو ، كما صنعنا هنا في نقل كلامه . وانظر أيضا الكشف للزمخشري في تفسير سورة المسد .

(٤) هو أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أسلم قبل بدر ، وشهد أحداً وما بعدها .

(٥) في س « وجدناه » وهو مخالف للأصل .

٢٩٦ قال سفيان : وحدثني محمد بن المنكدر^(١) عن النبي

مرسلاً^(٢) .

(١) في س « المنكدرى » وهو خطأ ظاهر .
(٢) الحديث رواه أبو داود (٤ : ٣٢٩) عن أحمد بن حنبل وعبد الله بن محمد النفيلي ، كلاهما عن سفيان عن أبي النضر ، ولم أجده في مسند أحمد عن سفيان . ورواه أيضا ابن ماجه (١ : ٦) عن نصر بن علي الجهضمي : « حدثنا سفيان بن عيينة في بيته ، أنا سألته عنه ، عن سالم أبي النضر ، ثم مر في الحديث قال : أوزيد بن أسلم عن عبيد الله بن أبي رافع » . وهذا يدل على أن سفيان تردد فيه : هل هو عن سالم أو عن زيد بن أسلم . ورواه أيضا الترمذي (٢ : ١١٠ - ١١١ طبعة بولاق ٣ : ٧٤ شرح المباركفوري) عن قتيبة عن ابن عيينة عن محمد بن المنكدر وسالم أبي النضر عن عبيد الله . وقال الترمذي بعد ذلك : « وروى بعضهم عن سفيان عن ابن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، وسالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكان ابن عيينة إذا روى هذا الحديث على الانفراد بين حديث محمد بن المنكدر من حديث سالم أبي النضر ، وإذا جمعهما روى هكذا » . ولهذا التردد من سفيان قال الترمذي « حديث حسن » ، وفي بعض النسخ « حسن صحيح » .

ورواه أيضا الحاكم (١ : ١٠٨ - ١٠٩) من طريق الحميدي عن سفيان عن أبي النضر عن عبيد الله عن أبيه . وقال : « قد أقام سفيان بن عيينة هذا الاسناد ، وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، والذي عندي أنهما تركاه لاختلاف المصريين في هذا الاسناد » . ثم رواه من طريق ابن وهب عن مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا ، وعن ابن وهب عن الليث بن سعد عن أبي النضر عن موسى بن عبد الله بن قيس عن أبي رافع موصولا مرفوعا .

وهذا الاختلاف لا يضر ، لأن رواية سفيان عرفنا منها أن الحديث عند أبي النضر عن عبيد الله ، وكذلك رواية مالك ، وإن كانت مرسلة ، ورواية الليث أيدت أن الحديث معروف عن أبي رافع أيضا ، لأنه رواه عنه موسى بن عبد الله بن قيس ، وهو موسى بن أبي موسى الأشعري ، وهو تابعي ثقة .
فيكون لأبي النضر فيه شيخان : عبيد الله بن أبي رافع ، وموسى بن أبي موسى ، كلاهما يرويه عن أبي رافع .

وقد وجدت متابعة صحيحة لسفيان فيه أيضا ، ترفع احتمال التعليل أو الخطأ من سفيان . فقد رواه أحمد في المسند (٦ : ٨) عن علي بن إسحاق عن ابن المبارك عن ابن لهيعة : « حدثني أبو النضر أن عبيد الله بن أبي رافع حدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم » وابن لهيعة ثقة ، وقد صرح بالسماع من أبي النضر ، وهذا إسناد صحيح ليست له علة .

وقد روى الحاكم شاهدين له باسنادين صحيحين :

٢٩٧ - [قال الشافعي: الأريكة: السرير^(١)].

٢٩٨ - ^(٢) وسُنَّ رسول الله مع كتاب الله وجهان: أحدهما: نصُّ كتاب^(٣)، فاتَّبَعَهُ رسول الله كما أنزل الله. والآخر: جُمْلَةٌ^(٤)، يَبَيِّنُ رسول الله فيه عن الله^(٥) معنى ما أراد بالجملة، وأَوْضَحَ كيفَ فَرَضَها: عامًّا أو خاصًّا^(٦)، وكيف أراد أن يَأْتِيَ به العبادُ. وكلاهما اتَّبَعَ فيه كتاب الله.

٢٩٩ - قال^(٧): فلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا^(٨) منها على وجهين.

٣٠٠ - والوجهان يجتمعان ويتفرعان^(٩): أحدهما: ما أنزل الله

أولهما: حديث المقدم بن معدى كرب قال: «حرم النبي صلى الله عليه وسلم أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي وغيره، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته، يحدث بحديثي، فيقول: بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه. وإن ما حرّم رسول الله كما حرّم الله».

وهذا حديث صحيح، رواه أحمد في المسند من وجهين مختلفين (٤: ١٣٠ - ١٣١ و ١٣٢) ورواه الدارمي (١: ١٤٤) وأبو داود (٤: ٢٢٨ - ٢٢٩) والترمذي (٢: ١١١) وابن ماجه (١: ٥ - ٦) وروى أبو داود قطعة منه في الأطعمة باسناد آخر (٣: ٤١٨ - ٤١٩).

(١) هذه الجملة موجودة في النسخ المطبوعة، ولم تكن في الأصل، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط قديم، فيه شيء من الشبه بخط الأصل، ولكنني أرجح أنه غيره.

(٢) هنا في س و ج زيادة «قال الشافعي» وليست في الأصل.

(٣) في النسخ المطبوعة «نص كتاب الله» وهو مخالف لما في الأصل.

(٤) قوله «جملة» يريد: المجلد الذي بينته السنة، ولذلك سيعيد الضمير تارة مذكراً، وتارة مؤنثاً: على المعنى وعلى اللفظ.

(٥) في س «بين رسول الله عن الله فيه» وتأخير كلمة «فيه» مخالف للأصل.

(٦) في س و ج «أعاماً أم خاصاً» وما هنا هو الموافق للأصل.

(٧) في س و ج «قال الشافعي» وهو مخالف لما في الأصل.

(٨) في النسخ المطبوعة «فأجمعوا» ولكن التاء واضحة في الأصل بين الجيم والميم.

(٩) في س «ويتفرقان» وهو مخالف للأصل.

فيه نصّ كتاب ، فَبَيَّنَ رسولُ الله مِثْلَ ما نصّ الكتابُ . والآخَرُ :
مِمَّا^(١) أَنْزَلَ اللهُ فيه مُجْمَلَةٌ كتاب ، فَبَيَّنَ عن الله معنى ما أَرَادَ . وهذانِ
الوجهانِ اللَّذانِ لم يَخْتَلِفُوا فيهما .

٣٠١ - والوجهُ الثالثُ : ما سَنَّ رسولُ الله فيما^(٢) ليس فيه

نصّ كتاب .

٣٠٢ - فمنهم من قال : جَعَلَ اللهُ له ، بما افْتَرَضَ مِنْ طاعته ،

وَسَبَقَ في علمه من توفيقه لرضاهُ - : أَنْ يَسُنَّ فيما ليس فيه نصّ
كتاب .

٣٠٣ - ومنهم من قال : لم يَسُنَّ سُنَّةٌ قَطُّ إِلَّا وَلَهَا أَصْلٌ في

الكتاب ، كما كانت سُنَّتُهُ لِتَبْيِينِ عَدَدِ الصَّلَاةِ وَعَمَلِهَا ، على أَصْلٍ مُجْمَلَةٍ
فَرَضَ الصَّلَاةَ ، وكذلك ما سَنَّ من البيوع^(٣) وغيرها من الشرائع ،
لأنَّ^(٤) الله قال : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ)^(٥) وقال :
(وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)^(٦) فَمَا أَحَلَّ وَحَرَّمَ فَإِنَّمَا^(٧) بَيَّنَّ فيه
عن الله ، كما بَيَّنَّ الصَّلَاةَ .

٣٠٤ - ومنهم من قال : بل جاءَتْهُ به رسالةُ الله ، فَأُثْبِتَتْ سُنَّتُهُ

بفرضِ الله .

(١) في س و ب « ما » بدل « مما » وفي ج « مثل ما » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٢) في س و ب « مما » بدل « فيما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ب « ماسن في البيوع » وهو مخالف للأصل . وفي س و ج « ماسن فيه من
البيوع » وكلمة « فيه » ليست من الأصل ، وزيدت في حاشيته بخط مخالف لخطه .

(٤) في س « بأن » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) سورة النساء (٢٩) .

(٦) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٧) في ب « إنما » وهو خطأ ومخالف للأصل .

٣٠٥ — ومنهم من قال : أُلْقِيَ فِي رُوعِهِ كُلُّ مَا ^(١) سَنَّ ، وَسُنَّتُهُ
الْحِكْمَةُ : الَّذِي ^(٢) أُلْقِيَ فِي رُوعِهِ عَنِ اللَّهِ ، فَكَانَ مَا ^(٣) أُلْقِيَ فِي رُوعِهِ
سُنَّتُهُ ^(٤) .

٣٠٦ — ^(٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ^(٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ^(٧)
عَنِ الْمُطَّلِبِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « إِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ أُلْقِيَ فِي
رُوعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوِي فِي رِزْقِهَا ، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ ^(٨) » .

- (١) « كل ما » رسمتا في الأصل « كلما » وهو رسم معروف للقدماء .
(٢) في ج « التي » وفي س « للذي » وكلاهما مخالف للأصل .
(٣) في س « مما » بدل « ما » وهو مخالف للأصل .
(٤) زيد بحاشية الأصل بعد كلمة « سنته » : « عن الله » وهذه الزيادة بنحط مخالف لحط
الأصل . وقد أدخلت هذه الزيادة في ج .
وانظر في هذا المعنى ما نقلناه عن الأم فيما سيأتي في حاشية الفقرة (٤٣٠) .
(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٦) عبد العزيز : هو ابن محمد الدراوردي الذي سبق ذكره في هذا الاسناد في رقم
(٢٨٩) . وقد كتب هنا بحاشية الأصل بنحط غير خطه « الدراوردي » . وقد زيد
في اسمه هنا في س « بن محمد » وليس ذلك في الأصل . وكتب في ج « عبد العزيز
بن محمد الدراوردي » وهو خطأ سخي .
(٧) « عمرو » بفتح العين ، وكتب في ج « عمر » وهو خطأ .
وعمر بن أبي عمرو : هو مولى المطلب بن حنطب ، وهو من شيوخ مالك ،
تابع ثقة معروف . وقد كتب فوق اسمه في الأصل بين السطرين « مولى المطلب
بن حنطب » وذلك بنحط مخالف لحط الأصل . فأدخله الناسخون في صلب الكلام ،
وبذلك جاء في النسخ المطبوعة ، إلا أن س جاء فيها « مولى المطلب عن المطلب
بن حنطب » و ج جاء فيها « مولى المطلب بن حنطب قال : قال رسول الله »
فأسقط من الاسناد شيخ عمرو ، وكل ذلك مخالف للأصل ، وبعضه خطأ واضح .
(٨) جاء هذا الحديث في النسخ الثلاث المطبوعة هكذا : « ما تركت شيئاً مما أمركم
الله به إلا وقد أمرتكم به ، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد
نهيتكم عنه . أَلَا وَإِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ » الخ . وهذه الزيادة هي نفس الحديث
الذي مضى برقم (٢٨٩) جمعت مع الحديث الذي هنا ، وجمع بينهما بكلمة « ألا »

ثم واو العطف . وإسناد الحديتين واحد ، وقد يكون الشافعي رواهما في موضع آخر حديثاً واحداً ، كما جمعهما أبو العباس الأصم في مسند الشافعي (ص ٨٠ من طبعة شركة المطبوعات العلمية و ص ٢٠٣ من هامش الجزء السادس من الأم) ولكنه لم يروهما في كتاب « الرسالة » إلا حديثين مفرقين في موضعين ، وإن كان إسنادهما واحداً . ولكن جاء بعض القارئین في أصل الربيع وزاد هذه الزيادة في هذا الموضع في حاشيته بخط آخر جديد ، وضاع بعض كلماتها من تأكل أطراف الورق .

والكلام على هذين الحديثين يستقيم الكلام على متنيهما وعلى إسنادهما : وقد قال أبو السعادات بن الأثير في شرحه على مسند الشافعي (وهو مخطوط بدار الكتب المصرية) بعد أن نقلهما عن المسند حديثاً واحداً : « هذا حديث مشهور دائر بين العلماء ، وأعرف فيه زيادة لم أجدها في المسند ، وهي [ألا فاتقوا الله] قبل قوله [فأجلوا في الطلب] وهذا الحديث أخرجه الشافعي في أول كتاب الرسالة ، مستدلاً به على العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يتضمنه القرآن » .

وقد جاء في معنى الحديثين حديث عن الحسن بن علي قال : « صَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُنْبَرَ يَوْمَ غَزْوَةِ تَبُوكَ ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنِّي مَا أَمَرُكُمْ إِلَّا مَا أَمَرَكُم بِهِ اللَّهُ ، وَلَا أَنَهَاكُمْ إِلَّا عَنْ مَا نَهَاكُمْ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَجْلُوا فِي الطَّلَبِ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَطْلُبُهُ رِزْقُهُ كَمَا يَطْلُبُهُ أَجَلُهُ ، فَإِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ فَاطْلَبُوهُ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٧١ - ٧٢) وقال : « رواه الطبراني في الكبير ، وفيه عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي ، ضعفه أبو حاتم » . وعبد الرحمن هذا ليس ضعيفاً بكرة ، بل ذكره ابن حبان في الثقات ، كما نقل ابن حجر في لسان الميزان . وكذلك نسب المنذري حديث الحسن هذا للطبراني في الكبير ، في الترغيب (٣ : ٨) .

وجاء أيضاً عن ابن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَيْسَ مِنْ عَمَلٍ يُقَرِّبُ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا قَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَا عَمَلٍ يَقَرِّبُ إِلَى النَّارِ إِلَّا قَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ . لَا يَسْتَبْطِئَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ ، إِنْ جَبَرِيلُ أَلْقَى فِي رُوعِي أَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَكْمَلَ رِزْقَهُ . فَاتَّقُوا اللَّهَ ، أَيُّهَا النَّاسُ وَأَجْلُوا فِي الطَّلَبِ ، فَإِنْ اسْتَبْطَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ فَلَا يَطْلُبْهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ ، فَإِنْ

الله لا يُنالُ فضلُهُ بمعصيةٍ». رواه الحاكم في المستدرك (ج ٢ ص ٤) وذكره المنذرى في الترغيب (٣ : ٧) ونسبه للحاكم فقط .
ومعنى الحديثين مشهور كما قال ابن الأثير ، بل هو من المعلوم من الدين بالضرورة ، وقد جاء فى معنى الحديث الأول منهما ، وهو رقم (٢٨٩) : أحاديث كثيرة ، لا تحضرنى الآن .

وجاء فى معنى الحديث الثانى أيضا أحاديث أخر :

منها حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيها الناس ! اتقوا الله وأجملوا فى الطلب ، فإن نفساً لن تموتَ حتى تستوفى رزقها ، وإن أبطأ عنها ، فاتقوا الله وأجملوا فى الطلب : خذوا ما حَلََّ ، ودَعُوا ما حَرَّمَ » .
رواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٣) وراه الحاكم فى المستدرك (ج ٢ ص ٤) وصححه على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي ، ونقله المنذرى فى الترغيب (٣ : ٧) ونقل تصحيح الحاكم له .

ومنها حديث جابر أيضا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تستبَطُوا الرزق ، فانه لم يكن عبدٌ ليموتَ حتى يبلغَ آخرَ رزقٍ هو له ، فأجملوا فى الطلب : أخذُ الحلالِ ، وتركُ الحرام » .

رواه الحاكم فى المستدرك (٢ : ٤) وقال : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي ، ونقله المنذرى فى الترغيب (٣ : ٧) ونقل تصحيح الحاكم إياه ، ونسبه أيضاً لابن حبان فى صحيحه .

ومنها حديث أبى حميد الساعدى ، رواه الحاكم فى المستدرك (ج ٢ ص ٣) عن أبى العباس محمد بن يعقوب الأصم عن الربيع بن سليمان - صاحب الشافعى و كاتب الرسالة - : « حدثنا عبد الله بن وهب أنبأنا سليمان بن بلال حدثنى ربيعة

بن أبى عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبى حميد السَّاعِدِيِّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أَجْمَلُوا فى طلب الدنيا ، فإن كلاً مُيسَّرٌ لما كُتِبَ له منها » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه الذهبي ، ونقله المنذرى فى الترغيب (٣ : ٧) ونقل تصحيح الحاكم إياه ، ورواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٣) من طريق إسماعيل بن عياش

عن عمار بن غزيرة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، بلفظ : « أجملوا في طلب الدنيا ، فان كلا ميسر لما خلق له » . وقال ابن ماجه : « هذا حديث غريب ، تفرد به إسماعيل » ونقل شارحه السندى عن الزوائد قال : « في إسناده إسماعيل بن عياش ، يدلس ، ورواه بالنعنة ، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة » . وقد ظهر من إسناده الحاكم أن الحديث صحيح ، وأن إسماعيل لم يفرد به كما زعم ابن ماجه ، والظاهر أنه لم يعلم بهذا الاسناد الآخر .

ومنها حديث حذيفة قال : « قام النبي صلى الله عليه وسلم فدعا الناس ، فقال : هلموا إلي . فأقبلوا إليه فجلسوا ، فقال : هذا رسول رب العالمين ، جبريل ، نفث في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها ، وإن أبطأ عليها ، فاتقوا الله وأجللوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تأخذوه بمعصية الله ، فان الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته » .

نقله المنذرى في الترغيب (٣ : ٧) وقال : « رواه البزار ، ورواه ثقات ، إلا قدامة بن زائدة بن قدامة ، فانه لا يحضرني فيه جرح ولا تعديل » ، ونقله أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٧١) وقال : « رواه البزار ، وفيه قدامة بن زائدة بن قدامة ، ولم أجد من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات » . وإني قد بحثت أيضا عن ترجمة قدامة بن زائدة فلم أجدها .

ومنها حديث أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « نفث روح القدس في روعي أن نفسا لن تخرج من الدنيا حتى تستكمل أجلها وتستوعب رزقها ، فأجللوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمعصية الله ، فان الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته » .

نقله الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٧٢) وقال : « رواه الطبراني في الكبير ، وفيه عقير بن معدان ، وهو ضعيف » . ونقله السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٢٢٧٣) ونسبه لأبي نعيم في الحلية ، وأشار إليه بعلامة الضعف . وعقير - بالتصغير - بن معدان الحمصي : ضعفه العلماء ، وقال أبو داود : « شيخ صالح ضعيف الحديث » .

وقوله « أجملوا في الطلب » أي اطلبوه بتؤدة واعتدال وبعد عن الإفراط ، وأصله من الجمال ، فاذا طلبوا الرزق كما أمروا كان طلبهم جملا مقبولا .

هذا عن متني الحديثين . وأما إسنادها فانه من المشكلات العويصة ، التي لم أجد أحداً تعرض لتحقيقها ، وقد تعبت في بحثه الأيام الطوال ، ووصلت إلى نتيجة لا أستطيع القطع بها ، وإن كنت أراها أقرب إلى الصواب ، وأرجح بها أن هذا الإسناد صحيح ، وعساني أجد بعد نشر هذا الكتاب من يحقق ذلك من العلماء ، فيؤيد ماوصلت إليه ، أو ينقضه ويؤيد غيره ، بالدليل القوي والحجة العلمية الواضحة ، فلا مقصد لنا إلا العلم الخالص . ويظهر لي أن أبا السعادات بن الأثير وجد هذا الإسناد من المشكلات فتخلى عن الكلام عليه بته ، ولم يذكر عن الحديث إلا ما نقلنا عنه ، ثم استمر في شرح الحديث من جهة المعنى ، مخالفاً بذلك عادته في شرح المسند ، بتخريج كل حديث ، وبيان درجته من الصحة ، وكذلك فعل في كل الأحاديث التي رواها الشافعي بهذا الإسناد ، وقد تتبعناها في شرحه حديثاً حديثاً ، فلم أجده تكلم على أسانيدنا .

وقد روى الشافعي الحديثين عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن حنطب عن المطلب . أما عبد العزيز وعمرو فانهما ثقتان معروفان كما ذكرنا آنفاً ، وموضع الإشكال في الإسناد هو « المطلب بن حنطب » إذ أن ظاهر الإسناد الصحة ، وأن المطلب صحابي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عنه موله عمرو بن أبي عمرو . وهذا الظاهر يقويه مانعرفه عن الشافعي من أنه لا يرى الاحتجاج بالحديث المرسل إلا أن يعتضد بشيء آخر يقويه (انظر كتاب الرسالة ص ١٢٧ في الأصل وص ٦٣ في ١١٤ في س وص ١٢٢ في ج) وقد ذكر هذين الحديثين هنا - وحدهما - على سبيل الحجة والاستدلال ، فلا نراه - والله أعلم - يحتج بهما إلا وعنده أن إسنادهما هذا إسناد متصل غير مرسل . ولكننا إذا رجعنا إلى ترجمة « المطلب بن حنطب » في رجال الحديث : وجدنا مايدل على أنه عندهم غير صحابي ، بل كأنه تابعي صغير .

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٠ : ١٧٨ - ١٧٩) : « المطلب بن عبدالله بن المطلب بن حنطب بن الحرث بن عيينة بن عمر بن مخزوم المخزومي . وقيل باسقاط المطلب ، وقيل : إنهما اثنان » . ثم ذكر الصحابة الذين روى عنهم المطلب هذا ، ثم ذكر من روى عن المطلب ، فذكر منهم ابنه : عبد العزيز والحكم ، وموله عمرو بن أبي عمرو . ثم قال : « قال أبو حاتم في روايته عن عائشة : مرسل ، ولم يدركها . وقال في روايته عن جابر : يشبه أنه أدركه . وقال في روايته عن غيره من الصحابة : مرسل » . قال : وعامة حديثه مراسيل ، غير أني رأيت حديثاً يقول فيه : حدثني خالي أبوسلمة . ثم نقل عن ابن سعد قال : « كان كثير الحديث ، وليس يحتاج بحديثه ، لأنه يرسل كثيراً ، وليس له لقي » ، وعامة أصحابه يدلسون » . ثم نقل توثيقه عن يعقوب بن سفيان والدارقطني وابن حبان ، ثم قال : « قال البخاري في التاريخ : سمع

عمر ، لكن تعقبه الخطيب بأن الصواب : ابن عمر ، ثم ساق حديثه عن ابن عمر في الوتر بركة ، وقال ابن أبي حاتم في المراسيل عن أبيه : لم يسمع من جابر ، ولا من زيد بن ثابت ، ولا من عمران بن حصين ، ولم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقة . وسيأتى ما يدل على أن كلام البخاري صحيح ، وأن تعقب الخطيب لا موضع له .

وذكر الحافظ المزي في تهذيب الكمال (المخطوط بدار الكتب ، وهو أصل تهذيب ابن حجر) - : قولاً ثالثاً في نسبه أنه « المطلب بن عبد الله بن المطلب بن عبد الله بن حنطب » وذكر أنه عن أبي حاتم .

وقال ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل (مخطوط بدار الكتب) : « مطلب بن عبد الله بن مطلب بن عبد الله بن حنطب : روى عن ابن عباس مرسلًا - ثم ذكر أنه روى عن ابن عمر وأبي موسى وأبي رافع وأم سلمة وعائشة ، وأن ذلك كله مرسل - وجابر ، ويشبه أن يكون أدركه . روى عنه عمرو بن أبي عمرو والأوزاعي وكثير بن زيد ومسلم بن الوليد بن رباح وعبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب الثقفي وابناه الحكم وعبد العزيز ، سمعت أبي يقول ذلك . سئل أبو زرعة عن المطلب بن عبد الله بن حنطب ؟ فقال : مدني ثقة . سئل أبو زرعة : هل سمع المطلب بن عبد الله من عائشة ؟ قال : نرجو أن يكون سمع منها . ونقل النووي نحو ذلك في تهذيب الأسماء واللغات (٢ : ٩٨) .

وقد روى البيهقي في السنن الكبرى (٧ : ٧٦) حديث « ماترك شيئا » الخ الذي مضى برقم (٢٨٩) من طريق الشافعي بهذا الإسناد ، ولم يتكلم عليه ، لاهو ولا ابن التركماني في الجوهر النقي ، ولكن البيهقي قال في حديث آخر للمطلب بن حنطب رواه من طريق الشافعي (٣ : ٣٥٦) - : « هذا مرسل » .

فأقوالهم هذه صريحة في أن المطلب - عندهم - تابعي ، وأن أحاديثه مرسلة ، بل هو في رأيهم لم يدرك المتأخرين من الصحابة ، مثل ابن عباس (المتوفى سنة ٧٠ أو قبلها) وعبد الله بن عمر (المتوفى سنة ٧٣) وأن في سماعه من جابر شيئا من الشك ، وجابر مات سنة ٧٣ أو سنة ٧٨ وأنه أدرك سهل بن سعد (المتوفى سنة ٨٨ تقريباً) مع تصريح أبي زرعة بأنه يرجو أن يكون المطلب أدرك عائشة (وقد ماتت سنة ٥٨) فهذا أول شيء في اضطراب هذه الأقوال .

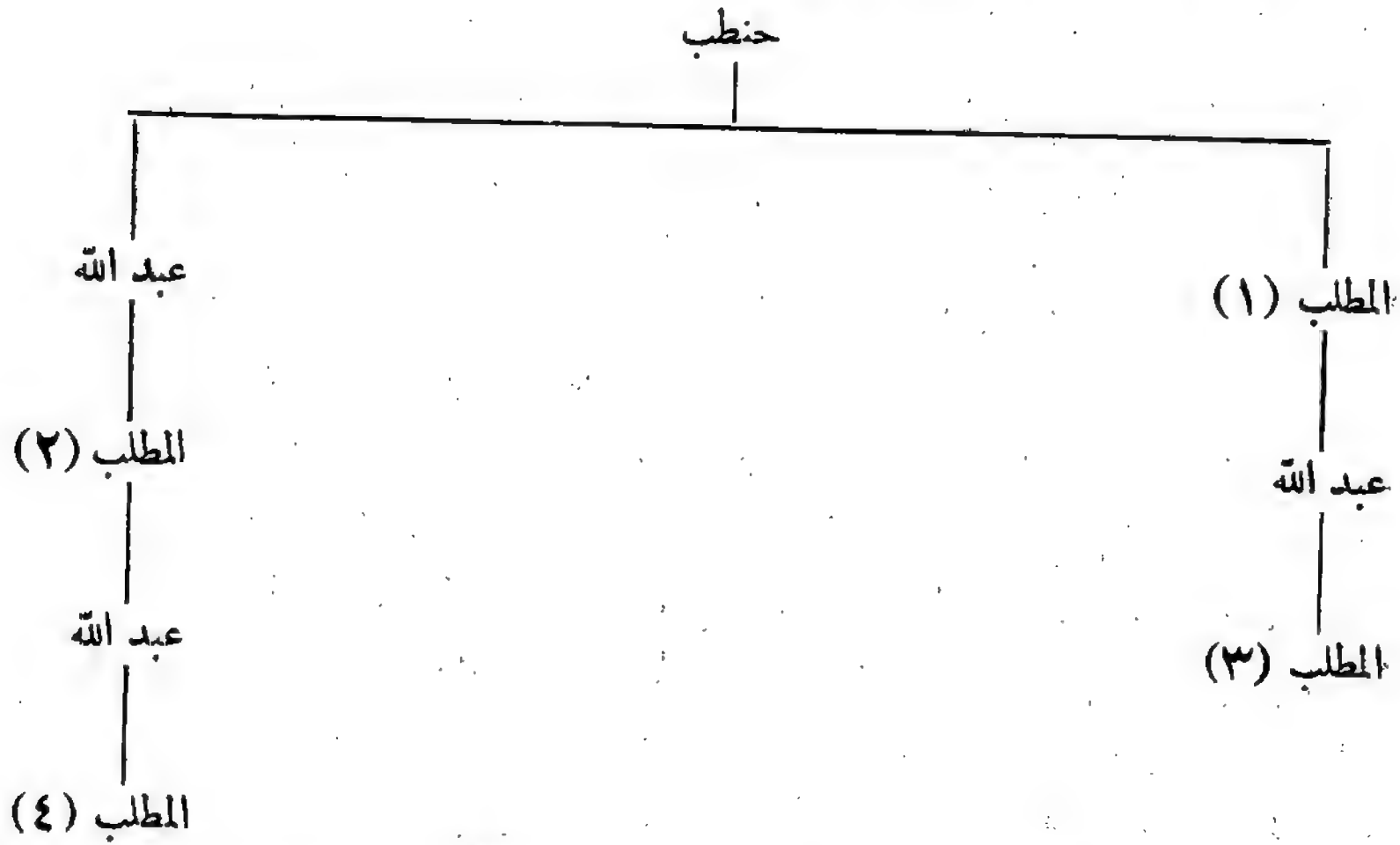
ومرجع ذلك عندي إلى أن المؤلفين في تراجم رجال الحديث لم يحجروا تواريخ الرواة من أهل مكة وأهل المدينة ، واضطرب تقولهم فيها كثيراً ، وقد تبين لي هذا من تتبع الكثير . ولكنهم حرروا تاريخ الرواة من أهل العراق وأهل الشام أحسن تحرير وأدق . أولعل هذا من نقص مجموعة التراجم التي وصلت إلينا مؤلفاتها ، بفقدان كثير من الأصول القديمة التدوين .

وقد تتبع كل الأحاديث التي رواها الشافعي من حديث « المطلب بن حنطب »

من مسنده الذي جمعه أبو العباس الأصم من كتب الشافعي : فإذا هي هذان الحديثان «
 وحديثان آخران رواهما الشافعي عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن خالد بن رباح عن
 المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم (ص ٢١ و ٢٨ من المسند) . وحديث خامس
 قال فيه الشافعي : « أخبرنا من لا أتهم أخبرني خالد بن رباح عن المطلب بن حنطب »
 مرفوعا . وقال الأصم بعد ذكره : « سمعت الربيع بن سليمان يقول : كان الشافعي إذا
 قال أخبرني من لا أتهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى » (ص ٢٨) ، وحديث سادس
 قال فيه الشافعي : « أخبرنا من لا أتهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن
 حنطب » مرفوعا (ص ٢٩) وهو في الأم (١ : ٢٢٤) وقال فيه الشافعي :
 « أخبرنا إبراهيم عن عمرو بن أبي عمرو » فصرح باسم شيخه بعد أن أبهمه . وحديث
 سابع رواه عن إبراهيم عن عمرو عن المطلب عن جابر بن عبد الله مرفوعا (ص ٦٤) .
 وهذه الأحاديث شرحها ابن الأثير في شرح المسند ، ولم يتعرض للكلام على أسانيدھا .
 وهناك حديث ثامن سأذكره فيما بعد — إن شاء الله — في موضعه .
 وهذه الأحاديث يرويها الشافعي في معرض الاحتجاج بها ، ولم يعلل أى واحد
 منها بالإرسال ، وما أظنه يدعها من غير بيان إن كانت عنده من الأحاديث المرسلة .
 ومما لا موضع للريبة فيه أن هناك صحابيا قديما اسمه « المطلب بن حنطب » وهو
 المطلب بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن عمر بن مخزوم . ذكره ابن إسحق في السيرة
 فيمن أسرى يوم بدر ومن عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير فداء (انظر سيرة
 ابن هشام طبعة أوروبا ص ٤٧٠ — ٤٧١) وله ترجمة في الاستيعاب وأسد الغابة
 والاصابة . وقد ترجم له ابن حبان في الثقات فقال (نقلا عن ترتيب ثقات ابن حبان
 للحافظ الهيثمي ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية) : « المطلب بن حنطب بن
 الحرث بن عبيد بن عمر بن مخزوم ، أسرى يوم بدر ، ومن عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بغير فداء » .
 ومما لا شك فيه أن هذا المطلب ليس المذكور عندنا في هذه الأسانيد ، بل إنه
 ليست له رواية أصلا .

ومما لا شك فيه أيضا أن المطلب بن حنطب الذي روى عنه مولاہ عمرو بن أبي
 عمرو : شخص آخر متأخر عن الأول ، ولكن موضع البحث والإشكال : هل كان
 من بني حنطب — غير المطلب الأول — ممن سمي باسم « المطلب » ناس أكثر من
 واحد ؟ أو هو شخص واحد اختلف في نسبه فقط ؟
 أما أنا فاني أجزم بأن من سمي « المطلب » من بني حنطب — غير الأول — أكثر
 من واحد : اثنان أو ثلاثة ، وأرجح أن الذي يروي عنه مولاہ عمرو بن أبي عمرو :
 صحابي ، من طبقة أنس بن مالك وجابر بن عبد الله ، وأن وجود غيره في هذا النسب
 هو الذي أوجب الاضطراب ، وجعل بعض الحفاظ يجزم بأن روايته مرسله ، وبأنه لم
 يدرك عمر ولا غيره ممن ذكرهم من الصحابة .

ولإيضاح ذلك أرسم شجرة لنسب هؤلاء الناس على اختلاف الروايات التي نقلتها فيما مضى ، وأضع بجوار كل من يسمى « المطلب » رقما يعرف به في هذه الشجرة ، ليكون أقرب إلى في التحدث عنهم .



فهؤلاء أربعة يسمون « المطلب » من بني حنطب، الأول منهم لاخلاف فيه ، والثلاثة الآخرون موضع البحث . ولعل هؤلاء الثلاثة قد وجدوا فعلا ، وأن اختلاف الروايات في هذا النسب اختلاف أشخاص ، لا اختلاف أقوال .
ولكن الذي هو موضع يقين أن « المطلب رقم ٢ » أقدم وجوداً من « المطلب رقم ٣ » ومن « المطلب رقم ٤ » .
وأدلة ذلك :

أولاً : أن الشافعي روى في الأم (٥ : ٢٤٢) : « أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنطب : أنه طلق امرأته البتة ، ثم أتى عمر بن الخطاب ، فذكر ذلك له ، فقال له عمر : ما حملك على ذلك ؟ فقال : قد قلته ! فقال عمر رضي الله عنه : أمسك عليك امرأتك ، فإن الواحدة [لا] تبت » . ونقله الأصم في مسند الشافعي (ص ٢٢١ من هامش الجزء ٦ من الأم وص ٩١ من طبعة شركة المطبوعات العلمية) وذكره المزني في مختصره بدون إسناد (ص ٧٤ من هامش الجزء ٤ من الأم) ورواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق الشافعي (٧ : ٣٤٣) .
فهذا الإسناد الصحيح ، واللفظ الصريح الواضح : يدل على أن المطلب بن حنطب كان رجلاً في عصر عمر ، وأنه شافه عمر وسأله بنفسه . فمثل هذا لا يكون ممن يختلف في أنه أدرك جابر بن عبد الله ، ولا عائشة ، ولا غيرها ممن ذكرنا آنفاً .
تنبيه : قوله « فإن الواحدة [لا] تبت » هكذا هو بزيادة « لا » في نسختي المسند المطبوعتين ، ولكن في الأم والبيهقي ومختصر المزني ونسخة مخطوطة عندي من المسند :

« فإن الواحدة تبت » بحذف « لا » وكذلك في شرح ابن الأثير على المسند ، وقال في شرح ذلك : « يريد أن الواحدة يجوز أن يطلق عليها البتة » . وعندى أن هذا خطأ ظاهر ، لمنافاته أول الكلام ، لأن قول عمر « أمسك عليك امرأتك » دليل على أنه يقول بعد ذلك إن الطلقة الواحدة لا تكون باقة وإنما تكون رجعية . ويؤيد هذا أن المزني جاء بهذا الأثر للاستدلال به على أن الرجل لو قال لامرأته « أنت طالق بائنا كانت واحدة يملك الرجعة » هذا لفظه ، فلو كانت الرواية بحذف « لا » كانت ردأ على مايقوله ، لادليلا له

ثانيا : أن مولاہ الراوى عنه « عمرو بن أبى عمرو » تابعى ، « روى عن أنس وسمع منه الكثير » كما نقل ابن أبى حاتم في الجرح والتعديل عن أبيه ، وأنس بن مالك مات سنة ٩١ أو ٩٢ أو ٩٣ وروى أيضا عن سعيد بن جبیر المتوفى سنة ٩٥ وهو من شيوخ مالك ، ومات عمرو سنة ١٤٤ .

ثالثا : أن ابن حبان ترجم له في الثقات فقال : « المطلب بن عبد الله بن حنطب الخزومى القرشى ، يروى عن عمر وأبى موسى وعائشة ، روى عنه محمد بن عباد بن جعفر وأهل المدينة ، وكانت أمه أم أبان بنت الحكم بن أبى العاص ، وقد قيل إن أمه أم سلمة بنت الحكم بن أبى العاص بن أمية ، — يعنى ابن حبان بذلك أن أمه إحدى أختي مروان بن الحكم — وفد إلى هشام بن عبد الملك ، فأدّى عنه سبعة عشر ألف دينار ، وهو المطلب بن عبد الله بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن عمر بن مخزوم » . وهذا الذى قال ابن حبان جيد في تحرير ترجمته ونسبه ، إلا أنه اختلط عليه الشخصان أو الثلاثة ، فذكر حكاية وفوده إلى هشام بن عبد الملك ، وهذه إن صحت فأنما تكون لشخص متأخر جدا عن الذى يروى عن عمر ، ويكون رجلا يطلق امرأته في عهده (قبل آخر سنة ٢٣) لأن هشام بن عبد الملك ولى الخلافة سنة ١٠٥ ومات سنة ١٢٥ ولو كان المطلب هذا « رقم ٢ » حيا في هذا العهد وهو من أهل المدينة لأدركه مالك وروى عنه ، لأن مالكا ولد سنة ٩٣ كما في تذكرة الحفاظ (١ : ١٩٨) كما روى عن مولاہ عمرو ، أو لنقل أنه أدركه وأعرض عن الرواية عنه لعله من العلل .

رابعا : أن البيهقي روى في السنن الكبرى (٤ : ٢٠) من طريق معن بن عيسى القزاز عن هرون بن سعد مولى قريش — وهو ثقة — قال : « رأيت المطلب بين عمودى سرير جابر » . ثم نقل عن يعقوب بن سفيان أن الأثر مروي عندهم بأنه سرير « خارجة » بدل « جابر » وأن هشام بن عمار قال في روايته عن معن : « سرير جابر » . فهذا مطلب بن عبد الله بن حنطب متأخر ، حضر وفاة خارجة بن زيد بن ثابت سنة ٩٩ أو سنة ١٠٠ وقد ذكر في التهذيب في ترجمة خارجة أن المطلب يروى عنه . ولا يمكن أن يكون هو الأول الذى كان رجلا في عصر عمر ، لأنه إن كان هذا كان قد عاش بعد عمر أكثر من ستين سنة ، فقد ناهز الثمانين أو جاوزها إذن ،

ولو كان قد عمر هذا العمر لكثرت الرواية عنه ، ولذكركه المؤرخون في رجال الحديث ، لشدة عنايتهم بعلو الاسناد ، والرواية عن الشيوخ الكبار الذين يحدثنهم بروايات لا يسمعونها إلا بوسائط أكثر . وهذا شيء واضح معروف عند من عرف الروايات والأسانيد وتوسع في دراستها . ولعل هذا الذي حضر وفاة خارجه هو الذي نقل ابن حبان أنه وفد إلى هشام بن عبد الملك .

خامساً : أن الحافظ ابن عساكر نقل في تاريخ دمشق (٤ : ٤٠١ من مختصره المطبوع بدمشق) والأمير أسامة بن منقذ نقل في لباب الآداب (ص ٩٥ - ٩٧) قصة فيها أن رجلاً من بني أمية له قدر وخطر رهقه دين فخرج من المدينة إلى الكوفة ، يقصد وإلى العراق « خالد بن عبد الله القسري » وكان والياً من قبل هشام بن عبد الملك ، فلقى في طريقه رجلاً أكرمه وأعطاه عطاء واسعاً ، أغناه عن الشخوص للأمير ، وأن هذا الرجل هو الحكم بن المطلب بن حنطب . وقد ترجم له ابن عساكر باسم « الحكم بن المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب » وخالد بن عبد الله القسري كان والياً على العراق لهشام من سنة ١٠٦ إلى سنة ١٢٠ فهذا المطلب الذي كان ابنه الحكم رجلاً عظيماً كريماً : لعله المطلب الذي وفد إلى هشام والذي حضر وفاة جابر أو خارجه .

سادساً : أن أبا الفرج الأصفهاني نقل في الأغاني (٤ : ٣٣٨ طبعة دار الكتب) أن المطلب بن عبد الله بن حنطب كان قاضياً على مكة ، فشهد عنده أبو سعيد مولى فائد بشهادة ، وأنه رد شهادته ثم قبلها . وأبو سعيد مولى فائد : شاعر معروف ، قال أبو الفرج (٤ : ٣٣٠) « كان شاعراً مجيداً ومغنياً ، وناسكاً بعد ذلك ، فاضلاً مقبول الشهادة بالمدينة معدلاً ، وعمر إلى خلافة الرشيد » . فهذا المطلب القاضي الذي قبل شهادة أبي سعيد بعد نسكه ، إذ يقول له : « إنك ماعلمت إلا دباباً حول البيت في الظلم مدمناً للطواف به في الليل والنهار » - : هذا القاضي لعله كان في أوائل دولة بني العباس ، أي بعد سنة ١٣٢ ولا يمكن أن يكون هو المطلب الذي طلق امرأته في عهد عمر .

سابعاً : وأخيراً : أن أبا الفرج نقل في الأغاني أيضاً (٤ : ٣٩٤) : « أن ابن هرمة - بفتح الهاء وإسكان الراء - قال يمدح أبا الحكم المطلب بن عبد الله :

لَمَّا رَأَيْتُ الْحَادِثَاتِ كَنَفَنِي وَأَوْرَثَنِي بُؤْسِي ذَكَرْتُ أَبَا الْحَكَمِ

سَلِيلُ مَلُوكٍ سَبْعَةٍ قَدْ تَتَابَعُوا هُمُ الْمُصْطَفَوْنَ وَالْمُصَفَّوْنَ بِالْكَرَمِ

فلاموه ، وقالوا : أتمدح غلاماً حديث السن بمثل هذا ؟! قال : نعم .

وابن هرمة هذا هو : إبراهيم بن علي بن سلمة بن هرمة ، شاعر مشهور ، له

ترجمة في الأغاني (٤ : ٣٦٧ وما بعدها) قال البغدادى في الحزانة الكبرى (١ :

٢٠٤ طبعة بولاق) : « كان من مخضرمي الدولتين ، مدح الوليد بن يزيد ، ثم

٣٠٧ - (١) فكان ممّا ألقي في رُوعه سنّته (٢)، وهى الحكمة التى ذكر الله، وما نزل به عليه كتاب (٣) فهو كتاب الله، وكلّ جاءه من نعم الله، كما أراد الله، وكما جاءته النعم (٤)، تجمعها (٥) النعمة، وتتفرّق بأنها فى أمور بعضها غير بعض (٦)، ونسأل (٧) الله العظمة والتوفيق.

أبا جعفر المنصور، وكان منقطعا إلى الطالبيين، وكان مولده سنة ٧٠ ووفاته فى خلافة الرشيد بعد سنة ١٥٠ تقريبا. فهما نفرض الفروض فى وقت مدحه المطلب هذا، فانا واجدوه متأخرا جدا، لأنهم لا ينكرون على ابن هرمة مدحه: إلا وابن هرمة قد كان شاعرا كبيرا لشعره أثر فى المدح والذم، حتى ينكر المنكر عليه أن يمدح غلاما صغير السن!! فلا يكون هذا التلام الصغير السن إلا رجلا غير الذى كان ابنه الحكم من العظماء فى عصر هشام بن عبد الملك.

هذه هى النصوص التى أمكن أن أجمعها بعد الفحص والتقيب، ولم أستطع أن أجزم فى هؤلاء المسمين باسم «المطلب بن حنطب» بشىء، إلا بشىء واحد، هو أن «المطلب» الذى يروى له الشافعى، والذى يروى عنه مولاه «عمرو بن أبي عمرو» و «محمد بن عباد بن جعفر» - كان رجلا فى عصر عمر، وأنه من المحتمل جدا بل من الراجح القريب من اليقين: أنه من صفار الصحابة، من طبقة ابن عمر وجابر، وأن من اليقين - الذى لا يدخله الشك - أنه إن لم يكن صحابيا فهو من كبار التابعين، وأن المحدثين الذين أعلوا رواياته بالإرسال وبأنه لم يدرك فلانا وفلانا من الصحابة، وأنه لم يسمع منهم - إنما شبه لهم هذا بالمطلب أو بالمطين المتأخرين عن عصره.

(١) هنا فى ج زيادة «قال الشافعى» وكذلك فى ب وزاد «رحمه الله تعالى».

(٢) هكذا ضبط فى الأصل منصوبا، وقد أيقنت بالتبع أن الضبط الذى فى الأصل صحيح جدا، إلا ما زاده غير الربيع.

ولذلك لم أستجز تغيير ضبط هذا الحرف إلى الرفع. وإن كان ظاهر إعرابه أن يكون اسم «كان» مؤخرا، ولكن لعل وجهه على النصب: أن يكون خبرها، ويكون اسمها «ما» على أن تكون «من» فى «مما» زائدة، على مذهب من يجيز زيادتها فى الإثبات. وهناك أوجه أخرى لتوجيه هذا تظهر عند التأمل.

(٣) فى ب «كتاب عليه» بالتقديم والتأخير، وهو مخالف للأصل.

(٤) فى ج «وكما جاءته به النعم» وزيادة «به» خطأ، وليست فى الأصل.

(٥) فى ج «بجمعها» وهو تصحيف.

(٦) يعنى: أن السنة التى أوحى الله بها إلى نبيه، ولم تكن منصوصة فى كتاب الله - هى نعمة أنعم الله بها على نبيه، كما أنعم عليه بالنبوة والرسالة، وكما أنعم عليه بتبليغ كتابه إلى الناس، وكما أنعم عليه بالنعم الجلائل التى لا يحصىها العد، ولا يحيط بها الفكر، وكل ذلك يجمعه اسم «النعمة» وتتفرق أنواعها وأفرادها، فلا ينافى الإيثار عليه بشىء منها إلا أنعم عليه بغيره، صلى الله عليه وسلم.

(٧) فى ب «فنسأل» وفى ج «قال الشافعى: ونسأل» وكلاهما غير موافق للأصل.

٣٠٨ — (١) وأى هذا كان فقد بين الله أنه فرض فيه طاعة
رسوله (٢)، ولم يجعل لأحد من خلقه عُذراً بخلاف أمر عرفه من
أمر رسول الله، وأن قد جعل الله بالناس كلهم (٣) الحاجة إليه في
دينهم، وأقام عليهم حجته بما دلهم عليه من سنن (٤) رسول الله (٥)
معاني ما أراد الله بفرائضه في كتابه، ليعلم من عرف منها ما وصفنا أن
سنته (٦) صلى الله عليه إذا كانت سنة مبينة عن الله معنى ما أراد من
مفروضه (٧) فيما فيه كتاب (٨) يتلونه، وفيما ليس فيه نص كتاب
أخرى (٩) — : فهي (١٠) كذلك أين كانت، لا يختلف حكم الله ثم حكم

- (١) هنا في ب زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » وليست في الأصل .
(٢) في ج « رسول الله » وهو مخالف للأصل .
(٣) في س « كلها » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(٤) « سنن » كتبت واضحة في الأصل، ووضعت ضمة صغيرة فوق السين . وفي ب بدلها كلمة
« تبين » والمعنى عليها صحيح ، ولكنها مخالفة للأصل . لأن قاعدة الكاتب واضحة
جدا في الفرق في الرسم بين السين وبين مثل كلمة « تبين » . وأما ج فإن مصححها جمع
فيها بين الكلمتين فصار « تبين سنن » وهو مخالف للأصل .
(٥) في س و ب « رسوله » وهو مخالف للأصل .
(٦) في س « أن سنة رسول الله » . وهو مخالف للأصل ، إذ فيه « سنته » ولكن
كتب بعض الكتابين بين السطور بخط آخر « رسول الله » .
(٧) في س و ج « ما أراد الله من مفروضه » وهذا مخالف للأصل ، لأن لفظ الجلالة
كتب في الأصل بين السطور بخط مخالف لخطه .
(٨) في ب « نص كتاب » وكلمة « نص » زيادة عما في الأصل .
(٩) كلمة « أخرى » صفة لموصوف محذوف ، هو « سنة » يعني أن السنة إذا كانت للبيان
فيما ورد فيه قران وكانت سنة أخرى فيما ليس فيه نص من الكتاب : فهي كذلك على
الحالين : طاعة الرسول فرض في النوعين ، « لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله » بل
هو لازم بكل حال .
وهذه الكلمة « أخرى » كتبت في الأصل بشكل يصعب قراءته إلا على من
مارس مثل هذه الخطوط العتيقة ، ولكن قاعدة الخط واضحة في أنها لا تقرأ
إلا « أخرى » وقد كتبت في النسخة المخطوطة المقروءة على ابن جماعة « أخرا »
بالألف بخط نسخي واضح جداً . وأما النسخ المطبوعة فقد اشتبه معنى الكلام على
مصحيحها فغيروا الحرف ، ففي س « آخر » كأنه جعله وصفاً لـ « كتاب » وفي
ب و ج « أخرى » بالحاء المهملة . وكلاهما خطأ ومخالف للأصل .
(١٠) في ج « وهي » وهو خطأ ومخالف للأصل .

رسوله ، بل هو لازمٌ بكلِّ حالٍ .

٣٠٩ - (١) وكذلك قال رسول الله في حديث أبي رافع الذي

كتبنا (٢) قبل هذا (٣) .

٣١٠ - (٤) وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله ،

والسنة فيما ليس فيه نصٌّ كتابي : - بعض ما يدلُّ على جملة ما وصفنا
منه ، إن شاء الله .

٣١١ - (٥) فأول ما نبداً (٦) به من ذكر سنة رسول الله مع

كتاب الله (٧) : - ذكر الاستدلال بسنته على (٨) الناسخ والمنسوخ

من كتاب الله . ثم ذكر الفرائض المنصوصة التي سنَّ رسولُ الله ﷺ

معه . ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسولُ الله عن الله كيف هي

وموافقتها (٩) . ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام ، والعام

الذي أراد به الخاص . ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نصٌّ كتابي (١٠) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « كتبناه » .

(٣) مضى الحديث في أوائل الباب . في رقم (٢٩٥) .

(٤) هنا في ج و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « نبتدي » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ج و ج « مع ذكر كتاب الله » ، وكلمة « ذكر » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر ، وزيادتها خطأ .

(٨) في ج بدل كلمة « على » : « ثم علم » . وهو خطأ غريب .

(٩) في ج « وموافقتها » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(١٠) هنا بهامش الأصل بلاغان : أحدهما نصه « بلغت وسمعت » . والآخر « بلغ السماع

في المجلس الثاني على المشايخ ، وسمع ابن نجاد ، صح » .

ابتداء^(١) النسخ والمنسوخ

٣١٢ — قال الشافعي : إن الله خلق الخلق لما سبق في علمه
 مما أراد بخلقهم وبهم ، لا مُعَقَّبَ لحكمه ، وهو سريع الحساب .
 ٣١٣ — وأنزل عليهم الكتاب تبليغا لكل شيء وهدى
 ورحمة ، وفرض فيه فرائض أثبتتها ، وأخرى نسخها : رحمة
 خلقه ، بالتخفيف عنهم ، وبالتوسعة عليهم ، زيادة فيما ابتدأهم به من
 نعمه . وأثابهم على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم : جنته ، والنجاة من
 عذابه . فعمَّتهم رحمة فيما أثبت ونسخ . فله الحمد على نعمه .
 ٣١٤ — ^(٢) وأبان الله لهم ^(٣) أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب
 بالكتاب ، وأن السنة لا نسخة للكتاب ^(٤) ، وإنما هي تبع للكتاب ،
 بمثل ما نزل ^(٥) نصا ، ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جملا .

٣١٥ — قال الله : (وَإِذَا مَثَلُ آيَاتِنَا يَدِّنَا قَالِ الَّذِينَ
 لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ^(٦)) أَنتِ بقرآن غير هذا أو بدله ، قل ما يكون لي أن

(١) في ج « باب ابتداء » وكلمة « باب » ليست في الأصل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س زيادة « رحمه الله تعالى » .

(٣) في س « وأبان لهم » بحذف لفظ الجلالة .

(٤) في س و ج « لا تكون ناسخة » وهو مخالف للأصل ، ولعل من زاد كلمة

« تكون » ظن أن هذا التركيب غير جيد ، وهو ظن خاطيء .

(٥) في كل النسخ المطبوعة زيادة « به » وليست في الأصل ، وهي أيضا زيادة غير جيدة .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : عذاب يوم عظيم » .

أَبَدُّهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ، إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ، إِنْ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ^(١) .

٣١٦ — ^(٢) فَأَخْبَرَ اللَّهُ ^(٣) أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ مَا يُوحَى إِلَيْهِ ،

وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ تَبْدِيلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ .

٣١٧ — وَفِي قَوْلِهِ (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي) :

بَيَانُ مَا وَصَفْتُ ، مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْسَخُ كِتَابَ اللَّهِ إِلَّا كِتَابُهُ . كَمَا كَانَ الْمُبْتَدَى لِفَرْضِهِ ^(٤) : فَهُوَ الْمَزِيلُ الْمُثْبِتُ لِمَا شَاءَ ^(٥) مِنْهُ ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ .

٣١٨ — وَكَذَلِكَ قَالَ ^(٦) : (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ، وَعِنْدَهُ أُمُّ

الْكِتَابِ ^(٧))

٣١٩ — ^(٨) وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ — وَاللَّهُ

أَعْلَمُ — دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِرَسُولِهِ أَنْ يَقُولَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ بِتَوْفِيقِهِ فِيمَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ كِتَابًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٢٠ — وَقِيلَ ^(٩) فِي قَوْلِهِ (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ) : يَمْحُو فَرْضَ

مَا يَشَاءُ ، وَيُثْبِتُ فَرْضَ مَا يَشَاءُ . ^(١٠) وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا قِيلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) سورة يونس (١٥) .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في ب « فأخبرنا الله » ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب « بفرضه » وهو خلاف الأصل .

(٥) في ج « يشاء » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « قال الله تعالى » .

(٧) سورة الرعد (٣٩) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٩) في ج « قال الشافعي : وقد قيل » وهو مخالف للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

٣٢١ — وفي كتاب الله دلالة عليه : قال الله : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ^(١) أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٢)) .

٣٢٢ — فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنْ نَسَخَ الْقُرْآنِ وَتَأْخِيرَ إِنْزَالِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ .

٣٢٣ — وقال : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ^(٤)) .

٣٢٤ — ^(٥) وهكذا سنة رسول الله : لَا يَنْسَخُهَا إِلَّا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ . ولو أحدث الله لرسوله ^(٦) فِي أَمْرٍ سَنَّ فِيهِ : غَيْرَ مَا سَنَّ ^(٧) رَسُولُ اللَّهِ — : لَسَنَّ ^(٨) فَمَا أَحْدَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ ، حَتَّى يُبَيِّنَ ^(٩) لِلنَّاسِ أَنْ لَهُ سُنَّةٌ نَاسِخَةٌ لَلَّتِي قَبْلَهَا تَمَّا يُخَالِفُهَا . وهذا مذكورٌ في سنته صلى الله عليه وسلم .

٣٢٥ — ^(١٠) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ وَجَدْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ يَنْسَخُ الْقُرْآنَ ، لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لِلْقُرْآنِ ، فَأَوْجَدْنَا ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ ؟
٣٢٦ — قال الشافعي : فيما وصفتُ من فَرَضِ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة البقرة (١٠٦) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : قوله إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ » .

(٤) سورة النحل (١٠١) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « لرسول الله » .

(٧) في كل النسخ المطبوعة « غير ما سَنَّ فِيهِ » وكلمة « فِيهِ » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .

(٨) في ج « ليس » بدل « لس » وهو تصحيف قبيح .

(٩) في ج « يتبين » وهو مخالف للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

اتِّبَاعَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ^(١) : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّمَا قُبِلَتْ
عَنِ اللَّهِ ، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَبِكِتَابِ اللَّهِ تَبِعَهَا ^(٢) ، وَلَا نَجِدُ خَبَرًا أَلْزَمَهُ اللَّهُ
خَلْقَهُ نَصًّا يَدِينًا : إِلَّا كِتَابَهُ ثُمَّ سُنَّةَ نَبِيِّهِ . فَإِذَا كَانَتِ السُّنَّةُ كَمَا
وُصِفَتْ ، لَا شِبْهَ لَهَا مِنْ قَوْلِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ - : لَمْ يَجْزُ أَنْ
يَنْسَخَهَا إِلَّا مِثْلُهَا ، وَلَا مِثْلَ لَهَا غَيْرُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ
يَجْعَلْ لَادِمِيٍّ بَعْدَهُ مَا جَعَلَ لَهُ ، بَلْ فَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَهُ ، فَأَلْزَمَهُمْ ^(٣)
أَمْرَهُ ، فَالْخَلْقُ كُلُّهُمْ لَهُ تَبَعٌ ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّابِعِ أَنْ يُخَالِفَ مَا فُرِضَ
عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ ^(٤) ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ
خِلَافُهَا ، وَلَمْ يَقُمْ مَقَامَ أَنْ يَنْسَخَ شَيْئًا مِنْهَا .

٣٢٧ - ^(٥) فَإِنْ قَالَ : أَفَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ قَدْ
نُسِخَتْ ، وَلَا تَوْثُرُ السُّنَّةُ الَّتِي نَسَخَتْهَا ؟

٣٢٨ - فَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا ، وَكَيْفَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْثِرَ مَا وُضِعَ
فَرَضُهُ ، وَيُتْرَكَ مَا يَلْزَمُ فَرَضُهُ ؟ ! وَلَوْ جَازَ هَذَا خَرَجَتْ عَامَّةُ السُّنَنِ
مِنْ أَيْدِي النَّاسِ ، بَأَنْ يَقُولُوا : لَعَلَّهَا مَنْسُوخَةٌ ! ! وَلَيْسَ يُنْسَخُ فَرَضٌ
أَبَدًا إِلَّا أُثْبِتَ مَكَانَهُ فَرَضٌ . كَمَا نُسِخَتْ قِبْلَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَأُثْبِتَ

(١) فِي - « رَسُولُهُ » .

(٢) فِي - « يَتَّبِعُهَا » وَفِي ج « اتَّبَعَهَا » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي - « وَأَلْزَمَهُمْ » .

(٤) فِي - « مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) هُنَا فِي - زِيَادَةٌ « قَالَ » .

مكانها الكعبة^(١) وكل منسوخ في كتاب وسنة هكذا^(٢) .

٣٢٩ - ^(٣) فإن قال قائل هل تُنسخ السنة بالقرآن ؟ .

٣٣٠ - قيل : لو نُسخَت السنة بالقرآن كانت للنبي فيه سنة

تُبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الآخرة^(٤) ، حتى تقوم الحجة

على الناس ، بأن الشيء يُنسخُ بمثله .

(١) هنا في ب زيادة « قال » .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو صواب وواضح ، فجاء بعض من كان يدهم الأصل فزاد بخط آخر بين السطرين لفظ الجلالة ووضع خطاً رأسياً بعد كلمة « كتاب » فصارت تقرأ « كتاب الله » ووضع خطاً معقوفاً إلى اليسار بعد كلمة « سنة » وكتب بالهامش « نبيه صلى الله عليه وسلم » . وبذلك طبعت في النسخ المطبوعة ، إلا أن ج فيها « رسول الله » بدل « نبيه » وكل ذلك مخالف للأصل .

ثم أقول : فليُنظر المقلدون ، وليتأملوا ما يقول الامام الشافعي ، وما يقيم من الأدلة على وجوب اتباع السنة ، وأنه « لا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه اتباعه » وأن « من وجب عليه اتباع سنة رسول الله لم يكن له خلافها ، ولم يقدّم مقام أن ينسخ شيئاً منها » . وليحذروا ما يقولون - في اعتذارهم عن مخالفة الأحاديث الصريحة - تقليداً لمبتوعيهم - : إنه يجوز أن تكون هذه الأحاديث منسوخة أو معارضة بغيرها . وهذا الذي خشي الشافعي رضي الله عنه أن يكون ، وخشي آثاره في العلماء والعامّة ، إذ « لو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس » .

ولينظر المقلدون إلى ما كان من أثر التقليد في هذه العصور الحاضرة : أن وضعت قوانين مأخوذة عن الإفرنج ، خارجة عن كل دليل من أدلة الاسلام ، وكادت أن تهضمها عقول المسلمين ، وأن يقدموها في معاملاتهم وأحوالهم على قواعد دينهم ، حتى لنخشي أن يخرجوا من الاسلام جملة . وكان من أثر التقليد : أن قام ناس زعموا لأنفسهم أنهم مجددون في الدين ، فوضعوا أنفسهم موضع من ينسخ السنة ، ثم يتأولون القرآن على ما يخطر لهم مما يرونه مصلحة للناس في عقولهم ونظرهم ، حتى لنخشي أن يخرجوا من الاسلام جملة وتفصيلاً . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٣) هنا في س و ب زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

(٤) في النسخ المطبوعة كلها « الأخرى » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن المراد السنة المتأخرة بعد الأولى المتقدمة ، كما يقال « صلاة العشاء الآخرة » فهي تأنيث « الآخر » . بكسر الحاء ، وأما « الأخرى » فانها تأنيث « الآخر » بفتح الحاء ، بمعنى أحد الشئتين .

٣٣١ — (١) فَإِنْ قَالَ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ^(٢) ؟

٣٣٢ — فَمَا وَصَفْتُ مِنْ مَوْضِعِهِ مِنَ الْإِبَانَةِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِفَرَائِضِهِ ، خَاصًّا وَعَامًّا ، مِمَّا وَصَفْتُ فِي كِتَابِي هَذَا ، وَأَنَّهُ لَا يَقُولُ أَبَدًا شَيْءٌ إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ . وَلَوْ نَسَخَ اللَّهُ مِمَّا قَالَ حَكْمًا لَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا نَسْخَهُ سُنَّةً .

٣٣٣ — وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ : قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ نَسَخَ^(٣) سُنَّتَهُ بِالْقُرْآنِ وَلَا يُؤَثَّرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ السُّنَّةُ النَّاسِخَةُ : جَازَ^(٤) أَنْ يُقَالَ : فِيهَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الْبُيُوعِ كُلِّهَا : قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَرَمَهَا قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ (أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٥)) ، وَفِيمَنْ رَجِمَ مِنَ الزَّانَةِ : قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجْمُ مَنسُوخًا : لِقَوْلِ اللَّهِ (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٦)) ، وَفِي الْمَسْحِ عَلَى

(١) فِي ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي س وَ ج « مَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ مِمَّا وَصَفْتَ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ الْآخِرَةُ لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ ، وَلَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً لَصِحَّةِ السُّؤَالِ . وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ : « فَمَا وَصَفْتَ » الخ .

(٣) فِي س « نَسَخْتُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي س وَ ج « لَجَازَ » وَأُظُنُّ أَنَّ زِيَادَةَ اللَامِ جَاءَتْ مِنْ بَعْضِ الْقَارِئِينَ لِلرِّسَالَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّ حَذْفَهَا خَطَأٌ . وَهُوَ غَلَطٌ . وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ يَحْتَاجُ بِهِ فِي اللُّغَةِ وَعِلْمِ اللُّغَةِ : ثُمَّ قَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ مَالِكٍ فِي كِتَابِهِ « شَوَاهِدُ التَّوَضُّيْحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ » (ص ١١٦) : « يُظَنُّ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ لَامَ جَوَابِ لَوْ فِي نَحْوِ : لَوْ فَعَلْتُ لَفَعَلْتُ : لَازِمَةٌ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ حَذْفِهَا فِي أَفْصَحِ الْكَلَامِ الْمَشْهُورِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « لَوْ شِئْتُ أَهْلَكْتُهُمْ مِنْ قَبْلِ » الخ .

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٧٥) .

(٦) سُورَةُ النُّورِ (٢) .

الخفين : نَسَخَتْ آيَةُ الْوُضُوءِ الْمَسْحَ ، وَجَازَ أَنْ يُقَالَ : لَا يُدْرَأُ^(١)
 عَنْ سَارِقٍ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ وَسَرَقْتُهُ أَقَلُّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ : لِقَوْلِ
 اللَّهِ (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٢)) ، لِأَنَّ اسْمَ « السَّرْقَةِ »
 يَلْزَمُ مِنْ سَرَقَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا^(٣) ، وَمِنْ حِرْزٍ وَمِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، وَلِجَازِ رَدِّ
 كُلِّ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، بِأَنْ يُقَالَ^(٤) : لَمْ يَقُلْهُ^(٥) ، إِذَا لَمْ يَجِدْهُ^(٦)
 مِثْلَ التَّنْزِيلِ ، وَجَازَ^(٧) رَدُّ السَّنَنِ بِهِذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ ، فَتُرِكَتْ كُلُّ سَنَةٍ
 مَعَهَا كِتَابٌ جَمَلَةٌ تَحْتَمِلُ سَنَّتَهُ أَنْ تُوَافِقَهُ^(٨) ، وَهِيَ لَا تَكُونُ أَبَدًا

(١) فِي كُلِّ النُّسخِ الطَّبُوعَةُ « لَا يُدْرَأُ الْقَطْعُ » وَهُوَ الْمُرَادُ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنْ هَذِهِ
 الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٢٨) .

(٣) فِي ج « أَوْ كَثِيرًا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ . يُرِيدُ أَنْ مَنْ أَرَادَ رَدَّ الْحَدِيثِ سَهْلَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْكَرَهُ وَيَقُولَ : إِنْ

رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَقُلْهُ . وَيُظْهَرُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ كَانَ يَدْعُمُ الْأَصْلَ ظَنَّ أَنَّ فِي الْكَلَامِ قِصْصًا

فَوْضَعَ بِجَوَارِ « يُقَالَ » خَطًا مَعْقُوفًا إِلَى الْيَمِينِ وَكُتِبَ فِي الْهَامِشِ « لَعَلَهُ » لِيَصِيرَ

الْكَلَامُ « بِأَنْ يُقَالَ : لَعَلَهُ لَمْ يَقُلْهُ » وَبِذَلِكَ جَاءَتِ الْجُمْلَةُ فِي كُلِّ النُّسخِ الطَّبُوعَةِ ، وَهَذِهِ

الزِّيَادَةُ بِحُطِّ مُخَالَفِ لِحُطِّ الْأَصْلِ ، وَالْمَعْنَى صَحِيحٌ بِدُونِهَا .

(٥) فِي ب « لَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ لَمْ يَنْقُطِ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، فَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهُ بِالْيَاءِ ، كَمَا اخْتَرْنَا هُنَا ، وَكَمَا اخْتَارَ

مُصَحِّحُ ج . وَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهُ بِالْوَاوِ « نَجِدُهُ » كَمَا اخْتَارَ مُصَحِّحَا س وَب . وَفِي ج

« إِذَا لَمْ يَجِدْهُ نَصًا » وَكَلِمَةُ « نَصًا » زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ إِلَى ذَلِكَ خَطَأٌ فِي

هَذَا الْمَقَامِ .

(٧) فِي ب « وَلِجَازِ » .

(٨) فِي ب « لَا تَحْتَمِلُ سَنَّتَهُ أَنْ تُوَافِقَهُ نَصًا » . وَزِيَادَةُ « لَا » فِي الْأَوَّلِ ، وَ« نَصًا » فِي

الْأَخْرِ - : خَطَأٌ وَخِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، بَلْ يَفْسُدُ الْمَعْنَى وَيَبْطُلُ بِذَلِكَ . لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذِهِ

الْإِحْتِمَالَاتِ لَوْ جَازَتْ ، وَهَذَا الصَّنِيعُ لَوْ قَبِلَ مِنْ يَصْنَعُهُ - : كَانَ سَبَبًا لِتَرْكِ كُلِّ مَا وُورِدَ

مِنَ السَّنَةِ الَّتِي تَبَيَّنَ الْجَمْلُ مِمَّا جَاءَ فِي الْكِتَابِ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تُوَافِقَهُ ، فَيَأْتِي هَذَا الْمَشْكُوكُ

وَيَعْقَدُ خِلَافًا بَيْنَ السَّنَةِ وَبَيْنَ الْكِتَابِ ، وَيَضْرِبُ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضًا ، وَيُرَدُّ بَيَانُ السَّنَةِ

بِعَامِّ الْكِتَابِ وَبِجَمْلِهِ ، وَيَزْعَمُ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لَهُ ، « وَهِيَ لَا تَكُونُ أَبَدًا إِلَّا مُوَافِقَةً لَهُ » .

إلا موافقة له ، إذا ^(١) احتَمَلَ اللفظُ فيما رُوي عنه خلافَ اللفظ في ٣٥
التنزيل بوجهٍ ، أو احتَمَلَ أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في
اللفظ في التنزيل ^(٢) ، وإن كان محتملاً أن يخالفه من وجه .

٣٣٤ - وكتابُ الله وسُنَّةُ رسوله ^(٣) تدلُّ على خلاف هذا
القول ، ومُوافقة ما قلنا .

٣٣٥ - وكتابُ الله البيانُ الذي يُشَفِّى ^(٤) به من العمى ، وفيه
الدلالةُ على مَوْضِعِ رسولِ الله من كتابِ الله ودينه ، واتباعه له وقيامه
بِتَبْيِينِهِ عن الله .

الناسِخُ والمنسوخُ ^(٥) الذي يدلُّ الكتابُ

على بعضه ، والسنةُ على بعضه

٣٣٦ - قال الشافعي : ممَّا نَقَلَ ^(٦) بعضُ من سمعتُ منه من
أهل العلم : أنَّ الله أنزل قرْضاً في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس ،

(١) في س و ب « وإذا » وزيادة الواو مخالفة للأصل وخطأ .

(٢) في ب و ج زيادة « بوجه » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ب « نبيه صلى الله عليه وسلم » .

(٤) لم ينقط الحرف الأول في الأصل ، فيمكن أن تقرأ « يشفى » و « نشفى » . وفي ج
« يشفى » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « باب بيان الناسخ » الخ ، وفي ج « باب الناسخ » الخ ، وهذه الزيادة فيهما
ليست في الأصل .

(٦) في ج « كان مما نقل » .

فقال: (يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ. قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا. نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا. أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا^(١)) ثم نسخ هذا في السورة معه^(٢)، فقال: (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى^(٣) مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ، وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، عِلْمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^(٤)) .

٣٣٧ - ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه إلا قليلاً أو الزيادة عليه فقال: (أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ) - : خَفَّفَ فقال: (عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) قرأ إلى^(٥) (فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) .

٣٣٨ - قال الشافعي^(٦): فكان^(٧) يَدْنًا في كتاب الله نسخ

-
- (١) سورة المزمل (١ - ٤) .
 (٢) في س « معها » وهي في الأصل « معه » وعلى الهاء ضمة صغيرة ، وحاول بعض الكاتبين تغييرها إلى الضمير المؤنث ، فألصق ألفا بالهاء .
 (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : وآتوا الزكاة » .
 (٤) سورة المزمل (٢٠) .
 (٥) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وفي س « فلما » وهو مخالف للأصل .
 (٦) سبق أن ذكرنا الآية بتمامها ، ولذلك أثبتنا هنا ما في الأصل ، وقوله « قرأ إلى » اختصار من الربيع ، يعني أن الشافعي قرأ إلى هذا الحد عند الاستدلال بالآية .
 (٧) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل بهامشه نفس الخط ، ولم يذكر في س وج .
 (٨) في س « كان » بحذف الفاء .

قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله :
(فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) .

٣٣٩ - فاحتمل^(١) قول الله (فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) : معنيين :

٣٤٠ - أحدهما : أن يكون فرضاً ثابتاً ، لأنه أزيل به
فرض غيره .

٣٤١ - والآخر : أن يكون فرضاً منسوخاً أزيل بغيره ، كما
أزيل به غيره ، وذلك لقول الله : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ
عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا^(٢)) فاحتمل^(٣) قوله : (وَمِنَ اللَّيْلِ
فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ) : أن يتهجد بغير الذي فرض عليه ، مما
تيسر منه .

٣٤٢ - قال^(٤) : فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على
أحد المعنيين ، فوجدنا سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة
إلا الخمس ، فصيرنا إلى أن الواجب الخمس ، وأن ماسواها من واجب

(١) في س و ج « قال الشافعي ثم احتمل » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وكانت فيه
« فاحتمل » ثم أصلحت بنحو آخر « ثم احتمل » ويظهر أن هذا التغير حديث جدا ،
لأن ناسخ س إنما نسخها في آخر ذي الحجة سنة ١٣٠٨ وقد نقل الحرف على
الصواب بالفاء .

(٢) سورة الإسراء (٧٩) .

(٣) في س « احتمل » وهو مخالف للأصل ، وفي س « واحتمل » ولكن الكلمة
كانت بالفاء واضحة ، ثم غيرت بقلم آخر إلى الواو ، ويظهر لي أن سبب ذلك أن
الفارسي لم يتضح لهم وجه ربط الجمل بعضها ببعض ، وهو ظاهر بالتأمل الدقيق .

(٤) في س و ج « قال الشافعي » .

من صلاة قبلها : منسوخ بها ، استدلالاً بقول الله : (قَتَّهْجْدُ بِهِ نَافِلَةٌ لَكَ) ، وأنها ناسخة لقيام الليل ونصفه وثله وما تيسر .

٣٤٣ — ولسنا^(١) نُحِبُّ لِأَحَدٍ تَرَكَ أَنْ يَتَهَجَّدَ بِمَا يَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ ، مُصَلِّيًا بِهِ ، وَكَيْفَ مَا أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا .

٣٤٤ — ^(٢) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٣) عَنْ عَمِّهِ ^(٤) أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ : « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرَ الرَّأْسِ ، نَسَمِعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ ، وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ ، حَتَّى دَنَا ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ : خَمْسُ صَلَوَاتٍ ^(٥) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، قَالَ ^(٦) : هَلْ عَلَى غَيْرُهَا ؟ فَقَالَ ^(٧) : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ . قَالَ : وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صِيَامَ بَشَرِ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ لَا ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : لَا أَزِيدُ ^(٨) عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ ^(٩) . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^(١٠) : أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ ^(١١) » .

(١) فِي ج « فَلَسْنَا » .

(٢) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « بْنُ أَنَسٍ» .

(٤) كَلِمَةُ « عَمِّهِ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س .

(٥) فِي س « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَنَ اللَّهُ تَعَالَى » . وَهِيَ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي الْمَوْطَأِ .

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « فَقَالَ » وَالْفَاءُ مَزَادَةٌ فِي الْأَصْلِ مَلصُوقَةٌ بِالْقَافِ بِخَطِّ آخِرٍ .

(٧) فِي س وَ ج « قَالَ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَاللَّهُ لَا أَزِيدُ » . وَالزِّيَادَةُ ثَابِتَةٌ فِي الْمَوْطَأِ وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٩) كَلِمَةُ « مِنْهُ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س . وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَالْمَوْطَأِ .

(١٠) فِي س « فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(١١) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ رَوَايَةٌ يَحْيَى (١ : ١٨٨ - ١٨٩) بِأَطْوَلٍ مِنْ هَذَا . وَرَوَاهُ أَيْضًا

الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ .

٣٤٥ — (١) ورواه (٢) عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ :
« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيَّعْ مِنْهُنَّ
شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ : كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا (٣) أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ (٤) » .

باب (٥)

فرض الصلاة لدى دل الكتاب ثم السنة على من تزول
عنه بالعذر ، وعلى مَنْ لَا تُكْتَبُ صَلَاتُهُ بِالْمَعْصِيَةِ

٣٤٦ — (٦) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ، قُلْ
هُوَ أَذًى ، فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ (٧) حَتَّى يَطْهُرْنَ ،
فَإِذَا طَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ
وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٨)) .

٣٤٧ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : افترض الله الطهارة على المصلي ، في
الوضوء والغسل من الجنابة ، فلم تكن لغير طاهر صلاة . ولما

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في النسخ المطبوعة « وروى » ولكن في س بحذف الواو ، وكل ذلك خلاف الأصل ، وما فيه هو الصحيح ، لأن المراد : وروى هذا المعنى عبادة ، وهو : أن « سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة إلا الخمس » .
- (٣) هكذا ضبط ، في الأصل بالنصب ، وعلى طرف الألف فتحتان . وانظر ما سيأتي في شرح الفقرتين (٤٤٠ و ٤٨٥) .
- (٤) الحديث رواه مالك في الموطأ رواية يحيى (١ : ١٤٤ - ١٤٥) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيرز عن عبادة . ورواه أبو داود (١ : ٥٣٤) عن القعني عن مالك . ورواه أيضا النسائي وابن ماجه . وهو حديث صحيح ، صححه ابن عبد البر وغيره .
- (٥) كلمة « باب » ثابتة في الأصل ، ولكن عليها علامة الإلغاء ، وأرجح أن ذلك من تصرف بعض القارئین .
- (٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٨) سورة البقرة (٢٢٢) .

ذكر الله الحيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يطهرن ، فإذا تطهرن
أتين^(١) - : استدللنا على أن تطهرهن^(٢) بالماء : بعد زوال الحيض ، لأن
الماء موجود في الحالات كلها في الحضر ، فلا يكون للحائض طهارة
بالماء^(٣) ، لأن الله إنما ذكر التطهر بعد أن يطهرن ، وتطهرهن^(٤) :
زوال الحيض^(٥) ، في كتاب الله ثم سنة رسوله .

٣٤٨ - أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن
عائشة : وذكرت إحرامها مع النبي ، وأنها حاضت ، فأمرها أن تقضي
ما يقضي الحاج « غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري^(٦) » .

- (١) في س « أوتين » وهو خطأ .
(٢) في س و « على أن تطهرن » وفي س « على أن يطهرن » وكلاهما خطأ ومخالف
للأصل . و « تطهرهن » اسم « أن » و « بعد زوال الحيض » خبرها .
(٣) يعني أن الحائض إذا اغتسلت بالماء لا تطهر ، فلا طهارة لها به . وهو واضح ،
ولكن بعض قارئ الأصل لم يفهم هذا ، وظن في الكلام نقصاً ، فزاد بحاشيته بخط
آخر ما ظنه إتماماً له ، فأحال المعنى إلى وجه آخر ، فصار الكلام هكذا : « فلا
يكون للحائض طهارة إلا بالماء بعد زوال الحيض إذا كان موجوداً » وهو تصرف
غير سديد ، وبذلك طبع في النسخ الثلاث .
(٤) يريد أن طهر الحائض هو زوال الحيض ، كما دل عليه الكتاب والسنة . ويؤيد أن
هذا مراده : قوله بعد ذلك (رقم ٣٤٩) : « فاستدللنا على أن الله إنما أراد بفرض
الصلاة من إذا توضأ واغتسل طهر ، فأما الحائض فلا تطهر بواحد منهما » .
والناسخون لم يفهموا مراد الشافعي فصحح كل منهم العبارة بما ظنه صواباً : ففي س
« وتطهرهن بعد زوال الحيض » وفي س « ويطهرن زوال الحيض » وفي ج
« ويطهورهن بعد زوال الحيض » ، وكل ذلك خطأ ومخالف للأصل .
(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

- (٦) في الأصل : « غير أن لا تطوفي بالبيت ولا تطهري » فجاء بعض القارئ فكشط
الياء من « تطوفي » وأكمل الفاء ، ووضع خطأ لإلغاء الياء من « تطهري »
وكتب فوقها بين السطرين بخط آخر « تصلي حتى » ليصير الكلام هكذا :
« غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلي حتى تطهر » . وهو تصرف غريب ، يناقض
الأمانة العلمية ، وزاد في الحديث ما ليس منه ، وأخطأ فيما زاد ! والحديث في
موطأ مالك (١ : ٣٦٢) مطولاً ، وفيه : « افعلي ما يفعل الحاج غير أن
لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري » . وقد اختصره الشافعي ، اقتصاراً

٣٤٩ — فاستدللنا^(١) على أن الله إنما أراد بفرض الصلاة مَنْ إذا تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ^(٢) طَهَّرَ ، فأما الحائض فلا تَطَهَّرُ بواحدٍ منهما ، وكان الحيضُ شيئاً خُلِقَ فيها ، لم تَجْتَلِبْهُ على نفسها فتكون عاصيةً به ، فزال عنها فرضُ الصلاةِ أيامَ حَيْضِها ، فلم يَكُنْ عليها قضاءٌ ما تركتُ منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضُها .

٣٥٠ — وقلنا في المَغْمَى عليه ، والمغلوبِ على عقله بالعارضِ من أمرِ الله ، الذي لا جَنَازَةَ له فيه ، قياساً على الحائضِ — : إنَّ الصلاةَ عنه مرفوعةٌ ، لأنه لا يَعْقِلُهَا ، ما دام في الحال التي لا يَعْقِلُ فيها .

٣٥١ — وكان عامّاً في أهل العلم أن النبيَّ لم يأمرِ الحائضَ بقضاء الصلاة ، وعامّاً أنها أُعْرِتْ بقضاء الصوم ، فَفَرَّقْنَا بين الفرضين : استدلالاً بما وصفتُ من ثَقُلِ أهل العلم وإجماعهم .

٣٧

منه على موضع الاستدلال ، ولكن الرقيم أخطأ في الكتابة ، فكتب « ولا » بدل « حتى » وأما الفارئ المتصرف في الأصل ، فاته حرف الكلام من الخطاب إلى الغيبة ، مع ثبوت ذلك في الأصل ، وزاد النهي عن الصلاة ، مع أنه لم يذكر في الحديث ، ولم يكن موضع سؤال عائشة في حجة الوداع ، وهي تعلم يقيناً أن الحائض لا تصلي ، بل إن هذا كان سبب سؤالها ، إذ خشيت أن تكون ممنوعة بحيضها من جميع شعائر الحج ، كما منعت من الصلاة . ولذلك قالت في أول الحديث : « قدمت مكة وأنا حائض ، فلم أطف بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة . فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : افعل ما يفعل الحاج » الحديث . وكذلك رواه الشافعي في الأم مختصراً (١ : ٥١) وجاء فيه على الصواب : « افعل كما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري » .

(١) في النسخ المطبوعة « فاستدللنا بهذا » والزيادة ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط الكاتب الذي زاد الزيادة السابقة في رقم (٣٤٧) .

(٢) في س و ج « أو اغتسل » والألف مكتوبة في الأصل بخط آخر .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » في الموضعين .

٣٥٢ - وكان^(١) الصوم مُفَارِقَ الصَّلَاةِ^(٢) في أن للمسافر تأخيرُهُ عن شهر رمضان ، وليس له تركُ يومٍ لا يُصَلِّي فيه صلاة السَّفَرِ ، وكان الصومُ شهرًا من اثني عشر شهرًا ، وكان في أحد عشر شهرًا خَلِيًّا من فرض الصَّوم ، ولم يكن أحدٌ من الرجال - مطيقًا بالفعل^(٣) للصلاة - خَلِيًّا من الصلاة^(٤) .

٣٥٣ - قال الله : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى^(٥) حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا فَا بَرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا^(٦)) .

٣٥٤ - ^(٨) فقال بعضُ أهل العلم : نَزَلَتْ هذه الآيةُ قبلَ تحريمِ الخمر^(٩) .

٣٥٥ - ^(١٠) فَذَلَّ الْقُرْآنُ - والله أعلم - على الأصالة لسكران حتى يَعْلَمَ ما يقولُ ، إذ بدأً بنَهْيِهِ عن الصلاة ، وذَكَرَ معه الجُنْبَ ، فلم يختلفَ أهلُ العلمِ إلا صلاةَ جُنْبٍ حتى يَتَطَهَّرَ .

-
- (١) في - و ج « فكان » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في - و ج « مفارقاً للصلاة » وهو تصرف من الناسخين غير جيد .
- (٣) في - « بالعقل » وهو تصحيف .
- (٤) في ج « خلياً من الصلاة في السكر » وهو خلط من الناسخ .
- (٥) في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٧) سورة النساء (٤٣) .
- (٨) في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٩) ثبت ذلك في حديثين صحيحين ، عن عمر بن الخطاب وعن علي ، رواهما أبو داود (٣ : ٣٦٤ - ٣٦٥) والترمذي والنسائي وغيرهم .
- (١٠) في - و ج زيادة « قال الشافعي » .

٣٥٦ - (١) وإن كان نَهَى السكرانِ عن الصلاة قبلَ تحريمِ
الخمر : فهو حينَ حُرْمِ الخمرِ أَوَّلَى أن يكونَ منهيًّا (٢) ، بأنه (٣) عاصٍ
من وجهين : أحدهما : أن يُصَلِّيَ في الحال التي هو فيها منهيٌّ ، والآخرُ :
أن يشربَ الخمرَ (٤) .

٣٥٧ - (٥) والصلاةُ قولٌ وعملٌ وإِمْسَاكٌ ، فإذا لم يَعْقِلِ القولَ
والعملَ والإِمْسَاكَ : فلم يَأْتِ (٦) بالصلاة كما أُمر ، فلا تجزئُ عنه ، وعليه
إذا أفاقَ القضاء .

٣٥٨ - (٧) ويفارقُ المغلوبُ على عقله بأمر الله الذي لا حيلةَ
له فيه - : السكرانُ (٨) ، لأنه أدخلَ نفسه في السكر ، فيكونُ على
السكرانِ القضاء ، دونَ غلوبٍ على عقله بالعارض لذي لم يَحْتَلِبْهُ على
نفسه فيكونَ عاصياً باجتماعه .

٣٥٩ - (٩) وَوَجَّهَ اللهُ رَسُولَهُ للقبلة في الصلاة إلى بيتِ المقدس ،
فكانت القبلة التي لا محلَّ - قب - نسخها - استقبالُ غيرها ، ثم نسخ

-
- (١) في ج زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في ج « منهيًا عنه » والزيادة ليست في الأصل ، وهي خطأ أيضًا .
(٣) في - « لأنه » وهو مخالف للأصل .
(٤) في النسخ المطبوعة « المحرم » وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن بعض القراء
ضرب على كلمة « الخمر » وكتب بحاشيته كلمة « المحرم » بخط آخر .
(٥) في - زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .
(٦) في - و ج « ولم يأت » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن قوله « فلم يأت »
جواب الشرط .
(٧) في ج زيادة « قال الشافعي » .
(٨) « السكران » مفعول « يفارق » و « المغلوب » فاعله ، ويجوز العكس : فيكون
« السكران » مرفوعاً ، على أنه فاعل مؤخر .
(٩) في - زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

«اللهُ قِبْلَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَوَجْهَهُ إِلَى الْبَيْتِ»^(١)، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ اسْتِقْبَالَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبَدًا لِمَكْتُوبَةٍ، وَلَا يَحِلُّ^(٢) أَنْ يَسْتَقْبَلَ غَيْرَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ .

٣٦٠ - قَالَ^(٣) : وَكُلُّ مَنْ كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ ، فَكَانَ التَّوْجُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ - أَيَّامَ وَجَّهَ اللَّهُ إِلَيْهِ نَبِيَّهُ - : حَقًّا ، ثُمَّ نَسَخَهُ ، فَصَارَ الْحَقُّ فِي التَّوْجُّهِ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَبَدًا ، لَا يَحِلُّ اسْتِقْبَالَ غَيْرِهِ فِي مَكْتُوبَةٍ ، إِلَّا فِي بَعْضِ الْخَوْفِ ، أَوْ نَافِلَةٍ فِي سَفَرٍ^(٤) ، اسْتِدْلَالًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

٣٦١ - ^(٥) وَهَكَذَا كُلُّ مَا نَسَخَ اللَّهُ ، وَمَعْنَى « نَسَخَ » تَرَكَ فَرَضَهُ - : كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ ، وَتَرَكَهُ حَقًّا^(٦) إِذَا نَسَخَهُ اللَّهُ ، فَيَكُونُ مَنْ

(١) فِي ج « إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ » وَزِيَادَةُ « الْحَرَامِ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي ج « وَلَا يَحِلُّ لَهُ » وَزِيَادَةُ « لَهُ » مُخَالَفَةٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) هَذِهِ الْعِبَارَةُ تَحْتَاجُ إِلَى إِيضَاحٍ : فَإِنْ اسْتَقْبَلَ الْمُصَلِّي بَيْتَ الْمَقْدِسِ أَوْ غَيْرَهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، إِذَا اقْتَضَى مَوْقِفَ الْخَوْفِ أَنْ يَنْحَرِفَ عَنْ جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، وَكَذَلِكَ اسْتِقْبَالَ الْمُتَنَفِّلِ عَلَى الدَّابَّةِ الْجِهَةَ الَّتِي يَسِيرُ إِلَيْهَا - : لَيْسَ اسْتِقْبَالًا لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَهُوَ الْقِبْلَةُ الْمَنْسُوخَةُ ، وَإِنَّمَا هُوَ رَخْصَةٌ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، إِذْ رَخِصَ لَهُذَيْنِ أَنْ يَدْعَا التَّوْجُّهَ قَبْلَ الْكَعْبَةِ ، نَزُولًا عَلَى حُكْمِ الضَّرُورَةِ الَّتِي اعْتَبَرَهَا الشَّارِعُ ، وَلَا يُسَمَّى هَذَا عَلَى الْحَقِيقَةِ اسْتِقْبَالًا لِلْقِبْلَةِ الْمَنْسُوخَةِ ، إِذْ هِيَ وَغَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ الْجِهَاتِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ . .

وَكَلِمَةُ « سَفَرٌ » كَذَا هِيَ فِي ب وَ ج ، وَفِي س « السَّفَرُ » وَلَكِنَّهَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ بِدُونِ « أَل » ثُمَّ أُلْصِقَتْ فِيهَا بِخَطِّ مُخَالَفٍ لِحُطِّهِ .

(٥) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي ج « حَقًّا فِي وَقْتِهِ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

أدرك فرضه مطيعاً به وبتركه ، ومن لم يدرك فرضه مطيعاً باتباع
الفرض الناسخ له .

٣٦٢ - قال الله لنبيه : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ^(١))
فَلَنُؤَلِّينَكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ، فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ
مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٢)) .

٣٦٣ - ^(٣) فان قال قائل : فأين الدلالة على أنهم حوّلوا إلى قبلة
بعد قبلة ؟ .

٣٦٤ - ففي قول الله ^(٤) : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ^(٥))
مَا وَلَانَهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ؟ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ،
يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٦)) .

٣٦٥ - ^(٧) مالك ^(٨) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ^(٩)

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فولوا وجوهكم شطره » .

(٢) سورة البقرة (١٤٤) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هذا جواب السؤال ، أي الدلالة في الآية المذكورة .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : صراط مستقيم » .

(٦) سورة البقرة (١٤٢) .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في ج « أخبرنا مالك بن أنس » وفي س و ب « أخبرنا مالك » وما هنا الموافق للأصل .

والحديث في الموطأ رواية يحيى (١ : ٢٠١) ورواية محمد بن الحسن (ص ١٥٦)

ورواه البخاري في كتاب الصلاة ، وفي كتاب التفسير من طريق مالك (١ : ٤٢٤)

و ٨ : ١٣١ من فتح الباري) ورواه مسلم في كتاب الصلاة من طريق مالك أيضا

(١ : ١٤٨) . ورواه الشافعي في الأم أيضا عن مالك (١ : ٨١ - ٨٢) . ورواه

أحمد عن إسحاق بن عيسى عن مالك (رقم ٥٩٣٤ ج ٢ ص ١١٣) .

(٩) في النسخ المطبوعة « عن عبد الله بن عمر » وكلمة « عبد الله » مكتوبة بحاشية الأصل
بنخط آخر .

قال : « يَنِينَا^(١) النَّاسُ بِقُبَاءٍ^(٢) فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ :
 ٣٨ إِنْ النَّبِيُّ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ^(٣) الْقِبْلَةَ^(٤) ،
 فَاسْتَقْبَلُوهَا^(٥) ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ .

٣٦٦ — مالِك^(٦) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ

(١) فِي الْمَوْطَأِ رَوَايَةٌ يَحْيَى « يَنِينَا » بِحَذْفِ الْمِيمِ ، وَهُوَ يُوَافِقُ رَوَايَةَ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ
 التَّفْسِيرِ . وَلَكِنْ الَّذِي فِي شَرْحِ الزَّرْقَانِيِّ (١ : ٣٥٣) بِالْمِيمِ كَمَا هُنَا . وَهُوَ يُوَافِقُ
 رَوَايَةَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ وَالشَّافِعِي فِي الْأَمِّ .

(٢) « قُبَاءٌ » بَضْمُ الْقَافِ وَالْمَدِّ ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا قَصْرُهُ
 بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ . وَهُوَ يَذْكَرُ وَيؤنثُ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ ظَاهِرُ الْمَدِينَةِ . قَالَ الْحَافِظُ
 فِي الْفَتْحِ : « وَالْمُرَادُ هُنَا مَسْجِدُ أَهْلِ قُبَاءٍ ، فَفِيهِ مَجَازُ الْحَذْفِ . وَاللَّامُ فِي النَّاسِ :
 لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ ، وَالْمُرَادُ أَهْلُ قُبَاءٍ وَمَنْ حَضَرَ مَعَهُمْ » .

(٣) « يَسْتَقْبِلُ » بِأَلْيَاءٍ ، مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي
 سِ « تَسْتَقْبِلُ » بِالتَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَبِالْبَاءِ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ وَلِسَائِرِ الرِّوَايَاتِ .
 (٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « الْكَعْبَةُ » بِدَلِ « الْقِبْلَةُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَأُظْهِرَ تَصَرُّفًا
 مِنَ النَّاسِخِينَ أَوْ الْمُصَحِّحِينَ ، وَهَذَا مُنَافٍ لِلْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي النُّقْلِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى
 وَاحِدًا ، لِأَنَّ الْقِبْلَةَ هُنَا هِيَ الْكَعْبَةُ ، وَلَكِنْ الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى لَا تَجُوزُ فِي الْكُتُبِ
 الْمُصَنَّفَةِ بِتَغْيِيرِ شَيْءٍ مِنْهَا . وَيُظْهِرُ أَنَّ مَنْ تَصَرَّفَ هَذَا التَّصَرُّفَ رَجَعَ فِيهِ إِلَى الْمَوْطَأِ
 بِرَوَايَةِ يَحْيَى وَإِلَى الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ . وَلَكِنْ رَوَايَةُ مُحَمَّدٍ فِي الْمَوْطَأِ وَرَوَايَةُ الشَّافِعِيِّ فِي
 الْأَمِّ « الْقِبْلَةُ » كَمَا هُنَا .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : « فَاسْتَقْبَلُوهَا : بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ ، لِأَنَّ كَثْرَ - يَعْنِي مِنْ رَوَاةِ
 نُسْخِ الْبُخَارِيِّ - أَيْ : فَتَحَوَّلُوا إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، وَفَاعِلُ اسْتَقْبَلُوهَا : الْمُخَاطَبُونَ
 بِذَلِكَ ، وَهُمْ أَهْلُ قُبَاءٍ . وَقَوْلُهُ : وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إلخ : تَفْسِيرٌ مِنَ الرَّاوِي لِلتَّحْوِيلِ
 الْمَذْكُورِ . . وَفِي رَوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ : فَاسْتَقْبَلُوهَا : بِكُسْرِ الْمَوْحِدَةِ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ . . . وَيَرْجِعُ
 رَوَايَةُ الْكُسْرِ أَنَّهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ - يَعْنِي الْبُخَارِي - فِي التَّفْسِيرِ مِنْ رَوَايَةِ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِلَفْظٍ : وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ ،
 أَلَّا فَاسْتَقْبَلُوهَا . فَدُخُولُ حَرْفِ الْاسْتِفْتَاكِحِ يَشْعُرُ بِأَنَّ الَّذِي بَعْدَهُ أَمْرٌ ، لِأَنَّهُ بَقِيَّةُ
 الْخَبَرِ الَّذِي قَبْلَهُ » .

أَقُولُ : وَيؤيدُ الْأَوَّلَ رَوَايَةُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْنَدِ (رَقْمُ ٥٨٢٧ ج ٢ ص ١٠٥) عَنْ
 إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، وَفِيهِ : « وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى
 الْكَعْبَةِ ، قَالَ : فَاسْتَدَارُوا » .

(٦) فِي جِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ » وَفِي سِ وَبِ « أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ » وَكُلُّ ذَلِكَ
 مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ ، وَقَدْ زَادَ بَعْضُ الْقَارِئِينَ فِيهِ بِخَطِّ آخِرِ بَيْنِ السُّطْرَيْنِ « أَنَا »
 اخْتِصَارًا « أَخْبَرَنَا » .

أنه كان يقول^(١) : « صَلَّى رسولُ الله^(٢) ستَّةَ عَشَرَ شهراً نحوَ بيت المقدس ، ثم حُوِّلَتِ القبلةُ قَبْلَ بدرٍ بشهرين^(٣) » .

٣٦٧ - قال^(٤) : والاستدلالُ بالكتاب في صلاة الخوف قولُ الله :

(فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا^(٥)) وليس لمُصَلِّي المكتوبة أن يصلي رَاكِبًا إِلَّا فِي خَوْفٍ ، ولم يَذْكُر الله أن يتَوَجَّهَ القبلة^(٦) .

وهذا الحديث المرسل في موطأ يحيى (١ : ٢٠١) ولم يذكره محمد بن الحسن في موطئه الذي رواه عن مالك .

ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٤) عن يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد .

(١) في الموطأ « أنه قال » .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة نصها : « بعد قدومه المدينة » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . والذي في الموطأ : « بعد أن قدم المدينة » .

(٣) حديث ابن المسيب هذا حديث مرسل ، ولكنه اعتضد بحديثين موصولين صحيحين : أولهما : حديث البراء بن عازب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده ، أو قال أخواله ، من الأنصار ، وأنه صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت ، وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر ، وصلى معه قوم ، فخرج رجل ممن صلى معه ، فر على أهل مسجد وهم راكعون ، فقال : أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة ، فداروا كما هم قبل البيت » . رواه البخاري في كتاب الإيمان (١ : ٨٩ - ٩٠ من فتح الباري) ورواه أيضا في مواضع أخر من صحيحه . ورواه مسلم (١ : ١٤٨) ورواه ابن سعد في الطبقات مختصراً ومطولاً (ج ١ ق ٢ ص ٥ و ج ٤ ق ٢ ص ٨٠ - ٨٢) ورواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٢٨٣ و ٢٨٨ - ٢٨٩ و ٣٠٤) ورواه أيضا أصحاب السنن إلا أبا داود .

الحديث الثاني حديث ابن عباس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه ، وبعد ما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً ، ثم صرف إلى الكعبة » رواه أحمد (رقم ٢٩٩٣ ج ١ ص ٣٢٥) ورواه أيضا (رقم ٢٢٥٢ و ٣١٧٠ و ٣٢٦٣ ج ١ ص ٢٥٠ و ٣٥٠ و ٣٥٧) وصحح الحافظ في الفتح إسناده (١ : ٨٩) ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٤) وذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ : ١٢) وقال : « رواه أحمد والطبراني في الكبير والبخاري ، ورجاله رجال الصحيح » .

(٤) في س و ج « قال الشافعي » .

(٥) سورة البقرة (٢٣٩) .

(٦) في النسخ المطبوعة « إلى القبلة » وكلمة « إلى » ملصقة في الأصل في أول السطر بخط جديد ، وما في الأصل صحيح ، على النصب بنزع الخافض .

٣٦٨ — وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخُوفَ فَقَالَ:
فِي رَوَايَتِهِ . « فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلَّوْا رِجَالًا وَرُكْبَانًا ،
مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا ^(١) » .

٣٦٩ — ^(٢) وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ النَّافِلَةَ فِي السَّفَرِ عَلَى رَاِحِلَتِهِ أَنْ ^(٣)
تُوجَّهَتْ بِهِ . حَفِظَ ذَلِكَ عَنْهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ
وغيرُهُما ^(٤) . وَكَانَ لَا يَصِلِي الْمَكْتُوبَةَ مُسَافِرًا إِلَّا بِالْأَرْضِ مُتَوَجِّهًا
لِلْقِبْلَةِ ^(٥) .

٣٧٠ — ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ^(٦) عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ عُثْمَانَ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ ^(٧) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنْ النَّبِيَّ كَانَ
يَصِلِي عَلَى رَاِحِلَتِهِ مُوَجَّهًا ^(٨) بِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ فِي غَزْوَةِ بَنِي أُنْمَارٍ ^(٩) » .

(١) حديث ابن عمر رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر (١ : ١٩٣) وروى

الشافعي في الأم بعضه عن مالك (١ : ١٩٧) ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف

عن مالك (٨ : ١٥٠ من الفتح) ونسبه السيوطي في الدر المنثور (٣٠٨ :)

أيضا إلى عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي ، وسيأتي أيضا في (٥١٣ و ٥١٤) .

(٢) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة « أينما » وهو مخالف للأصل ، وقد كتب بعض الناس في الأصل

بخط آخر كلمة « ما » فوق نون « أين » .

(٤) حديث جابر سيأتي الكلام عليه ، وحديث أنس رواه أحمد والشيخان وأبو داود

والنسائي ، ومن روى ذلك أيضا ابن عمر عند مالك والشافعي وأحمد ومسلم والترمذي ،

وفي الباب أحاديث كثيرة . وانظر نيل الأوطار (٢ : ٨٢ - ١٨٣) وفتح الباري

(٢ : ٤٠٦ - ٤٠٧ و ٤٧٣ - ٤٧٥) .

(٥) في ب « إلى القبلة » وهو مخالف للأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « أخبرنا ابن أبي فديك » وفي ج أيضا زيادة « قال الشافعي » وكلها

مخالف للأصل ، وقد زاد بعض الناس فيه كلمة « أنا » اختصار « أخبرنا » .

(٧) « سراقه » بضم السين المهملة وتخفيف الراء . وعثمان هدا : أمه زينب بنت عمر بن الخطاب ،

وكانت أصغر أولاد عمر . انظر طبقات ابن سعد (٥ : ١٨١) والتهذيب .

(٨) ضبط في الأصل بكسر الجيم ، ومعناه صحيح . ويجوز أيضا فتحها كما هو ظاهر .

(٩) الحديث رواه الشافعي أيضا في الأم (١ : ٨٤) عن محمد بن إسماعيل ، وهو ابن أبي

٣٧١ — (١) قال الله (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ،
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ (٢)) .

٣٧٢ — ثم أُبَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُمْ أَنْ يَقُومَ الْوَاحِدُ
بِقِتَالِ الْعَشْرَةِ ، وَاثْبُتَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُومَ الْوَاحِدُ بِقِتَالِ الْاِثْنَيْنِ ، فَقَالَ :
(الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا (٣)) ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ
بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (٤)) .

٣٧٣ — (٥) أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ (٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ : « لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ

فديك الذي رواه عنه هنا ، عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن
جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ أُنْمَارٍ كَانَ يَصِلِي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا
قَبْلَ الْمَشْرِقِ » . وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ وَكَيْعٍ (رَقْمٌ ١٤٢٤٩ ج ٣ ص ٣٠٠) وَرَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ عَنْ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ (٧ : ٣٣٣ مِنْ الْفَتْحِ) : كَلَاهَا عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ .
وَلَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السَّتَةِ مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرَّاقَةَ
إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَحْدَهُ . وَلَكِنْ رَوَاهُ أَيْضًا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى عَنْ جَابِرٍ بِالْفَافِظِ مُخْتَلَفَةً ، وَسَيَأْتِي أَيْضًا فِي (٤٩٧ وَ ٤٩٨) .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) سورة الأنفال (٦٥) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأنفال (٦٦) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في كل النسخ المطبوعة « سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن كلمة « بن عيينة »
لم تذكر في الأصل .

يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) : كُتِبَ ^(١) عَلَيْهِمُ إِلَّا يَفِرَّ الْعَشْرُونَ مِنَ الْمِائَتَيْنِ ،
فَأَنْزَلَ اللَّهُ (الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا) إِلَى (يَغْلِبُوا
مِائَتَيْنِ) فَكُتِبَ ^(٢) أَنْ لَا يَفِرَّ الْمِائَةُ مِنَ الْمِائَتَيْنِ ^(٣) .

٣٧٤ - قال ^(٤) : وهذا كما قال ابن عباسٍ إن شاء الله ، وقد بينَّ
اللهُ هذا في الآية ، وليست تحتاجُ إلى تفسيرٍ ^(٥) .

٣٧٥ قال ^(٦) : (وَاللَّائِي بَاتَيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ^(٧)
فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ . فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي
الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَاللَّذَانِ

(١) بالبناء للمفعول ، وقد ضبطت كذلك في النسخة اليونانية من البخارى (٦ : ٦٣)
وكذلك ضبطت الكاف في الأصل بالضم .

(٢) بالبناء للماعل ، وكذلك ضبطت في البخارى وعليها علامة الصحة « صح » وكذلك
وضعت فتحة فوق الناء في الأصل .

(٣) الحديث رواه الشافعى أيضا في الأم عن ابن عيينة (٤ : ٩٢) ورواه البخارى عن
ابن المدينى عن سفيان (انظر الفتح ٦ : ٢٣٣ - ٣٣٥) وزاد في آخره « قال
سفيان : وقال ابن شبرمة : وأرى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مثل هذا »
وذكره السيوطى في الدر المنثور من طريق سفيان (٣ : ٢٠٠) ونسبه أيضا
لابن المنذر وابن أبى حاتم وأبى الشيخ وابن مردويه والبيهقى في شعب الإيمان ، وقال
في آخره : « قال سفيان : وقال ابن شبرمة : وأرى الأمر بالمعروف والنهى عن
المنكر مثل هذا : إن كانا رجلين أمرهما ، وإن كانوا ثلاثة فهو في سعة من تركهم » .
وهذه قاعدة جليلة ونظر ثاقب من ابن شبرمة ، رحمه الله .

(٤) كلمة « قال » ثابتة في الأصل بخطه بين السطور ، وحذفت في س . وفى ج « قال
الشافعى » .

(٥) قال الشافعى في الأم : « وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله تعالى ، مستغنى فيه
لتنزيل عن التأويل » .

(٦) هنا فى ج زيادة « قال الشافعى » .

(٧) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : سبيلا » .

يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ^(١) فَادُّوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا^(٢) .

٣٧٦ - ^(٣) ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ الْحَبْسَ وَالْأَذَى فِي كِتَابِهِ فَقَالَ :
(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٤)) .

٣٧٧ - ^(٣) فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ جِلْدَ الْمِائَةِ لِلزَّانِيَيْنِ الْبِكْرَيْنِ .

٣٧٨ - ^(٣) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ^(٥) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا : الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جِلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جِلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ^(٦) » :

٣٧٩ - ^(٧) أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٨) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ : « إِلَى آخِرِ الْآيَةِ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٥٠ وَ ١٦٠) .

(٣) هُنَا فِي جِ زِيَادَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) سُورَةُ النُّورِ (٢) .

(٥) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « بَنِ عَبْدِ الْمُجِيدِ الثَّقَفِيُّ » وَهُوَ ، لَكِنْ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ .
بَلْ كَتَبَتْ بِمَحَاشِيْتِهِ بِخَطِّ آخَرٍ ، وَضَاعَ بَعْضُهَا بَتَاءً كُلَّ الْوَرَقِ .

(٦) سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْنَادِ التَّالِيِ بَعْدَ .

(٧) فِي جِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَخْبَرَنَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) هَذَا الثَّقَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْهُمٌ . وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَوَاعِدَ فِيمَا يَقُولُ فِيهِ الشَّافِعِيُّ

مِثْلَ هَذَا ، وَلَكِنْهَا غَيْرُ مَطْرُودَةٍ ، فَقَدْ قَالَ الْأَصْمُ فِي الْمُسْنَدِ الَّذِي جُمِعَ فِيهِ حَدِيثُ الشَّافِعِيِّ

(ص ١١٦ مِنْ الْمَطْبُوعِ بِهَامِشِ الْجُزْءِ السَّادِسِ مِنَ الْأُمِّ وَ ص ٢٨ مِنْ طَبْعَةِ الْمَطْبَعَةِ

الْعِلْمِيَّةِ) مَا نَصَّهُ : « سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ : كَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا

قَالَ [أَخْبَرَنِي مِنْ لَا أَتَمُّ] يُرِيدُ بِهِ لِبَرَهَيْمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى ، وَإِذَا قَالَ [أَخْبَرَنِي الثَّقَةُ] =

عن الحسن عن حِطَّانَ الرَّقَاشِيِّ^(١) عن عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنِ
النَّبِيِّ : مِثْلَهُ^(٢) .

= يريد به يحيى بن حسان . ومن الواضح جداً أن يحيى بن حسان غير مراد هنا . لأنه ولد سنة ١٤٤ ويونس بن عبيد مات سنة ١٣٩ .

(١) « حطان » بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ، و « الرقاشى » بفتح الراء وتخفيف القاف وبالشين المعجمة ، وهو « حطان بن عبد الله » وقد زيد فى ج « بن عبد الله » وليس فى الأصل . وحطان هذا تابعى ثقة ، وكان مقرئاً ، قرأ على أبى موسى الأشعرى عرضاً ، وقرأ عليه الحسن البصرى .

(٢) ذكره الشافعى أيضاً فى « الأم » (٦ : ١١٩) معلقاً بدون إسناد فقال : « روى الحسن عن حطان الرقاشى عن عبادة » . ورواه فى كتاب اختلاف الحديث (بهامش الأم ٧ : ٢٥٢) عن عبد الوهاب بالاسناد الأول الذى هنا ، ثم قال : « وقد حدثنى الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة : حطان الرقاشى ، ولا أدرى أدخله عبد الوهاب بينهما فزال من كتابى حين حوله من الأصل أم لا ؟ والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عني » .

والظاهر أن الحسن البصرى روى هذا الحديث عن حطان الرقاشى عن عبادة ، وكان فى بعض أحيائه يرسله عن عبادة ويحذف شيخه فيه ، ولكنه لم يسمعه من عبادة .

ومن رواه عن الحسن عن عبادة مرسلًا : جرير بن حازم ، عند الطيالسى (رقم ٥٨٤) وعند أحمد فى المسند (٥ : ٣٢٧) . ورواه البيهقى (٨ : ٢١٠) من طريق يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن الحسن : « قال عبادة » .

وقد رواه آخرون عن الحسن عن حطان الرقاشى عن عبادة ، منهم : حميد الطويل عند أحمد (٥ : ٣١٧) . ومنهم : ابن فضالة ، عند الطيالسى (رقم ٥٨٤) .

ومنهم منصور بن زاذان ، عند أحمد (٥ : ٣١٣) والدارمى (٢ : ١٨١) ومسلم (٢ : ٣٣) وأبى داود (٤ : ٢٤٩) والترمذى (١ : ٢٧٠) وابن الجارود (٣٧١ - ٣٧٢) والطحاوى فى معانى الآثار (٢ : ٧٩) وأبى جعفر النحاس فى النسخ والنسوخ (ص ٩٧) والبيهقى فى السنن (٨ : ٢٢١ - ٢٢٢) .

ومنهم قتادة ، عند أحمد (٥ : ٣١٧ و ٣١٨) والدارمى ومسلم وأبى داود ، فى المواضع التى ذكرناها ، وعند الطبرى فى التفسير (٤ : ١٩٨ - ١٩٩) والطحاوى (٢ : ٧٧) والبيهقى (٨ : ٢١٠) .

وقد رواه قتادة أيضاً عن يونس بن جبیر عن حطان بن عبد الله عن عبادة ، عند ابن ماجه (٢ : ٦٠) فقد سمعه قتادة إذن من شيخين عن حطان : الحسن البصرى ويونس بن جبیر .

والحديث ذكره السيوطى فى الدر المنثور (٢ : ١٢٩) ونسبه أيضاً لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن حبان .

٣٨٠ - قال^(١) : فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ جَلَدَ الْمَائَةَ ثَابِتٌ

عَلَى الْبَكْرَيْنِ الْحُرَيْنِ^(٢) ، وَمَنْسُوخٌ عَنِ الثَّيْبَيْنِ ، وَأَنْ الرِّجْمَ ثَابِتٌ عَلَى
الثَّيْبَيْنِ الْحُرَيْنِ^(٣) .

٣٨١ - لِأَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ^(٤) : « خُذُوا عَنِّي^(٥) » قَدْ جَعَلَ اللَّهُ

٣٩

(١) فِي س وَ ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٢) فِي س « عَلَى الْحُرَيْنِ الْبَكْرَيْنِ » بِالتَّحْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) هُنَا فِي النِّسْخِ الثَّلَاثُ الْمَطْبُوعَةُ زِيَادَةٌ نَصَهَا : « قَالَ الشَّافِعِيُّ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ عَنِ
ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ فِي ابْنِهِ وَزَنَى - : وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ ، وَتَقْرِيبُ عِلْمٍ .
قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ كُلُّهَا لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ هُنَاكَ فِي السَّطْرِ الْآخِرِ مِنَ
الْصَّفْحَةِ ، فَجَاءَ بَعْضُ الْقَارِئِينَ فَوَضَعَ عَلَى كَلِمَةِ « الْحُرَيْنِ » خَطًّا مَعْقُوفًا إِلَى الْيَمِينِ ثُمَّ كَتَبَ
بِالْحَاشِيَةِ الْيُمْنَى لِلصَّفْحَةِ بِخَطٍ آخَرَ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَضَاعَ مِنْهَا الْحَرْفَانِ الْآخِرَانِ « مَعِي »
ثُمَّ كَتَبَ سَطْرًا تَحْتَ السَّطْرِ الْآخِرِ مِنَ الْأَصْلِ ، ضَاعَ أَكْثَرُ كِتَابَتِهِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا
« هُرَيْرَةُ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ » ثُمَّ كَتَبَ بِالْحَاشِيَةِ الْيُسْرَى إِتِمَامًا لِلْكَلَامِ « قَالَ
لِرَجُلٍ فِي ابْنِهِ » ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ عَادَ إِلَى إِتِمَامِ الْحَدِيثِ فِي سَطْرٍ تَحْتَ السَّطْرِ الَّذِي ضَاعَ
أَكْثَرُهُ ، فَضَاعَ كُلُّهُ ضَرْورَةً .

وَلَسْتُ أَدْرِي مَا وَجَّهَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ هُنَا ؟ ! أَمَّا الْحَدِيثُ فَانْهَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ
فِي الْمَوْطَأِ (٣ : ٤٠ - ٤١) وَهُوَ حَدِيثٌ مَطُولٌ ، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ عَنْ مَالِكٍ
(٦ : ١١٩ وَ ١٤٢ - ١٤٣) وَقَالَ : « وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَيْنَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . وَرَوَاهُ أَيْضًا مُخْتَصَرًا عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ فِي
كِتَابِ « اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ » (هَامِشُ الْأَمِّ ٧ : ٢٥١) .

وَلَكِنْ أَيْنَ وَجْهَ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْقِطْعَةِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّتِي زَادَهَا هَذَا الْكَاتِبُ
بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ ؟ ! نَعَمْ ! إِنْ الشَّافِعِيُّ سَيَشِيرُ إِلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ فِيمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ « وَأَمْرُ
أُنَيْسَا أَنْ يَغْدُو عَلَى امْرَأَةِ الْأَسْلَمِيِّ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا » ، فَلَوْ نَقَلَ الْكَاتِبُ هَذَا الْمَوْضِعَ
مِنَ الْحَدِيثِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ ، أَمَّا مَا أَتَى بِهِ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ ، إِلَى أَنَّهُ تَصَرَّفَ بِأَنْ زَادَ فِي
الْأَصْلِ مَا لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فِيهِ ؟ ! .

وَالشَّافِعِيُّ نَفْسَهُ حِينَ احْتَجَّ لِلنِّسْخِ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ - : لِإِتِمَامِ احْتِجَاجٍ مِنْ
هَذَا الْحَدِيثِ بِرَجْمِ امْرَأَةِ الرَّجُلِ الْأَسْلَمِيِّ كَمَا احْتَجَّ هُنَا سِوَاءً ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَمَرَ بِرَجْمِهَا وَلَمْ يَجْلِدْهَا ، وَأَمَّا ابْنُ الرَّجُلِ السَّائِلُ عَنِ الْحُكْمِ فَإِنَّهُ كَانَ بِكَرٍّ فَأَمَرَ
بِجُلْدِهِ وَتَقْرِيبِهِ ، وَهَذَا ثَابِتٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ .

(٤) فِي س « قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٥) فِي س وَ ب « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ لِقِطْعَةِ الْحَدِيثِ =

لَهُنَّ سَبِيلًا : البكرُ بالبكر جلدُ مائةٍ وتغريبُ عامٍ ، والثيبُ بالثيب جلدُ مائةٍ والرجمُ » - : أوَّلُ ما نَزَلَ ، فنُسِخَ به الحبسُ والأذى عن الزانين .

٣٨٢ - فلما رَجَمَ النبيُّ مَاعِزًا ^(١) وَلَمْ يَجْلِدْهُ ، وَأَمَرَ أَنْيَسًا ^(٢)

أَنْ يَغْدُوَ عَلَى امْرَأَةِ الْأَسْلَمِيِّ ^(٣) فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا - : دَلَّ عَلَى نَسِخِ الْجَلْدِ عَنِ الزَّانِينَ الْحَرِّينِ الثَّيْبِينَ ، وَثَبَتَ الرَّجْمُ عَلَيْهِمَا ، لِأَنْ كُلَّ شَيْءٍ [أَبَدًا ^(٤)] بَعْدَ أَوَّلٍ فَهُوَ آخِرٌ ^(٥) .

= ولكن الظاهر أن الشافعي اختصره عند حكايته ثانية للاستدلال به .

(١) هو ماعز بن مالك الأسلمي .

(٢) « أنيس » بالتصغير ، وهو ابن الضحاك الأسلمي .

(٣) هكذا جزم الشافعي بأن زوج المرأة أسلمي ، ولم أجد ما يؤيد ذلك ، والفهوم من الروايات أنه أعرابي . والقصة فيها نزاع بين رجلين ، كان ابن أحدهما أجيراً عند الآخر ، فزنى بامرأته ، وأفتاها بعض الناس من الصحابة فتوى غير ثبت ، فتخاصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم . قال الحافظ في الفتح (١٢ : ١٢٣) : « لم أقف على أسمائهم ، ولا على اسم الخصمين ، ولا الابن ، ولا المرأة » وانظر تفصيل القول في هذا الموضع كله ، في الفتح (١٢ : ١٢٠ - ١٤٣) ، ونيل الأوطار (٧ : ٢٤٩ - ٢٥٦) .

(٤) هذه الكلمة مكتوبة بحاشية الأصل بخط صغير ، ولم أستطع الجزم بأنه خط الأصل أو مخالف له ، ولكن يرجح صحة إثباتها أن العلامة القوسية المتجهة إلى اليمين ، فوق كلمة « شيء » - : مكتوبة بنفس القلم ونفس الحبر المكتوب به الأصل .

(٥) يوضح هذا مقال الشافعي في كتاب « اختلاف الحديث » (هامش الأم ٧ : ٢٥١ - ٢٥٣) فقد روى حديث الأجير مع امرأة مستأجره ثم حديث عبادة « خذوا عني » ثم قال : « فكان هذا أول ما نسخ من حبس الزانين وأذاهما ، وأول حد نزل فيهما ، وكان فيه ما وصفت في الحديث قبله : من أن الله أنزل حد الزنا للبكرين والثيبين ، وأن من حد البكرين النقي على كل واحد منهما مع ضرب مائة ، ونسخ الجلد عن الثيبين ، وأقر أحدهما : الرجم ، فرجم النبي صلى الله عليه وسلم امرأة الرجل ، ورجم ماعز بن مالك ، ولم يجلد واحداً منهما . فان قال قائل : ما دل على أن أمر امرأة الرجل وماعز بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم [الثيب بالثيب جلد مائة

٣٨٣ — (١) فدلَّ كتابُ الله ، ثم سنةُ نبيه : على أن الزانيتينِ المملوكَيْنِ خارجانِ مِنْ (٢) هذا المعنى .

٣٨٤ — قال الله تبارك وتعالى في المملوكاتِ (٣) : (فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ (٤)) .

٣٨٥ — والنصف لا يكون إلا من الجلد ، الذى يتبعضُ ، فأما الرجمُ - الذى هو (٥) قتلٌ - : فلا نصفَ له ، لأن المرجومَ قد

=والرجم [قيل : إذ كان النبي يقول : [خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب جلد مائة والرجم] - : كان هذا لا يكون إلا أول حدٍّ حدٍّ به الزانيان ، فإذا كان أول فكل شيء جدٌّ بعد يخالفه - : فالعلم يحيط بأنه بعده ، والذي بعد ينسخ ما قبله إذا كان يخالفه ، وقد أثبتنا هذا والذي نسخه في حديث المرأة التي رجمها أنيس ، مع حديث ما عزم وغيره .

هذا مذهب إليه الشافعى - رضى الله عنه - في الإجابة عن حديث عبادة الدالِّ على جلد الثيب مع رجمه ، وهو مذهب جيد واضح . وأما ابن جرير الطبرى فقد ذهب إلى أن حديث عبادة ضعيف ، فقال في تفسيره (٤ : ١٩٩) : « وأولى الأقوال بالصحة في تأويل قوله [أو يجعل الله لهن سبيلا] : قول من قال : السبيل التي جعلها الله جل ثناؤه للثيبين المحصنين الرجم بالحجارة ، وللبكرين جلد مائة ونفى سنة ، لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم ولم يجلد ، وإجماع الحجة التي لا يجوز عليها - فيما نقلته مجمعة عليه - : الخطأ والسهو والكذب ، وصحة الخبر عنه أنه قضى في البكرين بجلد مائة ونفى سنة ، فكان في الذى صح عنه من تركه جلد من رجم من الزناة في عصره - : دليل واضح على وهي الخبر الذى روى عن الحسن عن حطان عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : السبيل للمحصن الجلد والرجم » .

وحديث عبادة حديث صحيح ، ولم يأت الطبرى بحجة في تضعيفه . والراجح عندي مذهب إليه الشافعى رضى الله عنه .

(١) في - و ج « ودل » وفي ج زيادة « قال الشافعى » .

(٢) في س « عن » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ج « المملوكين » وهو خطأ .

(٤) سورة النساء (٢٥) .

(٥) في س و ج « فيه » بدل « هو » والذي في الأصل « هو » ثم غيرت فوقها بخط

آخر فجعلت « فيه » . والصواب ما في الأصل .

يموت في أول حجر يُرمى به ، فلا يُزَادُ عليه ، ويُرمى بألفٍ وأكثرٍ
فَيُزَادُ عليه^(١) حتى يموت . فلا يكونُ لهذا نصفٌ محدودٌ أبداً .
والحدودُ مَوْقَّتَةٌ بِاتِّلَافِ نفسٍ ، والِاتِّلَافُ مَوْقَّتٌ بِعَدَدِ ضَرْبٍ
أو تَحْدِيدِ قَطْعٍ^(٢) . وكلُّ هذا معروفٌ ، ولا نِصْفٌ للرجم معروفٌ^(٣) .

(١) كلمة « عليه » سقطت من ج خطأ .

(٢) اشتبه معنى الكلام على الناسخين ، فتصرفوا فيه ليصححوه ، زعموا !! فجعلوه هكذا
كما في النسخ الثلاث المطبوعة : « والحدود موقته : [سلا] إتلاف نفس ، والاتلاف
[غير] موقت » الخ فزادوا « لا » و « غير » ولكن في س الزيادة الأولى فقط .
ومعنى كلام الشافعي واضح بين : أن الحد موقت بأن لا يصل إلى إتلاف النفس ،
فالاتلاف ميقات للحد ، لا يجوز تعديه . وأن الاتلاف موقت بالعدد الجائز في الجلد ،
وبالقدر الجائز في القطع ، أي أنه خارج عنهما ، ولا يكون شيء منهما إتلافاً للنفس
مقصوداً . قال الشافعي في الأم (٦ : ٧٥) ، « وإذا أقام السلطان حداً : من قطع ،
أو حداً قذف ، أو حداً زنا ليس برجم ، على رجل أو امرأة ، عبد أو حرّ - : فمات
من ذلك : فالحق قتله ، لأنه فعل به ما لزمه » وقال أيضاً (٦ : ١٢٢) : « فان قيل :
قد يتلف الصحيح المحتمل فيما يرى ويسلم غير المحتمل ؟ قيل : إنما يعمل من هذا على
الظاهر ، والآجال بيد الله » .

(٣) هنا في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة نصها : « قال الشافعي : أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني - وفي س
عن زيد : بمحذوف الواو ، وهو خطأ ، لأن الحديث معروف عنهما معاً - : أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ؟ فقال : إن زنت
فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبعوها ولو بضيفير .
قال ابن شهاب : لأدري أبعد الثالثة أو الرابعة ؟ والضيفير الجبل » .
وهذه الزيادة ثابتة بحاشية الأصل بخط جديد غير خطه . وقد بلى الورق من
أطرافه فضع كثير منها .

ويظهر أن الذي زادها ظن أن هذا الحديث سقط من أصل الرسالة ، لأن الشافعي
أشار إلى حديث « إذا زنت الأمة » ليستدل به على أن الأمة لا ترحم ، فبحث كاتب
الزيادة في أحاديث الشافعي : إما في كتاب « الأم » ، وإما في « مسند الشافعي »
الذي جمعه أبو العباس الأصم - : فوجد حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، فنقله هنا .
وقد أخطأ فيما فعل ، لأن الحديثين وإن اتفقا في بعض معانيهما إلا أنهما يختلفان في
اللفظ والسياق . وأخطأ أيضاً في أن زاد في كتاب « الرسالة » ما ليس منه .
وهذا الحديث - أعني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد - رواه مالك في الموطأ =

٣٨٦ — (١) وقال رسول الله (٢) : « إِذَا زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ

فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا » ولم يقل « يَرْجُمُهَا » ولم يختلف المسلمون
في ألاَّ رَجَمَ على مملوكٍ في الزنا .

٣٨٧ — (١) وإحصانُ الأُمَّةِ إسلامُها .

٣٨٨ — (٣) وإنما قلنا هذا استدلالاً بالسنة وإجماع أكثر

أهل العلم .

٣٨٩ — ولما قال رسول الله : « إِذَا زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا

فليجلدها » ولم يقل « مُحْصَنَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ » - : اسْتَدَلَّلْنَا (٤)

= (٣ : ٤٤) ورواه الشافعي عن مالك في الأم (٦ : ١٢١) ورواه أيضاً أحمد والبخاري
ومسلم وغيرهما .

وأما الحديث الذي أشار إليه الشافعي هنا فإنه حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إِذَا
زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ ، وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا
الْحَدَّ وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ » ، رواه أحمد
والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، ولم أجده من رواية الشافعي . وقوله « لَا يَثْرَبُ
عَلَيْهَا » قال الشوكاني في نيل الأوطار (٧ : ٢٩٤) : « بِمَثْنَاةٍ تَحْتِ مَضْمُومَةٍ
وَمِثْلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ رَاءَ مُشَدَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ وَبَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ ، وَهُوَ التَّعْنِيفُ . وَقَدْ ثَبَتَ فِي
رَوَايَةِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ بِلَفْظٍ [وَلَا يَعْنِفُهَا] وَالْمُرَادُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَهَا شَرْعاً هُوَ الْحَدُّ فَقَطْ ،
فَلَا يَضُمُّ إِلَيْهِ سَيِّدُهَا مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ شَرْعاً وَهُوَ التَّثْرِيبُ » .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هنا في س و ج زيادة نصها [على أن الإحصان ههنا الإسلام ، دون النكاح والحرية
والتحصين] وهي زيادة يضطرب بها الكلام ، ولا داعي إليها ، لأنها تفهم مما يأتي .
وهذه الزيادة ثابتة بحاشية الأصل بخط آخر جديد ، وكتب بجوارها « صح » ، وما
هي بصحيحة .

على أن قول الله في الإماء (فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ ^(١))
فَعَلَيْنَهُنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٢)) - : إِذَا اسْتَأْمَنَ ،
لَا إِذَا نَكَحْنَ فَأُصِبْنَ بِالنَّكَاحِ ، وَلَا إِذَا أَعْتَقْنَ وَإِنْ لَمْ يُصِبْنَ .

٣٩٠ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَرَأَيْكَ تَوَقَّعُ الْإِحْصَانَ عَلَى مَعَانِي ^(٣) مُخْتَلِفَةٍ ؟

٣٩١ - قِيلَ : نَعَمْ ، جَمَاعُ الْإِحْصَانِ أَنْ يَكُونَ دُونَ التَّحْصِينِ

مَانِعٌ مِنْ تَنَاوُلِ الْحَرَمِ . فَالْإِسْلَامُ مَانِعٌ ، وَكَذَلِكَ الْحَرِيَّةُ مَانِعَةٌ ،

وَكَذَلِكَ الزَّوْجُ وَالْإِصَابَةُ مَانِعٌ ، وَكَذَلِكَ الْحَبْسُ فِي الْبُيُوتِ مَانِعٌ ، وَكُلُّ

مَانِعٍ أُحْصِنَ . قَالَ اللَّهُ ^(٤) : (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمُ

مِنْ بَأْسِكُمْ ^(٥)) . وَقَالَ : (لَا يَقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ ^(٦))

يَعْنِي : مَمْنُوعَةٌ .

٣٩٢ - ^(٧) قَالَ : وَآخِرُ الْكَلَامِ وَأَوَّلُهُ يَدُلُّ أَنْ عَلَى أَنْ مَعْنَى

الْإِحْصَانِ ، الْمَذْكُورِ عَامًّا ^(٨) فِي مَوْضِعٍ دُونَ غَيْرِهِ - : أَنَّ الْإِحْصَانَ ^(٩)

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (٢٥) .

(٣) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « مَعَانٍ » بِحَذْفِ الْيَاءِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي سِ « وَقَدْ قَالَ اللَّهُ » وَزِيَادَةُ « وَقَدْ » مَوْجُودَةٌ فِي الْأَصْلِ فَوْقَ السَّطْرِ ، وَلَكِنَّهَا
بِحِطِّ مَخَالَفِ لِحْظِهِ .

(٥) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ (٨٠) .

(٦) سُورَةُ الْحَشْرِ (١٤)

(٧) فِي سِ وَجِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٨) فِي سِ « عَامٌ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمَخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٩) فِي سِ « لِأَنَّ الْإِحْصَانَ » وَفِي سِ وَجِ « إِذَا الْإِحْصَانَ » ، وَكُلُّ ذَلِكَ خَطَأٌ ، مَنْشُؤُهُ

اِسْتِبْهَاءُ الْكَلَامِ عَلَى النَّاسِخِينَ أَوِ الْمَصْحُوحِينَ ، فَغَيَّرُوهُ إِلَى مَا ظَنَّهُ كُلُّ مَنْهُمْ صَوَابًا .

فَفِي سِ ظَنُّ النَّاسِخِ أَوِ الْمَصْحُوحِ أَنَّ قَوْلَهُ « عَامًا » خَبَرُ قَوْلِهِ « أَنَّ مَعْنَى الْإِحْصَانِ » فَغَيَّرَهُ إِلَى =

ها هنا الإسلام ، دون النكاح والحرية والتحسين بالجنس والعفاف .
وهذه الأسماء التي يجمعها اسم الإحصان ^(١) .

الناسخ ^(٢) والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع

٣٩٣ — ^(٣) قال الله تبارك وتعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ^(٤) لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ^(٥))

٣٩٤ — ^(٦) قال الله : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ ^(٧))

= « عام » بالرفع ، وجعل هو والآخرون أن قوله « أن الإحصان ههنا الإسلام » الخ :
تعليل لما قبله فغيروا كلمة « أن » إلى « إذ » أو إلى « لأن » .
والصواب أن قوله « أن الإحصان ههنا الإسلام » جملة في موضع الخبر لقوله
« أن معنى الإحصان » وأن قوله : « المذكور عامًّا في موضع دون غيره » وصف
لكلمة « الإحصان » الأولى وضع معترضاً بين اسم « أن » وخبرها . ويكون معنى
الجملة : أن الإحصان الذي ذكر عاماً في بعض المواضع : يراد به الإسلام ، وأن هذا
هو المراد بالإحصان هنا .

(١) في لسان العرب : « أصل الإحصان : المنع . والمرأة تكون محصنة بالإسلام والعفاف
والحرية والتزويج » . وفيه أيضاً : « قال الأزهرى : والأمة إذا زوجت جاز أن يقال :
قد أحصنت ، لأن تزويجها قد أحصنها ، وكذلك إذا أعتقت فهي محصنة ، لأن عتقها
قد أعفها ، وكذلك إذا أسلمت ، فإن إسلامها إحصان لها » . وقال الراغب
في المفردات : « الحصان — بفتح الحاء — في الجملة : المحصنة ، إما بعفتها أو تزويجها ،
أو بمانع من شرفها وحريتها » .

(٢) في س و ج « باب الناسخ » الخ وكلمة « باب » ليست في الأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : المتقين » .

(٥) سورة البقرة (١٨٠) .

(٦) في س « وقال » وفي ج « قال الشافعي : وقال الله جل ثناؤه » . وكلاهما مخالف
لما في الأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : في أنفسهن من معروف ، الآية » .

أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ ^(١) .

٣٩٥ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ ^(٢) مِيرَاثَ الْوَالِدَيْنِ وَمَنْ وَرَثَ بَعْدَهُمَا
وَمَعَهُمَا ^(٣) مِنَ الْأَقْرَبِينَ ، وَمِيرَاثَ الزَّوْجِ مِنْ ^(٤) زَوْجَتِهِ ، وَالزَّوْجَةِ
مِنْ زَوْجِهَا .

٣٩٦ - فَكَانَتِ الْآيَاتَانِ مُحْتَمِلَتَيْنِ لِأَنَّ تَثْبِيثًا ^(٦) الْوَصِيَّةَ
لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْوَصِيَّةَ لِلزَّوْجِ ^(٧) ، وَالْمِيرَاثَ مَعَ الْوَصَايَا ،
فَيَأْخُذُونَ بِالْمِيرَاثِ وَالْوَصَايَا ، وَمُحْتَمَلَةٌ بِأَنْ تَكُونَ ^(٨) الْمَوَارِيثُ نَاسِخَةٌ
لِلْوَصَايَا .

٣٩٧ - فَلَمَّا احْتَمَلَتِ الْآيَاتَانِ مَا وَصَفْنَا كَانَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ
طَلَبُ الدَّلَالَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، فَمَا لَمْ يَجِدُوهُ ^(٩) نَصًّا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، طَلَبُوهُ

(١) سورة البقرة (٢٤٠) .

(٢) في ج « قال الشافعي : وأنزل الله » .

(٣) في س « أو معهما » . وهو خلاف الأصل .

(٤) في ج « عن » وهو خطأ .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « ثبت » بالافراد . وهو غير جيد إلا على تأويل .

(٧) في ج « للزوجية » وهو خطأ . وفي س « للزوجة » ، وهو صواب في المعنى ، لأن

المراد بالزوج هنا الزوجة ، و « الزوج » مما يطلق على كل من الزوجين ، وهي

اللغة العالية ، وقد جاء بها القرآن .

(٨) في س « لأن تكون » وهو خلاف الأصل .

(٩) في ج « فلما لم يجدوه » وهو خطأ .

فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ، فَإِنْ وَجَدُوهُ فَمَا قَبِلُوا^(١) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَعَنِ
اللَّهِ قَبِلُوهُ ، بِمَا افْتَرَضَ^(٢) مِنْ طَاعَتِهِ .

٣٩٨ — وَوَجَدْنَا أَهْلَ الْفُتْيَا وَمَنْ حَفِظْنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِالْمَغَازِي ، مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ — : لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنْ النَّبِيَّ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ :
« لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ » . وَيَأْتُرُونَهُ^(٣) عَنْ مَنْ
حَفِظُوا عَنْهُ ثَمَّنَ لَقُوا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي .

٣٩٩ — فَكَانَ هَذَا نَقْلَ عَامَّةٍ عَنْ عَامَّةٍ ، وَكَانَ أَقْوَى فِي بَعْضِ
الْأُمُورِ^(٤) مِنْ نَقْلِ وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ . وَكَذَلِكَ وَجَدْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ
عَلَيْهِ مُجْتَمِعِينَ^(٥) .

٤٠٠ — قَالَ^(٦) : وَرَوَى بَعْضُ الشَّامِيِّينَ حَدِيثًا لَيْسَ مِمَّا يُثْبِتُهُ
أَهْلُ الْحَدِيثِ ، فِيهِ : أَنَّ بَعْضَ رِجَالِهِ مَجْهُولُونَ ، فَرَوَيْنَاهُ^(٧) عَنْ النَّبِيِّ
مَنْقُطًا^(٨) .

(١) فِي ج « فَمَا قَبِلُوا » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي ج « مِمَّا افْتَرَضَ » وَهُوَ خَطَأٌ . وَفِي س وَ س « بِمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ » وَكَلِمَةُ
« عَلَيْهِمْ » ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطْرَيْنِ بِخَطِّ جَدِيدٍ يَخَالِفُ خَطَّهُ .

(٣) « أَثَرُ الْحَدِيثِ » : ثَقْلُهُ ، بَابُهُ : نَصْرٌ وَضَرْبٌ .

(٤) فِي ج « الْأُمُورِ » وَهُوَ خَطَأٌ وَيَخَالِفُ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي س وَ ج « مُجْتَمِعِينَ » وَهُوَ يَخَالِفُ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَهُوَ يَخَالِفُ لِلْأَصْلِ .

(٧) فِي ج « وَرَوَيْنَاهُ » وَهُوَ يَخَالِفُ لِلْأَصْلِ .

(٨) يَعْنِي أَنَّهُ رَوَاهُ مِنْ جِهَةِ الْحِجَازِيِّينَ مَنْقُطًا ، وَمِنْ جِهَةِ الشَّامِيِّينَ مُتَّصِلًا ، فِي إِسْنَادِهِ
رَوَاةً مَجْهُولُونَ .

٤٠١ — وإنما قبلناه بما وصفت^(١) من نقل أهل المغازي^(٢)

وإجماع العامة عليه، وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه، واعتمدنا على حديث أهل المغازي عامًّا وإجماع الناس .

٤٠٢ — أخبرنا سفيان^(٣) عن سليمان الأَحْوَلِ عن مجاهدٍ أن

رسول الله قال : « لا وصية لوارث^(٥) » .

(١) في س « بما وصفنا » وفي ج « كما وصفنا » وكلاهما مخالف للأصل .

(٢) في س و ج « أهل العلم بالمغازي » وكلمة « العلم » مكتوبة بهامش الأصل بخط آخر ، وزاد كاتبها حرف الباء موصولا بكلمة « المغازي » وهو تصرف غير جيد ممن صنعه .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س « أخبرنا ابن عيينة » وفي ج « أخبرنا سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن الأصل ما أثبتنا .

(٥) روى الشافعي الحديث بهذا الإسناد في الأم (٤ : ٢٧) ثم قال : « وما وصفت من أن الوصية للوارث منسوخة بآي الموارث ، وأن لا وصية لوارث — مما لا أعرف فيه عن أحد ممن لقيت خلافاً » .

ورواه ثانيا بنفس الإسناد (٤ : ٣٦) ثم قال : « ورأيت متظاهراً عند عامة من لقيت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح : لا وصية لوارث . ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً » .

ورواه ثالثاً — بالإسناد عينه فقال (٤ : ٤٠) : « فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين ، والأقربين الوارثين منسوخة بآي الموارث من وجهين : أحدهما : أخبار ليست بمتصلة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الحجازيين . منها : أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان الأحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا وصية لوارث . وغيره يثبت بهذا الوجه . ووجدنا غيره قد يضل فيه حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل هذا المعنى . ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بآي الموارث » .

هذا إسناد الحجازيين الذي أشار إليه الشافعي ، ولم أجد إسناد الشافعيين من روايته ، ولكن وجدته من رواية غير الشافعي . وهو حديث صحيح بأسانيد صحاح ، ويظهر أن رواية الشافعيين التي وصلت للشافعي كان في إسنادها رجال مجهولون ، أو كان في إسنادها من لم يعرفه الشافعي فلم يطمئن إلى الثقة بروايته . وقد جاء الحديث من رواية أبي أمامة ، ومن رواية عمرو بن خارجة ، ومن رواية غيرهما : =

= فروى الترمذى (٢ : ١٦ طبعة بولاق و ٣ : ١٨٩ - ١٩٠ من شرح المباركفورى) من طريق إسماعيل بن عياش : « حدثنا شريحيل بن مسلم الخولانى عن أبى أمامة الباهلى قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبته فى حجة الوداع : إن الله قد أعطى لكل ذى حق حقه ، فلا وصية لوارث » وذكر الحديث بطوله . قال الترمذى : « وهو حديث حسن صحيح » وفى بعض نسخه « حسن » ولم يذكر التصحيح . وهو الذى نقله عنه ابن حجر فى الفتح (٥ : ٢٧٨) ولكن نقل ابن التركمانى فى الجوهر النقي (٦ : ٢٦٤) عن الترمذى تصحيحه . ورواه أيضا أحمد فى المسند (٥ : ٢٦٧) وأبو داود (٣ : ٧٣) وابن ماجه (٢ : ٨٣) والبيهقى (٦ : ٢٦٤) : كلهم من طريق إسماعيل بن عياش . وروى البيهقى عن أحمد بن حنبل قال : « إسماعيل بن عياش ماروى عن الشاميين صحيح ، وماروى عن أهل الحجاز فليس بصحيح » ثم قال البيهقى : « وكذلك قال البخارى وجماعة من الحفاظ ، وهذا الحديث إنما رواه إسماعيل عن شامى » . وقال ابن حجر فى الفتح : « وهذا من روايته عن شريحيل بن مسلم ، وهو شامى ثقة ، وصرح فى روايته بالتحديث عند الترمذى » . أقول : وإسماعيل ثقة ، قد تكلمت عنه بأسهاب فى شرحى على الترمذى (١ : ٢٣٧ - ٢٣٨) وشريحيل تابعى شامى ثقة كما قال ابن حجر ، فالاسناد صحيح لامطمئن فيه . وقد وجدت للحديث عن أبى أمامة إسناداً آخر : قال ابن الجارود (ص ٤٢٤) : « حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الحميد البهرانى قال ثنا يزيد بن عبد ربه قال ثنا الوليد بن مسلم قال ثنا ابن جابر وحدثنى سلم بن عامر وغيره عن أبى أمامة وغيره ممن شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ، فكان فيما تكلم به : ألا إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه ، ألا لأوصية لوارث » . وهذا إسناد صحيح ، تكلموا فى بعض رجاله بما لا يضعف حديثهم ، وقد يكون هذا الاسناد هو الذى يشير الشافعى إلى جهالة بعض رواة ، ولعله سمعه من أحد الرواة عن الوليد بن مسلم ، فلم يثبت من إسناده ، والله أعلم بذلك . وروى الترمذى أيضا (٢ : ١٦) من طريق قتادة « عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة : أن النبى صلى الله عليه وسلم =

٤٠٣ — (١) فاستدللنا بما وصفتُ ، من نقلِ عامَّةِ أهلِ المغازي
عن النبيِّ أنَّ « لا » (٢) وصيةَ لوارث — : على أن المواريثَ ناسخةٌ
للوصية للوالدين والزوجة ، مع الخبر المنقطع عن النبي ، وإجماعِ العامة
على القولِ به .

٤٠٤ — (٣) وكذلك قال (٤) أكثرُ العامة : إن الوصيةَ للأقربين

= خطب على ناقته ، وأنا تحت جِرائِها ، وهي تقصعُ بجِرائِها ، وإن لعابها
يسيلُ بين كَتفَيَّ ، فسمعتُه يقولُ : إن الله أعطى كلَّ ذى حقٍّ حقَّه ،

ولا وصيةَ لوارث » وذكر الحديث . قال الترمذى : « هذا حديث حسن صحيح »

ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ق ١ ص ١٣١ — ١٣٢) وأحمد في
المسند بأحد عشر إسناداً (٤ : ١٨٦ — ١٨٧ و ٢٣٨ — ٢٣٩) والنسائي (٢ :
١٢٨) وابن ماجه (٢ : ٨٢ — ٨٣) والدارمي (٢ : ٤١٩) والبيهقي (٦ : ٢٦٤) :
كلهم من طريق قتادة . وهذا الحديث أيضا مما يحتمل أن يكون هو الذى أشار اليه
الشافعى ، لأن في إسناده عند أحمد (٤ : ١٨٦) عن عبد الرزاق عن الثورى عن
الليث « عن شهر بن حوشب قال : أخبرنى من سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن
ابن أبى ليلى أنه سمع عمرو بن خارجه » .

وأرجو أن أوفق إلى تحقيق هذا الحديث بأسانيده عند الكلام عليه فى شرحى على
الترمذى ، إن شاء الله تعالى ، وأسأله التوفيق والعون .

وقال ابن حجر فى الفتح (٥ : ٢٧٨) بعد أن ذكر أحاديث آخر فى الباب :
« ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال ، لكن مجموعها يقتضى أن للحديث أصلاً ، بل
جنح الشافعى فى الأم إلى أن هذا المتن متواتر » ثم نقل كلام الشافعى الذى فى « الرسالة »
هنا . وقد بحثت عنه فى « الأم » فلم أجد إلا ما نقلت عنها آنفاً ، فلعله فى موضع لم أره .
ثم قال ابن حجر : « وقد نازع الفخر فى كون هذا الحديث متواتراً » ومنازعة الفخر
ليست مبنية إلا على الاحتمالات العقلية ، ولم يحقق المسئلة على قواعد الفن الصحيحة .
انظر تفسير الفخر (١ : ٦٤٠ — ٦٤١ من طبعة بولاق الأولى) .

وقد ذهب ابن حزم أيضاً إلى أن هذا المتن متواتر ، فقال فى المحلى (٩ : ٣١٦) :
« لأن الكواف تقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا وصية لوارث » .

(١) هنا فى ج زيادة « قال الشافعى » .

(٢) رسمت فى الأصل « ألا » .

(٣) هنا فى ج زيادة « قال الشافعى » .

(٤) فى ج « قول » بدل « قال » وهو مخالف للأصل .

منسوخة زائل^١ فَرَضُهَا : إذا كانوا وارثين فبالميراث ، وإن^(١) كانوا غير وارثين فليس بفرض أن يُوصى لهم .

٤٠٥ - إلا أن طاوساً وقليلاً معه قالوا : نُسِخت الوصية للوالدين ، وثبتت للقراة غير الوارثين ، فمن أوصى لغير قرابة لم يَجْزُ^(٢) .

٤٠٦ - ^(٣) فلما احتملت الآية ما ذهب إليه طاوس^٤ ، من أن الوصية للقراة ثابتة ، إذ لم يكن^(٥) في خبر أهل العلم بالمغازي ٤١ إلا أن النبي قال : « لا وصية لوارث » - : وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طاوس^(٥) أو موافقته :

٤٠٧ - فوجدنا رسول الله حَكَمَ في سِتَّة مملوكين كانوا لرجل لا مال له غيرهم ، فأعتقهم عند الموت - : فجزأهم النبي ثلاثة أجزاء ، فأعتق اثنين وأرق أربعة .

(١) في س و س « وإذا » وكانت في الأصل « وإن » ثم غيرها بعض القارئین بخط مخالف لخطه فجعلها « وإذا » .

(٢) في ج « لم تجز » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في س زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

(٤) في س « إذا لم يكن » وهو مخالف للأصل ، وفي ج « إذ لم تكن » وهو خطأ ظاهر .

(٥) في النسخ الثلاث المطبوعة « على خلاف ما قال طاوس في الآية » وكذلك ، في النسخة المقروءة على ابن جماعة . وزيادة « في الآية » مكتوبة بحاشية الأصل على يمين السطور بخط جديد ، ووضع كاتبها في الأصل علامة لموضعها بعد كلمة « موافقته » فأخطأ الناسخون في إدخالها في الأصل ، وأخطؤا أيضا موضعها الذي أراده كاتبها ، ولا حاجة بالكلام إلى زيادتها .

٤٠٨ — (١) أخبرنا بذلك عبد الوهاب (٢) عن أيوب (٣) عن أبي

قِلَابَةَ (٤) عن أبي المهلب (٥) عن عمران بن حصين عن النبي (٦).

٤٠٩ — قال (٧): فكانت دلالة السنة في حديث عمران

بن حصين يئنة بأن رسول الله أنزل عتقهم في المرض (٨) وصية.

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س و ج زيادة « الثقي » وليست في الأصل وهو : عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقي ، وهو ثقة ، ولد سنة ١٠٨ أو ١١٠ ومات سنة ١٩٤ .

(٣) في س و س و ب زيادة « السخني » ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . و « السخني » بفتح السين المهملة وإسكان الحاء المعجمة .

(٤) « قلابة » بكسر القاف وتخفيف اللام . وأبو قلابة : هو عبد الله بن زيد الجرمي بفتح الجيم وإسكان الراء — البصري .

(٥) « المهلب » بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام المفتوحة . وأبو المهلب : هو الجرمي البصري ، واختلف في اسمه ، وهو عم أبي قلابة ، وهو بصري تابعي ثقة .

(٦) في ج زيادة كلمة « الحديث » . وأما في س فانه ذكر الحديث كله نصاً ، وكلاهما مخالف للأصل . والحديث أشار إليه الشافعي في الأم في موضعين من كتاب الوصايا

(٤ : ٢٤ و ٢٧) ورواه في اختلاف الحديث (٧ : ٣٧٠ — ٣٧١ من هامش

الأم) : « أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب

عن عمران بن حصين : أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته ، فأعتق

ستة ممالك ، ليس له مال غيرهم ، أو قال : أعتق عند موته ستة ممالك ،

ليس له شيء غيرهم ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال فيه قولاً

شديداً ، ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء ، فأقرع بينهم ، فأعتق اثنين

وأرق أربعة » .

ورواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ٤٢٦ و ٤٢٨ وفي مواضع أخر) ومسلم (٢ :

٢٣) وأبو داود (٤ : ٥٠ — ٥١) والترمذي (١ : ٢٥٥) والنسائي (١ : ٢٧٨)

وابن ماجه (٢ : ٣١) .

(٧) في س و ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة : « إذا مات المعتق في المرض » . وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

- ٤١٠ — والذي أعتقهم رجلٌ من العرب ، والعربيُّ إنما يملكُ مَنْ لا قرابةَ بينه وبينه من العجم . فأجاز النبيُّ لهم الوصية .
- ٤١١ — فدلَّ ذلك على أن الوصية لو كانت تبطلُ لغير قرابة : بطلت للعبيد المعتقين ، لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق .
- ٤١٢ — ودلَّ ذلك على أن لا وصية لميتٍ إلا في ثلث ماله . ودلَّ ذلك^(١) على أن يُردَّ ما جاوز الثلث في الوصية ، وعلى إبطال^(٢) الاستسعاء^(٣) ، وإثبات القسم والقرعة .
- ٤١٣ — وبطلت^(٤) وصية الوالدين ، لأنهما وارثان ، وثبت ميراثهما .
- ٤١٤ — ومن أوصى له الميت من قرابة وغيرهم : جازت الوصية ، إذا لم يكن وارثا .
- ٤١٥ — وأحبُّ إلىَّ لو أوصى لقرابته .
- ٤١٦ — وفي القرآن ناسخٌ ومنسوخٌ غيرُ هذا ، مُفرَّقٌ في مواضعه ، في كتاب (أحكام القرآن) .
- ٤١٧ — وإنما وصفت^(٥) منه جملاً يستدلُّ بها على ما كان في

(١) كلمة « ذلك » سقطت من جميع النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل واضحة .

(٢) في ب و ج « ودل على إبطال » وزيادة « دل » ههنا مخالفة للأصل .

(٣) في س « الابتفاء » بدل « الاستسعاء » وهو تصحيف قبيح .

(٤) في ب و ج « فبطلت » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في س « وضعت » وهو مخالف للأصل .

معناها ^(١)، ورأيت أنها كافية في الأصل مما ^(٢) سكت عنه . وأسأل
الله العصمة والتوفيق .

٤١٨ - ^(٣) وأتبعْتُ ما كتبتُ منها علمَ الفرائض التي أنزلها
الله مفسراتٍ وجملًا ، وسُئِنَ رسول الله معها وفيها ، لِيَعْلَمَ مَنْ عِلْمَ
هذا مِنْ عِلْمِ (الكتاب) - : الموضع الذي وَضَعَ اللهُ به نبيّه من كتابه
ودينه وأهل دينه .

٤١٩ - وَيَعْلَمُونَ ^(٤) أَنْ اتَّبَاعَ أَمْرِ طَاعَةِ اللهِ ، وَأَنْ سُنَّتَهُ
تَبَعَ لِكِتَابِ اللهِ فِيهَا أَنْزَلَ ، وَأَنَّهَا لَا تَخَالَفُ كِتَابَ اللهِ أَبَدًا .

٤٢٠ - وَيَعْلَمُ مَنْ فَهَمَ (هذا الكتاب) أَنَّ الْبَيَانَ يَكُونُ مِنْ
وَجْهِ ، لَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، يَجْمَعُهَا أَنَّهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بَيِّنَةٌ وَمُشْتَبِهَةٌ
الْبَيَانَ ^(٥) ، وَعِنْدَ مَنْ يُقَصِّرُ عِلْمَهُ مُخْتَلِفَةٌ الْبَيَانَ .

(١) في النسخ الثلاث المطبوعة « في مثل معناها » وكلمة « مثل » مكتوبة في الأصل بين
السطور بخط غير خطه .

(٢) في « عما » بدل « مما » وهو يخالف للأصل .

(٣) هنا في « و ج زيادة » قال الشافعي .

(٤) في « ويعلموا » كأنه منصوب عطفا على « يعلم » في الفقرة السابقة . ولكن هذا
مخالف للأصل ، والنون ثابتة فيه واضحة ، وكذلك هي ثابتة في النسخة المقرّوة على
ابن جماعة ، فكأن الشافعي يريد هنا استئناف الكلام ، تقوية له ، وإن كان معطوفا
في المعنى على ما قبله .

(٥) يعني أن وجوه البيان عند أهل العلم بعضها بين لا يحتاج إلى إيضاح وإمعان ، وبعضها
مشتبه ، يحتاج إلى دقة نظر وعناية ، ليعلم الناسخ من المنسوخ ، وليجمع بين الأدلة
التي ظاهرها التعارض . وأما عند غير أهل العلم فإنها كلها مختلفة البيان ، لا يدرك
وجه الكلام ، ولا يعرف ما يجمع به بين الأدلة ، وذلك كنحو ماضى في أنواع البيان ،
انظر الفقرات (٥٣ وما بعدها و ١٧٤ وما بعدها) . ويظهر أن هذا المعنى لم يتضح
للمناسخين فغيروا الكلام بالحذف أو بالزيادة : ففي النسخة المقرّوة على ابن جماعة « بينة

باب

الفرائض التي أنزل الله^(١) نصاً

٤٢١ - قال الله جل ثناؤه : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ^(٢))

ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ^(٣) .

٤٢٢ - قال الشافعي : فالمحصنات^(٤) هاهنا البوائغ الحرائر .

وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لمعاني مختلفة .

٤٢٣ - وقال : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ^(٥) وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ

إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ .

وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَذَرُ عَنْهَا

الْعَذَابَ^(٦) أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ

أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ^(٧) .

مشتبهة البيان « بحذف الواو ، ووضع فوق موضع الواو بين الكلمتين علامة الصحة « صح » بالقلم الأحمر ، وهو خطأ ظاهر ، لا يوصف أبداً بالصحة ، والواو ثابتة في الأصل واضحة . وأما في « وج فكتب هكذا : « بينة غير مشتبهة البيان » وزيادة كلمة « غير » إفساد للمعنى .

(١) في « وج » أنزلها الله « وهو مخالف للأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النور (٤) .

(٤) في النسخ الثلاث المطبوعة « المحصنات » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : إن كان من الكاذبين » .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إن كان من الصادقين » .

(٧) سورة النور (٦ - ٩) .

- ٤٢٤ — (١) فلما فَرَّقَ اللهُ بينَ حَكَمِ الزَّوْجِ وَالْقَاذِفِ سِوَاهُ ، فَحَدَّ الْقَاذِفَ سِوَاهُ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ عَلَى مَا قَالَ ، وَأُخْرِجَ الزَّوْجَ بِاللَّعَانِ (٢) مِنَ الْحَدِّ - : دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَذْفَةَ الْمُحْصَنَاتِ ، الَّذِينَ أُريدُوا بِالْجُلْدِ : قَذْفَةُ الْحَرَائِرِ الْبَوَالِغِ غَيْرِ الْأَزْوَاجِ .
- ٤٢٥ — وَفِي هَذَا الدَّلِيلِ (٣) عَلَى مَا وَصَفْتُ ، مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ ، يَكُونُ مِنْهُ ظَاهِرُهُ (٤) عَامًّا ، وَهُوَ يَرادُّ بِهِ الْخَاصُّ ، لَا أَنْ وَاحِدَةً مِنَ الْآيَتَيْنِ نَسَخَتْ الْأُخْرَى ، وَلَكِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا حَكَمَ اللهُ بِهِ ، فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا حَيْثُ فَرَّقَ اللهُ ، وَيُجْمَعَانِ حَيْثُ جَمَعَ اللهُ :
- ٤٢٦ — فَإِذَا اتَّعَنَ الزَّوْجُ خَرَجَ مِنَ الْحَدِّ ، كَمَا يُخْرِجُ الْأَجْنَبِيُّونَ بِالشُّهُودِ (٥) ، وَإِذَا لَمْ يَلْتَعِنْ - وَزَوْجَتُهُ حُرَّةٌ بِالْفَقْدِ - : حُدَّ .
- ٤٢٧ — قَالَ (٦) : وَفِي الْعَجَلَانِي (٧) وَزَوْجَتِهِ أُنْزِلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ ، وَلَا عَنْ النَّبِيِّ بَيْنَهُمَا (٨) . فَحَكَى اللَّعَانَ بَيْنَهُمَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ ،

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في س « باللعان » والكلمة مكتوبة في الأصل « باللعان » ثم تصرف فيها بعض الكاتِبِينَ فَأَصْلَحَهَا إِصْلَاحًا ظَاهِرًا لِيَجْعَلَهَا « باللعان » .
 (٣) في س و ج « دليل » وهو مخالف للأصل .
 (٤) في س « ظاهر » بدون الضمير ، وهو خطأ ومخالف للأصل .
 (٥) في س « كما يخرج الأجنيون منه بالشهود » وكلمة « منه » ليست في الأصل .
 (٦) في س و ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
 (٧) « العجلاني » بفتح العين المهملة وإسكان الجيم وبالنون ، واسمه « عويمر » بالتصغير وآخره راء .
 (٨) في س « ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما » ، وفي ج « فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما » وكلاهما مخالف للأصل .

وحكاه ابن عباس ، وحكى ابن عمر حضور لعان^(١) عند النبي^(٢) ،
فما حكى منهم واحد^(٣) كيف لفظ النبي^(٤) في أمرهما باللعان .

٤٢٨ - وقد حكوا معاً أحكاماً لرسول الله ليست نصاً في

القرآن ، منها : تفريقه بين المتلاعنين ، وتفيقه الولد ، وقوله : « إن
جاءت به هكذا^(٥) فهو للذي يتهمه » فجاءت به على الصفة^(٦) ، وقال :
« إن أمره لبين لولا ما حكى الله^(٧) » . وحكى ابن عباس أن النبي
قال عند الخامسة : « قفوه ، فإنها موجبة^(٨) » .

٤٢٩ - فاستدللنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج إليه

من الحديث ، ويدعون بعض ما يحتاج إليه منه - وأولاه أن يحكى
من ذلك : كيف لاعن النبي^(٩) بينهما - : إلا علماً بأن أحداً قرأ كتاب

(١) « لعان » بالتنكير في الأصل ، وتحت النون فيه كسرتان ، وفي س و ج « اللعان »
بالتعريف ، وهو مخالف للأصل .

(٢) انظر رواياتهم في الدر المنثور (٥ : ٢١ - ٢٤) .

(٣) في س « واحد منهم » بالتقديم والتأخير ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) في س و ج « كيف كان لفظ النبي » وزيادة « كان » خلاف للأصل .

(٥) في س و ج « كذا » بدل « هكذا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في النسخ الثلاث المطبوعة « على تلك الصفة » وكلمة « تلك » مزيدة بحاشية الأصل
بنخط آخر .

(٧) في س و ج « لولا ما حكم الله » وهو مخالف للأصل ، والمراد : لولا ما حكى الله في
كتابه من اللعان . ويؤيده رواية البخاري وغيره « لولا مامضى من كتاب الله لكان
لى ولها شأن » .

(٨) يعنى : أن هذه اليمين الخامسة توجب النار لمن حلف كاذباً ، إذ لو اعترف قبل أن يحلف
فقد وجب عليه الحد ، وهو كفارة لذنبه .

(٩) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعى » .

(١٠) كلمة « النبي » لم تذكر في س سهواً من الناسخ ، وهى ثابتة في الأصل ، وفي س
وج « رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

اللهِ يَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا لَاعَنَ كَمَا أُنْزِلَ اللَّهُ .

٤٣٠ - فَأَكْتَفَوْا بِإِبَانَةِ اللَّهِ اللَّعَانَ بِالْعَدَدِ وَالشَّهَادَةِ لِكُلِّ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، دُونَ حِكَايَةِ لَفْظِ رَسُولِ اللَّهِ حِينَ لَاعَنَ بَيْنَهُمَا ^(١) .

٤٣١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي كِتَابِ اللَّهِ ^(٢) غَايَةُ الْكُفَايَةِ مِنْ

اللَّعَانِ وَعَدَدِهِ .

٤٣٢ - ^(٣) ثُمَّ حَكَى بَعْضُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ فِي الْفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا

وَصَفَتْ .

٤٣٣ - وَقَدْ وَصَفْنَا سَنَنَ رَسُولِ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ قَبْلَ هَذَا ^(٤) .

(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٥ : ١١١) :

« فِيمَا حُكِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَاعَنَ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ ، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ أَحَدٌ حِكَايَةَ حُكْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اللَّعَانِ ، أَنْ يَقُولَ : قَالَ لِلزَّوْجِ : قُلْ كَذَا ، وَلَا لِلْمَرْأَةِ : قُولِي كَذَا ، إِنَّمَا تَكَلَّفُوا حِكَايَةَ جُمْلَةِ اللَّعَانِ - : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا نَصَبَ اللَّعَانَ حِكَايَةً فِي كِتَابِهِ ، فَإِنَّمَا لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ بِمَا حَكَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ ، وَقَدْ حَكَى مَنْ حَضَرَ اللَّعَانَ فِي اللَّعَانِ مَا احتِجَّ إِلَيْهِ ، مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ » .
وَقَوْلُهُ « بِمَا حَكَّمَ اللَّهُ » أَرْجَحُ أَنْ صَوَّبَهُ « بِمَا حَكَى اللَّهُ » .

(٢) فِي س و س « وَفِي كِتَابِ اللَّهِ » وَالْوَاوُ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِخَطٍ غَيْرِ خَطِهِ .

(٣) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) مَضَى فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا فِي (بَابِ مَا أَبَانَ اللَّهُ لَخَلْقِهِ مِنْ فَرْضِهِ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ . الخ) فِي الْفُقَرَاتِ (٢٩٨ - ٣٠٩) .

وَالشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَصَّلَ نَفِيسٌ جِدًا : كَتَبَهُ فِي الْأَمِّ (٥ : ١١٣ - ١١٤) يَجِبُ أَنْ نُلْحِقَهُ بِكَلَامِهِ هُنَا ، لِإِتِّمَامِهِ لَهُ وَبَيَانًا ، لِأَنَّهُ بِمَوْضِعِ (الرِّسَالَةِ) أَشْبَهَ :

(قال الشافعي : ففي حُكْم اللعان في كتاب الله ، ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - : دلائل واضحة ، ينبغي لأهل العلم أن ينتدبوا بمعرفته^(١) ، ثم يتحرروا أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في غيره على مثاله^(٢) ، فيؤدون^(٣) الفرض ، وتنتفي عنهم الشبهة التي عارض بها من جهل لسان العرب وبعض السنن ، وغبي عن موضع الحجة .
منها : أن عويمراً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل وجد مع امرأته رجلاً ، فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل .
وذلك أن عويمراً لم يخبره أن هذه المسئلة كانت .

وقد أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يكن فحراً من أجل مسئلته » .
وأخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه .

قال الله عز وجل : [لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْؤُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدِّلَكُمْ ، عَفَا اللَّهُ عَنْهَا ، وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ . قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ^(٤)] .
قال الشافعي رحمه الله تعالى : كانت المسائل فيها فيما لم ينزل ،

(١) كذا في الأم ، ولعل صحته « لمعرفته » باللام .

(٢) في الأم « أمثاله » وهو خطأ .

(٣) في الأم « فهو دون » وكتب مصححها بحاشيتها ما يفيد تصحيحها بما أثبتنا .

(٤) سورة المائدة (١٠١ و ١٠٢) .

إذا كان الوحيُ ينزل بمكروه ، لما ذكرتُ من قول الله تبارك وتعالى ،
ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه .

وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يُحَرِّم ، فإن حَرَّمَ الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم : حَرَّمَ أبداً ، إلا أن يَنْسَخَ اللهُ تحريمه في كتابه ، أو يَنْسَخَ على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم سُنَّةً بِسُنَّةٍ^(١) .

وفيه دلائل على أن ما حَرَّمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم حرامٌ بإذن الله تعالى إلى يوم القيامة ، بما وصفتُ وغيره ، من افتراض الله تعالى طاعته في غير آيةٍ من كتابه ، وما جاء عنه صلى الله عليه وسلم ، مما قد وصفته في غير هذا الموضع .

وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينَ وردت عليه هذه المسئلةُ ، وكانت حُكماً - : وقفَ عن جوابها ، حتى أتاه من الله عز وجل الحكمُ فيها ، فقال لعويمِرٍ : « قد أنزل الله فيك وفي صاحبتك » فلاعَنَ بينهما ، كما أمر الله تعالى في اللعان ، ثم فرَّقَ بينهما ، وألحقَ الولدَ بالمرأةِ ونفاهُ عن الأبِ ، وقال له : « لا سبيلَ لك عليها » ولم يَرُدِّ الصَّدَاقَ على الزوج .

فكانت هذه أحكاماً وجبت باللعان ، ليست باللعان بعينه ، فالقول فيها واحداً من قولين : أحدهما : أني سمعتُ ممن أَرْضَى دينَهُ وعقلَهُ وعلمَهُ يقول : إنه لم يَقْضِ فيها ولا غيرها إلا بأمر الله تبارك وتعالى ، قال :

(١) في الأم « لَسَنَةٌ » باللام ، وهو خطأ .

فَأَمْرُ اللَّهِ إِيَّاهُ وَجْهَان : أحدهما : وَحْيٌ يُنْزَلُهُ فَيُتْلَى عَلَى النَّاسِ ، والثاني : رسالةٌ تأتيه عن الله تعالى بأن افعلْ كذا ، فيفعله .

ولعلَّ مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَقُولَ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : [وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ] ^(١) فيذهبُ إلى أَنَّ الْكِتَابَ هُوَ مَا يُتْلَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْحِكْمَةُ هِيَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرَّسَالَةُ عَنِ اللَّهِ ، مِمَّا بَيَّنَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَزْوَاجِ نَبِيِّهِ ^(٢) : [وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ] ^(٣) .

ولعلَّ مِنْ حُجَّتِهِ أَنْ يَقُولَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَبِيِّ الزَّانِي بَاعِرَةَ الرَّجُلِ الَّذِي صَالَحَهُ عَلَى الْغَنَمِ وَالْخَادِمِ - : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ . أَمَا إِنَّ الْغَنَمَ وَالْخَادِمَ رَدُّ عَلَيْكَ » . وَأَنْ أَمْرَاتِهِ تُرْجَمُ إِذَا اعْتَرَفَتْ ، وَجَلَدَ ابْنُ الرَّجُلِ مِائَةً وَغَرَبَهُ عَامًا . وَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا انْتَظَرَ الْوَحْيَ فِي قَضِيَّةٍ لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ فِيهَا - : انْتَظَرَهُ كَذَلِكَ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ

وَقَالَ غَيْرُهُ : سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجْهَان : أَحَدُهُمَا : مَا يُبَيِّنُ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ^(٤) ، الْمُبَيِّنُ عَنْ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ بِجَمَلَتِهِ ، خَاصًا وَعَامًا . وَالْآخَرُ : مَا أَلْهِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَإِلْهَامُ الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ . وَلَعَلَّ مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَقُولَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا يَحْكِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ :

(١) سورة النساء (١١٣) .

(٢) في الأم « لأزواجه » وهو خطأ مطبعي واضح .

(٣) سورة الأحزاب (٣٤) .

(٤) في الأم « ماتين مما في كتاب الله » وهو تحريف ، صحته ما كتبنا .

[إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى؟ قَالَ: يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ] ^(١) فقال غير واحد من أهل التفسير: رؤيا الأنبياء وحى، لقول ابن إبراهيم الذى أمر بذبحه: [يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ] ومعرفته أن رؤياه أمرٌ أمر به، وقال الله تبارك وتعالى لنبيه: [وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ] ^(٢).

وقال غيرهم: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى، وبيان عن وحى، وأمر جعله الله إليه، بما ألهمه من حكمته، وخصه به من نبوته، وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كتابه.

قال: وليس تعدو السنن كلها واحداً من هذه المعانى التى وصفت، باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم. وأيضاً كان فقد ألزمه الله تعالى خلقه، وفرض عليهم اتباع رسوله فيه.

وفى انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي فى المتلاعنين، حتى جاءه فلاعن، ثم سنن الفرقة، وسنن نفى الولد، ولم يرُدِّ الصداق على الزوج وقد طلبه - : دلالة على أن سنته لاتعدو واحداً من الوجوه التى ذهب إليها أهل العلم: بأنها تبين عن كتاب الله: إما برسالة من الله، أو إلهام له، وإما بأمر جعله الله إليه، لموضعه الذى وضعه من دينه - . وبيان لأمر: منها أن الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر، ولا يقيم حداً بين اثنين إلا به، لأن الظاهر يشبه الاعتراف من المقام

(١) سورة الصافات (١٠٢).

(٢) سورة الإسراء (٦٠).

عليه الحدُّ ، أو يَبَيِّنُهُ ، ولا يستعملَ على أحدٍ - في حدٍّ ولا حقٍّ واجبٍ عليه - : دِلالةٌ على كذبه ، ولا يعطىَ أحدًا بدِلالةٍ على صدقه ، حتى تكونَ الدِّلالةُ من الظاهر في العامِّ ، لا من الخاصِّ .

فإذا كان هذا هكذا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم - :
كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعملَ دِلالةٌ ، ولا يَقْضَىَ
إِلَّا بظاهر أبدًا .

فإن قال قائلٌ : ما دلَّ على هذا ؟ قلنا : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين : « إن أحدكما كاذبٌ » . فحكم على الصادق والكاذب حكمًا واحدًا : أنْ أُخْرِجَهُمَا من الحدِّ . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن جاءت به أُخَيْرٌ فلا أراه إلا قد كَذَبَ عليها ، وإن جاءت به أُدْيَعَجٌ فلا أراه إلا قد صَدَقَ » فجاءت به على النعت المكروه . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أمره لبيِّنٌ لولا ما حكم اللهُ ^(١) » . فأخبرَ أنَّ صِدْقَ الزوج على الملتعنة بدِلالةٍ على صدقه أو كذبه بصفتين ، فجاءت دِلالةٌ على صدقه ، فلم يَسْتَعْمِلْ عليها الدِّلالةُ ، وأنفذَ عليها ظاهرَ حُكمِ الله تعالى : من ادَّراء الحدِّ ، وإعطائها الصداقَ ، مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أمره لبيِّنٌ لولا ما حكم اللهُ ^(١) » .

وفي مثل معنى هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله :
« إنما أنا بشرٌ ، وإنكم تختصمونَ إليَّ ، ولعلَّ بعضكم أن يكونَ ألحنَ

(١) انظر ماضى في حاشية رقم (٤٢٨) .

بمحبتة من بعض ، فأقضى له على نحو ما أسمع منه ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، وإنما أقطع له قطعة من النار . فأخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين ، وإنما يحل لهما ويحرم عليهما فيما بينهما وبين الله على ما يعلمان .

ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل : [إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله ، والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ^(١)] فحقن رسول الله صلى الله عليه وسلم دمائهم بما أظهروا من الإسلام ، وأقرهم على المناكحة والموارثة ، وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر ، فأخبره الله أنهم في النار ، فقال : [إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ^(٢)] .

وهذا يوجب على الحكم ما وصفت : من ترك الدلالة الباطنة ، والحكم بالظاهر من القول أو البينة أو الاعتراف أو الحجة . ودل أن عليهم أن ينتهوا إلى ما انتهى بهم إليه ، كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين إلى ما انتهى به إليه ، ولم يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله ، وأمضاه على الملائنة ، بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولد - : أن يحدها حد الزانية . فمن بعده من الحكم أولى أن لا يحدث في شيء ، الله فيه حكم ، أو لرسوله ^(٣) صلى الله عليه وسلم - : غير ما حكاه بعينه ، أو ما كان في معناه .

(١) سورة المنافقون (١) .

(٢) سورة النساء (١٤٥) .

(٣) في الأم « ولا لرسوله » وهو خطأ واضح .

٤٣٤ — (١) قال الله : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ) (٢) . (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا) (٣) .

٤٣٥ — (٤) ثم يبين أي شهر هو ، فقال : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) (٥) هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ، وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ، وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ، وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٦) .

٤٣٦ — قال الشافعي : فما علمتُ أحداً من أهل العلم بالحديث

وواجبٌ على الحكماء والمفتين أن لا يقولوا إلا من وجهٍ لزم من كتاب الله أو سنة أو إجماعٍ ، فإن لم يكن في واحدٍ من هذه المنازل اجتهدوا عليه ، حتى يقولوا مثل معناه ، ولا يكون لهم — والله أعلم — أن يُحدِّثوا حكماً ليس في واحدٍ من هذا ولا في مثل معناه .

(١) في ج « قال الشافعي : وقال الله » وهو مخالف للأصل .

(٢) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .

(٣) سورة البقرة (١٨٥) وهذا جزء من الآية ، وقد كتب في الأصل عقب ما قبله بدون فصل ، فأوهم أنه متصل بما قبله ، ولذلك تصرف الناسخون هنا : ففي ج زاد بينهما كلمة « وقال » ليفصل بين الآيتين ، وفي ب ذكر من الآية الأولى إلى قوله « لعلكم تتقون » ثم قال « الآية » ثم ذكر قوله « ثم بين أي شهر هو » الخ .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة البقرة (١٨٥) .

قَبْلَنَا تَكَلَّفَ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّ الشَّهْرَ الْمَفْرُوضَ صَوْمُهُ شَهْرُ
رَمَضَانَ الَّذِي بَيْنَ شَعْبَانَ وَشَوَّالٍ ، لِمَعْرِفَتِهِمْ بِشَهْرِ^(١) رَمَضَانَ مِنْ
الشُّهُورِ ، وَاكْتِفَاءً^(٢) مِنْهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَهُ .

٤٣٧ - وَقَدْ تَكَلَّفُوا حِفْظَ صَوْمِهِ فِي السَّفَرِ وَفَطْرِهِ ، وَتَكَلَّفُوا
كَيْفَ قَضَائِهِ^(٣) ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابِي .

٤٣٨ - وَلَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ احْتِاجَ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٤)
عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ : أَيُّ شَهْرٍ هُوَ ؟ وَلَا : هَلِ^(٥) هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟
٤٣٩ -^(٦) وَهَكَذَا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنْ جُمَلِ فَرَائِضِهِ : فِي أَنَّ عَلَيْهِمْ
صَلَاةً وَزَكَاةً وَحَجًّا عَلَى مَنْ أَطَاقَهُ^(٧) ، وَتَحْرِيمَ الزَّانَا وَالْقَاتِلِ ،
وَمَا أَشْبَهَ هَذَا .

٤٤٠ - قَالَ^(٨) : وَقَدْ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا سُنَنًا^(٩) لَيْسَتْ

(١) فِي ب « شَهْر » بِحَذْفِ بَاءِ الْجَرِّ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي ج « وَاكْتَفَى » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَخَطَأٌ أَيْضًا .

(٣) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « قَضَاءُ » بِوَضْعِ الْهَمْزَةِ فَوْقَ الْأَلْفِ .

(٤) فِي ب وَ ج « إِلَى الْمَسْأَلَةِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) كَلِمَةُ « هَلِ » سَقَطَتْ مِنْ س خَطَأً .

(٦) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٧) فِي س « أَطَاقَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ . وَفِي ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٩) كَتَبْتُ فِي الْأَصْلِ « سُنَنًا » ، وَوَضَعْتُ عَلَى الْأَلْفِ فَتَحَتَانِ ، وَكَانَتْ مَكْتُوبَةً فِي النُّسخَةِ

الْمَقْرُوءَةِ عَلَى ابْنِ جُمَاعَةَ بِالنَّصْبِ أَيْضًا ، ثُمَّ كَشَطْتُ الْأَلْفَ ، وَأَصْلَحْتُ لِتَقْرَأَ « سُنَنٌ »

بِالرَّفْعِ بِمَدَادَيْنِ : أَسْوَدَ وَأَحْمَرَ مَعًا ، وَلَكِنْ مَوْضِعُ كَشَطِ الْأَلْفِ فِيهَا وَاضِحٌ ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ

أَنَّ صَحَّتْهَا فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ هَكَذَا . وَانْظُرْ مَا مَضَى فِي الْفَقْرَتَيْنِ (٣٠٧ وَ ٣٤٥) وَمَا

سَيَأْتِي فِي الْفَقْرَةِ (٤٨٥) .

نَصًّا فِي الْقُرْآنِ ، أَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِهَا ، وَتَكَلَّمَ
الْمُسْلِمُونَ فِي أَشْيَاءَ مِنْ فُرُوعِهَا ، لَمْ يَسُنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا سُنَّةً مَنْصُوصَةً .

٤٤١ — فَمِنْهَا ^(١) : قَوْلُ اللَّهِ ^(٢) : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ ^(٣)) مِنْ

بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ
يَتَرَاجَعَا ^(٤) .

٤٤٢ — فَاحْتَمَلَ قَوْلُ اللَّهِ ^(٥) (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) :

أَنْ يَتَزَوَّجَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ ، وَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى مَنْ خُوطِبَ
بِهِ : أَنَّهَا إِذَا عُقِدَتْ عَلَيْهَا عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَقَدْ نَكَحَتْ .

٤٤٣ — وَاحْتَمَلَ : حَتَّى يُصِيبَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ ، لِأَنَّ اسْمَ

« النِّكَاحِ » يَقَعُ بِالْإِصَابَةِ ، وَيَقَعُ بِالْعَقْدِ ^(٦) .

٤٤٤ — فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَامْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثَلَاثًا

وَنَكَحَهَا بَعْدَهُ ^(٨) رَجُلٌ - : « لَا تَحِلُّ لِي ^(٩) حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ »

(١) فِي ج « مِنْهَا » بِحَذْفِ الْفَاءِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي س و ج زِيَادَةُ « فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ التَّطْلِيقَةُ الثَّلَاثَةُ » وَلَكِنْ فِي ج
« الزَّوْجِ » بَدَلُ « الرَّجُلِ » وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى قَوْلِهِ : أَنْ يَتَرَاجَعَا » .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٣٠) .

(٥) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي ج « قَوْلُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٧) فِي ج « وَيَقَعُ بِالْعَقْدِ مَعَهَا » وَزِيَادَةُ كَلِمَةِ « مَعَهَا » خِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، وَإِفْسَادٌ لِلْمَعْنَى أَيْضًا
كَأَنَّهُ ظَاهِرٌ .

(٨) فِي س « بَعْدَهَا » وَهُوَ خَطَأٌ مَطْبَعِيٌّ .

(٩) فِي س و ج « لَا تَحِلُّ لِي » وَكَلِمَةُ « لِي » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ^(١) » يعني : يُصِيبُكَ زَوْجٌ غَيْرُهُ . وَالْإِصَابَةُ
النِّكَاحُ^(٢) .

٤٤٥ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَاذْكُرِ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
بِمَا ذَكَرْتِ .

٤٤٦ - قِيلَ^(٣) : أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ^(٤) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ^(٥) عَنْ عُرْوَةَ^(٦)
عَنْ عَائِشَةَ^(٧) : « أَنَّ امْرَأَةً رَفَاعَةَ^(٨) جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ فَقَالَتْ : إِنَّ رَفَاعَةَ

(١) « العسيلة » بالتصغير . قال في النهاية : « شبه لذة الجماع بذوق العسل ، فاستعار لها
ذوقاً ، وإنما أنت لأنه أراد قطعة من العسل ، وقيل : على إعطائها معنى النطفة ، وقيل
العسل في الأصل يذكر ويؤنث ، فمن صغره مؤنثاً قال : عسيلة ، كقويصة وشميسة ،
وإنما صغره إشارة إلى القدر القليل الذي يحصل به الحل » .

وقال الشريف الرضي في المجازات النبوية (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) : « هذه استعارة
كأنه عليه الصلاة والسلام كنى عن حلاوة الجماع بحلاوة العسل ، وكأن مخبر المرأة
ومخبر الرجل كالعسلة المستودعة في ظرفها ، فلا يصح الحكم عليها إلا بعد الذوق منها ،
وجاء عليه الصلاة والسلام باسم العسلة مصغراً : لسرّ لطيف في هذا المعنى ، وهو أنه
أراد فعل الجماع دفعة واحدة ، وهو ما تحل المرأة به للزوج الأول ، فجعل ذلك بمنزلة
الذواق من العسلة من غير استكثار منها ، ولا معاودة لأكلها ، فأوقع التصغير على
الاسم ، وهو في الحقيقة للفعل » .

(٢) جواب « لما » في قوله « فلما قال رسول الله لامرأة » - : محذوف ، للعلم به وقيام
الدليل من سياق الكلام عليه ، كأنه يريد : فلما قال ذلك رسول الله تبين أن المراد
بالنكاح في الآية إصابة الزوج بإياها بعد الزواج .

(٣) في ج « قيل له » وكلمة « له » ليست في الأصل .

(٤) في ج « سفيان بن عيينة » وهو هو ، لكن كلمة « بن عيينة » ليست في الأصل .

(٥) في - « عن الزهري » والزهري هو ابن شهاب ، ولكن النص الذي هنا هو الذي
في الأصل .

(٦) في ج « عن عروة بن الزبير » وزيادة « بن الزبير » خلاف الأصل .

(٧) في ج زيادة « زوج النبي صلى الله عليه وسلم » وليست في الأصل .

(٨) في ج زيادة « القرظي » وليست في الأصل .

طَلَّقَنِي^(١) فَبَتَّ طَلَاقي ، وإن عبد الرحمن بن الزبير^(٢) تزَوَّجَنِي ، وإنما معه مثلُ هُدْبَةِ الثوب^(٣) ؟ فقال رسول الله^(٤) : أتريدن أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا ، حتى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ^(٥) .

٤٤٧ — قال الشافعي : فَبَيَّنَ رسولُ الله أنَّ إِحْلَالَ الله إياها للزوج المطلق ثلاثًا بعد زوج بالنكاح : إذا كان مع النكاح إصابة من الزوج .

الفرائض المنصوصة^(٦) التي سنَّ رسولُ الله معها

٤٤٨ — (٧) قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ^(٨) وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

(١) في س و ب « إني كنت عند رفاعة فطلقني » وما هنا هو الذي كان في الأصل ، ثم تصرف بعض القارئین فأصلح كلمة « إن » بزيادة بسيطة في رأس النون ، لتقرأ بالنون والياء ، ثم كتب في حاشية الأصل « إني كنت عند رفاعة » ولكنه نسي أن يصلح كلمة « طلقني » فلم يزد الفاء في أولها ، فكان هذا أمانة على خطئه في تصرفه ، وعدم إحسانه إياه .

(٢) « الزبير » هنا بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة ، وبذلك ضبط في الأصل .

(٣) قال في النهاية : « أرادت متاعه ، وأنه رخو مثل طرف الثوب ، لا يعني عنها شيئاً » .

(٤) في ج « فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال » ، وليس ذلك في الأصل .

(٥) الحديث رواه الشافعي أيضا . في الأم (٥ : ٢٢٩) بهذا الاسناد ، وكذلك رواه في اختلاف الحديث (ص ٣١٤ من هامش الجزء السابع من الأم) والحديث معروف ، رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

(٦) في س و ج « باب الفرائض المنصوصة » الخ ، وكلمة « باب » ليست في الأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى فاطمروا » .

وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ^(١) .

٤٤٩ — وقال : (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ^(٢) حَتَّى تَغْتَسِلُوا ^(٣)) .

٤٥٠ — فَأَبَانَ أَنَّ طَهَارَةَ الْجَنْبِ الْغُسْلُ دُونَ الْوُضوءِ .

٤٥١ — ^(٤) وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ الْوُضوءَ كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ : فغَسَلَ وَجْهَهُ

٤٤ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

٤٥٢ — ^(٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ : « أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً ^(٦) » .

٤٥٣ — ^(٥) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ^(٧) عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ

قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ^(٨) : « هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ

(١) سورة المائدة (٦) .

(٢) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٣) سورة النساء (٤٣) .

(٤) هُنَا فِي ب و ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٥) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي ج « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِسِيَاقِ الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (١ : ٢٧) عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ مَطْوَلًا ، وَاخْتَصَرَهُ هُنَا ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه .
وَانْظُرْ شَرْحَنَا عَلَى التِّرْمِذِيِّ فِي الْحَدِيثِ رَقْمَ (٤٢) .

(٧) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « الْمَازَنِي » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا كُتِبَتْ بِحَاشِيَتِهِ بِمَخْطُوطٍ آخَرَ .

(٨) هُوَ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عِمَارَةَ بْنِ أَبِي حَسَنٍ الْأَنْصَارِيُّ الْمَازَنِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيُّ . وَعَبْدُ اللَّهِ لَيْسَ جَدًّا لِعَمْرِو بْنِ يَحْيَى ، وَتَقِلُّ السِّيَاطِي فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ (١ : ٣٩) عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ : « هَكَذَا فِي

تُرِينِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَتَوَضَّأُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ^(١) : نَعَمْ ، فَعَدَا
بِوَضُوءٍ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ ^(٢) ، ثُمَّ مَضْمَضَ ^(٣)
وَاسْتَدَشَقَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ
إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ يَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ
رَأْسِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا ^(٤) إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ،
ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ^(٥) .

الموطأ عند جميع رواة ، وانفرد به مالك ، ولم يتابعه عليه أحد ، ولم يقل أحد من رواة هذا
الحديث في عبد الله بن زيد بن عاصم أنه جد عمرو بن يحيى المازني : إلا مالك وحده .
وتقل عن الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الالمام قال : « هذا وهم قبيح من
يحيى بن يحيى أو من غيره » . والظاهر أن الوهم ليس من يحيى ، لأن الشافعي رواه
هنا مثل رواية يحيى ، والغالب أن الخطأ جاء من اختصار الرواية ، فقد رواه البخاري :
« حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه :
أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد ، وهو جد عمرو بن يحيى : أتستطيع » الخ . قال
الحافظ في الفتح (١ : ٢٥٢) : « قوله : أن رجلاً ، هو عمرو بن أبي حسن ،
كما سماه المصنف في الحديث الذي بعد هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى ،
وعلى هذا فقوله هنا [وهو جد عمرو بن يحيى] فيه تجاوز ، لأنه عم أبيه ، وسماه
جداً لكونه في منزلته ، وهم من زعم أنه المراد بقوله [وهو] عبد الله بن زيد ،
لأنه ليس جدّاً لعمرو بن يحيى ، لاحقيقة ولا مجازاً . وأما قول صاحب الكمال ومن
تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى : إنه ابن بنت عبد الله بن زيد : فغلط ، توهمه من هذه
الرواية ، وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حميدة بنت محمد بن إلياس بن
البكير ، وقال غيره : هي أم النعمان بنت أبي حية » . وقال الحافظ في التهذيب نحو
هذا أيضاً (٨ : ١١٩) .

- (١) في ج زيادة « بن زيد » وليست في الأصل .
- (٢) في س و ج « مرتين مرتين » والذي في الأصل واحدة فقط .
- (٣) في س و ج « تمضمض » بزيادة التاء في أول الفعل ، وهو مخالف للأصل .
- (٤) زيد بهامش الأصل كلمة « ثم رجع » بخط آخر ، وأشار كاتبها إلى أن موضعها هنا ،
وبهذه الزيادة طبعت في س . وأما في ج فإن ناسخها وضع الزيادة عقب قوله « إلى
قفاه » وهو خطأ صرف .
- (٥) الحديث : أشرنا فيما مضى إلى موضعه من الموطأ والبخاري ، ورواه أيضاً الشافعي
في الأم (١ : ٢٣ و ٢٧) ورواه أيضاً أحمد وباقي أصحاب الكتب الستة .

٤٥٤ - (١) فكان ظاهر قول الله (فاعسلوا وجوهكم) - :

أقل ما وقع (٣) عليه اسم الغسل ، وذلك مرة ، واحتمل أكثر (٤) .

٤٥٥ - فسَنَّ رسول الله الوضوء مرة ، فوافق ذلك ظاهر

القرآن ، [وذلك أقل ما (٥)] يقع عليه اسم الغسل ، واحتمل أكثر (٦) ،
وسَنَّهُ مرتين وثلاثاً (٧) .

٤٥٦ - فلما سَنَّهُ مرة استدللنا على أنه لو كانت مرة

لا تُجزئ (٨) - : لم يتوضأ مرة ويصلي ، وأن ما جاوز مرة اختياراً ،

لا فرض في الوضوء (٩) لا يُجزئ (١٠) أقل منه .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) زاد في ج « وأيديكم إلى المرافق » ولم تذكر هنا في للأصل .

(٣) في س و ج « يقع » مضارع ، بدل الماضي « وقع » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج زيادة « من مرة » وهي زيادة ليست من الأصل ، وقد كتبت فيه بين

السطرين بخط آخر .

(٥) ما بين القوسين جاء موضعه في الأصل في آخر السطر ، ولم يمكن قراءته ، وكتب في

الهامش بجواره كلمة « وذلك » فاتبعت في إثباته هنا ما في النسخ المطبوعة . وأما

المخطوطة المقروءة على ابن جماعة فإن فيها « وهو أقل ما يقع » الخ ، والمعنى واحد .

(٦) في ج « واحتمل أكثر من مرتين » . وأما في س فانه لم يذكر فيها الجملة أصلاً ،

وكلاهما مخالف للأصل .

(٧) في س « قال : وسَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين وثلاثاً » وهو

مخالف للأصل .

(٨) في س و ج : « لا تجزئ منه » وكلمة « منه » ليست في الأصل .

(٩) « أن » هي المؤكدة المفتوحة الهمزة ، و « ما » موصولة : اسمها ، و « اختيار »

خبرها . وهكذا كتب في الأصل على الصواب ، ويظهر أن مصححي س و ج خفي

عليهم المعنى ، فكتبوا الجملة هكذا : « وإنما جاوز مرة اختياراً لا فرضاً في الوضوء »

وهو خطأ ظاهر .

(١٠) في س « ولا يجزئ » وزيادة الواو خطأ ، ومخالفة للأصل . وإن كان قد ألصقها

بعض الكاتبين في الأصل بين الكلمتين بشكل ظاهر الاصطناع .

٤٥٧ - (١) وهذا مثل ما ذكرت من الفرائض قبله: لو ترك (٢)

الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب ، وحين حكي الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله .

٤٥٨ - (٣) ولعلهم إنما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما توضحاً

رسول الله ثلاثاً ، فأرادوا أن الوضوء ثلاثاً اختياراً ، لا أنه واجب لا يجزئ أقل منه ، ولما ذكر منه في (٤) أن « من توضأ وضوءه هذا - وكان ثلاثاً - : ثم صلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما غفر له (٥) » . فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء ، وكانت الزيادة فيه نافلة .

٤٥٩ - (١) وغسل رسول الله في الوضوء المرفقين والكعبين ،

وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن يكون (٦) مغسولاً إليهما ، ولا يكونان (٧) مغسولين ، ولعلهم حكوا الحديث إبانة لهذا أيضاً .

٤٦٠ - وأشبه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين .

(١) هنا في ج و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « ولو ترك » بزيادة واو العطف ، وهو خطأ في المعنى ومخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

(٤) في ج « فيه » بدل « في » وهو غير جيد ومخالف للأصل ، وكلمة « منه » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل ، والمراد : ولما ذكر من الحديث الخ .

(٥) في ج « غفر الله له » ، وهو مخالف للأصل : والحديث الذي أشار إليه الشافعي معروف من حديث عثمان بن عفان ، رواه الشافعي وأحمد والشيخان وغيرهم .

(٦) في ج و ج « يكونا » والذي في الأصل « يكون » ثم كتب كاتب فيه حرفي « نا » بين الواو والنون ، وضرب على النون الأخيرة ، وهو تصرف من صانعه من غير دليل .

(٧) في ج « يكونا » وهو مخالف للأصل .

- ٤٦١ - (١) وهذا (٢) يَبَيِّنُ الشُّنَّةَ مع بيانِ الْقُرْآنِ .
- ٤٦٢ - وسواءُ البيانُ في هذا وفيما قبله ، ومُسْتَغْنَى (٣) بِفَرْضِهِ بِالْقُرْآنِ (٤) عند أهل العلم ، ومُخْتَلِفَانِ عند غيرهم .
- ٤٦٣ - (١) وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ غُسْلَ (٥) الْفَرْجِ وَالْوُضوءِ كَوُضوءِ الصَّلَاةِ ثُمَّ الْغُسْلُ ، فَكَذَلِكَ أَحْبَبْنَا أَنْ نَفْعَلَ .
- ٤٦٤ - (٦) وَلَمْ أَعْلَمْ مُخَالَفًا حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ كَيْفَ مَاجَاءُ بِغُسْلٍ (٧) وَأَتَى عَلَى الْإِسْبَاغِ : أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ اخْتَارُوا غَيْرَهُ . لِأَنَّ الْفَرْضَ الْغُسْلُ فِيهِ ، وَلَمْ يُحَدِّدْ تَحْدِيدَ الْوُضوءِ .
- ٤٦٥ - (٦) وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِمَا (٨) يَجِبُ مِنْهُ الْوُضوءُ ، وَمَا الْجَنَابَةُ (٩) الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْغُسْلُ ، إِذْ لَمْ (١٠) يَكُنْ بَعْضُ ذَلِكَ مَنْصُوصًا فِي الْكِتَابِ .

- (١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في س و ج « فهذا » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في س و ج « ومستغنى فيه » وكلمة « فيه » ليست في الأصل .
- (٤) في س « في القرآن » وهو مخالف للأصل وخطأ ، إذ أن الأعلى في المعنى أن يكون قوله « بالقرآن » متعلقاً بقوله « مستغنى » لا بقوله « بفرضه » لأن المراد أنه استغنى في الدلالة عليه بالكتاب ، وليس المراد هنا أن ينص على أنه مفروض بالكتاب ، كما هو ظاهر من بساط القول .
- (٥) ضبطنا كلمة « الغسل » الأولى بفتح الغين ، وضبطنا هذه ، والتي ستأتي بضمها - : اتباعاً لضبط الأصل ، وكل جائز ، كما هو معروف في كتب اللغة وغيرها .
- (٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في س و ج « يغسل » فعل مضارع ، وهو لا ينافي كلام الشافعي وبلاغته . والكلمة واضحة في الأصل بالباء الموحدة في أولها ، وضبطت بالجر في آخرها .
- (٨) في س « ما » بدل « فيما » وهو مخالف للأصل .
- (٩) في س « وماء الجنابة » وهو خطأ . ومخالف للأصل ، وفي س « والجنابة » بحذف « ما » وهي ثابتة في الأصل .
- (١٠) في ج « إذا » بدل « إذ » وهو خطأ ومخالف للأصل .

الفرض^(١) المنصوص الذي دلت السنة

على أنه إنما أراد الخاص^(٢).

٤٦٦ — (٣) قال الله تبارك وتعالى : (يَسْتَفْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ^(٤) فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ^(٥)) .

٤٦٧ — وقال : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ^(٦) ، مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ، نَصِيبًا مَّفْرُوضًا^(٧)) .

٤٦٨ — وقال : (وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ^(٨) مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ، فَرِيضَةٌ

(١) في النسخ المطبوعة « باب ماجاء في الفرض » وكلمة « باب » كتبت في الأصل بخط آخر وحشرت ، في فراغ قبل كلمة « الفرض » . وقوله « ماجاء » كتب بهامش الأصل بخط آخر أيضاً .

(٢) في النسخ المطبوعة « على أنه إنما أريد به الخاص » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إن لم يكن لها ولد » .

(٥) سورة النساء (٧٦) . وقد ذكرت الآية في ج ولكن ناسخها أخطأ في أولها إذ جعله « يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم في الكلالة » وهو خلط منه بين هذه الآية وبين الآية (١٢٧) من هذه السورة .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : نصيبا مفروضاً » .

(٧) سورة النساء (٧) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : يوصين بها أو دين » .

مِنْ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً. وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَ مِنْ
بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ^(١).

- ٤٦٩ - وقال : (وَلَهُنَّ الرُّبْعُ^(٢)) . مع آيِ المَوَارِيثِ كُلِّهَا .
٤٧٠ - ^(٣) فدلَّت السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا^(٤) أَرَادَ مِمَّن سَمَّى لَهُ
المَوَارِيثَ ، مِنَ الإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، وَالْوَلَدِ وَالْأَقَارِبِ ، وَالْوَالِدَيْنِ
وَالْأَزْوَاجِ ، وَجَمِيعِ مَنْ سَمَّى لَهُ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ - : خَاصًّا مِمَّن سَمَّى .
٤٧١ - وذلك أَن يَجْتَمَعَ دِينَ الْوَارِثِ وَالْمُورُوثِ ، فَلَا يَخْتَلِفَانِ ،
وَيَكُونَانِ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْمُسْلِمِينَ^(٥) ، وَمَنْ^(٦) لَهُ عَقْدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
يَأْمَنُ بِهِ عَلَى مَالِهِ وَدَمِهِ^(٧) ، أَوْ يَكُونَانِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَيَتَوَارَثَانِ بِالْشَّرْكِ^(٨) .
٤٧٢ - ^(٩) أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ^(١٠) عَنْ الزَّهْرِيِّ^(١١) عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ

(١) سورة النساء (١٢، ١١) .
(٢) هذا إشارة إلى باقي الآية (١٢) من سورة النساء
(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي »
(٤) كلمة « إِنَّمَا » سقطت من س خطأ ، وهي ثابتة في الأصل .
(٥) في ج « وَيَكُونَانِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ » وفي النسخة المقروءة على ابن جماعة « وَيَكُونَانِ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ » وكلاهما خطأ ومخالف للأصل .
(٦) كتب بعض الكتّاب في الأصل ألفاً قبل الواو ، لتقرأ « أَوْ مِنْ » والمعنى على
العطف بأو ، ولكن الذي في الأصل العطف بالواو ، وهو جائز صحيح . وفي س و ج
« أَوْ مِنْ » وهو مخالف للأصل .
(٧) في س و ج « دمه وماله » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .
(٨) هنا في ج زيادة نصها : « قال الشافعي : المشرك كله شيء واحد ، يرث النصرائي من
اليهودي ، واليهودي من المجوسي ، إلا المرتد ، فإنه لا يرث ولا يورث ، وماله فيء » .
وهذه الزيادة ليست في الأصل ، ولم تذكر في س ولا س . ولكنها ثابتة في النسخة
المقروءة على ابن جماعة ، ويظهر أنها نقلت منها .
(٩) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
(١٠) في س و ج زيادة « بن عينة » ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
(١١) في ج « عن الزهري عن ابن شهاب » وهو خلط ، لأن الزهري هو ابن شهاب .

عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم »^(١) .

(١) عمرو : هو عمرو بن عثمان بن عفان ، ترجم له ابن سعد في الطبقات (٥ : ١١١ - ١١٢) وقال : « وكان ثقة ، وله أحاديث » . وفي رواية مالك في الموطأ « عمر بن عثمان » أى بضم العين (الموطأ من رواية يحيى ٢ : ٥٩ ورواية محمد ص ٣٢٠) وعمر بن عثمان ترجم له ابن سعد أيضاً (٥ : ١١٢) وقال : « وله دار بالمدينة ، وكان قليل الحديث » .

وتقل السيوطي ، في شرح الموطأ عن ابن عبد البر قال : « هكذا قال مالك : عمر بن عثمان ، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون : عمرو بن عثمان ، ورواه ابن بكير عن مالك على الشك ، فقال : عن عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان ، وقال ابن القاسم فيه : عن عمرو بن عثمان ، والثابت عن مالك : عمر بن عثمان ، كما رواه يحيى وأكثر الرواة . وذكر ابن معين عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال له : قال لي مالك بن أنس : تراني لا أعرف عمر من عمرو ؟ وهذه دار عمر وهذه دار عمرو ؟ ! قال ابن عبد البر : ولا خلاف في أن عثمان له ولد يسمى عمر ، وآخر يسمى عمراً ، وإنما الاختلاف في هذا الحديث : هل هو لعمر أو لعمر ؟ فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون فيه : عن عمرو بن عثمان ، ومالك يقول فيه : عمر بن عثمان ، وقد وقفه الشافعي ويحيى بن سعيد القطان على ذلك ، فقال : هو عمر ، وأبى أن يرجع ، وقال : قد كان لعثمان ابن يقال له عمر ، وهذه داره . قال ابن عبد البر : ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظاً وإتقاناً ، لكن الغلط لا يسلم منه أحد ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الاسناد إلا عمرو بالواو . وقال على بن المدني عن سفيان بن عيينة أنه قيل له : إن مالكاً يقول في حديث [لا يرث المسلم الكافر] : عمر بن عثمان ؟ فقال سفيان : لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة ، وتفقدته منه ، فما قال إلا عمرو بن عثمان . قال ابن عبد البر : ومن تابع ابن عيينة على قوله [عمرو بن عثمان] معمر وابن جريج وعقيل ويونس وشعيب بن أبي حمزة والأوزاعي ، والجماعة أولى أن يسلم لها ، وكلهم يقول في هذا الحديث : [ولا الكافر المسلم] فاختصره مالك ، ولقد أحسن ابن وهب في هذا الحديث : رواه عن يونس ومالك جميعاً وقال : قال مالك : عمر ، وقال يونس : عمرو ، وقال أحمد بن زهير : خالف مالك الناس في هذا فقال : عمر بن عثمان .

والحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم (ج ٤ ص ٢) عن سفيان بن عيينة كما هنا ، ورواه عن مالك أيضاً ، وقال فيه « عمرو بن عثمان » وزاد في آخره « ولا الكافر المسلم » فلا أدري هل سمعه الشافعي بعد ذلك من مالك على الصواب مطولاً ، أو هذا من تصرف الناسخين والقارئ في الأم ، كمثل الذي نرى هنا من تصرفهم في الرسالة ؟ !

والحديث رواه أيضاً أحمد عن ابن عيينة (٥ : ٢٠٠) وعن عبد الرزاق عن

٤٧٣ — (١) وأن يكون الوارث والموروث حُرَيْنِ مع الإسلام.

٤٧٤ — (٢) أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ (٣) عن ابنِ شِهَابٍ عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ (٤) فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبْتَاعُ (٥) » .

٤٧٥ — قال (٦) : فلما كان يَدِّنًا في سنة رسول الله أن العبد لا يملك مالاً ، وأن ما ملك العبدُ فإنما يملكه لسيده (٧) ، وأن اسم المالك له إنما هو إضافةٌ إليه ، لأنه في يديه ، لا أنه (٨) مالكٌ له ، ولا يكون مالكا له وهو لا يملك نفسه (٩) ، وهو مملوكٌ ، يُباعُ ويوهب ويورث ،

ابن جريج (٢٠٨) وعن محمد بن جعفر عن معمر (٢٠٩) كلهم عن الزهري بهذا ، ورواه أيضا (٥ : ٢٠٢) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وفيه قصة ، ورواه أيضا (٥ : ٢٠٨) عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك كرواية الموطأ . وقد رواه أيضا أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » ، وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .
- (٣) في ج « سفيان بن عيينة » وكلمة « سفيان » ليست في الأصل .
- (٤) في س و ب « له مال » بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل .
- (٥) الحديث رواه الشافعي في الأم (٤ : ٣) بهذا الاسناد ، ورواه أحمد (رقم ٤٥٥٢ ج ٢ ص ٩) عن سفيان بن عيينة كذلك ، ورواه في مواضع أخر ، ورواه أيضا أصحاب الكتب الستة .
- (٦) في النسخ الثلاث المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « قال » مكتوبة فيه بين السطرين بخطه .
- (٧) في س « فإنما يملكه العبد لسيده » وكلمة « العبد » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (٨) في س « لا لأنه » وزيادة اللام مخالفة للأصل ، وإن كانت ملاصقة فيه بالآلف بخط آخر ظاهر الاصطناع .
- (٩) هنا في س زيادة « وكيف يملك نفسه » وهي ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

وكان ^(١) الله إنما نقل ملك الموتى ^(٢) إلى الأحياء ، فلكوا منها ما كان الموتى مالكين ، وإن كان العبد أباً أو غيره ممن سُميت له فريضة ، فكان ^(٣) لو أُعطيها ملكها سيده عليه ، لم يكن السيد بابي الميت ولا وارثاً سُميت له فريضة - : فكنّا لو أُعطينا العبد بأنه أب إنما أُعطينا السيد الذي لا فريضة له ، فورثنا غير من ورثه الله . فلم نُورث عبداً لما وصفت ، ولا أحداً لم تجتمع فيه الحرية والإسلام والبراءة من القتل ، حتى لا يكون قاتلاً .

٤٧٦ — ^(٤) وذلك أنه روى ^(٥) مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو

بن شعيب أن رسول الله قال : « ليس لقاتل شيء ^(٦) » .

-
- (١) في ج « فكان » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في ج « نقل ميراث ملك الموتى » وزيادة « ميراث » مخالفة للأصل .
 (٣) في ب « وكان » وهو مخالف للأصل .
 (٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في ب « أخبرنا » بدل « روى » وهو مخالف للأصل .
 (٦) الحديث في الموطأ مطولاً فيه قصة (٣ : ٧٠) وهو من رواية عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب ، وهو منقطع ، لأن عمراً لم يدرك عمر . وروى أحمد في المسند (رقم ٣٤٧ ج ١ ص ٤٩) قطعة منه عن هشيم ، ويزيد عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب قال قال عمر : « لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس لقاتل شيء : لورثتكَ ، قال : ودعا خال المقتول فأعطاه الإبل » . وهذه الرواية منقطعة أيضاً ، وفيها خطأ في سياق الحديث . وروى أيضاً قوله « لا يرث القاتل » وجعله موقوفاً من كلام عمر (رقم ٣٤٦) فرواه عن أبي المنذر أسد بن عمرو قال « أراه عن حجاج » يعني ابن أُرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر . وهو إسناد ضعيف ، لضعف أسد بن عمرو ، ولتردده في أنه عن الحجاج . وروى أيضاً (رقم ٣٤٨) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحق « حدثني عبد الله بن أبي نجيح وعمرو بن شعيب كلاهما عن مجاهد بن جبر » فذكر الحديث عن عمر ، وقال فيه : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس لقاتل شيء » . وهذا أيضاً منقطع ، لأن مجاهداً لم يدرك عمر .

٤٧٧ — (١) فلم نُورَثْ قاتلاً ممن قَتَلَ . وكان أخفُّ حالِ القاتلِ

عهداً أن يُمنَعَ الميراثَ عقوبةً ، مع تعرُّضِ سَخَطِ الله ، أن يُمنَعَ ميراثٌ من عَصَى الله بالقتل .

٤٧٨ — (٢) وما وصفتُ — من ألاَّ (٣) يرثَ المسلمَ إلاَّ مسلمٌ

حرٌّ (٤) غيرُ قاتلٍ عهداً — : (٥) مالاَ اختلافَ فيه بين أحدٍ من أهل العلم حَفِظْتُ عنه ببلدنا ولا غيره (٦) .

٤٧٩ — (٢) وفي اجتماعهم (٧) على ما وصفنا من هذا حجةٌ تلزمهم (٨)

وروى أبو داود في سننه (٤ : ٣١٣ — ٣١٤) من طريق محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديثاً طويلاً في الديات ، وفي آخره : « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس للقاتل شيء ، وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث القاتل شيئاً » . وهذا إسناد صحيح . وقد روى أحمد قطعاً من هذا الحديث من طريق محمد بن راشد بهذا الإسناد في مواضع من مسنده ، ولكن لم يرو فيه هذه القطعة التي ذكرنا . وانظر أيضاً سنن الترمذي (٢ : ١٤) وسنن ابن ماجه (٢ : ٧٤ و ٨٦) ونيل الأوطار (٦ : ١٩٤ — ١٩٦) والسنن الكبرى للبيهقي (٦ : ٢١٩ — ٢٢١) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » . وفي ب « قال الشافعي : لما بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس للقاتل شيء — : لم نُورَثْ » الخ . وكل ذلك مخالف للأصل .

(٢) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) هكذا رسمت في الأصل « ألا » فحافظنا على رسمه . وفي ب « أنه لا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « المسلم الحر » وهو مخالف للأصل وغير جيد في سياق الكلام .

(٥) في ب « مما » بدل « ما » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « ولا في غيره » وزيادة « في » خلاف للأصل .

(٧) في ج « إجماعهم » وهو مخالف للأصل .

(٨) جائز أن يكون مضارع الثلاثي أو الرباعي . وفي ج « يلزمهم » بالتحية ، وهو خطأ ومخالف للأصل .

أَلَّا يَتَفَرَّقُوا فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، بَأَنَّ^(١) سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ إِذَا قَامَتْ هَذَا الْمَقَامَ فِيمَا لِلَّهِ فِيهِ فَرَضٌ مَنْصُوصٌ ، فَدَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ عَلَى بَعْضٍ مَنْ لَزِمَهُ اسْمُ ذَلِكَ الْفَرَضِ دُونَ بَعْضٍ - : كَانَتْ فِيمَا كَانَ مِثْلَهُ مِنَ الْقُرْآنِ : هَكَذَا ، وَكَانَتْ فِيمَا سَنَّ النَّبِيُّ^(٢) فِيمَا لَيْسَ فِيهِ لِلَّهِ^(٣) حُكْمٌ مَنْصُوصٌ : هَكَذَا .

- ٤٨٠ — وَأَوَّلَى^(٤) أَنْ لَا يَشُكَّ عَالَمٌ فِي لَزُومِهَا ، وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَحْكَامَ رَسُولِهِ لَا تَخْتَلِفُ ، وَأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ . ٤٦
- ٤٨١ — ^(٥) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ^(٦)) .
- ٤٨٢ — وَقَالَ : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا^(٧)) ، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٨)) .
- ٤٨٣ — ^(٩) وَنَهَى^(١٠) رَسُولُ اللَّهِ عَنْ يَبُوعٍ تَرَاضِي بِهَا الْمُتَبَايَعَانِ ،

(١) فِي س « فَاِنْ » وَفِي ب وَ ج « لِأَنَّ » وَكُلُّهَا مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ ، وَانْبَاءٌ لِلتَّعْلِيلِ .

(٢) فِي ب « رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٣) فِي ب وَ ج « لِلَّهِ فِيهِ » بِالتَّحْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي ج « فَأَوَّلَى » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٥) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٧) سُورَةُ النِّسَاءِ (٢٩) .

(٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٧٥) .

(٩) هُنَا فِي ب وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(١٠) فِي ج « ثُمَّ نَهَى » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ .

فَحُرِّمَتْ ، مِثْلُ الذَّهَبِ^(١) بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، وَمِثْلُ الذَّهَبِ
بِالْوَرَقِ وَأَحَدُهَا^(٢) نَقْدٌ^(٣) وَالْآخَرُ نَسِيَّةٌ^(٤) ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَى
هَذَا^(٥) ، مِمَّا لَيْسَ فِي التَّبَايُعِ بِهِ^(٦) مَخَاطَرَةٌ ، وَلَا أَمْرٌ يَجْهَلُهُ الْبَائِعُ
وَلَا الْمَشْتَرَى .

٤٨٤ — فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَرَادَ بِإِحْلَالِ الْبَيْعِ
مَا لَمْ يُحَرِّمْ مِنْهُ ، دُونَ مَا حَرَّمَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ .

٤٨٥ — ثُمَّ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي يَبُوعِ سِوَى هَذَا سُنَنًا^(٧) ، مِنْهَا :

- (١) فِي س « مِثْلُ بَيْعِ الذَّهَبِ » وَكَلِمَةُ « بَيْعِ » زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٢) فِي س وَ ج « أَحَدُهَا » بِحَذْفِ الْوَاوِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .
- (٣) فِي س « نَقْدًا » بِالنَّصْبِ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ خَطَأٌ مَطْبَعِي .
- (٤) هَكَذَا ضَبَطْتُ ، فِي الْأَصْلِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَبِدُونِ هَمْزَةٍ ، وَهِيَ « النَّسِيَّةُ » بِالْهَمْزَةِ .
وَتَسْهِيلُهَا جَائِزٌ مَعْرُوفٌ ، كَمَا فِي « خَطِئَةٌ وَخَطِيءٌ » . وَقَدْ قَرَأَ وَرَشٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ :
(إِنَّمَا النَّسِيَّةُ) [سُورَةُ التَّوْبَةِ ٣٧] بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ، وَانْظُرِ التَّيْسِيرَ لِأَبِي
عَمْرٍو الدَّانِي (ص ١١٨ طَبْعَةُ الْأَلْمَانِ بِالْأَسْتَانَةِ) وَالنَّشْرَ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ (١ : ٣٩٨) .
- (٥) فِي س « فِي هَذَا الْمَعْنَى » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٦) فِي س « فِيهِ » بَدَلُ « بِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٧) هَكَذَا كَتَبْتُ « سُنَنًا » فِي الْأَصْلِ بِالْأَلْفِ مَنْصُوبَةٍ . وَقَدْ مَضَى فِي الْفَقْرَةِ (٣٠٧)
أَنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ « فَكَانَ مِمَّا أَلْتَقَى فِي رُوعِهِ سُنَّتُهُ » وَضَبَطَ الرِّيْعَ فِي الْأَصْلِ كَلِمَةً « سُنَّتُهُ »
بِالنَّصْبِ ، وَوَجَّهْنَا ذَلِكَ هُنَا بِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ « مِنْ » فِي « مِمَّا » زَائِدَةً ، وَمَضَى
أَيْضًا فِي الْفَقْرَةِ (رَقْمُ ٣٤٥) حَدِيثَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَفِيهِ « كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا »
وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَصْلِ مَكْتُوبًا بِالنَّصْبِ « عَهْدًا » فَوَضَعَ بِجَوَارِ الدَّالِ أَلْفَ عَلَيْهَا فَتَحْتَانِ ،
وَقَدْ ظَنَنْتُ أَوَّلًا أَنَّهُمَا عَلَامَةٌ عَلَى إِلْغَاءِ الْأَلْفِ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُمَا فَتَحْتَانِ ، وَضَعْنَا
تَأْكِيدًا لِنَصْبِ الْكَلِمَةِ ، وَلَمْ أَسْتَطِعِ التَّعْلِيلَ عَلَى ذَلِكَ هُنَا ، وَإِنَّمَا أَشَرْتُ إِلَى
مَا هُنَا فَقَطْ ، إِذْ لَمْ أَدْرِكْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ التَّصْحِيحِ الْمَطْبَعِيِّ ، وَكَذَلِكَ مَضَى فِي الْفَقْرَةِ (رَقْمُ
٤٤٠) قَوْلُهُ « وَقَدْ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا سُنَنًا » بِالنَّصْبِ ، وَالتَّوْجِيهِ الَّذِي
وَجَّهْنَا بِهِ قَوْلَهُ « فَكَانَ مِمَّا أَلْتَقَى فِي رُوعِهِ سُنَّتُهُ » : لَا يَصْلَحُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ . وَمِنْ
الْبَعِيدِ جَدًّا أَنْ يَكُونَ هَذَا كُلُّهُ خَطَأً فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَلَى اخْتِلَافِ سِيَاقِ الْكَلَامِ
فِيهَا ، وَالْأَصْلُ دَقِيقٌ جَدًّا فِي تَصْحِيحِهِ ، إِلَّا مَا لَا يَخْلُو مِنْهُ كِتَابُ ، وَالشَّافِعِيُّ لُغَتُهُ
يَحْتَاجُ بِهَا . وَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ لُغَةً غَرِيبَةً لَمْ تَنْقَلِ فِي كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ ، مِنْ

العبدُ يُباع وقد دَلَّسَ البائعُ المشتريَ ^(١) بعبٍ . فلمشتري رَدُّه ، وله
الخراجُ بضمانه . ومنها : أن من باع عبداً وله ^(٢) مالٌ فماله للبائع إلا أن
يشترطه المبتاعُ . ومنها ^(٣) : من باع نخلاً قد أُبْرَتَ ^(٤) فشمرُها ^(٥) للبائع
إلا أن يشترط ^(٦) المبتاعُ - : لَزِمَ ^(٧) الناسَ الأخذُ بها ، بما ألزَمهم الله
من الانتهاء إلى أمره .

اللغات الشاذة : إما تنصب معمولى « كان » كما نقلت لنا لغة في نصب معمولى « أن »
وإما تعتبر الظرف اسماً لها ، لا خبراً مقدماً على الاسم ، ويكون كلام الشافعى في هذه
المواضع - في الرسالة - شاهداً لذلك ، كما استشهدوا على أغرب منه بحروف من
الشعر أو النثر ، ليس نقلها بأوثق من هذا النقل . والله أعلم .

والظاهر عندى هو الوجه الأول : أنه بنصب معمولى « كان » ، لأنه لو كان قوله
« سنناً » خبراً ، على الوجه الثانى : لم تلحق علامة التأنيث بالفعل .

(١) في النسخ المطبوعة « للمشتري » وفي الأصل كما هنا « المشتري » ثم جاء بعض الكتّابين
فوصل الألف باللام بشكل ظاهراً لاصطناع ، لتقرأ « للمشتري » وهو تصرف خاطئ ،
فإن « المشتري » مفعول « دلس » وانفعل متعدّ ، فلو كان الأصل « للمشتري » لقال
بعد ذلك « عيباً » ليكون مفعول الفعل .

(٢) في ب « له » بدون الواو ، وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « أن » وهى مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر .

(٤) تأييد النخل تلقّحه ، يقال : نخلة مؤبرة ، مثل مأبورة . فالفعل يستعمل ثلاثياً
وبالتضعيف بمعنى واحد .

(٥) في ب « فشمرتها » وهو مخالف للأصل وإن كان موافقاً لبعض الروايات في لفظ
الحديث ، انظر فتح البارى (٤ : ٣٣٥ - ٣٣٦ و ٥ : ٣٧ و ٢٢١) وما في
الأصل موافق للفظ الموطأ (٢ : ١٢٤) .

(٦) في س و ج « يشترطه » وفي ب « يشترطها » وكلها مخالف للأصل .

(٧) في ب « فلزم » وهو مخالف للأصل ، وخطأ ، لأن الجملة صفة لقوله « سنناً » في
أول هذه الفقرة .

(١) جَمَلُ الْفَرَائِضِ

٤٨٦ - (٢) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) (٣) .

٤٨٧ - وَقَالَ : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (٤) .

٤٨٨ - وَقَالَ لَنَبِيِّهِ : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا) (٥) .

٤٨٩ - وَقَالَ : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ^(٦) مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٧) .

٤٩٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٨) : أَحْكَمُ ^(٩) اللَّهُ فَرَضَهُ ^(١٠) فِي كِتَابِهِ

(١) في ج زيادة كلمة « باب » وليست في الأصل . وفي كل النسخ المطبوعة بعد قوله « جمل الفرائض » زيادة « التي أحكم الله سبحانه فرضها بكتابه ، وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم » . وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر قديم ، ولعلها من بعض العلماء الذين قرؤوا الرسالة ، ورأوا أن العنوان للباب غير كاف ، فأوضحوه بما فهموا من مراد الشافعي في الباب .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) سورة النساء (١٠٣) .

(٤) سورة البقرة (٤٣ و ٨٣ و ١١٠) وفي مواضع كثيرة من القرآن .

(٥) سورة التوبة (١٠٣) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة آل عمران (٩٧) .

(٨) قوله « قال الشافعي » لم يذكر ، في س مع أنه ثابت في الأصل ، ومع أنه يزداد فيها كثيراً في مواضع لم يكن ثابتاً فيها .

(٩) في النسخ المطبوعة « فأحكم » والذي في الأصل « أحكم » ثم زاد بعض قارئيه « فأ »

في فراغ بين ياء « الشافعي » والألف ، فصارت « فأحكم » فلم يحسن كاتبها ما صنع .

(١٠) في س هنا زيادة « وبين كيف فرضه » وهي زيادة ليست في الأصل ، ولا معنى لها ، إذ هي تكرار لما يأتي .

- في الصلاة والزكاة والحج ، وبين كيف فرضه على لسان نبيه .
- ٤٩١ - فأخبر رسول الله أن عدد الصلوات المفروضات خمس^١ ، وأخبر أن عدد الظهر والعصر والعشاء في الحضر : أربع^٢ أربع^٣ ، وعدد المغرب ثلاث^٤ ، وعدد الصبح ركعتان .
- ٤٩٢ - وسن^١ فيها كلها قراءة ، وسن^٢ أن الجهر منها^(١) بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح ، وأن المخافة بالقراءة في الظهر والعصر .
- ٤٩٣ - وسن^٢ أن الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبير^٢ ، والخروج منها بتسليم^(٢) ، وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدتين بعد الركوع ، وما سوى هذا من حدودها .
- ٤٩٤ - وسن^٢ في صلاة السفر قصرًا كلما كان^(٣) أربعًا من الصلوات ، إن شاء المسافر ، وإثبات المغرب والصبح على حالهما في الحضر^(٤) .
- ٤٩٥ - وأنها كلها إلى القبلة ، مسافرًا كان أو مقيمًا ، إلا في حال من الخوف واحدة .

(١) في النسخ المطبوعة « فيها » وهي في الأصل « منها » ثم غيرها بعض القارئین تغييراً ظاهراً ، فأرجعنا الكلمه إلى ما كانت عليه في الأصل .

(٢) في « وأن الخروج » وكلمة « أن » ليست في الأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « قصر كل ما كان » بإضافة « قصر » إلى « كل » وما هنا هو الذي في الأصل ، والألف في « قصرًا » ثابتة فيه ، ثم حاول بعض قارئه محوها ، ولكن بقي أثرها واضحاً . وهي ثابتة أيضاً في النسخة المقروءة على ابن جماعة .

(٤) في ج « في الحضر والسفر » وفي « في الحضر وفي السفر » والزيادة فيهما ليست في الأصل ، وهي خطأ ، إذ المراد الإخبار عن حال السفر أن المغرب والصبح ثبتتا فيه على حالهما في الحضر ، كما هو واضح من سياق الكلام .

٤٩٦ — وَسَنَ أَنْ النَوَافِلَ فِي مِثْلِ حَالِهَا : لَا تَحِلُّ إِلَّا بِطُهُورٍ ،
وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ ، وَمَا تَجُوزُ بِهِ الْمَكْتُوبَاتُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ
وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْحَضَرِ وَفِي الْأَرْضِ وَفِي السَّفَرِ ، وَأَنَّ لِلرَّاكِبِ أَنْ
يُصَلِّيَ فِي النَّافِلَةِ ^(١) حَيْثُ ^(٢) تَوَجَّهَتْ بِهِ دَابَّتُهُ .

٤٩٧ — ^(٣) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ عَثْمَانَ
٤٧ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٤) أَنَّ سَوَلَ اللَّهِ فِي غَزْوَةِ
بَنِي أَنْمَارٍ كَانَ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مَتَوَجِّهًا قِبَلَ الْمَشْرِقِ ^(٥) .
٤٩٨ — ^(٦) أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ ^(٦) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ
جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ : مِثْلَ مَعْنَاهُ ، لَا أُدْرِي أَسْمَى ^(٧) بَنِي أَنْمَارٍ أَوْ لَا ^(٨) ؟
أَوْ قَالَ : « صَلَّيْ فِي سَفَرٍ » ^(٩) .

(١) فِي س وَ ج « أَنْ يَصَلِّيَ فِي السَّفَرِ النَّافِلَةَ » وَفِي س « أَنْ يَصَلِّيَ النَّافِلَةَ » وَكُلُّ ذَلِكَ
مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي ج « حَيْثُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) لَمْ يَذْكُرْ فِي س قَوْلَهُ « بَنِ عَبْدِ اللَّهِ » .

(٥) مَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ فِي رَقْمِ (٢٧٠) .

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « بَنِ خَالِدٍ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِمَاشِيَةِ الأَصْلِ بِنَظَرٍ آخِرٍ . وَمُسْلِمٌ
هُوَ ابْنُ خَالِدِ بْنِ فَرُوقَةَ أَبُو خَالِدٍ الزُّنْجِيُّ الْمَكِّيُّ الْفَقِيهَ ، وَهُوَ الَّذِي تَعَلَّمَ مِنْهُ الشَّافِعِيُّ
الْفَقْهَ قَبْلَ أَنْ يَلْقَى مَالِكًا .

(٧) فِي ج « أَسْمَاءُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٨) قَوْلُهُ « أَوْ لَا » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الأَصْلِ .

(٩) فِي ج « فِي سَفَرِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الأَمِّ (١ : ٨٤) : « أَخْبَرَنَا
عَبْدُ الْمُجِيدِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ — : النَوَافِلُ فِي كُلِّ جِهَةٍ » .

٤٩٩ - (١) وَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ فِي صَلَاةِ الْأَعْيَادِ وَالِاسْتِسْقَاءِ سَنَةً

الصلواتِ في عدد الركوع والسجود ، وَسَنَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ فَزَادَ فِيهَا رَكْعَةً عَلَى رُكُوعِ (٢) الصَّلَاةِ ، فَعَمِلَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ .

٥٠٠ - قَالَ (٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ (٤) عَنْ

عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ (٥) .

٥٠١ - وَأَخْبَرَنَا (٦) مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ

عَنِ النَّبِيِّ .

٥٠٢ - قَالَ (٧) : مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ

ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلَهُ .

٥٠٣ - قَالَ (٧) : فَحُكِيَ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ

الْأَحَادِيثِ ، صَلَاةُ النَّبِيِّ بِلَفْظٍ مُخْتَلَفٍ ، وَاجْتَمَعَ (٨) فِي حَدِيثِهِمَا مَعًا عَلَى أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ (٩) .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « على عدد ركوع » وكلمة « عدد » ليست في الأصل .

(٣) كلمة « قال » ليست . في س و س وهي ثابتة بحاشية الأصل بخط صغير ، ولكنه نفس خط الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بنت عبد الرحمن » وهي ثابتة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٥) في ج « عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم » وفي س « عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله » وكلاهما مخالف للأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « وأخبرناه » وهذا الضمير المزداد ليس في الأصل .

(٧) كلمة « قال » في الموضعين لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة بحاشية الأصل ، كالتى مضت في رقم (٥٠٠) .

(٨) في س و س « واجتمعا » وهي في الأصل بالعين المفردة ، ثم أصلحها أحد الفارسيين فألحق بالعين ألفاً وضرب على أسفلها بخطين صغيرين .

(٩) لم يسبق الشافعي ألفاظ الأحاديث الثلاثة ، ولاداعي للإطالة بذكرها ، وهي في الموطأ بهذه

٥٠٤ - (١) وقال الله (٢) في الصلاة : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) (٣) .

٥٠٥ - فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ تِلْكَ الْمَوَاقِيتَ ، وَصَلَّى الصَّلَوَاتِ لَوَقْتِهَا ، فْخُوصِرَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا ، فَأَخَّرَهَا لِلْعَذْرِ ، حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ .

٥٠٦ - (١) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ (٢) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « حُبَسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِهَيُوءٍ مِنَ اللَّيْلِ (٣) ، حَتَّى كُفِينَا ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا) (٤) فِدَعَا (٥) رَسُولُ اللَّهِ بِلَالًا فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ فَصَلَّاهَا ،

الأسانيد (١ : ١٩٤ - ١٩٦) وكذلك رواها الشافعي في الأم عن مالك (١ : ٢١٤ - ٢١٥) ولكنه ذكر حديث ابن عباس بطوله ، واختصر حديث عمرة عن عائشة ، ولم يذكر لفظ حديث عروة عنها ، ولكنه قال « مثله » . وهذه الأحاديث صحاح ، رواها الشيخان وغيرهما .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) لفظ الجلالة لم يذكر في - .

(٣) سورة النساء (١٠٣) .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « الخدرى » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط غير خطه .

(٥) « الهوى » بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الباء ، وأصله السقوط ، والمراد الحين الطويل من الزمان ، وقيل هو مختص بالليل ، ويجوز ضم الهاء أيضاً ، كما نقله في اللسان عن ابن سيده ، وكما نص عليه صاحب القاموس .

(٦) سورة الأحزاب (٢٥) .

(٧) في النسخ المطبوعة « قال فدعا » وكلمة « قال » مكتوبة بين السطور بخط جديد .

فأحسنَ صلاتها ، كما كان يصلّيها في وقتها ، ثم أقام العصرَ فصلّاها
هكذا^(١) ، ثم أقام المغربَ فصلّاها كذلك ، ثم أقام العشاءَ فصلّاها
كذلك أيضاً ، قال : وذلك قبل أن يُنزلَ^(٢) في صلاة الخوف
(فَرَجَالاً أَوْ رُكْبَاناً)^(٣) .

٥٠٧ - قال^(٤) : فبينَ أبو سعيد أن ذلك قبل أن يُنزلَ اللهُ
على النبي الآية التي ذكرت^(٥) فيها صلاة الخوف^(٦) .

٥٠٨ - ^(٧) والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قولُ الله :
(وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ^(٨) إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا

(١) في س و ج « كذلك » بدل « هكذا » وهو مخالف للأصل .
(٢) « ينزل » ضبط ، في الأصل بضم حرف المضارعة ، فيكون مبنيًا للمفعول ، ونائب
الفاعل قوله « فرجالاً أو ركبانا » على الحكاية . وفي س و ج « ينزل الله » وفي س
« قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم » . وهذه الزيادات ليست
في الأصل .

(٣) سورة البقرة (٢٣٩) وفي النسخ المطبوعة « فان خفتم فرجالاً أو ركبانا » وهو تكميل
من الناسخين ، لأن قوله « فان خفتم » لم يذكر في الأصل .

والحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم بهذا الإسناد (١ : ٧٥) وقال ابن سيد الناس :
« هذا إسناد صحيح جليل » ، وهو كما قال . ورواه أيضاً الطيالسي وأحمد والنسائي
والبيهقي وغيرهم ، وانظر شرحنا على الترمذي في الباب رقم (١٣٢) .

(٤) في س و ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل . وكلمة « قال » مكتوبة في الأصل
بين السطور بخط صغير ولكنه خط الأصل تماماً .

(٥) في س « ذكر » بدون التاء ، وهي ثابتة في الأصل ، ولكن ضرب عليها بعض
الفارثين ، وهو تصرف غير لائق ، ولعله ظن أن الفعل مبني للفاعل ، فحذفها لذلك ،
وهو خطأ .

(٦) في ج زيادة عقب هذا « فرجالاً أو ركبانا » وليست في الأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية »

لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا^(١)) وقال^(٢) : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ^(٣)) فَأَقَمْتَ لَهُمُ
الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ، فَإِذَا سَجَدُوا
فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا
مَعَكَ^(٤)) .

٥٠٩ - أخبرنا^(٥) مالك^(٦) عن يزيد بن رومان عن صالح

بن خواتٍ عن مَنْ صَلَّى مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ يَوْمَ ذَاتِ
الرِّقَاعِ^(٧) : « أَنْ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ الْعَدُوَّ^(٨) ، فَصَلَّى
بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا
وَجَّاهَ الْعَدُوَّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ
مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا^(٩) لَأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ^(١٠) » .

(١) سورة النساء (١٠١) .

(٢) هكذا ذكر الشافعي الآية مفصولة عن التي قبلها بقوله « وقال » وهي التالية لها في التلاوة .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى فليصلوا معك » .

(٤) سورة النساء (١٠٢) .

(٥) في ج « قال الشافعي : فأخبرنا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ج زيادة « بن أنس » وليست في الأصل .

(٧) « الرقاع » بكسر الراء ، جمع « رقعة » بضم الراء . وسميت بذلك ، لأن بعض الصحابة

الذين غزوا فيها تقبت أقدامهم : أي رقت ، وسقطت أظفارهم ، فكانوا يلفون على

أرجلهم الخرق . انظر فتح الباري (٧ : ٣٢٥) .

(٨) « وجاء » بكسر الواو وبضمها ، يعني مقابل .

(٩) في ج « نأتموا » وهو مخالف لما في الأصل والموطأ والأم والبخاري .

(١٠) الحديث في الموطأ (١ : ١٩٢) ورواه الشافعي أيضاً في الأم (١ : ١٨٦) عن مالك ،

ورواه البخاري (٧ : ٣٢٥ - ٣٢٦) عن قتيبة عن مالك ، ورواه أيضاً أحمد ومسلم

وأبو داود والترمذي والنسائي .

٥١٠ — أخبرني^(١) مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ بِذِكْرِ

عَنْ أَخِيهِ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٢) عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ
عَنْ أَبِيهِ خَوَّاتِ بْنِ جُبَيْرٍ هُنَ النَّبِيُّ : مِثْلَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ^(٣) .

٥١١ — ^(٤) وَفِي هَذَا دِلَالَةٌ عَلَى مَا وَصَفْتُ قَبْلَ هَذَا ، فِي (هَذَا

الْكِتَابِ) - : مَنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِذَا سَنَّ سُنَّةً فَأَحْدَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ^(٥) ٤٨

(١) فِي جِ زِيَادَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » . وَفِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الْمَطْبُوعَةِ « وَأَخْبَرَنِي » بِزِيَادَةِ وَائِ
الْعُطْفِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) قَوْلُهُ « بِنِ عُمَرَ » لَمْ يَذْكُرْ فِي - ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) هَذَا الْإِسْنَادُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا فِي الْأُمِّ (١ : ١٨٦ - ١٨٧) وَلَكِنْ سَقَطَ هُنَاكَ
مِنَ النَّاسِخِ أَوْ الطَّائِعِ قَوْلُهُ « عَنْ أَبِيهِ خَوَّاتِ بْنِ جُبَيْرٍ » وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ .

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ (٧ : ٣٢٦) فِي شَرْحِ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ « عَنْ شَهِيدٍ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ » : « قِيلَ : إِنْ اسْمُ هَذَا الْمُبْهَمِ سَهْلُ بْنُ أَبِي حِثْمَةَ ، لِأَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ
رَوَى حَدِيثَ صَلَاةِ الْخَوْفِ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حِثْمَةَ ، وَهَذَا هُوَ
الظَّاهِرُ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ . وَلَكِنْ الرَّاجِحُ أَنَّهُ أَبُوهُ خَوَّاتِ بْنِ جُبَيْرٍ ، لِأَنَّ أَبَا أُوَيْسٍ
رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ - شَيْخِ مَالِكٍ فِيهِ - فَقَالَ : عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ
عَنْ أَبِيهِ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهٍ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ طَرِيقِهِ ، وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ
مِنْ طَرِيقِ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَّاتٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَجُزِمَ
النُّوَوِيُّ فِي تَهْذِيبِهِ بِأَنَّهُ خَوَّاتِ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَقَالَ : لِأَنَّهُ مُحَقِّقٌ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ »

وَمَا نَسَبَهُ الْحَافِظُ لِلنُّوَوِيِّ فِي تَهْذِيبِهِ لَمْ أَجِدْهُ فِي (تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ) وَلَمْ أَجِدْ
لَهُ مَا يُؤَيِّدُهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، فَلَعَلَّ الْحَافِظَ أَرَادَ شَيْئًا آخَرَ فَأَخْطَأَ . وَالرِّوَايَةُ الَّتِي يَشِيرُ
إِلَيْهَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ هِيَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٣ : ٢٥٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَوْيسِيِّ
وَهُوَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَرَ بْنِ أُوَيْسِ الْقُرَشِيِّ الْمَدَنِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بْنَ عُمَرَ عَنْ أَخِيهِ . وَلَعَلَّ الْأَوْيسِيَّ هَذَا هُوَ الَّذِي أَبْهَمَهُ الشَّافِعِيُّ هُنَا وَفِي الْأُمِّ بِقَوْلِهِ
« مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ » ، لِأَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزَ هَذَا مِنْ أَقْرَانِ الشَّافِعِيِّ ، الَّذِينَ شَارَكَوْهُ
فِي كَثِيرٍ مِنْ شُيُوخِهِ ، كَمَالِكَ وَالدَّرَاوَرْدِيِّ .

وَبَعْدَ أَنْ عَرَفَ هَذَا الرَّاوِي الْمُبْهَمَ ، أَوْ عَرَفَ رَاوِيَّ آخَرَ بَدَلًا مِنْهُ - : ظَهَرَ أَنَّ هَذَا
الْإِسْنَادَ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ الْعُمَرِيَّ ثِقَةٌ ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلَا حِجَةَ لَهُ ، وَقَدْ
تَأَيَّدَتْ رِوَايَتُهُ بِمَا تَقْلَهُ ابْنُ حَجَرٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ يَزِيدَ رُومَانَ .

(٤) هُنَا فِي - وَجِ زِيَادَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٥) كَلِمَةُ « إِلَيْهِ » لَمْ تَذْكُرْ فِي - وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

في تلك السنة نسخها^(١) أو مخرجا^(٢) إلى سعة منها - : سن رسول الله
سنة تقوم الحجة على الناس بها ، حتى يكونوا إنما صاروا من سنته
إلى سنته التي بعدها .

٥١٢ - (٣) فسخ الله تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن
يصلوها - كما أنزل الله وسن رسول الله^(٤) - : في وقتها^(٥) ، ونسخ رسول الله
سنته في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسنته ، صلاها رسول الله
في وقتها كما وصفت .

٥١٣ - أخبرنا مالك^(٦) عن نافع عن ابن عمر ، أراه عن النبي^(٧) ،

-
- (١) في ج « نسخاً » وهو مخالف للأصل .
(٢) عبث بعض العابثين بالأصل ، فوضع بجوار الميم نقطتين ثم وضع بين الجيم والألف هاء
لتقرأ « يخرجها » وهو عبث غريب ، والكلمة واضحة المعنى . وهي ثابتة على صحتها
في النسخة المقررة على ابن جماعة ، بل لعل هذا العبث كان قريبا بعد نسخ النسخة التي
طبعت عنها س وهي منسوخة في سنة ١٣٠٨ .
(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
(٤) في س « رسول الله » .
(٥) « في وقتها » متعلق بقوله « أن يصلوها » وليس متعلقا بقوله « وسن » ، يعني :
أن الله نسخ تأخير الصلاة في الخوف ، وجعل بدلا منه أن يصلوها في وقتها ، كما أنزل
الله وسن رسول الله ، بما جاء من ذلك في صلاة الخوف .
(٦) في ج « قال الشافعي : وأخبرنا مالك بن أنس » وما هنا هو الموافق للأصل .
(٧) الذي يقول « أراه عن النبي » ولم يحزم برفعه : هو نافع ، فيما يظهر من رواية الموطأ ،
فإن فيه (١ : ١٩٣) : « قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم » ، هكذا في رواية يحيى ، ونحوه في البخاري (٨ : ١٥٠) عن
عبد الله بن يوسف ، كلاهما عن مالك ، ولكن الظاهر أن الشك من مالك ، لأن
الشافعي رواه في الأم (١ : ١٩٧) وقال : « قال مالك : لا أراه يذكر ذلك إلا عن
النبي صلى الله عليه وسلم » ، ويؤيده ما نقله السيوطي في شرح الموطأ عن ابن عبد البر
قال : « هكذا روى مالك هذا الحديث عن نافع على الشك في رفعه ، ورواه عن نافع
جماعة ولم يشكوا في رفعه ، منهم ابن أبي ذئب وموسى بن عقبة وأيوب بن موسى ،

فذكر صلاة الخوف ، فقال : « إن كان خوف^(١) أشد من ذلك
صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا^(٢) ، مستقبلي القبلة أو غير^(٣) مستقبليها^(٤) » .
٥١٤ — أخبرنا^(٥) رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن
سالم عن أبيه عن النبي : مثل معناه ، ولم يشك أنه عن أبيه ، وأنه
مرفوع إلى النبي^(٦) .

وكذا رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا ، ورواه خالد بن معدان عن ابن عمر
مرفوعا .

(١) في « فان كان » والفاء ليست في الأصل . وقوله « خوف » ذكر في النسخ الثلاث
المطبوعة « خوفا » بالنصب . والذي في الأصل بالرفع ، ثم ألصق بعض القارئ ألفا
في الفاء ليكون الحرف منصوبا ، والتصنع فيها ظاهر . ويؤيد صحة ما في الأصل أن
الكلمة مرفوعة في النسخة اليونانية من البخاري (٦ : ٣١) ، ولفظه : « فان كان
خوف هو أشد من ذلك » . وأما في الموطأ فانها ذكرت منصوبة ، ولكن الضبط
في البخاري أوثق وأصح . وقد مضى أيضا في (٣٦٨) بالرفع .

(٢) في س و ج « أو ركبانا » والهمزة ليست في الأصل ، وإن كانت في الموطأ والبخاري
إلا أن الشافعي اختصر الحديث جدا ، وهو مطول فيهما .

(٣) في س و ج « وغير » بدون الهمزة ، وهي ثابتة في الأصل ، وكذلك في
الموطأ والبخاري .

(٤) الحديث قد بينا أنه رواه مالك في الموطأ ، والبخاري من طريق مالك . وقد رواه أيضا
مسلم (١ : ٢٣٠ - ٢٣١) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يحيى بن آدم عن سفيان
عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، وذكره مختصرا ، وذكر فيه قوله « فاذا
كان خوف » الخ وجعله من كلام ابن عمر موقوفا عليه . ورواه أيضا ابن ماجه (١ :
١٩٦) عن محمد بن الصباح عن جرير بن حازم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر ، ، فذكر الحديث مرفوعا كله بسياق آخر ، وهذا إسناد صحيح .

(٥) في ج « قال الشافعي : وأخبرنا » وما هنا هو الموافق للأصل .

(٦) قال الشافعي في الأم (١ : ١٩٧) بعد رواية حديث مالك - السابق - : « أخبرنا
محمد بن إسماعيل أو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وهذا هو الإسناد الذي هنا . ومنه نعرف الرجل
المبهم في هذا الإسناد ، وأنه أحد رجلين : محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، أو عبد الله
بن نافع الصائغ ، وابن أبي فديك ثقة ، وعبد الله بن نافع من طبقة الشافعي ، ومن
رواة الموطأ عن مالك ، وقد تكلموا فيه من قبل حفظه ، قال البخاري : « في حفظه

٥١٥ - قال^(١) : فدلَّتْ سنةُ رسولِ الله على ما وصفت :

من أن القبلة في المكتوبة على فرضها أبداً ، إلا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها ، وذلك عند المسابقة^(٢) والهرب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها^(٣) .

٥١٦ - وثبتت^(٤) السنة في هذا : ألا تُترك^(٥) الصلاة في وقتها ، كيف ما أمكنت المصلّي .

في الزكاة^(٦)

٥١٧ - قال الله^(٧) : (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^(٨))

شيء ، وأما الموطأ فأرجو » وقال أحمد : « كان عبد الله بن نافع أعلم الناس برأى مالك وحديثه ، كان يحفظ حديث مالك كله ، ثم دخله بآخرة شك » وقال الخليلي : « لم يرضوا حفظه ، وهو ثقة ، أثني عليه الشافعي ، وروى عنه حديثين أو ثلاثة » . وهذا الإسناد جيد على كل حال ، وقد اعتضد بما نقلنا قبل في رفع الحديث عن رواية آخرين ، وانظر أيضا فتح الباري (٢ : ٣٥٩ - ٣٦٠) .

(١) في س و ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « قال » لم تذكر في س وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط صغير ، ولكن الخط واحد .

(٢) « المسابقة » بالفاء ، يعني القتال بالسيوف ، وفي ج بالغين بدل الفاء ، وهو خطأ مطبعي ظاهر ، وفي س « المسابقة » بالفاء ، وهو تصحيف .

(٣) كلمة « إليها » لم تذكر في ج ، وهي ثابتة في الأصل ، وحذفها خطأ .

(٤) في س « وبيئت » وهو تصحيف ، والسكلمة واضحة النقط في الأصل .

(٥) في ج « يترك » وهو تصحيف ومخالف للأصل .

(٦) في س و ج « باب في الزكاة » وكلمة « باب » ليست في الأصل .

وهذا الباب جعل الشافعي عنوانه « في الزكاة » وهو عنوان قاصر ، لأن فيه مسائل كثيرة ، من أبواب مختلفة ، ولذلك رأيت أن أزيد لكل موضوع عنوانا بين مربعين هكذا [] .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في س « قال الله تبارك وتعالى في الزكاة » والزيادة ليست في الأصل .

(٩) سورة البقرة (٤٣ و ٨٣ و ١١٠) وفي سور أخرى من القرآن .

وقال^(١) : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ^(٢)) وقال : (فَوَيْلٌ
لِّلْمُصَلِّينَ^(٣) . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ . الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ .
وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ^(٤)) .

٥١٨ — فقال بعض أهل العلم : هي الزكاة المفروضة^(٥) .

٥١٩ — قال الله^(٦) : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً^(٧) تُطَهِّرُهُمْ
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ، وَاللَّهُ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ^(٨)) .

٥٢٠ — ^(٩) فكان مخرج الآية عامًّا على الأموال ، وكان يحتمل
أن تكون^(١٠) على بعض الأموال دون بعض ، فدلَّت السنة على أن الزكاة
في بعض الأموال^(١١) دون بعض .

٥٢١ — فلما كان المال أصنافاً : منه الماشية ، فأخذ^(١٢) رسول الله

(١) في ج « وقال الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل .

(٢) سورة النساء (١٦٢) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : الماعون » .

(٤) سورة الماعون (٤ - ٧) .

(٥) هذا القول في تفسير الماعون مروى عن علي وابن عباس وابن الحنفية والضحاك وغيرهم . انظر الدر المنثور (٦ : ٤٠١) .

(٦) في س « وقال الله » وفي ج « قال الشافعي وقال الله » . وهما مخالفان للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة التوبة (١٠٣) .

(٩) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(١٠) هكذا تقطت في الأصل بالتاء الفوقية ، وهو صواب ، لأن الضمير يرجع للآية ،
وتقطت في ج بالياء التحتية ، وهو مخالف للأصل ، وإن كان صحيحاً في المعنى .

(١١) في س و ج « المال » وهو مخالف للأصل .

(١٢) في ج « وأخذ » وهو مخالف للأصل وخطأ .

من الإبل والغنم^(١) ، وأمر - فيما بلغنا - بالأخذ من البقر خاصة ،
دون الماشية سواها^(٢) ، ثم أخذ منها بعدد مختلف ، كما قضى الله على
لسان نبيه^(٣) ، وكان^(٤) للناس ماشية من خيل وحمير^(٥) وبغال وغيرها ،
فلما لم يأخذ رسول الله منها شيئاً ، وسن أن ليس في الخيل
صدقة^(٦) - : استدللنا^(٧) على أن الصدقة فيما أخذ منه^(٨) وأمر^(٩) بالأخذ
منه ، دون غيره .

٥٢٢ - وكان للناس زرع وغراس^(١٠) ، فأخذ رسول الله
من النخل والعنب الزكاة بخرص^(١١) ، غير مختلف ما^(١٢) أخذ منهما ،

- (١) في ج زيادة « والبقر » وهو مخالف للأصل وخطأ ، لأنه سيدكر البقر عقيب هذا .
(٢) انظر الأم (٢ : ٧ - ٨) ونيل الأوطار (٤ : ١٩١ - ١٩٢) .
(٣) في ج « كما قضاه الله على لسانه » وهو مخالف للأصل .
(٤) في ج « فكانت » وهو مخالف للأصل ، وفي س « وكانت » والذي في الأصل
« وكان » ولكن بعض القارئين ألحق بالنون تاء بخط آخر ظاهر المخالفة .
(٥) في س « وحمير » وهو جمع صحيح أيضاً ، ولكنه مخالف للأصل .
(٦) قال الشافعي في الأم (٢ : ٢٢) : « أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن عبد الله
بن دينار عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » ، ورواه أيضاً أحمد
وأصحاب الكتب الستة ، وانظر نيل الأوطار (٤ : ١٩٦) .
(٧) قوله « استدللنا » راجع إلى قوله « فلما كان المال أصنافاً » وإلى قوله « فلما لم
يأخذ رسول الله منها شيئاً » .
(٨) في ج « منها » وهو مخالف للأصل .
(٩) في س « وأمرنا » وفي ج « وأخبرنا » وكلاهما مخالف للأصل .
(١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
(١١) الغراس ، بكسر الغين المعجمة وتخفيف الراء : ما يغرس من الشجر .
(١٢) قال في اللسان : « الحرص : حزر ماعلى النخل من الرطب تمرأ ، وقد خرصت النخل
والسكرم أخرصه خرصاً : إذا حزر ماعليها من الرطب تمرأ ومن العنب زيباً ، وهو
من الظن ، لأن الحزر إنما هو تقدير بظن » .
(١٣) في س « مما » بدل « ما » وهو خطأ ومخالف للأصل .

وَأَخَذَ مِنْهُمَا مِمَّا الشَّرَّ إِذَا سُقِيَ بِسَمَاءٍ أَوْ عَيْنٍ ، وَنَصَفَ الشَّرَّ إِذَا
سُقِيَ بِغَرْبٍ^(١) .

٥٢٣ - ^(٢) وَقَدْ أَخَذَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الزَّيْتُونِ ، قِيَاسًا عَلَى
النَّخْلِ وَالْعِنَبِ .

٥٢٤ - ^(٣) وَلَمْ يَزَلْ لِلنَّاسِ غِرَاسٌ غَيْرُ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ وَالزَّيْتُونِ
كَثِيرٌ ، مِنَ الْجَوْزِ وَاللَّوْزِ وَالتِّينِ وَغَيْرِهِ ، فَلَمَّا لَمْ يَأْخُذْ رَسُولُ اللَّهِ
مِنْهُ شَيْئًا ، وَلَمْ يَأْمُرْ^(٤) بِالْأَخْذِ مِنْهُ - : اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ فَرَضَ اللَّهِ
الصَّدَقَةَ^(٥) فِيمَا كَانَ مِنْ غِرَاسٍ : فِي بَعْضِ الْغِرَاسِ دُونَ بَعْضٍ .

٥٢٥ - ^(٦) وَزَرَعَ النَّاسُ الْحِنْطَةَ وَالشَّعِيرَ وَالذَّرَّةَ ، وَأَصْنَافًا
سِوَاهَا ، فَحَفِظْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ الْأَخْذَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ ٤٩
وَالذَّرَّةِ ، وَأَخَذَ مَنْ قَبْلَنَا^(٧) مِنَ الدُّخْنِ^(٨) وَالسَّلْتِ^(٩)

(١) الغرب : بفتح الغين المعجمة وإسكان الراء : الدلو العظيمة .

(٢) هنا في ج في الموضعين زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س « ولم يأمرنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « على أن الله فرض الصدقة » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في النسخ المطبوعة « من كان قبلنا وكلمة » « كان » لم تذكر في الأصل .

(٧) قال في لسان العرب : « الدُّخْنُ : الجَاوَرُسُ ، وفي المحكم : حَبُّ الْجَاوَرُسِ ،

واحْدَثَهُ : دُخْنَةٌ » . وقال داود الأنطاكي في التذكرة : « جاورس : هو الذرة ،

نبت يزرع فيكون كقصب السكر في الهيئة ، وبيلاذ السودان يعتصر منه ماء مثل

السكر ، وإذا بلغ أخرج حبه في سنبله كبيرة متراكمة بعضها فوق بعض ، وهو ثلاثة

أصناف : مفرطح أبيض إلى صفرة في حجم العدس ، وهذا هو الأجود ، ومستطيل

صغار يقارب الأرز ، متوسط ، ومستدير مفرق الحب ، هو أردؤه » .

(٨) السلت ، بضم السين المهملة وإسكان اللام : نوع من الشعير لا قشيره له ، يكون بالغور

والعَلَسُ ^(١) والأُرْزُ ^(٢) وكلُّ ما نَبَتَهُ ^(٣) النَّاسُ وجملوه قُوتًا ،
خُبْزًا وعَصِيدَةً وَسَوِيقًا وَأُدْمًا ^(٤) ، مَثَلُ الحِمَّصِ والقَطَانِي ^(٥) ،

والحجاز ، يتبردون بسويقه في الصيف . هكذا في اللسان ، ورجحه على قول من زعم
أنه نوع من الحنطة . وقال داود في التذكرة : « نوع من الشعير ينبت بالعراق ، قيل
واليمين ، وينزح من قشره كالحنطة وينجز » .

(١) العلس ، بالعين المهملة واللام المفتوحين ، وكذلك ضبطت واضحة في الأصل ، وفي ب
« والعس » بالدال بدل اللام ، وهو خطأ . لأن العس من القطاني التي سيدكرها
بعد قليل . وكذلك قال أيضا في الأم (٢ : ٢٩) : « فيؤخذ من العلس ، وهو
حنطة ، والدخن والسلت والقطنية كلها : حصها وعدسها وفولها ودخنها ، لأن
كل هذا يؤكل خبزاً وسويقاً وطبخاً ، وتزرعه الآدميون » . وأظن أن قوله في
الأم « ودخنها » : خطأ أيضا من الناسخين ، لأنه ذكر الدخن قبل ذلك ، ولعل
صوابه « ودجرها » بضم الدال المهملة وإسكان الجيم وبالراء ، وهو اللوياء ، كما
نقله في اللسان عن الأزهري منسوباً للشافعي ، وسند كره نصه بعد قليل .

والعلس : نوع جيد من القمح ، وقيل : هو ضرب من القمح يكون في الكمام
منه حبتان ، يكون بناحية اليمين ، وهو طعام أهل صنعاء . قاله في اللسان .

(٢) قال النووي في المجموع (٥ : ٤٩٤ - ٤٩٥) : « في الأرز ست لغات : إحداها :
فتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي ، والثانية : كذلك إلا أن الهمزة مضمومة ،
والثالثة : بضم الهمزة والراء وتخفيف الزاي ، ككتب ، والرابعة : مثلها لكن
ساكنة الراء ، والخامسة : رز بنون ساكنة بين الراء والزاي ، والسادسة : بضم
الراء وتشديد الزاي » . وهذه الأخيرة هي المشهورة على ألسنة العامة ، ويظن كثير
من لاعلم لهم بالعربية أنها غير فصيحة .

وفي ج هنا زيادة بعد قوله « والأرز » نصها : « والعلس هي حبة عندم »
والظاهر أن هذه الزيادة كانت حاشية على بعض النسخ ، فظنها الناسخ من أصل
الكتاب ، فأدخلها فيه خطأ .

(٣) في س و ج « أنبته » وفي ب « ينبتة » وكلها مخالف للأصل . وما فيه هو الصواب ،
لأن الإنبات إنما ينسب إلى الله تعالى ، وأما الذي ينسب للناس فهو التنبيت ، قال في
اللسان : « وَنَبَتَ فلان الحب . وفي المحكم : نَبَتَ الزرع والشجر تنبيتاً :
إذا غرسه وزرعه » .

(٤) في س و ج « أو عصيدة أو سويقاً وأدماً » وفي ب مثل ذلك إلا أنه قال « أو أدماً »
وكل ذلك مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم بخط آخر ألفاً قبل واو العطف في
« وعصيدة » ونبوها عن موضعها في الأصل ظاهر .

(٥) القطاني : جمع « قطنية » وفيها ثلاث لغات : « قِطْنِيَّة » و « قِطْنِيَّة »

فهي ^(١) تصلح ^(٢) خُبْزاً وسويقاً وأدماً ^(٣) ، اتباعاً لمن مضى ، وقياساً على ما ثبت أن رسول الله أخذ منه الصدقة ، وكان في معنى ما أخذ ^(٤) النبي ، لأن الناس نَبَتُوهُ ^(٥) ليقْتَاتُوهُ .

٥٢٦ - ^(٦) وكان للناس نباتٌ غيرُهُ ، فلم يأخذ ^(٧)

منه رسولُ الله ، ولا مَنْ بَعْدَ رسولِ الله عَلِمْنَاهُ ^(٨) ، ولم يكن في معنى ما أخذ منه ، وذلك مثلُ الثَفَاءِ ^(٩)

و « قُطْنِيَّة » . وفي اللسان : « هي الحبوب التي تدخر ، كالحص والعذس والباقي والتمس والدخن والأرز والجلبان » وفيه أيضاً عن التهذيب : « وإنما سميت الحبوب قُطْنِيَّةً لأن مخرجها من الأرض ، مثل مخرج الثياب القُطْنِيَّة ، ويقال لأنها كلها تزرع في الصيف وتدرّك في آخر وقت الحرّ » . ثم نقل عن الأزهري قال : « هي مثل العَدَسِ والحُلُرِّ ، وهو الماشُ ، والْفُولِ والدُّجَرِ : وهو اللوبياء ، والحص وما شاكلها مما يقتات ، سماها الشافعي كلها قُطْنِيَّةً ، فيما روى عنه الربيع ، وهو قول مالك بن أنس » .

(١) في س « وهي » وهو مخالف للأصل .
(٢) في س و ج زيادة « أن تكون » وهي مخالفة للأصل .
(٣) في ج « أو سويقاً أو أدماً » وهو مخالف للأصل .
(٤) في النسخ المطبوعة « أخذ منه » وزيادة « منه » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط آخر .

(٥) في س و ج « أنبتوه » وهو مخالف للأصل ، بل فيه فتحة على النون وشدة على الباء .

(٦) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في س و ج « فلما لم يأخذ » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « فيما علمناه » وكلمة « فيما » ليست في الأصل .

(٩) « الثفاء » بضم الثاء المثناة وتشديد الفاء وبالمد ، هو حب الرشاد ، قال النووي في المجموع (٥ : ٤٩٩) : « كذا فسرهُ الأزهري والأصحاب » . وفي لسان العرب

والأشبيوش^(١) والكُسْبَرَةُ^(٢) ، وَحَبُّ الْمُصْفَرِّ^(٣) وما أشبهه ، فلم تكن فيه زكاةٌ - : فدلَّ ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض .

٥٢٧ - ^(٤) وفرض رسول الله في الورق^(٥) صدقةً ، وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة ، إمّا بخبر عن النبي لم يبلغنا^(٦) ،

قول آخر : أنه الخردل ، وقيل : « بل هو الخردل المعالج بالصباغ » . وقال أيضا : « هو فُصَّالٌ ، واحدة : ثَفَاءَةٌ ، بلغة أهل الغور » .

وهذا الحرف كتب في الأم (٢ : ٢٩) وفي س على الصواب . وكتب في س « السغا » وفي ج « الثغا » وهما غلط وخط .
(١) هذه كلمة أعجمية معربة ، وقد كتبت في الأصل بالألف ثم السين المهملة ، ووضع تحته علامة الإهمال ، ثم الباء الموحدة ثم الياء المثناة التحتية ثم الشين المعجمة في آخرها . وكذلك كتبت أيضا في الأم (٢ : ٢٩) واختلفت فيها النسخ الأخرى ، فكتبت في س و ج « الأشبيوش » بالشين المعجمة في أولها أيضا ، وفي س « الأسفيوش » بالفاء بدل الباء الموحدة ، وكل ذلك مخالف للأصل . وكتبت في تذكرة داود في حرف الألف « أسفيوس » بالفاء والسينين المهملتين بدون ضبط ، وفسرها بأنها « البرقظونا » ثم كتبها في مادة « بزرقظونا » : « أسفيوش » وقال : « وهو ثلاثة أنواع : أبيض ، وهو أجودها وأكثرها وجوداً عندنا ، وأحمر ، دونه في النفع ، وأكثر ما يكون بمصر ، ويعرف عندهم بالبرلسية ، نسبة إلى البرلس ، موضع معروف عندهم ، وأسود ، هو أردؤها ، ويسمى بمصر : الصعدي ، لأنه يجلب عندهم من الصعيد الأعلى ، والكل : بزر معروف في كلام مستدير ، وزهره كألوانه ، ونبته لا يجاوز ذراعاً ، دقيق الأوراق والساق ، ويدرك بالصيف في نحو حزيران ، وأجوده الرزين الحديث الأبيض » .

(٢) « الكسبرة » بضم الكاف وإسكان السين المهملة وضم الباء الموحدة وفتحها ، وكتبت في ج « الكزبرة » بالزاي بدل السين ، وهي لغة فيها مع ضم الباء وفتحها أيضا .

(٣) « العصفر » بضم العين وإسكان الصاد المهملتين وضم الفاء . تقل في اللسان عن ابن سيده قال : « العصفر هذا الذي يصبغ به : منه ريفي ومنه برى ، وكلاهما نبت بأرض العرب » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) الورق : الفضة ، مضروبة أو غير مضروبة .

(٦) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٢) : « فائدة : قال الشافعي في الرسالة

وإما قياساً على أن الذهب والورق نقدُ الناسِ الذي اكتنزوه وأجازوه

باب في الزكاة ، بعد باب جل الفرائض مانصه : ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة ، وأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة ، إما بنحبر عنه لم يبلغنا وإما قياساً . وقال ابن عبد البر : لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شيء من جهة نقل الآحاد الثقات ، لكن روى الحسن بن عمار عن أبي إسحق عن عاصم والحرث عن علي ، فذكره ، وكذا رواه أبو حنيفة ، ولو صح عنه لم يكن فيه حجة لأن الحسن بن عمار متروك .

والحديث الذي أشار إليه ابن عبد البر وابن حجر رواه أبو داود (٢ : ١٠ - ١١) وابن حزم في المحلى (٦ : ٦٨) من طريق ابن وهب : « أخبرني جرير بن حازم وسمي آخر عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة والحرث الأعور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم » وفيه : « وليس عليك شيء ، يعني في الذهب ، حتى تكون لك عشرون ديناراً ، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك ، قال : فلا أدري ، أعلى يقول فبحساب ذلك ، أو رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟ » . وروى ابن حزم بعده من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار » . وقد ضعف ابن حزم الإسنادين ، أما الثاني فمن أجل الحسن بن عمار ، وأما الأول فقال فيه مانصه (٦ : ٧٠) : « إن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحق قرن فيه بين عاصم بن ضمرة وبين الحرث الأعور ، والحرث كذاب ، وكثير من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا ، وهو أن الحرث أسنده ، وعاصم لم يسنده ، فجمعهما جرير ، وأدخل حديث أحدهما في الآخر » . ثم عاد ابن حزم فأ نصف ، إذ رأى أنه أخطأ في تعليقه ، فلم ينكص عن الاقرار بخطئه ولم تأخذه العصبية لرأيه ، فقال (٦ : ٧٤) : « ثم استدركنا ، فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح ، لا يجوز خلافه ، وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحق أو جريراً خلط لإسناد الحرث بارسال عاصم - : هو الظن الباطل الذي لا يجوز ، وما علينا من مشاركة الحرث لعاصم ، ولا لإرسال من أرسله ، ولا لشك زهير فيه - : شيء ، وجرير ثقة ، فالأخذ بما أسنده لازم » . والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام ، وهو عندي حديث صحيح كما قال ابن حزم . وقال العلامة الأمير الصنعاني في سبل السلام (٢ : ١٧٨) « أخرج البخاري وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مامن صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقهما إلا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحصى عليه ، الحديث ، فحقها هو زكاتها ، وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بعضاً ، سردها في الدر المنثور » . وفي الموطأ (١ : ٢٤٢) : « قال مالك : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً عيناً ، كما تجب في مائتي درهم » .

أَتَمَّا عَلَى مَا تَبَايَعُوا^(١) بِهِ فِي الْبُلْدَانِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ .

٥٢٨ - ^(٢) وَلِلنَّاسِ تَبَرُّ غَيْرُهُ ، مِنْ نُحَاسٍ وَحَدِيدٍ وَرَصَاصٍ ،
فَلَمَّا لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَا أَحَدٌ بَعْدَهُ زَكَاةً : تَرَكَنَاهُ ، اتِّبَاعًا
بِتَرْكِهِ^(٣) ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، الَّذِينَ هُمَا الثَّمَنُ
عَامًّا فِي الْبُلْدَانِ عَلَى غَيْرِهِمَا ، لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُمَا ، لِزَكَاةٍ فِيهِ ،
وَيَصْلَحُ^(٤) أَنْ يُشْتَرَى بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ غَيْرُهُمَا مِنَ التَّبَرِّ إِلَى أَجَلٍ
مَعْلُومٍ وَبُوزْنٍ^(٥) مَعْلُومٍ .

٥٢٩ - ^(٦) وَكَانَ الْيَاقُوتُ وَالزَّبْرَجَدُ أَكْثَرَ ثَمَنًا مِنَ الذَّهَبِ
وَالْوَرِقِ ، فَلَمَّا لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمَا^(٧) رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْأَخْذِ^(٨) وَلَا مِنْ
بَعْدِهِ عَامِلُنَاهُ^(٩) ، وَكَانَا مَالِ الْخَاصَّةِ ، وَمَا لَا يُقَوِّمُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ فِي شَيْءٍ
اسْتَهْلَكَهُ النَّاسُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ نَقْدٍ - : لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمَا .

-
- (١) فِي س وَ ج « يَتَبَايَعُونَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٢) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
(٣) فِي س « لَتَرَكَهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٤) فِي س « وَقَدْ يَصْلَحُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٥) فِي س وَ ج « بُوزْنٌ » بِحَذْفِ وَاوِ الْعُطْفِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٦) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » . وَقَدْ بَدَأَ نَاسِخُ نَسْخَةِ س بِمُخَالَفِ الأَصْلِ ،
فِيَزِيدُ مَا يَجِدُهُ مِنَ الزِّيَادَاتِ فِي نَسْخِ أُخْرَى غَيْرِ نَسْخَةِ الرِّيْعِ الَّتِي يَنْقُلُ عَنْهَا .
(٧) فِي س « فِيهِمَا » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٨) فِي س وَ ج « بِالْأَخْذِ مِنْهُمَا » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ ، وَلَكِنْ بَعْضُ قَارِئِهِ كَتَبَ
بَيْنَ السَّطْرَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَلِمَةً « مِنْهُ » .
(٩) فِي س « فَيَا عَامِلُنَاهُ » وَكَلِمَةُ « فَيَا » لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ .

٥٣٠ - (١) ثم كان ما (٢) نقلت العامة عن رسول الله في زكاة

الماشية والنقد : أنه أخذها في كل سنة مرة .

٥٣١ - (٣) وقال الله : (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) (٤) فسَنَّ

رسول الله أن يؤخذ مما فيه زكاة (٥) من نبات الأرض ، الغراس وغيره ، على حكم الله جل ثناؤه - : يَوْمَ يُحْصَدُ ، لا وقت له غيره (٦) .

٥٣٢ - (٣) وسَنَّ في الرِّ كَارِ الخُمُسَ ، فدلَّ على أنه يوم يؤجدُ ،

لا في وقت غيره (٧) .

(١) هنا في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « مما » بدل « ما » وهو مخالف الأصل .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) سورة الأنعام (١٤١) وقوله « حصاده » ضبط في الأصل بكسر الحاء ، وهي قراءة ابن كثير ، الذي كان الشافعي يقرأ بحرفه أو روى قراءته . وأما القراءة المعروفة بفتح الحاء فاتها قراءة ابن عامر وعاصم وأبي عمرو ، وقرأ باقي السبعة بالكسر .

(٥) في س « الزكاة » وهو مخالف للأصل . وكانت الكلمة في الأصل بالألف واللام ، ثم حاول الربيع إصلاحها فضرب على الألف ومدَّ اللام مع الزاي فصارا معا كأنهما زاي كبيرة ، ويظهر أنه رآها بعد ذلك موضع اشتباه على القاري : أيقروها بالتعريف أم بغيره ؟ فأعاد كتابة الكلمة بدون حرف التعريف فوقها بين السطرين ، واليقين عندي أنه هو الذي صنع ذلك : أن الخط في الكل واحد ، لا شبهة فيه .

(٦) قال الشافعي في الأم (٢ : ٣١) : « إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته ، ولم ينتظر بها حول ، لقول الله عز وجل : [وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ] ، ولم يجعل له وقتاً إلا الحصاد ، فاحتمل قول الله عز وجل [يَوْمَ حَصَادِهِ] إذا صلح بعد الحصاد ، واحتمل يوم يحصد وإن لم يصلح ، فدلَّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن تؤخذ بعد ما يحف ، لا يوم يحصد - : النخل والعنب ، والأخذ منهما زيباً وتمراً ، فكان كذلك كل ما يصلح بحفوف ودرس ، مما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض » .

(٧) في ج « لا وقت له غيره » وهو مخالف للأصل . وقد عبث عبث من القارئین بالأصل فوضع بين السطرين فوق الفاء من قوله « فدل » حرف « لا » وفوق الهاء

٥٣٣ - (١) أخبرنا سفيان^(٢) عن الزُّهري عن ابن المسيَّب^(٣) وأبي

سَلَمَةَ^(٤) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « وفي الرُّكازِ الخمسُ^(٥) » .

٥٣٤ - (٦) ولولا دِلالةُ السَّنةِ كان ظاهرُ القرآنِ أنَّ الأموالَ

كلَّها سواءٌ ، وأن الزكاةَ في جميعها ، لا في بعضها دونَ بعضٍ .

من قوله « غيره » حرف « إلى » ووضع بينهما رؤس خاءات ستة ، يشير بذلك - على عادة المتقدمين - إلى أن هذه الجملة زائدة في هذه النسخة عن نسخة غيرها ، فلعله كانت في يده نسخة أخرى ليست أصلاً معتمداً كهذا الأصل ، ولم يعلم موضع الثقة بنسخة الريع .

وقد قال الشافعي في الأم (٢ : ٣١) : « وزكاة الركاز يوم يؤخذ ، لأنه صالح بحاله ، لا يحتاج إلى إصلاح » .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « أخبرنا ابن عيينة » وفي س و ج « أخبرنا سفيان بن عيينة » وكلها يخالف للأصل ، وقد زيد قوله « بن عيينة » بحاشية الأصل بخط آخر .

(٣) في س « عن سعيد » وفي س و ج « عن سعيد بن المسيب » وهو هو ، ولكن ما هنا هو الذي في الأصل .

(٤) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .

(٥) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٢٤٤) عن الزهري ، ورواه أيضاً الشافعي في الأم (٢ : ٣٧) بهذين الاسنادين : عن سفيان وعن مالك ، ورواه أيضاً عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة .

والركاز - بكسر الراء ، قال في النهاية : « الركاز عند أهل الحجاز : كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض ، وعند أهل العراق : المعادن ، والقولان تحتلها اللغة ، لأن كلا منهما مركوز في الأرض ، أي ثابت ، يقال : ركزه يركزه ركزاً : إذا دفنه ، وأركز الرجل إذا وجد الركاز ، والحديث إنما جاء في التفسير الأول ، وهو الكنز الجاهلي ، وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه » . ويؤيد تفسير الحديث بهذا رواية أحمد لحديث الشعبي عن جابر مرفوعاً « وفي الركاز الخمس » . قال : قال الشعبي : الركاز الكنز العادي » (مسند أحمد رقم ١٤٦٤٤ ج ٣ ص ٣٣٥) .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

[في الحج^(١)]

٥٣٥ — (٢) وفرض الله الحج على من يجد السبيل^(٣) ،

فذكر عن النبي : أن السبيل الزاد والمركب^(٤) ، وأخبر رسول الله بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه ، وما سن ، وما يتقى المحرم من لبس الثياب والطيب ، وأعمال الحج سواها ، من عرفة والمزدلفة والرمني والحلاق والطواف ، وما سوى ذلك .

٥٣٦ — (٥) فلو أن امرأة لم يعلم لرسول الله سنة مع كتاب الله

إلا ما وصفنا ، مما سن رسول الله فيه معنى ما أنزله الله جملة ، وأنه إنما ٥٠

(١) هذا العنوان زيادة من عندنا ، كما أشرنا إليه في أول عنوان الباب ، قبل الفقرة (٥١٧)

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) قال الله تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » سورة آل عمران (٩٧) .

(٤) « المركب » بفتح الكاف : الدابة . وفي ج « والراحلة » وهو مخالف للأصل وإن كان موافقا لبعض لفظ الحديث .

والحديث في ذلك رواه الشافعي في الأم (٢ : ٩١) عن سعيد بن سالم عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر ، وفيه : « فقام آخر فقال : يا رسول الله ، ما السبيل ؟ فقال : زاد وراحلة » . ثم قال الشافعي : « وروى عن شريك بن أبي نمر عن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : السبيل الزاد والراحلة » . وحديث ابن عمر رواه أيضاً الترمذي (١ : ١٥٥) من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد ، وقال : « حديث حسن » ورواه ابن ماجه (٢ : ١٠٩) من طريق مروان بن معاوية ووكيع عن إبراهيم . وإبراهيم بن يزيد هو الخوزي — بضم الخاء المعجمة — وهو ضعيف ، وللحديث شواهد كثيرة . انظر نيل الأوطار (٥ : ١٢ — ١٣) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال ، وما يُحَرِّم^(١) وما يُحِلُّ^(٢) ،
وَيُدْخِلُ^(٣) به فيه ويُخْرِجُ^(٤) منه ، ومواقيتِه ، وما سكت عنه سوى ذلك
من أعماله - : قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام
مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر : قامت كذلك أبداً .

٥٣٧ - واستدل^(٥) أنه لا يُخَالِفُ له سنة أبداً كتاب الله ،
وأن سنته ، وإن لم يكن فيها نص كتاب^(٦) - : لازمة ، بما وصفت
من هذا ، مع ما ذكرت سواه^(٧) ، مما فرض الله من طاعة رسوله .
٥٣٨ - ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا خِلْقٍ غير
رسوله .

٥٣٩ - وأن يجعل قول كلٍّ أحدٍ وفعله أبداً : تبعاً لكتاب الله
ثم سنة رسوله .

٥٤٠ - وأن يعلم أن عالماً إن روى عنه قول^(٨) يُخَالِفُ فيه شيئاً

-
- (١) وضع في الأصل ضمة فوق الياء وشدة فوق الراء .
(٢) في سـ « ويحل » بحذف « ما » وهي ثابتة في الأصل .
(٣) في سـ و ج « وما يدخل » وكلمة « ما » مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر .
(٤) وضعت ضمة فوق الياء في الأصل .
(٥) وضعت فوق التاء ضمة في الأصل ، ولولا ذلك لضبطناها بالفتح ، مناسبة للسياق .
(٦) في سـ « كتاب الله » ولفظ الجلالة ليس في الأصل .
(٧) في ج « في سواه » وكلمة « في » ليست في الأصل ، وفي سـ كذلك وزاد أنه كرر
كلمة « سواه » ، وهو خطأ ظاهر .
(٨) في سـ و ج « قولا » كأن مصححيهما فهموا أن « روى » مبنى للفاعل ، ولو كان ما
فهموا فسد المعنى ، لأن الضمير في « عنه » عائد على قوله « عالماً » وقد وضعت
في الأصل ضمة على الراء من كلمة « روى » .

سَنَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ سُنَّةً — : لَوْ عَلِمَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يُخَالِفْهَا ، وَانْتَقَلَ
عَنْ قَوْلِهِ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ^(١) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَإِنْ^(٢) لَمْ يَفْعَلْ كَانَ غَيْرَ
مُوسَّعٍ لَهُ .

٥٤١ — فَكَيْفَ وَالْحُجْبُجُ فِي مِثْلِ هَذَا لِلَّهِ قَائِمَةٌ^(٣) عَلَى خَلْقِهِ ،
بِمَا افْتَرَضَ^(٤) مِنْ طَاعَةِ النَّبِيِّ^(٥) ، وَأَبَانَ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ بِهِ
مِنْ وَحْيِهِ وَدِينِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ^(٦) .

[فِي الْعِدَدِ^(٧)]

٥٤٢ — قَالَ اللَّهُ^(٨) : (وَالَّذِينَ يَتُوفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا^(٩)) وَقَالَ : (وَالْمُطَلَّقَاتُ
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(١٠)) .

٥٤٣ — وَقَالَ : (وَاللَّائِي يَدْنَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ^(١١))

-
- (١) فِي ب « إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .
(٢) فِي ب وَ ج « فَإِنْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٣) فِي ب « قَائِمَةٌ لِلَّهِ » . وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٤) فِي ج « فَرَضَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ قَارِئِهِ حَاطِلٌ تَغْيِيرَ الْكَلِمَةِ إِلَى
« فَرَضَ » مُحَاوَلَةً وَاضِحَةً .
(٥) فِي ب « نَبِيهِ » .
(٦) هَذِهِ الْفَقَرَاتُ الْعَالِيَةُ الرَّائِعَةُ (٥٣٦ — ٥٤١) فِي نَصْرِ السَّنَةِ وَتَعْلِيمِ الْعُلَمَاءِ وَجُوبِ
اتِّبَاعِهَا — : مِمَّا يَكْتُبُ بِذُوبِ التَّبَرِّ ، لِأَهْلِ الْحَبَرِ ، رَحِمَ اللَّهُ الشَّافِعِيَّ وَرَضِيَ عَنْهُ .
(٧) هَذَا الْعِنَاوَانُ زِدْنَاهُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ .
(٨) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِي » .
(٩) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٣٤) .
(١٠) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٢٨) .
(١١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى قَوْلِهِ : أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » .

إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ، وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ^(١).

٥٤٤ — ^(٢) فقال بعض أهل العلم : قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، وذكر أن أجل الحامل أن تضع^(٣)، فإذا جمعت أن تكون حاملاً متوفى عنها^(٤) : أتت بالعدتين معاً، كما أجدها في كل فرضين جُعلا عليها أتت بهما معاً^(٥).

٥٤٥ — قال^(٦) : فلما قال رسول الله لسبيعة بنت الحرث^(٧)، ووضعت بعد وفاة زوجها بأيام : « قد حملت فنزوي^(٨) » — : دل هذا على أن العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالأقراء والشهور : إنما أريد به من لا حمل به من النساء ، وأن الحمل إذا كان فالعدة سواهُ ساقطة .

-
- (١) سورة الطلاق (٤) .
 (٢) في ج « قال الشافعي : وقال » الخ وهو مخالف للأصل .
 (٣) في النسخ المطبوعة « أن تضع حملها » وكلمة « حملها » مزادة في الأصل بين السطور .
 (٤) في — زيادة كلمة « زوجها » وليست في الأصل .
 (٥) في — « أتت بهما جميعاً » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل ، والذي فيه كلمة « قال » فقط بين السطرين بنفس خط الأصل .
 (٧) « سبيعة » بضم السين المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتية وفتح العين المهملة ، وهى بنت الحرث الأسلمية زوجة سعد بن خولة ، وهو الذى توفى عنها .
 (٨) قصة سبيعة الأسلمية رواها الشافعي في الأم (٥ : ٢٠٥ - ٢٠٦) بأسانيد متعددة ، ورواها مالك في الموطأ (٢ : ١٠٥ - ١٠٦) ، ورواها البخاري ومسلم وغيرهما ، وانظر نيل الأوطار (٧ : ٨٥ - ٨٩) .

[في مُحَرَّمَاتِ النِّسَاءِ ^(١)]

٥٤٦ — قال الله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ^(٢)، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا. وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ^(٣) إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ، فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ^(٤)) .

٥٤٧ — فاحتملت الآية معنيين: أحدهما: أَنْ مَاتَمَّى اللَّهُ مِنَ النِّسَاءِ مُحَرَّمًا مُحَرَّمًا ^(٥)، وما سَكَتَ عنه حلالٌ بالصَّمتِ عنه، وَبِقَوْلِ اللَّهِ ^(٦)

(١) زدنا هذا العنوان كما أشرنا في أول الباب .

(٢) في الأصل « حرمت عليكم أمهاتكم »، إلى : وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم، الآية .

(٣) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة النساء (٢٣ و ٢٤) .

(٥) في ج « يحرم » وهو مخالف للأصل، بل الكلمة مضبوطة فيه بضمة فوق اليم وشدة فوق الراء .

(٦) في ج « ولقول الله » وهو مخالف للأصل .

(وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية.

٥٤٨ — وكان يدينا في الآية أن تحریم الجمع بمعنى^(١) غير تحریم

الأمهات، فكان ما سمي^(٢) حلالاً حلالاً^(٣)، وما سمي^(٤) حراماً حراماً^(٥)،

وما نهى عن الجمع بينه من الأختين كما نهى عنه .

٥٤٩ — وكان في نهيه عن الجمع بينهما دليل على أنه إنما حرم

الجمع، وأن كل واحدة منهما على الانفراد حلال في الأصل^(٦)،

(١) في النسخ المطبوعة « لمعنى » باللام ، وهي بالباء واضحة في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « ماسمى الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل . وكلمة « سمي »

كتبت فيه « سما » بالألف ووضع فوق السين فتحة وفوق الميم شدة .

(٣) في النسخ المطبوعة « حلالاً » بالنصب ، وهي في الأصل بدون ألف ، ثم صححها بعض

الفارثين بالصاق الألف باللام الأخيرة ، وهي في النسخة المقروءة على ابن جماعة بدون

ألف أيضاً وضبطت بضم اللام فيها . وما في الأصل صواب . توجيهه : أن يكون

اسم « كان » ضمير الشأن ، والجملة بعدها « ماسمى حلالاً حلالاً » خبر « كان » .

هذا وجه ، وآخر : أن يكون قوله « حلال » خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة خبر

« كان » . وهناك أوجه آخر ، تظهر عند البحث والتأمل . وانظر كتاب (شواهد

التوضيح ، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك (ص ٢١ - ٢٤) عند

شرح قول عائشة في المحصب « إِنَّمَا كَانَ مَنْزِلُ نَزْلِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم » .

(٤) في ب « وما سمي الله » ولفظ الجلالة ليس في الأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « حراماً » بالنصب ، وهي في الأصل بدون الألف ، وكذلك في

النسخة المقروءة على ابن جماعة ، وضبطت فيها بالرفع . وقد حاول بعض قارئى الأصل

إصلاح الكلمة بنوعين من الإصلاح : أحدهما : إصاق ألف في الميم لتكون منصوبة ،

والآخر : إصاق فاء في حرف الحاء ، لتكون « حرام » . وفي توجيه هذا الأوجه

السابقة فيما قبله ، ووجه آخر : أن تكون « ما » الموصولة مبتدأ ، وقوله « حرام »

خبراً ، ويكون من عطف الجمل .

(٦) في ب « وإن كان كل واحدة منهما على الانفراد حلالاً في الأصل » فزاد كلمة

« وكان » ثم نصب كلمة « حلالاً » وذلك كله مخالف للأصل .

وما سواهن من الأمهات والبنات والعمات والخالات : محرّمات
في الأصل .

٥٥٠ - وكان ^(١) معنى قوله : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ٥١
مَنْ سَمِيَ تَحْرِيمَهُ فِي الْأَصْل ، وَمَنْ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ بِالرِّضَاع - : أَنْ
يَنْكِحُوهُنَّ بِالْوَجْهِ الَّذِي حَلَّ ^(٢) بِهِ النِّكَاح ^(٣) .

- (١) في ج « فكان » وهو مخالف للأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة « أحل » بزيادة الهمزة في أوله ، وهو مخالف للأصل .
(٣) وهكذا شاء الربيع أن يتختم الجزء الأول من « كتاب الرسالة » في أثناء الكلام ،
ثم يبدأ الجزء الثاني بقول الشافعي : « فان قال قائل : ما دلّ على هذا ؟ فان النساء
المباحات لا يحل أن ينكح منهن أكثر من أربع » الخ . وما إخلاله يفعل ذلك إلاّ عن
أمر الشافعي ورأيه ، ولعله نقل عن نسخة الشافعي التي كتب بخطه ثم عرض عليه فأقره ،
وإلا فما الذي يدعوّه أن يقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء ، ويختتم الجزء الأول في أثناء
الكلام ، مع أنه لم يكتب في الصفحة التي انتهى عندها الجزء إلا سطرين وبعض سطر
من قوله « وأحل لكم ما وراء ذلكم » إلى هنا ، وباقيها بياض ؟ ثم هو يؤكد هذا
التقسيم في آخر الكتاب ، عند إجازة نسخه إذ يقول « وهو ثلاثة أجزاء » فما لهذا
وجه إلاّ أنه صنيع المؤلف ، حافظ عليه تلميذه الأمين .
وأما النسخة المقرّوة على ابن جماعة فقد كتب بهامشها في هذا الموضع « آخر الجزء
الثاني » ولم أجد فيها موضعاً لآخر الجزء الأول ، وتقسيمها مضطرب على كل حال ،
وسأين ذلك في مقدمة الكتاب إن شاء الله .
وهذه الصفحة من الأصل التي فيها ختام الجزء الأول هي الصفحة (٥٠) ثم بعد
ذلك سماعات وأسانيد وعناوين للجزء الثاني ، كما سنذكر في المقدمة إن شاء الله ،
إلى آخر الصفحة (٦٢) ثم يبدأ الجزء الثاني من الصفحة (٦٣) . وهذه الأرقام أنا
الذي وضعتها لنسخة الربيع بما فيها من سماعات وغيرها ، وإلاّ فان أصلها أوراق
ملحقة بالكتاب ليست منه ، ولكنها صارت جزءاً منه في نظر التاريخ ، فلم أفصل
بينها وبينه في التّقيم . ولذلك ترى أن الجزء الأول من نسختنا هذه يبدأ من
الصفحة (١٣) من الأصل . وأسأل الله العون والهداية والتوفيق ، إنه سميع الدعاء .
وكتب

أبو الأشبال

المزود الثاني

من لرسالة

رواه الربيع بن سليمان
حكمه بن زياد بن سيرك الشافعي

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الثاني من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي

[... قال : أنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي قال ^(١) :]

٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٥١ — فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا ذَلَّ عَلَى هَذَا ؟

٥٥٢ — فَإِنَّ النِّسَاءَ ^(٢) الْمُبَاحَاتِ لَا يَحِلُّ أَنْ يُنْكَحَ ^(٣) مِنْهُنَّ

أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ ، وَلَوْ نَكَحَ خَامِسَةً ^(٤) فُسِّخَ النِّكَاحُ ، فَلَا تَحِلُّ ^(٥)

مِنْهُنَّ وَاحِدَةٌ إِلَّا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَقَدْ كَانَتْ الْخَامِسَةُ مِنَ الْحَلَالِ بِوَجْهِ ،

وَكَذَلِكَ الْوَاحِدَةُ ، بِمَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ : (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) . - :

بِالْوَجْهِ الَّذِي أُحِلَّ بِهِ النِّكَاحُ ، وَعَلَى الشَّرْطِ الَّذِي أُحِلَّ بِهِ ، لَا مُطْلَقًا .

٥٥٣ — فَيَكُونُ نِكَاحُ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ لَا يُحَرِّمُ عَلَيْهِ نِكَاحَ عَمَّتِهَا

وَلَا خَالَتِهَا بِكُلِّ حَالٍ ، كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ أُمَّهَاتِ النِّسَاءِ بِكُلِّ حَالٍ ، فَتَكُونُ

الْعَمَّةُ وَالْخَالَاتُ دَاخِلَتَيْنِ فِي مَعْنَى مَنْ أُحِلَّ بِالْوَجْهِ الَّذِي أُحِلَّهَا بِهِ .

(١) هذه الزيادة مابتى مما كتب عبدالرحمن بن نصر في أول الجزء الثاني من الرسالة قبل البسملة ، كما فعل في الأول والثالث ، وانظر ما كتبناه في التعليق في أول الكتاب (ص ٧) .

(٢) قوله « فإن النساء » الخ جواب السؤال ، ولذلك زيد في س و ج قبله كلمة « قيل » وليست بالأصل .

(٣) هكذا ضبط الفعل في الأصل بضم الياء ، مبنيًا للمفعول ، ثم ضبط بعد ذلك قوله « ولو نكح خامسة » بفتح النون في الفعل ونصب المفعول .

(٤) في س « خمساً » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « ولا تحل » وفي ج « ولا يحل » وكلاهما مخالف للأصل .

٥٥٤ - كما يحلُّ له نكاحُ امرأةٍ إذا فارقَ رابعةً: كانت^(١)
العمةُ إذا فُورِقتِ ابنتُ^(٢) أخيها حلَّتْ .

[في محرِّماتِ الطعام^(٣)]

٥٥٥ - وقال الله لنبيه: (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا^(٤)
عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ،
فَإِنَّهُ رِجْسٌ، أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ^(٥)) .

٥٥٦ - فاحتملت الآيةُ معنيين: أحدهما: أن لا يحرمَ على
طاعمٍ^(٦) أبداً إلا ما استثنى الله .

٥٥٧ - وهذا المعنى الذى إذا وُجِّهَ^(٧) رجلٌ مخاطباً به كان الذى

(١) فى النسخ الثلاث المطبوعة « وكانت » وزيادة الواو خطأ ، ومخالفة للأصل ولما فى نسخة ابن جماعة ، ويظهر أن الناسخين لم يفهموا مراده ، وظنوا أن هذا من عطف الجمل ، وليس كذلك ، إذ المراد : أنه إذا فارق الزوج امرأته حلت له عمتها ، كما يحل له نكاح امرأة أخرى إذا طلق إحدى زوجاته الأربع ، فلا يجمع خمساً فى عصمته ، لا يجمع بين المرأة وعمتها .

(٢) هكذا رسمت فى الأصل ، وهو صواب عندنا ، فلذلك حافظنا عليه .

(٣) العنوان زيادة من عندنا ، كما ذكرنا فى أول الباب .

(٤) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » وليست فى الأصل .

(٥) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فسقاً أهل لغير الله به » .

(٦) سورة الأنعام (١٤٥) .

(٧) هنا فى النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « قال الشافعى » .

(٨) فى ج « على طاعم يطعمه أبداً » والزيادة مخالفة للأصل .

(٩) فى النسخ الثلاث المطبوعة « واجه » وهو مخالف للأصل ، وفيه تكلف فى المعنى ، ولو كان « ووجه » مبنيًا للمفعول كان أقرب ، ولكن ما هنا هو الذى فى الأصل ، وقد =

يَسْبِقُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ^(١) غَيْرُ مَا سَمَّى اللَّهُ مُحَرَّمًا ، وما كان هكذا فهو الذي يَقُولُ له^(٢) : أظهر المعاني وأعمها وأغلبها ، والذي لو احتملت الآية معنى^(٣) سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به ، إلا أن تأتي سنة النبي^(٤) تدل على معنى غيره ، مما تحتمله الآية ، فيقول^(٥) : هذا معنى ما أراد الله تبارك وتعالى .

٥٥٨ - ^(٦) ولا يُقالُ بِمَخَاصٍ في كتاب الله ولا سُنَّةٍ إِلَّا بِدِلَالَةٍ فيهما أو في واحدٍ منهما . ولا يُقالُ بِمَخَاصٍ^(٧) حتى تكون الآية تحتمل أن يكون أريد بها ذلك الخاص ، فأما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بمالم^(٨) تحتمل الآية .

٥٥٩ - ويحتمل قول الله : (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا

على طاعمٍ يَطْعَمُهُ) - : مِنْ شَيْءٍ سُئِلَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ^(٩) دُونَ غَيْرِهِ .

= ضبط فيه بضم الواو ، والمعنى سليم صحيح ، والاستعمال في ذلك كله مجاز ، لأن أصل « الوجه » في الحقيقة : الجارحة المعروفة ، ثم توسعوا في استعمال المادة في معان مجازية كثيرة .

- (١) في س « لا يحرم عليه » وكلمة « عليه » ليست في الأصل .
- (٢) فاعل « يقول » محذوف للعلم به ، أى : يقول له القائل . وفي س « يقال له » وهو خلاف الأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « ماني » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في س و ج « للنبي » وفي س « سنة رسول الله » وكلاهما مخالف للأصل . وفي س و ب زيادة « بأبي هو وأمي » وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
- (٥) قوله « فيقول » يعنى القائل ، وفي النسخ المطبوعة « فنقول » وهو مخالف للأصل .
- (٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في س و ج « لخاص » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٨) في س « لا » بدل « لم » وهو مخالف للأصل .
- (٩) في النسخ المطبوعة « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه » وهو مخالف للأصل .

٥٦٠ - وَيَحْتَمَلُ : مِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ . وَهَذَا أَوَّلَىٰ مَعَانِيهِ ^(١) ،

استدللاً بالسنة عليه ، دون غيره .

٥٦١ - ^(٢) أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ ^(٣) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ

٦٤ الْخَوْلَانِيُّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ^(٤) : « أَنَّ النَّبِيَّ نَهَىٰ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ ^(٥) مِنْ

السَّبَاعِ ^(٦) » .

٥٦٢ - أَخْبَرَنَا ^(٧) مَالِكٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ عُبَيْدَةَ

بْنِ سَفِيَانَ الْخَضْرَمِيِّ ^(٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : « أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ ^(٩) » .

(١) في ج « أولى معانيه به » وزيادة « به » خلاف الأصل .

(٢) هنا في النسخ الثلاث زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « الحشني » وهو هو ، ولكنها ليست في الأصل ، والحشني

بضم الحاء وفتح الشين المعجمتين ثم نون .

(٥) في النسخ المطبوعة « عن أكل كل ذي ناب » وزيادة كلمة « أكل » ليست من

الأصل ، ولكن جاء بعض قارئيه فكتب ألفاً قبل كلمة « كل » لتقرأ « أكل » ثم

زاد في الحاشية كلمة « كل » ليقرأ « أكل كل » ولا داعي لهذه الزيادة ، وإن كانت ثابتة

في الروايات الأخرى للحديث ، في الصحيحين وغيرهما - : لأن النهي عن كل ذي ناب

إنما هو النهي عن أكل ذلك ، وفي الترمذي كما هنا بحذف كلمة « أكل » (٢ : ٣٤٥)

من شرح المباركفوري) .

(٦) الحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم (٢ : ٢١٩) عن ابن عينة ومالك ، كلاهما عن

ابن شهاب ، وهو في الموطأ (٢ : ٤٣) ولكن بلفظ حديث أبي هريرة الآتي .

ورواه أيضاً أحمد في المسند بأسانيد كثيرة (٤ : ١٩٣ و ١٩٤) ورواه أيضاً

أصحاب الكتب الستة . وانظر فتح الباري (٩ : ٥٦٤ - ٥٦٧) ونيل الأوطار

(٨ : ٢٨٤ - ٢٨٥) .

(٧) في س « وأخبرنا » وفي س و ج « قال الشافعي وأخبرنا » وكلها مخالف الأصل .

(٨) « عبدة » بفتح العين المهملة . قال ابن حجر في التهذيب (١ : ٢٨٩) : « نقل

ابن شاهين في الثقات عن أحمد بن صالح قال : إسماعيل بن أبي حكيم عن عبدة بن

سفيان - : هذا من أثبت أسانيد أهل المدينة » .

(٩) الحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم (٢ : ٢١٩) عن مالك ، وهو في الموطأ (٢ : ٤٣)

رواه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه ، كما في المنتقى .

[فيما تُمْسِكُ عنه الممتدة من الوفاة ^(١)]

٥٦٣ - قال الله : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ^(٢) فَلَا
جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ^(٣)) .

٥٦٤ - فذكر الله أن على المتوفى عنهن عِدَّةٌ ، وأنهن إذا
بَلَغْنَهَا ^(٤) فلهن أن يفعلن في أنفسهن بالمعروف ، ولم يذكر شيئاً
تجتنبه في العدة .

٥٦٥ - قال ^(٥) : فكان ^(٦) ظاهر الآية أن تُمْسِكُ الممتدة في العِدَّة
عن الأزواج فقط ، مع إقامتها في بيتها - : بالكتاب .
٥٦٦ - وكانت تحتل أن تُمْسِكُ عن الأزواج ، وأن يكون
عليها في الإمساك عن الأزواج إمساك عن غيره ، مما كان مباحاً لها
قبل العِدَّة ، من طيب وزينة ^(٨) .

-
- (١) العنوان زيادة من عندنا ، كما ذكرنا في أول الباب .
(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٤) سورة البقرة (٢٣٤) .
(٥) في س « بلغن أجلهن » وهو مخالف للأصل .
(٦) كلمة « قال » لم تذكر في س و س وهي ثابتة في الأصل بخطه بين السطرين . وفي
ج « قال الشافعي » .
(٧) في ج « وكان » وهو مخالف للأصل .
(٨) في س و ج زيادة « وغيرها » وليست في الأصل .

٥٦٧ — فلمَّا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْمُعْتَدَةِ مِنَ الْوَفَاةِ الْإِمْسَاكَ

عَنِ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ — : كَانَ عَلَيْهَا الْإِمْسَاكُ عَنِ الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ بِفَرْضِ
السَّنَةِ ، وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَزْوَاجِ وَالشُّكْنَى فِي بَيْتِ زَوْجِهَا بِالْكِتَابِ
ثُمَّ السَّنَةِ ^(١) .

٥٦٨ — وَاحْتَمَلْتُ ^(٢) السَّنَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَا احْتَمَلْتُ فِي غَيْرِهِ :

مِنْ أَنْ تَكُونَ السَّنَةُ يُنْتَبِهُ عَنْ اللَّهِ كَيْفَ إِمْسَاكُهَا ، كَمَا يُنْتَبِهُ الصَّلَاةُ
وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ ، وَاحْتَمَلْتُ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ^(٣) سَنَّ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ
نَصٌّ حَكَمَ اللَّهُ ^(٤) .

بَابُ الْعَمَلِ فِي الْأَحَادِيثِ

٥٦٩ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ لِي قَائِلٌ : فَإِنَّا نَجِدُ مِنَ الْأَحَادِيثِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَحَادِيثَ فِي الْقُرْآنِ مِثْلُهَا نَصًّا ^(٥) ، وَأُخْرَى فِي الْقُرْآنِ مِثْلُهَا

(١) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصْلِ وَالنَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « ثُمَّ السَّنَةُ » وَهُوَ صَوَابٌ وَاضِحٌ ، وَلَكِنْ
بَعْضُ الْعَابِثِينَ عَثَ بِالْأَصْلِ فَأَلْحَقَ بَاءَ بِكَلِمَةِ « السَّنَةُ » لِيَجْعَلَهَا « بِالسَّنَةِ » وَهُوَ تَصَرُّفٌ
غَيْرُ جَائِزٍ ، إِذْ لَا دَاعِيَ إِلَيْهِ مَعَ صِحَّةِ مَا فِي الْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي س وَ جِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي س وَ جِ زِيَادَةُ « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي » ، وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِحَاشِيَةِ
الْأَصْلِ بِمَخْطُوعٍ غَيْرِ خَطِّهِ .

(٤) « حَكَمَ » بِالتَّنْكِيرِ ، وَ « اللَّهُ » بِمَخْرَفِ الْجَرِّ ، كَمَا فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَبِذَلِكَ
ضَبَطْتُ أَيْضًا فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَفِي النَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « حَكَمَ اللَّهُ » بِالْإِضَافَةِ ، وَهُوَ
مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي جِ « أَحَادِيثَ مِثْلُهَا فِي الْقُرْآنِ نَصًّا » ، بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

جملةً ، وفي الأحاديث منها^(١) أكثر مما في القرآن ، وأخرى ليس
منها شيء في القرآن ، وأخرى مؤتلفة^(٢) ، وأخرى مختلفة : ناسخة^٣
ومنسوخة^(٣) ، وأخرى مختلفة : ليس فيها دلالة على ناسخ
ولا منسوخ ، وأخرى فيها نهى لرسول الله^(٤) ، فتقولون : مانهى عنه
حرامٌ ، وأخرى لرسول الله فيها نهى^(٥) ، فتقولون : نهيه وأمره على
الاختيار لا على التحريم . ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلف^(٦) من

(١) في س و ج « وفي الأحاديث مثلها منها » بزيادة كلمة « مثلها » وهي زيادة ليست في الأصل ، وتفسد المعنى أيضاً ، إذ ليست هذه الأحاديث نوعاً آخر ، إنما هي التي في القرآن مثلها جملةً ، ولكن فيها زيادات ليست في القرآن ، هي تفصيل لمجملة ، وبيان له .

(٢) في النسخ المطبوعة « متفقة » وهو مخالف الأصل ، وانظر ماضى في حاشية (رقم ٩٥) .

(٣) في النسخ المطبوعة « وأخرى ناسخة ومنسوخة » ، وكذلك في النسخة المروءة على ابن جماعة ، وزيادة كلمة « وأخرى » مخالفة للأصل ، وقد كتبت الكلمة بحاشيته بخط جديد ، وهي ظاهرة الخطأ ، لأن قوله « ناسخة ومنسوخة » يبان لنوع من أنواع الأحاديث المتعارضة ، إذ منها ما هو ناسخ ومنسوخ ، ومنها ما لا دلالة فيه على ناسخ ولا منسوخ ، كما قال الشافعى ، وكما هو ظاهر معروف .

(٤) في س « فيها نهى النبي صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل . وفي ج « ليس فيها نهى النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خلط وإفساد للمعنى .

(٥) في ج « فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهى » ، بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل ، وقد صنع فيه بعض الكتّاب ذلك ، فكتب كلمة « فيها » بين السطرين فوق كلمتي « وأخرى » و « لرسول » وضرب على كلمة « فيها » المكتوبة في موضعها بالأصل . وفي س و ب « وأخرى ليس فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهى » ، وهو خلط وإفساد للمعنى ، ويظهر أن القارئ لم يفهموا مراد الشافعى ، فظنوا أن النوعين أحدهما يكون فيه نهى للنبي ، والآخر لا يكون فيه نهى ، فأصلح كل منهم الكلام على ما فهم ، فجعل بعضهم النوع الأول الذى ليس له فيه نهى ، وعكس بعضهم . ومراد الشافعى فيما حكى عن المعترض عليه ظاهر : أن المعترض يقول : إنا نرى أحاديث فيها نهى عن النبي ، وأنتم تذهبون في الأخذ بها مذهبا مختلفا ، فتارة تحملون النهى في بعض الحديث على التحريم ، وتارة تحملونه في بعض الحديث على الاختيار لا على التحريم .

(٦) في س « المختلف » وهو مخالف للأصل ،

الأحاديث دون بعض ، ونجدكم تقيسون على بعض حديثه ، ثم يختلف قياسيكم عليها ، وتتركون بعضاً فلا تقيسون عليه . فما حجتكم في القياس وتركه ؟ ثم تفرقون بعد : فمنكم من يترك من حديثه الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك وأضعف^(١) إسناداً منه ؟

٥٧٠ - قال الشافعي : فقلت له : كل ما سنَّ رسول الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله ، وفي الجملة بالتبيين عن الله ، والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة .

٥٧١ - وما سنَّ^(٢) مما ليس فيه نص كتاب الله^(٣) فيفرض الله طاعته عامة في أمره تبعناه^(٤) .

٥٧٢ - وأما النسخة والمنسوخة^(٥) من حديثه فهي^(٦) كما نسخ الله الحكم في كتابه بالحكم غيره^(٧) من كتابه عامة في أمره ، وكذلك^(٨) سنة رسول الله تنسخ بسنته .

-
- (١) في النسخ المطبوعة « أو أضعف » والألف مصطنعة في الأصل اصطناعاً واضحاً ،
 (٢) في « وما سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم » والزيادة ليست في الأصل .
 (٣) في « نص كتاب » بحذف لفظ الجلالة ، وهو مخالف للأصل .
 (٤) في ج « اتبعناه » وهو مخالف للأصل .
 (٥) في « وأما النسخ والمنسوخ » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في « فهو » وهو مخالف للأصل .
 (٧) في « كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره » وفي ج « كما نسخ الله الحكم من كتابه بالحكم وكذلك غيره » وكل ذلك مخالف للأصل واضطراب في فهم معناه .
 (٨) في النسخ المطبوعة « فكذلك » وهو مخالف للأصل .

٥٧٣ - وذَكَرْتُ لَهُ بَعْضَ مَا كَتَبْتُ فِي (كِتَابِي) قَبْلَ هَذَا^(١) مِنْ إِيضَاحِ مَا وَصَفْتُ .

٥٧٤ - فَأَمَّا^(٢) الْمُخْتَلَفَةُ الَّتِي لِإِدْلَالَةٍ عَلَى أَيِّهَا نَاسِخٌ وَلَا أَيُّهَا مَنسُوخٌ^(٣) - : فَكُلُّ أَمْرٍ مُوْتَفِّقٌ^(٤) صَحِيحٌ ، لَا اخْتِلَافَ فِيهِ .

٥٧٥ - وَرَسُولُ اللَّهِ عَرَبِيُّ اللِّسَانِ وَالِدَارِ ، فَقَدْ^(٥) يَقُولُ الْقَوْلَ عَامًّا يُرِيدُ بِهِ الْعَامَّ ، وَعَامًّا يُرِيدُ بِهِ الْخَاصَّ ، كَمَا وَصَفْتُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَنِ رَسُولِ اللَّهِ^(٦) قَبْلَ هَذَا .

٥٧٦ - وَيُسْتَعْلَى عَنْ الشَّيْءِ فَيُجِيبُ عَلَى قَدْرِ الْمَسْئَلَةِ ، وَيُؤَدِّي عَنْهُ^(٧) الْمُخْبِرُ عَنْهُ الْخَبَرَ مُتَقَصِّيًا^(٨) ، وَالْخَبَرَ مُخْتَصَرًا ، وَالْخَبَرَ^(٩) فَيَأْتِي بِبَعْضٍ مَعْنَاهُ دُونَ بَعْضٍ .

٥٧٧ - وَيُحَدِّثُ عَنْهُ الرَّجُلُ الْحَدِيثَ قَدْ أَدْرَكَ جَوَابَهُ وَلَمْ يُدْرِكِ الْمَسْئَلَةَ فَيَدُلُّهُ عَلَى حَقِيقَةِ الْجَوَابِ ، بِمَعْرِفَتِهِ السَّبَبَ الَّذِي يُخْرِجُ عَلَيْهِ الْجَوَابَ .

-
- (١) فِي س « فِي كِتَابِي هَذَا » بِحَذْفِ « قَبْلَ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَكَلِمَةُ « كِتَابِي » وَاضِحَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنْ عَثَّ بِهَا بَعْضُ قَارِئِيهِ لِیَجْعَلَهَا تَقْرَأُ « كِتَابِي » وَعَبَثَهُ وَاضِحٌ .
- (٢) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَأَمَّا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ،
- (٣) فِي ج « عَلَى أَنَّهَا نَاسِخَةٌ وَلَا أَنَّهَا مَنسُوخَةٌ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٤) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « مُتَّفَقٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَانْظُرْ حَاشِيَةَ (رَقْمُ ٩٥)
- (٥) فِي س « وَقَدْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٦) فِي س « رَسُولُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٧) كَلِمَةُ « عَنْهُ » ثَابِتَةٌ هُنَا فِي الْأَصْلِ وَمُحَذَوْفَةٌ فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ .
- (٨) فِي س « مُتَقَصِّيًا » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ « مُتَقَصِّيًا » كَعَادَتِهِ فِي رَسْمِ مِثْلِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِالْأَلْفِ ، فَاوَلِ بَعْضُ الْقَارِئِينَ تَغْيِيرَهَا مُحَاوَلَةً وَاضِحَةً ، وَتَقَطُّ نَقَطَتَيْنِ تَحْتَ الْكَلِمَةِ بَيْنَ الصَّادِ وَالْأَلْفِ . وَفِي ج « مُتَقَصِّيًا » بِالضَّمِّ مِنَ الْإِقْصَاصِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٩) كَلِمَةُ « وَالْخَبَرَ » لَمْ تَذْكُرْ هُنَا فِي س وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَحُذِفَتْ خَطَأً وَاضِحٌ .

٥٧٨ - وَيَسُنُّ فِي الشَّيْءِ سَنَةً^(١) وَفِي مَا يُخَالِفُهُ أُخْرَى ، فَلَا

يُخَلِّصُ بَعْضُ السَّامِعِينَ بَيْنَ اخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ^(٢) اللَّتَيْنِ سَنَّ فِيهِمَا .

٥٧٩ - وَيَسُنُّ سَنَةً فِي نَصٍّ مَعْنَاهُ^(٣) ، فَيَحْفَظُهَا حَافِظٌ^(٤) ،

وَيَسُنُّ فِي مَعْنَى يُخَالِفُهُ فِي مَعْنَى وَيُجَامِعُهُ فِي مَعْنَى - : سَنَةً غَيْرَهَا ،

لَاخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ^(٥) ، فَيَحْفَظُ غَيْرُهُ تِلْكَ السَّنَةَ ، فَإِذَا أَدَّى كُلُّ مَا حَفِظَ

رَأَاهُ بَعْضُ السَّامِعِينَ اخْتِلَافًا ، وَابْتَغَى مِنْهُ شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ .

٥٨٠ - وَيَسُنُّ بِلَفْظٍ مَخْرُجُهُ عَامٌّ جُمْلَةً بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ أَوْ بِتَحْلِيلِهِ^(٦) ،

وَيَسُنُّ فِي غَيْرِهِ خِلَافَ الْجُمْلَةِ ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِمَا حَرَّمَ مَا أَحَلَّ ،

وَلَا بِمَا أَحَلَّ مَا حَرَّمَ .

٥٨١ - وَلِكُلِّ هَذَا نَظِيرٌ فِي مَا كَتَبْنَا^(٧) مِنْ مُجَمَّلِ أَحْكَامِ اللَّهِ .

٥٨٢ - وَيَسُنُّ السَّنَةَ ثُمَّ يَنْسَخُهَا بِسُنَّتِهِ ، وَلَمْ يَدَّعِ^(٨) أَنْ يُبَيِّنَ

(١) فِي ج « بَسُنَّتْ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ « الْحَالَتَيْنِ » وَهُوَ فِي ذَاتِهِ صَحِيحٌ ، وَلَكِنْ الَّذِي فِي

الأَصْلِ « الْحَالَيْنِ » وَهُوَ أَصَحُّ وَأَفْصَحُ .

(٣) فِي ب « مَعْنَى » وَهُوَ غَيْرُ وَاضِحٍ ، وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَكَلِمَةُ « نَصٍّ » مُضْبُوطَةٌ ، فِي

الأَصْلِ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ وَالتَّنْوِينِ ، وَفِي ج « فِي نَصٍّ مَعْنَاهُ بَعْضٌ » وَزِيَادَةُ كَلِمَةِ « بَعْضٌ »

هَذَا خَلَطٌ غَرِيبٌ .

(٤) فِي ج « حَافِظٌ آخَرٌ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ غَيْرُ جَيِّدَةٍ وَمُخَالَفَةٌ لِلأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْتُوبَةً فِي

حَاشِيَةِ الْمَخْطُوطَةِ الْمَقْرُوءَةِ عَلَى ابْنِ جُمَاعَةَ .

(٥) فِي ب وَ ج « أَوْ تَحْلِيلِهِ » بِحَذْفِ الْبَاءِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي ب « كَتَبْنَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٧) فِي ج « وَلَمْ يَدَّعِ » بِالنُّونِ ، وَهُوَ خَطَأٌ لَا يُوَافِقُ الْمَعْنَى ، وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٨) فِي ب زِيَادَةُ « صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي س وَ ج زِيَادَةُ « رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَكُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ .

كَلَّمَا^(١) نَسَخَ مِنْ سُنَّتِهِ بِسُنَّتِهِ ، وَلَكِنْ رُبَّمَا ذَهَبَ عَلَى الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ بِمَعْزُومِ النَّاسِخِ أَوْ عِلْمِ الْمُنْسُوخِ ، فَحَفِظَ^(٢) أَحَدُهُمَا دُونَ الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ الْآخَرَ ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ ذَلِكَ عَلَى عَامَّتِهِمْ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِمْ مَوْجُودًا إِذَا طُلِبَ .

٥٨٣ — وَكَلَّمَا^(٣) كَانَ كَمَا وَصَفْتُ أَمْضَى عَلَى مَاسَنِّهِ^(٤) ، وَفُرِّقَ بَيْنَ مَا فُرِّقَ بَيْنَهُ مِنْهُ .

٥٨٤ — وَكَانَتْ طَاعَتُهُ^(٥) فِي تَشْعِيبِهِ عَلَى مَاسَنِّهِ وَاجِبَةً^(٦) ، وَلَمْ يُقَلَّ : مَا فُرِّقَ^(٧) بَيْنَ كَذَا وَكَذَا ؟

٥٨٥ — لِأَنَّ قَوْلَ « مَا فُرِّقَ^(٧) بَيْنَ كَذَا وَكَذَا ؟ » فِيمَا فُرِّقَ بَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ - : لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ جَهْلًا مِمَّنْ^(٨) قَالَهُ ، أَوْ ارْتِيَابًا شَرًّا مِنَ الْجَهْلِ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ بِاتِّبَاعِهِ .

(١) رُسِمَتْ فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « كُلُّ مَا » وَرُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « كَلَّمَا » فَأَبْقَيْنَاهَا عَلَى رُسْمِ الْأَصْلِ ، لِتَحْتَمِلَ الْمَعْنَيْنِ .

(٢) فِي ب « فَيَحْفَظ » وَهُوَ مُخَالَفُ الْأَصْلِ .

(٣) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « كَلَّمَا » نَخَالِفُنَا رُسْمَهُ ، لِيَكُونَ الْمُرَادُ وَاضِحًا مَحْدُودًا .

(٤) فِي ج « أَمْضَى عَلَى مَاسَنِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي ب « أَمْضَى عَلَى مَاسَنِّهِ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي س « مَضَى عَلَى مَاسَنِّهِ » ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي ب « وَكَانَتْ طَاعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي س وَ ج « عَلَى مَاسَنِّهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةً وَاحِدَةً وَاجِبَةً مِنْهُ » ، وَبِهَذِهِ الزِّيَادَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ اضْطَرَبَ الْمَعْنَى ، وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ وَاضِحٌ مَفْهُومٌ وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٧) كَلِمَةُ « فُرِّقَ » ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِفَتْحَةٍ فَوْقَ الْفَاءِ وَشَدَّةٍ فَوْقَ الرَّاءِ .

(٨) فِي ج « مِمَّنْ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

٥٨٦ - وما لم يوجد فيه إلا الاختلاف : فلا يعدُّو أن يكونَ

لم يُحْفَظْ مُتَقَصِّى^(١) ، كما وصفتُ قبلَ هذا ، فيُعَدُّ مختلفاً ، وَيَغِيبُ عَنَّا مِنْ

٦٦ سَبَبِ تَبْيِينِهِ مَا عَلِمْنَا فِي غَيْرِهِ ، أَوْ وَهَمًا مِنْ مُحَدِّثٍ .

٥٨٧ - ولم نَجِدْ عَنْهُ^(٢) شيئاً مختلفاً فكشَفْنَاهُ - : إلاَّ وجدنا له

وجهًا يَحْتَمِلُ بِهِ أَلَّا يَكُونَ مُخْتَلِفًا ، وَأَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي الْوَجُوهِ الَّتِي وَصَفْتُ لَكَ .

٥٨٨ - أَوْ نَجِدُ الدَّلَالَهَ عَلَى الثَّابِتِ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ ، بِثَبُوتِ

الْحَدِيثِ ، فَلَا يَكُونُ الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ نُسِبَا إِلَى الْاِخْتِلَافِ مُتَّكَافِيَيْنِ^(٣) ، فَتَصِيرُ إِلَى الْأُثْبَتِ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ

٥٨٩ - أَوْ يَكُونُ عَلَى الْأُثْبَتِ مِنْهُمَا دِلَالَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ

أَوْ سَنَةِ نَبِيِّهِ^(٤) أَوْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي وَصَفْنَا قَبْلَ هَذَا ، فَتَصِيرُ إِلَى الَّذِي هُوَ أَقْوَى وَأَوْلَى أَنْ يَثْبُتَ بِالْأَدْلَالِ .

٥٩٠ - ولم نَجِدْ عَنْهُ حَدِيثَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ إِلَّا وَلَهُمَا مَخْرَجٌ أَوْ عَلَى

أَحَدِهِمَا دِلَالَةٌ بِأَحَدٍ مَا وَصَفْتُ^(٥) : إِمَّا بِمُوَافَقَةٍ^(٦) كِتَابٍ^(٧)

(١) فِي س وَ ج « مُتَقَصِّيًا » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَلَمْ تَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ .

(٣) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا ، بِيَاءٍ بَدَلَ الْهَمْزَةِ ، فَأُثْبِتْنَاهَا عَلَى ذَلِكَ ، إِذْ هُوَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ .

(٤) فِي س « أَوْ سَنَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَصَفْنَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي س « لِمُوَافَقَتِهِ » وَفِي ج « بِمُوَافَقَتِهِ » وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٧) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « كِتَابِ اللَّهِ » وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مَكْتُوبٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ

بِحِطٍّ غَيْرِ خَطِّهِ .

أو غيره من سُنَّتِه^(١) أو بعض الدلائل .

٥٩١ - وما نَهَى عنه رسولُ الله^(٢) فهو على التحريم ، حتى

تَأْتِي^(٣) دِلَالَةٌ عنه^(٤) على أنه أراد به غير التحريم .

٥٩٢ - قال^(٥) : وأما القياسُ على سُنَنِ^(٦) رسول الله فأصله

وجهان ، ثم يتفرعُ في أحدهما وجوه .

٥٩٣ - قال : وما هما ؟

٥٩٤ - قلتُ : إن الله تَعَبَّدَ خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه بما

سبق في قضائه أن يَتَعَبَّدَ بهم به ولما شاء^(٧) ، لا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ فيما^(٨)

تَعَبَّدَ بهم به ، مِمَّا دَلَّهم رسولُ الله على المعنى الذى له^(٩) تَعَبَّدَ بهم به ، أو وجدوه

في الخبر عنه ، لم يُنْزَلْ في شيء في مثل المعنى الذى له تَعَبَّدَ خلقه^(١٠) ،

(١) في النسخ المطبوعة « سنة » بحذف الضمير ، وهو مخالف للأصل .

(٢) كلمة « رسول الله » لم تذكر في ج و ذكر بدلها « صلى الله عليه وسلم » ، وما هنا هو الثابت في الأصل .

(٣) في ج « يأتى » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) كلمة « عنه » لم تذكر في ب وهى ثابتة في الأصل . وفي س و ج « عنه صلى الله عليه وسلم » وزيادة الصلاة ليست في الأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال الشافعى » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « سنة » بالافراد ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « وكما » بدل « ولما » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ب « فما » بدل « فيما » وهو خطأ

(٩) كلمة « له » لم تذكر في ب وهى ثابتة في الأصل .

(١٠) ما أثبتنا هنا هو الذى في الأصل ، واضطربت النسخ الأخرى في هذه الجملة ، وأظن ناسخها

أو مصححها لم يدركوا المراد تماماً ، ففي س « ولم ينزل شيء في مثل المعنى » الخ ،

وفي ب « لم يترك شيء في مثل هذا المعنى الذى به تعبد خلقه » وفي ج « ولم ينزل »

الخ ، بزيادة حرف العطف فقط .

ووجِبَ^(١) على أهل العلم أن يُسَلِّكُوهُ^(٢) سبيلَ السنة ، إذا كان في معناها ، وهذا^(٣) الذي يتفرَّعُ تفرُّعاً كثيراً .

٥٩٥ — والوجهُ الثاني : أن يكونَ أحلَّ لهم شيئاً جملةً ، وحرَّم منه شيئاً بعينه ، فيُحلُّون الحلالَ بالجملة ، ويُحرِّمون الشيءَ بعينه ، ولا يقيسون عليه : على الأقلِّ الحرام^(٤) ، لأنَّ الأكثرَ منه حلالٌ ، والقياسُ على الأكثرِ أولى أن يُقاسَ عليه من الأقلِّ .

٥٩٦ — وكذلك إن حرَّم جملةً^(٥) وأحلَّ بعضها ، وكذلك إن فرضَ شيئاً وخصَّ رسولُ الله التخفيفَ في بعضه .

٥٩٧ — ^(٦) وأما القياسُ فإنما أخذناه استدلالاً بالكتاب

والسنة والآثار^(٧) .

(١) في س « وأوجب » وفي ج « فأوجب » وكلاهما خطأ ومخالف للأصل ، والذي فيه « ووجب » ثم رآها كاتبه غير واضحة ، فأعاد كتابتها فوقها واضحة بنفس الخط ، ثم عبت بها عابت فألصق بالواو الأولى ألفا ، فصارت تحتل أن تقرأ « وأوجب » أو « فأوجب » والتعمل فيها ظاهر واضح .

(٢) فعل « سلك » يتعدى لمفعولين بنفسه وبالهزمة ، والذي هنا من الثاني ، لأنه ضبط في الأصل بضم الياء وكسر اللام .

(٣) زاد بعض الناس في الأصل ألفا قبل الواو ، لتقرأ « أو هذا » ، وهي زيادة نائية عن موضعها غير جيدة ، ولذلك لم تذكر في النسخة المقروءة على ابن جماعة ، ولا في النسخ المطبوعة .

(٤) قوله « على الأقلِّ الحرام » بيان لقوله « عليه » في قوله « ولا يقيسون عليه » وهو ظاهر ، وفي ج « ولا يقيسون عليه إلا على أقلِّ الحرام » وهو خلط وإفساد للمعنى .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « واحدة » وهي زيادة خطأ صرف ، وليست في الأصل .

(٦) هنا في س و ب زيادة « قال الشافعي » .

(٧) كتب كاتب في الأصل بخط جديد كلمة « من » بعد الواو ، ويظهر أنها كتابة

حادثه قريباً بعد نسخ نسخة س ، لأنها لم تذكر في أية نسخة أخرى .

٥٩٨ — وأما أن نُخالفَ حديثاً عن رسول الله ^(١) ثابتاً عنه — :
فأرجو أن لا يؤخذَ ذلك علينا إن شاء الله .

٥٩٩ — وليس ذلك لأحدٍ ، ولكن قد يجهلُ الرجلُ السنةَ
فيكونُ له قولٌ يُخالفُها ، لا أنه عمَدٌ خِلافُها ^(٢) ، وقد يغفلُ المرءُ ويخطئُ
في التأويل ^(٣) .

٦٠٠ — قال ^(٤) : فقال لي قائلٌ : فمثّل لي كلّ صِنْفٍ مما وصفتَ
مثلاً ، تجمّع لي فيه الإتيان على ما سألتُ عنه ، بأمرٍ لا تُكثِرُ ^(٥)
عليّ فأنساهُ ، وابدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن النبي ^(٦) ، واذكُرْ منها

(١) في النسخ المطبوعة « لرسول الله » والذي في الأصل ما هنا ، ثم ضرب بعض الكاتِبين على كلمة « عن » وألصقَ لأمّاً بالراء ، ويظهر أن هذا التنوير قديم ، لأنها ثابتة باللام أيضاً في النسخة المقروءة على ابن جماعة .

(٢) « عمد » — من باب ضرب — يتعدى بنفسه وباللام وبالي ، كما نص عليه في اللسان وكما هو ثابت بالأصل هنا ، وهو حجة ، ويظهر أن مصححي مطبعة بولاق غرهم مايوهمه كلام صاحب القاموس ، فظنوا الكلمة غير صواب ، فغيروها في نسخة ب وجعلوها « تعمد » .

(٣) الله أكبر . هذا هو الإمامُ حقّاً . وصَدَقَ أهلُ مكة وبرُّوا ، حين سَمَّوه
« ناصرَ الحديث » .

(٤) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو زيادة عما في الأصل .

(٥) في ج « ولا تكثر » وزيادة الواو ليست في الأصل ، وإن كانت ثابتة في النسخة المقروءة على ابن جماعة ، وموقعها في السياق غير جيد . وفي س « لا يكثُر » بالفعل المضارع ، وهو مخالف أيضاً للأصل ، والتاء الفوقية واضحة فيه وفوقها ضمة ، وقد زاد بعض الكاتِبين نقطتين تحت التاء لتقرأ أيضاً بالياء ، ولم يحسن فيما صنع ، لأن الضمة فوق الحرف تبطل صنيعه .

(٦) في ج « رسول الله » .

شيئاً مما معه القرآن ، وإن كررت بعض ما ذكرت ؟

٦٠١ - (١) فقلت له : كان أول ما فرض الله على رسوله في القبلة

أن يستقبل بيت المقدس للصلاة ، فكان (٢) بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي إلا إليها ، في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله ،

٦٧ فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجه رسوله والناس إلى الكعبة - :

كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل المكتوبة (٣) في

غير حال من الخوف : غيرها ، ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبداً .

٦٠٢ وكل كان (٤) حقاً في وقته ، بيت المقدس من حين

استقبله النبي إلى أن حوّل عنه - : الحق في القبلة ، ثم البيت الحرام

الحق في القبلة إلى يوم القيامة

٦٠٣ - وهكذا كل منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه .

٦٠٤ - قال (٥) : وهذا - مع إبانته لك النسخ والمنسوخ من

الكتاب والسنة - : دليل لك على أن النبي إذا سن سنة حوّل الله

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في - « وكان » وهو مخالف للأصل .

(٣) كذا في الأصل بنزع الحافض ، وكتب كاتب بحاشيته « لعله : في » يعني أنه ظن أن كلمة « في » سقطت من النسخة . ويظهر أن بعض العلماء أصلح الكلمة بعد ذلك بزيادة الباء فصارت « بالمكتوبة » كما في المقروءة على ابن جماعة ، وبذلك طبعت في الطبعات الثلاث .

(٤) كذا في الأصل وسائر النسخ ، وزاد بعض الكتّابين بحاشية الأصل كلمة « قد » وجعل موضعها قبل « كان » .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

عنها إلى غيرها : سَنَّ أُخْرَى يصير إليها الناسُ بعدَ التي حُوِّلَ عنها ،
لئلا يذهبَ على عامَّتِهِمُ النَّاسِخُ فَيُثَبِّتُونَ عَلَى الْمُنْسُوخِ .

٦٠٥ - وَلِئلا يُشَبَّهَ ^(١) عَلَى أَحَدٍ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَسُنُّ ^(٢)

فَيَكُونُ فِي الْكِتَابِ شَيْءٌ يَرَى مَنْ جَهَلَ اللِّسَانَ أَوْ الْعِلْمَ بِمَوْقِعِ السَّنَةِ
مَعَ الْكِتَابِ أَوْ إِبَانَتِهَا ^(٣) مَعَانِيَهُ - : أَنَّ الْكِتَابَ ^(٤) يَنْسَخُ السَّنَةَ .

٦٠٦ - ^(٥) فَقَالَ ^(٦) : أَفِيْمَكُنْ أَنْ تُخَالَفَ السَّنَةُ فِي هَذَا

الْكِتَابَ ؟

٦٠٧ - قُلْتُ : لَا ، وَذَلِكَ : لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ^(٧) أَقَامَ عَلَى

خَلْقِهِ الْحُجَّةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، أَصْلُهُمَا فِي الْكِتَابِ : كِتَابُهُ ، ثُمَّ سَنَةُ نَبِيِّهِ ،
بِفَرْضِهِ فِي كِتَابِهِ اتِّبَاعَهَا .

٦٠٨ فلا يجوزُ أَنْ يَسُنَّ رَسُولُ اللَّهِ سَنَةً لَازِمَةً فَتُنْسَخَ

فَلا يَسُنُّ مَا نَسَخَهَا ^(٨) ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ النَّاسِخُ بِالْآخِرِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ،

(١) فِي سَائِرِ النَّسَخِ « يَشْتَبِه » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَالْكَلِمَةُ فِيهِ وَاضِحَةٌ مُضَبَّوْطَةٌ .

(٢) فِي س وَ ج « سَن » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) فِي سَائِرِ النَّسَخِ « وَلِبَانَتِهَا » بِالْوَاوِ بَدَلَ « أَوْ » وَالْأَلْفُ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ ضُرِبَ
عَلَيْهَا بَعْضُ الْفَارِسِيِّينَ ، وَلَا وَجْهَ لَذَلِكَ .

(٤) فِي س « أَنْ يَقُولَ : الْكِتَابُ » الْخ ، وَكَلِمَةُ « يَقُولُ » مُزَادَةٌ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ
بِحِطِّ آخِرٍ ، وَهِيَ زِيَادَةٌ غَيْرُ جَيِّدَةٍ .

(٥) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي ج « وَقَالَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٧) فِي س « لِأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

(٨) فِي س « وَلَا يَسُنُّ » وَفِي ج « وَلَا يَبِينُ نَاسِخًا » وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَالْكَلِمَةُ
وَاضِحَةٌ فِيهِ مُضَبَّوْطَةٌ .

وأكثرُ الناسخ في كتاب الله إنما عُرِفَ بِدِلَالَةِ سَنَنِ^(١) رسول الله .

٦٠٩ — فإذا كانت السنة تدلُّ على ناسخ القرآن وتُفَرِّقُ

بينه وبين منسوخه — : لم يكن أن تُنسخ السنة بقرآنٍ إلاَّ أُحْدِثَ

رسولُ الله مع القرآن سنةً تُنسخُ سنتَه الأولى ، لتذهب الشبهة عن

من^(٢) أقام الله عليه الحجة من خلقه .

٦١٠ — قال : أفرأيت لو قال قائلٌ : حيثُ وجدتُ

القرآن^(٣) ظاهراً عامّاً ، ووجدتُ سنةً تحتلُّ أن تبينَ عن القرآن ،

وتحتلُّ أن تكونَ بخلاف^(٤) ظاهره — : علمتُ أن السنة منسوخةٌ

بالقرآن ؟

٦١١ — فقلتُ له : لا يقولُ هذا عالمٌ !

٦١٢ — قال : ولم ؟

٦١٣ — قلتُ : إذا كان الله فرضَ على نبيه اتباعَ ما أنزل إليه ،

وشهد له بالهدى ، وفرضَ على الناس طاعته ، وكان اللسانُ — كما وصفتُ

قبلَ هذا — محتملاً للمعاني ، وأن يكون كتابُ الله ينزلُ عامّاً يُرادُ

به الخاصُّ ، وخاصّاً يُرادُ به العامُّ ، وفرضاً جملةً بينه رسولُ الله^(٦) ،

(١) الكلمة واضحة في الأصل ، وقد غيرها بعض قارئيه لتقرأ « سنة » ، وبذلك كتبت

في النسخة المفروءة على ابن جماعة . وهو تصرف غير سديد .

(٢) في ج « على من » وهو خطأ وخط .

(٣) في س « في القرآن » وزيادة « في » خطأ ومخالفة للأصل .

(٤) في س « خلاف » بحذف الباء ، وهو خلاف الأصل .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « وبينه رسول الله » ، بزيادة حرف العطف ، وهو خطأ ومخالفة للأصل .

فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام — : لم تكن السنة^(١) لِتُخَالَفَ كتابَ الله ، ولا تكون السنة إلا تبعاً لكتاب الله ، بمثل تنزيله ، أو مُبَيِّنَةً معنى ما أراد الله ، فهي^(٢) بكل حال مُتَّبِعَةٌ لكتاب الله .

٦١٤ — قال : أفتُوجِدُنِي الحجة بما قلت في القرآن ؟

٦١٥ — فذكرتُ له بعض ما وصفتُ في كتاب (السنة مع القرآن^(٣)) من أن الله فرض الصلاة والزكاة والحج ، فبين رسولُ الله كيف الصلاة ، وعددها ، ومواقيتها ، وسُنَنُهَا ، وفي كم الزكاة من المال ، وما يَسْقُطُ عنه من المال ويَتَثَبُّتُ عليه^(٤) ، ووقتها ، وكيف عملُ الحج ، وما يُجْتَنَبُ فيه ويُباح .

٦١٦ — قال : وذكرتُ له قولَ الله (والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٥)) و (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٦)) وأن رسولَ الله لما سَنَّ القِطْعَ على من بلغتْ سرقةُ

(١) في ج « سنة » بالتنكير ، وهو خلاف الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « وهى » وهو مخالف للأصل .

(٣) لا أدري أهذا كتاب معين ألفه الشافعى ، أم يريد ما ذكر في كتبه من الرسالة وغيرها ، مما تكلم فيه عن وجه بيان السنة للقران وما جاء في السنة مما ليس فيه نص كتاب ؟ فاني لم أجد في ترجمة الشافعى في مؤلفاته كتابا باسم [السنة مع القرآن] ولم أجد كذلك كتابا بهذا الاسم في الكتب التي ألحقت بكتاب الأم ، وعسى أن يتبين لى حقيقة ذلك عند تحقيق الكلام في كتبه ، إن شاء الله .

(٤) « يسقط » و « يثبت » كتبا في « تسقط » ، و « تثبت » بالتاء ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في — زيادة كلمة « الآية » وليست في الأصل . وهذه الآية في سورة المائدة (٣٨) .

(٦) سورة النور (٢) .

ربع دينار فصاعداً ، والجَلَدُ على الحرَّين البكرين^(١) ، دون الثَّيْبَيْنِ
الحرَّينِ والمملوكَيْنِ - : دَلَّتْ سنةُ رسول الله على أن الله أرادَ بها
الخاصَّ من الزُّناةِ والشُّراقِ ، وإن كان مخرَجُ الكلامِ عامًّا في الظاهرِ
على الشُّراقِ والزُّناةِ .

٦١٧ — قال : فهذا^(٢) عندي كما وصفتَ ، أفتجدُ حجةً على مَنْ
رَوَى^(٣) أن النبيَّ قال : « ما جاءكم عَنِّي فاعرضوه على كتابِ الله ، فما
وافقه فأنأ قُلْتُهُ ، وما خالفه فلم أقُلْهُ »^(٤) ؟

- (١) في س و ج « البكرين البالغين » والزيادة ليست في الأصل .
(٢) في - « وهذا » وهو مخالف للأصل .
(٣) كتب بعض الكتّابين بين السطرين في الأصل ، بعد كلمة « روى » كلمة « الحديث »
وهذه الزيادة ليست في سائر النسخ ، وما أظنها صحيحة .
(٤) هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن ، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة ، كلها
موضوع أو بالغ الغاية في الضعف ، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد .
وأقرب رواية لما نقله الشافعي هنا فوهاه وضعفه - : رواية الطبراني في معجمه الكبير
من حديث ابن عمر ، نقلها الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ١٧٠) وقال : « فيه أبو
حاضر عبد الملك بن عبد ربه ، وهو منكر الحديث » .
وقال في عون المعبود (٤ : ٣٢٩) : « فأما ما رواه بعضهم أنه قال : إذا جاءكم
الحديث فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافقه فخذوه - : فانه حديث باطل لا أصل له .
وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال : هذا حديث وضعته الزنادقة » .
ونقل العلامة الفتني في تذكرة الموضوعات (ص ٢٨) عن الخطابي أنه قال أيضاً :
« وضعته الزنادقة » . ونقل هو والعجلوني في كشف الخفا (١ : ٨٦) عن الصغاني
أنه قال : « هو موضوع » .

وقد كتب الامام الحافظ أبو محمد بن حزم ، في هذا المعنى فصلاً نفيساً جداً ، في
كتاب الإحكام (٢ : ٧٦ - ٨٢) وروى بعض ألفاظ هذا الحديث المكذوب ،
وأبان عن عللها فثنى . ومما قال فيه : « ولو أن امرأ قال لا تأخذ إلا ما وجدنا في
القرآن - : لكان كافراً باجماع الأمة ، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس
إلى غسق الليل ، وأخرى عند الفجر ، لأن ذلك أقل ما يقع عليه اسم صلاة ، ولا حدَّ
للاكثر في ذلك . وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال » ثم قال : « ولو أن

٦١٨ — ^(١) فقلت له : ماروى هذا أحدٌ يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير ^(٢) ، فيقال لنا : قد ثبت ^(٣) حديث من روى هذا في شيء .

٦١٩ — وهذه أيضاً رواية منقطعة عن رجل مجهول ، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء .

٦٢٠ — قال ^(٤) : فهل عن النبي رواية بما قلتم ^(٥) ؟

٦٢١ — فقلت له : نعم :

٦٢٢ — أخبرنا سفيان ^(٦) قال أخبرني سالم أبو النضر أنه سمع

= امراً لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة فقط ، أو يترك كل ما اختلفوا فيه ، مما قد جاءت فيه النصوص — : لكان فاسقاً باجماع الأمة . فهاتان القدمتان توجب بالضرورة الأخذ بالنقل .

وانظر أيضاً لسان الميزان (١ : ٤٥٤ — ٤٥٥)

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في س « صغير ولا كبير » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « كبير » فيه مضبوطة بفتح الكاف وضم الباء ، ومع ذلك فإن بعض قارئيه غبث به ، فزاد ياء في كل من الكلمتين قبل الراء ، وهو تصرف غير حميد ، والكلمتان مضبوطتان أيضاً في النسخة المقروءة على ابن جماعة بضم الغين والباء .
- (٣) « ثبتم » مضبوطة في الأصل بفتحة على التاء وشدة على الباء ، وفي النسخ المطبوعة « كيف أثبتم » فزاد ناسخوها ألفاً ، وغيروا « قد » إلى « كيف » بدون حجة ، وأظنهم لم يفهموا وجه الكلام ، فغيروه إلى ما ظنوه صحيحاً ، وإنما يريد الشافعي : أن هذا الحديث لم يروه ثقة ممن أخذنا بروايته ، حتى يكون للمعتز حجة علينا إذا أخذنا بشيء من روايته ، بل هذا الراوى لم نحتاج بشيء مما روى ، إذ هو ليس بمقبول الرواية عندنا .

(٤) في س « فقال » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ج « فيما قلتم » وفي س « فيما قلت » ، وكلاهما مخالف للأصل ، وقد حاول بعض قارئيه تغيير كلمة « بما » ليجعلها « لما » والتصنع في ذلك واضح .

(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عينة » وليست في الأصل ، وهو هو .

عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « لَا أُفِينُ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ - : فيقول : لا أدري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه »^(١).

٦٢٣ - قال الشافعي : فقد ضيق رسول الله على الناس أن يردوا أمره ، بفرض الله عليهم اتباع أمره .

٦٢٤ - قال^(٢) : فأبى لي جملًا أجمع لك أهل العلم - أو أكثرهم - عليه^(٣) من سنة مع كتاب الله يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلًا على أن الكتاب خاص وإن كان ظاهره عامًا .

٦٢٥ - فقلت له : نعم ، ماسمعتي^(٤) حكيت في (كتابي)^(٥) .

٦٢٦ - قال : فأعد منه شيئًا .

٦٢٧ - قلت^(٦) : قال الله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ

(١) مضى الحديث بهذا الاسناد وإسناد آخر برقم (٢٩٥ و ٢٩٦) وتكلمنا عليه هناك .

(٢) « قال » : أي المعارض المناظر للشافعي ، وفي النسخ المطبوعة « قال الشافعي : فقال » وهو إيضاح للمراد ، ولكنه مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « عليها » وهو مخالف للأصل ، ويظهر أنها كانت في النسخة المقروءة على ابن جماعة « عليه » كما في الأصل . ثم حكى بالسكين وجعلت « عليها » وما في الأصل يحتاج لشيء من التأول في إعادة الضمير إلى قوله « جملًا » ، ولنا نرى به بأسًا .

(٤) في نسخة « نعم ، بعض ماسمعتي » . وزيادة « بعض » ليست في الأصل . وفي نسخة « بعض ماسمعتي » بحذف كلمة « نعم » وهو مخالف أيضًا للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « هذا » وليست في الأصل .

(٦) في نسخة « فقلت » وهو مخالف للأصل .

وَبَنَاتُكُمْ^(١) وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ
وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ ، وَأُمَّهَاتُ
نِسَائِكُمْ ، وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي جُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ،
وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ، وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ
إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ
ذَلِكَ^(٢) .

٦٢٨ — قال^(٣) : وَذَكَرَ^(٤) اللَّهُ مَنْ حَرَّمَ ، ثُمَّ قَالَ : (وَأُحِلَّ
لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) فقال رسولُ الله : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ،
وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا^(٥) » . فلمْ أُعْلَمْ مُخَالَفًا فِي اتِّبَاعِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ثُمَّ قَالَ « إِلَى : وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (٢٣ وَ ٢٤) .

(٣) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « فَذَكَرَ » بِالْفَاءِ ، وَفِي الْأَصْلِ بِالْوَاوِ ، ثُمَّ أَصْلَحَهَا بَعْضُ الْقَارِئِينَ
بِإِلْصَاقِ الْوَاوِ بِالذَّالِ لِإِصْلَاحِهَا مِصْطَنَعًا غَيْرَ جَيِّدٍ .

(٥) فِي س وَ ب تَقْدِيمُ ذِكْرِ الْحَالَةِ وَتَأْخِيرُ الْعَمَةِ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ
وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ٤) عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ، بِتَقْدِيمِ ذِكْرِ الْعَمَةِ كَمَا فِي الْأَصْلِ ، وَكَذَلِكَ
هُوَ فِي الْمَوْطَأِ (ج ٢ ص ٦٧ - ٦٨) .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْكِتَابِ السِّتَةُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، كَمَا فِي نَيْلِ
الْأَوْتَارِ (ج ٦ ص ٢٨٥) .

٦٢٩ — فكانت فيه دِلالتان : دِلالةٌ على أن سُنَّةَ رسولِ الله لا تكون مخالِفةً لكتابِ الله بحالٍ ، ولكنها مُبَيِّنَةٌ عامَّةٌ وخاصَّةٌ .

٦٣٠ — ودِلالةٌ على أنهم قَبِلُوا فيه خبرَ الواحد ، فلا نعلم^(١) أحداً رَواه من وَجْهِ يَصِحُّ عن النبيِّ إلاَّ أباهريرة^(٢) .

٦٣١ — قال^(٣) : أفيحتمَلُ أن يكونَ هذا الحديثُ عندك خلافاً

لشيءٍ من ظاهرِ الكتاب ؟

٦٣٢ — فقلت^(٤) : لا ، ولا غيرُهُ .

٦٣٣ — قال : فما معنى قولِ الله (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ)

٦٩ فقد ذَكَرَ التحريمَ وقال^(٥) : (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ؟

(١) في س « ولا أعلم » وهو مخالف للأصل ، وفي س « ولا نعلم » وحرف العطف

في الأصل ملصق بحرف « لا » بدون تقط ، فمن المحتمل قراءته واواً أو فاءً ، والفاء

أرجح عندي ، ويؤيده ما في النسخة المقروءة على ابن جماعة .

(٢) قال الشافعي في الأم (ج ٥ ص ٤) : « ولا يروى من وجه يثبت أهل الحديث عن

النبي صلى الله عليه وسلم — : إلا عن أبي هريرة ، وقد روى من وجه لا يثبت أهل

الحديث من وجه آخر ، وفي هذا حجة على من ردَّ الحديث ، وعلى من أخذ بالحديث

مرة وتركه أخرى .

وهذا الذي قال الشافعي يدل على أنه لم يصل إليه طرق صحيحة للحديث من غير

حديث أبي هريرة ، ولكنه قد صح من حديث جابر ، فرواه أحمد والبخاري

والترمذي ، كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٨٥ — ٢٨٦) ونقل عن ابن عبد البر

قال : « كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة ، يعني

من وجه يصح ، وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر ، وصححه عن أبي هريرة ،

والحديثان جميعاً صحيحان .

(٣) في ج « فقال » وفي س « قال : فقال » وكلاهما مخالف للأصل .

(٤) في س « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « ثم قال » وهو مخالف للأصل .

٦٣٤ - قلتُ : ذَكَرَ تحريمَ مَنْ هو حرامٌ بكلِّ حالٍ ، مثلِ ،
 الأمِّ والبنتِ والأختِ والعمةِ والخالةِ وبناتِ الأخِ وبناتِ الأختِ ،
 وذَكَرَ مَنْ حرَّم بكلِّ حالٍ من النَّسَبِ والرِّضَاعِ ، وذَكَرَ مَنْ حرَّم
 مِنْ الجَمْعِ بَيْنَهُ^(١) وكان أصلُ كلِّ واحدةٍ منهما مباحًا على الانفراد ،
 قال^(٢) : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ)^(٣) يعنى بالحال^(٤) التى أحلَّها به .
 ٦٣٥ - ألا ترى أنَّ^(٥) قوله (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) بمعنى
 ما أحلَّ به^(٥) ، لا أنَّ واحدةً من النساءِ حلالٌ بغيرِ نكاحٍ يصحُّ^(٦) ،
 ولا أنه يجوز نكاحُ خامسةٍ على أربعٍ^(٧) ، ولا جمعٌ بين أختين ، ولا غيرُ
 ذلك مما نهى عنه ؟ !

(١) هكذا فى الأصل باثبات « من » مع ضبط « حرم » بفتح الحاء وتشديد الراء ،
 والتضعيف هنا للتعدية ، فكان الظاهر أن لا يؤتى بحرف « من » ، ولعل هذا
 استعمال عند بعض العرب ، أو هو على تضمين معنى « منع » وقد ضرب بعض القارئین
 على حرف « من » ولذلك لم يذكر فى النسخ المطبوعة ولا فى النسخة المرفوعة على ابن جماعة .

(٢) فى النسخ المطبوعة « وقال » وإثبات الواو مخالف للأصل .

(٣) فى س « فى الحالة » وهو مخالف للأصل ،

(٤) فى س و ج « إلى » بدل « أن » والكلمة فى الأصل غير واضحة ، إذ اعتورها
 التغيير فى الكتابة ، فلم يظهر ما كانت عليه أولاً ، ولكنها جعلت « إلى » وتحت
 الياء تقطنان ، وليس ذلك من قاعدة الريع فى الكتابة ، وفى الحاشية مكتوب كلمة
 « أن » ومضروب عليها ، والراجع عندي أنها بخط الريع ، كتبها بياناً كمادته وعادة
 غيره من العلماء السابقين ، وأن الضرب عليها إنما جاء ممن تصرف فى أصل الكلمة
 فى أثناء السطر .

(٥) كلمة « أحل » ضبطت فى الأصل بفتح الألف والحاء بالبناء للفاعل .

(٦) فى النسخ المطبوعة « صحيح » وهو مخالف للأصل .

(٧) فى س « الأربع » وهو مخالف للأصل .

- ٦٣٦ — فذكرت^(١) له فَرَضَ اللهُ فِي الْوُضُوءِ ، وَمَسَحَ النَّبِيُّ عَلَى الْخَفَيْنِ ، وما صار إليه أكثرُ أهل العلم من قبولِ المسحِ .
- ٦٣٧ — فقال : ^(٢) أفيُخالفُ المسحُ شيئاً من القرآن ؟
- ٦٣٨ — قلتُ : لا تُخالفهُ سُنَّةٌ بحالٍ .
- ٦٣٩ — قال : فما وجهُهُ ؟
- ٦٤٠ — قلتُ^(٣) : لما قال^(٤) : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^(٥) وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(٦)) — : دلتِ السنةُ على أن من كان^(٧) على طهارةٍ مالم يُحْدِثْ فقام إلى الصلاة لم يكن عليه هذا الفرضُ ، فكذلك دلت^(٨) على أن فرضَ غسلِ القدمين إنما هو على المتوضيِّ لا خُفِّيَّ عليه^(٩) لبسَهُمَا كاملاً الطهارةُ .

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي : وذكرت » وهو مخالف للأصل ، وقد كتب بعض الناس فيه بين السطرين كلمة « قال » بخط آخر .

(٢) في س « قال » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « قلت له » وكلمة « له » لم تذكر في الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « لما قال الله » ولفظ الجلالة لم يكتب في الأصل ، ولكنه كتب فيه بين السطرين بخط جديد .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة المائدة (٦) .

(٧) في النسخ المطبوعة « على أن كل من كان » وزيادة كلمة « كل » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطرين بخط آخر .

(٨) في س « وكذلك » ، وفي س و ج « دلت السنة » وكالها مخالف للأصل .

(٩) حذف النون هنا للاضافة إلى الضمير ، وحرف الجرّ بينهما مقحم ، على ما قال علماء العربية ورجحوه ، وهذا الحذف ورد كثيراً في كلام العرب . انظر فقه اللغة للثعالبي (ص ٣٤٩ طبعة الحلبي) وشرح ابن يعيش على المفصل (١٠٤ - ١٠٧) .

٦٤١ — وذ كرت له تحريم النبي كل ذي ناب من السباع ،
وقد قال الله : (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً^(١) على طاعم يطعمه^٢
إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزير فإنه رجس ،
أو فسقاً أهل غير الله به ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور
رحيم^(٣)) . ثم سمي ما حرم^(٤) .

٦٤٢ — فقال^(٥) : فما معنى هذا ؟

٦٤٣ — قلنا^(٥) : معناه : قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً مما كنتم
تأكلون إلا أن يكون^(٦) ميتة وماذ كر بعدها ، فأما ما تركتم^(٧) أنكم
لم تعدوه من الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستحلون إلا ما سمي
الله ودلت السنة على أنه حرم^(٨) عليكم منه ما كنتم تحرّمون ، لقول
الله : (يحل^(٩) لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث^(١٠)) .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الأنعام (١٤٥) .

(٣) لم يذكر الشافعي نص الآية في هذه المحرمات ، فلذلك قال « ثم سمي ما حرم » يشير به
إلى باقي الآية . وفي « فسمي » وهو مخالف للأصل .

(٤) في « قال » وهو مخالف للأصل .

(٥) في « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٦) وضع في الأصل نقطتان فوق الحرف ونقطتان تحته ، ليقرأ بالتاء وبالياء .

(٧) في « وج » « ذكرتم » بدل « تركتم » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ المطبوعة « على أنه إنما حرم » وكلمة « إنما » ليست من الأصل ، ولكنها
مكتوبة بحاشيته بخط آخر .

(٩) التلاوة « ويحل » ولكن الواو كتبت في الأصل بخط جديد ، والشافعي كثيراً ما يترك

حرف العطف اكتفاء بموضع الاستدلال من الآية ، وليس بصنيعه هذا بأس .

(١٠) سورة الأعراف (١٥٧) .

٦٤٤ - قال: ^(١) وذُكرتُ له قول الله: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) ^(٢) وقوله: (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) ^(٣). ثُمَّ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ يُوعَا، منها الدنانيرُ بالدراهم إلى أجلٍ، وغيرها: فحرّمها المسلمون بتحريم رسول الله، فليس ^(٥) هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله.

٦٤٥ - قال: فَحَدَّثَ لِي مَعْنَى هَذَا بِأَجْمَعٍ مِنْهُ وَأَخْصَرَ.

٦٤٦ - ^(٦) فَقُلْتُ لَهُ: لَمَّا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ رَسُولَهُ مَوْضِعَ الْإِبَانَةِ عَنْهُ، وَفَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَقَالَ: ٧٠ (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) ^(٢) - : فَإِنَّمَا يَعْنِي: أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ^(٧): (وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ^(٨) - : بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ ^(٩) بِهِ.

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي ».

(٢) سورة البقرة (٢٧٥).

(٣) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية ».

(٤) سورة النساء (٢٩).

(٥) في النسخ المطبوعة « وليس » وهي في الأصل بالفاء ملصقة باللام، فتصرف بعض القارئ في حذف نقطة الفاء فجعلها فتحة، لتقرأ واواً مفتوحة.

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي ».

(٧) في س و ج « قول الله » وهو مخالف للأصل.

(٨) سورة النساء (٢٤).

(٩) لفظ الجلالة لم يذكر في النسخ المطبوعة، وهو ثابت في الأصل، ولكن وضع عليه خط، كأنه إشارة إلى حذفه. وفي س و ج « بما » بدل « بما » وهو مخالف للأصل.

من النكاح ومِلْك اليمين في كتابه ، لا أنه أباحه بكل وجه ، وهذا كلامٌ عربيٌّ .

٦٤٧ — (١) وقلتُ له : لو جاز أن تُترك (٢) سنةٌ مما ذهب إليه

مَنْ جَهِلَ مَكَانَ السُّنَنِ مِنَ الْكِتَابِ — : تُرِكَ (٣) ما وصفنا من المسح على

الخفين ، وإباحة (٤) كلِّ ما لزمه اسمُ بيعٍ (٥) ، وإحلالُ أن يُجمع (٦) بين

المرأة وعمتها وخالتها ، وإباحة كلِّ ذى نابٍ من السباع ، وغير ذلك .

٦٤٨ — ولجاز أن يُقال : سَنَّ النَّبِيُّ أَلَّا يُقْطَعَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْ سَرِقَتَهُ

رَبَعَ دِينَارٍ (٧) قَبْلَ التَّنْزِيلِ ، ثُمَّ نَزَلَ عَلَيْهِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا (٨)) ، فَمَنْ لَزِمَهُ اسْمُ سَرِقَةٍ (٩) قُطِعَ .

٦٤٩ — ولجاز أن يُقال : إِنَّمَا سَنَّ النَّبِيُّ الرَّجْمَ عَلَى الثَّيِّبِ حَتَّى

نَزَلَتْ عَلَيْهِ (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ

(١) هنا في النسخ ، المطبوعة زيادة « قال الشافعي » . وفي حاشية الأصل بلاغ نصه :

« بلغ السماع في المجلس الخامس ، وسمع ابنى محمد ، على وعلى المشايخ » .

(٢) في س « يترك » بالياء التحتية ، وهى واضحة بالتاء المثناة الفوقية في الأصل .

(٣) « ترك » فعل مبنى لما لم يسم فاعله ، وبذلك ضبط في الأصل بضم التاء ، وكذلك

ضبط في النسخة المقروءة على ابن جماعة بضم التاء وكسر الراء . وفي النسخ المطبوعة

« لجاز ترك » فزادوا عما في الأصل كلمة « لجاز » واستتبع هذا جعل كلمة « ترك »

مصدراً بفتح التاء وإسكان الراء ، وكل هذا تصرف غير مستساغ .

(٤) قوله « إباحة » فاعل لفعل محذوف ، تقديره « لزم » أو نحوها ، وهو معطوف على

قوله « ترك » .

(٥) في س « البيع » وهو مخالف للأصل ،

(٦) ضبط في الأصل بضم الياء ، على البناء للمفعول .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « فصاعداً » وليست في الأصل ،

(٨) سورة المائدة (٣٨) .

(٩) عبث بعض القارئین في الأصل فألصق بالسين « ال » لتقرأ « السرقة » .

جَلَدَهُ^(١)) فَيُجَلَدُ^(٢) الْبَكْرُ وَالثَّيِّبُ ، وَلَا نَزْهُجُهُ .

٦٥٠ — وَأَنْ يُقَالَ فِي الْبَيُوعِ الَّتِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ : إِنَّمَا حَرَّمَهَا قَبْلَ التَّنْزِيلِ ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٣)) كَانَتْ حَلَالًا .

٦٥١ — وَالرِّبَا : أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الدَّيْنُ فَيَحِلُّ فَيَقُولُ : أَتَقْضِي أَمْ تُرَبِّي ؟ فَيُؤَخَّرُ^(٤) عَنْهُ وَيَزِيدُهُ فِي مَالِهِ . وَأَشْبَاهُ لِهَذَا^(٥) كَثِيرَةٌ .

٦٥٢ — فَمَنْ قَالَ هَذَا^(٦) كَانَ مُعْطًى لِعَامَّةِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ جَهْلٌ مِمَّنْ قَالَهُ .

٦٥٣ — قَالَ : أَجَلٌ .

٦٥٤ — وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ كَمَا وَصَفْتُ ، وَمَنْ^(٨) خَالَفَ مَا قُلْتُ فِيهَا فَقَدْ جَمَعَ الْجَهْلَ بِالسُّنَّةِ وَالْخَطَأَ فِي الْكَلَامِ فِيمَا يَجْهَلُ .

٦٥٥ — قَالَ : فَاذْكُرْ سُنَّةً نُسِخَتْ بِسُنَّةٍ سِوَى هَذَا .

(١) سورة النور (٢) .

(٢) في « فنجلد » بالنون ، وهو مخالف للأصل .

(٣) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٤) زاد بعضهم بخط جديد في الأصل هاء في قوله « فيؤخر » لتقرأ « فيؤخره » .

(٥) في « هذا » بدون لام الجر ، وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « القول » وليست في الأصل .

(٨) في « فمن » وهو مخالف للأصل .

٦٥٦ — فقلتُ له : السننُ النسخةُ والمنسوخةُ مُفرقةٌ
في مواضعها ، وإن رُدَّتْ^(١) طالت .

٦٥٧ — قال : فيكفى^(٢) منها بعضها ، فاذكره مختصراً يَدُنَا .

٦٥٨ — ^(٣) فقلتُ^(٤) : أخبرنا مالك^(٥) عن عبد الله بن أبي بكر

بن محمد بن عمرو بن حزمٍ عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن عمر^(٦)
قال : « نهى رسولُ الله عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ » قال عبد الله
بن أبي بكرٍ : فذكرتُ ذلك لِعَمْرَةَ^(٧) فقالت : صدق ، سمعتُ عائشةَ
تقولُ : « دَفَّ^(٨) ناسٌ من أهل البادية حَضْرَةَ الأُضْحَى في زمان النبي ،
فقال النبي : ادَّخِرُوا لِثَلَاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ . قالتُ : فلما كان بعدَ
ذلك قيلَ : يا رسول الله ، لقد كان الناسُ ينتفعون بضحاياهم ، يُحْمِلُونَ

(١) كلمة « رددت » واضحة في الأصل ومضبوطة بضم الراء وتشديد الدال الأولى ، وكذلك
في النسخة المقروءة على ابن جماعة ، وفي س « وردت » وكتب مصححوها بحاشيتها
مانصه « قوله وإن وردت ، كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها رددت » . فلا أدري
عن أي نسخة طبعت نسخة بولاق أو صححت !!
(٢) في س « فيكفيني » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعض قارئيه تغيير الكلمة إلى هذا
محاولة واضحة .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « له » وليست في الأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أنس » وليست في الأصل .

(٦) في ج « عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر » وهو خطأ مطبعي واضح .

(٧) في س زيادة « بنت عبد الرحمن » وفي س و ج « ابنة عبد الرحمن » والزيادة ليست
في الأصل ، ولكنهما مكتوبة بخط جديد بين السطور .

(٨) بالدال المهملة المفتوحة وتشديد الفاء ، أي أتوا ، والدافة : القوم يسرون جماعة سيراً
ليس بالشديد ، كما في النهاية .

منها الودك^(١)، ويتخذون^(٢) الأسقية. فقال رسول الله: وما ذاك؟
أو كما قال. قالوا: يا رسول الله، نهيت عن إمساك لحوم الضحايا بعد
ثلاث. فقال رسول الله: إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي دفت
حاضرة الأضحى، فاكلوا وتصدّقوا وادّخروا^(٣). «

٧١ — ٦٥٩ — ^(٤) وأخبرنا ابن عيينة^(٥) عن الزهري عن أبي عبيد مولى

ابن أزهر^(٦) قال: شهدت العيد مع علي بن أبي طالب، فسمعتة يقول:
لا يأكلن أحدكم^(٧) من لحم^(٨) نسكه بعد ثلاث.

٦٦٠ — ^(٩) أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد

(١) «الودك»: دسم اللحم ودهنه، وقوله «يحملون» بالجيم، وفي النسخ المطبوعة «يحملون» بالحاء المهملة، وهو خطأ ومخالف للأصل، إذ هي فيه بالجيم واضحة وفوق الياء ضمة، أي إنه من الرباعي «أجل»، والفعل هنا ثلاثي ورباعي، يقال: جل الشحم، من باب نصر، وأجمله: كلاها بمعنى أذابه واستخرج دهنه، قال في النهاية: «وجملت أفصح من أجملت».

(٢) في النسخ المطبوعة «ويتخذون منها»، والزيادة ليست في الأصل، ولا كتبها مكتوبة بمحاشيته بخط جديد، ويظهر أن كاتبها أخذها من الموطأ.

(٣) الحديث في الموطأ (٢: ٣٦)، ورواه أيضا الشافعي عن مالك في كتاب اختلاف الحديث (ج ٧ ص ٢٤٦ — ٢٤٧ من هامش الأم)، ورواه أيضا أحمد والشيخان، كما في نيل الأوطار (٥: ٢١٧).

(٤) هنا في س و ج زيادة «قال الشافعي».

(٥) في النسخ، الثلاث المطبوعة «أخبرنا» بحذف الواو، وفي س و ج «سفيان بن عيينة» وكل ذلك مخالف للأصل.

(٦) أبو عبيد — بالتصغير — اسمه: سعد بن عبيد الزهري، وكان من القراء وأهل الفقه.

(٧) عبت عابت في الأصل، فضرب على الكاف والميم ووضع فوقهما رأس خاء صغيرة، كأنه يشير إلى أنها نسخة، وهو عمل غير صائب.

(٨) كلمة «لحم» مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط يشبه خطه، ولست أجزم أنه هو.

(٩) في س «وأخبرنا» بزيادة الواو، وفي س و ج «وأخبرني» وكلها مخالف للأصل.

عن عليّ أنه قال : قال رسول الله : « لا يأكلن أحدكم من لحم ^(١) نسكه بعد ثلاث » ^(٢).

٦٦١ - ^(٣) أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال :

سمعت أنس بن مالك يقول : إنا لنذبح ماشاء الله ^(٤) من ضحايانا ، ثم نترود بقيتها إلى البصرة .

٦٦٢ - قال الشافعي ^(٥) : فهذه الأحاديث تجمع معاني : منها :

(١) كلمة « لحم » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، ولسكنها ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعضهم إلغاء لها ، وإثباتها أولى .

(٢) هذا الحديث نقله الحازمي في الاعتبار (ص ١٢٠) من طريق الشافعي ، وقد أبهم الشافعي شيخه الذي رواه له عن معمر ، وهو في صحيح مسلم (٢ : ١٢٠) من طريق عبد الرزاق عن معمر ، وكذلك رواه أحمد في المسند عن عبد الرزاق (رقم ١١٩٢ ج ١ ص ١٤١) ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٣٠٦) من طريق عبد الرزاق أيضا عن معمر ، ورواه أحمد في المسند عن محمد بن جعفر عن معمر (رقم ٥٨٧ و ١١٨٦ ج ١ ص ٧٨ و ١٤٠) . وهو ثابت من طرق أخرى صحيحة عن الزهري وعن شيخه أبي عبيد مولى ابن أزرع ، في صحيح مسلم (٢ : ١١٩ - ١٢٠) ومسند أحمد (رقم ٤٣٥ و ٥١٠ و ٨٠٦ و ١٢٧٥ ج ١ ص ٦١ و ٧٠ و ١٠٣ و ١٤٩) والطحاوي (٢ : ٣٠٦) .

والأثر الذي قبل هذا عن عليّ : قصر به الشافعي فلم يرفعه ، أو لعل شيخه سفيان بن عيينة هو الذي رواه له موقوفا ، وقد رواه مسلم من طريق سفيان بهذا الاسناد مرفوعا .

وقد جاء عن علي رواية بالنهي ثم الاذن بالادخار ، رواها أحمد في المسند (رقم ١٢٣٥ و ١٢٣٦ ج ١ ص ١٤٥) : من طريق علي بن زيد بن جدعان عن ربيعة بن النابغة عن أبيه عن علي ، وربيعة هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وأبوه مجهول ، فهو إسناد ضعيف .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) قوله « ماشاء الله » مكتوب في الأصل بين السطور بنفس الخط ، وهو ثابت أيضا في النسخة المفروضة على ابن جماعة وفي الاعتبار للحازمي (ص ١٢١) إذ روى الأثر من طريق الشافعي .

(٥) هذه الفقرات من أول (رقم ٦٦٢) إلى آخر الباب نقلها الحازمي في الاعتبار (ص ١٢١ - ١٢٢) من الطبعة المنيرية .

أن حديث عليّ عن النبيّ في النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ،
وحديث عبد الله بن واقد - : مُوتَفِقَان ^(١) عن النبيّ .

٦٦٣ - وفيهما دلالة على أن عليّاً سمع النهي من النبيّ ، وأن
النهي بلغ عبد الله بن واقد .

٦٦٤ - ودلالة على أن الرخصة من النبيّ لم تبلغ عليّاً
ولا عبد الله بن واقد ، ولو بلغت الرخصة ما حدثنا بالنهي ، والنهي
منسوخ ، وترك الرخصة ، والرخصة ناسخة . والنهي منسوخ
لا يستغني سامعه عن علم ما نسخ ^(٢) .

٦٦٥ - وقول أنس بن مالك : كُنَّا نَهْبِطُ بلحوم الضحايا
البصرة - : يحتمل أن يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها ،
فتزوّد بالرخصة ولم يسمع نهياً ، أو سمع الرخصة والنهي ، فكان النهي
منسوخاً ، فلم يذكره .

٦٦٦ - فقال كل واحد من المختلفين ^(٣) بما علم .

٦٦٧ - وهكذا يجب على من سمع ^(٤) شيئاً من رسول الله ،
أو ثبت له عنه - : أن يقول منه بما سمع ، حتّى يعلم غيره ^(٥) .

(١) في النسخ المطبوعة « متفقان » . وانظر الحاشية رقم (٥) من الصفحة (٣١) .

(٢) في س و هـ « عن علم ناسخه » وهو مخالف للأصل .

(٣) يعنى من الفريقين المختلفين ، وهكذا ضبطت الكلمة في الأصل بفتح الفاء على التثنية
ولمّا فقد كان يمكن قراءتها بكسر الفاء بلفظ الجمع .

(٤) في النسخ المطبوعة « على كل من سمع » وكلمة « كل » لم تذكر في الأصل .

(٥) فلا عذر في خلاف حديث رسول الله لمقلد ولا لغيره .

٦٦٨ - قال الشافعي : فلمّا حَدَّثَتْ عائشةُ عن النبيِّ بالنهاي

عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ ، ثم بالرخصة فيها بعد النهي ، وأن رسول الله أخبر أنه إنما نهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث للدّافّة - : كان الحديث التام المحفوظ أوّلُهُ وآخرُهُ وسببُ التحريم والإحلال فيه : حديث عائشة عن النبيِّ ، وكان على مَنْ عِلِمَهُ أن يصيرَ إليه .

٦٦٩ - ^(١) وحديث عائشة مِنْ أُبَيِّنِ ما يُوجَدُ في النسخ والمنسوخ من السنن .

٦٧٠ - وهذا يدلُّ على أن بعضَ الحديث يُخَصُّ ^(٢) ، فيُحَفَظُ بعضُهُ دونَ بعضٍ ، فيُحَفَظُ منه شيءٌ كان أوّلاً ولا يُحَفَظُ آخرًا ، ويُحَفَظُ آخرًا ولا يُحَفَظُ أوّلاً ، فيؤدّي كلُّ ما حَفِظَ .

٦٧١ - فالرخصة بعدها في الإمساك والأكل والصدقة من لحوم الضحايا إنما هي لواحدٍ من معنيين ، لاختلافِ الحالين :

٦٧٢ - فإذا دَفَّت الدافّة ثَبَتَ النهيُ عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ ، وإذا لم تَدِفْ دافّةٌ فالرخصةُ ثابتةٌ بالأكل والتزوّد والادّخار والصدقة .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « يَخَصُّ » ضبطت في الأصل واضحة بضم الياء وفتح الحاء وتشديد الصاد ، وكذلك كتبت في الاعتبار ، ومع ذلك فقد غيرها الناسخون في نسخ الرسالة ، فكتبوها « يَخْصِرُ » .

٦٧٣ - (١) ويحتمل أن يكون النهي عن إمساك لحوم الضحايا

٧٢ بعد ثلاث منسوخاً في كل حال (٢)، فيُمسِكُ الإنسانُ من ضحيته

ما شاء، ويتصدق بما شاء (٣).

(١) هنا في ب زيادة « قال » .

(٢) في النسخ المطبوعة « بكل حال » وهو مخالف للأصل .

(٣) هذا ما قال الشافعي هنا ، وقال في كتاب [اختلاف الحديث] (ص ٢٤٧ - ٢٤٨

من هامش الجزء ٧ من الأم) بعد أن ذكر حديث عائشة :

« فيُشبهُ أن يكون إنما نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن

إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ إذ كانت الدافّةُ - : على معنى الاختيار،

لا على معنى الفرض . وإنما قلتُ يشبه الاختيارَ لقول الله عزّ وجل

في البُدنِ : (فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا) ، وهذه الآيةُ

في البُدنِ التي يتطوعُ بها أصحابُها ، لا التي وجبت عليهم قبل أن

يتطوعوا بها ، وإنما أكل النبي صلى الله عليه وسلم من هديّه أنه كان

تطوعاً ، فأما ما وجب من الهدى كله فليس لصاحبه أن يأكل منه شيئاً ،

كما لا يكون له أن يأكل من زكاته ولا من كفّارته شيئاً ، وكذلك إن

وجب عليه أن يخرج من ماله شيئاً ، فأكل بعضه فلم يخرج ما وجب

عليه بكّاله . وأحبُّ لمن أهدى نافلةً أن يطعم البائسَ الفقيرَ لقول الله :

(فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) وقوله : (وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ)

القانعُ : هو السائلُ ، والمُعْتَرُّ : الزائرُ المارُّ بلا وقتٍ ، فإذا أطمع من

هؤلاءِ واحداً أو أكثرَ فهو من المطعّمين ، فأحبُّ إلى ما أكثرُ أن يطعم

ثلثاً ، ويهدى ثلثاً ، ويدخر ثلثاً ، ويهبطُ به حيثُ شاء ، والضحايا من

هذه السبيل ، والله أعلم . وأحبُّ إن كانت في الناس مخمصةٌ أن لا يدخر =

أحد من أضحيتته ولا من هديته أكثر من ثلاث ، لِأمرِ النبي صلى الله عليه وسلم في الدافّة » :

وقال الشافعي في اختلاف الحديث أيضا (ص ١٣٦ - ١٣٧) :

« وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب خطب الناس ، وعثمان بن عفان محصور ، فأخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وكان يقول به ، لأنه سمعه من النبي ، وعبد الله بن واقد قد رواه عن النبي ، وغيرهما ، فلما روت عائشة أن النبي نهى عنه عند الدافّة ، ثم قال : كلوا وتزودوا وادخروا وتصدقوا ، وروى جابر بن عبد الله عن النبي أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال : كلوا وتزودوا وتصدقوا - : كان يجبُ على مَنْ علمَ الأمرين معاً أن يقول : نهى النبي عنه لمعنى ، فإذا كان مثله فهو منهى عنه ، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهياً عنه ، أو يقول : نهى النبي عنه في وقتٍ ثم أُرخصَ فيه بعده ، والآخرُ من أمره ناسخ للأول . قال الشافعي : وكلٌّ قال بما سمعه من رسول الله ، وكان من رسول الله ما يدل على أنه قاله على معنى دون معنى أو نسّخه ، فعلم الأول ولم يعلم غيره ، فلو علم أمر رسول الله فيه صار إليه ، إن شاء الله » .

وهكذا تردّد الشافعي في قوله في هذا كما ترى ، فمرة يذهب إلى النسخ ، ومرة يذهب إلى أن النهي اختيار لا فرض ، ومرة يذهب إلى

وجه آخر^(١) من الناسخ والمنسوخ

٦٧٤ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك^(٢) عن ابن أبي

ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد^(٣) عن^(٤) أبي سعيد

أن النهي لمعنى، فاذا وجد ثبت النهي. والذي أراه راجحاً عندى: أن النهي عن الادخار بعد ثلاث إنما كان من النبي صلى الله عليه وسلم لمعنى دفع الدافّة، وأنه تصرف منه - صلى الله عليه وسلم - على سبيل تصرف الإمام والحاكم، فيما ينظر فيه لمصلحة الناس، وليس على سبيل التشريع في الأمر العام، بل يؤخذ منه أن للحاكم أن يأمر وينهى في مثل هذا، ويكون أمره واجب الطاعة، لا يوسع أحداً مخالفته، وآية ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حين أخبروه عما نأبهم من المشقة في هذا سألهم: «وما ذاك؟» فلما أخبروه عن نهيه أبان لهم عن علته وسببه، فلو كان هذا النهي تشريعاً عاماً لذكر لهم أنه كان ثم نسخ، أما وقد أبان لهم عن العلة في النهي فانه قصد إلى تعليمهم أن مثل هذا يدور مع المصلحة التي يراها الإمام، وأن طاعته فيه واجبة. ومن هذا نعلم أن الأمر فيه على الفرض لا على الاختيار، وإنما هو فرض محدد بوقت أو بمعنى خاص، لا يتجاوز به ما يراه الإمام من المصلحة.

وهذا معنى دقيق بديع، يحتاج إلى تأمل، وبعد نظر، وسعة اطلاع على الكتاب والسنة ومعانيهما، وتطبيقه في كثير من المسائل عسير، إلا على من هدى الله.

(١) في - «باب وجه آخر» وكلمة «باب» ليست في الأصل.

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».

(٣) الحديث مضى بهذا الإسناد برقم (٥٠٦).

(٤) في - زيادة «الحدرى» وهى مزادة في الأصل بين السطور بخط جديد.

(٥) زاد بعض الكاتبين هنا بهامش الأصل كلمة «أيه» بخط جديد.

الْخُذْرِيَّ قَالَ : « حُبِسْنَا يَوْمَ الْخُنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرَبِ بِهَوَيٍّ مِنَ اللَّيْلِ ، حَتَّى كُفِينَا ، وَذَلِكَ ^(١) قَوْلُ اللَّهِ : (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ^(٢)) ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا) ^(٣) قَالَ ^(٤) : فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ بِالْأَلَاءِ ، فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ^(٥) ، فَصَلَّاهَا فَأَحْسَنَ ^(٦) صَلَاتِهَا ، كَمَا كَانَ يُصَلِّيهِمَا فِي وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ أَيْضًا ، قَالَ : وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أَنْزَلَ ^(٧) اللَّهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) ^(٨) . »

٦٧٥ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَلَمَّا حَكَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ عَامَ الْخُنْدَقِ كَانَتْ ^(٩) قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) - : اسْتَدَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْخَوْفِ إِلَّا بَعْدَهَا ، إِذْ حَضَرَهَا أَبُو سَعِيدٍ ، وَحَكَى تَأْخِيرَ الصَّلَوَاتِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ وَقْتِ عَامَّتِهَا ^(١٠) ، وَحَكَى أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ صَلَاةِ الْخَوْفِ .

(١) في س « فذلك » وهو مخالف للأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الأحزاب (٢٥) .

(٤) كلمة « قال » لم تذكر في س و ج وهي ثابتة في الأصل .

(٥) في س « صلاة الظهر » وكلمة « صلاة » ليست من الأصل ولكنها مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

(٦) في س « وأحسن » وهو خلاف الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « ينزل » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه بعض القارئین وكتب فوقه بين السطرين « ينزل » .

(٨) سورة البقرة (٢٣٩) . وانظر ما كتبناه على الحديث فيما مضى .

(٩) في س « كانت عام الخندق » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(١٠) في النسخ المطبوعة « حتى خرج وقت عامتها » بحذف « من » وهي ثابتة في الأصل ، والمعنى عليها صحيح واضح .

٦٧٦ — قال ^(١) : فلا تُؤَخَّرُ صلاةُ الخوفِ بحالٍ أبداً عن الوقتِ إن كانت في حَضَرٍ ، أو عن وقتِ الجُمُعِ في السفرِ — : بخوفٍ ^(٢) ولا غيرِه ، ولكن تُصَلَّى كما صَلَّى رسولُ الله .

٦٧٧ — والذي أَخَذْنَا به في صلاة الخوف أن مالكا أخبرنا ^(٣) عن يزيد بن رومان عن صالح بن خواتٍ عن من صَلَّى مع رسولِ الله صلاة الخوف يومَ ذاتِ الرِّقَاعِ ^(٤) : « أن طائفةً صَفَّتْ معه ، وطائفةٌ وَجَّاهَ العدوَّ ، فصلَّى بالذين معه ركعةً ، ثم ثَبَتَ قائماً وأَتَمُّوا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فَصَفُّوا وَجَّاهَ ^(٥) العدوَّ ، وجاءت الطائفةُ الأُخْرَى ، فصلَّى بهمُ الركعةَ التي بَقِيَتْ من صلاتِهِ ، ثم ثَبَتَ جالساً وأَتَمُّوا لأنفسهم ، ثم سَلَّمَ بهم » .

٦٧٨ — قال ^(١) : أخبرنا ^(٦) مَنْ سَمِعَ عَبْدَ الله بنَ عُمرَ بنِ حفصٍ يُخْبِرُ ^(٧) عن أخيه عُبَيْدِ الله بنِ عُمرَ عن القاسمِ بنِ محمدَ عن صالحِ بنِ خَوَاتٍ بنِ جُبَيْرٍ عن أبيه عن النبيِّ : مثله ^(٨) .

-
- (١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في النسخ المطبوعة « لخوف » باللام ، وهي بالباء واضحة في الأصل .
 (٣) مضى الحديث بهذا الاسناد برقم (٥٠٩) .
 (٤) في النسخ المطبوعة « يوم ذات الرقاع صلاة الخوف » بالتقديم والتأخير ، ولكن في « خوف » بدون حرف التعريف ، وكل ذلك مخالف للأصل .
 (٥) قلنا فيما مضى : إن « وجاه » بضم الواو وبكسر ها ، وضبطناه كذلك في كل المواضع ، ولكنها ضبطت في الأصل هنا بالكسر فقط ، فاتبعناه فيه .
 (٦) في « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
 (٧) كتبت في الأصل « يذكر » ثم ضرب عليها وكتب فوقها « يخبر » والخط واحد ، وقد مضى فيما سبق بلفظ « يذكر » .
 (٨) في « زيادة » أو مثل معناه » وليست في الأصل .

٦٧٩ — قال^(١) : وقد رُوي^(٢) أن النبي صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك .

٦٨٠ — وإنما أخذنا بهذا دونه لأنه كان أشبه بالقرآن ، وأقوى في مكيدة العدو .

٦٨١ — وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين^(٣) الحجة في (كتاب الصلاة^(٤)) ، وتركنا ذكر مَنْ خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث ، لأن ما خولفنا فيه منها مُفترق^(٥) في كُتبه .
وجه آخر^(٦) .

٦٨٢ — قال^(٧) الله تبارك وتعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ^(٨) فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « وروي » بحذف « قد » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « وتبيين » بياءين ، والكلمة في الأصل بياء واحدة وفوقها شدة ، ثم غيرها بعض قارئيه ، فقسم الياء نصفين ، وزاد تقطتين ، ونسى الشدة التي تفسد عليه صناعه .

(٤) انظر (كتاب صلاة الخوف) في الأم (١ : ١٨٦ — ٢٠٣) وانظر كتاب اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٢٢١ — ٢٢٦) ولست أظن أن الشافعي يشير هنا بقوله : « كتاب الصلاة » إلى هذين الموضعين ، لأنه لم يفصل فيهما الاختلاف ولم يبين الحجة . وأنا أرجح أن « كتاب الصلاة » الذي ذكره هنا كتاب آخر من مؤلفات الشافعي ، لم يقع إلينا .

(٥) في س و ج « مفرق » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و س « وجه آخر من النسخ والنسخ » وفي ج كذلك مع زيادة كلمة « باب » في أوله ، وكل ذلك مخالف للأصل .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : فأعرضوا عنهما » .

فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأُصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ^(١) .

٦٨٣ - ^(٢) فكان حَدُّ الزَّانِيَيْنِ بهذه الآية الحبس والأذى ، حتى أنزل الله على رسوله ^(٣) حَدَّ الزَّنا، فقال : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ^(٤) فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٥)) وقال في الإماء : (فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٦)) فنسخ الحبس ^(٧) عن الزَّناة ، وثبت ^(٨) عليهم الحدود .

٦٨٤ - وَدَلَّ قَوْلُ اللَّهِ فِي الْإِمَاءِ : (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) - : على فَرْقِ اللَّهِ بَيْنَ حَدِّ الْمَمَالِكِ وَالْأَحْرَارِ فِي الزَّنا ، وعلى أَنَّ النِّصْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَلْدٍ ، لَأَنَّ الْجَلْدَ بَعْدَدٍ ، وَلَا يَكُونُ مِنْ رَجْمٍ ، لَأَنَّ الرِّجْمَ إِثْبَانٌ عَلَى النَّفْسِ بِلا عَدَدٍ ، لَأَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى عَلَيْهَا ^(٩) بِرَجْمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وبِأَلْفٍ وَأَكْثَرَ ^(١٠) ، فَلَا نِصْفَ ^(١١)

(١) سورة النساء (١٥ و ١٦) .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج « رسول الله » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة النور (٢) .

(٦) سورة النساء (٢٥) .

(٧) ضبط بالرفع في الأصل .

(٨) في النسخ المطبوعة « وأثبت » وهو مخالف للأصل .

(٩) في النسخ المطبوعة « على نفس المرجوم » بدل « عليها » وهو مخالف للأصل .

(١٠) في س « وبأكثر » وهو مخالف للأصل .

(١١) في س « ولا نصف » وهو مخالف للأصل .

لَمَّا لَا يُعْلَمُ بِعَدَدٍ ، وَلَا نِصْفَ لِلنَّفْسِ فَيُؤْتَى بِالرَّجْمِ عَلَى نِصْفِ النَّفْسِ ^(١) .

٦٨٥ - ^(٢) واحتمل ^(٣) قولُ الله في سورة النُّور : (الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) - : أن يكونَ على جميع

الزَّانَةِ الْأَحْرَارِ ، وعلى بعضهم دونَ بعضٍ ، فاستدللنا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ

- بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - عَلَى مَنْ أُرِيدَ بِالمِائَةِ جَلْدَةٍ .

٦٨٦ - ^(٢) أخبرنا عبدُ الوهَّاب ^(٤) عن يونسَ بن عُبَيْدٍ عن

الحسن ^(٥) عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ ^(٦) أن رسولَ الله قال : « خُذُوا عَنِّي ،

خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا : الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ

وَتَغْرِبُ عامٌ ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » .

٦٨٧ - قال ^(٧) : فدلَّ قولُ رسولِ الله : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا »

- : عَلَى أَنَّ هَذَا أَوَّلُ مَا خُذَ بِهِ الزَّانَةُ ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ ^(٨) : (حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ

الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) .

(١) انظر ماضى برقم (٣٨٥) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعى » .

(٣) في النسخ المطبوعة « ويحتمل » والذي في الأصل « واحتمل » ثم حاول بعض القراء فيه تغييرها بالضرب على الألف وإصاق ياء في رأس الحاء .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « الثقفى » وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .
والحديث مضى بهذا الإسناد برقم (٣٧٨) .

(٥) في ج « الحسين » وهو خطأ .

(٦) قوله « بن الصامت » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « قال الشافعى » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « قال » ، وهى في الأصل « يقول » ثم غيرها بعض الكاتبين فجعلها « قال » .

٦٨٨ — (١) ثُمَّ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ مَا عَزَا وَلَمْ يُجْلِدْهُ ، وَامْرَأَةً
الْإِسْلَامِيَّ وَلَمْ يُجْلِدْهَا ، فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْجُلْدَ مَنْسُوخٌ عَنْ
الزَّانِيَيْنِ الثَّيِّبَيْنِ .

٦٨٩ — قَالَ (٢) : وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَحْرَارِ فِي الزَّانَا فَرْقٌ (٣)
إِلَّا بِالْإِحْصَانِ بِالنِّكَاحِ وَخِلَافِ الْإِحْصَانِ بِهِ .

٦٩٠ — (٤) وَإِذَا (٥) كَانَ قَوْلُ النَّبِيِّ (٦) : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ،
الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيْبٌ عَامٌ » - : فَقِي هَذَا دِلَالَةً عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ
مَا نُسَخَ الْحَبْسُ عَنْ الزَّانِيَيْنِ ، وَحُدًّا بَعْدَ الْحَبْسِ ، وَأَنَّ كُلَّ حَدٍّ حَدٌّ
الزَّانِيَيْنِ فَلَا يَكُونُ (٧) إِلَّا بَعْدَ هَذَا ، إِذَا (٨) كَانَ هَذَا أَوَّلَ حَدِّ الزَّانِيَيْنِ (٩) .

٦٩١ — (٤) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ (١٠) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ (١١) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

-
- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو زيادة عما في الأصل .
(٣) في - « فرق في الزنا » بالتقديم والتأخير ، وهو خلاف الأصل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٥) في النسخ المطبوعة « وإذا » وهو مخالف للأصل .
(٦) في س و ج « رسول الله » .
(٧) في الأصل « ولا يكون » . وقد اضطررت لمخالفته واتباع ما في النسخة المقروءة على
ابن جماعة ، لأن الغاء متعينة هنا ، وإلا قص الكلام واضطرب المعنى .
(٨) في س و ج « إذا » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(٩) انظر ماضى برقم (٣٨٠ - ٣٨٢) .
(١٠) الحديث أشرنا إليه فيما مضى في شرح الفقرة (٣٨٢) . وهو في موطأ مالك (٣ :
٤٠ - ٤١) ، ورواه الشافعي في الأم (٦ : ١١٩) عن مالك ، ورواه في اختلاف
الحديث (٧ : ٢٥١) مختصراً عن مالك وابن عيينة . ورواه البخاري عن عبد الله
بن يوسف عن مالك (٨ : ١٧٢ - ١٧٣ من الطبعة السلطانية) .
(١١) في - « عن الزهري » وهو هو ، ولكن ما هنا هو الذي في الأصل .

بن عبد الله^(١) عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(٢) أنهما أخبراه : « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ، فقال أحدهما : يا رسول الله ! اقض بيننا بكتاب الله ؟ وقال الآخر - وهو أفقههما - : أجل ، يا رسول الله ! فاقض بيننا بكتاب الله ، واأذن لي في أن أتكلم . قال^(٣) : تكلم . قال^(٤) : إن ابني كان عسيفاً^(٥) على هذا ، فزني بأمرأته ، فأخبرت أن علي ابني الرجم^(٦) ، فافتديت منه بمائة شاة وجارية^(٧) لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد^(٨) مائة^(٩) وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته ؟ فقال رسول الله : والذي^(١٠) نفسي بيده ، لأقضين

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عتبة » ، والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط جديد ، وهي ثابتة في الموطأ والأم .

(٢) في س و ج « وعن زيد بن خالد » وكلمة « عن » مكتوبة في الأصل بين السطرين بغير خطه ، ولم تذكر أيضاً في الموطأ ولا في الأم . وفي النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « الجهني » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وثابتة أيضاً في الموطأ والأم .

(٣) في س « فقال » وهو مخالف للأصل ، ولكنه موافق لما في الموطأ .

(٤) في س « فقال » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات الأخرى .

(٥) « العسيف » بفتح العين وكسر السين المهملتين وآخره فاء - : الأجير .

(٦) هكذا ضبطت الكلمة في الأصل بالرفع ، وله وجه من العريية : أن يكون اسم « أن » ضمير الشأن ، وجلة « علي ابني الرجم » خبرها .

(٧) في النسخ المطبوعة « وجارية » وهو موافق لما في الموطأ ، ولكن الذي في الأصل « وجارية » ثم ألصق بعض القارئین شرطة صغيرة فوق رأس الجيم ، لتكون باء الجر ، ولكنه لم ينقطها ! والذي في الأصل موافق لما في الأم .

(٨) « جلد » ضبطت في الأصل بالنصب .

(٩) في س و ج « مائة جلدة » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات التي أشرنا إليها ، والذي في الموطأ والأم « فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة » الخ ، وبالضرورة تكون « جلد » هنا مرفوعة ، خبراً لـ « أن » .

(١٠) في الموطأ والأم « أما والذي » بزيادة « أما » وليست في الأصل هنا .

يُنْكَرُ بِكِتَابِ اللَّهِ : أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ إِلَيْكَ^(١) . وَجَلَدَ ابْنَهُ
مِائَةً وَغَرَّبَهُ عَامًا ، وَأَمَرَ أَنْ يُنْسَ^(٢) الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ^(٣) امْرَأَةَ الْآخَرِ ،
فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا ، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا^(٤) .

٦٩٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٦) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ : « أَنَّ النَّبِيَّ
رَجَمَ يَهُودِيَّيْنِ زَنِيًّا^(٧) » .

٦٩٣ - قَالَ^(٨) : فَتُبِتَ جَلْدُ مِائَةٍ^(٩) وَالنَّفْيُ عَلَى الْبِكْرَيْنِ

٧٤ الزَّانِيَيْنِ ، وَالرَّجْمُ عَلَى الثَّيْبَيْنِ الزَّانِيَيْنِ .

٦٩٤ - وَإِنْ كَانَا مِمَّنْ أُرِيدَ^(١٠) بِالْجَلْدِ فَقَدْ نُسِخَ عَنْهُمَا الْجَلْدُ

مَعَ الرَّجْمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا أُرِيدَ^(١١) بِالْجَلْدِ وَأُرِيدَ بِهِ الْبِكْرَانِ - : فَهُمَا
مُخَالَفَانِ لِلثَّيْبَيْنِ^(١٢) .

-
- (١) ردّ : أى مردود . وكلمة « إليك » بدلها في الموطأ والأم « عليك » .
(٢) رسم في النسخ المطبوعة والموطأ والأم « أنيساً » بالألف ، ورسم في الأصل كما هنا بدونها ، وهو جائز ، كما شرحناه مراراً .
(٣) في الأم « يغدو » بدل « يأتى » وهو يوافق بعض روايات الحديث ، ولكنه مخالف للموطأ ولما في أصل الرسالة هنا .
(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر المنتقى (رقم ٤٠١٣) ونيل الأوطار (٧ : ٢٤٩) .
(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعى » .
(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أنس » وليست في الأصل .
(٧) هذا اختصار من الشافعى لحديث رواه مالك في الموطأ (٣ : ٣٨ - ٣٩) ورواه أيضاً أحمد والشيخان ، انظر المنتقى (رقم ٤٠١٩) ونيل الأوطار (٧ : ٢٥٦) .
(٨) في النسخ المطبوعة « قال الشافعى » وهو زيادة عما في الأصل .
(٩) في س و ج « جلد المائة » وهو مخالف للأصل .
(١٠) في النسخ المطبوعة « أريد » والألف ثابتة في آخر الكلمة في الأصل ، وهو صحيح لأن « من » تطلق على الواحد وعلى المتعدد .
(١١) في س و ج « أريد » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(١٢) في ت « يخالفان الثيبين » وهو مخالف للأصل .

٦٩٥ - وَرَجَمُ الثَّيْبِينَ بَعْدَ آيَةِ الْجَلْدِ : بِمَا رَوَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ . وَهَذَا أَشْبَهُهُ مَعَانِيهِ وَأَوَّلَاهَا بِهِ عِنْدَنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

وَجْهٌ آخَرُ ^(٢)

٦٩٦ - ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٤) عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^(٥) : « أَنَّ النَّبِيَّ رَكِبَ فَرَسًا فَضُرِعَ عَنْهُ ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنُ ^(٦) ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَصَلَّيْنَا ^(٧) وَرَاءَهُ قُعُودًا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ^(٨) ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ - :

(١) هنا بجملة الأصل : « بلغت والحسن بن علي الأهوازي وجماعة » ولكن الكلمة الأخيرة لم يظهر منها إلا رأس الجيم ، وأيضا بهامشه مانصه : « بلغ السماع في المجلس السادس » .

(٢) في س « ووجه آخر من النسخ والمنسوخ » وفي س « وجه آخر من النسخ والمنسوخ » وكذلك في ج « ولكن زاد كلمة « باب » وكل هذا مخالف للأصل ، وقد كتب فيه بخط آخر كلمة « باب » ونسى كاتبها أن كلمة « وجه » مضبوطة فيه بالرفع ، وهو ينافي ما زاده .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س و ج زيادة « بن أنس » . والحديث في الموطأ (١ : ١٥٥) ورواه الشافعي في الأم عن مالك (١ : ١٥١) وكذلك في اختلاف الحديث (٧ : ٩٩) لكنه اختصره فيه .

(٥) في س « عن الزهري عن أنس » وهو مخالف للأصل .

(٦) جحش - بضم الجيم وكسر الحاء المهملة وآخره شين - : أي خدش جلده .

(٧) ما هنا هو الموافق للأصل والموطأ والأم ، وفي س و ج « فصلينا » وهو يوافق ما في اختلاف الحديث .

(٨) في س « فصلوا خلفه قياما » وزيادة « خلفه » مخالفة للأصل وسائر الروايات التي أشرنا إليها .

فقولوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ^(١)، وإذا صَلَّى جالسًا فصلُّوا جلوسًا أجمعون^(٢)» .

٦٩٧ - ^(٣) أخبرنا مالك^(٤) عن هشام بن عروة^(٥) عن أبيه عن

عائشة أنها قالت: «صلى رسول الله في بيته^(٦) وهو شاكٍ، فصلَّى جالسًا،

وصلَّى وراءه^(٧) قومٌ قيامًا، فأشار إليهم: أَنْ اجْلِسُوا، فلما انصرف^(٨)

قال: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا،

وإذا صَلَّى جالسًا فصلُّوا جلوسًا^(٩)» .

٦٩٨ - قال^(١٠): وهذا مثلُ حديثِ أنسٍ، وإن كان حديثُ

أنسٍ مفسَّرًا وأَوْضَحَ^(١١) مِنْ تَفْسِيرِ هَذَا .

٦٩٩ - ^(٣) أخبرنا مالك^(١٢) عن هشام بن عروة عن أبيه:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ يَصَلِّي

بِالنَّاسِ، فَاسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ: أَنْ كَمَا أَنْتَ،

(١) في «ربنا لك الحمد» بحذف الواو، وهو موافق لما في الأم، وما هنا هو الموافق للأصل والموطأ .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد والشيخان، انظر المنتقى (رقم ١٤٤٤) ونيل الأوطار (٣: ٢٠٨) .

(٣) هنا في س و ج زيادة «قال الشافعي» .

(٤) الحديث في الموطأ (١: ١٥٥ - ١٥٦) .

(٥) قوله «بن عروة» لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل والموطأ .

(٦) قوله «في بيته» لم يذكر في الموطأ .

(٧) في س «خلفه» وهو مخالف للأصل والموطأ .

(٨) في س و ج «فلما انصرف إليهم» والزيادة ليست في الأصل ولا في الموطأ .

(٩) الحديث رواه أحمد والشيخان، انظر المنتقى (رقم ١٤٤٣) ونيل الأوطار (٣: ٢٠٨) .

(١٠) كلمة «قال» لم تذكر في س، وفي س و ج «قال الشافعي» وكل ذلك مخالف للأصل .

(١١) في س «أوضح» بدون واو العطف، وهي ثابتة في الأصل وعليها فتحة .

(١٢) هو في الموطأ (١: ١٥٦) .

فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَكَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ^(١) .

٧٠٠ - [وَبِهِ يَأْخُذُ الشَّافِعِيُّ ^(٢)] .

٧٠١ - قَالَ وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ : مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ عُرْوَةَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى قَاعِدًا ، وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا ، يُصَلِّي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ، وَهُمْ وَرَاءَهُ قِيَامًا ^(٣) » .

(١) - هذا الحديث رواه مالك مرسلاً (في الموطأ ١ : ١٥٦) ، قال السيوطي في شرحه : « قال ابن عبد البر : لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد أسنده جماعة عن هشام عن أبيه عن عائشة ، منهم حماد بن سلمة وابن نمير وأبو أسامة . قلت : من طريق ابن نمير أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه ، ومن طريق حماد بن سلمة أخرجه الشافعي في الأم » .

أقول : ولم أجده في الأم ، ولكنه في اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٩٩ - ١٠٠) قال الشافعي هناك : « أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أخبرنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة » فذكر الحديث بمعناه . ولعل السيوطي قصد بقوله « في الأم » كتاب « اختلاف الحديث » إذ هو من الكتب التي ألفها الشافعي وألفها أصحابه بكتاب « الأم » .

(٢) هذه الجملة - فيما ترجح - من كلام الربيع ، وقد كتبها بخط دقيق بين السطرين ، وكتب أيضاً بخط دقيق بين كلمتي « أبي بكر » و « وذكر » كلمة « قال » ، ولم ينقط الجملة الزائدة ، ولذلك اشتبه الأمر على الناسخين ومصححي النسخ المطبوعة ، فجعلوا الكلام هكذا : « وبه نأخذ . قال الشافعي » وأما النسخة المقروءة على ابن جماعة فأت فيها مثل ما أثبتنا هنا ، ولكن زاد كاتبها كلمة « الشافعي » مرة أخرى بعد كلمة « قال » .

(٣) في اختلاف الحديث (ص ١٠٠) بعد حديثه عن يحيى بن حسان ، الذي أشرنا إليه : « وذكر إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل معناه » فعلقه عن إبراهيم كما هنا ، واختصره في الأم (١ : ١٥١) لفظاً وإسناداً ، فذكره معلقاً عن عائشة ، ثم أشار إليه مرة أخرى (ص ١٥٦) ولم يذكر إسناده أيضاً . وقد رواه الحازمي في الناسخ والمنسوخ (ص ٨٣) بإسناده موصولاً ، ثم قال : « هذا حديث صحيح ثابت متفق عليه » . وهو كما قال ، انظر نيل الأوطار (٣ : ١٨٣ - ١٨٥) . وفي « قيام » بدل « قياما » وهو مخالف للأصل . وفيها أيضاً بعد هذا

٧٠٢ - قال^(١) : فلما كانت^(٢) صلاة النبي في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً - : استدللنا على أن أمره الناس^(٣) بالجلوس في سقطته عن الفرس : قبل مرضه الذي مات فيه ، فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً - : ناسخة لأن يجلس الناس بالجلوس الإمام .

٧٠٣ - وكان في ذلك دليل بما^(٤) جاءت به السنة وأجمع عليه

زيادة نصها : « قال الشافعي : أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها ، مثل حديث مالك ، وبين فيه : أن قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وأبو بكر خلفه قائماً ، والناس خلف أبي بكر قيام » . وكتب مصححها بحاشيتها : « سقط هذا الحديث من بعض النسخ » . وهذه الزيادة ليس لها أصل في كتاب [الرسالة] فلا توجد في أصل الريب ، ولم تذكر في النسخة المقروءة على ابن جماعة ولا في غيرها ، ولعلها كتبها بعض الناسخين في حاشية إحدى النسخ التي لم تقع إلينا ، ويكون كاتبها نقلها من اختلاف الحديث أو من غيره من كتب الشافعي ، بيانا لإسناد الشافعي فيه ، لازيادة في الكتاب ، ثم أدخلت فيه خطأ بعد ذلك .

- (١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في ب « فلما كانت هذه » وكلمة « هذه » زيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ ولا حاجة بالكلام إليها هنا .
- (٣) في س و ج « على أن أمره الأول الناس » وكذلك في النسخة المقروءة على ابن جماعة ، وفي ب « على أن أمره للناس » . والذي في الأصل « على أن أمره الأول بالجلوس » ثم ضرب الريب على كلمة « الأول » وكتب فوقها « الناس » بخطه ، فظن من بعده أنه يجمع بين الكلمتين ، وهو غير جيد ، لأن كلمة « الأول » هنا لاموضع لها ، لأنه سيقول « قبل مرضه الذي مات فيه » فهذا يغني عن قوله « الأول » . وإنما يريد الشافعي أن يخبر عن أمره الناس بالجلوس أنه كان قبل مرض موته ، فلا يناسب وصفه ابتداء بأنه « الأول » لأنه قد يشير إلى الاستغناء عن الخبر .
- (٤) في الأصل « بما » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وهو صحيح واضح ، ومع هذا فقد غير في النسخ المطبوعة ، ففي س و ج بدلها « على ما » وفي ب « لما » ، وكل ذلك خطأ كما هو بديهي .

الناسُ : مِنْ أَنْ الصَّلَاةَ قَائِمًا إِذَا أَطَاقَهَا الْمُصَلِّيُّ ، وَقَاعِدًا إِذَا لَمْ يُطِيقْ ، وَأَنْ لَيْسَ لِلْمُطِيقِ الْقِيَامَ مُنْفَرِدًا أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا .

٧٠٤ — فَكَانَتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ أَنْ صَلَّى فِي مَرْضَاهُ قَاعِدًا وَمَنْ خَلَفَهُ قِيَامًا ، مَعَ أَنَّهَا نَاسِخَةٌ لِسُنَّتِهِ الْأُولَى قَبْلَهَا — : مُوَافَقَةٌ سُنَّتِهِ فِي الصَّحِيحِ وَالْمَرِيضِ وَإِجْمَاعِ النَّاسِ : أَنْ يُصَلِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَرْضَهُ ، كَمَا يُصَلِّيُ الْمَرِيضُ خَلْفَ الْإِمَامِ الصَّحِيحِ قَاعِدًا وَالْإِمَامُ قَائِمًا .

٧٠٥ — وَهَكَذَا نَقُولُ : يُصَلِّيُ الْإِمَامُ جَالِسًا^(١) وَمَنْ خَلَفَهُ مِنْ ٧٥ الْأَصْحَاءِ قِيَامًا ، فَيُصَلِّيُ كُلُّ وَاحِدٍ فَرْضَهُ . وَلَوْ وَكَّلَ غَيْرَهُ^(٢) كَانَ حَسَنًا .

٧٠٦ — وَقَدْ أَوْهَمَ^(٣) بَعْضُ النَّاسِ فَقَالَ^(٤) : لَا يَوْمُ مَنْ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ جَالِسًا ، وَاحْتِجَّ بِحَدِيثٍ رَوَاهُ مَنْقُطَعٌ^(٥) عَنْ رَجُلٍ مَرْغُوبٍ

(١) عبث بعض السكتين في الأصل فزاد هنا ، وهو آخر سطر في الصفحة كلمة « ويصلي » وهي زيادة خطأ .

(٢) في س « ولو وكل الامام غيره » وفي س و ج « ولو استخلف غيره » وكلها مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « وهم » بحذف الهمزة من أوله ، وهي ثابتة في الأصل وفي النسخة المقروءة على ابن جماعة . وكلام أصحاب المعاجم يدل على الفرق بين « وهم » و « أوهم » ويوم هما لا يكونان بمعنى واحد ، إلا صاحب القاموس ، واستعمال الشافعي هنا يؤيده ، قال صاحب القاموس : « وَهَمَ ، كَوَعَدَ وَوَرِثَ ، وَأَوْهَمَ : بِمَعْنَى » .

(٤) في ج « وقال » وهو مخالف للأصل .

(٥) كلمة « رواه » ثابتة في الأصل بين السطرين بخطه ، وهي ثابتة أيضا في نسخة ابن جماعة . وقوله « منقطع » بالخفض صفة لحديث ، وفي س و ج « منقطعا » بالنصب على أنه حال ، وهو في الأصل بدون الألف ، ثم أصلحه بعض الفارثين فألصق الألف بالمين ، ويظهر أن هذا التغير قديم ، لأنها كتبت بالنصب أيضا في نسخة ابن جماعة .

الرواية عنه^(١) ، لا يثبت^(٢) بمثله حجة على أحدٍ ، فيه : « لا يؤمن أحدٌ بعدى جالساً^(٣) » .

(١) في النسخ المطبوعة « مرغوب عن الرواية عنه » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكلمة « عن » ليست من الأصل ، ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط غير خطه ، ولا حاجة إليها في الكلام ، بل هو صحيح فصيح بدونها ، وقد ضبطت كلمة « مرغوب » في الأصل بكسرة واحدة تحتها ، وهي دليل على إضاقتها لما بعدها ، وعلى أن زيادة حرف « عن » خطأ ممن زاده .

(٢) في س و ب « لا ثبت » بالتاء الفوقية في أوله ، ولكنه بالياء التحتية منقوطة واضحة في الأصل .

(٣) هذا الحديث غاية في الضعف ، رواه الدارقطني من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣ : ٨٠) من طريق الدارقطني ، ثم روى عن الربيع قال : « قال الشافعي : قد علم الذي احتج بهذا أن ليست فيه حجة ، وأنه لا يثبت ، لأنه مرسل ، ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه » . ويريد الشافعي بالرجل جابراً الجعفي ، إذ هو ضعيف جداً ، وذكر الحافظ العراقي في طرح التثريب (٢ : ٣٤٠) أنه روى أيضاً « من رواية عبد الملك بن حبيب عن أخبره عن مجالد عن الشعبي ، ومجالد ضعيف ، وفي السند إليه من لم يسم ، فلا يصح الاحتجاج به » ووقع في طرح التثريب « مجاهد » بدل « مجالد » وهو خطأ مطبعي شنيع .

وقال الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٠٠ - ١٠٢) بعد أن روى أحاديث الباب :

« فنحن لم نخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصيرَ إلى الناسخ . الأولى كانت حقاً في وقتها ثم نسخت ، فكان الحق في نسخها . وهكذا كل منسوخ : يكون الحق ما لم ينسخ ، فإذا نسخ كان الحق في ناسخه . وقد روى في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث ، وذلك : أن عبد الوهاب أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر : أنهم خرجوا يشيعونه وهو مريض ، فصلى جالساً وصلوا خلفه جلوساً . أخبرنا عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد أن أسيد بن حضير فعل ذلك . قال الشافعي : وفي هذا ما يدل على أن الرجل يعلم الشيء عن رسول الله ، لا يعلم خلافه عن رسول الله - :

فيقول بما علم ، ثم لا يكون في قوله بما علم ورَوَى حجةً على أحدٍ علم أن رسول الله قال قولاً أو عمل عملاً ينسخ العمل الذي قال به غيره وعلمه ، كما لم يكن في رواية من روى أن النبي صلى جالساً وأمر بالجلوس ، وصلى جابر بن عبد الله وأسيد بن الحُضَيْر وأمرهما بالجلوس وجلوس من خلفهما - : حجة على من علم من رسول الله شيئاً ينسخه . وفي هذا دليل على أن علم الخاصة يوجد عند بعض ، ويعزب عن بعض ، وأنه ليس كعلم العامة الذي لا يسمع جهله . ولهذا أشباه كثيرة . وفي هذا دليل على ما في معناه منها .

وقال الحافظ ابن حبان في صحيحه ، فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (١ : ٢٤٨) من طبعة الهند) بعد أن نقل عنه أنه روى حديث الأمر بالصلاة قاعداً خلف الإمام إذا صلى قاعداً : « وفي هذا الخبر بيان واضح أن الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يصلوا قعوداً ، وأفقي به من الصحابة جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضير وقيس بن قهد - بالقاف - ولم يرو عن غيرهم من الصحابة خلاف هذا بإسناد متصل ولا منقطع ، فكان إجماعاً ، والإجماع عندنا إجماع الصحابة ، وقد أفقي به من التابعين جابر بن زيد ، ولم يرو عن غيره من التابعين خلافه بإسناد صحيح ولا واهٍ ، فكان إجماعاً من التابعين أيضاً . وأول من أبطل ذلك في الأمة المغيرة بن مقسم - بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين الهملية - وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان ، ثم أخذه عن حماد أبو حنيفة ، ثم عنه أصحابه . وأعلى حديث احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي : قال عليه السلام : لا يؤمن أحد بعدى جالساً . وهذا لو صح لإسناده لكان مرسلًا ، والمرسل عندنا وما لم يرو سيان » . ونقل الحافظ العراقي في طرح الثريب (٢ : ٣٣٣ - ٣٣٤) عن ابن حبان نحو هذا الكلام .

ولست أَرْضَى من ابن حبان ادعاءه الإجماع ، كلمة مرسل لا حجة لها ، كما قال الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٤٣) : « ولا يُنسبُ إلى ساكت قول قائل ولا عمل عامل ، إنما ينسب إلى كل قول وعمله ، وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدعيه . وهذه المسئلة - في صلاة المأموم خلف الإمام القاعد - من أدق مسائل الخلاف ، ١٧ - رسالة

٧٠٧ — قال^(١) : ولهذا أشباه في السُّنة من النسخ والمنسوخ .

٧٠٨ — وفي هذا دلالة على ما كانت في مثل معناها ، إن

شاء الله .

٧٠٩ — وكذلك له أشباه في كتاب الله ، قد وصفنا^(٢) بعضها

والعلماء فيها أقوال مختلفة ، وأبحاث مستوعبة ، فيها خطأ وفيها صواب ، ليس المقام هنا مقام تفصيلها ، وانظر في ذلك طرح التثريب للحافظ العراقي (٢ : ٣٣٣ — ٣٤٦) ونصب الراية للزيلعي (١ : ٢٤٥ — ٢٤٩ من طبعة الهند) والمحلى لابن حزم وتعلقنا عليه (٣ : ٥٨ — ٧٢) ونيل الأوطار للشوكاني (٣ : ٢٠٧ — ٢١٢) وغير ذلك . والصحيح الراجح عندنا ما ذهب إليه أحمد بن حنبل ، من أن الإمام إذا صلى جالساً لعذر وجب على المأمومين أن يصلوا وراءه جلوساً ، على حديث أنس وعائشة ، اللذين مضيا برقي (٦٩٦ و ٦٩٧) وأن دعوى النسخ لا دليل عليها ، بل هذا الحكم محكم . ومما قلنا في ذلك في تعليقنا على المحلى : « ودعوى النسخ يردّها سياق أحاديث الأمر بالقعود وألفاظها ، فإن تأكيد الأمر بالقعود بأعلى ألفاظ التأكيد ، مع الإنكار عليهم بأنهم كادوا يفعلون فعل فارس والروم — : يبعد معهما النسخ ، إلا إن ورد نص صريح يدل على إعفائهم من الأمر السابق ، وأن علة التشبه بفعل الأعاجم زالت ، وهيهات أن يوجد هذا النص ، بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة — أعني في صلاة النبي في مرض موته مع أبي بكر — ولا يدل على شيء مما أرادوا . ثم إن في الأحاديث التصريح بإيجاب صلاة المأموم قاعداً ، مع النص على أن هذا بناء على أن الإمام إنما جعل ليؤتم به ، ولا يزال الإمام إماماً ، والمأموم ملزماً بالائتمام به في كل أفعال صلاته ، وأمرنا بعدم الاختلاف عليه ، لأنه جنة للمصلين ، ولا اختلاف أكثر من عدم متابعتهم في أركان الصلاة . ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الإمام في الجلوس — إذا صلى جالساً — : من طاعة الأئمة الواجبة دائماً ، إذ هي من طاعة الله ، فقد روى الطيالسي (رقم ٢٥٧٧) والطحاوي من طريقه (١ : ٢٣٥) عن شعبة عن يعلى بن عطاء قال : سمعت أبا علقمة يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني ، ومن عصى الأمير فقد عصاني ، فإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً . الحديث . وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرج الشيخان أوله . وهذا قوي في ردّ دعوى النسخ . والحمد لله على توفيقه . »

(١) كلمة « قال » لم تذكر في س . وفي س وج « قال الشافعي » وكلها مخالف للأصل .

(٢) في س وج « وضعنا » وهو مخالف للأصل .

في كتابنا هذا ، وما بقي مُفَرَّقٌ في أحكام القرآن والسنة^(١) في مواضعه^(٢) .

٧١٠ - قال^(٣) : فقال^(٤) : فاذا ذكر من الأحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ ، والحجة فيما ذهب إليه منها دون ما تركت .

٧١١ - فقلت له : قد ذكرت قبل هذا^(٥) : أن رسول الله صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ، فصفت بطائفة^(٦) ، وطائفة في غير صلاة بإزاء العدو ، فصلّى بالذين معه ركعة وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فوقفوا بإزاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت عليه^(٨) ، ثم ثبتت جالساً وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم .

٧١٢ - قال^(٩) : وروى ابن عمر عن النبي : أنه صلى

-
- (١) في النسخ المطبوعة « في كتاب أحكام القرآن والسنة » . وكلمة « كتاب » ليست في الأصل ولكنها مكتوبة في حاشيته بخط آخر جديد ، وكذلك لم تذكر في نسخة ابن جماعة .
- (٢) في س « موضعه » وفي ج « مواضعها » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٣) في س و ج « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
- (٤) كلمة « فقال » لم تذكر في س .
- (٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) هو حديث صالح بن خوات عمن صلى مع رسول الله صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ، وقد مضى في (٥٠٩ و ٥١٠) . وما هنا ليس لفظ الحديث ، وإنما هو من كلام الشافعي تلخيصاً له .
- (٧) في س « فصفت طائفة » وفي س و ج « فصفت بطائفة خلفه » وكله مخالف للأصل .
- (٨) في س و ج « عليهم » وهو خطأ وخطو ومخالف للأصل .
- (٩) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س و ج « قال الشافعي » وكله خلاف للأصل .

صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها ، فقال ^(١) :
 صلى ركعة بطائفة ، وطائفة بينه وبين العدو ، ثم انصرفت الطائفة
 التي وراءه ، فكانت ^(٢) بينه وبين العدو ، وجاءت الطائفة التي لم تصل
 معه ^(٣) ، فصلّى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته ؛ وسلم ، ثم انصرفوا
 فقضوا معاً ^(٤) .

٧١٣ - قال ^(٥) : وروى أبو عيَّاش الزُّرَقِيُّ ^(٦) : أن النبي صلى
 يوم عُسْفَانَ ^(٧) ، وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة ، فصَفَّ بالناس معه
 معاً ^(٨) ، ثم ركع وركعوا معاً ^(٩) ، ثم سجد فسجدت معه طائفة ،

(١) تقدم بعض حديث ابن عمر ، ولم يسق لفظه كله هناك في (٥١٣ و ٥١٤) والذي
 هنا ليس لفظ الحديث ، وإنما هو من لفظ الشافعي رواية بالمعنى .

(٢) في س « وكانت » ورسم الكلمة في الأصل يحتمل القراءة بالوجهين .

(٣) « تصل » رسمت في الأصل « تصلى » بإثبات الياء ، وهو جائز على وجه . وكلمة
 « معه » كتبت فيه بين السطرين بخط يشبه خطه ، ولا أجزم بذلك ، وهي ثابتة
 في سائر النسخ .

(٤) في س « فصفوا » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س و ج « قال الشافعي » وكله خلاف الأصل .

(٦) « عيَّاش » بفتح العين المهملة وتشديد الياء التحتية وآخره شين معجمة ، و « الزرقي »
 بضم الزاي وفتح الراء . وأبو عيَّاش هذا أنصاري ، شهد أحداً وما بعدها ، واختلف
 في اسمه ، وعرف بكنيته .

(٧) « عسفان » بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهي على مرحلتين من مكة على طريق
 المدينة ، وانظر تاريخ ابن كثير (٤ : ٨١ - ٨٣) .

(٨) في س « فصف الناس معه » بحذف الباء وحذف « معاً » وهو مخالف للأصل .

(٩) في س « وركعوا معه معاً » بزيادة « معه » وليست في الأصل ، ولا كتبها مكتوبة
 بحاشيته بخط آخر .

وَحَرَسَتْهُ طَائِفَةٌ ، فَلَمَّا قَامَ مِنَ السَّجُودِ سَجَدَ الَّذِينَ حَرَسُوهُ ^(١) ، ثُمَّ قَامُوا فِي صَلَاتِهِ ^(٢) .

٧١٤ - وَقَالَ جَابِرٌ قَرِيبًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ^(٣) .

٧١٥ - قَالَ ^(٤) : وَقَدْ رُويَ مَا لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ بِخِلَافِهَا كُلِّهَا .

(١) فِي س و ج « حَرَسُوا » وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ « حَرَسُوهُ » ثُمَّ أَصْرَفَ فِيهَا بَعْضُ الْكَاتِبِينَ فَغَيَّرَ الْهَاءَ إِلَى أَلْفٍ ، وَهُوَ تَلَاَعَبَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .
(٢) فِي س و ج « صَلَاتِهِمْ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

وَحَدِيثُ أَبِي عِيَاشٍ هَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ٢٢٥)
بِاخْتِصَارٍ ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِسْنَادَهُ وَلَا لَفْظَهُ كُلَّهُ . وَرَوَاهُ فِي الْأُمِّ (١ : ١٩١) قَالَ :
« أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عِيَاشٍ الزَّرْقِيُّ قَالَ : صَلَّى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِعُسْفَانَ ، وَعَلَى الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ
خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَهُمْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَفَّقْنَا
خَلْفَهُ صَفَيْنِ ، ثُمَّ رَكِعَ فَرَكَعْنَا ، ثُمَّ رَفَعَ فَرَفَعْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالصَّفِّ الَّذِي يَلِيهِ ، فَلَمَّا رَفَعُوا سَجَدَ الْآخَرُونَ مَكَانَهُمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . وَهَذَا السِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ هُنَا فِي الرِّسَالَةِ بِدُونِ إِسْنَادٍ
لِإِنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ مِنْهُ لِمَعْنَى الْحَدِيثِ ، لَا رَوَايَةً لِلْفِظَةِ .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٤ : ٥٩ — ٦٠) مَطْوًى ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عِيَاشٍ الزَّرْقِيِّ ، فَذَكَرَهُ مَفْصُلًا فِي وَصْفِ
الصَّلَاةِ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : « فَصَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً
بِعُسْفَانَ ، وَمَرَّةً بِأَرْضِ بَنِي سَلِيمٍ » . ثُمَّ رَوَاهُ عَقِيْبُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ
مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ .

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (رَقْم ١٣٤٧) عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ مَنْصُورٍ ،
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ فِي سُنَنِهِ (١ : ٤٧٧ — ٤٧٨) عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ
عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورٍ ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١ : ٢٣٠ — ٢٣١)
مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ : كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ .
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي التَّارِيخِ ، بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى طَرِيقِ هَذَا الْإِسْنَادِ - : « وَهَذَا
إِسْنَادٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا » ، وَهُوَ كَمَا قَالَ .

(٣) الْحَدِيثُ عَنْ جَابِرٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ (١ : ١٩١) عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْبِ
عَنْ جَابِرٍ بَعْدَ حَدِيثِ أَبِي عِيَاشٍ الزَّرْقِيِّ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ حَدِيثِ جَابِرٍ ، وَأَشَارَ
إِلَيْهِ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ٢٢٥) بِدُونِ إِسْنَادٍ . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةٍ
وَالنَّسَائِيُّ . انْظُرْ نَبْلَ الْأَوْطَارِ (٤ : ٥ — ٦) وَتَارِيخُ ابْنِ كَثِيرٍ (٤ : ٨١ — ٨٣)

(٤) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَفِي س و ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ »
وَكُلَّهُ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

٧١٦ — فقال^(١) لى قائلٌ : وكيف صِرتَ إلى الأخذِ بصلاة

النبيِّ يومَ ذاتِ الرُّقاعِ دونَ غيرها ؟

٧١٧ — فقلتُ^(٢) : أمّا حديثُ أبي عَيَّاشٍ وجابرٍ في صلاة

الخوفِ فكذلكَ أقولُ ، إذا كانَ مثلُ السَّببِ الذي صَلَّى له تلكَ الصلاةُ .

٧١٨ — قال : وما هو ؟

٧١٩ — قلتُ : كانَ رسولُ اللهِ في ألفٍ وأربعمئة^(٣) ، وكانَ خالدُ

بن الوليد^(٤) في مائتين ، وكانَ منه بعيداً في صحراءٍ واسعةٍ ، لا يُطْمَعُ فيه^(٥) ، لقلّةِ مَنْ معه ، وكثرةِ مَنْ مع رسولِ اللهِ ، وكانَ الأغلبُ منه أنه مأمونٌ على أن يَحْمَلَ عليه ، ولو حَمَلَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ رَأَاهُ ، وقد حُرِسَ منه في السجود ، إذ^(٦) كان لا يَغِيبُ عن طَرَفِهِ .

٧٢٠ — فإذا كانت الحالُ بقلةِ العدوِّ وبعُدِهِ ، وأن لا حائلَ دونه

٧٦

يَسْتُرُهُ ، كما وصفتُ : أَمَرْتُ بِصلاةِ الخوفِ هكذا .

(١) في س « قال » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٤) رسمت في الأصل « وأربع مائة » .

(٥) « بن الوليد » لم يذكر في س .

(٦) « يطمع » مضبوطة في الأصل بضم الياء ، على البناء للمجهول ، والضمير في « فيه »

غائد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي س « به » بدل « فيه » وهو

مخالف للأصل . والضمير في « معه » الآتية : راجع إلى خالد .

(٧) في س و س « إذا » وهو مخالف للأصل .

٧٢١ — قال : فقال^(١) : قد عرفتُ أنَّ الروايةَ في صلاة^(٢) ذاتِ الرِّقَاعِ لا تُخَالِفُ هذا ، لاخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ ، قال^(٣) : فكيف خالفتَ حديثَ ابنِ عمر ؟

٧٢٢ — فقلتُ^(٤) له : رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ^(٥) خَوَّاتُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وقال سهلُ بْنُ أَبِي حَظْمَةَ بِقَرِيبٍ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَحُفِظَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ لَيْلَةَ الْهَرِيرِ^(٦) كَمَا رَوَى خَوَّاتُ بْنُ جُبَيْرٍ^(٧) عَنِ النَّبِيِّ^(٨) ، وَكَانَ خَوَّاتٌ مُتَقَدِّمَ الصُّحْبَةِ وَالسَّنِّ .

٧٢٣ — فقال^(٩) : فَهَلْ مِنْ حُجَّةٍ أَكْثَرُ مِنْ تَقَدُّمِ صَحْبَتِهِ ؟

(١) في ج « قال الشافعي : فقال » وهو مخالف للأصل . وفي س كذلك

ولكن بحذف « فقال » وهو خطأ ، لأن ماسياتي كلام المعترض المناظر للشافعي .

(٢) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة كلمة « يوم » وهي مرادة قطعا ، وحذفت

للعلم بها ، إذ لم تذكر في الأصل ، ولكن كتبها كاتب بين السطرين بخط آخر .

(٣) كلمة « قال » ثابتة في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .

(٤) في س « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٦) « الهرير » بفتح الهاء وكسر الراء ، وليلة الهرير : من ليالى صفين بين علي ومعاوية ،

ويقال لها « يوم الهرير » أيضا ، وانظر تفصيل حكايتها في تاريخ الطبري (ج ٦

ص ٢٣ وما بعدها) وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ج ١ ص ١٨٣ —

٢٠٧ و ٤٧٩ — ٥٠٦) . وكان في الجاهلية يوم آخر يسمى « يوم الهرير » ،

كان بين بكر بن وائل وبني تميم .

(٧) في س « كما روى صالح بن خوات بن جبير » وفي ج « كما روى صالح

بن خوات » وفي س « كما روى صالح » فقط ، وكل ذلك مخالف للأصل ،

وهو خطأ أيضا ، وإن كان الحديث مرويا — كما مضى في رقم (٥٠٩ و ٥١٠) — من طريق

صالح بن خوات ، لأن الشافعي نسب الحديث في أول الكلام إلى راويه الصحابي

خوات ، ثم سيقول عقب ذلك : « وكان خوات متقدم الصحبة والسَّن » فلامعنى مع

هذا السياق لنسبة الحديث إلى صالح ، وهذا الخطأ تبع فيه الناسخون أحد الذين قرؤوا

في الأصل ، إذ زاد فيه بين السطور « صالح بن » .

(٨) قوله « عن النبي » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٩) في النسخ المطبوعة « قال » وهو مخالف للأصل .

٧٢٤ - فقلت^(١) : نَعَمْ ، ما وصفتُ فيه مِنَ الشَّيْءِ بِمَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ .

٧٢٥ - قال : فَأَيْنَ يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ^(٢) ؟

٧٢٦ - قلتُ : قال اللهُ : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ^(٣)) فَأَقَمْتَ لَهُمُ

الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ، فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ، وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ، وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ، وَخُذُوا حِذْرَكُمْ^(٤) .

٧٢٧ - وقال : (فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ^(٥)) فَأَقِيمُوا ، الصَّلَاةَ ، إِنْ

الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا^(٦)) يعنى - واللهُ أَعْلَمُ - :
فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ كَمَا كُنْتُمْ تُصَلُّونَ فِي غَيْرِ الْخَوْفِ .

٧٢٨ - ^(٧) فلَمَّا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي الْخَوْفِ وَفِي الْأَمْنِ ،

حَيَاطَةً لِأَهْلِ دِينِهِ أَنْ يَنَالَ مِنْهُمْ عَدُوُّهُمْ غِرَّةً - : فَتَعَقَّبْنَا حَدِيثَ خَوَاتِ
بْنِ جُبَيْرٍ^(٨) وَالْحَدِيثَ الَّذِي يُخَالِفُهُ ، فَوَجَدْنَا حَدِيثَ خَوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٨)

(١) فى النسخ المطبوعة « قلت » والفاء ثابتة فى الأصل .

(٢) فى س « فى كتاب الله » وكلمة « فى » مكتوبة محشورة فى الأصل بين الكلام بخط آخر ، وهى ثابتة فى نسخة ابن جماعة وعليها علامة « صح » .

(٣) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال : « قرأ إلى قوله : خذوا حذركم » .

(٤) سورة النساء (١٠٢) .

(٥) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة النساء (١٠٣) .

(٧) هنا فى ش و ج زيادة « قال الشافعى » .

(٨) « بن جبیر » فى الموضعين لم يذكر فى س .

أَوَّلَى بِالْحَزْمِ فِي الْحَذَرِ مِنْهُ ، وَأُخْرَى أَنْ تَتَكَافَأَ الطَّائِفَتَانِ فِيهَا ^(١) .
 ٧٢٩ - وذلك أَنَّ الطَّائِفَةَ الَّتِي تُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ أَوَّلًا مُحْرُوسَةٌ
 بِطَائِفَةٍ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ ، وَالْحَارِسُ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ كَانَ مُتَفَرِّغًا
 مِنْ فَرْضِ الصَّلَاةِ ، قَائِمًا وَقَاعِدًا ، وَمُنْحَرِفًا يَمِينًا وَشِمَالًا ، وَحَامِلًا إِنْ
 جُمِلَ عَلَيْهِ ، وَمَتَكَلِّمًا إِنْ خَافَ عَجَلَةً مِنْ عَدُوِّهِ ، وَمُقَاتِلًا إِنْ أَمَكَّنَتْهُ
 فُرْصَةٌ ، غَيْرَ مُحَوِّلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا فِي الصَّلَاةِ ، وَيُخَفِّفُ الْإِمَامُ بِمَنْ مَعَهُ
 الصَّلَاةَ إِذَا خَافَ هَمْلَةَ الْعَدُوِّ : بِكَلَامِ الْحَارِسِ .

٧٣٠ - قَالَ ^(٢) : وَكَانَ الْحَقُّ لِلطَّائِفَتَيْنِ مَعًا سَوَاءً ، فَكَانَتِ
 الطَّائِفَتَانِ فِي حَدِيثِ خَوَّاتٍ ^(٣) سَوَاءً ، تَحْرُسُ كُلُّ وَاحِدَةٍ ^(٤) مِنَ
 الطَّائِفَتَيْنِ الْآخَرَى ، وَالْحَارِسَةُ خَارِجَةٌ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَتَكُونُ الطَّائِفَةُ
 الْأُولَى قَدْ أُعْطِيَتِ الطَّائِفَةَ الَّتِي حَرَسَتْهَا مِثْلَ الَّذِي أَخَذَتْ مِنْهَا ،
 فَحَرَسَتْهَا خَايَةً مِنَ الصَّلَاةِ ، فَكَانَ هَذَا عَدْلًا بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ .

٧٣١ - قَالَ ^(٥) : وَكَانَ الْحَدِيثُ الَّذِي يُخَالِفُ حَدِيثَ خَوَّاتٍ
 بِنِ جُبَيْرٍ ^(٦) عَلَى خِلَافِ الْحَذَرِ ، تَحْرُسُ ^(٧) الطَّائِفَةُ الْأُولَى فِي رَكْعَةٍ ،
 ثُمَّ تَنْصَرِفُ الْمُحْرُوسَةُ قَبْلَ تَكْمِيلِ الصَّلَاةِ ^(٨) ، فَتَحْرُسُ ، ثُمَّ تُصَلِّي

(١) « فِيهَا » بِمَعْنَى : فِي الصَّلَاةِ . وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا لَمْ يَتَضَحَّ لِبَعْضِ الْقَارِئِينَ فِي الْأَصْلِ ،
 فَظَنُّوا أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الْحَذَرِ ، فَضَرَبَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى كَلِمَةِ « فِيهَا » وَكَتَبَ
 فَوْقَهَا بِخَطٍ آخَرَ كَلِمَةَ « فِيهِ » وَبِذَلِكَ ثَبَتَتْ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَالنَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ ،
 وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ هُوَ الصَّوَابُ .

(٢) فِي س وَ ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي س وَ ج زِيَادَةُ « بِنِ جُبَيْرٍ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي س « كُلُّ طَائِفَةٍ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٥) فِي النَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) لَفْظُ « بِنِ جُبَيْرٍ » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٧) « تَحْرُسُ » مَنقُوطَةٌ فِي الْأَصْلِ بِنَقَطَتَيْنِ فَوْقَ أَوَّلِهَا وَأَخْرَيْنِ تَحْتَهُ ، لَتَقْرَأَ بِأَلْيَاءٍ وَالتَّاءُ .

(٨) فِي النَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَبْلَ أَنْ تَكْمَلَ الصَّلَاةُ » وَزِيَادَةُ « أَنْ » لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ ،

الطائفةُ الثانيةُ محروسةٌ بطائفةٍ في صلاةٍ ، ثم يَقْضِيَانِ جميعاً ،
لا حارسَ لهما ، لأنه لم يخرج من الصلاة إلا الإمام ، وهو وحده ،
ولا يُغْنِي^(١) شيئاً ، فكان هذا خلافَ الحذرِ والقوةِ في المكيدة .

٧٣٢ - وقد أخبرنا الله أنه فرَّق^(٢) بين صلاة الخوف
وغيرها ، نظراً لأهل دينه ، أن لا^(٣) ينال منهم عدوُّهم غرّةً ، ولم تأخذ
الطائفةُ الأولى من الآخرة مثل ما أخذت منها .

٧٣٣ - ووجدتُ الله ذكرَ صلاةِ الإمامِ والطائفتينِ معاً ،
ولم يذكُرْ على الإمام ولا على واحدةٍ من الطائفتينِ قضاءً ، فدلَّ
ذلك على أن حالَ الإمامِ ومَن خلفه ، في أنهم يخرجون من الصلاة
لا قضاءً عليهم - : سواء^(٤) .

والذي فيه صحيح ، على بعض لغات العرب ، وهو حذف « أن » الناصبة وإبقاء
عملها ، وقال البصريون : إنه شاذ ، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه
يقاس عليه ، وأجازه الأخفش بشرط رفع الفعل . انظر التصريح شرح التوضيح
(٢ : ٢٤٥) والانصاف لابن الأنباري (ص ٢٣٢ - ٢٣٥) والفعل هنا « تكمل »
لم يضبط في الأصل ، لا بالرفع ولا بالنصب ، فلذلك ضبطناه بالوجهين . على الاحتمالين ،
وإن كان نصبه عندنا أرجح .

(١) في النسخ المطبوعة « لا يغني » بحذف الواو ، وهي ثابتة في الأصل .
(٢) « فرق » ضبطت في الأصل بفتح الفاء وتشديد الراء . وفي س و ج « قد فرق »
وزيادة « قد » مخالفة للأصل .

(٣) في س و ج « لئلا » وهي في الأصل « أن لا » واضحة ، ثم ضرب عليها بعض
القارئین وكتب فوقها بخط آخر « لئلا » وما في الأصل صحيح صواب . وفي ج « لأن »
ينال « وهو خطأ وخالط في المعنى غريب .

(٤) عبث بعض القارئین في الأصل ، فكتب في حاشيته بجوار كلمة « سواء » على يمينها :
كلمة « فيه » لتقرأ « فيه سواء » وهو تصرف يناقض الأمانة ، ويدل على جهل فاعله .

٧٣٤ — ^(١)وهكذا حديثُ خواتٍ وخلافُ الحديثِ الذي يُخالفه .

٧٣٥ — قال الشافعيُّ : فقال : فهل للحديثِ الذي تركت وجهه غيرَ ما ^(٢)وصفت ؟

٧٣٦ — قلتُ ^(٣) : نعم ، يَحْتَمِلُ أن يكونَ لما جازَ أن يُصَلِّيَ ^(٤) صلاةَ الخوفِ على خلافِ الصلاةِ في غيرِ الخوفِ : جازَ لهم أن يُصلُّوها كيفَ ما تيسَّرَ لهم ، وبِقَدَرِ حالاتِهِمْ وحالاتِ العدوِّ ، إذا اكْمَلُوا العَدَدَ ، فاختلفَ ^(٥) صلاتُهُمْ ، وكلُّها مُجْزِئَةٌ عَنْهُمْ ^(٦) .

وجهٌ آخرٌ من الاختلافِ ^(٧)

٧٣٧ — قال الشافعيُّ : قال ^(٨) لي قائلٌ : قد اختلفَ في التشهُّدِ ، فرَوَى ابنُ مسعودٍ عن النبيِّ : « أنه كان يُعلمهم التشهُّدَ كما يُعلمهم

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « غير » مضبوطة في الأصل بالنصب .

(٣) في س و ج « فقلت » وهو مخالف للأصل .

(٤) « يصلي » ضبطت في الأصل بضم أولها ، ووضع فوقه نقطتان وتحتة نقطتان ، ليقرأ بالياء وبالتاء .

(٥) في النسخ المطبوعة « فاختلفت » وهو مخالف للأصل ، والذي فيه صحيح . قال الله تعالى في سورة الأنفال (٣٥) : « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً » .

(٦) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ السماع في المجلس السابع » .

(٧) في ج زيادة كلمة « باب » في أول العنوان ، وليست في الأصل .

(٨) في س و ج « فقال » وفي س « وقال » وكل مخالف للأصل .

السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ « فَقَالَ فِي مُبْتَدَأِهِ ^(١) ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » ^(٢) . فَبَايَ التَّشْهِيدِ أَخَذَتْ ؟

٧٣٨ — فَقُلْتُ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٣) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ ^(٤)

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي ^(٥) أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ ، وَهُوَ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشْهِيدَ ، يَقُولُ : قُولُوا : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ ^(٦) الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .

٧٣٩ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ هَذَا الَّذِي عَلَّمَنَا مِنْ سَبَقْنَا بِالْعِلْمِ

مِنْ فُقَهَائِنَا صِغَارًا ، ثُمَّ سَمِعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ ^(٧) وَسَمِعْنَا مَا خَالَفَهُ ^(٨) ، فَلَمْ نَسْمَعْ إِسْنَادًا فِي التَّشْهِيدِ — يُخَالِفُهُ وَلَا يُوَافِقُهُ — : أَثْبَتَ عِنْدَنَا مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ ثَابِتًا .

(١) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « مُبْتَدَأُهُ » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، وَيَصِحُّ قِرَاءَتُهُ بِتَسْمِيلِ الْهَمْزَةِ ، وَيَصِحُّ أَيْضًا بِإِثْبَاتِهَا وَكُسْرِهَا ، إِذَا كَانَ عَلَى رَأْيٍ مِنْ يَكْتُبُهَا عَلَى الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْحَالِ .

(٢) لَفْظُ التَّشْهِيدِ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَعْرُوفٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السِّتَةِ . وَانْظُرْ نِيلَ الْأَوْتَارِ (٢ : ٣١٢) وَنَصَبُ الرَّايَةِ (١ : ٤١٩ — ٤٢٠ مِنْ طَبْعَةِ مِصْرَ) . (٣) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ (١ : ١١٣) . وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصَبِ الرَّايَةِ (١ : ٤٢٢) : « وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ » .

(٤) فِي سِوِ جَزِيَّةِ « بَنِ الزَّبِيرِ » وَائِسْتِ فِي الْأَصْلِ . (٥) « عَبْدٌ » بِالنُّونِ ، وَ« الْقَارِي » بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، نِسْبَةٌ إِلَى قَبِيلَةِ « الْفَارَةِ بْنِ الدَّبَشِ » وَهُمْ مَشْهُورُونَ بِجُودَةِ الرَّمْيِ .

(٦) فِي سِوِ جَزِيَّةِ « لِلَّهِ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ . (٧) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « بِإِسْنَادِهِ » بِزِيَادَةِ هَاءِ الضَّمِيرِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا مَزَادَةٌ فِيهِ فَوْقَ السَّطْرِ . (٨) فِي سِوِ جَزِيَّةِ « يُخَالِفُهُ » وَالْيَاءُ مُلصَقَةٌ بِالْخَاءِ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرَةٌ التَّصْنِيعِ وَمِنْ غَيْرِ نَقْطِ .

٧٤٠ - فكان^(١) الذي نذهبُ إليه أنَّ عمرَ لا يُعلمُ الناسَ على المنبر بين ظهراني أصحابِ رسولِ الله - : إلَّا على^(٢) ما علمهم النبيُّ .
٧٤١ - فلما انتهَى إلينا من حديثِ أصحابنا حديثُ يُثبتُه^(٣) عن النبيِّ صرنا إليه ، وكان أوَّلَى بنا .

٧٤٢ - قال : وما هو ؟

٧٤٣ - قلتُ : أخبرنا الثقةُ - وهو يحيى بنُ حسان^(٤) - عن الليث بن سعدٍ عن أبي الزُّبير المكيِّ عن سَعِيدِ بن جُبَيْر وطاوسٍ عن ابن عباسٍ أنه^(٥) قال : « كان رسولُ الله يُعلمنا التشهّدَ كما يُعلمنا القرآنَ^(٦) ، فكان يقولُ : التحياتُ المباركاتُ الصَّلواتُ الطيّباتُ لله ،

(١) في ج « وكان » وهو مخالف للأصل .

(٢) كلمة « على » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٣) في س و ج « تثبته » بالنون ، وهو مخالف للأصل .

(٤) قوله « وهو يحيى بن حسان » مكتوب في الأصل بين السطرين بنفس الخط ، إلا أنه صغير دقيق . وفي س بحذف « وهو » .

والحديث رواه الشافعي في الأم (١ : ١٠١) : « أخبرنا يحيى بن حسان » وبعد آخره : « قال الربيع : وحدثناه يحيى بن حسان » . ورواه الشافعي أيضا في اختلاف الحديث (٧ : ٦١ - ٦٢ من هامش الأم) : « أخبرنا الثقة » ولم يسمه ، وبعد آخره « قال الربيع : هذا حدثنا به يحيى بن حسان » .

ويحيى بن حسان هذا هو التنيسي البصري ، وهو ثقة ، ولد سنة ١٤٤ قبل الشافعي ، وعاش بعده ، مات بمصر سنة ٢٠٨ .

(٥) كلمة « أنه » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « كما يعلمنا السورة من القرآن » والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة في حاشيته بخط آخر ، وهي ثابتة في روايته في اختلاف الحديث ، ومحدوفة في روايته في الأم ، فالظاهر أن الحديث عند الشافعي بالوجهين ، فكان تارة يرويه هكذا ، وتارة هكذا ، أو لعله يختصره في بعض أحيانه ، ويأتي به على وجهه في بعض وقته .

سلام^(١) عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام^(١) علينا وعلى عباد الله
الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن^(٢) محمداً رسول الله^(٣) .

٧٤٤ قال الشافعي : فقال^(٤) : فأني ترى^(٥) الرواية اختلفت

فيه عن النبي ؟ فروى ابن مسعودٍ خلاف هذا ، وروى أبو موسى^(٦)
خلاف هذا ، وجابرٌ خلاف هذا ، وكلُّها قد يُخالف بعضها بعضاً
في شيء من لفظه ، ثم علم عمرٌ خلاف هذا كله في بعض لفظه ،

(١) في النسخ المطبوعة « السلام » في الموضعين بالتعريف ، وما هنا هو الثابت في الأصل
ونسخة ابن جماعة ، والموافق لما في الأم واختلاف الحديث ، وهو الذي نسبته المحدثين
تسمية لرواية الشافعي ، في المنتقى (٢ : ٣١٦ من نيل الأوطار) وهو الذي نقله ابن
دقيق العيد في شرح العمدة (٢ : ٧٠) أن السلام مذكور بالتنكير في حديث ابن
عباس . نعم قد ورد في بعض رواياته بالتعريف في صحيح مسلم وغيره ، ولكنها
ليست رواية الشافعي . والتنكير أيضاً موافق لرواية الترمذي في سننه (١ : ٥٩ من
طبعة بولاق) عن قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد .

(٢) كذا في الأصل ، وفي النسخ المطبوعة والأم « وأشهد أن » .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ١٠١) بعد رواية حديث ابن عباس هذا — : « وقد
رويت في التشهد أحاديث مختلفة ، فكان هذا أحبها إليّ ، لأنه أكلها » .
وقال في اختلاف الحديث (ص ٦٣) : « وإنما قلنا بالتشهد الذي روى عن ابن
عباس لأنه أتمها ، وأن فيه زيادة على بعضها : المباركات » .

والحديث رواه أصحاب الكتب الستة ماعدا البخاري ، وانظر نصب الراية (١ : ٤٢٠) .
(٤) هذا هو الصواب ، وفي س و ج « قال الشافعي : فان قال قائل » وهو الذي
في نسخة ابن جماعة . وأما الذي في الأصل فهو « فقال » وكتب الريع بين السطرين
بخط صغير « قال الشافعي » ثم جاء بعض السكتين ف ضرب على كلمة « فقال » وكتب
بجوار كتابة الريع بين السطرين : « فان قال قائل » والخط فيها ظاهر المخالفة .

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فانا نرى » وهو تحريف عما في الأصل ، فانها
مكتوبة فيه « فأني » بالياء ، و « ترى » بنقطتين فوق التاء واضحتين ، ومراد هذا

القائل أن يسأل الشافعي عما يراه سببا لاختلاف الروايات في التشهد ، يقول له :
من أين ترى جاء هذا الاختلاف في الرواية ؟ ولذلك ما أجابه بعد : « الأمر في هذا بين » .

(٦) في النسخ المطبوعة « وأبو موسى » بحذف « روى » وهي ثابتة في الأصل ، ولكن
ضرب عليها بعض الناس ، فأثبتناها ، لعدم ثقتنا بأي شيء مما تصرف فيه قارئوه .

وكذلك تشهد عائشة . وكذلك تشهد ابن عمر ، ليس فيها ^(١) شئ إلا في ^(٢) لفظه شئ غير ما في لفظ صاحبه ، وقد يزيد بعضها ^(٣) الشئ على بعض ^(٤) ؟

٧٤٥ — فقلت له : الأمر في هذا بين .

٧٤٦ — قال : فأبنه لي ؟

٧٤٧ — قلت : كل كلام ^(٥) أريد به تعظيم الله ، فعلمهم رسول الله ^(٦) ، فلعله جعل يعلمه الرجل فيحفظه ^(٧) ، والآخر فيحفظه ، ٧٨

- (١) في س « منها » بدل « فيها » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في س « إلا وفي » بزيادة الواو ، وهو مخالف للأصل .
 (٣) « بعضها » أى بعض الروايات المشار إليها ، وفي النسخ المطبوعة « بعضهم » وهو مخالف للأصل ، ويظهر أن من غير الكلمة ظن أن الضمير راجع إلى الرواة ، من أجل كلمة « صاحبه » مع أن الضمائر كلها السابقة راجعة إلى الروايات .
 (٤) أما تشهد ابن مسعود فقد سبق تخريجه ، وأما تشهد أبي موسى فقد رواه مسلم وأبوداود وابن ماجه ، وأما تشهد جابر فقد رواه النسائي وابن ماجه ، وأما تشهد عمر فقد سبق أيضا ، وأما تشهد عائشة وابن عمر فهما في الموطأ (١ : ١١٣ - ١١٤) عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن القاسم بن محمد عن عائشة ، وعن نافع عن ابن عمر ، وهذان إسنادان لا خلاف في صحتها .
 وانظر أيضا نيل الأوطار (٢ : ٣١٢ - ٣١٣) وما كتبه السراج البلقيني تعليقا على هذا الموضع من الأم (١ : ١٠٣ - ١٠٤) .
 (٥) المعنى على هذا واضح ، أى كل الوارد في التشهد كلام أريد به تعظيم الله ، ولكن ضبطت الكلمتان في نسخة ابن جماعة بضمه واحدة على « كل » وبخفض « كلام » على الإضافة إليها ، والذي سوغ لهم هذا ماسياتى من تغيير كلمة « فعلمهم » في الأصل ، ولكن مع هذا يكون المعنى غير مستقيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمهم في التشهد كل كلام أريد به تعظيم الله ، فان ماورد في الثناء عليه وتعظيمه لا يكاد يحصر ، ثم لانهاية لما يلهمه الله عباده المؤمنين من الثناء عليه وتقديسه وتعظيمه ، تبارك وتعالى .
 (٦) يعنى : فعلمهم رسول الله التشهد ، ولم يفهم بعض قارئى الأصل مراد الشافعى ، فغير الكلمة فجعل الميم واواً وزاد بعدها هاء ، لتقرأ « فعلمهموه » وهو تغيير ظاهر فيه التكلف في الكتابة ، وهو أيضا إنسداد للمعنى ، كما أوضحنا ، وبهذا التغيير كتبت الكلمة في نسخة ابن جماعة ، وطبعت في النسخ المطبوعة .
 (٧) في النسخ المطبوعة « فينسى » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن المعنى أنه جعل يعلمه

وما أُخِذَ حِفْظًا فَأَكْثَرُ مَا يُحْتَرَسُ فِيهِ مِنْهُ إِحَالَةُ الْمَعْنَى ، فلم تكن فيه
زيادةٌ ولا نقصٌ ولا اختلافٌ شيءٌ^(١) من كلامه يُحِيلُ المعنى فلا
تَسَعُّ^(٢) إِحَالَتُهُ

٧٤٨ — فلعل النبيَّ أجازَ لكلِّ امرئٍ منهم كما حَفِظَ^(٣) ،
إِذْ كَانَ لَا مَعْنَى فِيهِ يُحِيلُ شَيْئًا عَنْ حَكْمِهِ ، وَلَعَلَّ مَنْ اخْتَلَفَتْ رَوَايَتُهُ
وَاخْتَلَفَ تَشْهَدُهُ إِنَّمَا تَوَسَّعُوا فِيهِ فَقَالُوا عَلَى مَا حَفِظُوا ، وَعَلَى
مَا حَضَرَهُمْ وَأَجِيزَ^(٤) لَهُمْ .

٧٤٩ — قَالَ^(٥) : أَفَتَجِدُ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى إِجَازَةٍ مَا وَصَفْتَ ؟

٧٥٠ — فَقُلْتُ : نَعَمْ .

٧٥١ — قَالَ : وَمَا هُوَ ؟

لهم ، فيحفظه كل منهم ، ثم يزيد بعضهم أو ينقص من اللفظ أو يغير منه ، على أن لا يحيل
المعنى ، وهذا واضح من سياق الكلام الآتي .
والثابت في الأصل ما أثبتنا هنا ، وكلمة « الرجل » مكتوبة فيه في آخر سطر من
الصفحة (٧٧) وكلمة « فيحفظه » أول الصفحة (٧٨) جاء بعض قارئيه فزاد في آخر
السطر بجوار كلمة « الرجل » كلمة « فينسا » مرسومة بالألف ، ثم ضرب في الصفحة الأخرى
على كلمة « فيحفظه » . ويظهر أن هذا التغير قديم فيه ، لأن في نسخة ابن جماعة
« يعلمه الرجل فينسى فيحفظه » بالجمع بين الكلمتين ، ثم ضرب فيها على الثانية
بالجر .

(١) في س « ولا اختلاف في شيء » وزيادة « في » مخالفة للأصل .

(٢) في س و ج « يسع » بالياء ، وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ » وفي س « لكل امرئ منهم

كل ما حفظ » وما هنا هو الصحيح الثابت في الأصل .

(٤) في ج « فأجيز » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « قال الشافعي رحمه الله تعالى : فقال » وهو مخالف للأصل .

٧٥٢ - قلتُ : أخبرنا مالك^(١) عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ^(٢)

عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول :
« سمعتُ هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير
ما أقرؤها ، وكان النبيُّ أقرأنيها ، فكِدْتُ أَعْجَلُ^(٣) عليه ، ثم أمهلته
حتى انصرف ، ثم لبَّيته بردائه^(٤) ، فجيئتُ به إلى^(٥) النبيِّ ، فقلتُ :
يا رسول الله ، إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها ؟
فقال له رسولُ الله : اقرأ ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال
رسولُ الله : هكذا أنزلتُ ، ثم قال لي^(٦) : اقرأ ، فقرأت ، فقال : هكذا
أنزلتُ ، إنَّ هذا القرآنَ أنزلَ على سبعة أحرفٍ ، فافروا ما تيسر^(٧) .

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أنس » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ (١ : ٢٠٦) .

(٢) في س و ج زيادة « بن الزبير » وليست في الأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « أن أعجل » وهي موافقة للموطأ ، ولكن كلمة « أن » ليست في الأصل .

(٤) « لبَّيته » قال السيوطي : « بتشديد الباء الأولى ، أي أخذت بجميع ردائه في عنقه وجدرته به ، مأخوذ من اللبة ، بفتح اللام ، لأنه يقبض عليها » .

(٥) « إلى » لم تذكر في ب ولا في الموطأ ، وهي ثابتة في الأصل .

(٦) « لي » لم تذكر في ج وهي ثابتة في الأصل بين السطرين بخطه .

(٧) في النسخ المطبوعة « ما تيسر منه » وهو موافق لما في الموطأ ، ولكن كلمة « منه » ليست من الأصل ، بل هي مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

والحديث رواه الطيالسي في مسنده (ص ٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٨ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٩٦ و ٢٩٧ ج ١ ص ٢٤ و ٤٠ و ٤٢ - ٤٣) ونسبه السيوطي في الدر المنثور (ج ٥ ص ٦٢) إلى البخاري ومسلم وابن جرير وابن حبان والبيهقي ، ونسبه النابلسي في ذخائر المواريث (ج ٣ ص ٤٢ - ٤٣) أيضا إلى أبي داود والترمذي والنسائي .

والحديث صحيح لا خلاف في صحته . وقال السيوطي : « اختلف العلماء في المراد

٧٥٣ — قال ^(١): فاذا ^(٢) كان الله لأفتمه ^(٣) بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف ، معرفة منه بأن الحفظ ^(٤) قد يزل : ليحل ^(٥) لهم ^(٦) قراءته وإن اختلف اللفظ ^(٧) فيه ، ما لم يكن في اختلافهم ^(٨) إحالة معنى : كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه ^(٩) .

٧٥٤ — وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف ^(١٠) اللفظ فيه لا يحل معناه .

بسبعة أحرف على نحو أربعين قولاً ، سقتها في كتاب الاتقان . وأرجحها عندي قول من قال : إن هذا من التشابه الذي لا يدري تأويله ، فإن الحديث كالقرآن ، منه الحكم والتشابه .

والذي اختاره السيوطي قول لا تقوم له قائمة ، ولا يثبت على النقد ، فإن التشابه لا يكون في أحكام التكليف ، وهذا إخبار في حكم بإجازة القراءة ، أو هو أمر بها للإباحة ، فكيف يكون متشابهاً ؟ !

وقد أطل إمام المفسرين ابن جرير الطبري الكلام عليه في مقدمة تفسيره (ج ١ ص ٩-٢٥) وأسهب القول فيه أيضاً الحافظ ابن حجر في الفتح (ج ٩ ص ٢١-٣٦) والرجل العربي الصريح ، والعالم القرشي ، سيد الفقهاء وإمام العلماء ، الشافعي — : قال في تفسيره ومعناه قوله الحق محكمة موجزة ، لله أبوه .

- (١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة « فاذا » والألف مزادة في الأصل بغير خطه .
- (٣) في س زيادة « ورحمته » وليست في الأصل .
- (٤) في ج زيادة « منه » في هذا الموضع ، وهي خطأ ومخالفة للأصل .
- (٥) « ليحل » بالياء منقوطة من تحتها في الأصل . وفي س « لتحل » .
- (٦) في ج زيادة « يعني » ولا داعي إليها ، وليست في الأصل .
- (٧) في س و س « لفظهم » بدل « اللفظ » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه بعض قارئيه وكتب فوقه بخط مخالف « لفظهم » .
- (٨) كانت في الأصل « قراءتهم » ثم ضرب عليها وكتب فوقها بنفس الخط « اختلافهم » فلذلك اعتمدنا هذا التصحيح .
- (٩) كانت في الأصل « معنى » ثم أصححت فوقها بنفس الخط « معناه » .
- (١٠) كانت في الأصل « بخلاف » ثم أصححت فوقها بنفس الخط « فاختلاف » .

- ٧٥٥ — وقد قال بعضُ التابعينَ : لَقِيتُ^(١) أناسًا من أصحابِ رسولِ الله فاجتمعوا في المعنى^(٢) واختلفوا على^(٣) في اللفظ ، فقلتُ لبعضهم ذلك ، فقال : لا بأسَ ما لم يُحْمِلِ المعنى^(٤) .
- ٧٥٦ — قال الشافعيُّ : فقال : ما في التشهدِ إلَّا تعظيمُ الله ، وإني لأرجو أن يكون كلُّ هذا فيه واسمًا ، وأن لا يكون الاختلافُ فيه إلَّا من حيثُ ذكَّرتُ ، ومثلُ هذا — كما قلتُ — يُمكنُ في صلاة

(١) هكذا في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو صحيح واضح ، ومع هذا فإن بعض قارئِ الأصل ضرب عليها وكتب فوقها « أتيت » بغير حاجة ولا حجة ! وطبعت في س و ج « رأيت » !!

(٢) في س « فاجتمعوا لي في المعنى » وفي ج « فأجمعوا لي في المعنى » وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) كلمة « على » ثابتة في الأصل ، ولكن ضرب عليها بعض القارئين بغير وجه ، وهي ثابتة بالجرمة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة « صح » ، وقد حذفت في ش و ج .

(٤) كذا هو في الأصل « يحيل » على صورة المرفوع بعد « لم » ولم يضبط آخره فيه بشيء من حركات الاعراب ، فلذلك ضبطناه بضم اللام وكسرهما معاً ، أما الضم فعلى اعتبار الفعل مرفوعاً على لغة من يهمل « لم » فلا يجزم بها ، حملاً على « ما » ، وشاهده معروف في الأشموني على الألفية وغيره من كتب النحو ، وهو « لم يوفون بالجار » فبعضهم جعله خاصاً بضرورة الشعر ، وصرح ابن مالك في التسهيل بأنه لغة قوم ، أي إنه جائز في النثر . وانظر همع الهوامع (٢ : ٥٦) وشرح شواهد (٢ : ٧٢ - ٧٣) وحاشية الأمير على المغني (١ : ٣٧٠ - ٣٧١) وأما كسر اللام فعلى اعتبار أن الفعل مجزوم وأن الياء قبلها إشباع لحركة الحاء فقط ، فتكسر اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ١٣ - ١٥) .

وفي س « ما لم يحل المعنى » وفي س « ما لم يحل معنى » وفي ج « ما لم يحل المعنى » وكلها مخالف للأصل .

وانظر بحث الرواية بالمعنى في شرحنا على ألفية السيوطي في المصطلح (ص ١٦٢ - ١٦٥) وفي شرحنا على اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (ص ١٦٦ - ١٦٩) .

الخوف ، فيكونُ إذا جاء بكال الصلاة على أيّ الوجوه رُوى عن النبي^(١) أجزاءه ، إذ خالف الله بينها وبين ما سواها من الصلوات ، ولكن^(٢) كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي في التشهد ، دون غيره ؟

٧٥٧ - قلتُ : لما رأيته واسمعا ، وسمعتُه عن ابن عباسٍ صحيحاً - : كان عندي أجمع وأكثَرَ لفظاً من غيره ، فأخذتُ به ، غير مُعَنِّفٍ لمن أخذَ بغيره مما ثبت عن رسول الله .

(٣) اختلافُ الروايةِ على وجهٍ غير الذي قبله

٧٥٨ - (٤) أخبرنا مالك^(٥) عن نافعٍ عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال : « لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، ولا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ^(٦) ، ولا تَبِيعُوا الْوَرِقَ^(٧) بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا ٧٩

(١) في س - « عن رسول الله » .

(٢) في النسخ المطبوعة « قال : ولكن » وزيادة « قال » هنا غير جيدة ، ومخالفة للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة كلمة « باب » وهي مكتوبة في الأصل بخط غير خطه .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في س - زيادة « بن أنس » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ (٢ : ١٣٥) .

(٦) « تشفوا » بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء : أي لا تفضلوا ، و « الشف » بكسر الشين : الزيادة والفضل ، و « الشف » أيضا : النقصان ، فهو من الأضداد .

(٧) « الورق » بفتح الواو وكسر الراء : الفضة ، وقد تسكن راؤه أيضا .

بمثَلٍ ، ولا تُشِفُّوا بعضها على بعضٍ ، ولا تبيعُوا شيئاً منها^(١) غائباً
بناجزٍ^(٢) .

٧٥٩ — ^(٣) أخبرنا مالك^(٤) عن موسى بن أبي تميم عن سعيد
بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم
بالدرهم ، لا فضل بينهما »^(٥) .

٧٦٠ — ^(٣) أخبرنا مالك^(٦) عن حميد بن قيس ، عن مجاهد
عن ابن عمر أنه قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل
بينهما ، هذا عهد نبينا إلينا ، وعهدنا إليكم »^(٧) .

٧٦١ — قال الشافعي : وروى عثمان بن عفان وعبدادة

(١) في النسخ المطبوعة « منها شيئاً » بالتقديم والتأخير ، وهو موافق لما في الموطأ ونسخة
ابن جماعة ، وما هنا هو الذي في الأصل .

(٢) المراد بالغائب المؤجل ، وبالناجز الحاضر . والحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم
والترمذي والنسائي .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س زيادة « بن أنس » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ
(٢ : ١٣٤ - ١٣٥) .

(٥) الحديث رواه مسلم والنسائي ، ورواه أحمد عن الشافعي وعن عبد الرحمن بن مهدى
(رقم ٨٩٢٣ و ١٠٢٩٨ ج ٢ ص ٣٧٩ و ٤٨٥) .

(٦) في س زيادة « بن أنس » وليست في الأصل . والحديث مطول في الموطأ
(٢ : ١٣٥) .

(٧) هذا حديث صحيح جداً ، ومع ذلك فإنني لم أجده في غير الموطأ ، ولم يروه أحمد في
المسند ، وإنما روى لابن عمر أحاديث أخر في الربا ، وكذلك أشار ابن حجر في
التلخيص ، والهيثمي في مجمع الزوائد إلى أحاديث غيره من حديث ابن عمر .

بن الصّامت عن رسول الله النهى عن الزيادة في الذهب بالذهب
يداً بيد^(١) .

٧٦٢ — قال الشافعى : وبهذه الأحاديث نأخذ^(٢) ، وقال بمثل
معناها الأكبر من أصحاب رسول الله ، وأكثر المفتيين^(٣)
بالبلدان^(٤) .

٧٦٣ — ^(٥) أخبرنا سفيان^(٦) أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد^(٧)
يقول : سمعت ابن عباس يقول : أخبرني أسامة بن زيد أن النبي^(٨) قال :
« إنما الرّبا في النسيئة^(٩) » .

(١) أما حديث عثمان فقد رواه مالك في الموطأ بلاغا (٢ : ١٣٥) ورواه مسلم في صحيحه
موصولا (١ : ٤٦٥) . وأما حديث عبادة بن الصامت فقد نسبته المجد في المنتقى
(٢ : ٣٣٩) لأحمد ومسلم وأبى داود والنسائي وابن ماجه .
(٢) هكذا الجملة في الأصل ، ثم غيرت تغييراً قديماً بنحط مخالف لخطه ، فضرب على الواو
من « وبهذه » وكتب على يمينها — لأنها في أول السطر — كلمة « فأخذنا » ثم
ضرب على كلمة « نأخذ » فصارت الجملة : « فأخذنا بهذه الأحاديث » وبذلك كتبت
في نسخة ابن جماعة وفي النسخ المطبوعة ، وقد اتبعنا الأصل فأرجعناها إلى
ما كانت عليه .

(٣) هكذا في الأصل بإثبات الياءين واضحتين وعلى الأولى منهما شدة ، وقد جهدت أن
أجد له وجها من العربية فلم أجد ، فأثبت ما فيه ، وهو عندى حجة ، لعل غيرى يعلم
من تأويله ما لم أعلم .

(٤) في س — « في البلدان » وهو مخالف للأصل . و « البلدان » بضم الموحدة ، وبذلك
ضبطت في الأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعى » .

(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عيينة » وليست في الأصل ، ولسكنها مكتوبة بحاشيته
بنحط آخر .

(٧) هو مكى ثقة كثير الحديث ، مات سنة ١٢٦ وله ٨٦ سنة ، مترجم في التهذيب ،
وفي ابن سعد (٥ : ٣٥٤ — ٣٥٥) .

(٨) في س — « أن رسول الله » .

(٩) « النسيئة » مكتوبة في الأصل بتشديد الياء بدون همز ، هنا وفي المواضع الآتية كلها ، وفي

٧٦٤ — قال: ^(١) فأخذ بهذا ابن عباس ونفر من أصحابه المكيين وغيرهم .

٧٦٥ — قال ^(١): فقال لي قائل: هـ — هذا الحديث ^(٢) مخالف للأحاديث قبله ؟

٧٦٦ — قلت: قد يَحْتَمِلُ خلافها وموافقتها .

٧٦٧ — قال: وبأى شيء ^(٣) يَحْتَمِلُ موافقتها ؟

٧٦٨ — قلت: قد يكون أسامة ^(٤) سمع رسول الله يُسْتَلُّ عن

النسخ المطبوعة « النسيئة » بالهمزة ، وكلاهما صحيح ، كما أوضحنا ذلك في (رقم ٤٨٣ ص ١٧٤) .

والحديث رواه الشافعي أيضا في اختلاف الحديث (ص ٢٤١) عن سفيان بن عيينة ، ورواه أحمد في المسند (٥ : ٢٠٤) عن ابن عيينة وليس فيه كلمة « إنما » . ورواه أيضا مسلم (١ : ٤٦٩) والنسائي (٢ : ٢٢٣) : كلاهما من طريق سفيان بن عيينة . ولفظ مسلم كلفظ الشافعي ، ولفظ النسائي: « لاربا إلا في النسيئة » . ورواه الطيالسي (رقم ٦٢٢) عن حماد بن زيد عن عبيد الله . ورواه الدارمي (٢٥٩٢) عن أبي عاصم عن ابن جريج عن عبيد الله ، ووقع في نسخة الدارمي: « ابن جريج » وهو خطأ صوابه « ابن جريج » ولفظ الطيالسي كلفظ الشافعي ، ولفظ الدارمي « إنما الربا في الدين » ثم قال الدارمي: « معناه درهم بدرهمين » . وبوب عليه: « باب لاربا إلا في النسيئة » .

ثم الحديث ورد من طرق أخرى ، منها في البخاري (٣ : ٧٤ — ٧٥ من الطبعة السلطانية ٤ : ٣١٨ — ٣١٩ من فتح الباري) ، ومنها في مسلم (١ : ٤٦٨ — ٤٦٩) والنسائي (٢ : ٢٢٣) وابن ماجه (٢ : ١٩) وذلك في أثناء حديث لأبي سعيد الخدري ، نقله عن ابن عباس عن أسامة . ورواه أيضا أحمد في المسند (٥ : ٢٠٢) من طريق ابن إسحق: « حدثني عبيد الله بن علي بن أبي رافع عن سعيد بن المسيب حدثني أسامة بن زيد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لاربا إلا في النسيئة » .

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « إن هذا الحديث » وكلمة « إن » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط آخر .

(٣) في س « فبأى شيء » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج زيادة « بن زيد » والزيادة بحاشية الأصل بخط مخالف .

الصَّنْفَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ ، مِثْلَ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ ، وَالتَّمْرِ بِالْحَنْظَةِ ، أَوْ مَا اخْتَلَفَ
جَنْسُهُ مُتَّفَاضِلًا يَدًا بِيَدٍ - : فَقَالَ : « إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيَةِ » . أَوْ تَكُونُ
الْمَسْئَلَةُ سَبَقَتُهُ بِهَذَا وَأَدْرَكَ^(١) الْجَوَابَ ، فَرَوَى الْجَوَابَ وَلَمْ يَحْفَظِ الْمَسْئَلَةَ ،
أَوْ شَكَّ فِيهَا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ مَا يَنْفِي هَذَا عَنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ ،
فَاحْتَمَلَ مُوَافَقَتَهَا لِهَذَا .

٧٦٩ — (٢) فَقَالَ (٣) : فَلِمَ قُلْتَ يَحْتَمَلُ خِلَافُهَا ؟

٧٧٠ — قُلْتُ : لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَاهُ ، وَكَانَ^(٤) يَذْهَبُ فِيهِ
غَيْرَ هَذَا الْمَذْهَبِ ، فَيَقُولُ : لَا رِبَا فِي بَيْعٍ يَدًا بِيَدٍ ، إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيَةِ ،
٧٧١ — (٢) فَقَالَ : فَمَا الْحُجَّةُ إِنْ كَانَتْ الْأَحَادِيثُ قَبْلَهُ
مُخَالَفَةً^(٥) - : فِي تَرْكِهِ إِلَى غَيْرِهِ ؟

٧٧٢ — فَقُلْتُ لَهُ : كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ رَوَى خِلَافَ أُسَامَةَ^(٦) ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَشْهَرَ بِالْحِفْظِ لِلْحَدِيثِ مِنْ أُسَامَةَ - : فَلَيْسَ بِهِ تَقْصِيرٌ
عَنْ حِفْظِهِ ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ^(٧) وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَشَدُّ تَقَدُّمًا بِالسَّنِّ

(١) فِي - « فَأَدْرَكَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي س وَ ج زِيَادَةُ « لِي » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي نُسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ « كَانَ » بِحَذْفِ الْوَاوِ ، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الْجُمْلَةَ خَبَرٌ « أَنْ » ،

وَلَكِنْ الْوَاوُ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَاضِحَةٌ ، فَخَبَرٌ « أَنْ » هُوَ قَوْلُهُ « الَّذِي رَوَاهُ » .

(٥) فِي - « مُخَالَفَةٌ لَهُ » وَكَلِمَةُ « لَهُ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي س وَ ج زِيَادَةُ « بْنُ زَيْدٍ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) « بْنُ عَفَّانٍ» لَمْ تَذْكُرْ فِي ج وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِالْأَصْلِ .

والصُّحْبَةُ مِنْ أُسَامَةَ ، وَأَبُو هَرِيرَةَ أَسَنُّ ، وَأَحْفَظُ مَنْ رَوَى
الحديث^(١) فِي دَهْرِهِ .

٧٧٣ - وَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ اثْنَيْنِ أَوَّلَى فِي الظَّاهِرِ بِالْحِفْظِ^(٢) ،
وَبَأَنَّ يُنْفَى عَنْهُ الْغَلَطُ مِنْ حَدِيثٍ وَاحِدٍ - : كَانَ حَدِيثُ الْأَكْثَرِ^(٣)
الَّذِي هُوَ أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَى بِالْحِفْظِ مِنْ حَدِيثٍ مَنْ هُوَ أَحَدٌ
مِنْهُ ، وَكَانَ حَدِيثُ خَمْسَةٍ أَوَّلَى أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ^(٤) مِنْ حَدِيثٍ وَاحِدٍ^(٥) .

(١) فِي ج « مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي س وَ ج « بِاسْمِ الْحِفْظِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ وَغَيْرُ جَيِّدٍ .

(٣) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ « الْأَكْبَرُ » بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ ، وَوَضَعَ فَوْقَهَا « صَح » وَتَبَعْتَهَا
النَّسْخَةُ الْمَطْبُوعَةُ ، وَالصَّوَابُ مَا فِي الْأَصْلِ « الْأَكْثَرُ » بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ ، وَتَقَطَّعَتْ وَاضِحٌ فِيهِ
جِدَا . وَالَّذِي أُلْجِئْتُ إِلَى التَّغْيِيرِ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ قَوْلُهُ « أَوَّلَى بِالْحِفْظِ مِنْ حَدِيثٍ مَنْ هُوَ أَحَدٌ مِنْهُ »
أَحْدَثَ مِنْهُ « لَتَمَّ الْمَقَابِلَةُ وَتَظْهَرُ ، وَلَكِنْ طَرَقَ الشَّافِعِيُّ فِي كَلَامِهِ غَيْرَ مَا يَظُنُّونَ ، فَانْهَى
يُشِيرُ إِلَى الشَّيْءِ ثُمَّ يَصْرَحُ بِهِ ، وَقَدْ يُشِيرُ وَلَا يَصْرَحُ ، عَلَى عَادَةِ الْفَصَحَاءِ الْبُلْغَاءِ ،
فَقَدْ أَشَارَ بِقَوْلِهِ « الْأَكْثَرُ » إِلَى التَّرْجِيحِ بِالْعَدَدِ ، ثُمَّ بِقَوْلِهِ « مَنْ هُوَ أَحَدٌ مِنْهُ »
إِلَى التَّرْجِيحِ بِالسَّنِّ ، فَجُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ وَاحِدَةً ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأَكَّدَ التَّرْجِيحَ
بِالسَّكْرَةِ صَرِيحاً ، وَعَيْنَ عَدْدِهَا وَأَنَّهُ خَمْسَةٌ ، وَهَذَا كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِيمَا مَضَى (رَقْمُ ٦٤٦) -
كَلَامٌ عَرَبِيٌّ !!

وَقَوْلُهُ « الَّذِي هُوَ أَشْبَهُ » أَخْبَرَ « كَانَ » .

(٤) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَالنَّسْخَةُ الْمَطْبُوعَةُ زِيَادَةُ « عِنْدَنَا » وَهِيَ مَزِيدَةٌ بَيْنَ السُّطُورِ فِي الْأَصْلِ
بِحِطَّةٍ جَدِيدَةٍ .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي الْفَتْحِ (٤ : ٣١٨ - ٣١٩) : « وَالصَّرْفُ : دَفْعُ ذَهَبٍ
وَأَخْذُ فِضَّةٍ وَعَكْسُهُ ، وَلَهُ شَرْطَانِ : مَنَعُ النَّسِئَةِ مَعَ اتِّفَاقِ النَّوْعِ وَاخْتِلَافِهِ ، وَهُوَ الْمَجْمَعُ
عَلَيْهِ ، وَمَنَعُ التَّفَاضُلِ فِي النَّوْعِ الْوَاحِدِ مِنْهُمَا . وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَخَالَفَ فِيهِ ابْنُ
عَمْرٍ ، ثُمَّ رَجَعَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَاخْتَلَفَ فِي رَجُوعِهِ ، وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ
حِيَّانِ الْعَدَوِيِّ ، وَهُوَ بِالْمُهْمَلَةِ وَالتَّحْتَانِيَةِ - : سَأَلْتُ أَبَا مَجْلَزٍ عَنِ الصَّرْفِ ؟ فَقَالَ : كَانَ
ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَرَى بِهِ بَأْساً ، زَمَاناً مِنْ عَمْرِهِ ، مَا كَانَ مِنْهُ عَيْناً بَعِينَ يَدَاً بِيَدٍ ، وَكَانَ
يَقُولُ : إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ ، فَلَقِيَهُ أَبُو سَعِيدٍ ، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ وَالْحَدِيثَ ، وَفِيهِ : التَّمَرُ
بِالتَّمَرِ ، وَالْحَنْطَةُ بِالْحَنْطَةِ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ - : يَدَاً
بِيَدٍ ، مَثَلًا بِمَثَلٍ ، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ رَبَا . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، فَكَانَ

(١) وجه آخر

تَمَّا يُعَدُّ مُخْتَلِفًا وَلَيْسَ عِنْدَنَا بِمُخْتَلَفٍ

٧٧٤ - (٢) أَخْبَرَنَا (٣) ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَجَلَانِ (٤) عَنْ

عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « أَصْفَرُوا بِالْفَجْرِ (٥) ، فَإِنْ ذَلِكَ (٦) أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ . أَوْ : أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ كَم (٧) » .

٨٠

ينهى عنه أشد النهي . واتفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد ، فقليل : منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقيل : المعنى في قوله : لاربا : الربا الأغظ الشديد التحريم ، المتوعد عليه بالعقاب الشديد ، كما تقول العرب : لا عالم في البلد إلا زيد ، مع أن فيها علماء غيره ، وإنما القصد نفى الأكل ، لانفى الأصل ، وأيضا : فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد ، لأن دلالة بالمنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر ، كما تقدم ، والله أعلم .

وهذا الذي قال الحافظ أدق تلخيص لاختلاف أنظارهم في الجمع بين الحديثين ، وما قال الشافعي هنا أعلى وأرجح عندنا ، وهو نحو الذي قاله في اختلاف الحديث (ص ٢٤١ - ٢٤٣) .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة كلمة « باب » وهي مكتوبة في الأصل بغير خطه .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س زيادة « سفيان » .

(٤) في النسخ المطبوعة « عجلان » بدون « أل » وهي ثابتة في الأصل ، ومحمد هذا ثقة من صغار التابعين ، مات بالمدينة سنة ١٤٨ .

(٥) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « بصلاة الفجر » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على « با » وكتب فوقها « بصلاة » وهو تصرف غير سائغ . وفي رواية الشافعي لهذا الحديث بهذا الاسناد في اختلاف الحديث (ص ٢٠٧) : « أسفروا بالصبح » .

(٦) تصرف بعض القارئین في الأصل ، فضرب على النون من « فان » وعلى كلمة « ذلك » وكتب فوقهما « نه » لتقرأ « فانه أعظم » . ولم يتبعه على هذا أحد من الناسخين أو المصححين .

(٧) هذا حديث صحيح ، صححه الترمذي وغيره ، وقد خرّجنا طرقة في شرحنا على الترمذي (رقم ١٥٤ ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠) .

٧٧٥ — ^(١) أخبرنا سفيان ^(٢) عن الزُّهري عن عروة عن عائشة قالت : « كُنَّ النساءُ ^(٣) من المؤمناتِ يُصَلِّين مع النبيِّ الصُّبْحَ ، ثم يَنْصَرِفْنَ وهُنَّ مُتَلَفَعَاتٌ ^(٤) بِمُرُوطِهِنَّ ، ما يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْغُلَسِ ^(٥) » .

٧٧٦ — قال ^(٦) : وَذَكَرَ تَغْلِيْسَ النبيِّ بالفجر سهلُ بنُ سَعْدٍ وزيدُ بنُ ثابتٍ وغيرُهما من أصحاب رسول الله ، شبيهه ^(٧) بمعنى عائشة ^(٨) .

٧٧٧ — قال الشافعي : قال ^(٩) لي قائلٌ : نحن نرى أن نُسْفِرَ ^(١٠)

-
- (١) هنا في ش و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في ش و ج « أخبرنا ابن عيينة » وفي س « أخبرنا سفيان بن عيينة » وما هنا هو الذي في الأصل .
(٣) نصرف بعض قارئ الأصل ف ضرب على الألف و عبت باللام لي جعل الكلمة تقرأ « نساء » بغير تعريف ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة .
(٤) اختلف الرواة في هذا الحرف : فرواه بعضهم بالعين المهملة بعد الفاء ، وهو الثابت هنا في الأصل وسائر النسخ ، والعين فيه واضحة وعليها فتحة وتحتها علامة إهالها ، ورواه بعضهم « متلفعات » بفاءين ، وكل صحيح ، ومعناها مقارب ، والمروط : جمع « مرط » وهو كساء من صوف أو خز .
(٥) « الغلس » ظلمة آخر الليل إذا اختلطت بضوء الصباح . وهذا الحديث صحيح ، رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وانظر بعض القول عليه في شرحنا على الترمذي (رقم ١٥٣ ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٩) .
(٦) كلمة « قال » لم تذكر في س وفي س و ج « قال الشافعي » .
(٧) هكذا هو في الأصل بالرفع ، خبر لمبتدأ محذوف ، وقد غيرت فيه بخط جديد ، فجعلت « شبيهها » بالنصب على الحال ، وبذلك ثبتت في النسخ المطبوعة .
(٨) في النسخ المطبوعة « بمعنى حديث عائشة » وكلمة « حديث » مكتوبة بخط جديد بحاشية الأصل ، والمعنى عليها ، ولكن الشافعي حذفها للعلم بها .
(٩) في س « فقال » وهو مخالف للأصل .
(١٠) في ج « يسفر » وهي بالنون واضحة في الأصل .

بالفجر ، اعتماداً على حديث رافع بن خديج ، ونزعم أن الفضل في ذلك ، وأنت ترى أن جازراً لنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدهما ، ونحن نعدُّ هذا مخالفاً لحديث عائشة .

٧٧٨ — قال ^(١) : فقلتُ له : إن كان مخالفاً لحديث عائشة فكان ^(٢)

الذي يلزمنا وإياك أن نصيرَ إلى حديث عائشة دونه ، لأنَّ أصلَ ما بُدِّيَ نحنُ وأنتم ^(٣) عليه : أنَّ الأحاديثَ إذا اختلفتْ لم نذهبْ إلى واحدٍ منها ^(٤) دونَ غيره إلا بسببٍ يدلُّ على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي ترَكنا ^(٥) .

٧٧٩ — قال : وما ذلك السببُ ؟

٧٨٠ — قلتُ : أن يكونَ أحدُ الحديثين أشبهَ بكتابِ الله ،

فإذا أشبهَ كتابَ الله ^(٦) كانت فيه الحجةُ .

٧٨١ — قال : هكذا نقولُ .

٧٨٢ — قلنا ^(٧) : فإن لم يكن فيه نصُّ كتابِ الله ^(٨) كان

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » .

(٢) كانت في الأصل « لكان » ثم ضرب عليها وكتب فوقها بنفس الخط « فكان » .

(٣) هكذا في الأصل وسائر النسخ ، ولكن ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها بخط آخر « أنت » .

(٤) في ج « منهما » وكانت كذلك في الأصل ، ثم ضرب عليها وكتب فوقها بخطه « منها » .

(٥) في س ونسخة ابن جماعة « تركناه » .

(٦) في س « فإذا كان أشبه بكتاب الله » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س و ج « نص في كتاب الله » بزيادة « في » وفي س « نص كتاب » بحذف لفظ الجلالة ، وكلها مخالف للأصل .

أَوْلَاهُمَا بِنَا الْأَثْبَتَ مِنْهُمَا ، وذلك أن يكونَ مَنْ رَوَاهُ أَعْرَفَ إِسْنَادًا وَأَشْهَرَ بِالْعِلْمِ وَأَحْفَظَ لَهُ ^(١) ، أو يكونَ رُويَ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أو أَكْثَرَ ، وَالَّذِي تَرَكَنَا مِنْ وَجْهِ ، فَيَكُونُ الْأَكْثَرُ أَوَّلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْأَقْلَى ، أو يكونَ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَشْبَهَ بِمَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ ، أو أَشْبَهَ بِمَا سِوَاهُمَا مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، أو أَوَّلَى ^(٢) بِمَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ ، أو أَصَحَّ ^(٣) فِي الْقِيَاسِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ .

٧٨٣ - قال : وَهَكَذَا نَقُولُ وَيَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ .

٧٨٤ - قلتُ : فَحَدِيثُ عَائِشَةَ أَشْبَهُ بِكِتَابِ اللَّهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ

يَقُولُ : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ ^(٤) ، فَإِذَا حَلَّ ^(٥) الْوَقْتُ فَأَوَّلَى الْمُصَلِّينَ بِالْمَحَافَظَةِ الْمُقَدَّمِ الصَّلَاةِ ^(٦) .

(١) كلمة « له » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل ، وكتب بعض الناس بحاشية الأصل هنا زيادة « من الأول » ثم ضرب عليها ، ثم كتب فوقها « صح صح » وكل هذا عبث لا يسوغ ، وهذه الزيادة مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحبر الأحمر . وأما ج فإن ما فيها خلط ، هو « وأشهر بالعلم والحفظ له من الإملاء » !
(٢) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « وأولى » والألف مكتوبة في الأصل قبل الواو ، ثم كشطت وبقي أثرها واضحاً ، وإثباتها هو الصواب .
(٣) في س « أو أوضح » وفي س و ج « وأوضح » وكلها مخالف للأصل ، والكلمة فيه بينة ، ووضع فوق الحاء شدة .

(٤) سورة البقرة (٢٣٨) .

(٥) « حل » مضبوطة في الأصل بوضع علامة الإهمال تحت الحاء وشدة فوق اللام ، ولكن هذا لم يمنع عابثاً من أن يضرب عليها ويكتب بالحاشية بدلها « دخل » وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة و س و س .

(٦) في النسخ المطبوعة « للصلاة » وهو مخالف للأصل . وقد حاول بعضهم إصلاحه

٧٨٥ وهو أيضاً أشهرُ رجالاً بالثقة^(١) وأحفظُ ، ومع حديث عائشةَ ثلاثةٌ كلُّهم يروون^(٢) عن النبيِّ مثلَ معنى حديثِ عائشةَ : زيدُ بنُ ثابتٍ ، وسهلُ بنُ سعدٍ^(٣) .

٧٨٦ - وهذا أشبهُ بسُنَنِ النبيِّ من حديثِ رافعِ بنِ خديجٍ .

٧٨٧ - قال : وأىُّ سُنَنِ ؟ .

٧٨٨ - قلتُ : قال رسولُ الله : « أوَّلُ الوقتِ رضوانُ الله ،

وآخرُهُ عفوُ الله »^(٤) .

فوصل الألف باللام ، لتقرأ « للصلاة » . ومافى الأصل صواب ، لأن « الصلاة » مفعول لاسم الفاعل ، أو مضاف إليه إضافة لفظية .

(١) فى سائر النسخ « بالفقه » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم ضرب عليه وكتب فوقه بخط آخر « بالفقه » .

(٢) فى ج « يروى » وهو مخالف للأصل .

(٣) هكذا فى الأصل ، ذكر اثنين فقط ، وكذلك فى نسخة ابن جماعة ، وكتب بحاشيتها مانصه : « لم يذكر الثالث فى الثلاث نسخ اللاتى قوبلت هذه النسخة عليهن » .

وأما س و ب فزيد فيهما « وغيرها » كأن مصححيهما رأوا أن هذا يغنى عن ذكر الثالث . والثالث الذى ترك ذكره هنا سهواً ذكره الشافعى فى اختلاف الحديث (ص ٢٠٧) وهو : أنس بن مالك . وأحاديث هؤلاء الثلاثة رواها البيهقى فى السنن الكبرى (١ : ٤٥٥ - ٤٥٦) وذكر أن حديث زيد رواه مسلم ، وحديث أنس وسهل رواها البخارى .

ثم إن فى النسخ المطبوعة هنا زيادة أخرى نصها : « والعدد الأكثر أولى بالحفظ والنقل » وهى ثابتة فى نسخة ابن جماعة ، وليس منها حرف واحد فى الأصل هنا ، فلذلك لم نثبتها .

(٤) نقل الشافعى هذا الحديث هنا بدون إسناد كما ترى ، وكذلك فعل فى اختلاف الحديث (ص ٢٠٩) ، يذكره على سبيل الاستدلال والاحتجاج ، ولأزال أعجب من صنعه هذا ! فانه حديث موضوع لأصل له ثابت ، مداره على شيخ اسمه « يعقوب بن الوليد المدنى » قال أحمد : « كان من الكذابين الكبار ، وكان يضع الحديث » . وقال أبو حاتم : « كان يكذب والحديث الذى رواه موضوع » . وقد تكلمت على الحديث بتوسع فى شرحى على الترمذى (رقم ١٧٢ ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢) .

٧٨٩ — وهو لا يُؤثِّرُ على رضوانِ الله شيئاً ، والعفو لا يَحْتَمِلُ
إلاَّ معنيين : عفو^(١) عن تقصيرٍ ، أو توسعةٌ ، والتوسعة تُشَبِّهُ أَنْ
يَكُونَ الْفَضْلُ فِي غَيْرِهَا . إِذْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَرْكِ ذَلِكَ الْغَيْرِ الَّذِي وَسَّعَ
فِي خِلَافِهَا^(٢) .

٧٩٠ — قال : وما تُريدُ بهذا^(٣) ؟

٨١

(١) « عفو » بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف . وفي ج و س « عفواً » بالنصب وهو صحيح عربية ، على أنه بدل من « معنيين » ولكنه مخالف لما في الأصل .

(٢) ما هنا هو الذي في الأصل ، واضطربت النسخ الأخرى في هذا الموضع ، تبعاً لاضطراب كاتبها في فهم الكلام أو عدم فهمه ! ففي نسخة ابن جماعة « إذ لا يؤمر بترك ذلك الغير التي وسع في خلافها » وكتب بحاشيتها أن في نسخة « لم » بدل « لا » ووضع فوق كلمة « الغير » « صح » وأما س و ج ففيهما « إذ لم يؤمر بترك ذلك لغير التي وسع في خلافها » وهذا منقول عن الأصل بعد لعب اللاعين فيه ، إذ غيروا كلمة « لم » فجعلوها « لا » و « الغير » ضربوا على الألف في أولها ، و « الذي » جعلوها « التي » والتغير في هذه المواضع في الأصل واضح ، وما كان فيه قبله واضح أيضاً . وأما ب ففيها كما هنا تماماً ، وكتب مصححها بحاشيتها مانصه : « قوله : خلافها ، هكذا في النسخ ، ولعله من تحريف النساخ ، ووجه الكلام — والله أعلم — خلافه ، بالتذكير . فتأمل » !

وكل هذا راجع إلى سوء فهم الكلام ، وهو بين ، فإن « الغير » هو غير التوسعة و « الذي » نائب فاعل « يؤمر » والضمير في « خلافها » راجع إلى الأعمال التي تقابل التوسعة ، وهي الأمور بها أولاً التي طلبت قبل التوسعة ، ومعنى الكلام : أن المكلف طلب منه أمر ، ووسع له في غيره ، فهذا المكلف الذي وسع له في مخالفة ما طلب منه لا يزال مطالباً بالأمر الأول ، مع التوسيع له في تركه ، لأنه لم يؤمر بترك الذي طلب منه ، وإنما أيسر له فقط ، كما في المثال الذي ها : طلب منه الصلاة في أول الوقت ، ووسع له — عفواً من الله — في تأخيرها للوقت الآخر ، فهو لم يؤمر بترك الصلاة في أول الوقت ، بل لا يزال مأموراً به .

وبحاشية الأصل في هذا الموضع مانصه : « بلغ السماع في المجلس الثامن ، وسمع الجميع ، ابنى محمد والجماعة » .

(٣) كلمة « بهذا » مضروب عليها في الأصل ، ومكتوب فوقها « بذلك » بخط مقارب لخط الأصل ، وأنا أشك في أنه هو ، ثم ضرب آخر عليها ، وكتب فوقها بخط واضح المخالفة « هذا » !

٧٩١ قلتُ : إذ^(١) لم نُؤمر^(٢) بترك الوقتِ الأوّلِ ، وكان^(٣) جائزاً
أن نُصلّيَ فيه وفي غيره قبله - : فالفضلُ في التقديمِ ، والتأخيرُ
تقصيرٌ مَوْسَعٌ .

٧٩٢ — وقد أبان رسولُ الله مثلَ ما قلنا ، وسُئِلَ : أيُّ الأعمالِ
أفضلُ ؟ فقال : « الصلاةُ في أولِ وقتها^(٤) » .

٧٩٣ — وهو لا يدعُ موضعَ الفضلِ ، ولا يأمرُ الناسَ إلّا بهِ ،
٧٩٤ — وهو الذي لا يجهله عالمٌ : أنّ تقديمَ الصلاةِ في أولِ
وقتها أولى بالفضلِ^(٥) ، لما يعرضُ للآدميين من الأشغال والنسيانِ
والعللِ^(٦)

(١) في ابن جماعة « إذا » وعليها علامة الصحة ، وبذلك طبعت في النسخ الثلاث ، والذي
في الأصل ما هنا ، ثم كتب كاتب ألفاً قصيرة فوق السطر .

(٢) « نُؤمر » النون منقوطة في الأصل ظاهرة ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، وفي
النسخ المطبوعة « يؤمر » .

(٣) هكذا في الأصل وباقي النسخ ، ومع ذلك ، فإن بعضهم غيرها تغييراً واضحاً في الأصل ،
فجعلها « فكان » .

(٤) نقل الشافعي هذا الحديث هنا من غير إسناد ، وكذلك فعل في اختلاف الحديث (ص
٢٠٩) فقال : « وسُئِلَ رسولُ الله : أيُّ الأعمالِ أفضلُ ؟ فقال : الصلاةُ في أولِ
وقتها . ورسولُ الله لا يؤثر على رضوان الله ولا على أفضل الأعمال شيئاً » . وهو
حديث ضعيف ، رواه الترمذي (رقم ١٧٠) من حديث أم فروة ، وقد تكلمنا
عليه تفصيلاً في شرحنا (١ : ٣٢٣ - ٣٢٥) . وقد ثبت من حديث ابن مسعود :
أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيُّ الأعمالِ أفضلُ ؟ فقال : « الصلاةُ على
مواقيتها » رواه الطيالسي والدارمي والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي ، ورواه
الحاكم أيضاً بلفظ : « الصلاةُ في أولِ وقتها » وقد علل بعضهم هذه الرواية ، وقد
تكلمنا عليها تفصيلاً ورجحنا صحتها ، في شرحنا على الترمذي (رقم ١٧٣ ج ١ ص
٣٢٥ - ٣٢٧) .

(٥) كلمة « بالفضل » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وكتب في الحاشية بدلها « بالناس »
بالقلم الأحمر ، ووضع عليها « صح » وما هنا هو الذي في الأصل وسائر النسخ .

(٦) في س و ج زيادة « التي لا تجهلها » - ج تجهله - العقول « وليس هذا
في الأصل هنا » .

- ٧٩٥ - وهذا أشبه بمعنى كتاب الله .
- ٧٩٦ - قال : وأين هو من الكتاب ؟
- ٧٩٧ - قلت : قال الله : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ^(١) ﴾ . ومن قَدَّمَ الصلاةَ في أول وقتها ^(٢) كان أولى بالمحافظة عليها ممن أخرها عن أول الوقت .
- ٧٩٨ - وقد رأينا الناس فيما وَجَبَ عليهم وفيما تَطَوَّعُوا بِهِ يُؤْمَرُونَ بتعجيله إذا أمكن ، لما يَعْرِضُ للآدميين من الأشغال والنسيان والعِلَلِ ، الذي لا تَجْهَلُهُ العقول ^(٣) .
- ٧٩٩ - وإنَّ تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، وعليِّ بن أبي طالبٍ ^(٤) ، وابن مسعودٍ ، وأبي موسى الأشعريِّ ، وأنس بن مالكٍ ، وغيرهم - : مُثَبَّتٌ .
- ٨٠٠ - ^(٥) فقال : فَإِنَّ ^(٦) أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ دَخَلُوا فِي الصَّلَاةِ مُغْلَسِينَ وخرجوا منها مُسْفِرِينَ ، بِإِطَالَةِ الْقِرَاءَةِ ؟

(١) سورة البقرة (٢٣٨) .

(٢) في س « الوقت » وهو مخالف للأصل .

(٣) يعني : وهو الأمر الذي لا تَجْهَلُهُ العقول . فلم يفهم الناسخون والقارئون هذا ، فزاد بعضهم في الأصل واواً ليكون « والذي » الخ وبذلك طبعت في س . وقد ضرب آخر على « الذي » ولا أدري ما يبغي ! وفي س و ج « التي لا تَجْهَلُهَا العقول » وهو معنى سليم وموافق لنسخة ابن جماعة ، ولكنه مخالف للأصل .

(٤) « بن أبي طالب » لم تذكر في س و ج .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في النسخ المطبوعة « إن » والفاء ثابتة في الأصل .

٨٠١ — (١) فقلتُ له : قد أطالوا القراءةَ وأَوْجَزُوهَا ، والوقتُ

في الدخول لا في الخروج من الصلاة ، وكلُّهم دَخَلَ مُغَلَّسًا ، وخَرَجَ رسولُ الله منها مُغَلَّسًا .

٨٠٢ — نَخَالَفَتَ الذي هو أوَّلَى بك أن تصير إليه ، مما ثَبَتَ

عن رسولِ الله ، وخَالَفَتَهُمْ ، فقلتُ : يَدْخُلُ الداخلُ فيها مُسْفِرًا وَيَخْرُجُ (٢) مُسْفِرًا وَيُوجِزُ القراءةَ ، نَخَالَفَتَهُمْ في الدخولِ وما احتَجَجْتُ به من طولِ القراءةِ ، وفي الأحاديثِ عن بعضهم أنه خَرَجَ منها مُغَلَّسًا .

٨٠٣ — قال (٣) : فقال : أَفَتَعْدُ خَبَرَ رَافِعٍ يُخَالَفُ خَبَرَ عَائِشَةَ ؟

٨٠٤ — فقلتُ له : لا .

٨٠٥ — فقال : فَبَأَى وَجْهِ (٤) يُوَافِقُهُ (٥) ؟

٨٠٦ — فقلتُ : إن رسولَ الله لما حَضَّ الناسَ على تقديمِ

الصلاةِ ، وأَخْبَرَ بالفضلِ فيها — : اِحْتَمَلَ أن يكونَ مِنَ الرَّاغِبِينَ مَنْ يُقَدِّمُهَا قَبْلَ الْفَجْرِ الْآخِرِ ، فقال : « أُسْفِرُوا بِالْفَجْرِ » يعني : حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْفَجْرُ الْآخِرُ مُعْتَرِضًا .

(١) هنا في س زيادة « قال الشافعي » .

(٢) هنا في س زيادة « منها » وليست في الأصل ، ولا كتبها مكتوبة بين السطرين بخط جديد ، ولعلها كتبت حديثاً بعد نسخ النسخة التي طبعت عنها س لأنها لم تثبت فيها .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » .

(٤) في س و ج « شيء » وهو يخالف للأصل ، وكانت في نسخة ابن جماعة كذلك ، ثم ضرب عليها بالحبرة وصححت في الحاشية « وجه » .

(٥) في س « توافقه » وهو خطأ ويخالف للأصل .

٨٠٧ - قال : أفيَحْتَمِلُ^(١) معنى غير ذلك ؟

٨٠٨ - قلتُ : نعم ، يَحْتَمِلُ ما قلتَ ، وما بينَ ما قلنا وقلتَ ،

وكلٌّ معنى يقع عليه اسمُ « الإسفار »^(٢) .

٨٠٩ - قال : فما جَعَلَ مَعْنَا كَمْ أَوْلَى مِنْ مَعْنَانَا ؟

٨١٠ - فقلتُ : بما وصفتُ^(٣) من التأويل^(٤) ، وبأنَّ النبيَّ قال :

« هُمَا فَجْرَانِ ، فَأَمَّا الَّذِي كَأَنَّهُ ذَنْبُ السَّرْحَانِ^(٥) فَلَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا

يُحَرِّمُهُ ، وَأَمَّا الْفَجْرُ الْمُعْتَرِضُ فَيُحِلُّ الصَّلَاةَ وَيُحَرِّمُ الطَّعَامَ » . يعني^(٦) :

عَلَى مَنْ أَرَادَ الصِّيَامَ^(٧) .

(١) عبث بالأصل عابث ، فضرب على الألف بخطوط مضطربة قبيحة !

(٢) معنى الكلام ظاهر واضح ، وقد أفسده مصحح ب أو ناسخو النسخ التي طبع عنها ، إذ جعلوا الكلام هكذا : « نعم ، يَحْتَمِلُ ما قلتَ ، وبين ما قلنا وقلت معنى يقع عليه اسم الإسفار » !!

(٣) في نسخة ابن جماعة « لما وصفت لك » وفي النسخ المطبوعة « بما وصفت لك » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكلمة « لك » مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

(٤) ضرب بعض الفارثين في الأصل على كلمة « التأويل » وكتب فوقها « الدلائل » وبذلك طبعت في س و ب وفي نسخة ابن جماعة « الدليل » وعليها « صح » وبها طبعت في ج وما هنا هو الصحيح الذي في الأصل .

(٥) « السرحان » بكسر السين المهملة وسكون الراء : الذئب ، وقيل : الأسد .

(٦) كلمة « يعني » لم تذكر في س خطأ ، وهي ثابتة في الأصل .

(٧) في نسخة ابن جماعة « الصوم » وهو مخالف للأصل . وهذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده إلا في رواية مطولة رواها البيهقي (٤ : ٢١٥) من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، ونسبها السيوطي في الدر المنثور (١ : ٢٠٠) أيضا إلى وكيع وابن أبي شبة وابن جرير والدارقطني ، وهي رواية مرسلة ، لأن راويها ليس بصحابي ، وقال السيوطي : « وأخرجه الحاكم من طريقه عن جابر موصولا » ولم أجده في المستدرک . وأما هذا المعنى فقد ورد فيه أحاديث صحيحة كثيرة ، ذكرت في الدر المنثور وغيره .

وَجْهٌ آخَرُ مِمَّا يُعَدُّ مُخْتَلِفًا^(١)

٨١١ - ^(٢) أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ ^(٣) عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا لِفَايِطٍ أَوْ بَوَلٍ^(٤) ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا . قَالَ أَبُو أَيُّوبَ : فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ صُنِعَتْ^(٥) ، فَتَنَحَرَفُ وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^(٦) . »

٨١٢ - ^(٧) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٨) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « إِنْ نَاسًا^(٩) يَقُولُونَ^(١٠) : إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَدَ الْمَقْدِسِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ^(١١) : لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى

(١) فِي س وَ ج زِيَادَةُ كَلِمَةِ « بَاب » فِي أَوَّلِ الْعِنَانِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِيهَا زِيَادَةُ « بْنُ عَيْنَةَ» .

(٤) فِي س وَ ج «بِفَايِطٍ وَلَا بَوَلٍ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي س وَ ج زِيَادَةُ «نَحْوُ الْقِبْلَةِ» وَفِي س «قَدْ بَنِيَتْ قَبْلَ الْقِبْلَةِ» وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافٌ

لِمَا فِي الْأَصْلِ ، وَيُظْهَرُ أَنَّ النَّاسِخِينَ حَفِظُوا بَعْضَ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ ، فَكُتِبَ كُلُّ مَا حَفِظَ أَوْ عَلِمَ .

(٦) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ (ص ٢٦٩) . وَهُوَ

حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا ، وَانْظُرْ شَرْحَنَا عَلَى التِّرْمِذِيِّ (رَقْمُ ٨ ج ١ ص ١٣ - ١٤) .

(٧) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٨) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ (١ : ٢٠٠) .

(٩) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ «أَنَاسًا» وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْمَوْطَأِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الْمُوَافِقُ لِلْأَصْلِ .

(١٠) فِي س «كَانُوا يَقُولُونَ» وَزِيَادَةُ «كَانُوا» مُخَالَفَةٌ لِلْأَصْلِ وَالْمَوْطَأِ .

(١١) فِي س وَ ج زِيَادَةُ «بِبنِ عَمْرٍ» .

ظهر بيت لنا فرأيتُ رسولَ الله على لبنتين^(١) مستقبلاً بيتَ المقدسِ
لحاجته^(٢) .

٨١٣ — قال الشافعي : أدبَ رسولُ الله مَنْ كانَ بينَ ظَهْرَانيَّه ،
وهم عربٌ ، لا مُغْتَسَلَاتٍ^(٣) لهم أو لا كُثِرَ لهم في منازلهم ، فاحتمَلَ أدبُهُ
لهم معنيين :

٨١٤ — أحدهما : أنهم إنما كانوا يذهبون لحوايجهم
في الصحراء ، فأمرهم ألاَّ يَسْتَقْبِلُوا القبلةَ ولا يستدبروها ، لِسَعَةِ
الصحراء ، ولِخِفَةِ^(٤) المؤنَّة عليهم ، لِسَعَةِ مذاهبهم عن أن تُسْتَقْبَلَ
القبلة أو تُسْتَدْبَرَ^(٥) لحاجة الإنسان من غايطٍ أو بولٍ ، ولم يكن لهم
مِرْفَقٌ^(٦) في استقبال القبلة ولا استدبارها أو سَعَ عليهم من
تَوَقَّى ذلك .

(١) « على » حرف ، وفي ج « علا » كأنه يريد بها الفعل الماضي من العلو ، ولو كان
هذا صحيحاً لكتبت في الأصل بالألف ، و « اللبنة » بفتح اللام وكسر الباء وفتح
النون : ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق .

(٢) الحديث رواه الشافعي عن مالك في اختلاف الحديث (ص ٢٦٩ - ٢٧٠) ورواه أيضاً
أحمد وأصحاب الكتب الستة .

(٣) « مغتسلات » ضبطت في نسخة ابن جماعة بفتح التاء ، وهو لحن .

(٤) في النسخ المطبوعة « وخفة » بدون اللام وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٥) هكذا في الأصل ونسخة ابن جماعة و ب ، وهو الصواب الصحيح ، وقد ضبطت التاء
في الفعلين في الأصل بالضم بيانا لبنائهما للمفعول ، ولكن عبث بعض قارئيه فوضع
نقطتين تحت التاء في كل من الفعلين وزاد بجوار الفعل الثاني « ها » لتقرأ الجملة « عن
أن يستقبل القبلة أو يستدبرها » وبذلك طبعت في س و ج .

(٦) « مرفق » بوزن « مجلس » و « مقعد » و « منبر » مصدر « رفق به » كالرفق ،
وهذا هو المراد هنا ، وأما مرافق الدار ، كالمطبخ والكنيف ونحوها من مصاب
الماء — : فواحدها « مرفق » بوزن « منبر » لا غير ، على التشبيه باسم الآلة . وفي
ب « مرافق » وفي ج « مرتفق » وهو خطأ ومخالف للأصل .

۸۱۵ - وكثيراً ما يكونُ الذاهبون في تلك الحال في غير سترٍ

عن مُصَلَّى^(١) ، يَرَى عَوْرَاتِهِمْ مُقْبِلِينَ وَمُدْبِرِينَ^(٢) ، إِذَا اسْتَقْبَلَ^(٣)
الْقِبْلَةَ ، فَأَمَرُوا أَنْ^(٤) يُكْرِمُوا قِبْلَةَ اللَّهِ ، وَيَسْتُرُوا الْعَوْرَاتِ مِنْ مُصَلَّى ،
إِنْ صَلَّى حَيْثُ يَرَاهُمْ ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَشْبَهُ مَعَانِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٨١٦ — (٥) وقد يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهَاكَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا مَا جُعِلَ

قِبْلَةً فِي صَحْرَاءٍ ^(٦) لِنَائِطٍ أَوْ بُولٍ ، لئَلَّا يُتَغَوَّطَ أَوْ يُبَالَ ^(٧) فِي الْقِبْلَةِ ،
فَتَكُونَ قَدْرَةً بِذَلِكَ ، أَوْ مِنْ وَرَائِهَا ، فَيَكُونُ مِنْ وَرَائِهَا أَذَى لِلْمُصَلِّينَ
إِلَيْهَا ^(٨) .

٨١٧ — قال ^(٩): فَسَمِعَ أَبُو أَيُّوبَ مَا حَكَى ^(١٠) عَنِ النَّبِيِّ جُمْلَةً ، فَقَالَ

(١) « ستر » مضبوطة في الأصل بكسر السين ، وفي س « ستر عورة » وهو مخالف للأصل . و « مصلى » مكتوبة في الأصل هنا وفيما يأتي بأثبتات حرف العلة ، وهو جائز فصيح ، خلافا لما يظنه أكثر الناس .

(٢) في « أومديرين » وهو مخالف للأصل .

(٣) عبث كاتب في الأصل فألصق باللام واوا وألفا ، لتقرأ « استقبلوا » وقد عمل بعضهم ذلك في نسخة ابن جماعة أيضا ، ولكن بكشط آخر اللام بالسكين ثم إصلاحها بالقلم . ومرجع هذا إلى عدم فهم الكلام ، فان المراد أن المصلي إذا استقبل القبلة قد يرى عورة الجالس لحاجته إذا كان مقبلا عليه مستدبرا القبلة ، وكذلك إذا كان موليه دبره مستقبلا القبلة . وأما نسخة ابن جماعة ، فان الكلام فيها أشد اضطرابا :

« في غير ستر عن مُصَلَّى تَرَى عَوْرَاتِهِمْ » الخ ، وهذا كلام لا يفيد معنى صحيحا .

(٤) في النسخ المطبوعة « بأن » والباء ملصقة بالألف في الأصل ،

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في - « في الصحراء » .

(۷) فی ف « وِبِیَال » .

(٨) في الكلام نقص في - لأن فيها « فتكون قدرة بذلك أو يكون من ورائها » الخ .

(٩) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » .

(١٠) « حكي » رسمت في الأصل « حكا » بالآلاف ، كماداته في مثل ذلك ، ثم حك بعض

القارئین الألف وألحق ياء في الكاف ووضع ضمة على الحاء ، ليكون الفعل مبنيا

به على المذهب في الصحراء والمنازل ، ولم يُفرّق في المذهب بين المنازل التي للناس^(١) مرافق في أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلية القبلة أو مستدبرتها^(٢) ، والتي يكون فيها الذهاب لحاجته مستترا ، فقال بالحديث جملة ، كما سمعته جملة .

٨١٨ - وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عمومه وجملة ، حتى يجد دلالة يفرّق بها فيه بينه^(٣) .

٨١٩ - قال الشافعي^(٤) : لما^(٥) حكى ابن عمر أنه رأى النبي مستقبلًا بيت المقدس لحاجته ، وهو^(٦) إحدى القبلتين ، وإذا استقبله استدبر الكعبة - : أنكر على من يقول لا يستقبل القبلة ولا

للمفعول ، وهو عبث لاداعي إليه ، بل هو خطأ . وفي س « فسمع أبو أيوب مقالة النبي » .

(١) في ج « التي هي للناس » وزيادة « هي » من نسخة ابن جماعة ، وليست في الأصل .

(٢) كذا في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو الصواب ، لأن المراد أن هذه الكنف قد توضع مستقبلية القبلة أو مستدبرتها ، ولم يفهم هذا بعض قارئى الأصل ، فحاول تغييره ليجمعه « مستقبل القبلة أو مستدبرها » وتعمله لذلك واضح ، وبه طبعت في س .

(٣) كلمة « بينه » لم تذكر في النسخ المطبوعة ولا في نسخة ابن جماعة ، بل وضع فيها علامة « صح » في موضعها دلالة على صحة حذفها ، ولسكنها ثابتة في الأصل ، ثم ضرب بعض الناس عليها ، ثم أعيدت كتابتها بخط آخر ، وإثباتها هو الصحيح ، والضمير فيها عائد على الحديث ، والمراد الأفراد الداخلة في العموم أو في الجملة .

(٤) « قال الشافعي » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « ولما » والواو مكتوبة في الأصل بخط آخر مخالف .

(٦) في س و ج وابن جماعة « وهي » والكلمة في الأصل « وهو » ثم حاول بعضهم تغييرها بمحاولة واضحة وكتب فوقها بخط جديد « هي » .

يَسْتَدِيرُهَا لِحَاجَةٍ^(١)، وَرَأَى أَنْ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْتَهِيَ^(٢) عَنْ أَمْرِ
فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ .

٨٣ ٨٢٠ - وَلَمْ يَسْمَعْ - فِيمَا يُرَى^(٣) - مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ

فِي الصَّحَرَاءِ ، فَيُفَرِّقَ بَيْنَ الصَّحَرَاءِ وَالْمَنَازِلِ ، فَيَقُولَ بِالزَّهْيِ فِي الصَّحَرَاءِ
وَبِالرَّخْصَةِ فِي الْمَنَازِلِ ، فَيَكُونُ قَدْ قَالَ بِمَا سَمِعَ وَرَأَى ، وَفَرَّقَ بِالذَّلَالَةِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ ، لَافْتِرَاقٍ^(٤) حَالِ الصَّحَرَاءِ وَالْمَنَازِلِ .

٨٢١ - وَفِي هَذَا بَيَانٌ أَنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا

قَبْلَهُ عَنْهُ وَقَالَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ حَيْثُ يَتَفَرَّقُ^(٥) لَمْ يَتَفَرَّقْ^(٦) بَيْنَ
مَا لَمْ يُعْرِفْ^(٨) إِلَّا بِذِلَالَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الْفَرَقِ بَيْنَهُ .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخ ، وَلَكِنْ عَابَثَا فِي الْأَصْلِ أَلْصَقَ بِآخِرِ الْكَلِمَةِ هَاءٌ ،
لَتَقْرَأَ « لِحَاجَتِهِ » .

(٢) فِي ج « أَنْ لَا يَنْتَهِيَ » وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ .

(٣) « يَرَى » مُضْبُوطَةٌ فِي الْأَصْلِ بضم أولها ، وَفِي س « يَرَوِي » وَفِي ج « وَلَمْ نَسْمَعْ
فِيمَا نَرَى » وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ وَخَلَطَ .

(٤) فِي س « عَلَى افْتِرَاقٍ » وَفِي بَاقِي النُّسخ « وَعَلَى افْتِرَاقٍ » وَكُلُّهُ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ،
لأنَّهُ تَعْلِيلٌ لِلتَّفَرُّقِ بَيْنَ الصَّحَرَاءِ وَالْمَنَازِلِ فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ ذَلِكَ . وَالْكَلِمَةُ
فِيهِ وَاضِحَةٌ « لَافْتِرَاقٍ » وَحَاولَ بَعْضُ قَارِئِيهِ جَعَلَ حَرْفِي اللامِ وَالْألفِ أَلفًا ، ثُمَّ كَتَبَ
بِحَوَارِهَا كَلِمَةً « عَلَى » مُحْشُورَةً فِي السَّطْرِ ، ثُمَّ أَعَادَ بِالْحَاشِيَةِ كِتَابَةً « عَلَى افْتِرَاقٍ »
تَأْكِيدًا لِصَنِيْعِهِ الَّذِي أَخْطَأَ فِيهِ .

(٥) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي س « يَفْرُقُ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٧) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ وَاضِحٌ مَفْهُومٌ ، وَلَكِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بَعْضُ الْقَارِئِينَ ، فَزَادَ
وَاوًا قَبْلَ « لَمْ » وَضَرَبَ عَلَى « يَتَفَرَّقُ » وَكَتَبَ فَوْقَهَا « يَفْرُقُ » بِحُطٍّ مُخَالَفٍ لِحُطِّهِ ،
فَصَارَتْ « وَلَمْ يَفْرُقُ » وَبِذَلِكَ طُبِعَتْ فِي س ، وَفِي س وَ ج « لَمْ يَفْرُقُ » بِدُونِ الْوَاوِ
وَهُوَ مُوَافِقٌ لِنُسخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ .

(٨) غَيْرُ بَعْضِ الْقَارِئِينَ حَرَفَ « لَمْ » جَعَلَهُ « لَا » بِدُونِ مَسْوُوعٍ ، وَبِذَلِكَ كَتَبَتْ فِي نُسخَةِ
ابْنِ جُمَاعَةَ وَطُبِعَتْ فِي س وَ س ، وَفِي ج « يَنْ مِنْ لَا يَعْرِفُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

٨٢٢ — ولهذا أشباهه^(١) في الحديث ، اكتفينا بما ذكرنا منها مما لم نذكره^(٢).

(٣) وجه آخر من الاختلاف

٨٢٣ — أخبرنا ابن عيينة^(٤) عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٥) عن ابن عباس قال : أخبرني الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ^(٦) : « أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ يُسْأَلُ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُدَيِّتُونَ^(٧) فَيُصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : هُمْ مِنْهُمْ » . وزاد عمرو بن دينار عن الزهري : « هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ »^(٨).

-
- (١) في النسخ المطبوعة « أشباه كثيرة » والزيادة ليست في الأصل .
 (٢) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ سماعاً » .
 (٣) في ج زيادة كلمة « باب » .
 (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في س « أخبرنا سفيان » وما هنا هو الذي في الأصل .
 (٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن مسعود » وليست في الأصل .
 (٧) « الصَّعْبُ » بفتح الصاد وسكون العين المهملتين ، و « جَثَامَةُ » بفتح الجيم وتشديد التاء المثناة .

- (٨) في النهاية : « أى يصابون ليلاً ، وتبيت العدو » : هو أن يقصد في الليل من غير أن يعلم ، فيؤخذ بقتة ، وهو البيات » .
 (٩) الحديث نسبة المجد بن تيمية في المنتقى لأحمد وأصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، وانظر نيل الأوطار (ج ٨ ص ٧٠) ورواية عمرو بن دينار في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٨ و ٧١) وهي في البخاري أيضاً في سياق حديث سفيان عن الزهري . وقال الحافظ في الفتح (ج ٦ ص ١٠٣) إنه « يؤم أن رواية عمرو بن دينار عن الزهري هكذا بطريق الإرسال ، وبذلك جزم بعض الشراح ، وليس كذلك ، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق العباس بن يزيد حدثنا سفيان قال : كان عمرو يحدثنا قبل أن يقدم المدينة الزهري عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصَّعْبِ . قال سفيان : فقدم علينا الزهري فسمعتة يعيده ويبدیه ، فذكر الحديث » . ورواية الشافعي هنا

٨٢٤ - (١) أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ^(٢) عن الزُّهْرِيِّ عن ابنِ كعبِ بنِ مالكٍ^(٣) عن عمِّه : « أن النبيَّ لما بعث إلى ابنِ أبي الحُقَيْقِ نهى عن قتلِ النِّسَاءِ والوِلْدَانِ^(٤) » .

٨٢٥ - (٥) قال : فكان سفيانٌ يذهب إلى أن قولَ النبيِّ « هم منهم » إباحةٌ لقتلهم ، وأنَّ حديثَ ابنِ أبي الحُقَيْقِ ناسخٌ له ، وقال : كان^(٦) الزُّهْرِيُّ إذا حَدَّثَ حديثَ الصَّعْبِ بنِ جَثَامَةَ أَتْبَعَهُ حديثَ ابنِ كعبٍ .

تؤيد ما قال الحافظ من أن الرواية موصولة عن سفيان عن الزهري وعن سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في النسخ المطبوعة « أخبرنا سفيان » .
- (٣) ابن كعب بن مالك يحتمل أن يكون عبد الله ، وأن يكون عبد الرحمن ، وكلاهما ثقة ، وكلاهما روى عنه الزهري ، والإسناد صحيح بكل حال .
- (٤) هذه الرواية أشار إليها أبو داود في سننه بعد أن روى حديث الصعب بن جثامة من طريق سفيان (ج ٣ ص ٧ - ٨) فقال : « قال الزهري : ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن قتل النساء والولدان » . وهذه الإشارة ليست في شيء من الكتب الستة إلا في أبي داود ، ولم ير الحافظ ابن حجر إسنادها الذي في الرسالة هنا ، ولذلك خرجها في الفتح من طريق آخر ، فقال (ج ٦ ص ١٠٣) : « وزاد الإسماعيلي في طريق جعفر الفريابي عن علي عن سفيان : وكان الزهري إذا حدث بهذا الحديث قال : وأخبرني ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والصبيان » . وابن أبي الحقيق هو « أبو رافع سلام بن أبي الحقيق اليهودي » وكان من حزب الأحزاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان تاجراً مشهوراً بأرض الحجاز ، وانظر قصة مقتله في سيرة ابن هشام (ص ٧١٤ - ٧١٦ طبعة أوربة) وفي البداية لابن كثير (٤ : ١٣٧ - ١٤٠) .

- (٥) في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
- (٦) في س و ج « قال : وكان » بجعل واو العطف بعد « قال » وفي س « قال : وقد كان » وكل ذلك مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضاً ، لأن الشافعي يحكي عن

٨٢٦ - قال الشافعي : وحديث الصَّعب بن جَثَّامة^(١) في عُمرَةِ النبيّ ، فإن كان في عُمرته الأولى فقد قيل : أمرُ ابنِ أبي الحُقَيْقِ قبلها ، وقيل : في سنتها ، وإن كان في عُمرته الآخرة^(٢) فهو^(٣) بعدَ أمرِ ابنِ أبي الحُقَيْقِ غيرَ شكٍّ^(٤) ، والله أعلم .

٨٢٧ - ^(٥) ولم نَعْلَمْهُ - صلى الله عليه - رَخَّصَ في قتل النساء والولدان ثم نهى عنه .

٨٢٨ - ومعنى^(٦) نهيه عندنا - والله أعلم - عن قتل النساء والولدان - : أن يَقْصِدَ قَصْدَهُمْ^(٧) بقتلٍ ، وهم يُعْرِفُونَ مُتَمَيِّزِينَ مِمَّنْ أَمَرَ^(٨) بقتله منهم .

٨٢٩ - ومعنى قوله « هم منهم » أنهم يَجْمَعُونَ خَصْلَتَيْنِ : أَنْ

سفيان أنه يرى النسخ وأنه قال كان الزهري الخ ، كأن سفيان يحتاج لرأيه في النسخ بطريقة الزهري في التحديث بأحدهما بعد الآخر ، وهذا هو الصواب الموافق للأصل ولنسخة ابن جماعة ، وقد وضع عليها علامة الصحة في هذا الموضع ، ويوافق أيضا ماقلناه عن الحافظ عن رواية الإسماعيلي .

(١) « بن جثامة » لم يذكر في س و ج وهو ثابت في الأصل .

(٢) في س « الأخيرة » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « فهي » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) في س « من غير شك » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في النسخ المطبوعة « وإنما معنى » وكلمة « إنما » ليست في الأصل .

(٧) « قصدهم » مضبوطة في الأصل بفتح الدال ، فتكون مفعولا ، وضبطت في نسخة

ابن جماعة بالرفع ، فيكون الفعل قبلها مبنيًا للمفعول ، ولكنه مخالف للأصل .

(٨) « أمر » مضبوطة في الأصل بفتح الميم ، فيكون الفعل مبنيًا للفاعل ، وفي نسخة

ابن جماعة ضبطت بكسر الميم ، فيكون الفعل مبنيًا للمفعول ، وهو مخالف للأصل .

لَيْسَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ الَّذِي يُمْنَعُ بِهِ الدَّمُ^(١)، وَلَا حُكْمُ دَارِ الْإِيمَانِ الَّذِي يُمْنَعُ بِهِ الْإِغَارَةُ^(٢) عَلَى الدَّارِ.

٨٣٠ — وَإِذْ^(٣) أَبَاحَ رَسُولُ اللَّهِ الْبَيَاتَ^(٤) وَالْإِغَارَةَ^(٥) عَلَى الدَّارِ، فَأَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ غَارَيْنَ — : فَالْعِلْمُ مُحِيطٌ أَنَّ الْبَيَاتَ وَالْإِغَارَةَ^(٥) إِذَا حَلَّ^(٦) بِإِحْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدُ بَيَّتٍ أَوْ أَغَارَ مِنْ أَنْ يُصِيبَ النِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ، فَيَسْقُطُ الْمَأْتَمُ فِيهِمْ وَالْكَفَّارَةُ وَالْعَقْلُ وَالْقَوْدُ عَنْ مَنْ أَصَابَهُمْ، إِذْ^(٧) أُبَيِّحَ لَهُ أَنْ يُبَيِّتَ وَيُغِيرَ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ حُرْمَةٌ الْإِسْلَامِ.

٨٣١ — وَلَا يَكُونُ لَهُ قَتْلُهُمْ عَامِداً لَهُمْ مُتَمَيِّزِينَ عَارِفاً بِهِمْ.

٨٣٢ — فَإِنَّمَا^(٨) نَهَى عَنْ قَتْلِ الْوِلْدَانِ: لِأَنَّهُمْ لَمْ يَبْلُغُوا كُفْراً

٨٤ فَيَعْمَلُوا بِهِ، وَعَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ: لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى فِيهِنَّ لِقِتَالٍ، وَأَنَّهُنَّ وَالْوِلْدَانُ يُتَخَوَّلُونَ^(٩) فَيَكُونُونَ قُوَّةً لِأَهْلِ دِينِ اللَّهِ.

(١) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « بَكَلْ حَال » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنَّهَا ثَابِتَةٌ بِحَاشِيَةِ نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَعَلَيْهَا عَلَامَةُ الصَّحَّةِ، وَلَا أَدْرَى مِنْ أَيْنَ إِثْبَاتُهَا؟

(٢) فِي س وَ ج فِي الْمَوْضِعَيْنِ « الْغَارَةُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٣) فِي س « فَإِذَا » وَفِي ج « وَإِذَا » وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٤) « الْبَيَات » بِفَتْحِ الْبَاءِ بوزن « سَحَاب » قَوْلاً وَاحِداً، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ضَبْطَتْ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِكُسْرِ الْبَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ لَا وَجْهَ لَهُ.

(٥) هَكَذَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ أُصْلِحَتْ بِالْكَشْطِ، فَجَعَلَتْ « الْغَارَةُ » وَكُتِبَ بِالْحَاشِيَةِ يُبْخِطُ مُخَالَفَ لُحْظِهِ « قَالَ الشَّيْخُ: كَلَامُهُ وَالْغَارَةُ » وَلَا أَدْرَى مِنَ الشَّيْخِ؟

(٦) فِي ج « أَحَلَّ » وَفِي س « حَلَّ » وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٧) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « إِذَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٨) فِي س وَ ج « وَإِنَّمَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٩) « يَتَخَوَّلُونَ » يَعْنِي: يَتَخَذُونَ خَوْلاً، أَيْ عِيِداً وَإِمَاءً وَخُدَمَاءً.

٨٣٣ — (١) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَيْنَ (٢) هَذَا بِغَيْرِهِ .

٨٣٤ — قِيلَ : فِيهِ مَا اكْتَفَى الْعَالَمُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ .

٨٣٥ — فَإِنْ قَالَ : أَفَتَجِدُ مَا تَشُدُّهُ بِهِ غَيْرَهُ وَتُشَبِّهُهُ (٣) مِنْ

كِتَابِ اللَّهِ ؟

٨٣٦ — قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ

مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ

مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا (٤) ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ

وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ

وَيَبْغُونَ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مُسَلَّمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ

يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا

حَكِيمًا (٥) .

٨٣٧ — قَالَ (٦) : فَأَوْجَبَ اللَّهُ بِقَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَاً الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ

رَقَبَةٍ ، وَفِي قَتْلِ ذِي الْمِيثَاقِ الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ، إِذَا كَانَا مَعًا مَمْنُوعِي

الدِّمِّ بِالْإِيمَانِ وَالْعَهْدِ وَالدَّارِ مَعًا ، فَكَانَ (٧) الْمُؤْمِنُ فِي الدَّارِ غَيْرِ

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س و ج « فأين » وهو مخالف للأصل .

(٣) هكذا في الأصل بنقطتين وضمة فوق التاء ، وفي ابن جماعة والنسخ المطبوعة « ويشبهه » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة النساء (٩٢) .

(٦) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « وكان » وهو مخالف للأصل .

المنوعة وهو ممنوعٌ بالإيمان ، فجُعِلَتْ فيه الكفارةُ بإتلافه ، ولم يُجْعَلْ^(١) فيه الديةُ ، وهو ممنوعٌ الدَّمِ بالإيمان ، فلمَّا كان الولدانُ والنساءُ من المشركين لا مَمْنُوعِينَ بِإِيْمَانٍ وَلَا دَارٍ - : لم يكن فيهم عقلٌ ولا قودٌ ولا ديةٌ ولا مأثمٌ - إن شاء الله - ولا كفارةً^(٢) .

[في غُسْلِ الْجُمُعَةِ^(٣)]

٨٣٨ - ^(٤) فقال : فاذا ذكرَ وجُوهًا من الأحاديثِ المختلفةِ عندَ بعضِ الناسِ أيضًا .

٨٣٩ - فقلتُ : أخبرنا مالكٌ عن صفوان بن سليمٍ^(٥) عن عطاء بن يسارٍ عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال : « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ واجبٌ على كلِّ مُحْتَلِمٍ »^(٦) .

٨٤٠ - ^(٧) أخبرنا ^(٨) ابنُ عُيَيْنَةَ عن الزُّهري عن سالم عن أبيه

-
- (١) « يتجمل » كتبت في الأصل بالتاء وبالياء معاً .
 (٢) هذا الباب من أول الفقرة (رقم ٨٢٣) إلى هنا نقله الحازمي في الناسخ والنسوخ (ص ١٧١ - ١٧٢) .
 (٣) هذا العنوان ليس من الأصل ، زدناه من عندنا إيضاحاً وبياناً .
 (٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) « سليم » بضم السين المهملة وفتح اللام .
 (٦) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥) ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٧٨) ، ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا الترمذي ، وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٣) وقد وهم هناك في نسبته إليهم جميعاً ، لأن الترمذي لم يخرج له من حديث أبي سعيد .
 (٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٨) في ت « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .

أنَّ النبيَّ قال : « مَنْ جاء منكم الجمعة ^(١) فَلْيَغْتَسِلْ » ^(٢) .

٨٤١ - قال الشافعي : فكان قولُ رسولِ الله في « غُسلُ يومِ الجمعة واجبٌ » وأمرُهُ بالغُسل - : يحتملُ معنيين : الظاهرُ منهما أنه واجبٌ ، فلا يُجزئُ الطهارةُ لصلاة الجمعة إلا بالغُسلِ ، كما لا يجزئُ في طهارة الجنُب غيرُ الغُسل ، ويحتملُ واجبٌ ^(٣) في الاختيار والأخلاق ^(٤) والنظافة .

٨٤٢ - ^(٥) أخبرنا مالكٌ عن الزُّهريِّ عن سالمٍ ^(٦) قال : « دَخَلَ رجلٌ من أصحاب النبيِّ يومَ الجمعة ^(٧) وعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ ، فقال عُمرُ : أَيَّتُ ^(٨) ساعةٍ هذه ؟! فقال : يَا مِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، انْقَلَبْتُ مِنَ الشُّوقِ ، فسمعتُ النداء ، فما زِدْتُ على أن توضحأتُ ، فقال عُمرُ :

(١) في س و ج « إلى الجمعة » وحرف « إلى » ليس في الأصل .

(٢) الحديث رواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٧٨) ، ورواه أيضا أحمد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٠) .

(٣) في النسخ المطبوعة « أنه واجب » وكلمة « أنه » ليست في الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « وكرم الأخلاق » وكلمة « كرم » زادها بعض القارئین في الأصل بين السطور ، فضرب على الواو ، ثم كتب « وكرم » وهو تصرف غير سائغ .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في س « عن سالم بن عبد الله بن عمر » والزيادة ليست في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة » وهو موافق لما في الموطأ واختلاف الحديث ، وما هنا هو الذي في الأصل .

(٨) هكذا رسمت في الأصل ، وهو الرسم القديم في مثلها ، فتبعناه .

الوضوء^(١) أيضاً ! وقد علمت أن رسول الله كان يأمر بالغسل^(٢) ! .

٨٤٣ - (٣) أخبرنا الثقة عن معمر^(٤) عن الزهري عن سالم

عن أبيه : مثل^(٥) معنى حديث مالك ، وسمي الداخل يوم الجمعة بغير
غسل - : « عثمان بن عفان^(٦) » .

٨٤٤ - (٧) قال : فلما حفظ عمر عن رسول الله أنه كان يأمر

بالغسل^(٨) ، وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله^(٩) بالغسل ،

ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي بالغسل ، وعلم عثمان ذلك - : فلو ذهب

(١) في النسخ المطبوعة « والوضوء » وحرف الواو مزاد في الأصل بغير خطه ، وهو

ثابت في الموطأ وغيره ، ويجوز في « الوضوء » الرفع والتصب ، وإن كان النصب أرجح عندهم . وانظر شرح السيوطي على الموطأ في ذلك .

(٢) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤) ورواه الشافعي في اختلاف الحديث

(ص ١٧٩) ، وهو هكذا فيهما مرسل عن سالم ، لأن سالم بن عبد الله بن عمر لم

يدرك عهد عمر ، وإنما رواه عن أبيه عبد الله بن عمر ، وقال ابن عبد البر : « كذا

رواه أكثر رواة الموطأ عن مالك مراسلاً ، لم يقولوا : عن أبيه » ثم ذكر من رواه

موصولاً عن مالك وعن الزهري ، وهو حديث صحيح ، رواه أحمد والبخاري ومسلم

وغيرهما موصولاً عن ابن عمر . وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٤) وشرح

السيوطي على الموطأ .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في النسخ المطبوعة « عن معمر بن راشد » والزيادة ليست في الأصل .

(٥) في س « بمثل » وهو مخالف للأصل .

(٦) قال السيوطي في شرح الموطأ : « والرجل المذكور سماه ابن وهب وابن القاسم في

روايتيهما للموطأ : عثمان بن عفان ، قال ابن عبد البر : ولا أعلم فيه خلافاً » .

وروى مسلم في صحيحه (١ ص ٢٣٢) من حديث أبي هريرة نحو هذه القصة ،

وسمي الداخل أيضاً « عثمان بن عفان » .

(٧) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٨) في س « بالغسل يوم الجمعة » والزيادة ليست في الأصل .

(٩) في س و ج « من أمر النبي صلى الله عليه وسلم » وما هنا هو الذي في الأصل .

على متوهم^(١) أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسيانه ،
فلما لم يترك عثمان الصلاة للفُسل^(٢) ، ولما لم يأمره^(٣) عمر بالخروج
٨٥ للفُسل - : دَلَّ ذلك على أنهما قد علما أن أمر رسول الله بالفُسل على
الاختيار ، لا على أن^(٤) لا يُجزى غيره ، لأن عمر لم يكن ليدع أمره
بالفُسل ، ولا عثمان ، إذ علمنا أنه ذاكر لترك الفُسل وأمر النبي
بالفُسل - : إلا والفُسل - كما وصفنا - على الاختيار .

٨٤٥ - قال^(٥) : وروى البصريون أن النبي قال : « من توضأ
يوم الجمعة فيها ونعمة^(٦) ، ومن اغتسل فالفُسل أفضل^(٧) » .

(١) في س « على من توهم » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « لترك الفُسل » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكذلك كانت
في نسخة ابن جماعة ، ثم أصلحت بجعلها « الفُسل » وكتبت كلمة « لترك » بحاشيتها ،
وكتب بجوارها علامة الصحة ، وهو تصرف في الأصل غير سليم ، لأن الكلام بدونه
صحيح مفهوم .

(٣) في النسخ المطبوعة « ولم يأمره » بحذف « لما » وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٤) في س « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٦) هكذا رسمت في الأصل بالتاء المربوطة فتبعناه ، وطبعت في النسخ الأخرى « ونعمت »
وقد تصرف بعضهم في الأصل فبدلت التاء لتكون مفتوحة .

(٧) هو من حديث سمرة بن جندب ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ، وحسنه
الترمذي ، ورواه ابن ماجه من حديث جابر بن سمرة ، وانظر نيل الأوطار (ج ١
ص ٢٩٥) وقال الحافظ في الفتح (ج ٢ ص ٣٠٠ - ٣٠١) : « ولهذا الحديث
طرق ، أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة ، أخرجها أصحاب السنن الثلاثة
وابن خزيمة وابن حبان ، وله علتان : إحداهما : أنه من عنقة الحسن ، والأخرى أنه
اختلف عليه فيه ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث
عبد الرحمن بن سمرة ، والبزار من حديث أبي سعيد ، وابن عدي من حديث جابر ،
وكلها ضعيفة » .

٨٤٦ - أخبرنا^(١) سفيان^(٢) عن يحيى^(٣) عن عمرة^(٤) عن عائشة
قالت: « كان الناس عُمَّالَ أَنْفُسِهِمْ ، وكانوا^(٥) يَرْوَحُونَ بِهَيْئَاتِهِمْ ،
فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَلْتُمْ^(٦) ! » .

- (١) في - « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عينة » .
(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « بن سعيد » .
(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بنت عبد الرحمن » وهذه الزيادات ليست في الأصل .
(٥) في س و ج « فكانوا » وهو مخالف للأصل .
(٦) هنا بحاشية الأصل كلمة « بلغ » مرتين ، وأيضاً « بلغ السماع في المجلس التاسع ، وسمع الجميع ، ابنى محمد والجماعة » .

والحديث رواه أحمد والشيخان وغيرها ، وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٥ -
٢٩٦) وفتح الباري (ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢) .

وقد سلك الشافعي - رضى الله عنه - في وجوب غسل الجمعة مسلك التأويل للنص
الصريح ، بدون سبب أو دليل ، ولم ينفرد بهذا ، فقد نقل الزرقاني في شرح الموطأ
(ج ١ ص ١٩٠) عن ابن عبد البر قال : « ليس المراد أنه واجب فرضاً ، بل هو
مؤول ، أى واجب في السنة ، أو في المروءة ، أو في الأخلاق الجميلة ، كما تقول العرب
وجب حقه . ثم أخرج بسنده عن أشهب : أن مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة ،
أواجب هو ؟ قال : هو حسن وليس بواجب ! . وأخرج عن ابن وهب : أن مالكا
سئل عن غسل يوم الجمعة ، أواجب هو ؟ قال : هو سنة ومعروف ! قيل : إن
في الحديث واجب ؟ قال ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك !! » . ونقل السيوطي
نحوه (ج ١ ص ١٢٥) وهذا التأويل ذهب إلى نحوه ابن قتيبة في كتاب تأويل
مختلف الحديث (ص ٢٥١) والخطابي في معالم السنن (ج ١ ص ١٠٦) وأبى ذلك
ابن دقيق العيد في شرح عمدة الأحكام (ج ٢ ص ١٠٩ - ١١١) وردّه أبلغ ردّ ،
وضعه أشدّ تضعيف ، في بحث نفيس ، وكذلك ابن حزم في المحلى (ج ٢ ص ١٩ -
والحق الذي نذهب إليه ، ونرضاه : أن غسل يوم الجمعة واجب حتم ، وأنه واجب
لليوم والاجتماع ، لا وجوب الطهارة للصلاة ، فمن تركه فقد قصر فيما وجب عليه ،
ولكن صلاته صحيحة إذا كان طاهراً ، وبهذا يجاب عما قاله الشافعي وغيره من أن عمر
وعثمان لو علما أن الأمر للوجوب لترك عثمان الصلاة للغسل ، ولأمره عمر بالخروج
للاغتسل ، ولم يكونا ليدعيا ذلك إلا وعندهما أن الأمر للاختيار ، لأن موضع الخطأ في هذا
القول الظن بأن الوجوب يستدعى أن هذا الغسل شرط في صحة الصلاة ، ولا دليل
عليه ، بل الأدلة تنفيه ، فالوجوب ثابت ، والشرطية ليست ثابتة ، وبذلك نأخذ بالحديثين

النهى^(١) عن معنى دَلَّ عليه ، معنى في^(٢) حديث غيره

٨٤٧ — ^(٣) أخبرنا مالك عن أبي الزناد^(٤) ومحمد بن يحيى

بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله^(٥) قال: « لا يَخْطُبُ أحدُكم على خِطْبَةِ أخيه^(٦) » .

٨٤٨ — ^(٧) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي أنه قال:

« لا يَخْطُبُ أحدُكم على خِطْبَةِ أخيه^(٨) » .

٨٤٩ — قال الشافعي : فلو لم تأتِ عن رسول الله دلالة على

أن نهيه عن أن يَخْطُبَ^(٩) على خِطْبَةِ أخيه على معنى دون معنى — :

كليهما، ولا نرد أحدهما للآخر ولا نؤوله ، وأيضا: فإن الأصل في الأمر أنه للوجوب ، ولا يصرف عنه إلى الندب إلا بدليل ، وقد ورد الأمر بالغسل صريحا ، ثم تأيد في معنى الوجوب بورود النص الصريح الصحيح بأن غسل يوم الجمعة واجب ، ومثل هذا الذي هو قطعي الدلالة ، والذي لا يحتمل التأويل — : لا يجوز أن يؤول لأدلة أخرى ، بل تؤول الأدلة الأخرى إن كان في ظاهرها المعارضة له ، وهذا بين لا يحتاج إلى بيان .

(١) هنا في س و ج زيادة كلمة « باب » .

(٢) في س « من » وهي في الأصل « في » ثم عث بها بعض قارئيه ، فجعلها « من » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في ب « وعن محمد » بزيادة « عن » وليست في الأصل .

(٥) في ب « أن النبي » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٦) في النهاية : « تقول منه : خطب يخطب خطبة ، بالكسر . فهو خاطب ، والاسم

منه الخطبة أيضا ، فأما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام » . والحديث في الموطأ

(ج ٢ ص ٦١) ورواه أيضا البخاري والنسائي كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٣٥) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « وأخبرنا » بزيادة الواو .

(٨) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ٦١ — ٦٢) ورواه أيضا أحمد والبخاري والنسائي ،

كما في نيل الأوطار . والحديثان رواهما الشافعي أيضا في اختلاف الحديث عن مالك

(ص ٢٩٦ — ٢٩٧) .

(٩) في النسخ المطبوعة زيادة « أحكم » وهي في الأصل بين السطرين بخط مخالف لخطه ،

فلذلك حذفناها .

كان الظاهر أن حراماً أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين
يبتدئ^(١) إلى أن يدعها .

٨٥٠ - قال^(٢) : وكان قول النبي « لا يخطب أحدكم على خطبة
أخيه » يحتمل أن يكون جواباً أراد به في معنى الحديث^(٣) ، ولم يسمع
من حدّثه السبب الذي له قال رسول الله هذا ، فأدّياً^(٤) بعضه دون
بعض ، أو شكاً في بعضه وسكتاً عما شكاً فيه^(٥) .

٨٥١ - فيكون النبي^(٦) سئل عن رجل خطب امرأة فرَضِيته
وأذِنَتْ في نِكَاحه^(٧) ، فخطبها أرَجَحُ عندها منه ، فرجعت عن الأوّل
الذي أذِنَتْ في إنكاحه^(٨) ، فنَهَى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه

(١) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « يبتدئ الخطبة » وكلمة « الخطبة » ليست
في الأصل ، وإن كان المعنى على إرادتها وإضمارها .

(٢) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) يعني أراد به شيئاً في معنى الحديث ، لم يذكره الراوي ، وهو السؤال . هذا الكلام
واضح ظاهر ، على حذف مفعول « أراد » . ويظهر أن قارئ الأصل لم يفهموا
المراد ، واضطرب عليهم معنى الكلام ، فزاد بعضهم بخط جديد بين السطور كلمة « منه »
بعد كلمة « جواباً » ثم ضرب على كلمة « في » وكتبها بين السطور بعد كلمة « معنى »
فصار السياق هكذا « يحتمل أن يكون جواباً منه أراد به معنى في الحديث » ، وبذلك
كتبت نسخة ابن جماعة وطبعت النسخ المطبوعة ، وهذا تغير لا أستجيزه ، وإن كان
المعنى عليه صحيحاً ، لأن الأصل صحيح المعنى أيضاً .

(٤) في ج « فأدّى » وهو مخالف للأصل ، والمراد أبو هريرة وابن عمر .

(٥) في النسخ المطبوعة وابن جماعة زيادة « منه » وهي غير ضرورية ، وليست في الأصل .

(٦) كلمة « النبي » لم تذكر في ج .

(٧) في س « إنكاحه » بزيادة الألف في أول الكلمة ، وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « نكاحه » بحذف الألف من أول الكلمة ، وهي ثابتة في الأصل وضرب

عليها بعض قارئيه عن غير حجة .

الحال ، وقد يكونُ أن ترْجِعَ عن مَنْ أذنتُ في إنكاحه^(١) ، فلا يَنْكِحُهَا مَنْ رَجَعَتْ لَهُ^(٢) ، فيكونُ فساداً^(٣) عليها وعلى خاطبها الذي أذنتُ في إنكاحه^(٤) .

٨٥٢ - ^(٥) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لِمَ صِرْتُ إِلَى أَنْ تَقُولَ : إِنْ نَهَى

النَّبِيُّ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ - : عَلَى مَعْنَى دُونَ مَعْنَى ؟

٨٥٣ - فَبِالدَّلَالَةِ عَنْهُ^(٦) .

٨٥٤ - فَإِنْ قَالَ : فَأَيْنَ هِيَ ؟

٨٥٦ - قِيلَ لَهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ : « أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ أَنْ تَعْتَدَّ فِي

(١) فِي س و ج « نكاحه » وحالها حال التي قبلها .

(٢) فِي ب « اليه » وهو مخالف للأصل .

(٣) فِي ب « فيكون هذا إفساداً » وفي س و ج ونسخة ابن جماعة « فيكون هذا فساداً » . وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعض الكاتبين كلمة « هذا » بين السطور ، وزاد ألفا بين النون والفاء ، ومخالفة ذلك لحظ الأصل واضحة .

(٤) هكذا الأصل ، ثم زاد بعضهم كلمة « له » بعد « أذنت » لأنها في آخر السطر ، ثم ضرب على حرفي « حه » وكتب فوقهما « حها » لتقرأ الكلمة « إنكاحها » وبهذا التغير طبعت في س و ج ، وفي ب كالأصل ولكن بزيادة « له » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكتب في حاشيتها « إنكاحها » وعليها علامة نسخة .

(٥) هنا في ب زيادة « قال الشافعي » .

(٦) هذا جواب سؤال القائل ، وزيد في أوله في النسخ المطبوعة كلمة « قلت » وليست في الأصل . وسمح بعضهم فعبث في الأصل بالغاء الفاء لتكون « بالدلالة » وبذلك أضاع جواب السؤال !

(٧) فِي ب زيادة « بن أنس » وليست في الأصل ، والحديث في الموطأ (ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩) مطول ، واختصره الشافعي هنا ، وكذلك فعل في اختلاف الحديث (ص ٢٩٧) .

بيت ابن أم مكتوم ، وقال : إذا حَلَلْتُ فَأَذِينِي^(١) ، قالت : فلما حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ معاويةَ بنَ أَبِي سفيانَ وأبا جَهْمٍ خَطَبَانِي ، فقال رسولُ الله : أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ^(٢) ، وَأَمَّا معاويةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ ، إِنْ كِجِي أُسَامَةَ بنَ زَيْدٍ ، قالت فَكَرِهَتْهُ ، فقال : إِنْ كِجِي أُسَامَةَ ، فَفَكَّحْتُهُ ، فَجَعَلَ اللهُ فِيهِ خَيْراً^(٣) ، وَاعْتَبَطْتُ بِهِ^(٤) .

٨٥٦ — قال الشافعي : فهذا^(٥) قلنا .

٨٥٧ — وَدَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللهِ فِي خِطْبَتِهِ فَاطِمَةُ عَلَى أُسَامَةَ بَعْدَ إِعْلَامِهَا رَسُولَ اللهِ أَنَّ معاويةَ وأبا جَهْمٍ خَطَبَاهَا - : عَلَى أَمْرَيْنِ :

٨٥٨ — أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ يَعْلَمُ أَنَّهُمَا لَا يَخْطُبَانِيهَا إِلَّا وَخِطْبَةُ أَحَدِهِمَا بَعْدَ خِطْبَةِ الْآخَرِ ، فَلَمَّا لَمْ يَنْهَاهَا^(٦) وَلَمْ يَقُلْ لَهَا مَا كَانَ لِوَاحِدٍ

(١) أَيْ أَعْلَمْنِي .

(٢) فِي مَعْنَاهُ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ كَثِيرُ الْأَسْفَارِ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ كَثِيرُ الضَّرْبِ

لِلنِّسَاءِ ، وَالتَّوَوَّى رَجَحَ هَذَا الْآخِرَ لَوُرُودِهِ صَرِيحاً فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ « فَرَجُلٌ ضَرَّابٌ » .

(٣) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَالنَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « خَيْرٌ كَثِيراً » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَا فِي الْمَوْطَأِ ، وَلَا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ .

(٤) الْإِغْتِبَاطُ : الْفَرَحُ بِالنِّعْمَةِ . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السِّتَّةِ إِلَّا الْبُخَارِيُّ ،

كَأَيْ نِيلِ الْأَوْطَارِ (ج ٦ ص ٢٣٧) .

(٥) فِي س « وَبِهَذَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَالنَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « لَمْ يَنْهَاهَا » وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ « لَمْ يَنْهَاهَا » ثُمَّ

أَلْصَقَ بَعْضُ قَارِئِيهِ حَرْفَ الْمِيمِ فِي طَرَفِ الْأَلْفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْهَاءِ ، وَإِنَّمَا فَعَلَ هَذَا فَاعِلُهُ

إِذْ ظَنَّ أَنَّ النَّهْيَ لَا يَكُونُ لِفَاطِمَةَ فِي هَذَا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لِلْخَاطِبَيْنِ : معاويةَ وَأَبِي جَهْمٍ ،

وَهُوَ فَهْمٌ خَاطِئٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا الْمُرَادُ لَكَانَ النَّهْيُ لِلْمَتَأَخِّرِ مِنْهُمَا ، لَاهُمَا جَمِيعاً ،

وَإِنَّمَا الْمُرَادُ : لِمَا لَمْ يَنْهَ فَاطِمَةَ عَنْ هَذَا الْعَمَلِ ، وَهُوَ قَبُولُ خِطْبَةِ الْآخَرِ بَعْدَ الْأَوَّلِ

ثُمَّ أَوْضَحَهُ بِقَوْلِهِ « وَلَمْ يَقُلْ لَهَا » الْخ ، وَفِيهِ خَطَابُهَا بِالْكَافِ ، فَالْإِسْقَاقُ كُلُّهُ فِي شَأْنِ

مَا تَخَاطَبَ بِهِ هِيَ .

أَنْ يَخْطُبَكَ حَتَّى يَتْرُكَ الْآخِرُ خِطْبَتَكَ ، وَخَطَبَهَا عَلَى اسَامَةِ بْنِ زَيْدٍ
بَعْدَ خِطْبَتِهَا - : فَاسْتَدَلَّلْنَا^(١) عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَرْضَ^(٢) ، وَلَوْ رَضِيَتْ وَاحِدًا
مِنْهُمَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ رَضِيَتْ ، وَأَنْ إِخْبَارَهَا إِيَّاهُ بِمَنْ خَطَبَهَا
إِنَّمَا كَانَ إِخْبَارًا عَمَّا^(٣) لَمْ تَأْذَنْ فِيهِ ، وَلَعَلَّهَا اسْتِشَارَةٌ لَهُ ، وَلَا يَكُونُ^(٤)
أَنْ تَسْتَشِيرَهُ وَقَدْ أَذِنَتْ بِأَحَدِهَا^(٥) .

٨٥٩ - فَلَمَّا خَطَبَهَا عَلَى أُسَامَةَ اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْحَالَ^(٦) الَّتِي
خَطَبَهَا فِيهَا غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي نَهَى عَنْ خِطْبَتِهَا فِيهَا ، وَلَمْ تَكُنْ حَالًا
تُفَرِّقُ^(٧) بَيْنَ خِطْبَتِهَا حَتَّى يَحِلَّ بَعْضُهَا وَيَحْرُمَ بَعْضُهَا - : إِلَّا إِذَا أَذِنَتْ
لِلْوَلِيِّ أَنْ يُزَوِّجَهَا ، فَكَانَ لِزَوْجِهَا - إِنْ زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ - أَنْ يُلْزِمَهَا
التَّزْوِيجَ ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْزِمَهُ ، وَحَلَّتْ لَهُ ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَخَالَهَا وَاحِدَةً :
لَيْسَ^(٨) لَوَلِيِّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا حَتَّى تَأْذِنَ^(٩) ، فَرُكُونُهَا وَغَيْرُ رُكُونِهَا سِوَايَا .

(١) فِي « اسْتَدَلَّلْنَا » بَدُونَ الْفَاءِ ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ ، وَالْفَاءُ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ
يُحِيلُ إِلَى أَنَّهَا تَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ مَزَادَةً مَلصُوقَةً بِالْأَلْفِ ، وَلَكِنِّي لَا أُسْتَطِيعُ تَرْجِيحَ ذَلِكَ .
(٢) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « لَمْ تَرْضَ » عَلَى الْجَادَةِ ، وَلَكِنِّهَا وَاضِحَةٌ فِي الْأَصْلِ بِإِثْبَاتِ حَرْفِ
الْعَلَّةِ ، بَلْ هِيَ مَكْتُوبَةٌ بِالْأَلْفِ هَكَذَا « لَمْ تَرْضَا » وَإِثْبَاتِ حَرْفِ الْعَلَّةِ فِي مِثْلِهِ جَائِزٌ ،
كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِيمَا مَضَى فِي الْحَاشِيَةِ (رَقْمُ ٤ ص ٢٧٥) وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ شَوَاهِدَ
لِهَذَا كَثِيرَةً فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ (ص ١٣) وَمَا بَعْدَهَا .

(٣) فِي س وَ ج « عَمَّن » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « لَهَا » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بَيْنَ السُّطُورِ فِي الْأَصْلِ بِخَطِّ آخِرٍ .
(٥) فِي س وَ ج « لِأَحَدِهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
(٦) فِي س وَ ج « الْحَالَةُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
(٧) الْأَفْصَحُ فِي « الْحَالِ » التَّأْنِيثُ ، وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ « تَكُنْ » بَدُونَ نَقَطٍ ، وَ « تَفَرِّقْ »
بِالْتَّاءِ ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا عَلَى التَّأْنِيثِ ، فَلِذَلِكَ كَتَبْنَا « تَكُنْ » بِالْتَّاءِ أَيْضًا ، وَاضْطَرَبَتْ
النُّسخُ الْمَطْبُوعَةُ فِي الْفَعْلَيْنِ ، بَيْنَ تَأْنِيثٍ وَتَدْكِيرٍ .
(٨) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَلَيْسَ » وَالْوَاوُ مَزَادَةٌ فِي الْأَصْلِ بِخَطِّ غَيْرِ خَطِّهِ .
(٩) فِي ج « يَأْذِنُ » وَهُوَ خَطَأٌ ، إِذْ الْمُرَادُ إِذْنُهَا هِيَ .

٨٦٠ — فإن قال قائلٌ : فإنها را كنة^(١) مخالفةٌ لحالها
غير را كنة ؟

٨٦١ — فكذلك هي لو خُطِبَتْ فشتَمَت الخاطِبَ وترَغَّبَتْ
عنه^(٢) ثم عاد عليها بالخطبة فلم تَشْتِمْهُ ولم تُظْهِرْ ترَغُّباً^(٣) ولم ترَ كُنْ - :
كانت^(٤) حالها التي تركت فيها شتمه مخالفةً لحالها التي شتمته فيها ،
وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا ، ثم تنتقل حالاتها ، لأنها^(٥)
قيل الرُّكون إلى متأول^(٦) ، بعضها أقرب إلى الركون من بعض .

(١) قوله « را كنة » منصوب على الحال من الضمير في « فانها » و « مخالفة » خبر « إن »
وهو واضح ، وضبطت « را كنة » في نسخة ابن جماعة بالرفع ، وهو لحن ظاهر .

(٢) فعل « ترَغَّبَ » ومصدره الآتي « الترَغُّبُ » شيء طريف ، لم أجده في كتب
اللغة ، وهو تصريف قياسي ، والشافعي لفته حجة .

(٣) في النسخ المطبوعة « ترغبا عنه » وكلمة « عنه » ليست في الأصل ، وهي مكتوبة
في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحرمة ومكتوب فوق كلمة « ترغبا » علامة الصحة
أي صحة حذف « عنه » .

(٤) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فكانت » والفاء لم تذكر في الأصل ، ولا ضرورة
لها بل المعنى بدونها أوضح .

(٥) كلمة « لأنها » ثابتة في الأصل ، ثم ضرب عليها بعض قارئيه خطأ بغير حجة ، وسيأتي
وجه خطئه .

(٦) هكذا في الأصل « متأول » وضبط بكسرتين تحت اللام ، ثم تصرف بعض قارئيه
في الواو ليجعلها زائياً ، لتقرأ « منازل » ونسي تقطعي اثناء وكسرتي اللام ، إذ لو كانت
كما صنع لحققت بالفتحة على المنع من الصرف . وبهذا التغير كتبت في نسخة ابن جماعة
وطبعت النسخ المطبوعة . ومرد هذا كله إلى عدم فهم السياق ، فإن الشافعي يريد
أن حالات المرأة تختلف في قبول الخاطب وعدم قبوله ، وبعض حالاتها أقرب إلى الركون
من بعض ، وأنها إلى متأول قبل الركون ، أي لها مندوحة فيما تختاره قبل أن تصرح
بالرضا والقبول ، وهذا هو المراد بقوله « متأول » ، والضمير في قوله « بعضها أقرب
الركون من بعض » يرجع إلى حالاتها المذكورة ، ولما لم يفهم قارئو الكتاب هذا
المعنى ، غيروا الكلمة إلى « منازل » ليعود إليها الضمير في قوله « بعضها » وحذفوا
كلمة « لأنها » ، على ما فهموا ، وهو خطأ صرف لامعنى له .

٨٦٢ - ولا يصح^(١) فيه معنى بحال - والله أعلم - إلا ما وصفت :
من أنه نهى عن الخطبة بعد^(٢) إذنها للولي بالتزويج ، حتى يصير أمر
الولي جائزاً ، فأما ما لم يجر أمر الولي فأول حالها وآخرها^(٣) سواء ،
والله أعلم^(٤) .

(٥) النهي عن معنى أوضح من معنى قبله

٨٦٣ - أخبرنا مالك^(٦) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
قال : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ،
إلا بيع الخيار^(٧) » .

(١) في النسخ المطبوعة « فلا يصلح » وهو مخالف للأصل ، وكذلك في نسخة ابن جماعة
ولكن كتب بحاشيتها كلمة « يصح » وعليها علامة نسخة ، وما هنا هو الصواب
الموافق للأصل .

(٢) في س « من بعد » وكلمة « من » ليست في الأصل .

(٣) هكذا في الأصل وجميع النسخ ، ولكن عبث بالأصل عابث فجعل الكلمة « وآخره »
وهو تصرف غير جائز ، ولا داعي له .

(٤) هكذا قال الشافعي ، وهو يريد به الرد على مالك ، وفي الموطأ بعد رواية حديثي
أبي هريرة وابن عمر : « قال مالك : وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيما
نرى والله أعلم - : لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه : أن يخطب الرجل المرأة فتركن
إليه ، ويتفقان على صداق واحد معلوم ، وقد تراضيا ، فهي تشتط عليه لنفسها .
فتلك التي نهى أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه ، ولم يعن بذلك إذا خطب الرجل
المرأة فلم يوافقها أمره ولم تركن إليه أن لا يخطبها أحد فهذا باب فساد يدخل على الناس » .
وانظر اختلاف الحديث للشافعي (ص ٢٩٦ - ٣٠١) فقد أطل هناك في الرد
على مالك بأكثر مما قال هنا وأوضح .

وهنا بحاشية الأصل مانصه « بلغت والحسن بن علي الأهواني » .

(٥) هنا في س و ج زيادة كلمة « باب » وليست في الأصل .

(٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٧) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٦١) ورواه الشافعي أيضا عن مالك ، في الأم

٨٦٤ - ^(١) أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن

أبي هريرة أن رسول الله قال : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ^(٢) » .

٨٦٥ - قال الشافعي : وهذا ^(٣) معنى يبين أن رسول الله قال :

« المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا » وأن نهيه عن أن يبيع الرجل على بيع

أخيه : إنما هو إذا تبايعا قبل أن يتفرقا عن ^(٤) مقامهما الذي تبايعا فيه .

٨٦٦ - وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع

٨٧

معا ، فلو كان البيع إذا عقدها لزم كل واحد منهما - : ماضى البائع

أن يبيعه رجل سليمة كسلته أو غيرها ، وقد تم بيعه لسلته ،

ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة

دنانير فجاءه ^(٥) آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير - : أشبه أن يفسخ

البيع ، إذا كان له الخيار ^(٦) قبل أن يفارقه ، ولعله يفسخه ثم لا يتم

(ج ٣ ص ٣) وفي كتاب اختلاف مالك والشافعي (في الأم ج ٧ ص ٢٠٤) ورواه

أيضا أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٨٩ - ٢٩٤)

وعون المعبود (ج ٣ ص ٢٨٧ - ٢٨٨) .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي هريرة ، ورواه أيضا بنحوه من

حديث ابن عمر ، وانظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٦٨ - ٢٧١) .

(٣) في س « فهذا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « من » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « جاء » بدون الضمير ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « الخيار له » بالتقديم والتأخير ، وفي نسخة ابن جماعة كذلك أيضا ،

ولكن كتب فوق كل منهما بالهمزة حرف « م » علامة على أن الصواب تقديم المتأخر

وتأخير المتقدم ، ليعود كما في الأصل ، وهذا اصطلاح قديم معروف عند أهل العلم .

البيع بينه وبين بيعه الآخر^(١)، فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري، أو على أحدهما .

٨٦٧ - فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه، لا وجه له غير ذلك .

٨٦٨ - ألا ترى أنه لو باعه ثوباً بعشرة دنانير، فلزمه البيع قبل أن يتفرقاً من مقامهما ذلك، ثم باعه آخر خيراً منه بدينار - : لم يضر البائع الأول، لأنه قد لزمه^(٢) عشرة دنانير لا يستطيع فسخها ؟ !

٨٦٩ - قال^(٣) : وقد روى عن النبي أنه قال : « لا يسوم أحدكم على سوم أخيه » فان كان ثابتاً، وليست أحفظه ثابتاً^(٤) - : فهو مثل « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه »، لا يسوم على سومه^(٥) إذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع، حتى لو بيع^(٦) لزمه .

(١) « البيع » بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء التحتية المكسورة : البائع والمشتري والمساوم .

(٢) في س - « لزمه له » وزيادة « له » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في سائر النسخ وهي ثابتة في الأصل .

(٤) بل هو ثابت صحيح، فقد رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة . انظر نيل الأوطار (٥ : ٢٦٨ - ٢٧١) .

(٥) في س و ج « ولا يسوم على سوم أخيه » وكذلك في س ولكن بحذف واو العطف، وكله مخالف للأصل .

(٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « حتى لو لم يبع » وهو خطأ ومخالف للأصل، وقد حاول بعض القارئین تغيير الأصل، فكتب كلمة « لم » بحاشيته وزاد نقطة تحت باء « يبع » ولكنه نسي نقطتي الياء بجوار العين واضحتين .

٨٧٠ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ ؟

٨٧١ - ^(١) فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ بَاعَ فِيمَنْ يَزِيدُ ^(٢) ، وَيَبِيعُ مَنْ يَزِيدُ سَوْمُ رَجُلٍ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَلَكِنْ الْبَائِعُ لَمْ يَرْضَ السَّوْمَ الْأَوَّلَ حَتَّى طَلَبَ الزِّيَادَةَ .

^(٣) النَّهْيُ عَنْ مَعْنَى يُشَبِّهُ الَّذِي قَبْلَهُ فِي شَيْءٍ

وَيُفَارِقُهُ فِي شَيْءٍ غَيْرِهِ

٨٧٢ - ^(٤) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَقْرُبَ الشَّمْسُ ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ » ^(٥) .

٨٧٣ - ^(٦) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ :

(١) هنا في النسخ الأخرى كلها زيادة « قيل له » وليست في الأصل . وقوله « فات

رسول الله » الخ هو جواب السؤال .

(٢) في س « ممن يزيد » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في س و ج زيادة كلمة « باب » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٢١) ورواه الشافعي أيضاً عن مالك ، في اختلاف

الحديث (ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) ورواه أيضاً البخاري

ومسلم وغيرهما ، وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (ج ١ ص ٣٩٧) ونيل الأوطار

(ج ٣ ص ١٠٦) .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

« لَا يَتَحَرَّى ^(١) أَحَدُكُمْ بِصَلَاتِهِ ^(٢) عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا » .

٨٧٤ — ^(٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَابِجِيِّ ^(٤) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ

(١) هكذا هو في الأصل بصورة المرفوع ، وكتب فيه « لا يتحرا » بالألف ، على عادته في كتابة مثل ذلك . وفي ب ونسخة ابن جماعة « لا يتحرى » وهو مخالف للأصل ، وقد اختلفت نسخ الموطأ فيه . والظاهر أن النسخة التي شرح عليها السيوطي كالأصل هنا ، والتي شرح عليها الزرقاني بحذف الياء ، وقال : « هكذا بلا ياء عند أكثر رواة الموطأ ، على أن [لا] نافية ، وفي رواية التنيسي والنيسابوري [لا يتحرى] بالياء على أن [لا] نافية » . والثابت في النسخة اليونانية من البخاري — وهي أصح النسخ ضبطا وإتقاناً — « لا يتحرى » بالياء أيضا (ج ١ ص ١٢١) وكذلك في اختلاف الحديث ، وقد تمحلوا لتأويل ذلك كعادتهم ، بجعل [لا] نافية ، كما فعل الزرقاني ، وكما تقل الحافظ ابن حجر في الفتح عن السهيلي وعن الطبري (ج ٢ ص ٤٩ — ٥٠) . وقال الحافظ العراقي في طرح التثريب (ج ٢ ص ١٨٢) : « كذا وقع في الموطأ والصحيحين [لا يتحرا] بآثبات الألف ، وكان الوجه حذفها ، ليكون ذلك علامة جزمه ، ولكن الآثبات إشباع ، فهو على حد قوله تعالى (إنه من يتقى ويصبر) فيمن قرأ بآثبات الياء » . وانظر أيضا شرح شواهد التوضيح لابن مالك (ص ١١ — ١٥) .

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ « بصلاته » والذي في الموطأ والبخاري واختلاف الحديث وغيرها بدلها « فيُصَلِّي » . فيظهر أن الشافعي رواه هنا بالمعنى .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٢١) ورواه الشافعي عن مالك ، في اختلاف الحديث (ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٣٠) ورواه البخاري ومسلم وغيرهما أيضا . وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (ج ١ ص ٣٩٦ — ٣٩٧) .

(٤) « الصنابجي » بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الباء الموحدة ثم حاء مهملة ، نسبة إلى « صنابج » بطن من مراد ، كما قال الزرقاني في شرح الموطأ (ج ١ ص ٣٩٥) . وقد اضطربت أقوالهم في الصنابجي هذا اضطرابا غريبا ، لأن عندهم راويين آخرين يشتبهان به ، أحدهما « أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة — بالتصغير الصنابجي » ، والآخر « الصنابج بن الأعسر الأحمسي » فقد ظنوا أن الصنابجي الراوي هنا هو أحد هذين ، وأن ماسكا أو بعض الرواة عنه أخطأ في اسمه ، ولذلك قال الترمذي في [باب ماجاء في فضل الطهور] بعد أن ذكر أن في الباب عن الصنابجي ، قال : « والصنابجي الذي روى عن أبي بكر الصديق ليس له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ، ويكنى أبا عبد الله ، رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث » (ج ١ ص ٨ من شرحنا عليه) .

وقال أيضا في [باب ماجاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر] فيمن ذكر أحاديثهم في الباب : « الصنابحي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم » (ج ١ ص ٣٤٤) .
وتقل الحافظ ابن حجر في التهذيب (ج ٦ ص ٩١) عن الترمذي قال : « سألت محمد بن إسماعيل عنه ؟ فقال : وهم فيه مالك ، وهو أبو عبد الله ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم » . وكذلك نقل البيهقي في السنن الكبرى عن البخاري (ج ١ ص ٨١-٨٢) ، وتقل نحوه أيضا عن يحيى بن معين .
وقال البيهقي أيضا في هذا الحديث (ج ٢ ص ٤٥٤) : « كذلك رواه مالك بن أنس ، ورواه معمر بن راشد عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي . قال أبو عيسى الترمذي : الصحيح رواية معمر ، وهو أبو عبثر الله الصنابحي ، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة » . وتقل ابن حجر في التهذيب (ج ٦ ص ٢٢٩) عن يعقوب بن شذبة قال : « هؤلاء الصنابحيون الذين يروى عنهم في العدد ستة ، وإنما هما اثنان فقط : الصنابحي الأحمسي ، وهو الصنابح الأحمسي ، هذان واحد ، من قال فيه [الصنابحي] فقط أخطأ ، وهو الذي يروى عنه الكوفيون ، والثاني : عبد الرحمن بن عسيلة ، كنيته أبو عبد الله ، لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، بل أرسل عنه ، روى عن أبي بكر وغيره ، فن قال [عن عبد الرحمن الصنابحي] فقد أصاب اسمه ، ومن قال [عن أبي عبد الله الصنابحي] فقد أصاب كنيته ، وهو رجل واحد ، ومن قال [عن أبي عبد الرحمن] فقد أخطأ ، قلب اسمه فجعله كنيته ، ومن قال [عن عبد الله الصنابحي] فقد أخطأ قلب كنيته فجعلها اسمه . هذا قول علي بن المديني ومن تابعه ، وهو الصواب عتدى » .

وقد قلدهم ابن عبد البر في ذلك ، فيما نقله عنه السيوطي في شرح الموطأ في موضعين (ج ١ ص ٥٢ و ٢٢٠) قال في الأول : « قال ابن عبد البر : سئل ابن معين عن أحاديث الصنابحي عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : رسالة ، ليس له صحة ، وإنما هو من كبار التابعين ، وليس هو [عبد الله] ، وإنما هو [أبو عبد الله] واسمه عبد الرحمن بن عسيلة » . وقال في الموضع الثاني ، وهو شرح الحديث الذي هنا : « قال ابن عبد البر : هكذا قال جمهور الرواة عن مالك ، وقالت طائفة ، منهم مطرف وإسحاق بن عيسى الطباع : [عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي] قال : وهو الصواب وهو عبد الرحمن بن عسيلة ، تابعي ثقة ، ليست له صحة » . قال : وروى زهير بن محمد هذا الحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنابحي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو خطأ ، والصنابحي لم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزهير ، لا يحتاج بحديثه » .

هذا قولهم ، وكله عندي خطأ ، اختلطت عليهم الروايات والأسماء واشتبهت ، بل هم ثلاثة ، لا اثنان : « الصنايح بن الأعسر الأحمسي » صحابي ، و « أبو عبدالله عبدالرحمن بن عسيلة الصنابحي » تابعي ، والثالث : « عبدالله الصنابحي » صحابي سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يخطئ فيه مالك ، ولم يخطئ زهير بن محمد في روايته قول عبد الله الصنابحي « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وزهير ثقة ، والطعن فيه ليس قائما ، وانظر كلامنا عليه في شرحنا على الترمذي (ج ٢ ص ٩١ - ٩٢) ومع ذلك فان زهيرا لم ينفرد بهذا التصريح بسماع عبد الله الصنابحي من النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد صرح به مالك أيضا ، نقله الحافظ في الإيضابة (ج ٤ ص ١٤٥) فقال : « وكذا أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق إسماعيل بن أبي الحرث ، وابن منده من طريق إسماعيل الصائغ : كلاهما عن مالك وزهير بن محمد قالا : حدثنا زيد بن أسلم بهذا ، قال ابن منده : رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير وخارجة بن مصعب عن زيد . وأقوى من هذا كله أن ابن سعد ترجم في الطبقات « تسمية من نزل الشام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر تراجمهم (ج ٧ ق ٢ ص ١١١ - ١٥١) ثم ترجم عقبهم « الطبقة الأولى من أهل الشام بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » فذكر الصنابحي هذا في الصحابة الذين نزلوا الشام فقال (ج ٧ ق ٢ ص ١٤٢) : « عبدالله الصنابحي . أخبرنا سويد بن سعيد قال حدثنا حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : سمعت عبد الله الصنابحي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الشمس تطلع من قرن شيطان ، فإذا طلعت قارنها ، فإذا ارتفعت فارقتها ، ويقارنها حين تستوى ، فإذا نزلت للغروب قارنها ، وإذا غربت فارقتها ، فلا تصلوا هذه الساعات الثلاث » .

فهذا جزم من ابن سعد بأنه صحابي ، ورواية باسناد صحيح أنه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، كرواية زهير بن محمد .

ثم هذا الصنابحي له حديثان ، هذا الحديث الذي هنا ، وحديث آخر في فضل الوضوء ، رواه مالك في الموطأ بهذا الإسناد (ج ١ ص ٥٢ - ٥٣) ومالك الحكم والحجة في حديث أهل المدينة وروايتهم ، وقد تابعه غيره في حديث الباب ، فلا يحكم بخطئه إلا بدليل قاطع ، إذ هو الحجة على غيره .

وبعد كتابة ماتقدم وجدت بحاشية الأم (ج ١ ص ١٣٠) عن السراج البلقيني قال : « حديث الصنابحي هذا هو في الموطأ روايتنا من طريق يحيى بن يحيى . وأخرجه النسائي من حديث قتيبة عن مالك كذلك ، وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق شيخه إسحاق بن منصور الكوسج عن عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي عبد الله الصنابحي ، كذا وقع في كتاب ابن ماجه [عن أبي عبد الله] . واعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكا إلى أنه وقع له خلل

وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ^(١) ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارَقَهَا ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا ،
فَإِذَا زَالَتْ فَارَقَهَا ، ثُمَّ إِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارَنَهَا ، فَإِذَا غَرُبَتْ فَارَقَهَا .
وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ^(٢) .

٨٧٥ — ^(٣) فَاحْتَمَلَ النَّهْيُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ^(٤) عَنْ الصَّلَاةِ فِي

هَذِهِ السَّاعَاتِ مَعْنِيَيْنِ :

٨٧٦ — أَحَدُهُمَا - وَهُوَ أَعْمَهُمَا - : أَنْ تَكُونَ الصَّلَوَاتُ كُلُّهَا ،

وَاجِبُهَا الَّذِي نُسِيَ وَنِيمَ عَنْهُ ، وَمَا لَزِمَ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ مِنْهَا - :
مُحَرَّمًا فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ ، لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا ، وَلَوْ صَلَّى لَمْ
يُؤَدِّ^(٥) ذَلِكَ عَنْهُ مَا لَزِمَهُ مِنَ الصَّلَاةِ ، كَمَا يَكُونُ مَنْ قَدَّمَ صَلَاةً^(٦)

قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا لَمْ تُجْزِ^(٧) عَنْهُ .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، بِاعْتِبَارِ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ الصَّنَابِجِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَسِيلَةَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، وَإِنَّمَا صَحَّبَ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا ،
بَلْ هَذَا صَحَابِي غَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَسِيلَةَ ، وَغَيْرُ الصَّنَابِجِي بْنِ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيِّ ، وَقَدْ
بَيَّنْتُ ذَلِكَ بَيَانًا شَافِيًا فِي تَصْنِيفِ لَطِيفٍ ، سَمِيَتْهُ [الطَّرِيقَةُ الْوَاضِحَةُ فِي تَبْيِينِ الصَّنَابِجَةِ] ،
فَلْيَنْظُرْ مَا فِيهِ فَانْه نَفِيسٌ .

وَهَذَا يُوَافِقُ مَارْجَحَتَهُ ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ .

(١) انْظُرْ فِي شَرْحِ هَذَا الْحَرْفِ مَا قُلْنَا فِي شَرْحِنَا عَلَى التِّرْمِذِيِّ (ج ١ ص ٣٠١-٣٠٢) .

(٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٢٥ - ١٢٦) وَفِي
الْأَمِّ (ج ١ ص ١٣٠) .

(٣) هَذَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) فِي س « مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ وَنَسَخَةُ ابْنِ جُمَاعَةَ بِإِثْبَاتِ الْبَاءِ ، ثُمَّ كَشَطَتْ فِيهِمَا بِالسَّكِينِ ، وَمَوْضِعُ الْكَشَطِ
فِيهِمَا ظَاهِرٌ وَاضِحٌ ، فَأَثْبَتْنَاهَا ، كَمَا سَبَقَ فِي أَمْثَالِهَا ، مِنْ إِثْبَاتِ حَرْفِ الْعَلَةِ مَعَ الْجَازِمِ .

(٦) فِي س « الصَّلَاةِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٧) فِي س « لَمْ تُجْزِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَالْبَاءُ ثَابِتَةٌ فِيهِ وَفِي نَسَخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ،
وَلَيْسَ عَلَيْهَا فِيهِمَا هَمْزَةٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَقْرَأَ « لَمْ تُجْزِ » بِالْهَمْزِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ لَمْ تَكْتُبْ
فِيهِ الْهَمْزَاتِ قَطْ .

- ٨٧٧ — واحتمل^(١) أن يكون أراد به بعض الصلاة^(٢) دون بعض.
- ٨٧٨ — فوجدنا الصلاة تتفرق^(٣) بوجهين : أحدهما : ما وجب^(٤) منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ، ولو تركه كان عليه قضاء^(٥) .
والآخر ما تقرب إلى الله بالتَّنْفُل فيه ، وقد كان للمتفعل تركه بلا قضاء^(٦) له عليه .
- ٨٧٩ — ووجدنا الواجب عليه^(٥) منها يفارق التطوع في السفر إذا كان المرء راكباً ، فيُصلّي المكتوبة بالأرض ، لا يجزئه^(٦) غيرها ، والنافلة راكباً متوجّهاً حيث شاء^(٧) .
- ٨٨٠ — ومُفَرَّقان^(٨) في الحضر والسفر ، ولا يكون^(٩) لمن أطاق

(١) في س و ج « ويحتمل » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « الصلوات » وهي في الأصل « الصلوة » على الرسم القديم ، ثم غيرها بعض القارئین تغييراً واضحاً ، ليجعلها « الصلوات » ولا داعي لهذا ، لأن « الصلاة » هنا المراد بها الجنس ، ولذلك قال بعد : « فوجدنا الصلاة تتفرق بوجهين » فهذا الجنس أيضاً .

(٣) كذا رسمت في الأصل ، بتخفيف الهمزة ، ورسمت في سائر النسخ « قضاؤه » بتحقيق الهمزة .

(٤) كذلك رسمت « قضا » في الأصل بدون الهمزة ، ويجوز تحقيقها . وفي س و ج « فلا قضاء » وهي في الأصل « بلا » والباء واضحة فيه .

(٥) كلمة « عليه » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل .

(٦) في س و ج « ولا يجزئه » والواو ليست في الأصل ، ولا في نسخة ابن جماعة ، بل وضع في موضعها علامة الصحة ، تأكيداً لعدم إثباتها .

(٧) في س « حيث توجه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٨) هكذا في الأصل ، وهو صحيح واضح ، يعني : وهما مفرقان في الحضر والسفر ، ثم أبان ذلك الفرق في الحضر والسفر ، بأن الفرض لا يجوز من قعود للقادر على القيام ، بخلاف النفل . وكتب فوق الكلمة في الأصل بخط مخالف لخطه « وبمفرقان » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٩) في س « فلا يكون » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

القيام أن يصلي واجباً من الصلاة قاعداً ، ويكون ذلك له في النافلة .

٨٨١ — ^(١) فلما احتَمَلَ المعنيين وجبَ على أهل العلم أن لا يَحْمِلُوها

على خاصٍّ دون عامٍّ إلا بدلالةٍ : مِنْ سُنَّةِ رسولِ الله ، أو إجماعِ علماء المسلمين ، الذين لا يُكِنُّ أن يُجْمِعُوا على خلافِ سُنَّةٍ له ^(٢) .

٨٨٢ — قال ^(٣) : وهكذا غيرُ هذا مِنْ حديثِ رسولِ الله ،

هو على الظاهرِ من العامِّ حتَّى تأتي الدَّلالةُ عنه كما وصفتُ ، أو بإجماع المسلمين . : أنه على باطنٍ ^(٤) دون ظاهرٍ ، وخاصٍّ دون عامٍّ ، فيجعلونه مَعاً ^(٥) جاءت عليه الدَّلالةُ عليه ^(٦) ، ويُطيعونه في الأمرين جميعاً ^(٧) .

٨٨٣ — ^(٨) أخبرنا مالكٌ عن زيد بن أسلمَ عن عطاء بن يسارٍ

وعن بُسر بن سعيدٍ وعن الأعرجِ يُحدِّثونه عن أبي هريرة أن رسولَ الله

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « على أنه باطن » وما هنا هو الذي في الأصل ، وهو

صواب واضح ، ولكن بعض قارئه ضرب على كلمة « أنه » ثم كتبها بخط مخالف بعد كلمة « على » .

(٥) في س « لما » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ ، وقد تصرف فيها بعض العابثين

فد الباء ليجعلها لاماً ، وهو عمل غير سائغ .

(٦) في سائر النسخ « الدلالة عنه » والكلمة في الأصل « عليه » في آخر السطر ، فضرب

عليها بعض القارئين وكتب بجوارها « عنه » ولا وجه له . وكلمة « عليه » الأولى

متعلقة بـ « جاءت » والثانية متعلقة بـ « الدلالة » .

(٧) في سائر النسخ « معاً » بدل « جميعاً » وهو مخالف للأصل .

(٨) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

قال : « مَنْ أدرك ركعةً من الصبح ^(١) قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعةً من العصر ^(١) قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ^(٢) .

٨٨٤ - قال الشافعي : فالعلمُ يُحيطُ أنَّ المصلِّي ركعةً من الصبح ^(٣) قبل طلوع الشمس والمصلِّي ركعةً من العصر قبل غروب الشمس - : قد ^(٤) صلياً معاً في وقتين يجمعان تحريمَ وقتين ، وذلك أنهما صلياً بعد الصبح والعصر ، ومع بزوغ الشمس ومغيبها ^(٥) ، وهذه ^(٦) أربعة أوقاتٍ منهيٌّ عن الصلاة فيها .

٨٨٥ - ^(٧) لما ^(٨) جعل رسولُ الله المصلِّينَ في هذه الأوقاتِ مُدْرِكِينَ لصلاةِ الصبحِ والعصرِ - : استدللنا على أنَّ نهْيَهُ عن الصلاة في هذه الأوقاتِ على النوافل ^(٩) التي لا تلزمُ ، وذلك أنه لا يكونُ

(١) في - « من الصبح ركعة » و « من العصر ركعة » بالتقديم والتأخير فيهما ، وهو مخالف للأصل والموطأ .

(٢) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٢ - ٢٣) ورواه الشافعي أيضاً عن مالك ، في الأم (ج ١ ص ٦٣) . ورواه أحمد وأصحاب الكتب الستة ، كما في نيل الأوطار (ج ١ ص ٤٢٤ - ٤٢٥) .

(٣) في - « من الصبح ركعة » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « فقد » وهو مخالف للأصل .

(٥) في - « وغروبها » وهو مخالف للأصل .

(٦) في - « فهذه » وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) هكذا في الأصل « لما » بدون الفاء ، ثم ضرب عليها بعض قارئيه وكتب فوقها بخط ظاهر المخالفة « فلما » وبذلك ثبتت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة . وما في الأصل صواب ، على أنه استئناف ، والعطف بالفاء هنا ليس بجتم .

(٩) يعني : أن النهي منصبٌ على النوافل فقط ، وهذا معنى صحيح سليم ، ومع ذلك فقد

أن يُجْعَلَ المرء مُدْرِكاً لصلاةٍ في وقتٍ نُهِى فيه عن الصلاة .

٨٨٦ — (١) أخبرنا مالكٌ عن ابنِ شِهَابٍ عن ابنِ المسيَّبِ أنَّ

رسولَ الله قال : « من نسيَ صلاةً فليُصلِّها إذا ذَكَرَها ، فإنَّ اللهَ

يقولُ : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ (٢) * (٣) » .

٨٨٧ — (٤) وَحَدَّثَ (٥) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (٦) وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ (٧)

٨٩ عن النبي (٨) : مثلَ معنى حديثِ ابنِ المسيَّبِ ، وزاد أحدهما :

« أَوْ نَامَ عَنْهَا » (٩) .

٨٨٨ — قال الشافعي : فقال رسولُ الله : « فليُصلِّها إذا

حاول بعض قارئ الأصل تغيير « على » ليجعلها « عن » محاولة متكلفة ، وبذلك

ثبتت في سائر النسخ ، والواجب إثبات ما في الأصل .

(١) هنا في س و ج زيادة قال الشافعي .

(٢) سورة طه (١٤) .

(٣) الحديث في الموطأ مطول (ج ١ ص ٣٢ — ٣٤) اختصره الشافعي هنا وفي الأم

(ج ١ ص ١٣٠ — ١٣١) واختلاف الحديث (ص ١٢٦) .

وقال السيوطي : « هذا مرسل تبين وصله ، فأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه

من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) هكذا في الأصل « وحدث » ووضع على الدال شدة ، ثم حاول بعضهم تغييرها بزيادة

ياء قبل التاء لتقرأ « وحدث » ولكنه نسي الشدة فوق الدال ! وبذلك طبعت

في س و ج .

(٦) قوله « بن مالك » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « الحصين » بزيادة حرف التعريف ، وهو مخالف للأصل ولنسخة

ابن جماعة .

(٨) قوله « عن النبي » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٩) روى الشافعي في الأم (ج ١ ص ١٣١) حديث نافع بن جبير عن رجل من أصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم ، في قصة نومهم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ، ثم قال :

« وهذا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم متصلاً من حديث أنس وعمران بن حصين

عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويزيد أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : من نسي

الصلاة أو نام عنها فليُصلِّها إذا ذكرها . ويزيد الآخر : أي حين ما كانت » . وقال

المرآيا ، فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص^(١) .

وجهه يشبه المعنى الذي قبله^(٢)

٩١٢ - ^(٣) وأخبرنا ^(٤) سعيد بن سالم^(٥) عن ابن جريج
عن عطاء^(٦) عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله
بن محمد بن صيفي^(٧) عن حكيم بن حزام^(٨) أنه قال : « قال لي

(١) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ السماع في المجلس العاشر ، وسمع ابني محمد » ولم يظهر باقي الكلام ، ولعله « والجماعة » كما مضى مراراً .

(٢) هذا العنوان هو الذي في الأصل ، واختلفت فيه النسخ : ففي ج ونسخة ابن جماعة بزيادة كلمة « باب » في أوله ، وفي س « وجه آخر يشبه الذي قبله » وفي ب « وجه يشبه المعنى قبله » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) الواو ثابتة في الأصل ، ومحدوفة في النسخ المطبوعة .

(٥) في س « ثابت » بدل « سالم » وهو خطأ ، وفي ب بحذفها أصلاً ، وفي كلها زيادة « القداح » وهي زيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . وسعيد بن سالم القداح أبو عثمان : كوفي سكن مكة ، قال الشافعي : « كان سعيد القداح يفتي بمكة وينذهب إلى قول أهل العراق » . وهو ثقة ، تكلم فيه بعضهم بما لا يرد روايته ، من ميله إلى بعض الأهواء ، ولكنه صدوق .

(٦) في سائر النسخ زيادة « بن أبي رباح » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٧) « موهب » بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء وآخره باء موحدة . وصفوان بن موهب وعبد الله بن محمد بن صيفي : حجازيان ، ذكرهما ابن حبان في الثقات ، وليس لهما في الكتب الستة غير هذا الحديث ، عند النسائي .

(٨) « حزام » بكسر الحاء وتخفيف الزاي . وحكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى . هو ابن أخي خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من سادات قريش ، وكان صديق النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، وكان يوده ويحبه بعد البعثة ، ولكن تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح ، وكان من العلماء بأنسب قريش وأخبارها ، ولم يقبل شيئاً من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ، مات سنة ٤٥ هـ عن ١٢٠ سنة .

رسول الله : أَلَمْ أَنْبَأْ ، أَوْ أَلَمْ يُبَلِّغْنِي ، أَوْ كَمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ - : أَنْكَ

تَبِيعُ الطَّعَامَ ؟ قَالَ حَكِيمٌ : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ :

٩١ لَا تَبِيعَنَّ طَعَامًا حَتَّى تَشْتَرِيَهُ وَتَسْتَوْفِيَهُ^(١) .

٩١٣ — ^(٢) أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ^(٣) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ

ذَلِكَ^(٤) أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصَمَةَ^(٥) عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ : أَنَّهُ سَمِعَهُ

مِنْهُ عَنِ النَّبِيِّ^(٦) .

٩١٤ — ^(٧) أَخْبَرَنَا الثَّقَفَةُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ عَنْ يَوْسَفَ

(١) الحديث من هذا الطريق رواه أحمد في المسند (رقم ١٥٣٩٢ ج ٣ ص ٤٠٣) عن

روح بن عبادة عن ابن جريج ، ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٥) مختصراً عن إبراهيم

بن الحسن عن حجاج بن محمد عن ابن جريج . وهذه أسانيد صحاح .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخبرنا » وكلها مخالف للأصل .

(٣) في ج « سعيد بن سالم » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « بذلك » والباء مكتوبة في الأصل ملصقة بالذال ، وإلصاقها ظاهر ،

ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت « بذلك » ثم حكت الباء والذال بالسكين ، وكتب

بدهما ذال فقط ، وموضع الحك واضح بين .

(٥) « عصمة » بكسر العين وسكون الصاد المهملتين . وعبد الله بن عصمة هو الجشمي ،

بضم الجيم وفتح الشين المعجمة ، حجازي ، ذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر

في التهذيب : قال ابن حزم في البيوع من المحلى - : متروك ، وتلقى ذلك عبد الحق

فقال : ضعيف جدا . وقال ابن القطان : بل هو مجهول الحال . وقال شيخنا : لأعلم

أحداً من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه ، بل ذكره ابن حبان في الثقات . وليس له

في الكتب الستة غير هذا الحديث عند النسائي .

وقد زيد في س و ج هنا كلمة « الجشمي » وليست في الأصل ، وفي ج خطأ

غريب ، فإنه ذكر فيها باسم « عطاء بن عبد الله بن عصمة الجشمي » .

(٦) في س « عن رسول الله » . وهذا الإسناد رواه أحمد أيضاً عقيب الأول (رقم

١٥٣٩٣) وكذلك النسائي نحوه أيضاً من طريق عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن

حزام بن حكيم عن أبيه ، وإسناده صحيح .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخبرنا » وكلها خلاف الأصل .

بن مَاهَكَ^(١) عن حَكِيم بن حِزَامٍ قال : « نهاني رسولُ الله عن بيع ما ليس عندي^(٢) » .

٩١٥ - ^(٣) يعني بيع ما ليس عندك ، وليس بمضمونٍ عليك .

٩١٦ - ^(٤) أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ عن ابنِ أبي نَجِيحٍ عن عبدِ الله

بن كَثِيرٍ^(٥) عن أبي المنهال^(٦) عن ابنِ عباسٍ قال : « قدم رسولُ الله

- (١) « مَاهَكَ » بفتح الهاء ، وهو ممنوع من الصرف ، للعلمية والعجمة .
 (٢) أبهم الشافعي شيخه هنا وفي اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) . ورواه أحمد عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب (رقم ١٥٣٧٦ ج ٣ ص ٤٠٢) ورواه الترمذي عن قتيبة عن حماد بن زيد عن أيوب (ج ٢ ص ٢٣٧ من شرح المباركفوري) .
 ورواه أيضا الطيالسي عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن إلياس بن أبي وحشية عن يوسف بن مَاهَكَ عن حكيم بن حزام (رقم ١٣٥٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٣٧٥ و ١٥٣٧٨) وأبو داود (ج ٣ ص ٣٠٢) والترمذي (ج ٢ ص ٢٣٦) وابن ماجه (ج ٢ ص ٩) : كلهم من طريق شعبة . ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٦) من طريق هشيم عن أبي بشر . ورواه أيضا أحمد (رقم ١٥٣٧٤) من طريق يونس عن يوسف بن مَاهَكَ . ورواه أحمد أيضا (رقم ١٥٣٧٩) من طريق هشام الدستوائي : « حدثني يحيى بن أبي كثير عن رجل أن يوسف بن مَاهَكَ أخبره أن عبد الله بن عصمة أخبره أن حكيم بن حزام أخبره » . ورواه الطيالسي (رقم ١٣١٨) عن الدستوائي عن يحيى عن يوسف ، فلم يذكر رجلا مبهما . وهذا المبهم هو يعلى بن حكيم ، فقد رواه ابن حزم في المحلى (ج ٨ ص ٥١٩) من طريق همام عن يحيى بن أبي كثير : « أن يعلى بن حكيم حدثه أن يوسف بن مَاهَكَ حدثه أن حكيم بن حزام حدثه » . فظهر من هذا اسم الرجل المبهم ، وظهر منه أيضا أن يوسف بن مَاهَكَ سمعه من عبد الله بن عصمة عن حكيم ، وأنه سمعه من حكيم نفسه أيضا ، فكان تارة يذكر الواسطة وتارة يحذفها ، والحديث قد حسنه الترمذي ، وهو حديث صحيح .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخبرنا » .

(٥) زعم أبو علي الجبائي أن عبد الله بن كثير في هذا الإسناد هو ابن المطلب بن أبي وداعة ، وخطأه العلماء في ذلك ، وابن أبي وداعة ليست له في البخاري رواية ، وأما الذي هنا فهو عبد الله بن كثير الداري المكي ، قارئ أهل مكة ، وهو أحد القراء السبعة المعروفين ، وانظر فتح الباري (ج ٤ ص ٣٥٥) .

(٦) أبو المنهال اسمه « عبد الرحمن بن مطعم البناي » وهو تابعي مكي ثقة .

المدينة وهم يُسَلِّفُونَ في التَّمَرِ^(١) السنة والسنتين ، فقال رسول الله : مَنْ

سَلَفَ فَلَيْسَ سَلَفٌ^(٢) في كَيْلٍ معلومٍ وَوَزَنٍ معلومٍ وَأَجَلٍ معلومٍ .

٩١٧ — قال الشافعي : حَفِظِي^(٣) « وَأَجَلٍ معلومٍ » .

٩١٨ — وقال : غَيْرِي قد قال ما قلتُ ، وقال : « أو إلى أجل

معلوم^(٤) » .

(١) « التمر » بالتاء المثناة واضحة في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وتختلف فيها الروايات

والنسخ في الصحيحين وغيرها ، قال النووي في شرح مسلم (ج ١١ ص ٤١) : « هكذا هو في أكثر الأصول : تمر : بالمثناة ، وفي بعضها : ثمر : بالثلثة ، وهو أعم » .

(٢) قوله « يسلفون » وقوله « سلف » وقوله « فليسلف » موضوع على كل منها في الأصل شدة فوق اللام ، وضبطت « سلف » فيه بفتح السين أيضا . وتختلف كذلك النسخ والروايات فيها ، ففي البخاري مثلا (ج ٣ ص ٨٥ من الطبعة السلطانية) في رواية

ابن علية عن ابن أبي نجيح « يُسَلِّفُونَ » « سَلَفَ » « فَلَيْسَ سَلَفٌ » وفي رواية

صدقة عن ابن عيينة « يُسَلِّفُونَ » « أَسَلَفَ » وفي رواية ابن المديني عن سفيان

« فَلَيْسَ سَلَفٌ » . وقال الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٥٥) في شرح رواية ابن علية

« مَنْ سَلَفَ » : « كذا لابن علية بالتشديد » ، وفي رواية ابن عيينة : مَنْ أَسَلَفَ

في شيء . وهي أشمل . وقد ظهر لنا من رواية الشافعي هنا أن ابن عيينة رواه أيضا بالتضعيف ، وكذلك هو في اختلاف الحديث كما هنا .

(٣) في ج « وحفظي » . والواو ليست في الأصل .

(٤) يعني أن غير الشافعي قال في روايته « ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم »

على الشك بين العطف بالواو بدون « إلى » وبين زيادة « إلى » بدون الواو . وكذلك هو في الأصل والنسخ المطبوعة ، وكان كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسحت ألف « أو » وموضع الكسح ظاهر . وهذا الشك في الكلمة سببه سفيان بن عيينة ،

فقد روى الدارمي الحديث (ج ٢ ص ٢٦٠) عن محمد بن يوسف عن سفيان ، وقال :

« في كيل معلوم ووزن معلوم . وقد كان سفيان يذكره زمانا : إلى أجل معلوم .

ثم شككه عباد بن كثير » . ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) فقال

« وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم » بدون أن يبين ما أبانه هنا ، ولكنه زاد ذلك

إيضاحاً في الأم (ج ٣ ص ٨١) فرواه عن سفيان « وأجل معلوم » ثم قال : « حفظته

٨٩٩ — قال ^(١) : فان قال قائلٌ : فهل مِنْ أحدٍ صَنَعَ خلافَ ما صنعا ^(٢) ؟ .

٩٠٠ — قيل ^(٣) : نعم ، ابنُ عمرَ ، وابنُ عباسٍ ، وعائشةُ ، والحسنُ ، والحسينُ ، وغيرُهم ، وقد سمعَ ابنُ عمرَ النهيَ من النبيِّ .

٩٠١ — ^(٤) أخبرنا ابنُ عُيَينةَ ^(٥) عن عمرو بن دينارٍ قال : رأيتُ أنا وعطاءُ بنُ أبي رباحٍ ابنَ عمرَ طافَ بعدَ الصُّبحِ وصلى ^(٦) قبلَ أنْ تَطْلُعَ الشمسُ ^(٧) .

٩٠٢ — سفيانُ ^(٨) عن عَمَّارِ الدَّهْنِيِّ ^(٩) عن أبي شعبةٍ ^(١٠) : أنَّ الحسنَ والحسينَ طافا بعدَ العصرِ وصَلَّيا .

-
- (١) كلمة « قال » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل .
 (٢) في ج « ما صنعاه » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في س و ج « قلنا » بدل « قيل » وهو مخالف للأصل .
 (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في س و ج « سفيان بن عيينة » والزيادة ليست في الأصل .
 (٦) في النسخ المطبوعة وابن جماعة زيادة « ركعتين » وليست في الأصل .
 (٧) هذا الأثر رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٤٦٢) بإسناد ذكر أوله ولم يذكر آخره ، عن عمرو بن دينار .
 (٨) هكذا في الأصل بحذف « أخبرنا » على إرادتها للعلم بها ، وهو جائز كثير في كتب السنة . وقد زيدت في س ، وفي س و ج زيادة « قال الشافعي أخبرنا » .
 (٩) « الدهني » بضم الدال المهملة وسكون الهاء ثم نون ، ويقال أيضا بفتح الهاء ، كما نص عليه السمعاني في الأنساب ، وهو منسوب لبطن من بجيلة ، يقال لهم « دهن بن معاوية » كما في المشتبه للذهبي (ص ٢٠٢) ، وهو مولى لهم ، كما نص عليه ابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ٢٣٧) ، وهو عمار بن معاوية ، ويقال « بن أبي معاوية » كما في ابن سعد ورجال الصحيحين ، وكنيته « أبو عمار » وهو ثقة . ووقع في نسخة السنن الكبرى « الدهني » وهو تصحيف .
 (١٠) هكذا كتب في الأصل « شعبة » واضحة النقط ولم أوقن من معرفة من « أبو شعبة » هذا ، ويحتمل احتمالاً راجحاً أنه « أبو شعبة المدني مولى سويد بن مقرن المزني »

٩٠٣ — (١) أخبرنا مسلمٌ وعبدُ المجيدِ عن ابنِ جُرَيْجٍ عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ قال: رأيتُ ابنَ عباسٍ طاف بعد العصر وصلى (٢).

٩٠٤ — قال (٣): وإنما ذكرنا تفرُّقَ أصحابِ رسولِ الله في هذا لِيَسْتَدِلَّ مَنْ عَلِمَهُ عَلَى أَنَّ تَفَرُّقَهُمْ فيما لِرَسُولِ الله فيه سُنَّةٌ — لا يكون إلا على هذا المعنى، أو على أن لا تَبْلُغَ السُّنَّةُ مَنْ قال خِلافَها منهم، أو تأويلٍ تحتمله السُّنَّةُ، أو ما أشبه ذلك، مما قد يَرى قائله له فيه عُذْرًا، إن شاء الله.

٩٠٥ — (٤) وإذا ثَبَتَ عن رسولِ الله الشيء فهو اللازمُ لجميعِ مَنْ عَرَفَهُ، لا يُقَوِّيه ولا يُوهِنُهُ شيءٌ غيره، بل الفَرَضُ الذي على الناسِ اتِّباعُهُ، ولم يجعل اللهُ لأَحَدٍ معه أمرًا يُخالفُ أمرَهُ.

وله ترجمة في التهذيب، وذكر أنه روى عنه ابن المنكر، وابن المنكر من طبقة عمار بن معاوية الدهني. وقد اختلفت النسخ في كتابة هذه الكنية، ففي س و ج والسنن الكبرى البيهقي «أبي سعيد» وفي ب «أبي شعبة» وفي حاشيتها أن في بعض النسخ «أبي سعيد»، وفي نسخة ابن جماعة «أبي شعبة» ثم ضرب بعض الناس على نقط الشين بالحمزة وزاد نقطة تحت الباء، وكتب بحاشيتها «سعيد» وعليها «خ» علامة أنها نسخة، والله أعلم.

(١) في س و ج زيادة «قال الشافعي» وفي ب زيادة واو العطف فقط.
(٢) هذا الأثر والذي قبله رواها البيهقي في السنن الكبرى بإسناده من طريق الشافعي (ج ٢ ص ٤٦٣).

(٣) في النسخ المطبوعة «قال الشافعي» والزيادة ليست في الأصل.

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».

باب آخر^(١)

٩٠٦ — ^(٢) أخبرنا مالك^(٣) عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله نهى عن المزائنة . والمزائنة بيع الثمر بالتمر^(٤) كيلاً ، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً^(٥) . »

٩٠٧ — ^(٦) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود

(١) في س « وجه آخر يشبه الباب قبله » وفي ج « باب وجه آخر يشبه الباب الذي قبله » وكلاهما مخالف للأصل ، وقد زيد فيه قوله « مما يشبه هذا » بنحو مخالف لخطه .
(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج زيادة « بن أنس » . والحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٢٨) .
(٤) « الثمر » الأولى بالتاء المثناة وفتح الميم ، و « التمر » الثانية بالتاء المثناة وسكون الميم ، كما في الأصل ، ووقع في س و ج في الأولى « التمر » كالثانية ، وهو خطأ . وما في الأصل هو الصواب الموافق للموطأ ولرواية البخاري في النسخة اليونانية (ج ٣ ص ٧٣ و ٧٥) وقد وضع عليها في الموضع الأول علامة الصحة « صح » وكذلك ضبطها الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٢١) فقال : « قوله [بيع الثمر] بالمثلثة وتحريك الميم ، وفي رواية مسلم [ثمر النخل] وهو المراد هنا ، وليس المراد بالتمر من غير النخل ، فإنه يجوز بيعه بالتمر ، بالمثلثة والسكون ، وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر ، لكونه متفاضلاً من جنسه » .

(٥) « المزائنة » قال الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٢٠) : « مفاعلة من الزبن ، بفتح الزاي وسكون الموحدة ، وهو الدفع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون ، لشدة الدفع فيها ، وقيل للبيع المخصوص : المزائنة ، لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع » . وتفسير المزائنة المذكور في الحديث ، يحتمل أنه مرفوع ، أو أنه من كلام الصحابي ، ورجح الحافظ في الفتح رفعه ، وأنه على تقدير أن يكون من الصحابي فهو أعرف بتفسيره من غيره .
والحديث رواه الشافعي عن مالك ، في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) ، ورواه أيضاً الشيخان وغيرهما .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخبرنا » .

بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص : « أنه سمع النبي ^(١) سئل عن شراء التمر بالرطب ؟ فقال النبي : أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَدِسَ ؟ قالوا ^(٢) : نعم . فنهي عن ذلك ^(٣) » .

(١) « سئل » رسمت في الأصل « سيل » بنقطتين بدل الهمزة ووضعت ضمة فوق السين ، ثم حاول بعض قارئيه تغييرها ، فزاد نقطتين تحت أول السين ، ليجعلها تقرأ « يسئل » ونسى ضمة السين والنقطتين بجوار اللام ، والذي في الأصل ما أثبتنا . والآخر مطابق للموطأ واختلاف الحديث ونسخ الرسالة المطبوعة ونسخة ابن جماعة .

(٢) في سائر النسخ « فقالوا » وهو المطابق للموطأ ، والفاء مزاد في الأصل ملصقة ، فحذفناها ، وهو الموافق لما في اختلاف الحديث .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٢٨) ورواه الشافعي عن مالك أيضا ، في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) ، وفي الأم (ج ٣ ص ١٥) ، ورواه أصحاب السنن الأربعة ، وقال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » وانظر تحفة الأحوذى (ج ٢ ص ٢٣٢ - ٢٣٣) .

ورواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩) عن الأصم عن الربيع عن الشافعي بإسناده ، ثم رواه بأسانيد أخر ، ثم قال : « هذا حديث صحيح ، لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس ، وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث ، إذ لم يوجد في روايته إلا الصحيح ، خصوصا في حديث أهل المدينة ، ثم لمتابعة هؤلاء الأئمة إياه في روايته عن عبدالله بن يزيد ، والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش » . ووافقه الذهبي .

و « زيد أبو عياش » - بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية وآخره شين معجمة - : نقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص ، وقيل : إنه مولى بني مخزوم ، وسماه بعضهم « أبا عياش زيد بن عياش » وقال ابن حجر في التهذيب : « قال الطحاوي : قيل فيه أبو عياش الزرقى ، وهو محال ، لأن أبا عياش الزرقى من جلة الصحابة ، لم يدركه ابن يزيد . قلت : وقد فرق أبو أحمد الحاكم بين زيد أبي عياش الزرقى الصحابي ، وبين زيد أبي عياش الزرقى التابعي . وأما البخاري فلم يذكر التابعي جملة ، بل قال : زيد أبو عياش هو زيد بن الصامت ، من صفار الصحابة » . ونقلوا عن أبي حنيفة أنه قال : « مجهول » وكذلك قال ابن حزم في الإحكام (ج ٧ ص ١٥٣) بعد أن روى الحديث بإسناده ، ورددت عليه في تعليق عليه ، وكذلك قال في المحلى (ج ٨ ص ٤٦٢) .

ونقل في تحفة الأحوذى عن المنذرى قال : « كيف يكون مجهولا وقد روى عنه ثقتان : عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنيس ! وهما ممن احتج بهما مسلم في صحيحه ، وقد عرفه أئمة هذا الشأن ، وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريه في الرجال » . ونقل

٩٠٨ - ^(١) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت : « أن رسول الله رخص ^(٢) لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها ^(٣) » .

٩٠٩ - ^(١) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت : « أن النبي ^(٤) رخص في العرايا ^(٥) » .

عن البناية للعيني عند قول صاحب الهداية « وزيد بن عياش ضعيف عند النقلة » - : « هذا ليس بصحيح . بل هو ثقة عند النقلة » . ونقل ابن حجر في التهذيب أن الحديث صححه ابن خزيمة وابن حبان أيضا وأن زيدا ذكره ابن حبان في الثقات ووثقه الدارقطني . وقال الخطابي في المعالم (ج ٣ ص ٧٨) : « قد تكلم بعض الناس في إسناد حديث سعد بن أبي وقاص ، وقال : زيد أبو عياش راويه ضعيف ، ومثل هذا الحديث على أصل للشافعي لا يجوز أن يحتاج به . قال الشيخ - يعني الخطابي - : وليس الأمر على ما توهمه ، وأبو عياش هذا مولى لبني زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في الموطأ ، وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا من شأن مالك وعادته معلوم » .
(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « وأخبرنا » وكل مخالف للأصل .
(٢) هكذا في الأصل « رخص » ووضع فوق الحاء شدة ، وفي الموطأ « أرخص » بالهمزة والمعنى واحد ، وهما روايتان ثابتتان في الحديث .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٢٥) ورواه البخاري ومسلم وغيرهما . والعريّة قال في النهاية : « اختلف في تفسيرها ، فقيل : لأنه لما نهى عن المزانية ، وهو بيع الثمر في رؤس النخل بالتمر ، رخص في جملة المزانية في العرايا ، وهو أن من لا نخل له من ذوى الحاجة يدرك الرطب ، ولا تقدر بيده يشتري به الرطب لعياله ، ولا نخل له يطعمهم منه ، ويكون قد فضل له من قوته تمر ، فيجىء إلى صاحب النخل فيقول له : بعني ثمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر ، فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ، ليصيب من رطبها مع الناس . فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق . والعريّة فعيلة بمعنى مفعولة ، من : عراه يعرفه : إذا قصده ، ويحتمل أن تكون فعيلة بمعنى فاعلة : من عرى يعرف : إذا خلع ثوبه ، كأنها عريت من جملة التحريم فعريت ، أى خرجت » . وانظر معالم السنن (ج ٣ ص ٧٩-٨٠) . و « الخرص » بفتح الحاء مصدر ، قال في النهاية : « خرص النخلة والكرمة بخرصها خرصا : إذا حزر ما عليها من الرطب تمراً ، ومن العنب زيباً ، فهو من الخرص : الظن ، لأن الحزر إنما هو تقدير بظن ، والاسم : الخرص بالكسر » .

(٤) في النسخ المطبوعة « أن رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٥) في ب « في بيع العرايا » وكلمة « بيع » ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

٩١٠ - قال الشافعي : فكان بيع الرطب بالتمر منهيًا عنه ،
لنهي النبي^(١) ، وبَيَّن رسول الله أنه إنما نهى عنه لأنه ينقص إذا يَدَسَ ،
وقد نهى عن التمر بالتمر^(٢) إلا مثلاً بمثل ، فلما نظَرَ^(٣) في المتعقب من
نقصان الرطب إذا يَدَسَ - : كان لا يكونُ أبداً مثلاً بمثل ، إذ كان
النقصانُ مُغَيَّباً لا يُعْرَفُ ، فكان يجمعُ معنيين : أحدهما التفاضلُ في
المَكِيلَةِ ، والآخرُ المَزَابَنَةُ ، وهي بيعُ ما يُعْرَفُ كَيْلُهُ بما يُجْهَلُ كَيْلُهُ
من جنسه ، فكان منهيًا^(٤) لمعنيين .

٩١١ - فلما رَخَّصَ^(٥) رسولُ الله في بيع العرايا بالتمر كيلاً لم
تَعْدُوا^(٦) العرايا أن تكونَ رُخْصَةً من شيءٍ نهى عنه^(٧) ، أو لم يكن
النهى عنه : عن المَزَابَنَةِ والرطب بالتمر - : إلا مقصوداً بهما إلى غير

-
- والحديث رواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) وفيه كلمة « بيع » ، ورواه
أيضاً أصحاب الكتب الستة . وانظر ذخائر المواريث (رقم ١٩٦١) .
- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « عنه » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وهذه الزيادة مكتوبة
في الأصل بين السطرين بغير خطه ، فلذلك لم نثبتها .
- (٢) في س « وقد نهى عن بيع التمر بالتمر » . وكلمة « بيع » ليست في الأصل ، وقوله
« التمر » خطأ صرف ، لأن المراد هنا « التمر » بالمشناة ، كما هو ظاهر .
- (٣) هكذا في الأصل ، والمراد : فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الح ، كما هو واضح ،
والكن زاد بعضهم في الأصل بخط جديد حرف « نا » لتقرأ « نظرنا » وبذلك
ثبتت في سائر النسخ ، وهو خطأ .
- (٤) في النسخ المطبوعة وابن جماعة زيادة « عنه » وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط
مخالف ، فحذفناها ، والكلام على إرادتها ، كعادة الفصحاء .
- (٥) في ج « أرخص » وهو مخالف للأصل .
- (٦) هكذا في الأصل بآيات حرف العلة مع الجازم . وهو جائز كما ذكرنا مراراً ، ثم أثبت
فيه ألف بعد الواو ، وهو رسم شاذ لا يقاس عليه ، وإنما أثبتناه لطرافته .
- (٧) في س و س « قد نهى عنه » ولفظ « قد » ليس من الأصل ، بل كتب بالهامشية بخط آخر .

المرآيا ، فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص^(١) .

وجه يشبه المعنى الذي قبله^(٢)

٩١٢ — ^(٣) وأخبرنا ^(٤) س — سعيد بن سالم^(٥) عن ابن جريج
عن عطاء^(٦) عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله
بن محمد بن صيفي^(٧) عن حكيم بن حزام^(٨) أنه قال : « قال لي

(١) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ السماع في المجلس العاشر ، وسمع ابني محمد » ولم يظهر باقي الكلام ، ولعله « والجماعة » كما مضى مراراً .

(٢) هذا العنوان هو الذي في الأصل ، واختلفت فيه النسخ : ففي ج ونسخة ابن جماعة بزيادة كلمة « باب » في أوله ، وفي س « وجه آخر يشبه الذي قبله » وفي س « وجه يشبه المعنى قبله » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) الواو ثابتة في الأصل ، ومحدوفة في النسخ المطبوعة .

(٥) في س « ثابت » بدل « سالم » وهو خطأ ، وفي س بحذفها أصلاً ، وفي كلها زيادة « القداح » وهي زيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . وسعيد بن سالم القداح أبو عثمان : كوفي سكن مكة ، قال الشافعي : « كان سعيد القداح يفتي بمكة ويذهب إلى قول أهل العراق » . وهو ثقة ، تكلم فيه بعضهم بما لا يرد روايته ، من ميله إلى بعض الأهواء ، ولكنه صدوق .

(٦) في سائر النسخ زيادة « بن أبي رباح » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٧) « موهب » بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء وآخره باء موحدة . وصفوان بن موهب وعبد الله بن محمد بن صيفي : حجازيان ، ذكرهما ابن حبان في الثقات ، وليس لهما في الكتب الستة غير هذا الحديث ، عند النسائي .

(٨) « حزام » بكسر الحاء وتخفيف الزاي . وحكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى . هو ابن أخي خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من سادات قريش ، وكان صديق النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، وكان يوده ويحبه بعد البعثة ، ولكن تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح ، وكان من العلماء بأنساب قريش وأخبارها ، ولم يقبل شيئاً من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ، مات سنة ٤٥ هـ عن ١٢٠ سنة .

رسول الله : أَلَمْ أَنْبَأُ ، أَوْ أَلَمْ يَبْلُغْنِي ، أَوْ كَمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ - : أَنْتَ

تَبِيعَ الطَّعَامَ ؟ قَالَ حَكِيمٌ : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ :

٩١ لَا تَبِيعَنَّ طَعَامًا حَتَّى تَشْتَرِيَهُ وَتَسْتَوْفِيَهُ^(١) .

٩١٣ - ^(٢) أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ^(٣) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ

ذَلِكَ^(٤) أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصَمَةَ^(٥) عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ : أَنَّهُ سَمِعَهُ

مِنْهُ عَنِ النَّبِيِّ^(٦) .

٩١٤ - ^(٧) أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ عَنْ يَوْسَفَ

(١) الحديث من هذا الطريق رواه أحمد في المسند (رقم ١٥٣٩٢ ج ٣ ص ٤٠٣) عن

روح بن عبادة عن ابن جريج ، ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٥) مختصراً عن إبراهيم

بن الحسن عن حجاج بن محمد عن ابن جريج . وهذه أسانيد صحاح .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « وأخبرنا » وكلها مخالف للأصل .

(٣) في ج « سعيد بن سالم » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « بذلك » والباء مكتوبة في الأصل ملصقة بالذال ، وإصاقها ظاهر ،

ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت « بذلك » ثم حكت الباء والذال بالسكين ، وكتب

بدهما ذال فقط ، وموضع الحك واضح بين .

(٥) « عصمة » بكسر العين وسكون الصاد المهملتين . وعبد الله بن عصمة هو الجشمي ،

بضم الجيم وفتح الشين المعجمة ، حجازي ، ذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر

في التهذيب : قال ابن حزم في البيوع من المحلى - : متروك ، وتلقى ذلك عبد الحق

فقال : ضعيف جدا . وقال ابن القطان : بل هو مجهول الحال . وقال شيخنا : لأعلم

أحداً من أئمة الجرح والتعديل تسلم فيه ، بل ذكره ابن حبان في الثقات . وليس له

في الكتب الستة غير هذا الحديث عند النسائي .

وقد زيد في س و ج هنا كلمة « الجشمي » وليست في الأصل ، وفي ج خطأ

غريب ، فانه ذكر فيها باسم « عطاء بن عبد الله بن عصمة الجشمي » .

(٦) في ب « عن رسول الله » . وهذا الإسناد رواه أحمد أيضاً عقيب الأول (رقم

١٥٣٩٣) وكذلك النسائي نحوه أيضاً من طريق عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن

حزام بن حكيم عن أبيه ، وإسناده صحيح .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « وأخبرنا » وكلها خلاف الأصل .

بن مَاهَكَ^(١) عن حَكِيم بن حِزَامٍ قال : « نهاني رسولُ الله عن بيع ما ليس عندي^(٢) » .

٩١٥ - ^(٣) يعني بيع ما ليس عندك ، وليس بمضمونٍ عليك .

٩١٦ - ^(٤) أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ عن ابنِ أبي نَجِيحٍ عن عبدِ الله

بن كثيرٍ^(٥) عن أبي المنهال^(٦) عن ابنِ عباسٍ قال : « قدم رسولُ الله

(١) « مَاهَكَ » بفتح الهاء ، وهو ممنوع من الصرف ، للعلمية والعجمة .
(٢) أبهم الشافعي شيخه هنا وفي اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) . ورواه أحمد عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب (رقم ١٥٣٧٦ ج ٣ ص ٤٠٢) ورواه الترمذي عن قتيبة عن حماد بن زيد عن أيوب (ج ٢ ص ٢٣٧ من شرح المباركفوري) .
ورواه أيضا الطيالسي عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن إياس بن أبي وحشية عن يوسف بن مَاهَكَ عن حكيم بن حزام (رقم ١٣٥٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٣٧٥ و ١٥٣٧٨) وأبو داود (ج ٣ ص ٣٠٢) والترمذي (ج ٢ ص ٢٣٦) وابن ماجه (ج ٢ ص ٩) : كلهم من طريق شعبة . ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٦) من طريق هشيم عن أبي بشر . ورواه أيضا أحمد (رقم ١٥٣٧٤) من طريق يونس عن يوسف بن مَاهَكَ . ورواه أحمد أيضا (رقم ١٥٣٧٩) من طريق هشام الدستوائي : « حدثني يحيى بن أبي كثير عن رجل أن يوسف بن مَاهَكَ أخبره أن عبد الله بن عصمة أخبره أن حكيم بن حزام أخبره » . ورواه الطيالسي (رقم ١٣١٨) عن الدستوائي عن يحيى عن يوسف ، فلم يذكر رجلا مبهما . وهذا المبهم هو يعلى بن حكيم ، فقد رواه ابن حزم في المحلى (ج ٨ ص ٥١٩) من طريق همام عن يحيى بن أبي كثير : « أن يعلى بن حكيم حدثه أن يوسف بن مَاهَكَ حدثه أن حكيم بن حزام حدثه » . فظهر من هذا اسم الرجل المبهم ، وظهر منه أيضا أن يوسف بن مَاهَكَ سمعه من عبد الله بن عصمة عن حكيم ، وأنه سمعه من حكيم نفسه أيضا ، فكان تارة يذكر الواسطة وتارة يحذفها ، والحديث قد حسنه الترمذي ، وهو حديث صحيح .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخبرنا » .

(٥) زعم أبو علي الجبائي أن عبد الله بن كثير في هذا الإسناد هو ابن المطلب بن أبي وداعة ، وخطأه العلماء في ذلك ، وابن أبي وداعة ليست له في البخاري رواية ، وأما الذي هنا فهو عبد الله بن كثير الداري المكي ، قارىء أهل مكة ، وهو أحد القراء السبعة المعروفين ، وانظر فتح الباري (ج ٤ ص ٣٥٥) .

(٦) أبو المنهال اسمه « عبد الرحمن بن مطعم البناي » وهو تابعي مكي ثقة .

المدينة وهم يُسَلِّفُونَ في التَّمَرِ^(١) السنة والسنتين ، فقال رسول الله : مَنْ

سَلَفَ فَلَيْسَ سَلَفٌ^(٢) في كَيْلٍ معلومٍ وَوَزَنٍ معلومٍ وَأَجَلٍ معلومٍ .

٩١٧ — قال الشافعي : حَفْظِي^(٣) « وَأَجَلٍ معلومٍ » .

٩١٨ — وقال : غَيْرِي قد قال ما قلتُ ، وقال : « أو إلى أجل

معلوم^(٤) » .

(١) « التمر » بالناء المثناة واضحة في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وتختلف فيها الروايات

والنسخ في الصحيحين وغيرها ، قال النووي في شرح مسلم (ج ١١ ص ٤١) :
« هكذا هو في أكثر الأصول : تمر : بالمثناة ، وفي بعضها : تمر : بالثلثة ، وهو أعم » .

(٢) قوله « يسلفون » وقوله « سلف » وقوله « فليسلف » موضوع على كل منها في الأصل

شدة فوق اللام ، وضبطت « سلف » فيه بفتح السين أيضا . وتختلف كذلك النسخ
والروايات فيها ، ففي البخاري مثلا (ج ٣ ص ٨٥ من الطبعة السلطانية) في رواية

ابن علي عن ابن أبي نجيح « يُسَلِّفُونَ » « سَلَفَ » « فليسلف » وفي رواية

صدقة عن ابن عينة « يُسَلِّفُونَ » « أسلف » وفي رواية ابن المديني عن سفيان

« فليسلف » . وقال الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٥٥) في شرح رواية ابن علي

« مَنْ سَلَفَ » : « كذا لابن علي بالتشديد ، وفي رواية ابن عينة : من أسلف

في شيء . وهي أشمل » . وقد ظهر لنا من رواية الشافعي هنا أن ابن عينة رواه أيضا
بالتضعيف ، وكذلك هو في اختلاف الحديث كما هنا .

(٣) في ج « وحفظي » . والواو ليست في الأصل .

(٤) يعني أن غير الشافعي قال في روايته « ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم »

على الشك بين العطف بالواو بدون « إلى » وبين زيادة « إلى » بدون الواو . وكذلك

هو في الأصل والنسخ المطبوعة ، وكان كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كشطت ألف

« أو » وموضع الكشط ظاهر . وهذا الشك في الكلمة سببه سفيان بن عينة ،

فقد روى الدارمي الحديث (ج ٢ ص ٢٦٠) عن محمد بن يوسف عن سفيان ، وقال :

« في كيل معلوم ووزن معلوم . وقد كان سفيان يذكره زمانا : إلى أجل معلوم .

ثم شكك عباد بن كثير » . ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) فقال

« وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم » بدون أن يبين ما أبانه هنا ، ولكنه زاد ذلك

إيضاحاً في الأم (ج ٣ ص ٨١) فرواه عن سفيان « وأجل معلوم » ثم قال : « حفظته

٩١٩ — قال^(١): فكان نَهَى النبيَّ « أن يبيع المرء ما ليس عنده »
يَحْتَمِلُ^(٢) أن يبيع ما ليس بحضرة يراه المشتري كما يراه البائع عند
تبايئهما فيه ، ويَحْتَمِلُ أن يبيعه ما ليس عنده : ما ليس يملك^(٣) بعينه ،

كما وصفت من سفيان مراراً . قال الشافعي : وأخبرني من أصدقه عن سفيان أنه قال
كما قلت ، وقال في الأجل : إلى أجل معلوم .

والراجح رواية من رواه عن سفيان بن عيينة بلفظ « ووزن معلوم إلى أجل
معلوم » لأنها روايته قبل أن يشك فيه ، كما نقلنا من رواية الدارمي ، ولأن أكثر الرواة
عنه ذكروه هكذا ، فقد رواه أحمد في المسند (برقم ١٩٣٧ ج ١ ص ٢٢٢) عن
سفيان بهذا اللفظ ، ورواه كذلك أيضا البخاري (ج ٣ ص ٨٥ من الطبعة السلطانية
و ج ٤ ص ٣٥٥ — ٣٥٦ من الفتح) عن صدقة وعن ابن المديني وعن قتيبة ،
ورواه مسلم (ج ١١ ص ٤٢ — ٤٣ من النووى) عن يحيى بن يحيى وعمرو الناقد ،
ورواه أبو داود (ج ٣ ص ٢٩٢) عن النفيلي ، ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٢٧٠ من
تحفة الأحوذى) عن أحمد بن منيع ، ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٦) عن قتيبة ،
ورواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٢٢) عن هشام بن عمار ، ورواه ابن الجارود (ص ٢٨٩ —
٢٩٠) عن محمد بن يحيى عن أبي نعيم : كلهم عن سفيان بن عيينة بهذا .

وقد رواه أحمد (رقم ١٨٦٨ و ٢٥٤٨ ج ١ ص ٢١٧ و ٢٨٢) عن ابن عليه
عن ابن أبي نجيح ، وعن عفان عن عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وكذلك رواه
مسلم عن شيان عن عبد الوارث عن ابن أبي نجيح ، وعن يحيى بن يحيى وابن أبي شبة
واسماعيل بن سالم عن ابن عليه عن ابن أبي نجيح ، ومن طريق وكيع وابن مهدي
كلاهما عن الثوري عن ابن أبي نجيح ، وكلهم لم يذكر قوله « أجل معلوم » بأى
لفظ . ووقع في متن مسلم تبعا لبعض نسخه « ابن عيينة » بدل « ابن عليه » وهو خطأ
واضح ، كما أبانه النووى .

والراجح أيضا زيادة ابن عيينة في قوله « إلى أجل معلوم » لأنها زيادة ثقة ، وإن
شك فيها هو بعد ذلك . وقد تابعه عليها الثورى ، إذ رواه مرة بدونها ، ومرة قال
« ووزن معلوم ووقت معلوم » كما رواه أحمد في المسند عن ابن مهدي عن الثورى
(رقم ٣٣٧٠ ج ١ ص ٣٥٨) .

- (١) كلمة « قال » ليست في س ، وفي س و ج « قال الشافعي » وكلها مخالف للاصل .
(٢) في ج « يحتمل معنيين » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة
ابن جماعة ومضروب عليها بالحمرة ، علامة لإغائها .
(٣) في س و س « مما ليس يملكه » وفي ج « مما ليس يملك » وما هنا هو الذى
في الأصل ونسخة ابن جماعة ، ثم ألصق بعض قارئ الأصل ميا في أول « ما » وهاء
في الكاف من « يملك » .

فلا يكون موصوفاً مضموناً^(١) على البائع يؤخذ به ، ولا في ملكه - :

فيلزم^(٢) أن يسأله إليه بعينه ، وغير هذين المعنيين .

٩٢٠ - فلما أمر رسول الله من سلف أن يسلف في كيل

معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم - : دخل هذا^(٣)

بيع ما ليس عند المرء حاضراً ولا مملوكاً حين باعه .

٩٢١ - ولما^(٤) كان هذا مضموناً على البائع بصفة يؤخذ بها

عند محل الأجل - : دل على أنه إنما نهى عن بيع عين الشئ ليس في

ملك البائع^(٥) ، والله أعلم .

٩٢٢ - وقد يحتمل أن يكون النهي^(٦) عن بيع العين الغائبة ،

(١) في س - « ولا مضموناً » وهو مخالف للأصل ولسائر النسخ .

(٢) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فيلزمه » وقد عبت بعض الناس في الأصل ف ضرب على الميم وكتب فوقها « مه » .

(٣) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « دخل في هذا » وكلمة « في » ليست في الأصل ، والذين زادوها ظنوا أن إثباتها واجب ، لأن الفعل لازم ، ولكن سمع استعماله متعدياً ، مثل « دخلت البيت » وتأوله بعضهم ، فقال صاحب اللسان : « والصحيح أن تريد : دخلت إلى البيت ، وحذفت حرف الجر ، فاتصّب انتصاب المفعول به » . وقد ورد في القرآن كثيراً بدون الحرف ، نحو قوله تعالى في سورة النحل (٣٢) ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ . فهنا قوله « هذا » مفعول مقدم و « بيع » فاعل مؤخر .

(٤) في س - « فلما » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « الميم » الذي ليس في ملك البائع « وزيادة كلمة « الذي » لا ضرورة لها ، وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٦) كذا ضبط هذا الحرف في الأصل بالنصب ، وهو الوجه ، وهو الصواب ، لأنه خبر « يكون » واسمها محذوف للعلم به ، كأنه قال : وقد يحتمل أن يكون المراد النهي الخ ، وضبط في نسخة ابن جماعة بالرفع على أنه الاسم ، فلا بد من تقدير حذف الخبر ، والصواب المناسب للسياق هو الأول .

كانت في ملك الرجل أو في غير ملكه ، لأنها قد تهلك وتنقص قبل أن يراها المشتري .

٩٢٣ - قال^(١) : فكل^(٢) كلام كان عامًّا ظاهرًا في سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه ، حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله [بأبي هو وأمي]^(٣) يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض ، كما وصفت من هذا^(٤) وما كان في مثل معناه .

٩٢٤ - ولزم أهل العلم أن يمتضوا الخبرين على وجوههما^(٥) ، ما وجدوا لإمضائهما وجهًا ، ولا يعدّونهما مختلفين وهما يحتملان أن يمتضيا ، وذلك^(٦) إذا أمكن فيهما أن يمتضيا معًا ، أو وجد^(٧) السبيل إلى إمضائهما ، ولم يكن منهما واحد^(٨) بأوجب من الآخر .

(١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) في س و ج « وكل » وهو مخالف للأصل .

(٣) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط لست أجزم بأنه خطه ، وعليها « صح » .

(٤) في س « في » بدل « من » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ ، وفي س و ج « من هذا الكلام » والكلمة الزائدة ليست في الأصل ، وهي مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة « صح » .

(٥) في س « على عمومهما ووجوههما » والزيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٦) في ج « وذلك أنه » الخ وزيادة « أنه » مفسدة للمعنى ، ومخالفة للأصل ولسائر النسخ ، بل إن في نسخة ابن جماعة علامة الصحة بين كلمتي « وذلك » و « إذا » إشارة إلى رفع احتمال وجود شيء بينهما .

(٧) في س « وجدنا » والكلمة واضحة في نسخة ابن جماعة « وجد » وكانت كذلك في الأصل ، ثم تصرف فيها بعض قارئيه فشكط أولها وأصاحها « نجد » ولسكن لا يزال أثر الواو باقيا ، والضممة التي فوقها باقية واضحة .

(٨) في النسخ المطبوعة « واحد منهما » بالتقديم والتأخير ، وكذلك كتبت في نسخة

٩٢٥ — ولا يُنسَبُ الحديثان^(١) إلى الاختلاف ، ما كان لهما وجهاً^(٢) يُمضيان^(٣) معاً ، إنما المختلفُ ما لم يُمضَ^(٤) إلا بسقوط غيره ، مثلُ أن يكونَ الحديثان في الشيء الواحد ، هذا يُحمَلُ ، وهذا يُحَرَّمُ^(٥) .

-
- ابن جماعة ، وكله مخالف للأصل ، ولكن وضع على كل من الكلمتين في نسخة ابن جماعة حرف م إشارة إلى الصواب الموافق له .
- (١) في س « فلا تنسب الحديثين » وهو مخالف للأصل ولسائر النسخ .
- (٢) هكذا في الأصل بالنصب ، وأضافه إلى الشواهد السابقة في مثل هذا ، مما تكلمنا عليه في الفقرة (٤٨٥) وما قبلها ، مما أشرنا هناك إلى أرقامه .
- (٣) في سائر النسخ زيادة « فيه » هنا ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
- (٤) حذف في سائر النسخ حرف العلة ، ولكنه ثابت في الأصل ، بل رسمت فيه هكذا « ما لم يمض » كمادته في كتابة مثله بالألف ، وقد تقدم الكلام مراراً في جواز إثبات حرف العلة مع « لم » . ثم إن سائر النسخ زادت هنا كلمة « أحدهما » ظناً من ناسخها أو مصححيها أن الكلام يفسد بدونها ! ولو كان ماظنوا لقال « إنما المختلفان » وأما أفراد « المختلف » فيراد به أحد المختلفين فقط ، فلا يقال فيه بعد ذلك « ما لم يمض أحدهما » !
- (٥) قال الخطابي في المعالم في مثل هذا المعنى (ج ٣ ص ٨٠) : « وسبيلُ الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكنَ التوفيقُ بينهما وترتيبُ أحدهما على الآخر — : أن لا يُحمَلَ على المنافاة ، ولا يُضَرَبَ بعضُهما ببعضٍ ، لكن يُستعملُ كلُّ واحدٍ منهما في موضعه . وبهذا جرتُ قضيةُ العلماء في كثير من الحديث . ألا ترى أنه لما نهى حكياً عن بيع ماليس عنده ثم أباح السَّلمَ : كان السَّلمُ عند جماعة العلماء مباحاً في محله ، وبيعُ ما ليس عند المرء محظوراً في محله ، وذلك : أن أحدهما — وهو السلم — من بيوع الصفات ، والآخر من بيوع الأعيان . وكذلك سبيلُ ما يَخْتَلِفُ : إذا أمكنَ التوفيقُ فيه لم يُحمَلْ على النسخ ، ولم يبطل العملُ به » .

[صفة نهى الله ونهى رسوله ^(١)]

٩٢٦ - ^(٢) فقال : فصيف لي جماع نهى الله جل ثناؤه ، ثم نهى النبي : عامًا ، لا تبق ^(٣) منه شيئًا ؟

٩٢٧ - ^(٢) فقلت له : يجمع نهيه معنيين ^(٤) :

٩٢٨ - أحدهما : أن يكون الشيء الذي نهى عنه محرّمًا ،

لا يحل إلا بوجه دلّ الله عليه في كتابه ، أو على لسان نبيه ^(٥) . ٩٢

٩٢٩ - فإذا نهى رسول الله عن الشيء من هذا فالنهي محرم ،

لاوجه له غير التحريم ، إلا أن يكون على معنى ، كما وصفت .

٩٣٠ - قال : فصيف لي ^(٦) هذا الوجه الذي بدأت بذكره من

(١) هذا العنوان ليس في الأصل ولا في غيره من النسخ ، وإنما زدته فصلاً لكلام جديد في موضوع دقيق ، واقتداءً بالشافعي ، إذ جعل له كتاباً خاصاً ، من كتبه التي ألحقت بالأم ، وهو (كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ج ٧ ص ٢٦٥ - ٢٦٧) .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) هكذا كتبت في الأصل « تبق » بدون الياء ، على أن « لا » ناهية جازمة ، وضبطت بضم التاء وكسر القاف ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ونسخة ب . وفي س و ج « لا تبق » بآبآت الياء ، على أن « لا » نافية وهو مخالف للأصل . وانظر إلى دقة الربيع في كتابة الأصل وضبطه . فانه يكتب الفعل المعتل المجزوم بحرف « لم » بآبآت حرف عله ، ثم يكتب المجزوم بحرف « لا » بحذف الحرف ، لأن الأول لا يشتبه على أحد بعد « لم » ، والثاني يخشى فيه الاشتباه بعد « لا » ، فاحترز في موضع الشبهة ، ليحدد المعنى واضحاً .

(٤) في نسخة ابن جماعة « معنيان » ، وعليه يكون « نهيه » منصوباً مفعولاً مقدماً ، ولكنه مخالف للأصل .

(٥) في ب « رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٦) قوله « لي » لم يذكر في ج ولا في نسخة ابن جماعة ، وهو ثابت في الأصل وسائر النسخ .

النهي ، بمثالٍ يَدُلُّ على ما كان في مثلٍ معناه^(١) ؟ .

٩٣١ — قال^(٢) : فقلتُ له : كلُّ النساءِ محرَّماتُ الفروجِ ،

إلا بواحدٍ من المعنيين : النكاحِ والوطي^(٣) بملكِ اليمين ، وهما المعنيان اللذانِ أذنَ اللهُ فيهما . وسَنَّ رسولُ اللهِ كيفَ النكاحُ الذي يحلُّ به الفرجُ المحرَّمُ قبله ، فسَنَّ فيه ولياً وشهوداً ورضاً من المنكوحَةِ الثيبِ ، وسنَّتهُ في رضاها دليلٌ على أنَّ ذلك يكونُ برضا المتزوجِ ، لافرقَ بينهما .

٩٣٢ — ^(٤) فاذا جَمَعَ النكاحُ أربعاً : رضا المزوَّجَةِ^(٥) الثيبِ ،

والمزوَّجِ^(٦) ، وأن يُزوَّجَ المرأةَ وليَّها ، بشهودٍ — : حلَّ النكاحُ ، إلا في حالاتٍ سأذكرها ، إن شاء الله .

٩٣٣ — وإذا^(٧) نَقَصَ النكاحُ^(٨) واحدٌ من هذا كان

(١) في س و ج « بمثل معناه » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « الشافعي » .

(٣) في سائر النسخ « أو الوطء » بالعطف بحرف « أو » ولكن الذي في الأصل بالواو فقط ، ثم كتب بعض القارئین ألفاً بين الحاء والواو بخط مخالف ، فلذلك لم نذكرها . وكلمة « الوطى » هكذا رسمت في الأصل ونسخة ابن جماعة ، فأثبتناها على الرسم القديم .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في س « الزوجة » وهو مخالف للأصل ، بل هي فيه بيّنة جداً « المزوَّجَةِ » وعلى الواو شدة ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وعابها علامة « ص » .

(٦) في س « والزوج » وهو أيضاً مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٧) في س « فاذا » وهو مخالف للأصل . ويظهر أنها كانت في ابن جماعة كالأصل ، ثم غيرت الواو فجعلت فاءاً ، تغييراً واضحاً .

(٨) كلمة « النكاح » لم تذكر في كل النسخ الأخرى ، مع أنها ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه بغير حجة ، والمعنى بها صحيح سليم .

النكاحُ فاسداً ، لأنه لم يُوثَقَ به كما سَنَّ رسولُ الله فيه^(١) الوجه الذي يحلُّ به النكاحُ .

٩٣٤ — ولو سَمِيَ صَدَاقًا كان أَحَبَّ إلَيَّ ، ولا يَفْسُدُ النكاحُ بترك تسمية الصداقِ ، لأنَّ الله أثبت النكاحَ في كتابه بغير مهرٍ ، وهذا مكتوبٌ في غير هذا الموضع^(٢) .

٩٣٥ — قال^(٣) : وسواءٌ في هذا المرأةُ الشريفةُ والدَّنيَّةُ^(٤) ، لأنَّ كلَّ واحدٍ^(٥) منهما ، فيما يحلُّ به ويحرم^(٦) ، ويجبُ لها وعليها ، من الحلالِ والحرامِ والحدودِ — : سَوَاءٌ .

٩٣٦ — ^(٧) والحالاتُ التي لو أُتِيَ بالنكاحِ فيها على ما وصفتُ

(١) كلمة « فيه » هنا جيدة في موضعها ، والمعنى عليها ، ولكنها لم تعجب بعض قارئى الأصل ، أو لم يفهم موقعها ، فضرب عليها وكتب فوقها « به » ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة ، وهو تصرف لا أرضاه .

(٢) قال الله تعالى في سورة البقرة (٢٣٦) : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ

مَا لَمْ تَمْشُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ، وَتَعَوُّهُنَّ عَلَى الْمُسَاعَدَةِ قَدَرُهُ

وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ وانظر الأم للشافعى (ج ٥ ص ٥١ - ٥٢) .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « الشافعى » .

(٤) في الأصل بتشديد الياء بدون همز ، وهو صحيح . وفي النسخ المطبوعة « والدنيئة » .

(٥) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « واحدة » والهاء مكتوبة في الأصل بين السطرين ،

وما فيه صحيح ، على إرادة الشخص أو نحو ذلك ، وهذا كثير في العربية معروف .

(٦) هكذا في الأصل ، « يحل » و « يحرم » بالياء التحتية ، وهو صحيح . وفي النسخ

المطبوعة ونسخة ابن جماعة بالتاء المثناة الفوقية فيهما ، وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في س زيادة « قال » وفي س و ج « قال الشافعى » .

أنه يجوز النكاح - : فيما لم يُنّه فيها عنها من النكاح^(١) . فأما إذا عُقد بهذه الأشياء^(٢) كان النكاح مفسوخاً ، بنهى الله^(٣) في كتابه وعلى لسان نبيه عن النكاح بحالاتٍ نهى عنها ، فذلك مفسوخٌ .

٩٣٧ - وذلك : أن ينكح الرجل أختَ امرأته ، وقد نهى الله عن

الجمع بينهما ، وأن ينكح الخامسة^(٤) ، وقد انتهى الله به إلى أربع ، فبين^(٥)

(١) هكذا في الأصل ، والمعنى ظاهر صحيح ، فقوله « الحالات » مبتدأ ، وخبره « فيما لم ينه » الخ ، يعنى : والحالات التى يجوز فيها النكاح إذا وجدت أركانها إنما تكون فى الحالات التى لم ينه فيها عنها ، أى عن الحالات من النكاح ، وهى الحالات التى ورد فيها النهى عنها من حالات النكاح ، كالأمثلة التى سبى ذكر الشافعى . ولم يفهم القارئون فى الأصل مراده ، فضرب بعضهم على كلمتى « فيها عنها » وكتب بدلها بين السطرين كلمة « عنه » ، وبذلك كتبت فى نسخة ابن جماعة و س و ج . وفى س « فيما لم ينه الله عنه من النكاح » ، وكله مخالف للأصل بغير حجة . وقوله « ينه » ضبط فى الأصل بفتحة وضمة معاً فوق الياء ، ليقراً بالوجهين .

(٢) يعنى إذا عقد النكاح بهذه الحالات التى نهى عنها كان مفسوخاً ، ولم يفهم قارئو الأصل هذا ، فكتب أحدهم بحاشيته عند قوله « بهذه » مانصه « لعله : غير » كأنه ظن أن الإشارة إلى الشروط التى يصح بها النكاح ، فإذا عقد بغيرها لم يصح ، ولكن الإشارة ظاهرة إلى الحالات المنهى عنها . وقد غير الناسخون الكلمة تبعاً لسوء الفهم ، فطبعت فى كل النسخ « بغير هذه الأشياء » . وهو مخالف للأصل ، ومخالف للمعنى المراد . وأما نسخة ابن جماعة فإن كاتبها كتب أو لا كلمة « بغير » ثم ضرب عليها حين كتابتها ، وكتب بعدها بنفس السطر « بهذه » فصار السياق فيها على الصواب كما فى الأصل .

(٣) هذا هو الصواب الموافق للأصل « بنهى » بالياء ، وكانت كذلك فى نسخة ابن جماعة ، ثم غيرت بجعل الباء فاء وضبطت بفتحة على النون وسكون على الهاء ، لتكون « فنهى » وهو خطأ لا معنى له . وفى س و ج هنا زيادة « عنه » وهى غير ثابتة فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة .

(٤) فى س « أو ينكح » وفى نسخة ابن جماعة « خامسة » وكلاهما مخالف للأصل .

(٥) فى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « وبين » وهى فى الأصل كما أثبتنا ، ثم حاول بعض قارئيه تغيير الفاء إلى واو ، ومحاولة ظاهرة التصنع ، والعطف بالفاء هنا أعلى وأبلغ .

النبيُّ أنَّ انتهاءَ الله به إلى أربعٍ حَظَرٌ^(١) عليه أن يَجْمَعَ بين أكثرِ
منهنَّ ، أو يَنْكِحَ المرأةَ على عمتها أو خالتها ، وقد نَهَى النبيُّ عن
ذلك ، وأن يَنْكِحَ^(٢) المرأةَ في عدَّتِها .

٩٣٨ - ^(٣) فكلُّ نكاحٍ كان من هذا لم يَصِحَّ ، وذلك أنه^(٤)

قد نُهِيَ عن عَقْدِهِ ، وهذا ما لا خلافَ^(٥) فيه بين أحدٍ من أهل العلم .

٩٣٩ - ^(٦) ومِثْلُهُ - والله أعلمُ - أنَّ النبيَّ نَهَى عن الشُّغَارِ^(٦) ،

وأنَّ النبيَّ نَهَى عن نكاحِ الْمُتْعَةِ^(٧) ، وأنَّ النبيَّ نَهَى الْمُحْرِمَ أنْ
يَنْكِحَ أو يُنْكِحَ .

٩٤٠ - ^(٨) فنحن نفَسَخُ هذا كله من النكاح ، في هذه الحالاتِ

التي نَهَى عنها ، بمثل ما فَسَخْنَا به ما نَهَى عنه ممَّا ذُكِرَ^(٨) قَبْلَهُ .

(١) في الأصل « حَظَرًا » وهو وإن كان له وجه من العربية ، على لغة من ينصب معمولي
« أن » إلا أن الألف فيه مكتوبة بخط مخالف لخط الأصل ، محشورة بين الكلمتين .
فلذلك لم نرض لإثباتها .

(٢) هكذا في الأصل . وهو صواب . وفي « أو تنكح » وفي باقي النسخ « أو أن
تنكح » وكلها مخالف للأصل ، وقد زاد بعض قارئيه ألفا قبل الواو بخط مخالف لخطه .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « مما لا خلاف » وفي ج « مما لا اختلاف » وكلاهما مخالف للأصل .

(٦) « الشغار » قال في النهاية : « هو نكاح معروف في الجاهلية ، كان يقول الرجل
للرجل شاغرني ، أي زوجني أختك أو بنتك أو من تلي أمرها حتى أزوجهك أختي
أو بنتي أو من ألى أمرها ، ولا يكون بينهما مهر ، ويكون بضع كل واحدة منهما
في مقابلة بضع الأخرى . وقيل له شغار : لارتفاع المهر بينهما » .

(٧) نكاح المتعة : هو النكاح إلى أجل معين .

(٨) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « ذكرنا » وقد زاد بعضهم في الأصل بين
السطرين حرفي « نا » .

٩٤١ — وقد يخالفنا في هذا ^(١) غيرنا ، وهو مكتوب في غير هذا الموضع ^(٢) .

٩٤٢ — ومثله أن ينكح ^(٣) المرأة بغير إذنها ، فتُجيز بعد ، فلا يجوز ، لأنَّ العقد وقع منهيًا عنه .

٩٤٣ — ^(٤) ومثل هذا ما نهى عنه رسول الله ^(٥) ، من بيع ^(٦) الفرر ، وبيع ^(٧) الرطب بالتمر إلا في العرايا ، أو غير ذلك مما نهى عنه ^(٨) .

٩٤٤ — وذلك أن أصل مال كل امرئ ^(٩) مُحَرَّمٌ على غيره ، إلا بما أحلَّ به ، وما أحلَّ به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله ، ولا يكون ^(١٠) ما نهى عنه رسول الله من البيوع مُحِلًّا ما كان أصله محرَّمًا

-
- (١) في س « في هذا المعنى » والزيادة ليست في الأصل .
 (٢) انظر اختلاف الحديث للشافعي (ص ٢٣٨ — ٢٤١ و ٢٥٤ — ٢٥٧)
 والأم (ج ٥ ص ٦٨ — ٧٢) .
 (٣) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة « الرجل » وهي مكتوبة في الأصل بجوار كلمة « ينكح » في طرف السطر ، بخط مخالف لخطه .
 (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في النسخ المطبوعة « النبي صلى الله عليه وسلم » .
 (٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « بيع » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم كتب فوقه بعض قارئيه كلمة « بيع » بخط آخر .
 (٧) في ج « وعن بيع » وكلمة « عن » هنا خطأ ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحمرة .
 (٨) في س و ج زيادة « رسول الله صلى الله عليه وسلم » وليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وعليها خطوط حمراء ، إشارة إلى أنها ليست مذكورة في الأصول المقابلة عليها ، وقوله « أو غير ذلك » ضرب بعض قارئ الأصل على الألف من « أو » فأثبتناها .
 (٩) في ج « مال كل امرئ » فجعلت فيها « ما » موصولة ، والذي في الأصل وسائر النسخ « مال » وبعدها « كل » ، وهو الصحيح الظاهر .
 (١٠) هكذا في الأصل بالعطف بالواو ، وهو صواب ، وفي سائر النسخ « فلا يكون » .

مِنْ مالِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ ، وَلَا تَكُونُ الْمَعْصِيَةُ بِالْبَيْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ تُحِلُّ مُحَرَّمًا ، وَلَا تُحِلُّ^(١) إِلَّا بِمَا لَا يَكُونُ مَعْصِيَةً ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِي عَامَّةِ الْعِلْمِ .

٩٤٥ — ^(٢) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا الْوَجْهُ الْمُبَاحُ الَّذِي نُهِيَ الْمَرْءُ فِيهِ عَنْ

شَيْءٍ ، وَهُوَ يَخَالِفُ النَّهْيَ^(٣) الَّذِي ذَكَرْتَ قَبْلَهُ ؟

٩٤٦ — فَهُوَ — إِنْ شَاءَ اللَّهُ — مِثْلُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ يَشْتَمَلَ

الرَّجُلُ عَلَى الصَّمَاءِ^(٤) ، وَأَنْ يَحْتَسِبَ فِي ثَوْبٍ^(٥) وَاحِدٍ مُفْضِيًا بِفَرْجِهِ

(١) هكذا في الأصل ونسخة ابن جماعة ، التاء منقوطة فيهما بنقطتين من فوق ، والضيم راجع إلى أموال الغير المحرمة . وفي « يحل » بالياء التحتية ، وهو ظاهر ، ولكنه مخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في « المنهى » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٤) هكذا هو في الأصل بآثبات حرف « على » ، وقد ضرب عليه بعض القارئین بإشارة خفيفة ، وحذف من نسخة ابن جماعة وسائر النسخ ، واللفظ الوارد في الأحاديث وكتب اللغة « يشتمل الصماء » و « اشتمال الصماء » . وما هنا له وجه صحيح ، لأن فعل « اشتمل » غير متعد ، فإذا عدى جى بحرف « على » ، وقولهم « اشتمل الصماء » ليس تعدية للفعل ، بل هو مفعول مطلق ، كأنه قال « اشتمل الاشتمالة الصماء » وهو معنى مجازى ، تشبيها لهيئته حين اشتماله بالشىء الأصم لا منفذ له ، فكذلك إذا قيل « اشتمل على الصماء » كان مجازاً أيضاً ، كأنه قيل « اشتمل على الهيئة الصماء » ، فهذا وجهه .

و « اشتمال الصماء » قال أبو عبيد : « هو أن يشتمل بالثوب حتى يحل به جسده ولا يرفع منه جانباً ، فيكون فيه فرجة تخرج منها يده ، وهو التلغف ، وربما اضطجع فيه على هذه الحالة . قال أبو عبيد : وأما تفسير الفقهاء قائلهم يقولون : هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فتبدو منه فرجة . قال : والفقهاء أعلم بالتأويل في هذا الباب ، وذلك أصح في الكلام ، فمن ذهب إلى هذا التفسير كره التكشف وإبداء العورة ، ومن فسره تفسير أهل اللغة فإنه كره أن يتزمل به شاملاً جسده ، مخافة أن يدفع إلى حالة سادة لتنفسه فيهلك » .

هذا ما نقله في اللسان مادة (ش م ل) وقوله « فتبدو منه فرجة » أرجح أن صوابه « فيبدو منه فرجة » . وتفسير الفقهاء هو الصواب ، وهو الذى أشار إليه الشافعي هنا ، وهو حجة اللغة أيضاً .

(٥) هكذا في الأصل « في ثوب » وفي سائر النسخ « بثوب » وقد حاول بعض القارئین

إلى السماء ، وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ، ونهاه^(١) أن يأكل من أعلى الصَّحفة^(٢) ، ويُروى عنه^(٣) ، وليس كشوت ما قبله مما ذكرنا - : أنه نهى عن^(٤) أن يقرن^(٥) الرجل إذا أكل بين التمرتين ، وأن يكشف^(٦) التمرة عما في جوفها ، وأن يعرّس^(٧) على ظهر الطريق^(٨) .

تغيره في الأصل ، فضرب على حرف « في » وألصق بالباء ، والذي في الأصل صحيح ، يقال : « احتبى في ثوبه » و « بثوبه » وورد في الحديث « نهى أن يحتبى الرجل في الثوب الواحد » . وأحاديث النهى عنه وعن اشتغال الصائم رواها الشيخان وغيرها من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي سعيد الخدري .

(١) هنا في س و ج زيادة « عن » وهي في نسخة ابن جماعة أيضاً وعليها علامة الصحة ، وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط مخالف ، فلذلك لم تثبتها .

(٢) « الصفحة » قال في النهاية : « إناء كالفصحة المبسوطة ونحوها ، وجمعها صحاف » . وانظر في هذا الباب حديثي ابن عباس وعمر بن أبي سلمة في المنتقى (رقم ٤٦٨١ و ٤٦٨٢) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « صلى الله عليه وسلم » .

(٤) في نسخة ابن جماعة بحذف « عن » وكتب على موضعها علامة الصحة ، والصحيح إثباتها اتباعاً للأصل .

(٥) « قرن » من بابي « نصر وضرب » ولذلك ضبط المضارع في نسخة ابن جماعة بضم الراء وكسرهما ، وكتب فوقها « معاً » .

(٦) في س و ج ونسخة ابن جماعة « تكشف » بالياء الفوقية ، وبذلك يكون مبنيًا لما لم يسم فاعله ، و « التمرة » نائب الفاعل ، والذي في الأصل ما أثبتناه هنا .

(٧) ضبط في نسخة ابن جماعة بفتح الراء المشددة ، مبنيًا لما لم يسم فاعله ، لمجانسة ما قبله ، وضبطنا بالبناء للفاعل أنسب لسياق الكلام . و « التعريس » قال في النهاية : « نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة » .

(٨) أما حديث النهى عن القران بين التمرتين فإنه حديث صحيح ثابت ، رواه أصحاب الكتب الستة ، وانظر عون المعبود (ج ٣ ص ٤٢٦ - ٤٢٧) فلعلمه لم يصل إلى الشافعي بإسناد صحيح ، وقد ثبت عند غيره . وأما حديث النهى عن كشف التمرة فنقل في عون المعبود (٣ : ٤٢٦) عن ملاّ على القاري أنه رواه الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد حسن . ويعارضه مارواه أبو داود وابن ماجه من حديث أنس بن مالك قال : « آتى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر عتيق ، فجعل يفتشه ، يخرج السوس منه » . وجمع

٩٤٧ - (١) فلمَّا كَانَ الثَّوْبُ مَبَاحًا لِلْأَبْسِ (٢)، وَالطَّعَامُ مَبَاحًا لَا كَلِهِ، حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنْ شَاءَ، وَالْأَرْضُ مَبَاحَةٌ لَهُ إِذَا كَانَتْ لِلَّهِ لَا لَادَمِيٍّ، وَكَانَ النَّاسُ فِيهَا شَرَّعًا (٣) - : فَهُوَ نُهِيَ فِيهَا (٤) عَنْ شَيْءٍ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَأَمْرٌ فِيهَا بِأَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا غَيْرَ الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ.

٩٤٨ - وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نُهِيَ (٥) عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالِاحْتِبَاءِ مُفْضِيًا بِفَرْجِهِ غَيْرَ مُسْتَتِرٍ - : أَنَّ فِي ذَلِكَ كَشْفَ عَوْرَتِهِ، قِيلَ لَهُ يَسْتُرُهَا بِثَوْبِهِ، فَلَمْ يَكُنْ نَهْيُهُ عَنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ نَهْيَهُ عَنْ لُبْسِ ثَوْبِهِ فَيَحْرَمَ عَلَيْهِ لِبْسُهُ، بَلْ أَمْرُهُ أَنْ يَلْبِسَهُ كَمَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ.

بعضهم بينهما بأن النهى محمول على التمر الجديد دفعا للوسوسة ، أو بأن النهى للتنزيه والفعل لبيان الجواز . وأما النهى عن التعريس على الطريق فانه ثابت صحيح أيضا ، رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى من حديث أبى هريرة ، كما فى عون المعبود (ج ٢ ص ٣٣٣) .

- (١) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » .
- (٢) فى النسخ المطبوعة وابن جماعة « للابس » ، والذى هنا هو ما فى الأصل ، ثم ضرب بعضهم على الباء والسين وكتب فوقهما بخط آخر « بس » .
- (٣) « شرعا » بالشين المعجمة والراء المفتوحتين ، يعنى سواء .
- (٤) النسخ هنا مضطربة جدا ، والذى فى الأصل كلمة « نهى » واضحة ، وعلى النون ضمة ، وقبلها كلمة كشطت بالسكين ، ثم كتب فى موضعها حرف « م » وأطيل حتى وصل بالنون ، لتقرأ « منهى » ، ولكن مزور ذلك نسي الضمة فوق النون ، وقد غلب على ظنى ، بل أكاد أوقن أن المحذوف كلمة « فهو » فأثبتها ، وذلك من سياق الكلام أولاً ، ومما فى النسخ الأخرى ثانيا ، وإن كانت مضطربة وليست بحجة . فى نسخة ابن جماعة « وهو منهى عنه فيها » ووضع على كلمة « وهو » رأس خاء بالحمرة علامة أنها نسخة ، ثم فوقه رقم « ٢ » وفى مقابله فى الحاشية بالحمرة كلمة « فهى » ثم وضع فوق كلمة « عنه » خط أفق بالحمرة ، أمانة إلغائها . وفى س و ج « فهو منهى فيها » وفى س « فهو منهى فنها فيها » ، وكل هذا تخاليط !
- (٥) « نهى » رسم فى الأصل بالألف « نها » كعادته فى مثله ، فلذلك ضبطناه مبنيًا للفاعل .

٩٤٩ - ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الطعام^(١) ، إذا كان مباحا له أن يأكل ما بين يديه^(٢) وجميع الطعام - : إلا أدبًا في الأكل من بين يديه ، لأنه أنجل به عند مؤاكلته ، وأبعد له من قبض الطعمة^(٣) والنهم^(٤) . وأمره ألا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل منه له^(٥) : - على النظر له في أن يبارك له بركة دائمة يدوم نزولها له^(٦) ، وهو يبيع له إذا أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه .

٩٥٠ - وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق فالمر عليه إذ كان مباحا^(٧)

- (١) في - « من رأس الثريد » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة « مما بين يديه » وكلمة « ما » واضحة في الأصل ، ويظهر أنها كانت في نسخة ابن جماعة « مما » ثم أصلحت بالكشط وبنفس الخط « ما » وأثر الاصلاح فيها ظاهر . وصواب المعنى على ما في الأصل .
- (٣) « الطعمة » ضبطت في الأصل بكسر الطاء « وهو الصواب » وضبطت في نسخة ابن جماعة بالضم ، وهو خطأ ، لأنها بالكسر حالة الأكل وهيئة ، وهو المراد هنا ، ولا يقال فيه إلا بالكسر ، وأما الطعمة بالضم فانها المأكلة أو الرزق أو وجه المكسب ، وهذه المعاني غير مرادة هنا ، ويجوز فيها كسر الطاء أيضا ، وأما الحالة والهيئة فهي بالكسر لا غير .
- (٤) « النهم » إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلئ عين الآكل ولا تشبع . وفي ج بعد قوله « والنهم » زيادة « والشره في الطعام » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (٥) كلمة « له » ضرب عليها بعض قارئ الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ ، وإثباتها الصواب .
- (٦) في - « بركة دائمة تدوم بدوام نزولها » وفي س « بركة دائمة يدوم بدوام نزولها به » وكلاهما مخالف للأصل ، وقد كتب بعضهم بخط جديد بحاشيته كلمة « بدوام » .
- (٧) في س و ج « على ظهر الطريق فالمر عليه إذا كان مباحا فله التعريس عليها » وهو مخالف للأصل في جعل « إذا » بدل « إذ » وفي زيادة « فله التعريس عليها » . وفي - « على ظهر الطريق فله التعريس عليها إذا كان مباحا » وهو مخالف للأصل أيضا ، ولكنه موافق لنسخة ابن جماعة ، فان فيها كما في الأصل ، ثم وضعت علامة « خ » بالحررة فوق قوله « فالمر عليه » وكتب أمامه بالحاشية قوله « فله التعريس عليها » ووضع فوقه كلمة « أصل » ! ولا أدري من أي أصل جاء هذا ؟ ! .

لأنه لا مالك له يمنع الممر عليه فيحرم بمنعه - : فإنما نهاه للمعنى^(١)
يُثَبِّتُ نَظْرًا لَهُ ، فَإِنَّهُ قَالَ : « فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ وَطَرُقُ الْحَيَّاتِ » - :
على النظر له^(٢) ، لَا عَلَى أَنْ التَّعْرِيسَ مُحَرَّمٌ ، وَقَدْ يُنْهَى^(٣) عَنْهُ إِذَا كَانَتْ^(٤)
الطَّرِيقُ مُتَضَائِقًا مَسْلُوكًا ، لِأَنَّهُ إِذَا عَرَّسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَنَعَ^(٥)
غَيْرُهُ حَقَّهُ فِي الْمَرِّ .

- ٩٥١ — ^(٦) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَالْأَوَّلِ ؟
٩٥٢ — قِيلَ لَهُ : مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ يَعْلَمُ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَمَّا
وَصَفْنَا ، وَمَنْ فَعَلَ مَا نُهِيَ عَنْهُ - وَهُوَ عَالِمٌ بِنَهْيِهِ - فَهُوَ عَاصٍ بِفَعْلِهِ
مَا نُهِيَ عَنْهُ ، وَلَيْسَتْ تَغْفِرُ^(٧) اللَّهُ وَلَا يَعُودُ^(٨) .
٩٥٣ — فَإِنْ قَالَ^(٩) : فَهَذَا عَاصٍ^(١٠) ، وَالَّذِي ذَكَرْتَ فِي الْكِتَابِ

(١) في نسخة ابن جماعة و ج « لمعنى ما » وزيادة « ما » خلاف للأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة « على وجه النظر له » وكلمة « وجه » ليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة « وجهه » وعليها خط بالحمرة أمارة إلغائها .
(٣) في ب « نهى » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(٤) هكذا في الأصل « كانت » ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كشطت النون والتاء وكتب بدلها نون ، وموضع الكشط والاصلاح ظاهر . و « الطريق » مما يذكر ويؤنث ، وقد استعمل الشافعي كليهما هنا في جملة واحدة كما ترى ، وهو شيء طريف !
(٥) في ب « يمنع » وهو مخالف للأصل .
(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٧) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فليست تغفر » بالفاء ، ولكنها في الأصل بالواو .
(٨) هكذا في الأصل « يعود » بآثار الواو مع « لا » الناهية ، ويجوز أن تكون نافية ، على إرادة النهي أيضا ، وهو كثير ، وقد تكلمنا مرارا على إثبات المجزوم في صورة المرفوع في كلام الشافعي ، وبيننا وجه صحته .
(٩) في ب زيادة « قائل » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
(١٠) في س بدل « عاص » « عام » وهو مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضا .

قبله في النكاح والبيوع عاصي^(١) ، فكيف فرقت بين حالهما^(٢) ؟
٩٥٤ - فقلت^(٣) : أما في المعصية فلم أفرق بينهما ، لأنني قد

جعلتهما عاصيتين ، وبعض المعاصي أعظم من بعض .

٩٥٥ - فإن قال : فكيف لم تُحرّم على هذا لبسه وأكله

وممرّه على الأرض بمعصيته ، وحرّمت على الآخر نكاحه وبيعه
بمعصيته ؟

٩٥٦ - قيل : هذا أمرٌ بأمرٍ في مُباحٍ حلالٍ له ، فأخلّت له

ما حلّ له ، وحرّمت عليه ما حرّم عليه ، وما حرّم عليه غير ما أُحلّ

له ، ومعصيته في الشيء المُباح له لا تُحرّمه عليه بكلّ حالٍ ، ولكن

تُحرّم^(٤) عليه أن يفعل فيه المعصية .

٩٥٧ - ^(٥) فإن قيل : فما مثله هذا ؟

٩٥٨ - قيل له^(٦) : الرجل له الزوجة والجارية ، وقد نُهي أن

يَطَّأها حائضتين^(٧) وصائمتين ، ولو فعل^(٨) لم يَحِلَّ ذلك الوطء^(٩) له

(١) في س بدل « عاص » « عام » وهو مخالف الأصل ، وهو خطأ أيضا .

(٢) في س « حالهما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « يحرم » والتاء في الأصل منقوطة من فوق .

(٥) هنا في س زيادة « قال الشافعي رضي الله عنه » .

(٦) « له » لم تذكر في س و ج وهي ثابتة في الأصل .

(٧) في س « حائضين » وما هنا هو الذي في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو صحيح

فصحيح ، يقال للمرأة « حائضة » كما يقال « حائض » .

(٨) في س و ج ونسخة ابن جماعة « ولو فعل ذلك » وكلمة « ذلك » مزادة بحاشية

الأصل بخط جدد .

(٩) رسمت في الأصل « الوطى » .

في حاله تلك ، ولم تُحرَّم واحدةٌ منهما عليه في حالٍ غير تلك الحال ، إذا كان أصلهما مباحًا حلالاً .

٩٥٩ - ^(١) وأصل مال الرجل مُحَرَّمٌ على غيره إلا بما أُيسح به ^(٢) مما يحل ، وفروج النساء محرمات إلا بما أُيسحت به من النكاح والمك ، فإذا عقد عُقدَةَ النكاح أو البيع ^(٣) منهيًا عنها ^(٤) على مُحَرَّمٍ لا يحل إلا بما أحل به - : لم يحل المحرم بمحرَّم ، وكان على أصل تحريمه ، حتى يؤتَى بالوجه الذي أحله الله به ^(٥) في كتابه ، أو على لسان رسوله ^(٦) ، أو إجماع المسلمين ^(٧) ، أو ما هو في مثل معناه .

٩٦٠ - قال ^(٨) : وقد مثلتُ قبلَ هذا النهي الذي أريد به غيرُ التحريم بالدلائل ، فاكتفيتُ من ترديدِهِ ، وأسألُ اللهَ العَصمةَ والتوفيقَ .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) اختلفت النسخ هنا ، ففي س و س « بما أيسح له به » وفي ج « بما أيسح به » وفي نسخة ابن جماعة كما في س و س و كتب بحاشيتها بجوار كلمة « له » كلمة « به » وعليها علامة نسخة ، وهو غلط ، لأنه بذلك تتكرر كلمة « به » مرتين . والذي في الأصل ما أثبتنا هنا ، ثم عبت به بعض العابثين فغير كلمة « به » تغييراً متكلفاً لجعلها « له » ثم أعاد كتابتها فوقها ، ثم كتب هو أو غيره بحاشيته كلمتي « له به » وعن هذا العبت اضطربت النسخ فيما أرى .

(٣) في سائر النسخ « البيع أو النكاح » وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على قوله « النكاح أو » ثم أعاد كتابتهما بين السطور بخط آخر بعد كلمة « البيع » .

(٤) في سائر النسخ « عنهما » وما هنا هو الذي في الأصل ، والضمير عائد على العقدة ، ولكن بعض القارئین ألصق في أسفل الألف نقطة حبر ، فأشبهت الكلمة أن تقرأ « عنهما » ، والتصنع في هذا العمل ظاهر جدا .

(٥) كلمة « به » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل .

(٦) في س « نبيه » وهو مخالف للأصل .

(٧) س « أو إجماع الناس » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

1914

1. The first part of the paper is devoted to a general discussion of the problem of the origin of life.

2. The second part is devoted to a detailed study of the various theories of the origin of life.

3. The third part is devoted to a study of the various theories of the evolution of life.

4. The fourth part is devoted to a study of the various theories of the development of life.

5. The fifth part is devoted to a study of the various theories of the origin of man.

6. The sixth part is devoted to a study of the various theories of the development of man.

7. The seventh part is devoted to a study of the various theories of the origin of the human race.

8. The eighth part is devoted to a study of the various theories of the development of the human race.

9. The ninth part is devoted to a study of the various theories of the origin of the human species.

10. The tenth part is devoted to a study of the various theories of the development of the human species.

[باب العلم ^(١)]

٩٦١ — قال الشافعي: فقال ^(٢) لي قائل: ما العلم؟ وما يجب على

الناس في العلم؟

فقلت له: العلم علمان: علم عامة لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله.

٩٦٢ — قال: ومثل ماذا؟

٩٦٣ — قلت: مثل الصلوات الخمس ^(٣)، وأن لله على الناس ^(٤)

صوم شهر رمضان، وحج البيت إذا استطاعوه ^(٥)، وزكاة في أموالهم، وأنه حرم عليهم الزنا ^(٦) والقتل والسرقه والخمر، وما كان في معنى

(١) العنوان لم يذكر في الأصل، بل لم يزد أحد من قارئيه بحاشيته، ولكنه ثابت في نسخة ابن جماعة، وقد رأيت لإثباته مع الإشارة إلى زيادته.

وهذا الباب بدء أبحاث جديدة في الكتاب، هي في الحقيقة أصول العلم، وأصول الحديث، وأصول الفقه في الدين، وهي التي لا يكتبها بمثل هذه القوة إلا الشافعي.

(٢) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة «قال» بدون الفاء، وهي ثابتة في الأصل.

(٣) هذا ما في الأصل، وفي باقي النسخ «مثل أن الصلوات خمس». وقد عث في الأصل

بعض الكتّابين، فكتب «أن» بين السطور، وكشط الألف واللام من «الخمس».

(٤) في ج «وأن على الناس» وفي س «وأن الله فرض على الناس»، وكله

خلاف الأصل، وقد زاد بعضهم بخط آخر ألفاً بجوار كلمة «لله» وكتب «فرض»

بين السطرين، حتى تقرأ الجملة على ما كتب في س.

(٥) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة «إن استطاعوا إليه سبيلاً» وقد غير بعضهم

في الأصل كلمة «إذا» فجعلها «إن» والهاء في «استطاعوه» فجعلها ألفاً،

وأما الزيادة فليست في الأصل.

(٦) في سائر النسخ «الربا والزنا» وما هنا هو الثابت في الأصل، ولكن فيه تحت

هذا ، مَّا كُفِّ الْعِبَادُ أَنْ يَعْقُلُوهُ وَيَعْمَلُوهُ وَيُطْطُوهُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ
وَأَمْوَالِهِمْ ، وَأَنْ يَكْفُوا عَنْهُ : مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ^(١) .

٩٥ — ٩٦٤ — ^(٢) وهذا الصَّنْفُ كُلُّهُ مِنَ الْعِلْمِ^(٣) موجودٌ نصًّا^(٤) في

كِتَابِ اللَّهِ ، وَمَوْجُودًا^(٥) عَامًّا عِنْدَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، يَنْقُلُهُ^(٦) عَوَامُّهُمْ
عَنْ مَنْ مَضَى مِنْ عَوَامِّهِمْ ، يَحْكُونَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا يَتَنَازَعُونَ^(٧)
فِي حِكَايَتِهِ وَلَا وَجُوبِهِ عَلَيْهِمْ .

النون نقطة ، فلا أدري هل هي ثابتة صحيحة ، لتشير إلى قراءة الكلمة بالوجهين
« الزنا » « الربا » ؟ وكلمة « القتل » مقدمة في س .

(١) في ابن جماعة وج « بما حرم الله عليهم منه » وفي س و س كما هنا ولكن
في س بدل « ما » « بما » وفي س « بما » وكل ذلك مخالف للأصل ،
والذي فيه « ما » ثم لم يفهم بعض قارئيه ، فألصق باء في الميم واضحة التصنع .
والذي في الأصل واضح ، « ما » موصولة بدل من الضمير في « عنه » يعني :
وأن يكفوا عن الذي حرم عليهم منه ، وكلمة « حرم » ضبطت في الأصل بفتح الحاء
بالبناء للفاعل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج وابن جماعة تأخير كلمة « كله » بعد قوله « من العلم » والذي كان
في الأصل ما أثبتنا ، ثم ضرب بعض قارئيه على كلمة « كله » وأعاد كتابتها مؤخرة
فوق السطر .

(٤) قوله « نصًّا » ضبط في الأصل بفتح النون وتشديد الصاد ، حتى لا يكون موضع شبهة
وكذلك في ابن جماعة ، ولكن بعض القارئین كتب في الأصل ألفا بعد الدال وتقطعين
تحت النون ، لتقرأ « أيضا » وهو عبث وسخف .

(٥) هكذا هو في الأصل بألف بعد الدال وعليها فتحتان ، والوجه الرفع . ولكن لما هنا
وجها أيضا ، أن يكون مفعولا لفعل محذوف ، كأنه قال : وتجدده موجوداً ، أو :
ونراه موجوداً ، أو نحو ذلك . وقد كانت بالنصب أيضا في نسخة ابن جماعة ، ثم
كشطت الألف ، وموضعها بين .

(٦) هنا في س زيادة « كله » ، وليست في الأصل .

(٧) في س « لا يتنازعون » وفي ج « فلا يتنازعون » ، وكلاهما مخالف للأصل .

٩٦٥ - وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ،
ولا التأويل ، ولا يجوز فيه التنازع .

٩٦٦ - قال : فما الوجه الثاني ؟

٩٦٧ - قلت له ^(١) : ما ينوب العباد من فروع الفرائض ، وما
يُخص به من الأحكام وغيرها ، مما ليس فيه نص كتابي ، ولا في
أكثره نص سنّي ، وإن كانت في شيء منه سنة فإنما هي من
أخبار الخاصة ، لا ^(٢) أخبار العامة ، وما كان منه يحتمل التأويل
ويستدرك قياساً .

٩٦٨ - قال : فيعدو ^(٣) هذا أن يكون واجباً وجوب العلم
قبله ^(٤) ؟ أو موضوعاً عن الناس علمه ، حتى يكون من علمه مُتَفِلًا ^(٥)

-
- (١) في س « فقلت له » وفي س و ج « قال : فقلت له » وكل مخالف للأصل .
(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « من » وليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة
ابن جماعة وعليها خط أحمر ، للدلالة على إلغائها .
(٣) كتبت في الأصل « فيعدوا » على الكتابة القديمة ، ثم ألصق بعضهم ألفاً أخرى قبل
الفاء ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة « أفعدوا » . وهذه همزة الاستفهام جائر
حذفها . وفي س و ج « أتعدون » وهو خطأ لامي له .
(٤) في النسخ المطبوعة « العلم الذي قبله » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة . وحذف
الموصول وإبقاء صلته لدالاتها عليه جائر عند الكوفيين والأخفش ، وكلام الشافعي به
حجة وشاهد لهم . وقد مضى أيضاً في الفقرة (٢٩١) قوله « في الآي ذكرت » ،
وتأولناه هناك بأن الجملة حال ، وهو ما يدخل في هذا الباب أيضاً من حذف الموصول
لدلالة الصلة . وانظر شواهد التوضيح لابن مالك (ص ٥١) .
(٥) هكذا تقطت في الأصل واضحة ، النون قبل التاء ، وهو صحيح جائر ، يقال : « اتفل »
و « تنفل » بمعنى . وفي س و ب « متفلاً » بتقديم التاء على الجادة .

وَمَنْ تَرَكَ عِلْمَهُ غَيْرَ آثِمٍ بِتَرْكِهِ ؟ أَوْ مِنْ وَجْهِ ثَالِثٍ ، فَتُوجِدُنَاهُ^(١) خَبَرًا أَوْ قِيَاسًا ؟

٩٦٩ — ^(٢) فقلتُ له : بل هو مِنْ وَجْهِ ثَالِثٍ .

٩٧٠ — قال : فَصِفْهُ^(٣) واذكر الحجة فيه ، ما ^(٤) يُلْزَمُ منه ،

وَمَنْ يُلْزَمُ ، وَعَنْ مَنْ يَسْقُطُ ؟

٩٧١ — فقلتُ له : هذه دَرَجَةٌ مِنَ الْعِلْمِ لَيْسَ تَبْلُغُهَا^(٥) الْعَامَّةُ ،

وَلَمْ يُكَلِّفْهَا كُلُّ الْخَاصَّةِ ، وَمَنْ احْتَمَلَ بُلُوغَهَا مِنَ الْخَاصَّةِ فَلَا يَسْمَعُهُمْ كُلُّهُمْ كَافَّةً أَنْ يُعْطَّلُوها ، وَإِذَا قَامَ بِهَا مِنْ خَاصَّتِهِمْ مَنْ فِيهِ الْكَفَايَةُ لَمْ يَخْرُجْ غَيْرُهُ مِمَّنْ تَرَكَهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْفَضْلُ فِيهَا لِمَنْ قَامَ بِهَا عَلَى مَنْ عَطَّلَهَا^(٦) .

٩٧٢ — فقال : فَأَوْجِدْنِي هَذَا^(٧) خَبَرًا أَوْ شَيْئًا^(٨) فِي مَعْنَاهُ ،

لِيَكُونَ هَذَا قِيَاسًا عَلَيْهِ ؟

(١) فِي س وَ ج « فوجدناه » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « لي » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملغاة بالحررة .

(٤) فِي النسخ المطبوعة « وما » والواو ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) فِي النسخ المطبوعة « يبلغها » بالياء التحتية ، وهي في الأصل منقوطة التاء من فوق .

(٦) هذه الفقرة فِي ج فيها بضع أغلاط ، لم نر داعيا إلى الاطالة بذكرها .

(٧) فِي س « قال الشافعي قال فأوجدني » وكذلك فِي ج بحذف « قال » ، وفي ب

« قال فأوجدني » بحذف الفاء ، وفيها كلها « فِي هَذَا » بزيادة « فِي » وكل ذلك

مخالف للأصل .

(٨) فِي س « وسببا » وفي ج « وشيئا » وكلاهما خطأ ومخالف للأصل .

٩٧٣ - فقلتُ له : فَرَضَ اللهُ الجِهَادَ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ،

ثُمَّ أَكَّدَ النَّفِيرَ مِنَ الْجِهَادِ فَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ^(١) بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ، وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ، فَاسْتَبْشِرُوا بَيْنَكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ^(٢) .

٩٧٤ - وَقَالَ : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ^(٣) كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ، وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ^(٤) .

٩٧٥ - وَقَالَ : ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ^(٥) وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ، فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٦) .

٩٧٦ - وَقَالَ : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ ^(٧) وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ (١١١) .

(٣) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » . وَالتَّلَاوَةُ « وَقَاتِلُوا » وَلَكِنْ الشَّافِعِيُّ كَثِيرًا مَا يَحْذِفُ حَرْفَ الْعُطْفِ عِنْدَ ذِكْرِ الْآيَاتِ لِلِاسْتِدْلَالِ .

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ (٣٦) .

(٥) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » . وَالتَّلَاوَةُ « فَاقْتُلُوا » .

(٦) سُورَةُ التَّوْبَةِ (٥) .

(٧) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى : صَاغِرُونَ » .

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿١﴾ .

٩٧٧ - (٢) أخبرنا عبد العزيز (٣) عن محمد بن عمرو (٤) عن أبي

سَلَمَةَ (٥) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله : « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ

حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا (٦) مِنِّي دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ

إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ (٧) » .

٩٧٨ - وقال الله جل ثناؤه : ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ (٨) اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ، أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ،

فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا

أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ

قَدِيرٌ ﴿٩﴾ .

٩٧٩ - وقال : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا (١٠) وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ

(١) سورة التوبة (٢٩) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة « بن محمد الدراوردي » وقد كتب بعضهم في الأصل بين السطور « بن محمد » بخط آخر .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بن علقمة » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ، بل كتب فيها فوق موضع الزيادة « صح » دلالة على عدم إثباتها هنا .

(٥) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » .

(٦) في س « فإذا قالوها فقد عصموا » وفي س و ج ونسخة ابن جماعة « فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا » والكل مخالف للأصل .

(٧) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة بألفاظ متقاربة وبأسانيد كثيرة . وانظر عون المعبود (ج ٢ ص ١ - ٣ و ص ٣٤٧ - ٣٤٨) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : على كل شيء قدير » .

(٩) سورة التوبة (٣٨ و ٣٩) .

(١٠) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ .

٩٨٠ - قال ^(٢) : فاحتملت الآيات أن يكون الجهاد كله والنفير

خاصةً منه - : على كلٍ مُطِيقٍ له ، لا يَسَعُ أحداً منهم التخلُّفُ عنه ،

كما كانت الصلوات والحجُّ والزكاة ، فلم يخرج أحدٌ ^(٣) وَجَبَ عليه

فرضٌ منها من ^(٤) أن يُؤدِّيَ غيره الفرضَ عن نفسه ، لأنَّ عملَ أحدٍ ^(٥)

في هذا لا يُكْتَبُ لغيره .

٩٨١ - واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض

الصلوات ، وذلك أن يكون قُصِدَ بالفرض فيها ^(٦) قَصْدَ الكفاية ،

فيكون مَنْ قام بالكفاية في جهادٍ مَنْ جُوهِدَ من المشرِّكين مُدْرِكاً تأديةً ٩٦

الفرضِ ونافلةً الفضلِ ، وَخُرِجاً مَنْ تَخَلَّفَ من المأثمِ .

٩٨٢ - ولم يُسَوِّ ^(٧) اللَّهُ بينهما ، فقال اللَّهُ : ﴿ لَا يَسْتَوِي

الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ^(٨) وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(١) سورة التوبة (٤١) .

(٢) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي »

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « منهم » وليست في الأصل ، وكتبت في نسخة ابن جماعة ، ثم أُلغيت بالحررة .

(٤) كلمة « من » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ولا النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل ثم ضرب عليها بعض قارئيه . وإثباتها هو الصواب ، وهي هنا للسببية .

(٥) في - « عمل كل أحد » وكلمة « كل » هنا لامعنى لها ، وليست في الأصل .

(٦) في س « منها » وهو مخالف للأصل .

(٧) هكذا بالأصل باثبات حرف العلة مع « لم » وقد أبنا وجهه مراراً . وفي سائر النسخ « لم يسو » على الجادة .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى
الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى
الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ^(١) . فأما الظاهرُ في الآيات فالفرَضُ
على العامة ^(٢) .

٩٨٣ — قال : فأين ^(٣) الدلالة في أنه ^(٤) إذا قام بعضُ العامة
بالكفاية أخرج المتخلفين من المأثم ؟

٩٨٤ — ^(٥) فقلتُ له : في هذه الآية .

٩٨٥ — قال : وأين هو منها ؟

(١) سورة النساء (٩٥) . ثم هنا بحاشية الأصل مائنه : « بلغ السماع في المجلس الحادي عشر ، وسمع ابنى محمد » .

(٢) هذه الجملة من كلام الشافعى ، يريد أن ظاهر الآيات في الأمر بالقتال أنه فرض عين ، ثم هو يريد أن يشرح مادعاه إلى القول بغير ظاهرها ، في صورة السؤال والجواب ، كما سيأتى ، ولكن قارئوا الكتاب لم يفهموا مراده ، وظنوا أن هذا من سؤال مناظره ، فزاد بعضهم بين السطور « قال فقال » ليجعل هذا الكلام من اعتراض المعتز ، ثم جاءت نسخة ابن جماعة وبعدها النسخ المطبوعة فزادوا وتقصوا ، فقالوا « قال الشافعى فقال أما الظاهر » الخ ، وكل هذا خطأ .

(٣) هذا اعتراض المناظر ، ولذلك ثبت في الأصل قوله « قال » . وأما النسخ الأخرى فأتوا الكلام على فهمهم فحذفوا كلمة « قال » . وقوله « فأين » بالباء الموحدة ، من الإبانة ، وضبطت في الأصل بكسر الباء ، ولكن تصرف فيها بعضهم فوضع نقطة أخرى لتكون « فأين » ونسى الكسرة تحت الباء ! وبذلك كتبت في سائر النسخ .

(٤) الشافعى يكثر التنويع في استعمال حروف الجر ، ويعلو في عبارته عن مستوى العلماء ، ولذلك لم يرض بعض قارئى الأصل عن كلمة « في » هنا ، فضرب عليها وألصق باء بالألف ، فصارت « بأنه » وبذلك ثبتت في النسخ المطبوعة ، وأما نسخة ابن جماعة ففيها « على أنه » ثم كتب بالحررة فوق حرف « على » علامة أنها نسخة .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعى » .

٩٨٦ - قلتُ: قال الله: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ فوعد^(١)

المتخلفين عن الجهاد الحسنى على^(٢) الإيمان، وأبان فضيلة المجاهدين على القاعدين، ولو كانوا آثمين بالتخلف إذا غزا غيرهم - : كانت العقوبة بالإثم - إن لم يعفو الله^(٣) - : أولى بهم من الحسنى .

٩٨٧ - قال : فهل تجد في هذا غير هذا ؟

٩٨٨ - قلتُ : نعم ، قال الله : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا

كافة^(٤) ، فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾^(٥) . وغزا رسول الله وغزى معه من أصحابه جماعة^(٦) وخلف أخرى^(٧) ، حتى تخلف

(١) في س « فوعد الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل .

(٢) في س « بالحسنى » وفي س و ج « الحسنى عن الجهاد » بالتقديم والتأخير ، وكل ذلك مخالف للأصل .

(٣) « يعفو » كتبت في الأصل على صورة المرفوع بعد الجازم ، بل كتبت هكذا « يعفوا » . وكتبت في سائر النسخ « يعف » . وفي س و س « إن لم يعف الله عنهم » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : يحذرون » .

(٥) سورة التوبة (١٢٢) .

(٦) « غزى » كتبت في الأصل « غزا » على قاعدته في كتابة أمثاله بالالف ، فاشتبهت على القارئ والناسخين ، فظنوها « غزا » ثلاثيا ، والصواب أنها من الرباعي المضاعف ، يقال : « أغزى الرجل وغزاه : حمّله أن يغزو » هكذا نص اللسان ، وهو

الذى يناسب سياق الكلام في قوله « وخلف أخرى » . ويؤيده أن كلمة « جماعة » ضبطت في الأصل بالنصب بفتحتين ، ثم حاول بعض القارئين تغييرها ، فألصق باء برأس الجيم ، لتقرأ « بجماعة » ولم يمنع من ذلك ضبطها بالفتح ، ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ، ثم كشطت الفتحان من فوق الكلمة ، وموضع الكشط ظاهر ، ووضعت كسرتان تحتهما ، ثم ألصقت الباء بالجيم إصاقا مستحدثا واضح الجودة ، وبذلك طبعت في ج .

(٧) في س « آخرين » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

على بن أبي طالب في غزوة تبوك ، وأخبرنا الله^(١) أن المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة^(٢) : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ فأخبر أن النفير على بعضهم دون بعض ، وأن التفقه إنما هو على بعضهم دون بعض .

٩٨٩ - وكذلك ما عدا الفرض في عظم الفرائض^(٣) التي لا يسمع جهلها ، والله أعلم .

٩٩٠ - ^(٤) وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصودًا به قصد الكفاية فيما ينوب ، فإذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم .

٩٩١ - ولو ضيعوه معًا خفت أن لا يخرج واحد منهم مطيق فيه من المأثم ، بل لا أشك إن شاء الله ، لقوله : ﴿ إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾^(٥) .

(١) هذا ما في الأصل ، وهو صحيح واضح ، ولكن بعض القارئ ضرب على كلمة « وأخبرنا » وهي في آخر السطر ، وكتب فوقها بخط آخر « قال وأخبرنا » ثم ضرب على ذلك شخص آخر ، وكتب بخط ثالث بجوار لفظ الجلالة في أول السطر بعده كلمة « وأخبر » . وعن ذلك اضطربت النسخ ، ففي نسخة ابن جماعة « وأخبر الله » وفي ج « وأخبره الله » وفي س « فأخبره الله » وفي ب « قال الشافعي رحمه الله تعالى : فأخبر الله » ، والصواب ما أثبتنا .

(٢) زاد بعضهم هنا في الأصل بين السطرين بخط آخر ، كلمة « قال » وبذلك ثبتت في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح ، على إرادة القول محذوفًا ، كصنيع البلغاء .

(٣) « عظم » ضبطت في الأصل بضم العين . وفي اللسان : « قال اللحياني : عظم

الأمر وعظمه : معظمه . وجاء في عظم الناس وعظمتهم ، أي في معظمتهم » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) سورة التوبة (٣٩) .

٩٩٢ — قال : فما معناها ؟

٩٩٣ — قلتُ : الدلالةُ عليها أنَّ تخلفَهُم عن النِّفير كافَّةٌ

لا يسمُهُم ، ونفيرَ بعضهم — إذا كانت ^(١) في نفيه كفايةً — : يُخرج ^(٢)

مَن تخلف ^(٣) مِنَ المأثمِ ، إن شاء الله ، لأنه إذا نفرَ بعضهم وقعَ عليهم اسمُ « النفير » .

٩٩٤ — قال : ومثِلُ ماذا ^(٤) سوى الجهادِ ؟

٩٩٥ — قلتُ : الصلاةُ على الجنازة ^(٥) ودفنُها ، لا يحلُّ تركُها ،

ولا يجبُ على كلِّ مَن يحضرُها ^(٦) كلُّهم حضورُها ^(٧) ، ويُخرجُ مَن تخلف ^(٨) مِنَ المأثمِ مَن قام بكفايتها .

(١) في س « إذا كان » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ج ونسخة ابن جماعة « تخرج » وهو مخالف للأصل ، وخطأ ، لأن الضمير راجع إلى النفير .

(٣) في س زيادة « عنها » وهي زيادة خطأ ، وليست في الأصل .

(٤) في ج « ومثل هذا » وهو خطأ صرف . وفي نسخة ابن جماعة « ومماثل ماسوى الجهاد » ثم ضرب على « ما » الأولى بالهمزة ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في نسخة ابن جماعة و س و ج « الجنائز » بالجمع ، وفي الأصل كما هنا بالإفراد ، ثم لعب فيه بعضهم ، فضرب على حرفي « زة » وكتب فوقهما « يز » .

(٦) في س « يحضرها » والذي في الأصل وسائر النسخ « يحضرتها » ثم كشط بعضهم التاء ، وأبقى موضعها وإحدى نقطتيها ظاهرين .

(٧) بحاشية س مانصه : « ولا يجب الخ » هكذا في جميع النسخ بتكرار لفظ كل ، والظاهر أنه من الناسخ ، كتبه مصححه . وليس هذا من الناسخ ، بل هو في أصل الربيع واضح ، وهو تكرار لزيادة التوكيد ، وليت الناسخين أبقوا لنا سائر الأصول كما أبقوا هذه !

(٨) في س و ج زيادة « عنها » وليست في الأصل ، بل كتبت فيه بين السطور بخط آخر ، وكتبت كذلك بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة .

٩٩٦ - وهكذا رَدُّ السلام ، قال الله : ﴿ وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ

فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ^(١) أَوْ رُدُّوهَا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ^(٢) .

وقال رسول الله : « يُسَلِّمُ الْقَائِمُ عَلَى الْقَاعِدِ » . و : « إِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ

وَاحِدٌ أَجْزَأُ عَنْهُمْ ^(٣) » . وإنما أريد بهذا الرد ، فَرَدُّ الْقَلِيلِ جَامِعٌ لِاسْمِ

« الرَّدِّ » ، والكفاية فيه مانعٌ لأن يَكُونَ ^(٤) الردُّ معطلاً .

٩٩٧ - ولم ينزل المسلمون على ما وصفت ، منذ بعث الله نبيه ^(٥)

- فيما بلغنا - إلى اليوم : يَتَفَقَّهُ أَقْلُهُمْ ، وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ بَعْضُهُمْ ،

وَيُجَاهِدُ ^(٦) وَيَرُدُّ السَّلَامَ بَعْضُهُمْ ، وَيَتَخَلَّفُ عَنْ ذَلِكَ غَيْرُهُمْ ، فَيَعْرِفُونَ

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة النساء (٨٦) .

(٣) هذان حديثان . ولكن في الموطأ (ج ٣ ص ١٣٢) : « مالك عن زيد بن أسلم

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يسلم الراكب على المشاة ، وإذا سلم من

القوم واحد أجراً عنهم » . وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعاً :

« يسلم الصغير على الكبير ، والمارة على القاعد ، والقليل على الكثير » . وله ألفاظ

أخرى ، وانظر عون المعبود (ج ٤ ص ٥١٦ - ٣١٧) وفتح الباري (ج ١١ ص

١٣ - ١٤) وصحيح مسلم (ج ٢ ص ١٧٤) . وروى أبو داود (ج ٤ ص ٥٢٠)

من حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً « يجزى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ،

ويجزى عن الجلوس أن يرد أحدهم » . وفي إسناده سعيد بن خالد الخزاعي المدني ،

وفيه ضعف من قبل حفظه . وفي الباب حديث بمعناه من رواية الحسن بن علي ، نسبة

المهشمي في مجمع الزوائد (ج ٨ ص ٣٥) إلى الطبراني ، وقال : « وفيه كثير بن يحيى ،

وهو ضعيف » .

(٤) في نسخة ابن جماعة وس و ج « لكلا يكون » وهو خطأ صرف ، لأن المراد أن كون

الأمر في هذا على الكفاية يمنع تعطيل الرد ، وهو ظاهر ، وبني الخطأ على تصرف

بعض القارئ في الأصل ، فزاد كلمة « لا » بين السطور بين كلمتي « لأن » و « يكون » .

(٥) في ت « نبيهم » وهو مخالف للأصل .

(٦) في نسخة ابن جماعة بالحاشية زيادة كلمة « بعضهم » وعليها علامة الصحة ، وليست

في الأصل .

الْفَضْلَ لِمَنْ قَامَ بِالْفَقْهِ^(١) وَالْجِهَادِ وَحُضُورِ الْجَنَائِزِ وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَلَا يُؤْتَمُّونَ مَنْ قَصَّرَ عَنْ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ بِهَذَا^(٢) قَائِمُونَ بِكِفَايَتِهِ .

[باب خبر الواحد]^(٣)

٩٩٨ — فقال^(٤) لى قائل : أَخَذْتُ لِي أَقْلٌ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ

عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ ، حَتَّى يَثْبُتَ عَلَيْهِمْ خَيْرُ الْخَاصَّةِ .

٩٩٩ — فَقُلْتُ : خَيْرُ الْوَاحِدِ عَنِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَنْتَهَى^(٥) بِهِ إِلَى

(١) فى س « بالنفقة » وهو مخالف للأصل .

(٢) فى نسخة ابن جماعة « إذ » وقد ضرب بعض قارئى الأصل على الألف الأخيرة من « إذا » . وقوله « بهذا » هو الذى فى الأصل ، ثم عبت فيه عابت فجمله « لهذا » والتغير بين ، ثم زاد بين السطور كلمة « قوم » ، فصار الكلام « لهذا قوم » وبه ثبت فى نسخة ابن جماعة وسائر النسخ ، وما هنا هو الموافق للأصل .

(٣) أما الأصل فليس فيه عنوان ، ولا من زيادات القارئى ، وأما نسخة ابن جماعة فكتب بحاشيتها « باب خبر الواحد » ولم يكتب عليه ما فيه صحته وأنه من أصل الكتاب ، وقد كتب هذا العنوان فى س أيضا . وفى س و ج « باب تثبيت خبر الحجة » وهو عنوان طريف ، ولكن لا أدرى من أين نقل .

وانظر فى معنى هذا الباب من كلام الشافعى ، مقاله فى كتاب اختلاف الحديث بحاشية الجزء السابع من الأم (ص ٢ - ٣٨) وما قاله فى كتاب جماع العلم ، فى الجزء السابع من الأم فى « باب حكاية قول من ردّ خبر الخاصة » (ص ٢٥٤ - ٢٦٢) . ومن فقه كلام الشافعى فى هذا الباب وجد أنه جمع كل القواعد الصحيحة لعلوم الحديث (المصطلح) وأنه أول من أبان عنها إبانة واضحة ، وأقوى من نصر الحديث ، واحتج لوجوب العمل به ، وتصدى للردّ على مخالفيه ، وقد صدق أهل مكة وبروا ، إذ سموه « ناصر الحديث » رضى الله عنه .

(٤) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٥) فى ابن جماعة و س و ج « قال » بدون الفاء ، وهى ثابتة فى الأصل .

(٦) كلمة « حتى » مكتوبة بين السطرين بخط يشبه خط الأصل ، وكتبت بالياء مع أن أكثر ما يكتبها « حتا » بالألف ، ولكن كتبها فى بعض المواضع بالياء ، فلذلك

لِلنَّبِيِّ أَوْ مَنْ انْتَهَى^(١) بِهِ إِلَيْهِ دُونَهُ^(٢).

١٠٠٠ — وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِخَبَرِ الْخَاصَّةِ حَتَّى يَجْمَعَ أُمُوراً^(٣):

١٠٠١ — مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ مَنْ حَدَّثَ بِهِ ثِقَةً فِي دِينِهِ، مَعْرُوفاً

بِالْصِّدْقِ فِي حَدِيثِهِ، عَاقِلًا لِمَا^(٤) يُحَدِّثُ بِهِ، عَالِماً بِمَا يُحِيلُ مَعَانِي^(٥)

الْحَدِيثِ مِنَ اللَّفْظِ، وَأَنْ^(٦) يَكُونَ مِمَّنْ يُؤَدِّي الْحَدِيثَ بِحُرُوفِهِ كَمَا

سَمِعَ^(٧)، لَا يُحَدِّثُ بِهِ عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْمَعْنَى وَهُوَ غَيْرُ

رَجَحْتَ أَنَّهَا هُنَا مِنَ الْأَصْلِ. وَكَلِمَةُ «يَنْتَهَى» كَتَبْتُ فِيهِ بِالْيَاءِ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ،

وَكَانَ الْأَقْرَبُ أَنْ تَكُونَ «يَنْتَهَى» لَوْلَا أَنَّهُ ضَبَطَ الْيَاءَ فِي أَوَّلِهَا بِالضَّمِّ، وَالْمَعْنَى

صَحِيحٌ فِي الْحَالِينِ.

(١) فِي «أَوْ إِلَى مَنْ انْتَهَى» وَكَلِمَةُ «إِلَى» لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ. وَقَوْلُهُ «انْتَهَى» كَتَبْتُ

فِيهِ «انْتَهَى» بِالْأَلْفِ، فَلِذَلِكَ ضَبَطْنَاهُ بِالْيَاءِ لِلْفَاعِلِ.

(٢) يَعْنِي: حَتَّى يَنْتَهَى بِإِسْنَادٍ الْخَبَرِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَرْفُوعاً إِلَيْهِ،

أَوْ يَنْتَهَى بِإِسْنَادِهِ إِلَى مَنْ رَوَى عَنْهُ الْخَبَرُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، صَحَابِيًا كَانَ

أَوْ غَيْرِهِ، كَمَا إِذَا رَوَى أَثَرٌ عَنْ عُمَرَ، أَوْ عَنْ مَالِكٍ، مَثَلًا، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ لثَبُوتِ ذَلِكَ

عَنِ الْمُرَوِّى عَنْهُ أَنْ يَتَّصِلَ بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ.

(٣) عَثْتُ عَابَثَ فِي الْأَصْلِ، فَزَادَ تَاءٌ قَبْلَ الْمِيمِ فِي كَلِمَةِ «يَجْمَعُ» وَضُرِبَ عَلَى الْأَلْفِ

الْأَخِيرَةِ مِنْ «أُمُوراً» لِيَكُونَ الْكَلَامُ «حَتَّى تَجْتَمِعَ أُمُورٌ». وَلَكِنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ أَحَدٌ

مِنَ أَصْحَابِ النُّسخِ الْآخَرِى عَلَى هَذَا الْعَبَثِ!

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَنُسْخَةُ ابْنِ جَاعَةَ «لِمَا» بِاللَّامِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَكِنْ كَشَطَ

بَعْضُهُمْ رَأْسَ اللَّامِ وَأَبْقَى بَقِيَّتَهَا لِقَرَأَةِ «بِمَا» وَبِذَلِكَ كَتَبْتُ فِي س وَ ج ،

وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) تَصَرَّفَ بَعْضُ قَارِئِي الْأَصْلِ بِجَهْلٍ! فَالْصَّقَ بِالْمِيمِ لَاماً لِتَكُونَ «لِمَعَانِي» وَهُوَ خَطَأٌ

وَسَخَفٌ، لَمْ يَتَّبِعْهُ فِيهِ أَحَدٌ.

(٦) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، بِالْعَطْفِ بِالْوَاوِ، وَفِي نُسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَ س «أَوْ أَنْ». وَالْمَعْنَى

فِي الْأَوَّلِ عَلَى «أَوْ» وَكَثِيرًا مَا يَعْطَفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِالْوَاوِ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

وَالْمُرَادُ أَنَّ الشَّرْطَ أَحَدُ امْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الرَّوِّى يَرَوِّى الْحَدِيثَ بِنَفْظِهِ كَمَا سَمِعَ،

أَوْ يَكُونَ عَالِماً بِالْمَعْنَى إِذَا رَوَاهُ بِالْمَعْنَى وَلَمْ يُؤَدِّ اللَّفْظَ. وَانْظُرْ مَاضِيَّ فِي الْفَقْرَةِ (٧٥٥).

(٧) فِي سَائِرِ النُّسخِ «كَمَا سَمِعَهُ» وَالْهَاءُ مُلصِّقَةٌ فِي الْأَصْلِ، وَلَيْسَتْ مِنْهُ.

عالم بما يحيلُ معناه - : لم يذَرِ لعلَّه يُحِيلُ الحلالَ إلى الحرام^(١) . وإذا أَدَّاهُ بحروفه فلم يَبْقَ وجهٌ يُخافُ فيه إحالتهُ^(٢) الحديث ، حافظاً إن حَدَّثَ به من حفظه ، حافظاً لكتابه إن حَدَّثَ^(٣) من كتابه . إذا شَرِكُ^(٤) أهلَ الحفظِ في الحديثِ وافقَ حديثهم ، بَرِيّاً^(٥) من أن يكونَ مُدْلِساً^(٦) : يُحَدِّثُ عن مَنْ لَقِيَ ما لم يَسْمَعْ منه ، ويحدِّثُ^(٧) عن النبيِّ ما^(٨) يُحدِّثُ الثقاتُ خلافةً عن النبيِّ .

١٠٠٢ - ويكونُ هكذا من فوقه ، ممَّن حَدَّثَهُ ، حتى يَنْتَهِيَ بالحديثِ مَوْصُولاً إلى النبيِّ أو إلى من انتهَى به إليه دونه ، لأنَّ كلَّ

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « والحرام إلى الحلال » وهي مزادة أيضا بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، ولكنها ليست في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « إحالة » بدون الضمير ، وهو ثابت في الأصل ونسخة ابن جماعة . (٣) في س زيادة « به » وليست في الأصل .

(٤) « شرك » مضبوطة في الأصل يفتح الشين وكسر الراء ، وهي من باب « فرح » : أى صار شريكاً ، والمصدر « شَرِكٌ » بوزن « كتف » و « شَرِكَةٌ » بوزن « كلة » ؛ ويخففان بكسر أولهما ، ويكون ثانيهما و « شُرْكَةٌ » أيضاً بوزن « غرفة » : لة .

(٥) « برىا » بتسهيل الهزرة وتشديد الياء ، ووضعت عليها الشدة في الأصل .

(٦) ما سيأتى هو إيان لمدلس .

(٧) قوله و « يحدث » بال نصب ، معطوف على « يكون » يعنى : ورياً من أن يحدث حديثاً يخالفه فيه الثقات ، وهو بمعنى قوله قبل « إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم » فان كثرة مخافة الثقات تدل على وهمه في روايته وسره ، حفظه . ولا يجوز عطفه على « يحدث عن من لقي » لأن من يخاف الثقات لا يدخل في وصف المدلس . وفي س « فيحدث » وهو خطأ صرف ، ومخالف الأصل وسائر النسخ .

(٨) « ما » مفعول « يحدث » ، وفي باقى النسخ « بما » والباء ملصقة بالميم في الأصل ظاهر اصطناعها .

واحدٍ منهم مُثَبِّتٌ لِمَنْ حَدَّثَهُ ، وَمُثَبِّتٌ عَلَى مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ ، فَلَا يُسْتَعْنَى
فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَمَّا وَصَفْتُ .

١٠٠٣ - فَقَالَ ^(١) : فَأَوْضَحَ لِي مِنْ هَذَا ^(٢) بِشَيْءٍ لَعَلِّي أَكُونُ ^(٣)

بِهِ أَعْرِفَ مِنِّي بِهَذَا ، لِخِبْرَتِي بِهِ وَقِلَّةِ خِبْرَتِي بِمَا وَصَفْتَ فِي الْحَدِيثِ ؟
١٠٠٤ - ^(٤) فَقُلْتُ لَهُ : أَتُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكَ بِشَيْءٍ يَكُونُ هَذَا
قِيَاسًا عَلَيْهِ ؟

١٠٠٥ - قَالَ : نَعَمْ !

١٠٠٦ - قُلْتُ ^(٥) : هَذَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ ، فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا عَلَى
غَيْرِهِ ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَوْضَعُ مِنَ الْأَصْلِ .

١٠٠٧ - قَالَ : فَلَسْتُ أُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ قِيَاسًا ، وَلَكِنْ مَثَلَهُ لِي ^(٦)

عَلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّهَادَاتِ ، الَّتِي الْعِلْمُ بِهَا عَامٌّ ؟

١٠٠٨ - قُلْتُ ^(٧) : قَدْ يَخَالِفُ الشَّهَادَاتِ فِي أَشْيَاءٍ وَيُجَامِعُهَا

فِي غَيْرِهَا .

(١) فِي النسخ المطبوعة « قَالَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فَأَوْضَحَ لِي هَذَا » بِحَذْفِ « مِنْ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ
فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ زَائِدَةٌ ، كَمَا يَأْتِي ذَاكَ كَثِيرًا فِي كَلَامِ الْبَلْغَاءِ . وَيُظْهِرُ أَنَّ بَعْضَ الْقَارِئِينَ
فِي الْأَصْلِ لَمْ يَعْجِبْهُ مَوْضِعُهَا ، خَاوِلٌ تَغْيِيرَهَا لِجَعْلِهَا « فِي » .

(٣) فِي سَائِرِ النسخ « لَعَلِّي أَنْ أَكُونُ » وَكَلِمَةُ « أَنْ » مُزَادَةٌ بَيْنَ السُّطُورِ فِي الْأَصْلِ
بِنِخْطِ آخِرِ .

(٤) هُنَا فِي الْأَصْلِ زِيَادَةُ « قَالَ » بَيْنَ السُّطُورِ بِنِخْطِ آخِرِ . وَفِي سَائِرِ النسخ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٥) فِي س « فَقُلْتُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٦) كَلِمَةُ « لِي » لَمْ تَذْكَرْ فِي س .

(٧) فِي س « قُلْتُ لَهُ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

١٠٠٩ - قال : وأين يُخالفها ؟

١٠١٠ - قلت : أقبلُ في الحديث الواحد^(١) والمرأة^(٢) ،

ولا أقبلُ واحداً منهما وحده في الشهادة .

١٠١١ - وأقبلُ في الحديث « حدثني فلانٌ عن فلانٍ » إذا لم

يكن مُدَلِّساً ، ولا أقبلُ في الشهادة إلا « سمعتُ » أو « رأيتُ »
أو « أشهدني » .

١٠١٢ - وتختلفُ الأحاديثُ ، فأخذُ ببعضها ، استدلالاً

بكتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ أو قياسٍ ، وهذا لا يؤخذُ به في الشهاداتِ
هكذا ، ولا يوجدُ^(٣) فيها بحالٍ .

١٠١٣ - ثمَّ يكونُ بشره^(٤) كلُّهم تجاوزُ شهادته ولا أقبلُ

حديثه^(٥) ، من قبل ما يدخلُ في الحديث من كثرة الإحالة وإزالة
بعض ألفاظِ المعاني .

١٠١٤ - ثم هو يُجامعُ الشهاداتِ في أشياء غير ما وصفتُ .

(١) في النسخ المطبوعة « الرجل الواحد » وكلمة « الرجل » ليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملغاة بالحررة .

(٢) في نسخة ابن جماعة « والامرأة الواحدة » ثم ألغيت « الواحدة » بالحررة .

(٣) في ج « يؤخذ » وهو خطأ ، ويظهر أن الخطأ من نسخة ابن جماعة ، فإن الكلمة كتبت فيها هكذا « يؤخذ » بأعجام الدال وبنقط الحاء بنقطة فوقية وأخرى تحتية ، لتقرأ « يوجد » و « يؤخذ » ، وهي في الأصل واضحة بالجم .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « كثير » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) في س « شهادتهم » وفي س و ج « حديثهم » . وكله مخالف للأصل .

١٠١٥ - (١) فقال : أمّا ما قلت من ألاّ تقبل الحديث إلاّ عن

ثقة حافظ عالم بما يُحيل معنى الحديث - : فكما قلت ، فلم لم تقل هكذا (٢) في الشهادات ؟

١٠١٦ - فقلت (٣) : إن إحالة معنى الحديث أخفى من إحالة

٩٨

معنى الشهادة (٤) ، وبهذا احتطت في الحديث بأكثر مما احتطت به في الشهادة (٥) .

١٠١٧ - قال : وهذا كما وصفت ، ولكنني (٦) أنكرت - إذا

كان من يحدث (٧) عنه ثقة فحدث (٨) عن رجل لم تعرف أنت ثقته - :

(١) زيد هنا في الأصل بين السطور بخط آخر « قال الشافعي » وثبت ذلك في سائر النسخ .

(٢) في س « فلم لم تقبل هكذا في الشهادات » وهو مخالف للأصل ، وفي نسخة ابن جماعة و س و ج « فلم لم تقل هذا هكذا » وزيادة « هذا » من غير الأصل ، ولكن زادها فيه بعض قارئيه بين السطور مرتين ، مرة قبل « هكذا » ومرة بعدها ، وهو خلط .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « له » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملغاة بالحررة .

(٤) في سائر النسخ « الشهادات » وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على الهاء الأخيرة وكتب فوقها « ات » لتقرأ « الشهادات » .

(٥) في س و ج « الشهادات » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٦) في س « ولكن » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٧) « يحدث » نقت الياء في الأصل من تحت ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، وكتب

مصحح س بحاشيتها مانصه : « هكذا في جميع النسخ ياء الغائب ، والمعنى عليها غير

ظاهر ، فلعل المناسب تاء المخاطب » . فيظهر من هذا أنه قرأ الفعل مبنيًا للفاعل ،

فلم يستقم له معنى الكلام ، والذي أراه أنه مبني لما لم يسم فاعله ، فكأنه

يقول : إذا كان الراوى ثقة .

(٨) في النسخ المطبوعة « فيحدث » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

امتناءك من أن تقلد الثقة ، فتحسين^(١) الظن به ، فلا تتركه يروى
إلا عن ثقة^(٢) ، وإن لم تعرفه أنت ؟ !

١٠١٨ — ^(٣) فقلت له : رأيت أربعة نفر عدول فقهاء شهدوا^(٤)

على شهادة شاهدين بحقٍ لرجلٍ على رجلٍ : أكنت قاضياً به ولم يقل
لك الأربعة إن الشاهدين عدلان ؟

١٠١٩ — قال : لا ، ولا أقطع بشهادتهما^(٥) شيئاً حتى أعرف

عدلهما ، إما بتعديل الأربعة لهما ، وإما بتعديل غيرهم ، أو معرفة
منى بعدهما .

١٠٢٠ — ^(٦) فقلت له : ولم لم تقبلهما على المعنى الذى أمرتني

أن أقبل عليه الحديث ، فتقول : لم يكونوا يشهدوا إلا على من هو
أعدل^(٧) عندهم ؟

١٠٢١ — ^(٦) فقال : قد يشهدون على من هو عدل عندهم ، ومن

(١) فى ج « لحن » وفى نسخة ابن جماعة و ب و س « بحسن » وكلها مخالف
للأصل ، وقد ضرب قارىء على « فتحسن » فى الأصل ، وكتب فوقها بخط
آخر « بحسن » ، إذ لم يفهم المعنى .

(٢) يعنى : فلا اعتبره يروى إلا عن ثقة .

(٣) زيد فى الأصل بين السطور كلمة « قال » وفى سائر النسخ « قال الشافعى » .

(٤) فى سائر النسخ زيادة « لك » وهى مزادة فى الأصل بخط آخر بجوار السطر
خارجة عنه .

(٥) فى س « بشهادتهما » بالجمع ، وهو مخالف للأصل .

(٦) زاد بعضهم هنا فى الأصل كلمة « قال » بخط آخر ، وفى النسخ المطبوعة
« قال الشافعى » .

(٧) فى سائر النسخ « عدل » والذى فى الأصل « أعدل » وهو صواب ، وقد يؤتى
باسم التفضيل على غير بابه .

عَرَفُوهُ وَلَمْ يَعْرِفُوا عَدْلَهُ ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مَوْجُودًا فِي شَهَادَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ لِي قَبُولُ شَهَادَةٍ مِّنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ حَتَّى يُعَدَّهُ ، لَوْ أَوْ أَعْرِفَ عَدْلَهُ وَعَدْلَ مَن شَهِدَ عِنْدِي عَلَى عَدْلٍ غَيْرِهِ ، وَلَا ^(١) أَقْبَلُ تَعْدِيلَ شَاهِدٍ عَلَى شَاهِدٍ عَدْلَ الشَّاهِدِ غَيْرِهِ وَلَمْ أَعْرِفْ عَدْلَهُ .

١٠٢٢ - ^(٢) فَقُلْتُ ^(٣) : فَالْحِجَةُ فِي هَذَا لَكَ ^(٤) الْحِجَةُ عَلَيْكَ : فِي

أَلَّا تَقْبَلَ خَيْرَ الصَّادِقِ عَنْ مَن جَهِلْنَا صَدَقَهُ .

١٠٢٣ - وَالنَّاسُ مِّنْ ^(٥) أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى شَهَادَةٍ ^(٦) مِّنْ عَرَفُوا

عَدْلَهُ - : أَشَدُّ تَحَفُّظًا مِنْهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَّا حَدِيثَ مَن عَرَفُوا صِحَّةَ حَدِيثِهِ .

١٠٢٤ - وَذَلِكَ : أَنَّ الرَّجُلَ يَبْقَى الرَّجُلَ يُرَى عَلَيْهِ سِيَمَا

الْخَيْرِ ^(٧) ، فَيُحْسِنُ الظَّنَّ بِهِ ، فَيَقْبَلُ حَدِيثَهُ ، وَيَقْبَلُهُ ^(٨) وَهُوَ لَا يَعْرِفُ

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فَلَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) زَادَ بَعْضُهُمْ هُنَا فِي الأَصْلِ كَلِمَةَ « قَالَ » بِمَخْطِ آخِرٍ ، وَفِي النُّسخِ المَطْبُوعَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « لَهُ » وَهِيَ مُزَادَةٌ بِمَاشِيَةِ الأَصْلِ بِمَخْطِ آخِرٍ .

(٤) فِي ج « مَا الْحِجَةُ » وَهُوَ خَطَأٌ سَخِيفٌ . وَفِي ب « لَكَ فِي هَذَا » بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٥) فِي ج « بَيْنَ » بِدَلِّ « مِنْ » وَهُوَ خَطَأٌ لَامَعْنَى لَهُ .

(٦) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مَنْ أَنْ يَشْهَدُوا إِلَّا عَلَى شَهَادَةٍ » وَكَلِمَةُ « إِلَّا » مُزَادَةٌ فِي الأَصْلِ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ بِمَخْطِ آخِرٍ ، وَزِيَادَتُهَا خَطَأٌ ، لِأَنَّ المَعْنَى : أَنَّ النَّاسَ أَقْلَ تَحَفُّظًا فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْ مَنْ لَمْ يَعْرِفُوا صِحَّةَ حَدِيثِهِ ، مِنْهُمْ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى شَهَادَةٍ مِنْ عَرَفُوا عَدْلَهُ ، لِأَنَّهُمْ فِي الشَّهَادَةِ أَشَدَّ احْتِيَاظًا وَتَحَفُّظًا .

(٧) كَانَتْ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ « الْخَيْرِ » كَالأَصْلِ ، ثُمَّ كَشَطَتْ الألفَ وَاللَّامَ ، وَمَوْضِعَ الكَشَطِ ظَاهِرٌ .

(٨) فِي ب « وَيَنْقُلُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ .

حالهُ ، فيَذْكُرُ أَنَّ رجلاً يُقالُ له «فلان» حَدَّثَنِي كذا ، إمّا على وجهِ رَجْوٍ
أن يَجِدَ عِلْمَ ذلكَ الحديثِ عندَ ثقةٍ فيَقْبَلَهُ عن الثقة ، وإمّا أن^(١) يُحَدِّثَ
به على إنكاره والتَّعَجُّبِ منه ، وإمّا بِغَفْلَةٍ^(٢) في الحديثِ عنه .

١٠٢٥ - ولا أَعْلَمُنِي^(٣) لَقِيتُ أَحَدًا قَطُّ بَرِيًّا^(٤) مِنْ أَنْ
يُحَدِّثَ عَن ثِقَةٍ حَافِظٍ وَآخَرَ يُخَالِفُهُ^(٥) .

١٠٢٦ - ففعلتُ في هذا ما يَجِبُ عليّ .

١٠٢٧ - ولم يكن طَلَبِي الدَّلَائِلَ على معرفةِ صِدْقِ مَنْ حَدَّثَنِي
بأَوْجَبَ عليّ مِنْ طَلَبِي ذلكَ على معرفةِ صِدْقِ مَنْ فَوْقَهُ ، لأنِّي أحتاجُ
في كُلِّهِم إلى ما أحتاجُ إليه فيمن لَقِيتُ منهم ، لأنَّ كُلَّهُم مُثَبِّتٌ^(٦)
خبرًا عَن مَنْ فَوْقَهُ وَلِمَنْ دُونَهُ .

(١) في سائر النسخ « وإما على أن » وزيادة « على » هنا لا وجه لها ، وقد زادها بعضهم في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٢) في النسخ المطبوعة « يغفله » وكذلك في نسخة ابن جماعة وزادت فتحة فوق الفين وشدة فوق الفاء ، وهو لا معنى له ولا وجه ، والذي في الأصل واضح بالباء الموحدة المنقوطة نقطة واحدة ، وهي باء الجر . والمراد : أن الراوى عن الذى عليه سيما الصلاح قد يندع بظاهره ، فهي الغفلة في الحديث عنه .

(٣) في النسخ المطبوعة « ولا أعلم أنى » وما هنا هو الذى في الأصل ، ثم غير فيه بعضهم ، فبدّل طرف الميم وكتب فوق النون والياء « أنى » . وأما نسخة ابن جماعة فجمعت بينهما : « ولا أعلمنى أنى » .

(٤) كلمة « قط » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل ، إلا أن بعض القارئین ضرب عليها . و « برياً » كتبت في سائر النسخ « بريثاً » .

(٥) في س و ج زيادة « ثقة » وهي مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » وهي خطأ صرف ، بل تفسد المعنى المراد ، لأنه يريد أن الرواة يروون عن الثقات وعن غير الثقات .

(٦) في ج « مثبت لى » وكلمة « لى » ليست في الأصل ، ولكنها مزادة بالجرمة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « صح » .

١٠٢٨ — (١) فقال : فما بالكَ قَبِلْتَ مِمَّنْ لَمْ تَعْرِفْهُ (٢) بالتَّدْلِيسِ أَنْ

يَقُولَ « عَنْ » (٣) ، وَقَدْ يُمْكِنُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَسْمَعْهُ ؟

١٠٢٩ — فَقُلْتُ لَهُ : الْمُسْلِمُونَ الْعُدُولُ عُدُولُ أَصْحَاءِ الْأَمْرِ

فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَحَالُهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ غَيْرُ حَالِهِمْ فِي غَيْرِهِمْ ، أَلَا تَرَى أَنِّي

إِذَا عَرَفْتُهُمْ بِالْعَدْلِ فِي أَنْفُسِهِمْ قَبِلْتُ شَهَادَتَهُمْ ، وَإِذَا (٤) شَهِدُوا عَلَيَّ

شَهَادَةً غَيْرِهِمْ لَمْ أَقْبَلْ شَهَادَةَ غَيْرِهِمْ حَتَّى أَعْرِفَ حَالَهُ (٥) ؟ ! وَلَمْ تَكُنْ

مَعْرِفَتِي عَدْلَهُمْ مَعْرِفَتِي عَدْلَ مَنْ شَهِدُوا عَلَيَّ شَهَادَتَهُ

١٠٣٠ — وَقَوْلُهُمْ عَنْ خَبَرِ أَنْفُسِهِمْ وَتَسْمِيَتِهِمْ — : عَلَى

الصَّحَّةِ ، حَتَّى نَسْتَدِلَّ (٦) مِنْ فِعْلِهِمْ بِمَا يُخَالِفُ ذَلِكَ ، فَتَحْتَرِسَ (٧)

مِنْهُمْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي خَالَفَ فِعْلُهُمْ فِيهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ .

١٠٣١ — وَلَمْ نَعْرِفْ (٧) بِالتَّدْلِيسِ بِلَدُنَا ، فَيَمْنُ مَضَى وَلَا مَنْ

(١) هُنَا فِي س و ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٢) فِي س وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ « مِمَّنْ لَا تَعْرِفُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ . وَفِي ج « مِمَّنْ تَعْرِفُهُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فِي ج « عَنْ كَذَا » وَهُوَ كَلَامٌ لَامَعْنَى لَهُ .

(٤) فِي س و ج « فَإِذَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ .

(٥) فِي س و ج « حَالُهُمْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ .

(٦) « نَسْتَدِلُّ » لَمْ تَنْقُطِ النُّونُ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « يَسْتَدِلُّ » وَلَكِنْ قَوْلُهُ « فَتَحْتَرِسُ » وَاضِحٌ النُّقْطُ فِي الْأَصْلِ ، فَجَمَعْنَا الْأَوَّلَى بِالنُّونِ كَالثَّانِيَةِ ، لِاتِّسَاقِ الْقَوْلِ ، وَفِي س و ج « فَيَحْتَرِسُ » ، وَفِي ج « فَتَحْتَرِسُ » ، وَكُلُّهُ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٧) فِي س « وَلَمْ يَعْرِفْ » وَكَذَلِكَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، بَلْ ضَبَطْتُ فِيهَا بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتَحَ الرَّاءِ ، وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ بِالنُّونِ وَفَوْقَهَا فَتْحَةٌ .

أَذْرَكْنَا مِنْ أَصْحَابِنَا - : إِلَّا حَدِيثًا فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُ عَنْ مَنْ لَوْ تَرَكَه
عَلَيْهِ كَانَ خَيْرًا لَهُ .

١٠٣٢ - وَكَانَ قَوْلُ الرَّجُلِ « سَمِعْتُ فُلَانًا يَقُولُ سَمِعْتُ فُلَانًا »
وَقَوْلُهُ « حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ » - : سِوَاءٍ عِنْدَهُمْ ، لَا يَحْدُثُ وَاحِدٌ^(١)
مِنْهُمْ عَنْ مَنْ لَقِيَ إِلَّا مَا^(٢) سَمِعَ مِنْهُ ، مِمَّنْ عَنَاهُ^(٣) بِهَذِهِ الطَّرِيقِ ، قَبْلُنَا
مِنْهُ « حَدَّثَنِي فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ »^(٤) .

١٠٣٣ - وَمِنْ عَرَفْنَاهُ دَأْسَ مَرَّةٍ فَقَدْ أَبَانَ لَنَا عَوْرَتَهُ
فِي رِوَايَتِهِ .

١٠٣٤ - وَلَيْسَتْ تِلْكَ الْعَوْرَةُ بِالْكَذِبِ^(٥) فَتَرُدُّ بِهَا حَدِيثَهُ ،
وَلَا النَّصِيحَةَ فِي الصَّدَقِ ، فَتَقْبَلُ مِنْهُ مَا قَبَلْنَا مِنْ أَهْلِ النَّصِيحَةِ
فِي الصَّدَقِ .

(١) فِي س « أَحَدٌ » .

(٢) فِي س « بِمَا » وَالْبَاءُ مَلصَقَةٌ فِي الْأَصْلِ بِخَطٍ مُخَالَفٍ .

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ، يَعْنِي : مِمَّنْ أَرَادَهُ الرَّاوِي مِنْ شَيْوْخِهِ أَوْ مِنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُمْ ، بِالطَّرِيقِ
الَّتِي حَدَّثَ بِهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَحْدُثُ إِلَّا بِمَا سَمِعَ هُوَ وَسَمِعَ شَيْخُهُ ، وَإِنْ عُبِّرَ بِقَوْلِهِ « عَنْ
فُلَانٍ » ، لِأَنَّهُ يَعْنِي بِهِ السَّمْعَ وَالتَّحْدِيثَ . وَقَوْلُهُ « قَبْلُنَا مِنْهُ » الْخ : كَأَنَّهُ تَفْرِيعٌ عَلَى
ذَلِكَ أَوْ نَتِيجَةٌ لَهُ ، وَلَكِنْ بَدُونَ الْفَاءِ . وَكَانَ تَرْكِيبُ غَرِيبٍ دَقِيقٍ ، أَشْكَلُ عَلَى
الْفَارِسِيِّينَ ، فَغَيَّرَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ ، وَضَرَبَ عَلَى قَوْلِهِ « مِمَّنْ عَنَاهُ » وَكَتَبَ فَوْقَهُ « فَمِنْ
عَرَفْنَاهُ » لِيُشَارَ كُلُّ بَعْضٍ بِقَوْلِهِ الْآتِي (بِرَقْمِ ١٠٣٣) ، وَبِذَلِكَ طُبِعَتْ فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ
وَكُتِبَتْ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَمَاعَةَ ، بَلْ زَادُوا عَلَيْهِ ، فَصَارَتْ الْجُمْلَةُ « فَمِنْ عَرَفْنَاهُ مِنْهُمْ
بِهَذِهِ الطَّرِيقِ » .

(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « إِذَا لَمْ يَكُنْ مَدْلُوسًا » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ
فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَمَاعَةَ وَمُلَغَاةٌ بِالْهَمْزَةِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِكَذِبٍ » وَقَدْ تَصَرَّفَ بَعْضُ قَارِئِي الْأَصْلِ فَضَرَبَ عَلَى « بَاءٍ » وَأَصْلَحَ
الْاِمَامُ لِتَكُونِ بَاءٌ . وَهُوَ تَصَرَّفٌ غَيْرُ سَائِغٍ .

١٠٣٥ — فقلنا : لا نقبلُ من مُدلسٍ حديثاً حتَّى يقولَ فيه « حدثني » أو « سمعتُ » .

١٠٣٦ — فقال : قد أراكَ تقبلُ شهادةَ مَنْ لا يُقبلُ^(١) حديثُهُ ؟

١٠٣٧ — قال^(٢) : فقلتُ^(٣) : لِكَبْرِ أَمْرِ الحديثِ وَمَوْقِعِهِ من المسلمين ، ولمعنى بَيِّنٍ .

١٠٣٨ — قال : وما هو ؟

١٠٣٩ — قلتُ : تكونُ^(٤) اللفظةُ تُتركُ من الحديثِ فتُحِيلُ معناه ، أو يُنطَقُ بها بغير لفظة^(٥) المحدث ، والناطقُ بها غيرُ عامِدٍ لإحالةِ الحديثِ - : فيُحِيلُ معناه .

١٠٤٠ — فاذا كان الذي يَحْمِلُ الحديثَ يَجْهَلُ هذا المعنى ، كان^(٦)

غيرَ عاقلٍ للحديث ، فلمَ يَقْبَلْ حديثَهُ ، إذا كان يَحْمِلُ ما لا يَعْقِلُ ، إن

(١) « يقبل » واضحة النقط في الأصل بالياء التحتية ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ،

خافظنا على الأصل ، وهو بديع في التنويع . وفي النسخ المطبوعة « تقبل » بناء الخطاب .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وذكرت في نسخة ابن جماعة وألغيت بالحررة ، وهي ثابتة في الأصل .

(٣) في نسخة ابن جماعة بالحاشية زيادة « له » وعليها « صح » وثبتت في س و ج ، وليست في الأصل .

(٤) في نسخة ابن جماعة و ج « أن تكون » وزيادة « أن » ليست في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « لفظ » ، والذي في الأصل « لفظة » ، بل تكرر هذا السطر في الأصل مرتين خطأ ثم ألغى أحدهما ، وفيه الكلمة « لفظة » وتصرف بعضهم فكتب فوقها

في السطرين كلمة « لفظ » . واستعمال كلمة « لفظة » هنا استعمال بديع طريف .

(٦) الجملة جواب الشرط . وفي سائر النسخ « وكان » والواو زادها في الأصل بعض قارئيه ، وتكلفها ظاهر .

كان ممن لا يؤدّي الحديث بحروفه ، وكان يلتمس تأديته على معانيه ، وهو لا يعقل المعنى ^(١) .

١٠٤١ - قال : أف يكون عدلاً غير مقبول الحديث ؟

١٠٤٢ - قلت : نعم ، إذا كان كما وصفت كان هذا موضع

ظنة ^(٢) يدّنه نردّها بها حديثه ، وقد يكون الرجل عدلاً على غيره ظنيّاً ^(٣) في نفسه وبعض أقربيه ، ولعله أن يحزر من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل ، ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته ، فالظنة ممن ^(٣) لا يؤدّي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه - : أبين منها في الشاهد لمن تردّد شهادته ^(٤) فيما هو ظنين فيه بحال .

١٠٤٣ - ^(٥) وقد يُعتبر على الشهود فيما شهدوا ^(٦) فيه ^(٧) ، فإن

استدللنا على ميل نستبينه أو حيطة بمجاوزة قصد للمشهود له ^(٨) - :

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « بحال » وهي مزادة في نسخة ابن جماعة بين السطور ، وعليها « صح » ولا ضرورة لها ، وليست في الأصل .

(٢) « الظنة » بكسر الظاء المعجمة : التهمة . و « الظنين » المتهم .

(٣) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فيمن » وهي في الأصل « ممن » ثم كتب فوقها بخط آخر « فيمن » . وما في الأصل صحيح .

(٤) في سائر النسخ زيادة « له » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا في س زيادة « قال الشافعي » . وفي س زيادة « قال » وهي مزادة بين السطور في الأصل بخط آخر .

(٦) في س « يشهدون » وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في س زيادة نصها « فان استدلالك عليه واجب » وهي زيادة غريبة ، لا معنى لها ولا موضع . وليست في الأصل ولا سائر النسخ ، ولكن أشير إليها في حاشية س .

(٨) في النسخ المطبوعة « قصد الشهود للمشهود له » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة

لم تقبل شهادتهم ، وإن شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم
في مثل ما شهدوا عليه - : لم تقبل شهادتهم ، لأنهم لا يعقلون ^(١) معنى
ما شهدوا عليه .

١٠٤٤ — ^(٢) ومن كثرة غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل
كتاب صحيح - : لم تقبل حديثه ، كما يكون من أكثر الغلط في
الشهادة لم تقبل ^(٣) شهادته .

١٠٤٥ — ^(٤) وأهل الحديث متباينون :

١٠٤٦ — فمنهم المعروف بعلم الحديث ، بطلبه ^(٥) وسماعه من
الأب والعم وذوى الرحم ^(٦) والصدق ، وطول مجالسة أهل النزاع
فيه ، ومن كان هكذا كان مقدما في الحفظ ^(٧) ، إن خالفه من يقصر

ابن جماعة ، ولكن زيد فيه بخط آخر حرف « من » بعد كلمة « قصد » بين
السطرين ، وهذا الحرف مراد أيضا في نسخة ابن جماعة وملغى بالجرمة .

(١) هنا في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « عندنا » وهي مكتوبة في الأصل بين
السطور بخط آخر .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » وفي الأصل بين السطور بخط
آخر « قال » .

(٣) في س و ج « لم تقبل » بالباء ، وهو مخالف للأصل ، وهي أيضا في نسخة
ابن جماعة بالنون ، وكتب فوقها « صح » .

(٤) هنا في س زيادة « قال » وليست في الأصل .

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « طلبه » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به
عاب فأطال الباء جعلها لاما ، لتقرأ « لطلبه » . ثم زاد بين السطور كلمة « بالتدين »
أو تقرأ أيضا « بالتدبر » . وبالأولى ثبتت في سائر النسخ ، وهي زيادة نائية عن
سياق الكلام .

(٦) في سائر النسخ « وذى الرحم » بالافراد ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في سائر النسخ « في الحديث » وهو مخالف للأصل .

- عنه^(١) كان أولى أن يُقبلَ حديثُه ممَّن خالفه^(٢) من أهل التقصير عنه .
- ١٠٤٧ — ^(٣) ويُعتبرُ على أهل الحديث بأن^(٤) إذا اشترَكُوا في الحديث عن الرجل بأن يُستدلَّ على حفظِ أحدهم بموافقة أهل الحفظ^(٥) ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له .
- ١٠٤٨ — وإذا اختلفت الروايةُ استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا ، ووُجوهٍ سواه ، تدلُّ على الصدق والحفظ والغلط ، قد يَدَّها في غير هذا الموضع ، وأسأل الله التوفيق^(٦) .
- ١٠٤٩ — ^(٧) فقال : فما الحجةُ لك في قبول خبر الواحد وأنت لا تُجيز شهادةَ واحدٍ وحده^(٨) ؟ وما حجَّتكَ في أن قِسْتَهُ بالشهادة في أكثر أمره ، وفرَّقْتَ بينه وبين الشهادة في بعض أمره ؟

(١) هنا في النسخ زيادة « فيه » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين السطور بخط آخر .

(٢) في س و ج « يخالفه » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل « قال » بين السطور بخط آخر .

(٤) كلمة « بأن » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابته في لأصل ونسخة ابن جماعة . وهو الصواب ، لأنها لتصوير الاعتبار على أهل الحديث ، واختبار حفظهم وخلاف حفظهم .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « له » وليست في الأصل ، ولكنها مزادة بين سطورهم بخط آخر .

(٦) في س « وأسأل الله العصمة والتوفيق » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٨) هذا ما في الأصل . وفي نسخة ابن جماعة « شهادة شاهد وحده » وفي س و ج ، بالجمع بينهما « شهادة شاهد واحد وحده » وكل مخالف للأصل .

١٠٥٠ - قال ^(١) : فقلت له : أنت تُعيد ^(٢) ما قد ظننتك ^(٣) فرغت منه !! ولم أقسه بالشهادة ، إنما سألت أن أمثله لك بشيء تعرفه ، أنت به أخبر منك بالحديث ، فمثله لك بذلك الشيء ، لا أني احتجت لأن يكون ^(٤) قياساً عليه .

١٠٥١ - وتثبت خبر الواحد أقوى من أن احتاج إلى أن أمثله بغيره ، بل هو أصل في نفسه . يعني ليس أصل لغيره

١٠٥٢ - قال : فكيف يكون الحديث كالشهادة في شيء ، ثم يفارق بعض معانيها في غيره ؟

١٠٥٣ - فقلت له ^(٥) : هو مخالف للشهادة - كما وصفت لك - في بعض أمره ، ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحجة لي فيه يئنة إن شاء الله .

(١) كلمة « قال » هنا ثابتة في الأصل ، ومع ذلك حذفت في نسخة ابن جماعة و س . وفي س و ج « قال الشافعي » .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « على » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بهامشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » .

(٣) هكذا في الأصل ، وهو صواب ظاهر . فجاء بعض الفارئين فألصق بالكاف نونا وكتب بجوارها أنما ، ثم كتب بين السطور بعد الكاف كلمة « قد » لقرأ « ظننت أنك قد » . وهو تصرف غير سديد . وفي نسخة ابن جماعة و ج « ظننت بألك » وفي س « ظننت أنك » .

(٤) في سائر النسخ « إلى أن يكون » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « قلت له » وهو مخالف للأصل . وفي س « قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت له » .

١٠٥٤ - قال : وكيف ذلك ، وسبيلُ الشهاداتِ سبيلٌ
واحدةٌ^(١) ؟

١٠٥٥ - قال^(٢) : فقلتُ : أتعني في بعض أمرها دون بعض ؟
أم في كل أمرها ؟

١٠٥٦ - قال : بل في كل أمرها .

١٠٥٧ - قلتُ : فكم أقلُّ ما تقبلُ على الزنا ؟

١٠٥٨ - قال : أربعة .

١٠٥٩ - قلتُ : فإن تقصوا واحداً جلدتهم ؟

١٠٦٠ - قال : نعم .

١٠٦١ - قلتُ : فكم تقبلُ على القتل والكفر وقطع الطريق

الذي تقتل^(٣) به كله ؟

١٠٦٢ - قال : شاهدين .

١٠٦٣ - قلتُ له : كم تقبلُ على المال ؟

(١) السبيل مما يذكر ويؤث ، وقد ورد بهما في القرآن الكريم . وذكرت هنا في الأصل « واحدة » بالتأنيث . وفي سائر النسخ « واحد » بالتذكير ، فأثبتنا ما في الأصل .

(٢) كلمة « قال » ثابتة في الأصل ، ومع ذلك لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وفيها « فقلت له » وفي النسخ المطبوعة « قال الشافعي فقلت له » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٣) « تقتل » منقوطة في الأصل بالناء الفوقية على الخطاب ، وفي س و ج « يقتل » بالياء على الغيبة ويكون مبنيًا للمفعول ، وهو مخالف للأصل .

١٠٦٤ — قال : شاهداً وامرأتين .

١٠٦٥ — قلتُ : فكم تقبلُ في عُيوب النساءِ ؟

١٠٦٦ — قال : امرأة .

١٠٦٧ — قلتُ : ولو لم يتموا شاهدين وشاهداً وامرأتين — : لم

تجلدهم كما جلدتَ شهودَ الزنا^(١) ؟

١٠٦٨ — قال : نعم .

١٠٦٩ — قلتُ^(٢) : أفترأها مجتعة ؟

١٠٧٠ — قال : نعم ، في أن أقبلها ، متفرقة^(٣) في عَدِيدِها .

وفي أن لا يُجلدَ^(٤) إلا شاهدُ^(٥) الزنا .

١٠٧١ — قلتُ له^(٦) : فلو قلتُ لك هذا في خبر الواحد ، وهو

مُجماع^(٧) للشهادة في أن أقبله ، ومفارق لها في عَدِيدِه — : هل كانت لك

حجة إلا كهي عليك ؟ !

(١) كلمة « شهود » غير واضحة في الأصل ، ويغلب على ظني أنها تقرأ « كما جلدت منهم

في الزنا » ولكني لم أجزم بذلك ، ولذلك أثبتتها كما في سائر النسخ .

(٢) في نسخة ابن جماعة « قلت له » وفي س « فقلت له » وكذلك في س و ج مع

زيادة « قال الشافعي » ، وكل ذلك خلاف الأصل .

(٣) بحاشية س « هو منصوب بمحذوف مستفاد من المقام ، أي : وأراها متفرقة الخ » .

وهذا هو الوجه .

(٤) « يجلد » منقوطة الياء التحتية في الأصل . وفي س « نجلد » وفي ج « تجلد » .

(٥) في نسخة ابن جماعة « شهود » بدل « شاهد » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « فقلت » وفي ابن جماعة و س و ج « فقلت له » وما هنا هو الأصل .

(٧) في س « ومجامع » وهو خطأ ، وفي سائر النسخ « هو مجامع » بمحذف الواو ،

وهي ثابتة في الأصل .

١٠٧٢ — قال : فإنما قلتُ بالخلافِ بينِ عددِ الشهاداتِ خبراً
واستدلّالاً .

١٠٧٣ — قلتُ^(١) : وكذلك قلتُ في قبولِ خبرِ الواحدِ خبراً
واستدلّالاً .

١٠٧٤ — وقلتُ : رأيتُ شهادةَ النساءِ في الولادة ، لم أجزّتها
ولا تُجيزُها في درهمٍ !

١٠٧٥ — قال : اتّباعاً .

١٠٧٦ — قلتُ : فإن قيلَ لك : لم يُذكرْ في القرآنِ أقلُّ من
شاهدٍ وامرأتينِ ؟^(٢)

(١) في س « فقلت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) وهكذا ختم الربيع الجزء الثاني من الكتاب عند آخر السؤال ، ثم بدأ الجزء الثالث بالتسمية ثم الجواب عن السؤال ، وهو لا يفعل ذلك ، إن شاء الله ، إلا عن أمر الشافعي أو عن أصل كتابه .

وهذه الصفحة من الأصل التي فيها ختام الجزء الثاني هي الصفحة (١٠٠) ثم بعد ذلك سماعات وعناوين للجزء الثالث ، إلى آخر الصفحة (١١٢) ثم يبدأ الجزء الثالث من الصفحة (١١٣) . وانظر ما بيننا من ذلك فيما مضى ، في ختام الجزء الأول (ص ٢٠٣) .

وأسأل الله العصمة والتوفيق ٤

كتب

أبو الأشبال

الجزء الثالث

من الرسالة

زوايا الروح بنسب لمركز
محمد بن زياد ديسر الساع

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الثالث من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي

١١٣ [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا أبو علي الحسن بن حبيب

قال : نا الربيع^(١) بن سليمان قال : أنا الشافعي^(٢)]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠٧٧ — قال : ولم يُحْظَرْ^(٣) أن يجوزَ أقلُّ من ذلك ، فأجزنا

ما أجاز المسلمون ، ولم يكن هذا خلافاً للقرآن .

١٠٧٨ — قلنا : فهكذا قلنا^(٤) في تثبيت خبر الواحد ، استدلالاً

بأشياء كلها أقوى من إجازة شهادة النساء .

١٠٧٩ — فقال^(٥) : فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة

سوى الاتباع ؟

١٠٨٠ — قلتُ : نعم ، ما لا أعلم من أهل العلم^(٦) فيه مخالفاً .

(١) قوله « نا الربيع » ضاع من الأصل بتأكل الورق ، وزدناه للعلم به واليقين .

(٢) هذه الزيادة كلها هي ما كتبه عبد الرحمن بن نصر بخطه في أول الجزء فوق البسملة ، وانظر ما أوضحنا في أول الجزء الأول (ص ٧) وفي أول الجزء الثاني (ص ٢٠٥) .

(٣) هكذا في الأصل بالياء التحتية وفوقها ضمة ، وفي نسخة ابن جماعة « نَحْظَرُ » وضبطت

فيها بالشكل ، وهو خطأ ، لأنه يريد أن يقول للشافعي : كما أنه لم يذكر في القرآن

أقل من شاهد وامرأتين كذلك لم يحظر فيه أقل من ذلك ، وهو واضح .

(٤) في نسخة ابن جماعة « قلت وهكذا قلنا » وفي ج « قلنا وهكذا قلنا » وما هنا هو الأصل .

(٥) في س « قال » .

(٦) في س و ج « من أهل الحديث » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٠٨١ - قال : وما هو ؟

١٠٨٢ - قلتُ : العدلُ يكونُ جائزَ الشهادةِ في أمورٍ ،

مَرْدُودَهَا في أمورٍ .

١٠٨٣ - قال : فأين هو مردودُها ^(١) ؟

١٠٨٤ - قلتُ : إذا شهدَ في موضعٍ يَجْرُثُ به إلى نفسه زيادةً ،

مِنْ أَى وجهٍ مَّا كان الجرُّ ، أو يَدْفَعُ بها عن نفسه غُرْمًا ، أو إلى ولده

أو والده ، أو يَدْفَعُ بها عنهما ، ومَوَاضِعِ الظَّنِّ سواها ^(٢) .

١٠٨٥ - وفيه في الشهادةِ أن الشاهدَ ^(٣) إنما يشهدُ بها على

واحدٍ لِيُلْزِمَهُ غُرْمًا أو عقوبةً ، وللرجل لِيُؤْخَذَ ^(٤) له غُرْمٌ أو عقوبةٌ ،

(١) في س و ج زيادة « في أمور » وهي زيادة لامعنى لها ، وليست في سائر النسخ .

(٢) « الظن » بكسر الظاء وفتح النون جمع « ظِنَّة » وهي التهمة ، بوزن « عِلَّةٌ وَعِلَلٌ »

وقوله « سواها » هو الصواب الواضح الذى فى الأصل ، وفى س « سواها » .
ثم قوله بعد ذلك فى الفقرة الآتية « وفيه وفى الشهادة » الخ - : كلام جديد مستأنف
وضع بينه وبين ما قبله فى الأصل دارة ، وهى دائرة فيها خط يقطعها ، يجعلها شبيهة
برأس الهاء الكبيرة ، وهى التى كان العلماء السابقون يجعلونها فاصلا بين الحديثين
أو الكلامين خالية الوسط ، ثم إذا قابلوا الكتاب وضعوا فى كل واحدة منها نقطة
أو خطا ليدلوا على ما بلغوه فى المقابلة وعلى أن الكتاب قوبل على أصله أو سمع على
الشيخ . ولم يفهم هذا مصححو نسخة س ولم يفهموا السياق ، فوصلوا الكلام
وحذفوا الواو من قوله « وفيه » فصار الكلام هكذا : « ومواضع الظن سواها فيه
وفى الشهادة » الخ ، وهو خطأ صرف .

(٣) فى الأصل « أن الشهاد » وضرب عليها وكتب فوقها بخط آخر « الشاهد » ولم أجد
لما فى الأصل وجهها فلم أرجع صوابه ، وفى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة
« أن الشاهد » .

(٤) فى ج « أن يؤخذ » وهو مخالف للأصل .

وهو خَلِيٌّ مِمَّا لَزِمَ^(١) غَيْرَهُ من غَرَمٍ ، غيرُ دَاخِلٍ في غَرَمِهِ ولا عَقُوبَتِهِ ، ولا العَارِ الذِي لَزِمَهُ ، وَلَعَلَّهُ يُجْرُ ذَاكَ إِلَى مَنْ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ تَحَامُلًا لَهُ مِنْهُ لَوْلَدِهِ أَوْ وَالِدِهِ ، فَيُقْبَلُ^(٢) شَهَادَتُهُ ، لِأَنَّهُ لَا ظَنَّةَ ظَاهِرَةً كَظَنَّتِهِ فِي نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَوَالِدِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَبِينُ فِيهِ مِنْ مَوَاضِعِ الظَّنِّ^(٣) .

١٠٨٦ - والمحدثُ بما يُحِلُّ ويُحَرِّمُ لا يَجْرُ إِلَى نَفْسِهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا يَدْفَعُ عَنْهَا^(٤) وَلَا عَنْ غَيْرِهِ^(٥) ، شَيْئًا مِمَّا يَتَمَوَّلُ النَّاسُ ، وَلَا مِمَّا فِيهِ عَقُوبَةٌ عَلَيْهِمْ وَلَا لَهُمْ ، وَهُوَ وَمَنْ حَدَّثَهُ ذَلِكَ^(٦) الْحَدِيثَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - : سِوَاهُ ، إِنْ كَانَ بِأَمْرِ يُحِلُّ أَوْ يُحَرِّمُ فَهُوَ شَرِيكُ الْعَامَّةِ فِيهِ ، لَا تَخْتَلِفُ حَالَاتُهُ فِيهِ ، فَيَكُونُ ظَنِينًا مَرَّةً مُرَدُّدَ الْخَبَرِ ، وَغَيْرَ ظَنِينٍ أُخْرَى مُقْبُولَ الْخَبَرِ ، كَمَا تَخْتَلِفُ حَالُ الشَّاهِدِ^(٧) لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ وَخَوَاصِّهِمْ .

-
- (١) فِي س « يَلْزَمُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 (٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ، بِنَقْطِ الْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « فَتَقْبَلُ » بِالتَّاءِ ، وَمَا فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ .
 (٣) مَا هُنَا هُوَ الْمَطَابِقُ لِلأَصْلِ بِالذِّقَّةِ . وَاخْتَلَفَتِ النُّسخُ : فِي س كَمَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي نُسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَ ج « مِمَّا تَبَيَّنَ فِيهِ مَوَاضِعُ الظَّنِّ » وَفِي س « مِمَّا يَبِينُ مِنْهُ مَوَاضِعُ الظَّنِّ » .
 (٤) فِي الْأَصْلِ « بِهَا » ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ وَكَتَبَ فَوْقَهُ بِنَفْسِ الْخَطِ « عَنْهَا » .
 (٥) فِي س وَ ج « غَيْرَهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 (٦) فِي س « بِذَلِكَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 (٧) هَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلأَصْلِ ، وَ « الْحَالُ » مِمَّا يُؤْنِثُ وَيَذَكَّرُ ، وَالْأَرْجَحُ التَّأْنِيثُ ، وَفِي س « يَخْتَلِفُ حَالُ الشَّاهِدِ » وَفِي س وَ ج « تَخْتَلِفُ حَالَاتُ الشَّاهِدِ » وَكُلُّهُ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

١٠٨٧ — وللناسِ حالاتٌ تكونُ^(١) أخبارُهم فيها أصحَّ وأخرى

أن يحضرها^(٢) التَّقْوَى منها في أخرى ، ونيَّاتُ ذوى النِّيَّاتِ فيها أصحُّ ، وفكرُهم فيها أدومٌ ، وغفلتُهم أقلُّ^(٣) ، وتلك^(٤) عند خوف الموتِ بالمرضِ والسفرِ ، وعند ذكره ، وغير تلكَ الحالاتِ من الحالاتِ المنبهةِ عن الغفلةِ .

١٠٨٨ — ^(٥) فقلتُ^(٦) له : قد يكون غيرُ ذى الصدقِ من المسلمين

صادقاً في هذه الحالاتِ ، وفي أن يؤتمنَ على خبرٍ ، فيرى أنه يُعتمدُ على خبره فيه ، فيصدقُ^(٧) غايةَ الصدقِ ، إن لم يكن تقوى خيائٍ من أن ١١٤ يُنصبَ لأمانةٍ^(٨) في خبرٍ لا يدفعُ به عن نفسه ولا يجرُّ إليها : ثم يكذبُ بعده ، أو يدعُ التحفظَ في بعضِ الصدقِ فيه .

وكانت في نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى اللام ضمة ، ثم كشط طرف اللام ، وموضع الكشط ظاهر ، وألصق بها ألف وكتب بجوارها تاء وضرب على الضمة بالجرمة ، لتقرأ « حالات » وهو عبث لا ضرورة له .

- (١) في ج « أن تكون » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة « تحضرها » بالتاء ، والذي في الأصل بالياء ، وهو صحيح .
- (٣) في سائر النسخ « وغفلتهم فيها أقل » وكلمة « فيها » ليست في الأصل .
- (٤) في ب « وذلك » وفي نسخة ابن جماعة « وتلك » وبجاشيتها « وذلك » وكتب عليها علامة أنها نسخة وعلامة الصحة . والذي في الأصل « وتلك » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها « وذلك » بخط مخالف لخطه .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) في س و ج « وقلت له » وكذلك في نسخة ابن جماعة ووضع فوق الواو علامة الصحة ، وهو مخالف للأصل .
- (٧) في ب « فيصدق فيه » وزيادة « فيه » هنا ليست في الأصل .
- (٨) في ج « الأمانة » وهو خطأ .

١٠٨٩ - فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب
الحالات يصدقون فيها الصدق الذي تطيب به نفس^(١) المحدثين - :
كان أهل التقوى والصدق في كل حالاتهم أولى أن يتحفظوا عند^(٢)
أولى الأمور بهم أن يتحفظوا عندها ، في أنهم وضعوا موضع الأمانة ،
ونصبوا أعلاماً للدين ، وكانوا عالمين بما ألزمهم الله من الصدق في كل
أمر ، وأن الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعدّها من أن
يكون فيه موضع ظنة ، وقد قدّم^(٣) إليهم في الحديث عن رسول الله
بشيء لم يتقدّم إليهم^(٤) في غيره ، فوعده على الكذب على رسول الله
النار .

١٠٩٠ - ^(٥)عبد العزيز^(٦) عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن

(١) كلمة « به » في الأصل كانت « بها » ثم أصلحت فوقها على الصواب . وكلمة « نفس »
زاد بعض الكتّابين بجوار النون بين السطرين ألفا ، لتقرأ « أنفس » وبذلك ثبتت
في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح .

(٢) كلمة « عند » عبث بها عابث في الأصل فجعل الدال هاء ، ولم يتابعه أحد على ذلك .

(٣) ألصق بعض الكتّابين تاء في القاف ولم ينقطها ، لتقرأ « تقدم » وهو عبث لم يتبعه
فيه أحد .

(٤) في س « لم يتقدم إليهم » وهو مخالف للأصل ، وفي س و ج « لم يتقدم عليهم »
وهو خطأ صرف .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي أخبرنا » وفي الأصل زيدت كلمة « أخبرنا »
بين السطور ، وفي نسخة ابن جماعة زيادة « أخبرنا » أيضاً ، وقبلها زيادة ملغاة بالحمرة
وهي « قال الربيع أخبرنا الشافعي رحمه الله » .

(٦) في ابن جماعة « أخبرنا الدراوردي » وفي النسخ المطبوعة « عبد العزيز بن محمد
الدراوردي » ، وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن زيد بحاشيته « بن محمد » .

بُخْتِ^(١) عن عبد الواحد النّصرى^(٢) عن واثلة بن الأسقع عن النّبيّ قال :
« إِنَّ أَفْرَى الْفِرَى^(٣) مَنْ قَوَّلَنِي مَا لَمْ أَقُلْ ، وَمَنْ أَرَى عَيْنِيهِ^(٤)
مَا لَمْ تَرَى^(٥) ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ^(٦) .

(١) « بخت » بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المعجمة وآخره تاء مثناة فوقية .

(٢) « النصرى » بفتح النون وسكون الصاد المهملة ، نسبة إلى جده الأعلى « نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن » والنون واضحة النقط في الأصل ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة « البصرى » وهو خطأ . وليس لعبد الواحد في البخارى غير هذا الحديث .

(٣) في اللسان : « الفِرَى جمعُ فِرْيَةٍ وهي الكذبة . وَأَفْرَى أَفْعَلُ منه للتفضيل ، أى أَكْذَبُ الكذبات » .

(٤) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « في المنام » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر ، والمعنى على إرادتها .

(٥) كتبت في الأصل « ترا » بالألف كعادته في كتابة ذلك ، وبإثبات حرف العلة مع الجازم ، كما مضى توجيهه مراراً . ثم تصرف فيه بعض الكتّابين فألصق ياء في الألف لتقرأ « تريا » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٦) الحديث رواه البخارى (ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ من الطبعة السلطانية ، وج ٦ ص ٣٩٤ من الفتح) عن علي بن عياش ، ورواه أحمد (ج ٤ ص ١٠٦) عن عصام بن خالد وأبى المغيرة : ثلاثهم عن حريز - بفتح الحاء المهملة وكسر الراء - بن عثمان عن عبد الواحد بن عبد الله النصرى . ورواه أحمد أيضا من طريقين آخرين عن واثلة (ج ٣ ص ٤٩١ وج ٤ ص ١٠٧) . ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا البخارى . وروى البزار بعضه من حديث ابن عمر ، ورجاله رجال الصحيح ، كما في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٤٤) .

وهذا الحديث من عوالى البخارى ، بينه وبين واثلة ثلاثة شيوخ ، كالعدد الذى بين أحمد وبين واثلة ، وأحمد من شيوخ البخارى ، والشافعى ، وهو شيخ أحمد ومن طبقة كبار شيوخ البخارى - : رواه وبينه وبين واثلة أربعة شيوخ . وذكر الحافظ في الفتح أن ابن عبدان رواه في المستخرج على الصحيحين من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الواحد النصرى عن عبد الوهاب بن بخت عن واثلة ، ثم قال : « وهذا عندى من المزيّد فى متصل الأسانيد ، أو هو مقلوب ، كأنه : عن زيد بن أسلم عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد » . وقد تبين من رواية

١٠٩١ — (١) عبد العزيز^(٢) عن محمد بن عمرو^(٣) عن أبي

سَلَمَةَ^(٤) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار »^(٥) .

١٠٩٢ — (٦) يحيى بن سليم^(٧) عن عبيد الله بن عمر عن

أبي بكر بن سالم^(٨) عن سالم عن ابن عمر أن النبي قال : « إن الذي يكذب على يئني له بيت في النار »^(٩) .

الشافعي هنا أن رواية هشام بن سعد من المقلوب، لأن عبد الوهاب رواه عن عبد الواحد .
ويظهر لي من ذلك أن معرفة العلماء بكتاب [الرسالة] معرفة رواية وإسناد فقط ،
لامعرفة درس وتحقيق .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي أخبرنا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ،
ولكن ضرب على « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور « أخبرنا » .
وفي س « وأخبرنا » .

(٢) في س « عبد العزيز الدراوردي » وفي سائر النسخ « عبد العزيز بن محمد » وكل ذلك
زيادة عما في الأصل .

(٣) في سائر النسخ زيادة « بن علقمة » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .

(٤) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وهي مزادة في الأصل
بين السطور .

(٥) هذا إسناد صحيح جدا ، وكذلك رواه أحمد (رقم ١٠٥٢٠ ج ٢ ص ٥٠١) وابن ماجه
(ج ١ ص ١٠) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . ورواه أحمد بمعناه أيضا
من طرق أخرى عن أبي هريرة (رقم ٨٢٤٩ و ٨٧٦١ و ٩٣٠٥ و ٩٣٣٩ و ١٠٠٥٧ و ١٠٧٣٩ ج ٢ ص ٣٢١ و ٣٦٥ و ٤١٠ و ٤١٣ و ٤٦٩ و ٥١٩) ومسلم (ج ١ ص ٥) والحاكم (ج ١ ص ١٠٢ - ١٠٣) .

(٦) هنا في ابن جماعة زيادة « أخبرنا » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وكذلك
في س و ج بزيادة « قال الشافعي » ، وفي س « قال الشافعي حدثنا » وكل ذلك
مخالف للأصل .

(٧) « سليم » بالتصغير . وفي ابن جماعة و س و ج زيادة « الطائفي » وليست في الأصل .

(٨) هو أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فقد روى هذا الحديث عن
أبيه عن جده .

(٩) هذا إسناد صحيح جدا ، والحديث من هذا الطريق ليس في الكتب الستة ، ولكن

١٠٩٣ - (١) حدثنا (٢) عمرو بن أبي سلمة (٣) عن عبد العزيز

بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه (٤) قالت : قلت لأبي قتادة :

مالك لا تحدث عن رسول الله كما يحدث الناس عنه (٥) ؟ قالت : فقال

أبو قتادة : سمعت رسول الله يقول : « من كذب على فليتبسّ لجنبه

مضجاً من النار . فجعل رسول الله يقول ذلك ويمسح الأرض بيده » (٦) .

١٠٩٤ - (٧) سفيان عن محمد بن عمرو (٨) عن أبي سلمة (٩) عن

أبي هريرة أن رسول الله قال : « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ،

رواه أحمد من هذا الطريق بأسانيد (رقم ٤٧٤٢ و ٥٧٩٨ و ٦٣٠٩ ج ٢ ص ٢٢ و ١٠٣ و ١٤٤) وانظر أيضاً في هذا المعنى أحاديث لابن عمر في تاريخ بغداد للخطيب (ج ٣ ص ٢٣٨ و ج ٧ ص ٤١٨) .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « أخبرنا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و س و ج زيادة « التنيسي » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وعمرو بن أبي سلمة التنيسي هذا من أقران الشافعي ، بل عاش بعد الشافعي نحو ١٠ سنين ، وعبد العزيز بن محمد - شيخه في هذا الاسناد - هو الدراوردي شيخ الشافعي .

(٤) « أسيد » بفتح الهمزة وكسر السين المهملة . وأما أمه فلم أعرف من هي ؟ ولكن ذكر في ترجمته في التهذيب أنه يروي عنها وعن عبد الله بن أبي قتادة ونافع مولى أبي قتادة ، ونقل أيضاً عن ابن سعد أن أسيداً مولى ابن أبي قتادة ، فيظهر من هذا ومن سؤال أمه لأبي قتادة أنها قد تكون مولاة له .

(٥) في سائر النسخ « كما يحدث عنه الناس » وهو مخالف للأصل .

(٦) لم أجد هذا الحديث إلا هنا . ولأبي قتادة حديث آخر في المعنى رواه الدارمي (ج ١ ص ٧٧) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠) وأحمد (ج ٥ ص ٢٩٧) .

(٧) هنا في ابن جماعة و س زيادة « أخبرنا » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وكذلك في س و ج بزيادة « قال الشافعي » .

(٨) في سائر النسخ زيادة « بن علقمة » وليست في الأصل .

(٩) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .

وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ» ^(١) .

١٠٩٥ - ^(٢) وهذا أشدُّ حديثٍ رُوى عن رسولِ الله في هذا ،
وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبلَ حديثاً إلا من ^(٣) ثقةٍ ، ونعرفَ
صدقَ مَنْ حَمَلَ الحديثَ من حينِ ابتدئ ^(٤) إلى أن يُبلغَ به مُنتَهَاهُ .

١٠٩٦ - فإن قال قائلٌ : وما في هذا الحديث من الدلالة على

ما وصفت ؟

١٠٩٧ - قيل ^(٥) : قد أحاطَ العلمُ أن النبيَّ لا يأمرُ أحداً بحالٍ
أبدأً ^(٦) أن يكذبَ على بني إسرائيلَ ولا على غيرهم ، فإذا ^(٧) أباحَ الحديثَ

(١) لم أجده بهذا السياق من حديث أبي هريرة ، ولكن رواه أحمد في المسند أطول من هذا (رقم ١١١٠٨ ج ٣ ص ١٢ - ١٣) وروى القسم الأول منه (رقم ١٠١٣٤ و ١٠٥٣٦ ج ٢ ص ٤٧٤ و ٥٠٢) . ورواه أيضا مطولا بمعناه من حديث عبد الله بن عمرو (رقم ٦٤٨٦ و ٦٨٨٨ و ٧٠٠٦ ج ٢ ص ١٥٩ و ٢٠٢ و ٢١٤) ومن حديث أبي سعيد (رقم ١١٤٤٤ ج ٣ ص ٤٦) ، وهي أحاديث صحاح .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وفي ابن جماعة و ج « هذا » بحذف الواو وهي ثابتة في الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم وزاد بين السطرين « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج « عن » وهو مخالف للأصل .

(٤) هذا هو الصواب « ابتدئ » بالبناء للمجهول ، وبذلك رسمت في الأصل وضبطت التاء بالضم . ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ، ثم كشطت الياء وكتب بدلها ألف عليها همزة ، وموضع الكشط واضح ، فصارت « ابتدأ » وبذلك ثبتت في س و ب .

(٥) في سائر النسخ زيادة « له » وليست في الأصل .

(٦) كلمة « أبدأ » ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعضهم ، فلم تذكر في سائر النسخ ، وإثباتها أعلى وأقوى .

(٧) في النسخ المطبوعة « فاذا » وقد حاول بعضهم خشر ألفاً بجوار الذال في الأصل ليجعلها « فاذا » وفي نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى الذال سكون .

عن بنى إسرائيل فليس أن يَقْبَلُوا^(١) الكذبَ على بنى إسرائيل أباحَ ، وإنما أباحَ قبولَ ذلكَ عن مَن حَدَّثَ به ، ممن يُجهلُ صدقَهُ وكذبَهُ .

١٠٩٨ - ولم يُبيحهُ أيضاً عن مَن يُعرفُ كذبَهُ ، لأنه يُروى

عنه أنه^(٢) : « من حَدَّثَ بحديثٍ وهو يُراه كَذِبًا فهو أَحَدُ

الكاذِبِينَ »^(٣) . ومن حَدَّثَ عن كَذَابٍ لم يَبْرَأْ من الكذبِ ، لأنه

يَرى الكَذَابَ فى حديثه كاذبًا .

١٠٩٩ - ولا يُسْتَدَلُّ^(٤) على أكثرِ صدقِ الحديثِ وكذبِهِ

إلا بصدقِ المُخْبِرِ وكذبِهِ ، إلا فى الخاصِّ القليلِ من الحديثِ ، وذلك

أن يُسْتَدَلَّ على الصدقِ والكذبِ فيه بأن يُحَدَّثَ المحدثُ ما^(٥) لا يجوزُ

أن يكونَ مثله ، أو ما يخالفُه ما هو أثبتُ وأكثُرُ دِلالاتٍ بالصدقِ منه . ١١٥

(١) عبث بعضهم فى الأصل فزاد فى أول السطر كلمة « على » قبل « أن يقبلوا » وهو خطأ وسخف .

(٢) فى سائر النسخ « أنه قال » وكلمة « قال » مكتوبة فى الأصل بين السطرين بخط آخر ، وحذفها هنا على إرادتها .

(٣) « يراه » ضبطت فى الأصل بضم الياء ، ويجوز أيضاً فتحها ، و « الكاذبين » ضبطناها لتقرأ بلفظ المثنى و بلفظ الجمع ، وقد ضبط بهما فى الحديث ، كما قال النووى فى شرح مسلم نقلاً عن القاضى عياض (ج ١ ص ٦٤ - ٦٥) . وهذا الحديث رواه مسلم فى صحيحه (ج ١ ص ٥) عن سمرة بن جندب ، وعن المنيرة بن شعبة مرفوعاً « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » . ورواه أيضاً الطيالسى (رقم ٨٩٥) من حديث سمرة ، والترمذى (ج ٣ ص ٣٧٣ من شرح المباركفورى) من حديث المغيرة ، ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٠) من حديثهما ومن حديث على .

(٤) فى سائر النسخ « ولأنه لا يستدل » وما هنا هو الأصل ثم كتب كاتب فوقه بين السطور « ولأنه لا » ، وهو خطأ .

(٥) فى الأصل « ما » وهو صحيح ، وألصق بعضهم بالميم باء لتقرأ « بما » وبذلك ثبتت فى سائر النسخ .

١١٠٠ — وإذ فرق رسول الله بين الحديث عنه والحديث عن
 بنى إسرائيل فقال: ^(١) « حدثوا عني ولا تكذبوا علي » — : فالعلم إن
 شاء الله يُحيط ^(٢) أن الكذب الذي نهام عنه هو الكذب الخفي .
 وذلك الحديث عمن لا يُعرف صدقه ، لأن الكذب إذا كان منهيًا
 عنه على كل حال — : فلا كذب أعظم من كذب ^(٣) على رسول الله ،
 صلى الله عليه ^(٤) .

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « حدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، و » وهذه الزيادة
 مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها علامة « صح » ولكنها ليست في الأصل .
 (٢) في س « فالعلم يحيط إن شاء الله » وهو مخالف للأصل . وقوله « يحيط » حاول
 بعضهم تغييره بجعل الباء ميما ليكون « محيط » ولكن لم يتبعه على ذلك أحد .
 (٣) في سائر النسخ « الكذب » وفي الأصل بدون حرف التعريف ، ثم ألصق بالكلمة
 وحشر في الكتابة .

(٤) هنا بحاشيتي الأصل بلاغات نصها « بلغ » « بلغ خ » « بلغ سماعا » « بلغ السماع
 في المجلس الثاني عشر ، وسمع ابني محمد على المشايخ وعلى » .
 وهذا البحث الجليل الذي كتبه الشافعي تبعه فيه الخطابي ، فقال في معالم السنن
 (ج ٤ ص ١٨٧ — ١٨٨) عند هذا الحديث الذي روى أبو داود أوله ، قال :
 ليس معناه إباحة الكذب في أخبار بنى إسرائيل ورفع الحرج عمن نقل عنهم الكذب ،
 ولكن معناه الرخصة في الحديث عنهم ، على معنى البلاغ ، وإن لم يتحقق صحة ذلك
 بنقل الاسناد ، وذلك لأنه أمر قد تعذر في أخبارهم ، لبعد المسافة وطول المدة ، ووقوع
 الفترة بين زمانى النبوة . وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبي صلى الله عليه وسلم
 إلا بنقل الاسناد والتثبت فيه . وقد روى الدراوردي هذا الحديث عن محمد بن عمرو
 بزيادة لفظ دل بها على صحة هذا المعنى ، ليس في رواية على بن مسهر الذي رواها
 أبو داود عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حدثوا عن
 بنى إسرائيل ولا حرج ، حدثوا عني ولا تكذبوا علي . ومعلوم أن الكذب على
 بنى إسرائيل لا يجوز بحال ، فانما أراد بقوله : وحدثوا عني ولا تكذبوا علي — : أى
 تحرزوا من الكذب على بأن لا تحدثوا عني إلا بما يصح عندكم من جهة الاسناد الذى به
 يقع التحرز عن الكذب على .

(١) الحجة في (٢) تثبيت خبر الواحد

١١٠١ - قال الشافعي : فإن قال قائل (٣) : اذكر الحجة

في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع .

١١٠٢ - فقلت له : أخبرنا (٤) سفيان (٥) عن عبد الملك بن عمير

عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه (٦) أن النبي قال :

« نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا (٧) سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفَظَهَا وَوَعَاَهَا وَأَدَّاهَا ، فَرُبَّ حَامِلٍ فَقَّهِ

غَيْرِ فَقِيهِ (٨) ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقَّهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ . ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ (٩)

(١) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « باب » ،

(٢) في ج « على » وهي في الأصل « في » ثم حاول بعضهم تزويرها بجعلها « على » .

(٣) في سائر النسخ « قال لي قائل » ولعله أنسب في الظاهر لجوابه بقوله « فقلت له » .

ولكن مثل هذا لا يغير به كلام الشافعي ، وهو يتفنن في عباراته بما يشاء . وقد

ضرب بعض قارئ الأصل على كلمة « فان » وكتب فوق السطر بعد « قال » كلمة « لي » .

(٤) في س « حدثنا » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ زيادة « بن عينة » وهي مزادة بمحاشية الأصل . وفي س زيادة

بعدها « عن عبد الله » وهي خطأ صرف لامعنى لها .

(٦) اختلفوا في سماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه ، بل ادعى الحاكم الاتفاق

على ذلك ، والصحيح الراجح أنه سمع منه ، وهو الذي رجحه شعبة وابن معين

وغيرهما ، فحديثه صحيح متصل .

(٧) قوله « نصر » ضبط في الأصل بتشديد الضاد ، وفي النهاية « نَصَرَهُ وَنَصَّرَهُ

وَأَنْصَرَهُ : أَيْ نَعَّمَهُ ، وَيُرْوَى بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ ، مِنَ النَّصَارَةِ ، وَهِيَ فِي

الأصل حُسْنُ الْوَجْهِ وَالْبَرِّيقُ ، إِنَّمَا أَرَادَ : حَسَّنَ خُلُقَهُ وَقَدَّرَهُ » .

(٨) في س و ج « إلى غير فقيه » وزيادة حرف « إلى » خطأ صرف يبطل المعنى ، وهي

مزادة بمحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، وما هي بصحيحة .

(٩) قوله « يغل » بفتح الياء وضمها مع كسر الغين فيهما . فالأول من « الغل » ، وهو الحقد =

عليهنَّ قلبُ مسلمٍ : إخلاصُ العملِ لله ، والنصيحة للمسلمين ،
ولزومُ جماعتهم ، فإنَّ دعوتهم تُحيطُ من ورائهم^(١) .

١١٠٣ - ^(٢) فلما ندبَ رسولُ الله إلى استماعِ مقالته وحفظها
وأدائها أمراً يُؤدِّيها ، والأمرُ واحدٌ^(٣) - : دَلَّ على أنه لا يأمرُ

= والثاني من «الإِغْلَال» وهو الحيانة . والمراد أن المؤمن لا يخون في هذه الثلاثة ،
ولا يدخله ضغن يزيله عن الحق حين يفعل شيئاً من ذلك ، قاله في شرح المشكاة .
وقال الزمخشري في الفائق : « المعنى : أن هذه الحلال يستصلح بها القلوب ، فمن تمسك
بها طهر قلبه من الدغل والفساد » .

(١) قال ابن الأثير : « أى تحديق بهم من جميع جوانبهم ، يقال : حاطه وأحاط به » .
وقال في حاشية المشكاة عند قوله [من ورائهم] : « وفي نسخة من موصولة ، ويؤيد
الأول أنه في أكثر النسخ مرسوم بالياء . والمعنى أن دعوة المسلمين قد أحاطت بهم
فتحرسهم عن كيد الشيطان وعن الضلالة » .

والذى في الأصل هنا « من ورائهم » بالياء وكذلك في نسخة ابن جماعة وس و س
وأما ج ففيها « من ورائهم » وهو خطأ .

وهذا الحديث نقله في المشكاة (ص ٢٧) وقال : « رواه الشافعي والبيهقي في المدخل ،
وزواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارمي عن زيد بن ثابت ، إلا أن
الترمذي وأبا داود لم يذكرهما : ثلاث لا يغفل عليهن إلى آخره » .

وقد ورد معناه عن زيد بن ثابت وأنس وأبي سعيد وجبير بن مطعم والنعمان
بن بشير وغيرهم ، بل في بعضها ما يوافق لفظه هنا أو يقاربه . وانظر مسند أحمد
(رقم ٤١٥٧ ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ورقم ١٣٣٨٣ ج ٣ ص ٢٢٥) وشرح
الترمذي (ج ٣ ص ٣٧٢) والمستدرک (ج ١ ص ٨٦ - ٨٨) والترغيب (ج ١
ص ٦٣ - ٦٤) ومجمع الزوائد (ج ١ ص ١٣٧ - ١٣٩) .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل بين السطور « قال » .

(٣) يعنى : فلما أمر عبداً أن يؤدى ما سمع ، والخطاب للفرد وهو الواحد . وقد اضطرب

الكلام في س و ج ففسد المعنى ، إذ فيهما « وأدائها أمر أن يؤدِّيها والأمر واحد »
وهو كلام لا معنى له . والصواب ما هنا الموافق للأصل ولنسخة ابن جماعة .

أَنْ يُؤَدَّى^(١) عَنْهُ إِلَّا مَا تَقُومُ بِهِ الْحِجَةُ عَلَى مَنْ أَدَّى إِلَيْهِ^(٢) ، لَأَنَّهُ
إِنَّمَا يُؤَدَّى عَنْهُ حَلَالٌ^(٣) ، وَحَرَامٌ يُجْتَنَّبُ ، وَحَدُّ يُقَامُ ، وَمَالٌ يُؤْخَذُ
وَيُعْطَى ، وَنَصِيحَةٌ فِي دِينٍ وَدُنْيَا .

١١٠٤ — وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَحْمِلُ الْفَقْهَ غَيْرُ فُقَيْهِهِ^(٤) ، يَكُونُ لَهُ
حَافِظًا ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ فُقَيْهِهَا .

١١٠٥ — وَأَثَرُ رَسُولِ اللَّهِ بِلُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ
فِي أَنْ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ — إِنْ شَاءَ اللَّهُ — لَازِمٌ .

١١٠٦ — أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمٌ^(٥) أَبُو النَّضْرِ^(٦) أَنَّهُ
سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ يُخْبِرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ^(٧) : « لَا أُفِينُ
أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ، مِمَّا نَهَيْتُ عَنْهُ »

(١) « يؤدى » رسمت في الأصل بالألف « يؤدا » فتعين أنه مبنى لما لم يسم فاعله .
وكذلك « أدى » رسمت بالألف « أدا » ، وهذا واضح صحيح . ولكن في نسخة
ابن جماعة لم يفهم مصححها الكلام فكشط الألف من « يؤدا » وكتب بدلها ياء ،
وكشط الألف من « ما » وجعلها نونا : فصارت الجملة « أن يؤدى عنه إلا من
تقوم به الحجة » ، وهذا وإن كان معناه صحيحا إلا أنه تصرف بتغيير الأصل بغير حجة .
(٢) في سائر النسخ زيادة « يؤتى » وهي مزادة بنحو آخر في الأصل بين السطور ، ويظهر
أن من زادها فعل ذلك ليجانس بين الكلام ، والكلام من دونها صحيح ، وهو على
إرادتها وإضمارها .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « غير الفقيه » وهو مخالف للأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وهي مزادة في نسخة ابن جماعة وملغاة
بالضرب عليها .

(٥) في سائر النسخ زيادة « مولى عمر بن عبید الله » وليست في الأصل . وفي ج « سالم
بن النصر » وهو خطأ .

(٦) في س « رسول الله » .

أو أمرتُ به ^(١) ، فيقول : لا نَدْرِي ، ما وجدنا في كتابِ الله اتبعناه .

١١٠٧ — قال ابنُ عيينة ^(٢) : وأخبرني محمد بن المنكدر عن النبي : بمثله ، مرسلًا ^(٣) .

١١٠٨ — ^(٤) وفي هذا تثبيتُ الخبرِ عن رسول الله ، وإعلامُهم أنه لازمٌ لهم ، وإن لم يجدوا له نصَّ حكمٍ في كتابِ الله ، وهو موضوعٌ في غير هذا الموضع .

١١٠٩ — أخبرنا ^(٥) مالك ^(٦) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار : « أن رجلاً قبلَ امرأته وهو صائمٌ ، فوجدَ من ذلك وجداً شديداً ، فأرسل امرأته تسألُ عن ذلك ، فدخلتُ على أم سلمة أم المؤمنين ، فأخبرتها ؟ فقالت أم سلمة : إن رسولَ الله يُقبِلُ ^(٧) وهو صائمٌ . فرجعتِ المرأةُ إلى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شراً ! وقال : لسنّا مثلَ رسول الله ، يُحِلُّ اللهُ لرسوله ما شاء . فرجعتِ المرأةُ إلى

-
- (١) س « مما أمرت به أو نهيت عنه » على التقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .
 (٢) في ابن جماعة و س « قال سفيان » وفي س و ج « قال سفيان بن عيينة » وما هنا هو الذي في الأصل .
 (٣) سبق الكلام على هذا الحديث بإسناده (رقم ٢٩٥ و ٢٩٦) .
 (٤) في النسخ ماعدا س زيادة « قال الشافعي » وفي الأصل بين السطور كلمة « قال » بخط آخر .
 (٥) في س « وأخبرنا » وفي باقي النسخ « قال الشافعي أخبرنا » .
 (٦) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٧٣) .
 (٧) في س « كان يقبل » وكلمة « كان » ليست في الموطأ ولا في سائر النسخ ، وهي مكتوبة في الأصل بخط آخر رفيع ، في فراغ ضيق بين لفظ الجلالة وبين « يقبل » . ثم زيادتها غير جيدة ، إلا على تأويل .

أم سلمة ، فَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : مَا بَالُ
هَذِهِ الْمَرْأَةِ ؟ فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ : أَلَا أَخْبَرْتِيهَا ^(١) أَنِّي أَفْعَلُ
ذَلِكَ ؟ ! فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : قَدْ أَخْبَرْتُهَا فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ ١١٦
فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا ، وَقَالَ : اسْنَأْ مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ، يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ
مَا شَاءَ . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ ^(٢) لِلَّهِ ،
وَلَأَعْلَمُكُمْ ^(٣) بِحُدُودِهِ .

١١٠ — ^(٤) وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَصِلُ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَلَا يَحْضُرُنِي
ذِكْرُ مَنْ وَصَّلَهُ ^(٥) .

- (١) فِي ج « أَخْبَرْتُهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِكُلِّ الْأَصُولِ .
(٢) فِي س وَ ج « إِنِّي وَاللَّهِ أَتَّقَاكُمْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَالْمَوْطَأِ وَنَسْخَةُ ابْنِ جُمَاعَةَ .
(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَأَعْلَمُكُمْ » وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَوْطَأِ ، وَلَكِنَّ اللَّامَ ثَابِتَةً فِي الْأَصْلِ فَأَثْبَتْنَاهَا .
(٤) هُنَا فِي النُّسخِ زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
(٥) فِي س « ذَكَرَ مَنْ سَمِعَهُ وَوَصَّلَهُ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي سَائِرِ النُّسخِ .
وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ (ج ٢ ص ٩٢) . « وَصَّلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ
عَنْ عَطَاءٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ » . وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ (ج ٥ ص ٤٣٤) :
« حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ
مِنَ الْأَنْصَارِ : أَنَّ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَ عَطَاءَ : أَنَّهُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ . قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي تَجْمِيعِ الزَّوَائِدِ (ج ٣
ص ١٦٦ - ١٦٧) : « وَرَجُلُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ » . وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَرَوَاهُ ابْنُ حَزَمٍ
فِي الْمَحَلِيِّ (ج ٦ ص ٢٠٧) بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ . وَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ
حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ ، وَانْظُرْ
فَتْحَ الْبَارِي (ج ٤ ص ١٣١ - ١٣٢) . وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (ج ١ ص ٣٠٥)
مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ - وَهُوَ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ : « أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيْقَبِلُ الصَّائِمَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سَلْ هَذِهِ ، لَأُمِّ
سَلَمَةَ ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !
قَدْ غَفَرَ اللَّهُ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ لِلَّهِ وَأَخْشَاكُمْ لَهُ » .

١١١١ — قال الشافعي : في ذكر قول النبي^(١) صلى الله عليه^(٢) « أَلَا أُخْبِرُتِهَا أَنِّي أَفَعَلُ ذَلِكَ » - : دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خَبَرَ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْهُ تَمَّا يَجُوزُ قَبُولُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُهَا بِأَنْ تَخْبِرَ عَنِ النَّبِيِّ^(٣) إِلَّا وَفِي خَبَرِهَا مَا تَكُونُ^(٤) الْحُجَّةُ لِمَنْ أَخْبَرَتْهُ .

١١١٢ — وهكذا خَبَرُ أُمِّ رَاتِهِ إِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ عِنْدَهُ .

١١١٣ — أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

قَالَ : « يَنْمُو النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، إِذَا أَتَاهُمْ آتٍ . فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ^(٦) ، فَاسْتَقْبَلُوهَا^(٧) ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ » .

١١١٤ — وَأَهْلُ قُبَاءٍ أَهْلٌ سَابِقَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفَقِهِ ، وَقَدْ

كَانُوا عَلَى قِبْلَةٍ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اسْتِقْبَالَهَا .

(١) في نسخة ابن جماعة « في قول النبي » ولكن كلمة « في » بحاشيتها وعليها « ص » . وفي سائر النسخ « وفي قول النبي » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على كلمة « ذكر » وكتب واوا فوق كلمة « في » وما في الأصل صحيح .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « لأم سلمة » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .

(٣) ضرب بعضهم على كلمتي « عن النبي » وكتب فوقها « عنه » وبذلك كتبت في سائر النسخ .

(٤) في ابن جماعة و « يكون » وفي الأصل بالناء . ثم كتب بعضهم بخط آخر في داخل النون كلمة « به » . وثبتت هذه الزيادة في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح جائز .

(٥) سبق بهذا الاسناد برقم (٣٦٥) .

(٦) ضرب بعض القارئين في الأصل على كلمة « القبلة » وكتب فوقها « الكعبة » مع أنه لم يصنع ذلك في الحديث فيما مضى . وفي ابن جماعة والنسخ المطبوعة « الكعبة » .

(٧) بينا هناك وجه ضبط الكلمة بفتح الباء وبكسرهما . وقد ضبطت بهما في نسخة ابن جماعة في الموضعين ، وكتب فوقها فيهما كلمة « معا » تصحيحاً للوجهين .

(٨) هنا في الأصل بين السطرين زيادة « قال » . وفي سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١١١٥ — ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة إلا بما
تقوم عليهم الحجة^(١)، ولم يلقوا رسول الله، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه
في تحويل القبلة، فيكونون^(٢) مستقبليين بكتاب الله وسنة نبيه^(٣)
سماعا من رسول الله، ولا بخبر عامة، وانتقلوا بخبر واحد، إذا^(٤)
كان عندهم من أهل الصدق — : عن فرض كان عليهم، فتركوه إلى
ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويل القبلة.

١١١٦ — ولم يكونوا ليفعلوه^(٥) — إن شاء الله — بخبر^(٦)
إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله، إذا^(٨) كان من أهل الصدق.

-
- (١) في ابن جماعة «تقوم به عليهم الحجة». وفي س «تقوم عليهم به الحجة» وفي ج
«يقوم عليهم به الحجة» وفي ب «تقوم عليهم به حجة». وكل ذلك مخالف للأصل.
(٢) في في ب «فيكونوا» وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة. وقد حاول بعض
قارئ الأصل تغيير النون الأخيرة بجعلها ألفاً.
(٣) في سائر النسخ «أو سنة نبيه». والألف مكتوبة في الأصل، ولكن بخط واضح
المخالفة لخطه.
(٤) في سائر النسخ «إذ» وهي في الأصل «إذا» ثم ضرب بعضهم على الألف الأخيرة،
وما في الأصل له وجه صحيح، بأن تكون «إذا» غير متضمنة معنى الشرط، بل
متجردة للظرفية المحضة. وانظر مع الهوامع (ج ١ ص ٢٠٦).
(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».
(٦) هذا هو الذي في الأصل ونسخة ابن جماعة و ج. وقد غير بعضهم الهاء فجعلها ألفاً
لتكون «ليفعلوا» وبذلك ثبتت في س. وفي ب «ليقبلوه». وبجاشية نسخة
ابن جماعة أن في نسخة أخرى «ليتركوه». وما في الأصل صواب صحيح.
(٧) في سائر النسخ «بخبر واحد» والزيادة ليست في الأصل. ولكنها مكتوبة بجاشيته بخط آخر.
(٨) في النسخ المطبوعة «إذ» وهو مخالف للأصل. وكانت في ابن جماعة «إذا» ثم كشطت
الألف بالسكين ووضع فوق الذال سكون.

١١١٧ - ولا يُخَدِّثُوا أَيضاً مِثْلَ هَذَا الْعَظِيمِ ^(١) فِي دِينِهِمْ
إِلَّا عَنْ عِلْمٍ بِأَنَّهُمْ إِحْدَاثُهُ .

١١١٨ - وَلَا يَدْعُونَ ^(٢) أَن يُخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ بِمَا صَنَعُوا مِنْهُ .

١١١٩ - وَلَوْ كَانَ مَا قَبِلُوا مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

فِي تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ ، وَهُوَ فَرْضٌ - : مِمَّا يَجُوزُ لَهُمْ ^(٣) ، لَقَالَ لَهُمْ - إِنْ

شَاءَ اللَّهُ - رَسُولُ اللَّهِ : ^(٤) قَدْ كُتِمَ عَلَى قِبْلَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ تَرْكُهَا

إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ تَقُومُ عَلَيْكُمْ بِهِ حُجَّةٌ ^(٥) ، مِنْ سَمَاعِكُمْ مِنِّي ، أَوْ خَبَرِ عَامَّةٍ ،

أَوْ أَكْثَرِ مَنْ خَبَرَ وَاحِدٍ عَنِّي .

١١٢٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٦) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ

(١) هكذا في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو واضح صحيح . وفي س - « مثل هذا الحدث العظيم » وهو زيادة عما فيهما . وفي س و ج « الحديث العظيم » وهو خطأ .

(٢) في ب « ولا يدعوا » وهو مخالف للأصل ، بل الكلام على الاستئناف .

(٣) في سائر النسخ « مما لا يجوز لهم » وقد عبث بعض قارئ الأصل ، فسكتب « لا » بين السطرين وضرب على « لهم » . ومرد ذلك إلى عدم فهم المراد تماماً . وإنما يريد الشافعي أن قبول خبر الواحد فرض لا يجوز تركه ، فلو كان قبولهم خبر الواحد عندهم جائزاً فقط - : لم يكن لهم أن يتركوا الفرض المتيقن في القبلة وهم في الصلاة ويتحولوا إلى قبلة أخرى بخبر غير متيقن الثبوت يجوز لهم الأخذ به وتركه ، إذ اليقين لا يزول إلا بيقين مثله .

(٤) في ابن جماعة و س و ج « لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن شاء الله » .

وفي س « لقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله » . وكل ذلك مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « به عليكم حجة » بالتقديم والتأخير . وقد تصرف بعضهم في الأصل فضرب على كلمة « عليكم » ثم كتبها بين السطور مؤخرة . وكلمة « تقوم » منقوطة في الأصل بالفوقية ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، واختلف نقطها في النسخ الأخرى بين التاء والياء .

(٦) الحديث في الموطأ بهذا الاسناد (ج ٣ ص ٥٧) مع خلاف قليل في بعض الحروف .

عن أنس بن مالك قال : « كنت أسقي أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح^(١) وأبى بن كعب شراباً من فضيخ وتمر^(٢) ، فجاءهم آت فقال : إن الحمر قد حرمت ، فقال أبو طلحة : قم يا أنس إلى هذه الجرار فاكسرها ، فقلت إلى مهراس^(٣) لنا ، فضربتها بأسفله حتى تكسرت^(٤) .

١١٢١ - ^(٥) وهؤلاء^(٦) في العلم والمكان من النبي^(٧) وتقدم صحبتته بالموضع الذي لا ينكره عالم .

١١٢٢ - وقد كان الشراب عندهم حلالاً يشربونه ، فجاءهم ١١٧ آت^(٨) وأخبرهم^(٩) بتحريم الحمر ، فأمر أبو طلحة ، وهو مالك

(١) في النسخ المطبوعة « أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة » . وهو مخالف للأصل وإن وافق الموطأ .

(٢) « الفضيخ » بالضاد والحاء المعجمتين . قال في النهاية « هو شراب يتخذ من البسر المفصوخ ، أي المشدوخ » .

(٣) « المهراس » حجر مستطيل منقور يتوضأ منه ويدق فيه .

(٤) قال الزرقاني في شرح الموطأ (ج ٤ ص ٢٩) : « أخرجه البخاري في الأشربة عن إسماعيل ، وفي خبر الواحد عن يحيى بن قزعة ، ومسلم في الأشربة من طريق ابن وهب : كلهم عن مالك به . وله طرق عندهما وعند غيرهما » .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وفي الأصل بين السطور « قال » .

(٦) في س و ج « هؤلاء » وهو مخالف للأصل . وقد ألصق بعضهم الواو فيه بالهاء لتقرأ فاء .

(٧) في س و ج « من رسول الله » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « آت واحد » والزيادة ليست في الأصل .

(٩) في سائر النسخ « فأخبرهم » وهو مخالف للأصل .

الجرار: بكسر^(١) الجرار، ولم يقل^(٢) هو ولا هم ولا واحد منهم - :
نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله ، مع قربنا منا ، أويأتينا
خبراً عامّة .

١١٢٣ — وذلك أنهم لا يُهَرِّقُونَ حَلَالاً ، إهْرَاقَهُ سَرَفٌ ،
وليسوا من أهله .

١١٢٤ — والحال في أنهم لا يدْعُونَ إخبار رسول الله
ما فعلوا^(٣) ، ولا يدْعُ ، لو كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم - :
أن ينهّاهم عن قبوله^(٤) .

١١٢٥ — وأمر رسول الله أن يغدو على امرأة رجل
ذكر أنها زنت « فإن اعترفت فارجمها » فاعترفت فرجمها .

١١٢٦ — وأخبرنا^(٦) بذلك مالك^(٧) وسفيان^(٨) عن الزهري

(١) في س و ج « أن يكسر » وهو مخالف للأصل . وكانت كذلك في نسخة ابن جماعة
ثم ضرب على حرف « أن » بالجرمة وتقطعت باء الجر بالوحدة . وقد زاد بعض الكتّاب
حرف « أن » في الأصل بخط مخالف .

(٢) في ج و س « فلم يقل » وهو مخالف للأصل . وكانت في نسخة ابن جماعة بالقاء
ثم كشطت وأصلحت بالواو .

(٣) في س « بما فعلوا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « عن قبول مثله » وما هنا هو الأصل ، وكتبت فيه كلمة « مثله »
بين السطور .

(٥) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٦) الواو ثابتة في الأصل ، وهي محذوفة من سائر النسخ . وفيها ما عدا س زيادة
« قال الشافعي » .

(٧) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « بن أنس » وهي مكتوبة بحاشية الأصل
بخط آخر .

(٨) في سائر النسخ زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .

عن عُبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(١)، وساقاً^(٢) عن النبي . وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد - : شَبَلًا^(٣) .

١١٢٧ (٤) أخبرنا عبد العزيز^(٥) عن ابن الهادي^(٦) عن عبد الله

بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرقى عن أمه^(٧) قالت : « بينما

(١) سائر في النسخ زيادة « الجهني » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط مخالف .

(٢) يعني : وساقاً الحديث . وفي النسخ المطبوعة « وساقاه » . وما هنا هو الذي في الأصل ثم ضرب بعض قارئيه على الكلمة ، وكتب بالحاشية « وساقاه » بخط مخالف . والهاء مزادة في نسخة ابن جماعة بين السطور .

(٣) « شبل » بكسر الشين المعجمة وسكون الباء الموحدة وهو ابن معبد ، ويقال ابن خليل وقيل غير ذلك . وزيادة « شبل » في الاسناد انفراد بها ابن عيينة ، قال ابن حجر في التهذيب : « ولم يتابع على ذلك ، رواه النسائي والترمذي وابن ماجه ، وقال النسائي : الصواب الأول ، قال : وحديث ابن عيينة خطأ . وروى البخاري حديث ابن عيينة فأسقط . منه شبلًا » . والحكم على ابن عيينة بالخطأ فيه نظر كثير ، فقد حفظ زيادة صحابي في الاسناد ، فان لم يذكره غيره فلا ضير ، ثم إذا اشتبه اسم هذا الصحابي باسم راو آخر مختلف في صحبته فليس ذلك دليلاً على خطأ الحافظ لاسمه ، وإنما هو دليل على خطأ غيره . وسياق رواية سفيان في مسند أحمد (ج ٤ ص ١١٥) : « ثنا سفيان عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد وشبلاً ، قال سفيان : قال بعض الناس : ابن معبد ، والذي حفظت : شبلًا ، قالوا : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم » إلى آخره . وليس بعد هذا السياق من توثق في الرواية . وقد وقع اسم « شبل » في اختلاف الحديث للشافعي بحاشية الأم (ج ٧ ص ٢٥١) خطأ بلفظ « وزاد سفيان وسئل » .

وحديث زيد وأبي هريرة هذا سبق الكلام عليه في (رقم ٣٨٢ و ٦٨٨ - ٦٩١) .

(٤) هنا في النسخ ما عدا - زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في سائر النسخ زيادة « الدراوردي » وليست في الأصل ، بل زيد فيه بين السطور « بن محمد » .

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي اللبني المدني . وفي نسخة ابن جماعة و - و ج « عن يزيد بن الهادي » وفي س « عن يزيد بن عبد الله بن الهادي » والزيادة ليست في الأصل ولكن كتب فيه بين السطور بخط آخر « يزيد بن عبد الله » .

(٧) أمه اسمها « النوار بنت عبد الله بن الحرث بن جاز » كما في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٥٢) ومن الغريب أنه لم يذكرها باسمها أحد من ألفوا في الصحابة ، بل ذكروها

يُحْنُ بِنْتِي إِذَا عَلِيٌّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَى جَمَلٍ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ أَيَّامُ طَعَامٍ وَشَرَابٍ ، فَلَا يَصُومُ مَنْ أَحَدٌ^(١) . فَاتَّبَعَ النَّاسَ وَهُوَ عَلَى جَمَلِهِ ، يَصْرُخُ فِيهِمْ بِذَلِكَ^(٢) .

١١٢٨ — ^(٣) وَرَسُولُ اللَّهِ لَا يَبْعَثُ بِنَهْيِهِ وَاحِدًا صَادِقًا إِلَّا لَزِمَ خَبْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ، بِصَدَقِهِ عِنْدَ الْمُنْهَيِّينَ عَنْ مَا أَخْبَرَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْهُ .
١١٢٩ — وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ الْحَاجُّ ، وَقَدْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ^(٤) فَيُشَافِيَهُمْ ، أَوْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ عِدَدًا ، فَبَعَثَ وَاحِدًا يَعْرِفُونَهُ بِالصِّدْقِ .

١١٣٠ — وَهُوَ لَا يَبْعَثُ^(٥) بِأَمْرِهِ إِلَّا وَالْحِجَّةُ الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ^(٦) قَائِمَةٌ بِقَبُولِ خَبْرِهِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ .

باسم « أم عمرو بن سليم الزرقى » فكنوها بابنها « إذ لم يعرفوا اسمها ، وهي صحابية كما يدل عليه هذا الحديث الصحيح .

(١) بحاشية نسخة ابن جماعة زيادة « منكم » وعليها « صح » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٢) هذا الحديث لإسناده صحيح جدا ، ولم أجده في غير كتاب (الرسالة) ، إلا أن الشوكاني أشار إليه في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥٢) ونسبه لابن يونس في تاريخ مصر . ولم يشر الترمذى إليه فيما يقول فيه « وفي الباب » . وانظر أحاديث الباب في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥١ - ٣٥٣) وشرح المباركفوري على الترمذى (ج ٢ ص ٦٣) وجمع الزوائد (ج ٣ ص ٢٠٢ - ٢٠٤) .

وثبت هنا بحاشية نسخة ابن جماعة مانصه : « آخر الجزء الرابع » .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » . وبين السطور في الأصل زيادة « قال » .

(٤) في س و ج « قادراً على أن يسير إليهم » . وفي ابن جماعة و ب « قادراً أن يسير إليهم » . وكله مخالف للأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « إن شاء الله » وهي مزادة بالحررة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » ، ولكنها ليست في الأصل .

(٦) في س « عليهم » بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة .

١١٣١ - فإذا^(١) كان هكذا^(٢) ، مع ما وصفتُ من مقدرة النبي على بعثه جماعة إليهم - : كان ذلك - إن شاء الله - فيمن بعده^(٣) ، ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم - : أولى أن يثبت به^(٤) خبر الصادق^(٥) .

١١٣٢ - أخبرنا سفيان^(٦) عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان^(٨) عن خال له - إن شاء الله - يقال له يزيد بن شيبان قال : « كنّا في موقف لنا بعرفة ، يُباعده^(٩) عمرو من موقف الإمام جدّا^(١٠) ، فأتانا ابنُ مربع الأنصاري^(١١) فقال لنا : أنا

(١) في نسخة ابن جماعة « وإذا » . والذي في الأصل مشتبه بين الواو والفاء ، لتلاعب بعض قارئيه ، ولكن الراجح عندي قراءتها بالفاء .

(٢) في س و ج « كان هذا هكذا » وكلمة « هذا » مزادة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « صح » ولكنها ليست في الأصل .

(٣) في س « بعدهم » والذي في الأصل « بعده » ثم عبت فيه عابت فجعل الهاء هاء وميا . وكانت في ابن جماعة بالهاء أيضا ، ثم كشطت وكتبت الهاء والميم فوق موضعها بين السطور .

(٤) في س « فيه » والذي في الأصل « به » ثم كتب بعضهم بين السطور فوقها كلمة « فيه » .

(٥) في سائر النسخ « خبر الواحد الصادق » . وكلمة « الواحد » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .

(٦) هنا في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي »

(٧) في س و ج زيادة « بن عيينة » وليست في الأصل .

(٨) هر الجمحي المكي ، من أشرف العرب ذوى المكارم ، وهو ثقة .

(٩) في سائر النسخ « يبعده » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير الكلمة إلى « يبعده » ، والمحاولة ظاهرة التكلف . والذي في سنن أبي داود « يباعده » كما في الأصل هنا .

(١٠) « عمرو » في هذه الجملة هو « عمرو بن عبد الله » وقائل الجملة هو عمرو بن دينار ، أدرجها في أثناء الحديث ، يصف بها موقفهم وبعده عن موقف الامام ، بما فهم من عمرو بن عبد الله .

(١١) « مربع » بكسر الميم وسكون الراء وفتح الباء الموحدة وآخره عين مبهمة .

رسول^(١) رسول الله إليكم : يأمركم أن تقفوا على مشاعركم^(٢) ، فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم^(٣) .

١١٣٣ - ^(٤) وبعث رسول الله أبا بكر والياً على الحج في سنة

تسع^(٥) ، وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة ، وشعوب متفرقة ،

١١٨ فأقام لهم مناسكهم ، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم .

١١٣٤ - وبعث علي بن أبي طالب في تلك السنة ، فقرأ عليهم

في جمعهم يوم النحر آيات من (سورة براءة) ، ونبذ إلى قوم على

سواء ، وجعل لهم مدداً^(٦) ، ونهاهم عن أمور .

وابن مربع هذا اختلف في اسمه ، وسماه أحمد وابن معين وابن البرقي « زيد بن مربع » وهو الذي مشى عليه في التهذيب ، وقال : « وقيل اسمه يزيد ، وقيل اسمه : عبد الله ، وأكثر ما يجيء في الحديث غير مسمى » .

(١) في س وج « إني رسول » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٢) في سائر النسخ « مشاعركم هذه » وكلمة « هذه » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين سطوره بخط آخر .

(٣) الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ٢ ص ١٣٣ - ١٣٤) والترمذي (ج ٢ ص ٩٩ - ١٠٠ من تحفة الأحوذى) والنسائي (ج ٢ ص ٤٥) وابن حبه (ج ٢ ص ١٢٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٦٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١١٥) : كلهم من طريق سفيان بن عيينة بإسناده . قال الترمذي : « حديث مربع حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، وابن مربع اسمه : يزيد بن مربع الأنصاري ، وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد » ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وهو كما قال .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وفي الأصل بين السطور زيادة « قال » .

(٥) يشير الشافعي إلى وقائع معروفة في كتب الحديث والسيرة والتاريخ ، من أول هذه الفقرة إلى آخر الفقرة (١١٥٦) ، ولودهبنا نذكر كل حادثة ومصادرها في الكتب طال الأمر جداً ، فاكثفينا بما يعرفه أهل العلم عنها .

(٦) في سائر النسخ « وجعل لقوم مدداً » . والذي في الأصل « لهم » ثم ضرب عليها بعض قارئيه ، وكتب فوقها « لقوم » بخط آخر .

١١٣٥ - فكان^(١) أبو بكرٍ وعليٌّ معروفَيْنِ عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق ، وكان من جهلهما - أو أحدهما - من الحاجِّ وجَدَ من يُخبره عن صدقهما وفضلهما .

١١٣٦ - ولم يكن رسولُ الله ليُبْعَثَ إلاَّ واحداً الحجةُ قائمةٌ بخبره^(٢) على من بعثه إليه ، إن شاء الله .

١١٣٧ - ^(٣) وقد فرَّقَ ^(٤) النبيُّ عمَّالاً على نواحي^(٥) ، عرفنا أسماءهم والمواضع التي فرَّقَهم عليها :

١١٣٨ - فبَعَثَ قيسَ بنَ عاصمٍ ، والزُّبَيْرَ قانَ بنَ بَدْرِ ، وابنَ نُؤَيْرَةَ^(٦) - : إلى عشائريهم ، بعلمهم^(٧) بصدقهم عندهم .

- (١) في - « وكان » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في سائر النسخ « ليُبْعَثَ واحداً إلا والحجة قائمة بخبره » . وما هنا هو الذي في الأصل . ثم ضرب بعض قارئيه على كلمة « إلا » ثم كتب فوق كلمة « الحجة » مانصه « إلا والحجة » وكتب بجوار ذلك كلمة « أصل » ليزعم أن هذا الصواب ! في حين أنه لم يذكر من أين أتى به ؟ ومع أن ما في الأصل صواب وصحيح .
 (٣) هنا في سائر النسخ ماعدا - زيادة « قال الشافعي » .
 (٤) في ج « وفرق » وفي نسخة ابن جماعة « ووجه » . وضرب بعض قارئ الأصل على قوله « وقد فرق » وكتب فوقه « ووجه » بخط آخر .
 (٥) في النسخ المطبوعة « نواح » بدون الياء ، وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة ، بل هي منقوطة فيهما أيضاً .
 (٦) ابن نؤيرة « هو مالك بن نؤيرة التيمي اليربوعي ، الشاعر الفارس الشريف ، وكان من أرداف الملوك ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ، فلما بلغته وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أمسك الصدقة وفرقها في قومه ، وهو الذي قتله ضرار بن الأزور الأسدي صبرا بأمر خالد بن الوليد ، بعد فراغه من قتال أهل الردة وقصته معروفة ، ولأخيه متم بن نؤيرة فيه المراثي المشهورة الحسان ، منها البيتان المشهوران :

وكنا كندمانى جذيمة حقة من الدهر حتى قيل لن يتصدعا
 فلما تفرقنا كئانى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
 (٧) في سائر النسخ « لعلمهم » باللام ، والذي في الأصل بالياء وهو صحيح ، فانها لاسببية .

١١٣٩ — وَقَدِمَ عَلَيْهِمْ^(١) وَفَدَّ الْبَحْرَيْنِ . فَعَرَفُوا مَنْ مَعَهُ ، فَبَعَثَ
مَعَهُمْ [ابْنَ] سَعِيدٍ^(٢) بْنِ الْعَاصِ .

١١٤٠ — وَبَعَثَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ
أَطَاعَهُ^(٣) مَنْ عَصَاهُ ، وَيُعَلِّمَهُمْ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَيَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا وَجِبَ
عَلَيْهِمْ ، لِمَعْرِقَتِهِمْ بِمَعَاذٍ ، وَمَكَانِهِ مِنْهُمْ^(٤) ، وَصَدَقَهُ^(٥) .
١١٤١ — وَكُلُّ مَنْ وَلَّى^(٦) فَقَدْ أَمَرَهُ بِأَخْذِ^(٨) مَا أَوْجَبَ اللَّهُ
عَلَى مَنْ وَلَّاهُ عَلَيْهِ .

١١٤٢ — وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ عِنْدَنَا فِي أَحَدٍ مِمَّنْ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ

(١) أى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالمدينة ، كما هو واضح مفهوم ،
ولكن بعض قارئى الأصل ضرب على كلمة « عليهم » وكتب فوقها « عليه » بخط
مخالف ، وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٢) كلمة « سعيد » مضبوطة في الأصل بفتح الدال ، مفعول ، ولم تذكر كلمة « ابن »
ولكنها مزادة بين السطور ، وزيادتها هي الصواب ، لأن الذى بعثه النبي صلى الله
عليه وسلم واليا على البحرين هو « أبان بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس »
وأما أبوه « سعيد بن العاص » فإنه مات مشركا ، انظر مادة « بحرين » في معجم
البلدان ، وترجمة « أبان » في الاصابة وغيرها .

(٣) في الأصل « من أطاعة » ثم ألصق بعضهم باء باليم ، لتكون « بمن أطاعة » وبذلك
ثبتت في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح ، « من أطاعة » فاعل « يقاتل »
و « من عصاه » مفعول .

(٤) في س زيادة « ومنه » وهى زيادة خطأ ، سببها أن بعض قارئى الأصل ضرب على
كلمة « منهم » وكتب فوقها « منه » فظن الناسخ أنها زيادة فعطفها على تلك .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « فيهم » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٦) هنا في س زيادة « قال الشافعى » .

(٧) رسمت في الأصل كقاعده في الكتابة « ولا » بالألف ، فألصق بعض قارئيه هاء
نحت الحرف الأخير ، لتقرأ « ولاه » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٨) في س « أن يأخذ » وهو مخالف للأصل .

الصدق - : أن يقول : أنت واحد ، وليس^(١) لك أن تأخذ مِنَّا ما لم نسمع رسول الله يذكرك^(٢) أنه علينا .

١١٤٣ — ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها بالصدق - : إلا لما وصفت ، من أن تقوم بمثلهم الحجة على من بعثه إليه^(٣) .

١١٤٤ — وفي شبيه هذا المعنى^(٤) أمراء سرايا رسول الله : فقد بعث بعث مؤتة^(٥) ، فولاه زيد بن حارثة ، وقال : « فإن أصيب جعفر ، فإن أصيب فابن رَواحة » . وبعث ابن أنيس سرية وحده .

١١٤٥ — وبعث أمراء سراياه ، وكلهم حاكم فيما بعثه فيه ، لأن عليهم أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ، ويقا تلوا من حل قتاله^(٦) .

١١٤٦ — وكذلك كل والي^(٨) بعثه أو صاحب سرية .

-
- (١) في س « فليس » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في سائر النسخ « يقول » والذي في الأصل « يذكرك » ثم ضرب عليه بعض الناس وكتب فوقه « يقول » بخط آخر .
 (٣) في النسخ المطبوعة « إليهم » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .
 (٤) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في س « وفي شبه هذا المعنى » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س و ج « بعث بجيش مؤتة » وهو مخالف للأصل .
 (٧) في ج « قتالهم » وهو مخالف للأصل .
 (٨) في سائر النسخ « وال » بحذف الياء على الجادة ، والياء ثابتة في الأصل .

١١٤٧ - ولم يَزَلْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبْعَثَ وَالْيَيْنِ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً
وَأَكْثَرَ .

١١٤٨ - ^(١) وبعث في دهرٍ واحدٍ اثني عشر رسولا ، إلى
اثني عشر ملكا ، يدعُوهم إلى الإسلام . ولم يبعثهم إلا إلى مَنْ قد
بلغته الدعوة ، وقامت عليه الحجة فيها ^(٢) ، وألا يكتب فيها ^(٣)
دلائل لمن بعثهم إليه على أنها كتبه .

١١٤٩ - وقد تحرّى فيهم ما تحرّى في أمرائه : من أن
يكونوا معروفين ، فبعث دحية ^(٤) إلى الناحية التي هو فيها
معروف .

١١٥٠ - ^(٥) ولو أن المبعوث إليه جهل الرسول كان عليه
طلب علم أن النبي بعثه ، ليستبرئ شكّه في خبر الرسول ، وكان
١١٩ على الرسول الوقوف حتى يستبرئه المبعوث إليه .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) كلمة « فيها » ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه بغير موجب ، ولذلك
لم تثبت في سائر النسخ .

(٣) في النسخ المطبوعة « وألا يكتب منه فيها » وكله « منه » ليست في الأصل ، وهي
مزادة بالجرمة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « صح » ولا نرى ضرورة لزيادتها
فلم تثبتها عن غير دليل .

(٤) « دحية » بفتح الدال المهملة وبكسر ها مع سكون الحاء المهملة ، وهو دحية
بن خليفة السكبي ، صحابي معروف ، وكان من أجل الناس وجهاً . وفي سائر النسخ
زيادة « السكبي » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

١١٥١ - ^(١) ولم تَرَلْ كُتِبَ رَسُولِ اللَّهِ تَنْفُذَ إِلَى وُلايَتِهِ بِالْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ وُلايَتِهِ تَرْكٌ إِنْفَازٍ أَمْرُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَبْعَثَ
رَسُولًا إِلَّا صَادِقًا عِنْدَ مَنْ بَعَثَهُ إِلَيْهِ .

١١٥٢ - وإذا ^(٢) طلب المبعوثُ إليه عِلْمَ صِدْقِهِ وَجَدَهُ
حيثُ هو .

١١٥٣ - وَلَوْ شَكَّ فِي كِتَابِهِ ، بِتَغْيِيرٍ فِي الْكِتَابِ ، أَوْ حَالٍ
تَدُلُّ ^(٣) عَلَى تَهْمَةٍ ، مِنْ غَفْلَةٍ رَسُولٍ حَمَلَ الْكِتَابَ - : كَانَ عَلَيْهِ أَنْ
يَطْلُبَ عِلْمَ مَا شَكَّ فِيهِ ، حَتَّى يُنْفِذَ مَا يَثْبُتُ عِنْدَهُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ .
١١٥٤ - ^(٤) وَهَكَذَا كَانَتْ كُتُبُ خُلَفَائِهِ بَعْدَهُ وَعُمَمَالُهُمْ ،
وَمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ : مِنْ أَنْ يَكُونَ الْخَلِيفَةُ وَاحِدًا ، وَالْقَاضِي
وَاحِدًا ، وَالْأَمِيرُ وَاحِدًا ، وَالْإِمَامُ ^(٥) .

١١٥٥ - فَاسْتَخْلَفُوا أَبَا بَكْرٍ ، ثُمَّ اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ ،

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في « أواذا » والألف مزادة في الأصل فوق الواو ، وليست في نسخة ابن جماعة ،
بل كتب في موضعها « صح » أمانة على أن الصحيح العطف بالواو ، لأنه استئناف
كلام . ومن الغريب أن الربيع فصل بين هذه الجملة وبين التي قبلها بدارة يقطعها
خط رأسى منحرف إلى اليسار ، ليدل على أنه كلام مبتدأ ، ثم يتصرف القارئون
فيجعلون الواو « أو » وهي تنافي هنا استئناف الكلام ! !

(٣) في سائر النسخ « يدل » وهي منقوطة في الأصل من فوق ، وهو أصح وأفصح .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٥) هذا عطف جل ، فلذلك رفع « واحد » في المرتين . وفي سائر النسخ « والقاضي
واحدًا والامام واحدًا والأمير واحدًا » وقد عبت عابت في الأصل فغيره إلى هذا ،
ولكن ما كان فيه واضح ، فأثبتناه .

ثم عُمر^(١) أهل الشورى ، ليختاروا واحداً ، فاختار عبد الرحمن
عثمان بن عفان^(٢) .

١١٥٦ — قال^(٣) : والولاية من القضاة وغيرهم يقضون فتنفذ^(٤)
أحكامهم ، ويقيمون الحدود ، وينفذ من بعدهم أحكامهم ، وأحكامهم
أخبار عنهم .

١١٥٧ — ففما وصفت من سنة رسول الله ، ثم ما^(٥) أجمع
المسلمون عليه منه — : دلالة على فرق بين الشهادة والخبر والحكم .

١١٥٨ — ألا ترى أن قضاء القاضي على الرجل للرجل إنما هو
خبر يُخبر به عن يمينه ثبت^(٦) عنده ، أو إقرار من خصم به أقر عنده^(٨) ،

(١) في النسخ المطبوعة « ثم استخلف عمر » وكلمة « استخلف » ليست في الأصل ولا في
ابن جماعة .

(٢) في النسخ المطبوعة « فاختاروا عبد الرحمن بن عوف ، واختار عبد الرحمن بن عوف
عثمان بن عفان » والزيادات ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ، إلا كلمتي
« بن عوف » فأنهما فيها . والمعروف أن أهل الشورى عهدوا إلى عبد الرحمن
بن عوف أن يختار واحداً منهم ، فاختار عثمان ، ولكن الشافعي اختصر القصة .

(٣) في سائر النسخ زيادة « الشافعي » .

(٤) في سائر النسخ « وتنفذ » والأصل بالفاء ، ثم غيرها بعض قارئيه فجعلها واواً .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيدت كلمة « قال » في الأصل فوق
السطر بخط آخر .

(٦) في س و ج « ثم فيما » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، ولكن كتب بحاشيتها
« ما » وعليها علامة نسخة وبجوارها « صح » .

(٧) في س و ج « ثبت » ، بالفعل الماضي ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٨) في سائر النسخ « أقر به عنده » . وقد ضرب بعض القارئيين في الأصل على « به »
قبل « قرأ » ثم كتبها بعدها بين السطور .

وَأَنْفَذَ^(١) الْحَكَمَ فِيهِ ، فَلَمَّا كَانَ يَلْزِمُهُ بِخَبَرِهِ أَنْ يُنْفِذَهُ بِعَلَمِهِ كَانَ فِي مَعْنَى الْمَخْبِرِ بِحِلَالٍ وَحَرَامٍ^(٢) ، قَدْ^(٣) لَزِمَهُ أَنْ يُحِلَّهُ وَيُحَرِّمَهُ^(٤) بِمَا شُهِدَ مِنْهُ^(٥) .

١١٥٩ - وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي الْمَخْبِرُ عَنْ شَهَوْدٍ شَهِدُوا عِنْدَهُ عَلَى رَجُلٍ لَمْ يُحَاكَمْ إِلَيْهِ ، أَوْ إِقْرَارٍ مِنْ خَصْمٍ ، لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُحْكَمَ بِهِ ، لَمَعْنَى أَنْ^(٦) لَمْ يُخَاصَمْ إِلَيْهِ ، أَوْ أَنَّهُ مِمَّنْ يُخَاصَمُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَحُكْمُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ خَصْمِهِ ، مَا^(٧) يَلْزِمُ شَاهِدًا يَشْهَدُ^(٨) عَلَى رَجُلٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا شُهِدَ بِهِ عَلَيْهِ لِمَنْ شُهِدَ لَهُ بِهِ - : كَانَ فِي مَعْنَى شَاهِدٍ^(٩) عِنْدَ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَقْبَلْ - قَاضِيًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ - إِلَّا بِشَاهِدٍ مَعَهُ ، كَمَا لَوْ شَهِدَ عِنْدَ غَيْرِهِ لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا بِشَاهِدٍ وَطَلَبَ مَعَهُ غَيْرَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَغَيْرِهِ إِذَا كَانَ شَاهِدًا أَنْ يُنْفِذَ شَهَادَتَهُ وَحْدَهُ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فَأَنْفَذَ » وَالْأَصْلُ بِالْوَاوِ ، ثُمَّ أَلْصَقَهَا بَعْضُ قَارِئِيهِ فِي الْأَلْفِ وَوَضَعَ فَوْقَهَا نَقْطَةً لِتَكُونَ فَاءً .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ حَرَامٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي سَ « وَقَدْ » وَالْوَاوُ مَزَادَةٌ فِي الْأَصْلِ بِنَحْطِ آخِرٍ ، وَلَيْسَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ يُحَرِّمَهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) « شَهِدَ » ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ الشَّيْنِ ، عَلَى الْبِنَاءِ لِمَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ .

(٦) فِي سَ « أَنَّهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٧) فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِمَا » وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ « مَا » ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا بَعْضُ قَارِئِيهِ وَكَتَبَ فَوْقَهَا « بِمَا » .

(٨) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « شَهِدَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَنَسَخَهُ ابْنُ جُمَاعَةَ .

(٩) قَوْلُهُ « كَانَ فِي مَعْنَى شَاهِدٍ » الْخُطْبَةُ جَوَابُ « لَوْ » فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ .

١١٦٠ - ^(١) أخبرنا سفيانُ وعبدُ الوهاب ^(٢) عن يحيى بن سعيد

عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب قضى في الإيهام بخمس عشرة ^(٣) ، وفي التي تليها بعشر ، وفي الوسطى بعشر ، وفي التي تلي الخنصر بتسع ، وفي الخنصر بست .

١١٦١ - قال الشافعي : لما كان معروفًا - والله أعلم - عند عمر

أن النبي قضى في اليد بخمسين ، وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والمنافع - : نزلها منازلها ، فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف ، فهذا قياسٌ على الخبر ^(٤) .

١١٦٢ - ^(٥) فلما وجدنا ^(٦) كتاب آل عمرو بن حزم ، فيه :

١٢٠ أن رسول الله قال : « وفي كل إصبع مائة هنالك عشرة من الإبل » - : صاروا إليه .

١١٦٣ - ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم -

(١) هنا في في سائر النسخ ماعدا - زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في - « أخبرنا الثقفى وسفيان بن عيينة » . وفي باقي النسخ « أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفى » وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن زيد فيه في آخر السطر بخط آخر كلمة « الثقفى » .

(٣) في - زيادة « من الإبل » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٤) يريد بالقياس هنا الاستنباط المبني على التعليل ، ولا يريد به القياس الاصطلاحي ، كما هو ظاهر .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في النسخ المطبوعة « وجد » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على حرفي « نا » ووضع ضمة فوق الواو ، وكذلك عمل في نسخة ابن جماعة ولكن بكشط الحرفين ، وموضع الكشط بين .

حتى يثبت^(١) لهم أنه كتاب رسول الله^(٢).

١١٦٤ - ^(٣) وفي الحديث^(٤) دِلالتان :

أحدهما^(٥) : قبول الخبر . والآخر^(٥) : أن يُقبل الخبر في الوقت

الذي يثبت فيه ، وإن لم يَمْضِ^(٦) عَمَلٌ من الأئمة^(٧) بمثل الخبر

الذي قبلوا .

(١) في سائر النسخ « ثبت » بالفعل الماضي ، والذي في الأصل بالمضارع ، وإن عبث به بعض قرائه . واستعمال المضارع هنا أعلى وأبلغ ، لما فيه من معنى الاستحضار ، وللإشارة إلى الفائدة التي أشار إليها الشافعي بعد ، من أن الخبر يقبل في الوقت الذي يثبت فيه .

(٢) للشافعي نحو من هذا البحث النفيس ، في اختلاف الحديث (ص ١٧ - ١٩) .
وأما كتاب آل عمرو بن حزم ، فانه كتاب جليل ، كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لأهل اليمن ، وأرسله مع عمرو بن حزم ، ثم وجد عند بعض آلِه ، رَوَّه عنه ، وأخذته الناس عنهم ، وقد تكلم العلماء طويلا في انصال إسناده وانقطاعه ، والراجح الصحيح عندنا أنه متصل صحيح ، وقد أوضحت ذلك في حواشي بعض الكتب ، وساقه الحاكم مطولا في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ - ٣٩٧) وصححه ، ونقله عنه السيوطي في الدر المنثور (ج ١ ص ٣٤٣) ، وروى العلماء فقرات منه في أبواب مختلفة من كتب الحديث وغيرها . وانظر بعض روايات منه في سيرة ابن هشام (ص ٩٥٥ و ٩٦١ طبعة أوربة) وتاريخ الطبري (ج ٣ ص ١٥٣ و ١٥٨) وسنن الدارقطني (ص ٢١٥ و ٢٧٦) والخراج ليعلي بن آدم (رقم ٣٨١) والمحلى لابن حزم (ج ١ ص ٨١ - ٨٢ و ج ٥ ص ٢١٣ - ٢١٤ و ج ٦ ص ١٣ - ١٤) .

(٣) هنا في س زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في نسخة ابن جماعة و س و ج « وفي هذا الحديث » . وفي س « وفي هذا الحديث » وكل ذلك مخالف للأصل ، وقد ضرب بعض قارئيه على كلمة « وفي » وكتب فوقها « وفي هذا الحديث » .

(٥) في سائر النسخ « إحداهما » « والأخرى » وما هنا هو الذي في الأصل ، وله وجه صحيح من العربية ، أن يكون التذكير على معنى أن فيه أمرين مدلولاً عليهما ، أو يكون التذكير باعتبار الخبر ، وهو كثير .

(٦) هكذا في الأصل باثبات حرف العلة مع الجازم ، وقد تكلمنا عليه مراراً ، وفي سائر النسخ بحذفه .

(٧) في النسخ المطبوعة « من أحد من الأئمة » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

١١٦٥ — ودلالة على أنه لو مضى أيضاً عمل من أحد من الأئمة ، ثم وجد خبراً عن النبي^(١) يخالف عمله : لترك عمله لخبر رسول الله .

١١٦٦ — ودلالة على أن حديث رسول الله يثبت بنفسه ، لا بعمل غيره بعده .

١١٦٧ —^(٢) ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصار ، ولم تذكروا أنتم أن عندكم خلافة ولا غيركم ، بل صاروا إلى ماوجب عليهم ، من قبول الخبر عن رسول الله ، وترك كل عمل خالفه .

١١٦٨ — ولو بلغ عمر هذا صار إليه ، إن شاء الله ، كما صار إلى غيره فيما^(٣) بلغه عن رسول الله ، بتقواه لله ، وتأديته الواجب عليه ، في اتباع^(٤) أمر رسول الله ، وعلمه ، وبأن^(٥) ليس لأحد مع رسول الله

(١) في النسخ المطبوعة « ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر » . وما هنا هو الأصل ثم عث فيه بعضهم فضرب على كلمة « خبراً » ثم كتبها بعد قوله « عن النبي » بين السطرين ، ووضع ضمة فوق الواو من « وجد » . وكانت نسخة ابن جماعة كالنسخ المطبوعة ، وصححها كاتبها بنفس الخط بما يوافق الأصل .

(٢) هنا في النسخ ما عدا ب زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في سائر النسخ « مما » والذي في الأصل « فيما » وإن حاول بعضهم تغييرها .

(٤) في س « من اتباع » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) هذه كلها أسباب لعمل عمر بالحديث إذا بلغه ، فعلمه أحد هذه الأسباب ، أي صفة العلم في ذاتها ، تعظيماً لها وإشارة بذكرها ، فمن أسباب ذلك أيضاً أنه ليس لأحد مع رسول الله أمر ، ولكن الناسخون لم يفهموا هذا فحذفوا واو العطف ، فصار « وعلمه بأن ليس » الخ ، وهو معنى صحيح أيضاً ، ولكن ما في الأصل أصح وأبلغ . وقد

أمره ، وأن طاعة الله في اتباع أمر رسول الله ^(١) .

١١٦٩ — ^(٢) فان قال قائل ^(٣) : فادُلُّني ^(٤) على أن عمرَ عمل شيئاً

ثم صار إلى غيره بخبرٍ عن رسول الله ^(٥) .

١١٧٠ — قلتُ : فإن أو جدتُكهُ ؟

١١٧١ — قال : ففي إيجادك إيتاي ذلك دليلٌ على أمرين : أحدهما :

أنه قد يقول ^(٦) من جهة الرأي إذا لم توجد ^(٧) سنة . والآخر : أن السنة

إذا وُجدت وجبَ عليه تركُ عملٍ نفسه ، ووجبَ على الناس تركُ كلِّ

عملٍ وُجدت السنة بخلافه ، وإبطالُ أن السنة لا تثبت إلا بخبرٍ بعدها ^(٨) ،

عبث فيه عابث فضرب على قوله « وبأن » وكتب بدله في الحاشية « أنه » وهو تصرف غير سائع .

(١) في س « أمر رسول الله » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج « فان قال لي قائل » وفي س « قال قائل » وفي ابن جماعة « قال لي قائل » وكلها مخالف للأصل .

(٤) في س « فدلني » والذي في الأصل « فادلني » ثم غيرها بعضهم بالكشط ، وموضعه ظاهر .

(٥) في س « بخبر رسول الله » . وفي س و ج « لخبر عن رسول الله » . وما هنا هو الذي في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٦) في سائر النسخ « يعمل » . والذي في الأصل « يقول » ثم ضرب عليها وكتب بالحاشية بخط آخر « يعمل » .

(٧) في سائر النسخ « يجد » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم حاول بعضهم تغييره ، والأصل ظاهر .

(٨) أي إبطال قول من ذهب إلى أن السنة لا يؤخذ بها إلا إذا عمل بها أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا قول قديم معروف ، أشار إليه الشافعي أيضا في الفقرة (١١٦٦) . ومع وضوح هذا فان الناسخين لم يدركوه ، فأثبتوا في النسخ المطبوعة كلمة « تقدمها » بدل « بعدها » ، وهو تهافت لا معنى له . وأما نسخة ابن جماعة فهي كالأصل ، ولكن كتب بحاشيتها كلمة « تقدمها » وعليها علامة نسخة .

وَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يُوهِنُهَا شَيْءٌ ، إِنَّ خَالَفَهَا ^(١) .

- ١١٧٢ قلت ^(٢) : أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ : الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا . حَتَّى أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سَفْيَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ : أَنْ يُورَثَ امْرَأَةُ أَشِيمَ الضَّبَّائِي ^(٣) مِنْ دِيَّتِهِ . فَرَجَعَ إِلَيْهِ عُمَرُ » .

- ١١٧٣ - وَقَدْ فَسَّرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٤) .

- ١١٧٤ - ^(٥) سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ طَاوُسٍ عَنْ

(١) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « شَيْءٌ خَالَفَهَا » بِحَذْفِ « إِنَّ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَنَسْخَةُ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَقَدْ ضَرَبَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ عَيْبًا .

(٢) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَنَسْخَةُ ابْنِ جُمَاعَةَ .

(٣) « أَشِيمَ » بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْيَاءِ التَّحْتِيَّةِ ، وَ « الضَّبَّائِي » بِكَسْرِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ . وَيَبَاءُ بَيْنَ مُوَحَّدَتَيْنِ مَعَ تَخْفِيفِ الْأُولَى . وَأَشِيمَ صَحَابِي قَتَلَ خَطَأً وَهُوَ مُسْلِمٌ ، فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٤) يُشِيرُ إِلَى كَلَامِهِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْأُمِّ ، فَقَدْ رَوَاهُ هُنَاكَ (ج ٦ ص ٧٧) وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ . وَالْحَدِيثَ رَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (ج ٣ ص ٤٥٢) عَنْ سَفْيَانَ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

(ج ٣ ص ٩٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (ج ٣ ص ١٨٤ مِنْ شَرْحِ الْمُبَارِكِ كُفُورِي) وَابْنُ مَاجَهَ

(ج ٢ ص ٧٤) : كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بِإِسْنَادِهِ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : « هَذَا حَدِيثٌ

حَسَنٌ صَحِيحٌ » . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ :

عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَرَوَى مَالِكٌ نَحْوَهُ فِي الْمَوْطَأِ (ج ٣

ص ٧٠) عَنْ الزَّهْرِيِّ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ » الْحُ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأُمِّ

عَنْ مَالِكٍ ، وَهَذَا مُنْقَطِعٌ ، وَلَكِنْ ظَهَرَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى أَنَّ الزَّهْرِيَّ رَوَاهُ عَنْ

سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْإِصَابَةِ (ج ١ ص ٥١) : « وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى

مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ قَتَلَ أَشِيمَ خَطَأً . وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ

عَنْ الزَّهْرِيِّ بِغَيْرِ أَنَسٍ . قَالَ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْغَرَائِبِ : وَهُوَ الْمَحْفُوظُ » .

(٥) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا » وَفِي ب زِيَادَةُ « وَأَخْبَرَنَا » .

وَكُتِبَ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ بِخَطِّ آخِرٍ « أَخْبَرَنَا » .

طاوس : « أن عمر قال : أذكرُ اللهَ أمراً سمع من النبيِّ في الجنينِ شيئاً ؟ فقام حمَلُ بن مالكِ بن النابغة^(١) ، فقال : كنتُ بين جارتين^(٢) لي ، يعني ضرَّتَيْنِ ، فضربتُ إحداهما الأخرى بِمِسْطَحٍ^(٣) ، فَأَلَقْتُ جنيناً ميتاً ، فَقَضَى فيه رسولُ اللهِ بِغُرَّةٍ^(٤) . فقال عمرُ : لو لم أسمع فيه لَقَضَيْنَا بغيره^(٥) . »

١١٧٥ — وقال غيره^(٦) : « إن كِدْنَا أن نَقْضِيَ في مثل هذا برأينا^(٧) . »

- (١) « حمل » بالحاء المهملة والميم المفتوحين ، وهو هنـلى يكنى أبا نضلة .
- (٢) في سائر النسخ « جارتين » وهو خطأ ، صوابه ما في الأصل « جارتين » وقد فسره الشافعي هنا ، بقوله « يعني ضرَّتَيْنِ » . قال في النهاية : « الجارة الضرة ، من المجاورة بينهما ... ومنه الحديث : كنت بين جارتين لي ، أى امرأتين ضرَّتَيْنِ » .
- (٣) « المسطح » بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء المهملتين : عود من أعواد الحباء والفسطاط ، كما في اللسان وغيره ، وكذلك فسره أبوداود في السنن عن أبي عبيد ، وفسره أيضا عن النضر بن شميل بأنه « الصُّوبَجُ » وهى كلمة فارسية ، للعود الذى يخبز به .
- (٤) « الغرة » العبد أو الأمة . قال في النهاية : « وإنما تجب الغرة في الجنين إذا سقط ميتا ، فان سقط حيا ثم مات ففيه الدية كاملة . وقد جاء في بعض روايات الحديث : بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بغل . وقيل إن الفرس والبغل غلط من الراوى » . والرواية التى يشير إليها ابن الأثير رواها أبو داود (ج ٤ ص ٣١٨) من حديث أبي هريرة ، وأشار إلى علتها بأنها غلط من عيسى بن يونس .
- (٥) في سائر النسخ « لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا » ، وهو مخالف للأصل .
- (٦) أى غير سفيان ، أو غير عمرو بن دينار . كأنه يقول : وفي رواية أخرى .
- (٧) إسناد الحديث عند الشافعي هنا مرسل ، فان طاوساً لم يدرك عمر ، وكذلك رواه أبوداود (ج ٤ ص ٣١٧) من طريق سفيان ، وكذلك رواه النسائي مختصراً (ج ٢ ص ٢٤٩) من طريق حماد عن عمرو بن دينار . وهو حديث متصل صحيح ، وإن أرسله سفيان وحماد ، فقد رواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٧٩ — ٨٠) وأبوداود

١١٧٦ — (١) فقد (٢) رَجَعَ عمرُ عما كان يَقْضِي به لحديث الضحَّاك ، إلى أن خالف (٣) حُكْمَ نفسه ، وأخبر في الجنين أنه لو لم يسمع هذا لَقَضَى فِيهِ بغيره ، وقال : إن كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا .

١١٧٧ — قال الشافعي : يُخْبِرُ - والله أعلم - أن السنة إذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الإبل ، فلا يعدو الجنين أن يكونَ حيًّا فيكون (٤) فيه مائة من الإبل ، أو ميتًا فلا شيء فيه .

١١٧٨ — فلما أُخْبِرَ بقضاء رسول الله فيه سلم له ، ولم يجعل لنفسه إلا أتباعه ، فيما مضى بخلافه (٥) ، وفيما كان رأيًا منه لم يبلغه عن رسول الله فيه شيء ، فلما بلغه (٦) خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله ،

-
- وابن ماجه (ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤) : كلهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار : أنه سمع طاوساً عن ابن عباس عن عمر .
ويظهر أنه كان عند سفيان موصولا أيضا ، فقد رواه الحاكم في المستدرک (ج ٣ ص ٥٧٥) من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة ، كرواية ابن جريج .
وأصل القصة أيضا صحيح ، من حديث أبي هريرة عند الشافعي في الأم (ج ٦ ص ٨٩) وعند الشيخين وغيرهما ، ومن حديث المغيرة بن شعبة عند الشيخين وغيرهما .
وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٢) .
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور « قال » .
(٢) في س « وقد » وهو مخالف للأصل .
(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « فيه » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، ومكتوبة أيضا في نسخة ابن جماعة ، ولكنها ملغاة فيها .
(٤) في سائر النسخ ماعدا س « فتكون » وهو مخالف للأصل .
(٥) في سائر النسخ « فيما مضى حكمه بخلافه » والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .
(٦) في س « فلما » [أخبر بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم و] بلغه » . وهذه الزيادة ليست في الأصل ولا في غيره ، فلا أدري من أين جاء بها ناسخها !

وَتَرَكَ حُكْمَ نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ كَانَ فِي كُلِّ أَمْرِهِ .

١١٧٩ - وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ النَّاسَ أَنْ يَكُونُوا^(١) .

١١٨٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٢) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ : أَنَّ عُمَرَ

بْنَ الْخَطَّابِ إِنَّمَا رَجَعَ بِالنَّاسِ عَنْ خَبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ .

١١٨١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَعْنِي حِينَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَبَلَّغَهُ وَقَوْعُ

الطَّاعُونَ بِهَا^(٣) .

(١) أشار الشافعي في اختلاف الحديث إلى حديثي الضحاك وحمل بن مالك ، ثم قال

(ص ٢٠ - ٢١) : « وفي كل هذا دليل على أنه يُقبلُ خبرُ الواحدِ ، إذا

كان صادقاً عند من أخبره . ولو جاز لأحدٍ ردُّ هذا بحالٍ جاز لعمر

بن الخطاب أن يقول للضحَّاك : أنت رجل من أهل نجد ، ولحمل بن مالك :

أنت رجل من أهل تهامة ، لم ترَ يا رسول الله ولم تصحباهُ إلا قليلاً ،

ولم أزل معه ومن معي من المهاجرين والأنصار ، فكيف عزبَ هذا عن

جماعتنا ، وعلمته أنت ، وأنت واحدٌ يمكنُ فيك أن تغلطَ وتنسى ؟ ! بل

رأى الحقَّ اتِّباعه ، والرجوعَ عن رأيه ، في تركِ توريثِ المرأة من دية

زوجها ، وقضى في الجنين بما أعلمَ مَنْ حَضَرَ أنه لو لم يسمع عن النبي فيه

شيئاً قضى فيه بغيره ، وكأنَّه يرى إن كان الجنينُ حيّاً ففيه مائة من الإبل ،

وإن كان ميتاً فلا شيء فيه . ولكنَّ اللهَ تعبَّده والخلقَ بما شاء ، على

لسانِ نبيه ، فلم يكن له ولا لأحدٍ إدخالُ [لِمَ] ، ولا [كيف] ، ولا شيئاً

من الرأى - : على الخبرِ عن رسول الله ، ولا ردُّه على من يَعرفُه بالصدق

في نفسه ، وإن كان واحداً » .

(٢) في سائر النسخ ماعداً ب زيادة « قال الشافعي » .

(٣) هذه الرواية التي روى الشافعي عن مالك في الموطأ (ج ٣ ص ٩١) وهي مرسلّة ،

١١٨٢ — ^(١) مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه ^(٢) : « أن عمرَ
ذكر الجوس فقال : ما أدرى كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال له عبد الرحمن
بن عوف : أشهدَ لسمعتُ رسولَ الله يقولُ : « سنُّوا بهم سنَّةَ
أهلِ الكتابِ » ^(٣) .

١١٨٣ — ^(٤) سفيان عن عمرو ^(٥) : أنه سمعَ يَمَالَةَ يقولُ : « ولم

لأن سالماً لم يدرك جده عمر بن الخطاب ، ولكن القصة صحيحة ، رواها مالك في نفس
الباب مطولة (ص ٨٩ — ٩١) عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد
بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحرث بن نوفل عن ابن عباس ، ورواها
البخاري ومسلم وغيرهما من طريق مالك ، والحديث المرفوع فيها : أن عبد الرحمن
بن عوف . قال لعمر : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سمعتم به
بأرض فلا تقدّموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه » .
وانظر شرح الزرقاني (ج ٤ ص ٧٣ — ٧٩) .

(١) هنا في زيادة « وأخبرنا » وفي باقي النسخ زيادة « قال الشافعي أخبرنا » . وقد
زاد بعضهم في الأصل بين السطور « أخبرنا » .

(٢) جعفر هو الصادق ، وأبوه محمد الباقر ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين ، بن علي
بن أبي طالب ، عليهم السلام .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٦٤) . وقال الزرقاني في شرحه (ج ٢ ص ٧٣) :
« قال ابن عبد البر : هذا منقطع ، لأن محمداً لم يلق عمر ولا عبد الرحمن ، إلا أن
معناه متصل من وجوه حسان . وقال الحافظ : هذا منقطع مع ثقة رجاله ، ورواه
ابن المنذر والدارقطني من طريق أبي علي الحنفى عن مالك ، فزاد فيه : عن جده ،
وهو منقطع أيضاً ، لأن جده علي بن الحسين لم يلق عبد الرحمن ولا عمر ، فان عاد
ضمير جده علي محمد بن علي كان متصلاً ، لأن جده الحسين سمع من عمر ومن عبد الرحمن .
وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء الحضرمي عند الطبراني بلفظ : سننوا بالجوس
سنَّة أهل الكتاب » . وانظر فتح الباري (ج ٦ ص ١٨٦) . ورواه أيضاً
أبو عبيد في الأموال (رقم ٧٨) عن يحيى بن سعيد عن جعفر .

(٤) زاد بعضهم في الأصل هنا « أنا » اختصار « أخبرنا » . وفي « وأخبرنا »
وفي باقي النسخ « قال الشافعي أخبرنا » .

(٥) في سائر النسخ زيادة « بن دينار » وهي مزادة بحاشية الأصل بخط آخر .

يكن عمرُ أخذَ الجزية^(١) حتى أخبره عبدُ الرحمن بن عوفٍ أن النبيَّ
أخذها من مجوسِ هَجَرَ^(٢) .

١١٨٤ - قال الشافعيُّ : وكلُّ حديثٍ كتبتُه منقطعاً فقد سمعتهُ
متصلاً ، أو مشهوراً عن مَنْ روى عنه بنقل عامٍ من أهلِ العلم يعرفونه
عن عامٍ ، ولكنني كرهتُ وضعَ حديثٍ لا أثقُّه حفظاً^(٣) ، وغابَ عني
بعضُ كُتبي ، وتحققتُ بما يعرفه أهلُ العلم مما حفظتُ ، فاختصرتُ^(٤)
خوفَ طولِ الكتاب ، فأثبتُ ببعض^(٥) ما فيه الكفاية ، دونَ تقصِّي
العلم في كلِّ أمره .

١١٨٥ - فقبلَ عمرُ خبرَ عبدِ الرحمن بن عوفٍ في المجوس ، فأخذ
منهم ، وهو يتلو القرآنَ : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ
عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٦) ، ويقرأ القرآنَ بقتال الكافرين حتى
يُسَلِّمُوا^(٧) ، وهو لا يعرفُ فيهم عن النبيِّ شيئاً ، وهم عنده من الكافرين
غيرِ أهلِ الكتاب . فقبلَ خبرَ عبدِ الرحمن في المجوس^(٨) عن النبيِّ ، فاتبعه .

-
- (١) في النسخ زيادة « من المجوس » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
(٢) « هجر » بالهاء والجيم المفتوحتين ، وهي قصبة بلاد البحرين . يجوز صرفه ومنعه
الصرف . وسيأتي الكلام على الحديث في الفقرة (١١٨٦) .
(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « خوف طول الكتاب » ، ولا موقع لها في هذا الموضع ،
بل هي تكرار لما سيأتي ، وقد زيدت أيضاً بحاشية الأصل بخط آخر .
(٤) في سائر النسخ « فاختصرته » والهاء ملصقة بالتاء في الأصل ، وليست منه .
(٥) في « فأنبت بعض » وهو مخالف للأصل وباقي النسخ .
(٦) سورة التوبة (٢٩) .
(٧) الآيات في هذا المعنى كثيرة في القرآن .
(٨) قوله « في المجوس » ثابت في الأصل ، وليس في سائر النسخ ، بل بدله فيها

١١٨٦ — وحديثُ بِجَالَةَ مَوْصُولٌ ، قد أدركَ عمرَ بن الخطاب^(١)

رجلاً ، وكان كاتباً لبعضِ ولّاتِهِ^(٢) .

١١٨٧ — ^(٣) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قد طلبَ عمرُ مع رجلٍ أخبره خبراً

آخَرَ^(٤) ؟

١١٨٨ — قيل له : لَا يَطْلُبُ عمرُ مع رجلٍ أخبره^(٥) آخَرَ

إِلَّا عَلَى أَحَدٍ^(٦) ثَلَاثَ مَعَانِي^(٧) :

« بن عوف » وذلك عن عبث عابث في الأصل ، ضرب على الكلمتين ، وكتب الآخرين بدلا منهما بخط آخر .

(١) قوله « بن الخطاب » لم يذكر في ب وهو ثابت في الأصل وباقي النسخ .

(٢) حديث بجالة رواه الشافعي أيضا في الأم عن سفيان (ج ٦ ص ٩٦) . ورواه

الطيالسي عن سفيان أيضا (رقم ٢٢٥) . ورواه أحمد مطولا عن سفيان (رقم

١٦٥٧ ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١) . ورواه الدارمي (ج ٢ ص ٢٣٤) والترمذي

(ج ٢ ص ٣٩٣) : كلاهما من طريق سفيان أيضا مختصرا . ورواه البخاري

(ج ٦ ص ١٨٤ - ١٨٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤) : كلاهما من

طريق سفيان مطولا . ورواه أحمد مختصرا (رقم ١٦٨٥ ج ١ ص ١٩٤) عن

عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار . ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٣٩٢ -

٣٩٣) من طريق الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار . ورواه أبو داود (ج ٣

ص ١٣٤) من طريق قشير بن عمرو عن بجالة عن ابن عباس ، وفيه حديث عبد الرحمن

بن عوف . ورواه أيضا أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال مطولا (رقم ٧٧) .

وقال الشافعي في الأم : « وحديث بجالة متصل ثابت ، لأنه أدرك عمر ، وكان

رجلا في زمانه ، كاتباً لعماله » . وقال الحافظ في الفتح : « بجالة : بفتح الموحدة

والجيم الخفيفة ، تابعي شهير كبير ، تسمى بصرى ، وهو ابن عبدة ، بفتح المهملة

والموحدة ، ويقال فيه : عبد ، بالسكون بلا هاء ، وماله في البخاري سوى هذا

الموضع » .

(٣) هنا في س و ج ونسخة ابن جماعة زيادة « قال الشافعي » ، وزيد في الأصل بين

السطور « قال » .

(٤) « آخر » مفعول « طاب » ، أي طلب راويا آخر مع رجل أخبره خبراً .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « خبرا » وهي مزادة في الأصل بين السطور .

(٦) في سائر النسخ « لإحدى » وقد حشر بعض القارئيين الياء في الأصل ، والصواب

ما في الأصل .

(٧) هكذا رسم في الأصل باثبات الياء ، وقد حذفت في سائر النسخ .

١١٨٩ — إما أن يحتاطَ فيكون^(١)، وإن كانت الحجة تثبتُ
بخبر الواحدِ بخبرِ اثنين أكثر، وهو لا يزيدُها إلا ثبوتًا.

١١٩٠ — وقد رأيتُ ممن أثبتَ خبرَ الواحدِ مَنْ يطلبُ معه
خبراً ثانياً، ويكونُ في يده السنةُ من رسول الله^(٢) من خمسٍ^(٣) وجوهٍ
فيحدثُ بسادسٍ فيكتبه، لأن الأخبارَ كلها تواترت وتظاهرت كان
أثبتَ للحجة، وأطيبَ لنفسِ السامعِ.

١١٩١ — وقد رأيتُ من الحكماءِ مَنْ يثبتُ عنده الشاهدانِ
العدلانِ والثلاثةُ، فيقولُ للمشهود له: زِدْنِي شهوداً، وإنما يريد
بذلك أن يكونَ أطيبَ لنفسه، ولولم يَزِدْهُ المشهودُ له على شاهدينِ
لحكم^(٤) له بهما.

١١٩٢ — ^(٥) ويَحْتَمِلُ أن يكونَ لم يَعْرِفِ الخبرَ فيقفَ عن ١٢٢
خبره، حتى يَأْتِيَ مُخْبِرٌ يعرفُه.

(١) خبر « يكون » محذوف للعلم به مما قبله وبعده، كأنه قال: فيكون أوثق عنده. ويحتمل أن تكون الجملة بعدها خبرها. وقد وضع في نسخة ابن جماعة في هذا الموضع «صح» أمانة على صحة الكلام وعدم سقوط شيء منه.

(٢) في نسخة ابن جماعة «من النبي». وفي النسخ المطبوعة «عن رسول الله» واستعمال «من» في هذا الموضع صواب جيد، وقد كتب عليها في نسخة ابن جماعة «صح».

(٣) في سائر النسخ «خمس» وهو مخالف للأصل، وما في الأصل صواب، يمكن توجيهه.

(٤) في نسخة ابن جماعة «حكم» بدون اللام، بل كانت مكتوبة فيها ثم كشطت. وهي مكتوبة في الأصل، بشكل لا أستطيع منه الجزم إن كانت منه أوزادها بعض قارئه.

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».

- ١١٩٣ — وهكذا ممن^(١) أخبر ممن لا يعرف لم يقبل خبره .
ولا يقبل الخبر إلا عن معروف بالاستئصال له^(٢) ، لأن يقبل خبره .
١١٩٤ — ويحتمل أن يكون الخبر له غير مقبول القول عنده ،
فيرد خبره ، حتى يجد غيره ممن يقبل قوله .
١١٩٥ — فإن قال قائل : فإلى أي المعاني ذهب عندكم عمر^(٣) ؟
١١٩٦ — قلنا : أمّا في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط ، لأن
أبا موسى ثقة أمين عنده ، إن شاء الله .

- ١١٩٧ — فإن قال قائل : ما دلّ على ذلك ؟
١١٩٨ — قلنا : قد رواه^(٤) مالك بن أنس^(٥) عن ربيعة عن غير

(١) في سائر النسخ « من » والذي في الأصل « ممن » ثم ضرب عليها بعضهم ، وكتب فوقها « من » وما في الأصل صواب ، لأن « من » تزداد كثيراً في الإثبات ، وهي هنا زائدة .

(٢) « الاستئصال » أن يكون أهلاً له . وهذا الاستعمال من الشافعي حجة في صحة هذا الحرف ، فإن بعض العلماء أنكروه ، قال الجوهرى : « تقول : فلان أهل لكذا ، ولا تقل مستأهل ، والعامّة تقوله » . وأنكر عليه الفيروزابادى ذلك ، وأنها لغة جيدة ، وقال شارحه الزبيدى : « قد صرح الأزهرى والزنجشبرى وغيرهما من أئمة التحقيق بجودة هذه اللغة ، وتبعهم الصاغانى ، ثم نقل كلام أبي منصور الأزهرى في التهذيب ، وأنه سمعها من أعرابى بحضرة جماعة من الأعراب . وقال الزنجشبرى في الأساس : « سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسماً » .

وكلمة « له » ضرب عليها بعضهم في الأصل ، وحذفت في سائر النسخ ، وإثباتها صحيح ، والجملة بعدها تعليل ، لأنه يريد أن يكون الراوى أهلاً لما يرويه ، لأجل أن يقبل خبره . ويصح أيضاً أن تكون الجملة بدل اشتمال من « له » .

(٣) في سائر النسخ « ذهب عمر عندكم » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « روى » بدون الضمير ، وهو ثابت في الأصل .

(٥) « بن أنس » ثابت في الأصل ، وكذلك في س ، وحذف في باقى النسخ .

واحدٍ من علمائهم ، حديث أبي موسى ، وأن عمرَ قال لأبي موسى :
أما إني لم أتهمك ، ولكنني خشيتُ أن يتقولَ الناسُ على رسول الله ^(١) .

١١٩٩ — ^(٢) فإن قال ^(٣) : هذا منقطع .

١٢٠٠ — فالحجة فيه ثابتة ^(٤) ، لأنه لا يجوزُ على إمامٍ في الدين ،

عمرَ ولا غيره . : أن يقبلَ خبرَ الواحدِ مرةً ، وقبولُه له لا يكون إلاَّ

بما تقومُ به الحجةُ عنده ، ثم يردُّ مثله أُخرى . ولا يجوزُ هذا على عالمٍ

حافلٍ أبداً ، ولا يجوزُ على حاكمٍ أن يقضىَ بشاهدين مرةً ويمنعَ بهما

أخرى ، إلا من جهةٍ جرَّحهما ، أو الجهالةَ بهما ^(٥) . وعمرُ غايةٌ في

العلم والعقل والأمانة والفضل .

١٢٠١ — ^(٦) وفي كتاب الله تبارك وتعالى دليلٌ على ما وصفتُ :

(١) هكذا هو في الموطأ (ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥) منقطع ، وفيه قصة في استئذان

أبي موسى على عمر ثلاثاً ثم رجوعه ، ثم احتجاجه بالحديث « الاستئذان ثلاث ، فإن
أذن لك فادخل ، وإلا فارجع » .

وقد وصله الشيخان من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي موسى ، ومن
طريق بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري ، ووصله أحمد من طريق أبي نضرة عن
أبي سعيد . وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (ج ٤ ص ١٨٨) وفتح الباري
(ج ١١ ص ٢٢ - ٢٦) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « قائل » وليست في ابن جماعة ولا في الأصل ، ولكنها
مكتوبة فيه بخط آخر بين السطور .

(٤) لم يجب الشافعي عن الاعتراض من جهة انقطاع السند ، ويظهر لي أنه اكتفى بما قال
آنفاً في الفقرة (١١٨٤) من أن كل حديث كتبه منقطعاً فقد سمعه متصلاً أو مشهوراً
عن المروى عنه .

(٥) في سائر النسخ « بعدالهما » وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

- ١٢٠٢ — قال الله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾^(١) .
- ١٢٠٣ — وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾^(٢) .
- ١٢٠٤ — وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾^(٣) .
- ١٢٠٥ — وقال: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾^(٤) .
- ١٢٠٦ — وقال: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾^(٥) .
- ١٢٠٧ — وقال: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(٦) .
- ١٢٠٨ — وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ . إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا تَتَّقُونَ . إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ . فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾^(٧) .
- ١٢٠٩ — وقال لنبيه محمد صلى الله عليه: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ﴾^(٨) .
- ١٢١٠ — وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾^(٩) .

(١) سورة نوح (١) .

(٢) سورة هود (٢٥) وسورة المؤمنون (٢٣) وسورة العنكبوت (١٤) .

(٣) سورة النساء (١٦٣) .

(٤) سورة الأعراف (٦٥) وسورة هود (٥٠) .

(٥) سورة الأعراف (٧٣) وسورة هود (٦١) .

(٦) سورة الأعراف (٨٥) وسورة هود (٨٤) وسورة العنكبوت (٣٦) .

(٧) سورة الشعراء (١٦٠ - ١٦٣) .

(٨) سورة النساء (١٦٣) .

(٩) سورة آل عمران (١٤٤) .

١٢١١ — (١) فَأَقَامَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ حُجَّتَهُ عَلَى خَلْقِهِ فِي أَنْبِيَائِهِ ،
فِي الْأَعْلَامِ (٢) الَّتِي بَايَنُوا بِهَا خَلْقَهُ سِوَاهُمْ ، وَكَانَتِ الْحُجَّةُ بِهَا
ثَابِتَةً (٣) عَلَى مَنْ شَاهَدَ أُمُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَدَلَّاهُمْ الَّتِي بَايَنُوا بِهَا غَيْرَهُمْ ،
وَمَنْ بَعَدَهُمْ ، وَكَانَ الْوَاحِدُ فِي ذَلِكَ وَأَكْثَرُ مِنْهُ سِوَاءٍ ، تَقُومُ (٤)
الْحُجَّةُ بِالْوَاحِدِ مِنْهُمْ قِيَامَهَا بِالْأَكْثَرِ .

١٢١٢ — قَالَ (٥) : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ (٦)
إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا
بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَهُكُمُ مُّرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا
أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ (٧) .

١٢١٣ — قَالَ الشَّافِعِيُّ (٨) : فَظَاهَرَ الْحُجَجَ عَلَيْهِمُ بَاثْنَيْنِ ، ثُمَّ
ثَالِثٍ (٩) ، وَكَذَا أَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَى الْأُمَمِ بِوَاحِدٍ ، وَلَيْسَ (١٠) الزِّيَادَةُ فِي

-
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في سائر النسخ « بالأعلام » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم عُبِثَ فِيهِ بِبَعْضِهِمْ لِيُغَيَّرَ
كَلِمَةُ « فِي » وَيُجْعَلَهَا بَاءً ، وَالتَّغْيِيرُ ظَاهِرٌ .
(٣) فِي س « فَكَانَتِ الْحُجَّةُ ثَابِتَةً » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٤) فِي س و ج « إِذْ تَقُومُ » وَزِيَادَةُ « إِذْ » مُخَالَفَةٌ لِلأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ ،
وَلَكِنَّهَا مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِمَخْطِ مُخَالَفٍ ، فِي آخِرِ السَّطْرِ ، بَعْدَ كَلِمَةِ « سِوَاءٍ » .
(٥) فِي س و ج « وَقَالَ تَعَالَى » ، وَفِي س « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى » ، وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي
فِي الْأَصْلِ .
(٦) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ثُمَّ قَالَ « إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ » .
(٧) سُورَةُ يَس (١٣ — ١٥) .
(٨) قَوْلُهُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَلَا فِي ج ،
وَفِي س « قَالَ » فَقَطْ .
(٩) فِي س « ثُمَّ بِالثَّلَاثِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(١٠) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَلَيْسَتْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

التأكيد مانعة أن تقوم الحجة بالواحد ، إذ^(١) أعطاه الله ما يُبين به الخلق غير النبيين .

١٢١٤ — ^(٢) أخبرنا مالك^(٣) عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة^(٤) عن عمته زينب بنت كعب^(٥) أن الفريضة بنت مالك بن سنان^(٦) أخبرتها : « أنها جاءت إلى النبيّ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة^(٧) ، فإن زوجها خرج في طلب أعبد^(٨) له ، حتى إذا كان بطرف القدوم^(٩) لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله أن أرجع إلى أهلي ، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، قالت : فقال رسول الله : نعم ، فانصرفت ، حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني ، أو أمر بي فدعيت له ، فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التي

(١) في س « إذا » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعضهم ألفاً بعد الذال ، وكانت في نسخة ابن جماعة « إذا » ثم صححت بكشط الألف الأخيرة .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧) وشرح الزرقاني (ج ٣ ص ٧٥ - ٧٦) .

(٤) « سعد » بسكون العين عند كل الرواة ، ولكن سماه يحيى في الموطأ عن مالك « سعيدا » بكسر السين ، وهو وهم منه . و « عجرة » بضم العين المهملة وسكون الجيم وفتح الراء . وسعد هذا ثقة ، مات بعد سنة ١٤٠ .

(٥) زينب هذه تزوجها أبو سعيد الخدري ، قيل إنها صحابية ، وقيل تابعة .

(٦) « الفريضة » بضم الفاء وفتح الراء وسكون التحتية وفتح العين المهملة ، وهي صحابية ، وهي أخت أبي سعيد الخدري .

(٧) « بنو خُدرة » بضم الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة ، وهم من الأنصار .

(٨) « أعبد » جمع « عبد » .

(٩) في س « في طرف القدوم » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به بعضهم ، فغير الباء وجعلها « في » . و « القدوم » بفتح القاف وضم الدال المشددة ويقال أيضاً بتخفيفها ، وهو موضع على ستة أميال من المدينة . وفي ترجيح أحد الضبطين على الآخر كلام طويل في مشارق الأنوار للقاضي عياض (ج ٢ ص ١٩٨ طبعة فاس) .

ذكرت له من شأن زوجي ، فقال لي^(١) : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا ، فلما كان عثمان أرسل إلي ، فسألني عن ذلك ؟ فأخبرته ، فاتبعه وقضى به^(٢) .

١٢١٥ - ^(٣) وعثمان في إمامته وعلمه^(٤) يقضى بخبر امرأة

بين المهاجرين والأنصار^(٥) .

١٢١٦ ^(٦) أخبرنا مسلم^(٧) عن ابن جريج ، قال أخبرني الحسن

(١) كلمة « لي » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه .

(٢) الحديث رواه أيضا الشافعي في الأم عن مالك (ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢٠٩) . وقال الزرقاني : « ورواه أبو داود عن القعني ، والترمذي من طريق معن ، والنسائي من طريق ابن القاسم : الثلاثة عن مالك به ، ورواه الناس عن مالك ، حتى شيخه الزهري ، أخرجه ابن منده من طريق يونس عن ابن شهاب : حدثني من يقال له مالك بن أنس فذكره . وتابع مالك عليه شعبة وابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن إسحق وسفيان ويزيد بن محمد ، عند الترمذي وأبي داود والنسائي ، وأبو مالك الأحمري ، عند ابن ماجه ، سبغتهم عن سعد بن إسحق نحوه » .

أقول : ورواه أيضا الطيالسي في مسنده (رقم ١٦٦٤) ، وابن سعد في الطبقات (ج ٨ ص ٢٦٧ - ٢٦٨) وأحمد في المسند (ج ٦ ص ٣٧٠ و ٤٢٠ - ٤٢١) بأسانيد مختلفة .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « وفضله » بعد « وعلمه » أو قبلها ، وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) هنا بحاشية الأصل مانصه : « بلغ السماع في المجلس الرابع عشر ، وسمع ابني محمد ، والله الحمد » .

(٦) هنا في ج و س زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في سائر النسخ زيادة « بن خالد » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وهو مسلم بن خالد الزنجي فقيه أهل مكة . وقد روى الشافعي هذا الحديث أيضا في الأم (ج ٢ ص ١٥٤) عن سعيد بن سالم عن ابن جريج ، وذكره الأصم في مسند الشافعي (ص ٤٦) عن سعيد فقط ، ولم يذكر روايته التي هنا عن مسلم بن خالد .

بن مسلم^(١) عن طاووس قال : « كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : أتفتي أن تصدّر^(٢) الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت ؟ فقال له ابن عباس : إِمَّا لِي^(٣) فَسُئِلَ^(٤) فلانة الأنصارية :

(١) هو الحسن بن مسلم بن يَنَّا ق ، بفتح الياء المثناة التحتية وتشديد النون ، وهو مكّي أيضا ، وهو ثقة ، وكان من العلماء بأحاديث طاوس ، ومات قبل طاوس المتوفى سنة ١٠٦ .

(٢) « صَدَّرَ » المسافر ، من بابي « نصر » و « ضرب » أى رجع ، والاسم « الصَّدَر » بفتح الدال .

(٣) رسمت في الأصل هكذا بالياء ، ورسمت في سائر النسخ « إِمَّا لَآ » بالألف ، قال في النهاية : وأصلها « إِنْ » و « مَا » و « لَآ » ، فأدغمت النون في الميم ، و « مَا » زائدة في اللفظ لا حكم لها ، وقد أمالت العرب « لَآ » إمالة خفيفة ، والعموم يشعرون إمالتها فتصير ألفها ياء ، وهو خطأ . ومعناها : إن لم تفعل هذا فليكن هذا انتهى . وقد خطأ الجوالقي في تسكيلة لإصلاح ما تفلط فيه العامة (ص ٢٨ - ٢٩) من قالها بالياء ، واستدرك عليه ابن برى فقال : « كذا يكتب [إمالي] بالياء ، وهى [لا] أميلت ، فألفها بين الياء والألف ، والفتحة قبلها بين الفتحة والكسرة » . وكذلك قال القاضي عياض في مشارق الأنوار (ج ١ ص ٣٧) : « ووقع عند الطبرى [إمالي] مكسور اللام ، وكذا ضبطه الأصمبلى فى جامع البيوع ، والمعروف فتحها وقد منع من كسرها أبو حاتم وغيره ، ونسبوه إلى العامة ، لكن هذا خارج جائز على مذهب كثير من العرب فى الإمالة ، وأن يجعل الكلمة كلها كأنها كلمة واحدة » . وقال القسطلانى فى شرح البخارى (ج ٤ ص ٧١ من الطبعة الأولى ببولاق) عند شرح حديث زيد بن ثابت « فإمّا لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » قال : « بكسرة الهمزة ، وأصله ، فإن لا تتركوا هذه المبايعة ، فزيدت [ما] للتوكيد ، وأدغمت النون فى الميم ، وحذف الفعل ، أى : افعل هذا إن كنت لاتفعل غيره . وقد نطقت به العرب بامالة [لا] إمالة صغرى ، لتضمنها الجملة ، وإلا فالقياس أن لا تمال الحروف ، وقد كتبها الصغاني [إمالي] بلام وياء لأجل إمالتها » . ونقل شيخنا العلامة الشيخ طاهر الجزائرى رحمه الله فى توجيه النظر (ص ٣٧٦) أن إمالتها لغة قریش . فما كتب فى الأصل هنا صحيح فصيح مطابق لغة الشافعى ، وقد كتب مثله فى نسختى الأصمبلى والصغاني من صحيح البخارى . وقد عبث بعضهم فى الأصل ، فضرب على « لى » وكتب فوقها « لا » بخط آخر .

(٤) فى سائر النسخ « فسل » بدون الهمزة ، وهو صواب جائز ، ولكن الهمزة ثابتة فى الأصل .

هل أمرها بذلك النبي؟ فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول: ما أراك إلا قد صدقت^(١).

١٢١٧ - قال الشافعي: سمع^(٢) زيد النهي أن يصدر^(٣) أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت، وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النهي، فلما أفتاها ابن عباس بالصدر، إذا^(٤) كانت قد زارت^(٥) بعد النحر^(٦) - أنكر عليه زيد، فلما أخبره^(٧) عن المرأة أن رسول الله أمرها بذلك، فسألها فأخبرته،

(١) روى الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض». وله ألفاظ غيره، انظر التلخيص (ص ٢٢١) والمنتقى (رقم ٢٦٦٩ - ٢٦٧١) ونيل الأوطار (ج ٥ ص ١٧٠ - ١٧١) وجاء هذا المعنى أيضا من حديث عائشة عند الشيخين وغيرهما.

وأما القصة التي هنا فقد رواها أحمد في المسند عن يحيى بن سعيد، وعن محمد بن بكر: كلاهما عن ابن جريج بإسناده (رقم ١٩٩٠ و ٣٢٥٦ ج ١ ص ٢٢٦ و ٣٤٨). ورواها أيضا البيهقي (ج ٥ ص ١٦٣) من طريق روح عن ابن جريج. والمرأة الأنصارية التي أحال عليها ابن عباس هي أم سليم بنت ملحان كما يفهم ذلك من حديث عكرمة عن ابن عباس عند البيهقي، ومن حديث أبي سلامة بن عبد الرحمن عند مالك في الموطأ (ج ١ ص ٣٦٣).

(٢) في س «سمع» وهو مخالف للأصل.

(٣) في س و ج «أن لا يصدر» وهو مخالف للأصل.

(٤) في س و س «إذا» وهو مخالف للأصل، وقد عبث به عبث فكشط الألف، وكذلك فعل غيره في نسخة ابن جماعة. وموضع الكشط فيهما ظاهر.

(٥) في النسخ المطبوعة «قد زارت البيت» وكلمة «البيت» مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ومكتوبة أيضا في نسخة ابن جماعة بين السطور.

(٦) في نسخة ابن جماعة و ج «بعد يوم النحر» وكلمة «يوم» ليست في الأصل.

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة «ابن عباس» وليست في الأصل، وهي مكتوبة بحاشية ابن جماعة بالحرارة، وعليها علامة «صح».

فَصَدَّقَ الْمَرْأَةَ - : وَرَأَى ^(١) عَلَيْهِ حَقًّا ^(٢) أَنْ يَرْجِعَ عَنْ خِلَافِ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمَا لِابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ غَيْرُ خَبَرِ الْمَرْأَةِ .

١٢١٨ — ^(٣) سَفِيَّانُ عَنْ عَمْرِو ^(٤) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ :

« قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ نَوَفَّ الْبِكَالِيَّ ^(٥) يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ
الْخَضِرِ لَيْسَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ !
أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ
مُوسَى وَالْخَضِرِ ، بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى صَاحِبُ الْخَضِرِ ^(٦) .

١٢١٩ — ^(٧) فَا بَنِ عَبَّاسٍ مَعَ فَقْهَهُ ^(٨) وَوَرَعَهُ يُثْبِتُ خَبَرَ أَبِي

(١) قوله « ورأى » هو جواب « لما » في قوله « فلما أخبره » والواو زائدة .

(٢) في سائر النسخ « أن حقا عليه » ، وما هنا هو الذي في الأصل . وقد زاد بعضهم فيه حرف « أن » بين السطور .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي أخبرنا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ولكن ضرب على « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور « أخبرنا » وهي مزادة في س أيضا .

(٤) في النسخ زيادة « بن دينار » وهي مزادة بين السطور في الأصل .

(٥) « نواف » بفتح النون وسكون الواو . وقد كتب في الأصل كما رسمناه بدون الألف ، وهو ممنون ، وهذا جائز على لغة من يقف على المنصوب بالسكون كالوقوف على المرفوع ، ورسم في سائر النسخ « نواف » . و « البكالي » بكسر الباء الموحدة وفتحها مع تخفيف الكاف ، نسبة إلى « بني بكال » وهم بطن من حمير . ونواف هذا هو ابن فضالة البكالي ، وكانت أمه امرأة كعب الأحبار ، ويروى القصص ، وهو من التابعين . مات بين سنة ٩٠ وسنة ١٠٠ .

(٦) في النسخ المطبوعة « على أن موسى [عليه السلام هو موسى بن إسرائيل] صاحب الخضر » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وليس منها في نسخة ابن جماعة إلا قوله « عليه السلام » فقط .

وهذا اختصار من حديث طويل معروف ، ورواه البخاري (ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ من الطبعة السلطانية و ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٧ من الفتح) ومسلم (ج ٢ ص ٢٢٧) كلاهما من طريق سفيان بن عيينة .

(٧) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » ، وفي الأصل زيادة « قال » بين السطور .

(٨) في س و ج زيادة « وفهمه » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

بن كعب^(١) عن رسول الله ، حتى يُكَذِّبَ به امراً من المسلمين ، إذ حدثه أبي بن كعب^(٢) عن رسول الله بما فيه دلالة على أن موسى بن إسرائيل^(٣) صاحب الخضر .

١٢٢٠ — ^(٤) أخبرنا مسلم^(٥) وعبد المجيد عن ابن جريج^(٦)

أن طاووساً أخبره : « أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر ؟ فنهاه عنهما ، قال طاووس : فقلت له^(٧) : ما أدعُهُما ! فقال ابن عباس : ﴿ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ ^(٨) إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ^(٩) ﴾ . »

(١) في النسخ كلها زيادة « وحده » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور ، ثم ضرب عليها وأعيدت كتابتها بالهامشية !!

(٢) قوله « بن كعب » لم يذكر في هذا الموضع في س و ج وابن جماعة ، وهو ثابت في الأصل .

(٣) في كل النسخ ماعدا س « موسى بن إسرائيل » ، وكلمة « نبي » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط مخالف .

(٤) هنا في النسخ ماعدا س زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في س و س زيادة « بن خالد » وهي مزادة في الأصل بين السطور .

(٦) في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال أخبرني عامر بن مصعب » وفي س كما في حاشية الأصل « عن عامر بن مصعب » ، وخطها مخالف لخطه . ولا أدري من أين أتى بها من زادها ؟ وابن جريج معروف بالرواية عن طاووس . وفي مسند الشافعي « عن عامر بن مصعب » (ص ٢٠٨ من المطبوع بهامش الجزء ٦ من الأم ، وص ٨٣ من طبعة شركة المطبوعات العلمية) ولكن الذي في نسختنا المخطوطة منه « عن عامر بن مصعب » .

(٧) كلمة « له » لم تذكر في جميع النسخ ، وهي ثابتة في الأصل ، ولكن ضرب عليها بعض قارئيه .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . والتلاوة « وما كان » ولكن الشافعي كثيراً

ما يحذف حرف العطف وشبهه عند الاستدلال ، لأن أول الكلام بعده يكون تاماً .

(٩) سورة الأحزاب (٣٦) .

١٢٢١ — ^(١) فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوسٍ بخبره
عن النبي، ودلّه ^(٢) بتلاوة كتاب الله على أن فرضاً عليه أن لا تكون ^(٣)
له الخيرة إذا قضى الله ورسوله أمراً .

١٢٢٢ — وطاوسٌ حينئذٍ إنما يعلم قضاء رسول الله بخبر
ابن عباسٍ وحده ، ولم يدفعه طاوسٌ بأن يقول - : هذا خبرك
١٢٤ وحدك ، فلا أثبتته عن النبي ، لأنه يمكن ^(٤) أن تنسى .

١٢٢٣ — فإن قال قائلٌ : كره أن يقول هذا لابن عباسٍ ؟ !
١٢٢٤ — فابن عباسٍ أفضلٌ من أن يتوقى أحدٌ أن يقول له
حقاً رآه ^(٥) ، وقد نهاه عن الركعتين بعد العصر ، فأخبره أنه لا يدعهما ،

وهذا الحديث مختصر ، لأن ابن عباس إنما يجعل الحجة على طاوس بالحديث
النبي ، لا برأيه هو ، وهذه الرواية ليس فيها شيء مرفوع يكون حجة على السامع ،
ولم أجده في شيء من الكتب من طريق ابن جريج . ولكن رواه البيهقي (ج ٢
ص ٤٥٣) من طريق سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير قال : « كان طاوس
يصلي ركعتين بعد العصر ، فقال له ابن عباس : اتركهما ، فقال : إنما نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عنهما أن تتخذ سلماً . قال ابن عباس : إنه قد نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن صلاة بعد العصر ، فلا ندرى أتعذب عليهما أم تؤجر ، لأن الله تعالى
قال : ﴿ ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من
أمرهم ﴾ . فهذه الرواية مفسرة للاجمال الذي هنا . ونقل السيوطي الحديث مختصراً
في الدر المنثور (ج ٥ ص ٢٠١) ونسبه لعبد الرزاق وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي .
(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وفي الأصل بين السطور زيادة « قال » .
(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل ، لحصول كشط وإصلاح فيها ، ويمكن أن تقرأ « ودلالة »
ولكني لا أجزم به ، ولذلك اعتمدت ما في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة .
(٣) في س و ج « يكون » وهي منقوطة في الأصل من فوق ، ولم تنقط في ابن جماعة .
(٤) في سائر النسخ « قد يمكن » وفي س « قد يمكن فيه » ، والزيادتان ليستا
في الأصل ، ولكن بعضهم كتب « قد » بين السطور بخط مخالف .
(٥) في س و ج « قد رآه » وحرف « قد » ليس في الأصل ، وهو في نسخة ابن جماعة
ولكن ضرب عليه بالحمرة .

قبل أن يُعلمه أن النبي نهى عنهما .

١٢٢٥ — ^(١) سفيان عن عمرو ^(٢) عن ابن عمر قال : « كُنَّا نُخَابِرُ

ولا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، حتى زَعَمَ رافع ^(٣) أن رسول الله نهى عنها ،
فتركناها من أجل ذلك » ^(٤) .

١٢٢٦ — ^(٥) فابن عمر قد ^(٦) كان ينتفع بالمُخَابَرَةِ ويرأها

حلالاً ، ولم يَتَوَسَّعْ ، إذ أخبره واحدٌ لا يَتَّهِمُهُ عن رسول الله أنه نهى
عنها . : أن يُخَابِرَ بعدَ خَبَرِهِ ، ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله ،
ولا يقول : ما عابَ هذا علينا ^(٧) أحدٌ ونحن نعمل به إلى اليوم .

(١) في هنا في س زيادة « أخبرنا » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .
وفي باقي النسخ « قال الشافعي أخبرنا » .

(٢) في النسخ زيادة « بن دينار » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « بن خديج » وهي مزادة بحاشية نسخة ابن جماعة بالهجرة
وعليها « صح » ، وليست في الأصل . والمراد من الزعم هنا الإخبار ، ولذلك أخذ به
ابن عمر .

(٤) المُخَابَرَةُ هي مزارعة الأرض بجزء مما يخرج منها ، كالثلث أو الربع ، أو بجزء معين
من الخارج . وفي هذه المسائل خلاف كثير ، وتفاصيل ليس هذا موضع ذكرها .
وانظر نيل الأوطار (ج ٦ ص ٧ - ١٨) وفتح الباري (ج ٥ ص ١٧ - ٢٠) .
وقد روى أحمد في المسند عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كانت له
أرض فليزرعها ، فإن لم يستطع أن يزرعها أو عجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ، ولا
يؤاجرها » . وعن جابر أيضا قال : « كُنَّا نُخَابِرُ على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فنصيب من البسر ، ومن كذا ، فقال : من كانت له أرض فليزرعها أوليحرثها
أخاه ، وإلا فليدعها » . (المسند رقم ١٤٣١٩ و ١٤٤٠٣ ج ٣ ص ٣٠٤
و ٣١٣) .

(٥) هنا في النسخ كلها زيادة « قال الشافعي » . وفي الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٦) كلمة « قد » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

(٧) في س « علينا هذا » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

١٢٢٧ - وفي هذا ما يُبَيِّنُ أن العملَ بالشئ بعد النبي إذا لم

يكن بخبرٍ عن النبي [لم يؤمن الخبر عن النبي عليه السلام] ^(١) .

١٢٢٨ - ^(٢) أخبرنا مالك ^(٣) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن

يسار : « أن معاوية بن أبي سفيان باع سِقَايَةً من ذهبٍ أو ورقٍ

بأكثر من وزنها ^(٤) ، فقال له أبو الدرداء : سمعت رسول الله ينهي

عن مثل هذا ، فقال معاوية : ما أرى بهذا بأساً ! فقال أبو الدرداء :

مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ معاوية ^(٥) ! أخبره عن رسول الله ويُخبرني عن

رأيه ؟ ! لا أساكِ كِنُكَ بأَرْضٍ ^(٦) »

(١) الزيادة كتبت بحاشية الأصل بخط آخر ، فيحتمل أن تكون سقطت سهواً من الربيع .

ويحتمل أيضاً أن لا تكون من الأصل ، ويكون خبر « لم يكن » محذوفاً للعلم به .

كأنه قال : إن العمل بالشئ بعد النبي إذا لم يكن بخبر عن النبي فليس بحجة . أو نحو ذلك .

وهنا بحاشية الأصل مانصه « بلغ ظفر بن مظفر ومحمد بن علي الحداد » .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملغاة بالحررة .

(٣) في س زيادة « بن أنس » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٣٥)

- (١٣٦) .

(٤) « السقاية » إناء يشرب فيه . و « الورق » بكسر الراء : الفضة .

(٥) قال في النهاية : « أي : من يقوم بعذري إن كافأته على سوء صنيعه فلا يلومني » .

(٦) الحديث صحيح ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، فإنه رواه

(ج ٢ ص ٣٢٢ - ٢٢٣) مختصراً عن قتيبة عن مالك . وقال الزرقاني في شرح

الموطأ (ج ٣ ص ١١٥) : « قال أبو عمر : لا أعلم أن هذه القصة عرضت لمعاوية

مع أبي الدرداء إلا من هذا الوجه ، وإنما هي محفوظة لمعاوية مع عبادة بن الصامت ،

والطرق متواترة بذلك عنهما اهـ والاسناد صحيح وإن لم يرد من وجه آخر ، فهو

من الأفراد الصحيحة ، والجمع ممكن ، لأنه عرض له ذلك مع عبادة وأبي الدرداء » .

ولابن عبد البر هنا كلام جيد في هجر المبتدعين ، انظره في شرح السيوطي على الموطأ .

١٢٢٩ — (١) فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره ،

ولما (٢) لم ير ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها ، إعظاماً لأن (٣) ترك خبر ثقة عن النبي .

١٢٣٠ — (٤) وأخبرنا : أن أبا سعيد الخدري لقي رجلاً فأخبره

عن رسول الله شيئاً ، فذكر الرجلُ خبراً يخالفه ، فقال أبو سعيد (٥) :
والله لا آوأنى وإياك سقف بيت أبداً .

١٢٣١ — قال الشافعي : يرى أن ضيقاً (٦) على المخبر أن لا يقبل

خبره ، وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سعيد (٧) عن النبي ، ولكن
في خبره وجهان : أحدهما : يحتمل به (٨) خلاف خبر أبي سعيد ،
والآخر : لا يحتمله .

(١) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٢) في ت « فلما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) هنا في النسخ ماعدا س زيادة « قال الشافعي » .

(٥) هنا في النسخ كلها زيادة « الخدري » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٦) هذا هو الذي في الأصل ، وهو صواب واضح ، ثم عبث به عابث ، فضرب على كلمة

« أن » وكتب كلمة « كان » بين السطور قبل كلمة « يرى » وبذلك طبعت س

« كان يرى ضيقاً » ، وفي ج « يرى أن كان ضيقاً » . وفي نسخة ابن جماعة

كالأصل ، ثم كتب بحاشيتها كلمة « كان » وأشير إلى موضعها قبل « يرى » . ولا

حاجة لشيء من هذا كله ، والأصل صحيح .

(٧) في س زيادة « الخدري » وليست في الأصل .

(٨) كلمة « به » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وذكر بدلها « أنه » وألغيت بالجرمة ،

وهو مخالف للأصل .

١٢٣٢ - (١) أخبرنا^(٢) من لا أتهم عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف^(٣) قال : « ابتعت غلاماً فاستغلمته ، ثم ظهرت منه على عيب ، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز ، فقضى لي برده ، وقضى عليّ برد غلته . فأتيت عروة^(٤) فأخبرته ، فقال : أروح إليه العشيّة فأخبره أنّ عائشة أخبرتني أنّ رسول الله قضى في مثل هذا أن الخراج بالضمان^(٥) . فعجلت إلى عمر ، فأخبرته ما^(٦) أخبرني عروة عن عائشة عن النبي ، فقال عمر : فما أيسر عليّ من قضاء قضيتك ، الله^(٧) يعلم أنّي لم أرد فيه إلا الحق ، فبلغتني فيه سنة عن رسول الله ، فأرذ قضاء عمر

- (١) هنا في النسخ كلها زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في الأصل « أخبرنا » ثم أصلها بعض قارئيه ليجعلها « أخبرني » وبذلك طبعت س ، وفي سائر النسخ « وأخبرني » .
(٣) في النسخ المطبوعة « عن ابن أبي ذئب قال أخبرني مخلد بن خفاف » ، والذي في الأصل « عن » ثم ضرب عليها بعض القارئین ، وهي في أول السطر ، وكتب في آخر السطر ، الذي قبلها « قال أخبرني » . وفي نسخة ابن جماعة « عن » ثم ضرب عليها وكتب بدلها في الحاشية « قال أخبرني » وعليها علامة « صح » . و « مخلد » بفتح الميم واللام وبينهما خاء معجمة ساكنة ، و « خفاف » بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء ، وهو مخلد بن خفاف بن إيماء بن رخصة الغفاري ، لأبيه وجده صحبة ، وثقه ابن وضاح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال البخاري : « فيه نظر » ، والصحيح أنه ثقة .
(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بن الزبير » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وكذلك في حاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » .
(٥) قال ابن الأثير في النهاية : « يريد بالخراج ما يحصل من غلة العين المتباعة ، عبداً كان أو أمة أو ملكاً . وذلك أن يشتريه فيستغله زماناً ، ثم يعثر منه على عيب قديم لم يطلعه البائع عليه أو لم يعرفه ، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن ، ويكون للمشتري ما استغله ، لأن المبيع لو كان تلف في يده لكان من ضمانه ، ولم يكن على البائع شيء . والباء في [بالضمان] متعلقة بمحذوف ، تقديره : الخراج مستحق بالضمان ، أي بسببه » .
(٦) في النسخ المطبوعة « بما » . وفي نسخة ابن جماعة « ما » كالأصل ، وعليها « صح » .
(٧) في س « والله » والواو ليست في الأصل .

وَأَنْفَذَ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ . فَرَاخَ إِلَيْهِ عُرْوَةُ ، فَقَضَى لِي أَنْ آخِذَ الْخَرَجَ
مَنْ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلَيَّ لَهُ ^(١) .

(١) الحديث بهذا السياق رواه البيهقي في السنن (ج ٥ ص ٣٢١ - ٣٢٢) من طريق الشافعي . ورواه الطيالسي (رقم ١٤٦٤) عن ابن أبي ذئب بالقصة مختصرة ، ورواه كثير من العلماء عن ابن أبي ذئب ، فبعضهم اختصر القصة أيضاً ، وبعضهم اقتصر على الحديث المرفوع « الخراج بالضمان » . وأسانيد في أبي داود (ج ٣ ص ٣٠٤ - ٣٠٥) والترمذي (ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ من شرح المباركفوري) والنسائي (ج ٢ ص ٢١٥) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧) وابن الجارود (ص ٢٩٤ - ٢٩٥) وأبي عبيد في الأموال (ص ٧٣) ومسند أحمد (ج ٦ ص ٨٠ و ١١٦ و ١٦١ و ٢٠٨ و ٢٣٧) والمستدرک للحاكم (ج ٢ ص ١٥) والسنن الكبرى للبيهقي . وقد رواه أيضاً بمعناه مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وفيه قصة أخرى ، قال أبو داود : « هذا إسناد ليس بذلك » ، وقال الترمذي في حديث ابن أبي ذئب عن مخلد : « هذا حديث حسن ، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه » . ثم رواه مختصراً من طريق عمر بن علي المقدمي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وقال : « وهذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة . واستغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي » .

وفي عون المعبود في الكلام على حديث مخلد : « قال المنذرى : قال البخاري : هذا حديث منكر ، ولا أعرف لمخلد بن خفاف غير هذا الحديث . قال الترمذي : فقلت له : فقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؟ فقال : إنما رواه مسلم بن خالد الزنجي ، وهو ذاهب الحديث ، وقال ابن أبي حاتم : سئل أبي عنه ، يعني مخلد بن خفاف ؟ فقال : لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب ، وليس هذا اسناداً يقوم بمثله الحجة » . ثم قال في عون المعبود عن حديث مسلم بن خالد وتضعيف أبي داود إياه : « قال المنذرى : يشير إلى ما أشار إليه البخاري من تضعيف مسلم بن خالد الزنجي . وقد أخرج هذا الترمذي في جامعه من حديث عمر بن علي المقدمي عن هشام بن عروة مختصراً : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان . وقال : هذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة ، وقال أيضاً : استغرب محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - هذا الحديث من حديث عمر بن علي . قلت : تراه تدليساً ؟ قال : لا . وحكى البيهقي عن الترمذي أنه ذكره لمحمد بن إسماعيل البخاري ، وكأنه أعجبه . هذا آخر كلامه . وعمر بن علي هو أبو حفص عمر بن علي المقدمي البصري ، وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه . ورواه عن عمر بن علي أبو سلمة يحيى بن خلف الجوباري ، وهو ممن يروى عنه مسلم في صحيحه . وهذا

١٢٣٣ — أخبرني ^(١) من لا إتهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال : قضى سعد بن إبراهيم ^(٢) على رجل بقضية ، برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن ^(٣) ، فأخبرته عن النبي بخلاف ما قضى به ، فقال سعد لربيعة : هذا ابن أبي ذئب ، وهو عندي ثقة ، يخبرني عن النبي بخلاف ما قضيت به ؟ فقال له ربيعة : قد اجتهدت ومضى حكمك ، فقال سعد : واعجباً ! أنفذ قضاء سعد بن أم سعد ^(٤) وأرد قضاء رسول الله ؟ بل أرد قضاء سعد بن أم سعد وأنفذ قضاء رسول الله ، فدعا سعد بكتاب القضية فشقه ، وقضى للمقضى عليه .

١٢٣٤ — قال الشافعي : أخبرني ^(٥) أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشَّهَابِيُّ ^(٦) قال : حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح

إسناد جيد ، ولهذا صححه الترمذي ، وهو غريب كما أشار اليه البخاري والترمذي . انتهى كلام المنذري . والحديث صححه أيضاً الحاكم ووافقه الذهبي ، وقد ذكرنا ترجيح أن مخرجا ثقة ، وقد روى عنه غير ابن أبي ذئب ، خلافا لما زعمه أبو حاتم ، فقد نقل الذهبي في الميزان والحافظ في التهذيب أن حديثه هذا رواه أيضاً الهيثم بن جميل عن يزيد بن عياض عن مخرجا . فظهرت صحة الحديث بينة .

(١) في س « قال أخبرني » وكلمة « قال » مكتوبة في الأصل بين السطور . وفي سائر النسخ « وأخبرني » والواو ليست في الأصل .

(٢) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وأمه أم كلثوم بنت سعد . وكان قاضي المدينة ، وهو ثقة باتفاقهم ، ولكن لم يرو عنه مالك ، واختلف في سببه ، فقيل إنه وعظ مالكا فوجد عليه ، وقيل إنه تكلم في نسب مالك ، فكان لا يروى عنه . وهو ثبت لاشك فيه . مات سنة ١٢٧ وقيل قبلها أو بعدها .

(٣) هو المعروف بريعة الرأي ، وهو ثقة حجة ، أدرك بعض الصحابة والأكابر من التابعين ، وعنه أخذ مالك . مات سنة ١٣٦ أو قبلها أو بعدها .

(٤) إنما نسب نفسه إلى أمه تواضعا وأدبا مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) في س « وأخبرني » والواو ليست في الأصل .

(٦) هكذا ذكر اسم هذا الشيخ في الأصل وسائر النسخ . ووضع في نسخة ابن جماعة

رقم ٢ بالحررة فوق كلمة « بن » الأولى ، كأن كاتبها يظن أن اسم الشيخ « سماك » وكنيته « أبو حنيفة » . ولكن كلمة « بن » ثابتة في الأصل بغير شك . وقوله « الشهابي » واضح في الأصل جداً ، وتحت الشين كسرة ، ولكن مصحح كتب بحاشيتها مانصه : « الشهابي في جميع النسخ التي بأيدينا ، ورأينا في الخلاصة أنه اليماني ، ولعله الصواب وما هنا تحريف عنه » . وهذا المصحح معذور ، وإن كان مارجحه خطأ ، إلا أن الخطأ ليس منه ، بل أوقعه فيه مافي كتب الرجال . فإن هذا الشيخ من شيوخ الشافعي « أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابي » لم يترجم له أحد ممن ترجم في رجال الحديث ، ولم أجد له ذكراً إلا هنا ، وفي الكنى والأسماء ، وبحث عنه في كتب الرجال المطبوعة والمخطوطة ، حتى ثقات ابن حبان ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، فلم أجده . والحافظ ابن حجر إذ صنع كتاب (تعجيل المنفعة) التزم أن يذكر الرواة الذين روى لهم الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب ، واقتصر فيه على الذين ليست لهم ترجمة في التهذيب ، ولم يذكر هذا الرجل في التعجيل ، والظاهر لي أنه فهم أنه « سماك بن الفضل الصنعاني اليماني » المترجم في التهذيب ، ولذلك لما ذكر هو - أعني الحافظ ابن حجر - شيوخ الشافعي في سيرته المسماة (توالي التأسيس بعمالي ابن إدريس) ذكر فيهم « سماك بن الفضل الجندی » (ص ٥٣) فقد فهم الحافظ إذن أن سماكا هذا هو شيخ الشافعي وأن أبا حنيفة كنيته فقط . وهذا خطأ غريب من مثله ! فإن الثابت في الرسالة أنه « أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابي » وشتان بين هذا وذاك !! وأيضاً : فإن « سماك بن الفضل الخولاني اليماني الصنعاني » قديم جداً ، روى عن عمرو بن شعيب ومجاهد ، وروى عنه معمر وشعبة ، ومعمر مات سنة ١٥٣ تقريباً ، وشعبة مات سنة ١٦٠ ، فمن المحال أن يدرك الشافعي شيخاً من شيوخهما ، بل هو لم يدركهما ، لأنه ولد سنة ١٥٠ ، بل إن سماك بن الفضل هذا يكون من طبقة شيوخ ابن أبي ذئب ، فلا يكون تلميذاً له يصيح به ويضرب في صدره !! فلما اشتبه الأمر على الحافظ ابن حجر أسقطه من تعجيل المنفعة اكتفاء بما في التهذيب ، وذكره على الخطأ في شيوخ الشافعي .

وقد ذكره على الصواب الدولابي في الكنى والأسماء (ج ١ ص ١٥٩ و ١٦٠) قال : « وأبو حنيفة بن سماك بن الفضل ، روى عنه الشافعي » . ثم قال : « حدثنا الربيع بن سليمان الشافعي قال : أنبأنا محمد بن إدريس الشافعي قال : حدثنا أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابي قال أخبرني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إن أحب أخذ العقل ، وإن أحب فله القود » . ولم يذكر الدولابي اسم أبي حنيفة هذا ، ويظهر أنه عرف بكنيته ، أو أنه مسمى بالكنية فقط . وهذا الذي في الدولابي يؤيد صحة الرسالة ، والدولابي تلميذ الربيع ، روى عنه مباشرة كما ترى ، والحمد لله على التوفيق .

السكبي^(١) أن النبي^(٢) قال عام الفتح : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ
النَّظَرَيْنِ : إِنْ أَحَبَّ أَخَذَ الْعَقْلَ ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوْدُ^(٣) » . قال
أبو حنيفة : فقلتُ لابنِ أبي ذئبٍ : أَتَأْخُذُ بِهَذَا يَا أَبَا الْحَرِثِ ؟ فَضَرَبَ
صدرى ، وصاحَ على صياحًا كثيرًا ، ونالَ مِنِّي ، وقال : أُحَدِّثُكَ عَنْ
رسولِ الله وتقولُ تأخذُ به^(٤) !! نعم ، آخذُ به . وذلكَ الفرضُ على
وعلى مَنْ سمعه ، إِنَّ اللهَ اختارَ محمدًا من الناسِ ، فهداهم به ، وعلى يديه ،
واختارَ لهم ما اختارَ له ، وعلى لسانه ، فعلى الخلقِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ طَائِعِينَ أَوْ
دَاخِرِينَ^(٥) ، لَا مَخْرَجَ لِمُسْلِمٍ مِنْ ذَلِكَ . قال : وما سككتَ حتى تَمْنَيْتُ
أَنْ يَسْكُتَ .

(١) اختلف في اسمه ، والراجح أنه « خويلدين عمرو بن صخر الخزاعي السكبي ، من
بنى كعب من خزاعة ، وكان يحمل أحد ألويتهم يوم فتح مكة ، وهو صحابي معروف ،
مات سنة ٦٨ »

(٢) في س « أن رسول الله » .

(٣) « بخير النظرين » أى : بخير الأمرين ، والنظر يقع على الأجسام والمعاني ، فما كان
بالأبصار فهو للأجسام ، وما كان بالبصائر كان للمعاني ، قاله في النهاية . و « العقل »
الدية . و « القود » القصاص .

وفي الحديث قصة ، وقد رواه البيهقي مطولا من طريق الشافعي عن محمد بن إسماعيل
بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب (ج ٥ ص ٥٢) ورواه أيضاً (ص ٥٧) مختصراً من
طريق أبي داود عن مسدد عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي ذئب . وللحديث أسانيد
أخرى في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣١ - ٣٢ وج ٦ ص ٣٨٤ - ٣٨٥) وابن ماجه
(ج ٢ ص ٧١) وقد روى أبو هريرة أيضاً هذا المعنى في حديث رواه أحمد وأصحاب
الكتب الستة ، كما في المنتقى (رقم ٣٩٠٢ و ٣٩٠٣) .

(٤) في سائر النسخ « أتأخذ به » باثبات همزة الاستفهام ، وليست في الأصل ، ولكن
زادها بعض قارئيه بشكل مصطنع ! وحذفها على إرادتها جائز .

(٥) « داخرين » بالخاء المعجمة ، أى أذلاء صاغرين . « دخر الرجل فهو داخر » وهو
الذى يفعل ما يؤمر به ، شاء أو أبى ، صاغراً قبيئاً . قاله في اللسان .

١٢٣٥ — قال^(١) : وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث ، يكفي بعضُ هذا منها .

١٢٣٦ — ولم يزلْ سبيلُ سلفنا والقرونِ بعدهم إلى مَنْ شاهدنا - : هذه السبيل .

١٢٣٧ — وكذلك حُكِيَ لنا عمَّنْ حُكِيَ لنا عنه من أهل العلم بالبلدان .

١٢٣٨ — قال الشافعي^(٢) : وجدنا^(٣) سعيد^(٤) بالمدينة يقول : أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي في الصَّرف^(٥) ، فيثبتُ حديثه سنة . ويقول : حدثني أبو هريرة عن النبي ، فيثبتُ حديثه سنة . ويرَوِي عن الواحدِ غيرهما فيثبتُ حديثه سنة .

١٢٣٩ — ووجدنا عروة يقول : حدثتني عائشة : « أن رسول الله قضى أن الخراج بالضمان^(٦) » ، فيثبتُ حديثه سنة . ويرَوِي عنها عن النبي شيئاً كثيراً ، فيثبتُها^(٧) سنناً ، يُحِلُّ بها ويُحَرِّمُ .

(١) في سائر النسخ « قال الشافعي » .

(٢) سيذكر الشافعي فيما يأتي إلى آخر الفقرة (١٢٤٧) إشارات إلى روايات في السنة ، وتفصيل ذلك يطول جداً ، فاكثفنا بإشارته إليها .

(٣) في النسخ « ووجدنا » والواو مكتوبة في الأصل بخط آخر .

(٤) « سعيد » رسمت في الأصل هكذا بدون الألف ، وعلى الدال فتحتان ، وهو جائز فأثبتنا كما فيه .

(٥) حديث أبي سعيد في الصرف مضي برقم (٧٥٨) ولكن من حديث نافع عن أبي سعيد .

(٦) إشارة إلى ماضي برقم (١٢٣٢) .

(٧) تأنيث الضمير باعتبار معنى السنن أو الأحاديث ، وهو الذي في الأصل ، ثم كشط بعضهم الألف من الهاء ، لتقرأ « فيثبته » وبذلك ذكرت في سائر النسخ .

١٢٤٠ — وكذلك وجدناه يقول : حدثني أسامة بن زيد عن

النبي . ويقول : حدثني عبد الله بن عمر عن النبي وغيرهما . فيثبت خبر كل واحد منهما^(١) على الانفراد سنة .

١٢٤١ — ثم وجدناه أيضاً يصير إلى أن يقول : حدثني

عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر . ويقول : حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر . ويثبت كل واحد من هذا خبر^(٢) عن عمر .

١٢٤٢ — ووجدنا القاسم بن محمد يقول : حدثني عائشة عن

النبي . ويقول في حديث غيره : حدثني^(٣) ابن عمر عن النبي . ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة .

١٢٤٣ — ويقول : حدثني عبد الرحمن ومجمع أبنا يزيد بن

١٢٦ جارية^(٤) عن خنساء بنت خدام^(٥) عن النبي . فيثبت خبرها سنة ، وهو خبر امرأة واحدة .

(١) ثنية الضمير على إرادة أسامة وعبد الله المذكورين ، وفي س و ج « منهم » وكانت في نسخة ابن جماعة كالأصل ، ثم كشطت وغيرت إلى « منهم » .

(٢) « خبر » رسمت في الأصل هكذا ، بدون ألف وعليها فتحتان .

(٣) في النسخ المطبوعة « وحدثني » والواو ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٤) « يزيد » بالياء في أوله ، و « جارية » بالجيم ، وفي س و ج « زيد بن حارثة » وهو خطأ .

(٥) « خدام » بكسر الحاء المعجمة وتخفيف الدال المهملة ، كما ضبطه الحافظ ابن حجر

في الفتح (ج ٩ ص ١٦٧) وفي التقريب ، والسيوطي في شرح الموطأ (ج ٢ ص ٦٩) .

وكما هو ثابت في الأصل هنا . وفي نسخة ابن جماعة و س « خدام » بالدال المعجمة ،

١٢٤٤ — ووجدنا علي بن حسين^(١) يقول: أخبرنا^(٢) عمرو بن عثمان^(٣) عن أسامة بن زيد أن النبي قال: « لا يرث المسلم الكافر »^(٤). فيثبتها سنة، ويثبتها الناس بخبره سنة.

١٢٤٥ — ووجدنا كذلك محمد بن علي بن حسين^(٥) يُخبر عن جابر^(٦) عن النبي، وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي. فيثبت كل ذلك سنة.

١٢٤٦ —^(٧) ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم، ونافع بن جبير بن مطعم، ويزيد بن طلحة بن رُكَّانة، ومحمد بن طلحة بن رُكَّانة، ونافع بن عَجَّير^(٨) بن عبد يزيد، وأبا سامة بن عبد الرحمن^(٩)، وحميد

وهو يوافق متن البخاري في النسخة اليونانية (ج ٧ ص ١٨) والراجح الأول. وضبط في طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٣٣٤) بالقلم بضم الحاء، وفي س و ج « خزام » بالزاي، وكلاهما خطأ صرف.

(١) في س « الحسين » وهو مخالف للأصل.

(٢) في سائر النسخ « أخبرني » وما هنا هو الأصل، ثم كتب بعضهم فوق النون والألف نونا وياء.

(٣) هو عمرو بن عثمان بن عفان. وفي س « عمرو بن دينار عن عمرو بن عثمان » وزيادة « عمرو بن دينار » في الاسناد لأصل لها، بل هي خطأ صرف.

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « ولا الكافر المسلم ». وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر، وكذلك كتبت بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح ». والحديث بما فيه هذه الزيادة حديث صحيح رواه الجماعة لإسلاماً والنسائي، كما في المنتقى (رقم ٣٣٤٥).

(٥) في س « الحسين » وهو مخالف للأصل.

(٦) في س زيادة « بن عبد الله » وليست في الأصل.

(٧) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحمرة.

(٨) « عجير » بالتصغير. ووقع في التهذيب « عجيرة » بزيادة الهاء في آخره، وهو خطأ يظهر أنه من المطبعة، فقد ذكر على الصواب في سائر كتب الرجال.

(٩) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عوف » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة.

بن عبد الرحمن^(١) ، وطلحة بن عبد الله بن عوف^(٢) ، ومُصعب بن سعد بن أبي وقاص ، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وعبد الله بن أبي قتادة ، وسليمان بن يسار ، وعطاء بن يسار^(٣) ، وغيرهم ، من مُحدثي أهل المدينة - : كلهم يقول : حدثني فلان ، لرجل من أصحاب النبي عن النبي ، أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي عن النبي . فنُثبت^(٤) ذلك سنة .

١٢٤٧ - ^(٥) ووجدنا عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وابن أبي مليكة^(٦) ، وعكرمة بن خالد^(٧) ، وعبيد الله بن أبي يزيد^(٨) ، وعبد الله بن باباه^(٩) ، وابن أبي عمّار^(١٠) ، ومحدثي المكين ، ووجدنا

-
- (١) في س زيادة « بن عوف » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .
 (٢) هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، أي أنه ابن عم الذين قبله .
 (٣) سليمان وعطاء أخوان ، وكلاهما مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .
 (٤) « فنُثبت » واضحة النقط في الأصل ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، وفي س « وثبت » وفي ج « فيثبت » .
 (٥) هنا في س زيادة « قال الشافعي » .
 (٦) « مليكة » بالتصغير ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .
 (٧) هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي ، يروى عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهو غير عكرمة البربري مولى ابن عباس ، وكلاهما من التابعين .
 (٨) هو المكي مولى آل قارظ بن شيبة ، وهو من التابعين أيضا .
 (٩) « باباه » بموحدتين بينهما ألف ساكنة ، ويقال « بابيه » بتحتانية بدل الألف الثانية ، ويقال « بابي » بحذف الهاء ، قاله في التقريب . وعبد الله هذا من الموالى ، مكي تابعي .
 (١٠) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار المكي القرشي ، كان يلقب بـ « القس » .

وهب بن مُنبّه ، باليمن ، هكذا ، ومكحول بالشَّام ، وعبد الرحمن بن غنم^(١) ، والحسن ، وابن سيرين بالبصرة ، والأسود ، وعلقمة ، والشَّعْبِيّ ، بالكوفة ، ومحدثي الناس وأعلامهم بالأمصار - : كلُّهم يُحفظُ عنه تثبيتُ خبر الواحد عن رسول الله ، والانتهاء إليه ، والإفتاء به . ويقبله كلُّ واحدٍ منهم عن مَنْ فوقه ، ويقبله عنه مَنْ تحته .

١٢٤٨ - ^(٢) ولو جاز لأحدٍ من الناس^(٣) أن يقول في علم الخاصّة : أجمع^(٤) المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه ، بأنه^(٥) لم يُعلم من فقهاء المسلمين [أحدٌ^(٦)] إلا وقد ثبتّه - : جاز لي .

١٢٤٩ - [ولكن أقول : لم أحفظ عن فقهاء المسلمين]^(٧)

لعبادته . وقد زيد هنا في « ومحمد بن المنكدر » وهذه الزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ، وكتبها بعضهم بحاشية الأصل ، وزيدت في س قبل ابن أبي عمار .

(١) « غنم » بفتح الغين المعجمة وسكون النون . وعبد الرحمن بن غنم هذا أشعري ، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ولم يره ، وفي بعض الروايات أنه صحابي .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) قوله « من الناس » ثابت في الأصل والنسخ المطبوعة ، وكتب بحاشية نسخة ابن جماعة بخط آخر وعليه « خ » علامة أنه نسخة .

(٤) في الأصل « أجمع » وفي نسخة ابن جماعة و ج « اجتمع » . وكتب كاتب في الأصل بين السطور الكلمة الثانية ، فظنها ناسخ س زيادة فكتب « أجمع اجتمع » !!

(٥) الباء للسببية .

(٦) في س « أحداً » وفي س « لم يعلم أحد من فقهاء المسلمين » .

(٧) الزيادة من أول قوله « أحد » في الفقرة السابقة ، إلى هنا ، مكتوبة بحاشية الأصل بخط مخالف لخطه ، وثابتة في نسخة ابن جماعة ، وقد أثبتتها على تردد ، لأن الكلام بدونها صحيح ، يكون : « بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد » .

أنهم اختلفوا في تثبت خبر الواحد ، بما^(١) وصفت من أن ذلك موجوداً^(٢) على كلهم^(٣) .

١٢٥٠ — قال^(٤) : فإن شبه على رجل بأن يقول : قد روى

عن النبي حديث كذا ، وحديث كذا^(٥) ، وكان فلان يقول قولاً يخالف ذلك الحديث .

١٢٥١ — فلا يجوز عندى على عالم أن يثبت خبر واحد

كثيراً ويحل به ويحرم^(٦) ، ويرد مثله - : إلا من جهة أن يكون عنده حديث يخالفه ، أو يكون^(٧) ما سمع ومن سمع منه أو وثق عنده ممن حدّثه خلافه^(٨) ، أو يكون ممن حدّثه ليس بحافظ ، أو يكون متهماً عنده ، أو يتهم من فوقه ممن حدّثه ، أو يكون الحديث محتملاً

(١) الباء للسببية أيضاً ، وقد عبث بها عبث في الأصل ، فجعلها « فيما » وبذلك كتبت في س و ج ونسخة ابن جماعة ، وبحاشيتها بالجمرة ، أن في نسخة « لما » وبذلك كتبت في س . وكلها يخالف للأصل .

(٢) هكذا هو بالنصب في الأصل ، بإثبات الألف ومعها فتحتان ، وهو جائز على قلة ، على لغة من ينصب معمولي « أن » . وفي سائر النسخ بالرفع كالمعتاد .

(٣) هنا بحاشية الأصل « بلغ سماء » .

(٤) كلمة « قال » ثابتة في الأصل ، ولم تذكر في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة « قال الشافعي » .

(٥) في س « حديث كذا وكذا » وهو يخالف للأصل .

(٦) هذا هو الموافق للأصل ونسخة ابن جماعة ، وقد حشر بعضهم ألفاً في الأصل بجوار الواو في « ويحرم » لتقرأ « أو » ، وهو عبث لا ضرورة له . وفي س و ج « خبر واحد في كثير أو يحل به أو يحرم » ، وفي س « خبر واحد في كثير فيحل به ويحرم » ، وكلها يخالف للأصل .

(٧) في نسخة ابن جماعة و س و ج « فيكون » وما هنا هو الذي في الأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير « أو » ليجعلها فاء .

(٨) في س « بخلافه » وهو يخالف للأصل .

معنيين ، فيتأولُ فيذهبُ^(١) إلى أحدهما دون الآخر .

١٢٥٢ — فأما^(٢) أن يتوهم متوهم أن فقيها عاقلاً يثبت سنة

بخبير واحد مرة ومراراً^(٣) ، ثم يدعها بخبير مثله وأوثق^(٤) ، بلا واحد

من هذه الوجوه التي تشبه بالتأويل^(٥) ، كما شبه^(٦) على المتأولين

في القرآن ، وثمة المخبر ، أو علم بخبير خلافه^(٧) — : فلا يجوز ، ١٢٧

إن شاء الله .

١٢٥٣ — فإن قال قائل : قل فقيه في بلدٍ إلا وقد روى كثيراً

يأخذ به ، وقليلًا يتركه ؟

١٢٥٤ — فلا يجوزُ عليه^(٨) إلا من الوجه الذي^(٩) وصفت ،

(١) في س و ج « وينذهب » وهو مخالف للأصل .

(٢) في نسخة ابن جماعة « فأما » بهزة تحت الألف مضبوطة بالكسرة ، وهو خطأ .

وفي س و ج « وأما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في نسخة ابن جماعة و س و ج « أو مراراً » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « أو أوثق » والألف مزادة في الأصل ظاهرة الاصطناع .

(٥) كلمة « تشبه » لم تنقط التاء فيها في الأصل ولكن وضع فوقها ضمة ، ونقطت في نسخة

ابن جماعة ووضع على الباء شدة ، وهو الصواب الموافق لضبط الأصل . وفي س و ج

« يشبه » وهو غير جيد ، بل خطأ . ثم قد زاد بعضهم في الأصل بين السطور بعد

كلمة « بالتأويل » كلمة « فيها » ، وأثبتت في سائر النسخ ، وزيادتها خطأ فيما أرى .

(٦) « شبه » ضبطت في الأصل ونسخة ابن جماعة بضمة فوق الشين وشدة فوق الباء .

وفي س « يشبه » .

(٧) هكذا في الأصل « خلافه » وهو صواب واضح . وفي سائر النسخ « بخلافه » وكتب

عليها في حاشية نسخة ابن جماعة « يخالفه » وفوقها « خ » وبجوارها « ص » . وقد

حافظنا على ما في الأصل .

(٨) قوله « فلا يجوز عليه » الخ هو جواب السؤال .

(٩) في سائر النسخ « من الوجوه التي » وهو مخالف للأصل .

وَمِنْ^(١) أَنْ يَرْوِيَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ مَنْ دُونَهُمْ قَوْلًا لَا يَلِزِمُهُ
الْأَخْذُ بِهِ ، فَيَكُونُ إِنَّمَا رَوَاهُ لِمَعْرِفَةِ قَوْلِهِ ، لَا لِأَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ ،
وَافَقَهُ أَوْ خَالَفَهُ .

١٢٥٥ — فَإِنْ لَمْ يَسْلُكْ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ السُّبُلِ فَيُعْذَرُ بِبَعْضِهَا ،
فَقَدْ أَخْطَأَ خَطَأً^(٢) لَا عَذْرَ فِيهِ^(٣) عِنْدَنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤) .

١٢٥٦ — ^(٥) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ يَفْتَرِقُ مَعْنَى قَوْلِكَ « حُجَّةٌ » ؟

١٢٥٧ — قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : نَعَمْ .

١٢٥٨ — فَإِنْ قَالَ^(٦) : فَأَبْنِ ذَلِكَ ؟

١٢٥٩ — قُلْنَا : أَمَا مَا كَانَ^(٧) نَصَّ كِتَابٍ يَبَيِّنُ أَوْ سَنَةَ مَجْتَمَعٍ

عَلَيْهَا فَالْعَذْرُ فِيهَا^(٨) مَقْطُوعٌ ، وَلَا يَسَعُ الشُّكُّ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَمَنْ امْتَنَعَ
مِنْ قَبُولِهِ اسْتَتَيْبَ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ مِنْ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي س و س و ب زِيَادَةُ « عَظِيمًا » وَلَيْسَتْ فِي الأَصْلِ ، بَلْ هِيَ مُزَادَةٌ فِيهِ بَيْنَ السُّطُورِ
بِخَطِّ آخِرٍ . وَفِي جِ بَدَلُهَا « بَيْنًا » وَكَذَلِكَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَكُتِبَ بِحَاشِيَتِهَا أَنَّ
فِي نَسْخَةِ « عَظِيمًا » .

(٣) فِي النُّسخِ المَطْبُوعَةِ « لَا عَذْرَ لَهُ فِيهِ » . وَكَلِمَةُ « لَهُ » لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ ، وَكُتِبَتْ بِحَاشِيَةِ
نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ بِالْحُمْرَةِ وَعَلَيْهَا « ص » .

(٤) هُنَا بِحَاشِيَةِ الأَصْلِ « بَلَغَتْ الْقِرَاءَةُ [و] السَّمَاعُ فِي المَجْلِسِ الخَا [مَس] عَشْرَ ، وَسَمِعَ
ابْنُ مَجْدٍ » . وَمَا وَضَعْنَاهُ بَيْنَ مَرْبَعَيْنِ غَيْرِ ظَاهِرِ الكِتَابَةِ فِي مَوْضِعِهِ .

(٥) هُنَا فِي النُّسخِ المَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي جِ زِيَادَةُ « قَائِلٌ » وَلَيْسَتْ فِي الأَصْلِ .

(٧) فِي س زِيَادَةُ « فِيهِ » وَلَيْسَتْ فِي الأَصْلِ .

(٨) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فِيهِ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ .

١٢٦٠ — فأما ما كان من سنةٍ من خبرِ الخاصّةِ الذي قد يختلفُ الخبرُ فيه ، فيكونُ الخبرُ محتملاً للتأويل ، وجاء الخبرُ فيه من طريقِ الأفرادِ : فالحجةُ فيه عندى أن يلزمَ العالمينَ ، حتى لا يكونَ لهم ردُّ ما كان منصوباً منه ، كما يلزمُهم^(١) أن يقبلوا شهادةَ المدول^(٢) ، لا أن ذلك إحاطةٌ كما يكونُ نصُّ الكتابِ وخبرُ العامةِ عن رسول الله .

١٢٦١ — ولو شكَّ في هذا شكٌّ لم تقلْ له : تُبْ ، وقلنا : ليس لك — إن كنتَ عالمًا — أن تشكَّ ، كما ليس لك إلا أن تقضى بشهادةِ الشهودِ المدول ، وإن أمكنَ فيهم الغلطُ ، ولكن تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم ، والله وليُّ ما غابَ عنك منهم .

١٢٦٢ — ^(٣) فقال : فهل تقومُ^(٤) بالحديثِ المنقطعِ حجةٌ على مَنْ علمه ؟ وهل يختلفُ المنقطعُ ؟ أو هو وغيرُه سواء ؟

١٢٦٣ — قال الشافعي^(٥) : فقلتُ له : المنقطعُ مختلفٌ :

١٢٦٤ — فَمَنْ شاهدَ أصحابَ رسولِ الله من التابعينَ ، فحدثَ حديثاً منقطعاً عن النبيِّ — : اعتبرَ عليه بأمورٍ :

(١) في ج « كما كان يلزمهم » وكلمة « كان » ليست في الأصل ، وكتبت في نسخة ابن جماعة وضرب عليها بالجرمة .

(٢) في نسخة ابن جماعة « العدل » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في س زيادة « قال » وفي سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وليست في الأصل .

(٤) « تقوم » لم تنقط في الأصل ، ونقطت بالفوقية في نسخة ابن جماعة و س . وبالياء التحتية في س و ج .

(٥) كلمة « الشافعي » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

١٢٦٥ — منها : أن يُنْظَرَ إلى ما أُوسِلَ من الحديث ، فإن شَرَكَهُ^(١) فيه الحُفَاطُ المأمُونُونَ فأسندوه إلى رسول الله ﷺ بمثل معني ما رَوَى - : كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه .

١٢٦٦ — وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه^(٢) فيه من يُسْنِدُهُ قُبَل ما ينفرد به من ذلك .

١٢٦٧ — ويُعْتَبَرُ عليه بأن يُنْظَرَ : هل يوافقه مُرْسِلٌ^(٣) غيره ممن قُبَل العلم عنه من غير رجاله الذين قُبَل عنهم ؟

١٢٦٨ — فإن وُجِدَ ذلك كانت دلالة يَقْوَى له مرسله^(٤) ، وهي أضعف من الأولى .

١٢٦٩ — وإن^(٥) لم يُوجد ذلك نُظِرَ إلى بعض^(٦) ما يُرَوَى عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً له ، فإن وُجِدَ يُوافق ما رَوَى عن

(١) « شرك » من باب « فرح » بمعنى « شارك » . وفي س « شارك » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) في س « لم يشارك » وهو مخالف للأصل .

(٣) « مرسل » ضبط في الأصل بكسر السين ، أي راو روى حديثاً مرسلًا . وضبطه

في نسخة ابن جماعة بفتح السين ، أي حديث مرسل . وما في الأصل أولى وأصح .

(٤) الضمير في « له » يعود على الراوى . وفي التركيب شيء من الإغراب والطرافة .

وكلمة « يقوى » كتبت في الأصل « يقوا » بالألف كمادته في أمثالها . ولغرابة التعبير

تصرف فيها بعض قارئيه فضرب على الألف وكتب تحتها ياء ونقط أول الفعل من

فوق ، لتقرأ « تقوى » . وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٥) في س « فإن » وهو مخالف للأصل .

(٦) كلمة « بعض » لم تذكر هنا في س ، وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

(٧) في سائر النسخ « أصحاب النبي » وهو مخالف للأصل .

رسول الله^(١) كنت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ من رسله إلا عن أصلٍ يصح، إن شاء الله^(٢).

١٢٧٠ — ^(٣) وكذلك إن وجد عوامٌ من أهل العلم يفتنون بمثل

معنى ما روى عن النبي.

١٢٧١ — قال الشافعي^(٤): ثم يُعْتَبَرُ عليه: بأن يكون إذا سُمِّيَ

من روى عنه لم يُسَمَّ ^(٥) مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيُستَدَلُّ بذلك على صحته فيما روى^(٦) عنه.

١٢٧٢ — ^(٧) ويكون إذا شَرِكَ ^(٨) أحداً من الحفاظ في حديثٍ

لم يخالفه، فإن خالفه وُجِدَ ^(٩) حديثه أنقصَ —: كانت في هذه دلائل^(١٠) على صحة مخرج حديثه.

(١) في س « عن النبي » وهو مخالف للأصل.

(٢) قوله « إن شاء الله » لم يذكر في س، وذكر بدله « والله تعالى أعلم ». وما هنا هو الثابت في الأصل.

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي ».

(٤) قوله « قال الشافعي » ثابت هنا في الأصل، ولم يذكر في سائر النسخ إلا في س.

(٥) « يسمى » هكذا في الأصل باثبات حرف العلة مع الجازم.

(٦) في س و س « يروى » والذي في الأصل « روى » ثم ألصق بعضهم ياء في الراء، وهي ظاهرة المغايرة.

(٧) هنا في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي ».

(٨) في س « شارك » وهو مخالف للأصل.

(٩) في النسخ المطبوعة « ووجد ». والذي في الأصل ونسخة ابن جماعة « وجد » ثم كتب بعضهم في الأصل واواً صغيرة عند رأس الواو، حتى لقد تقرأ فاء، وكتب ناسخ نسخة ابن جماعة فوق السطر واواً بين الواو والجيم. والذي في الأصل صواب، على إرادة إبدال الجملة الثانية من الأولى.

(١٠) في سائر النسخ « دلالة ». وما هنا هو الذي في الأصل، ثم عبث فيه عابث فكشط الياء قبل اللام وألصق في طرفها تاء.

١٢٧٣ - ومتى خالف ما وصفتُ أضرَّ بحديثه ، حتى لا يسعَ أحداً

منهم قبولُ مُرسَلِهِ .

١٢٧٤ - قال ^(١) : وإذا وُجدت الدلائلُ بصحة حديثه بما

وصفتُ أحببنا أن نقبلَ مرسَلَهُ .

١٢٧٥ - ولا نستطيعُ أن نزعمَ أن الحجةَ تثبتُ بهِ ثبوتها

بالموتَصِلِ ^(٢) .

١٢٧٦ - وذلك : أن معنى المنقطع مُفَيَّبٌ ، يحتملُ أن يكونَ

حَمَلٌ عن مَنْ يُرْغَبُ عن الرواية عنه إذا سُمِّيَ ، وأن بعضَ المنقطعاتِ

- وإن وافقه مرسَلٌ مثله - فقد يحتملُ أن يكونَ مخرَجُها ^(٣) واحداً ، من

حيثُ لو سُمِّيَ ^(٤) لم يُقْبَلْ ، وأن قولَ بعضِ أصحابِ النبيِّ - إذا قال برأيه

لو وافقه - : يَدُلُّ ^(٥) على صحة مخرَجِ الحديثِ ، دِلالةٌ قويةٌ إذا نُظِرَ فيها ،

(١) كلمة « قال » في الأصل ، ولم تذكر في النسخ الأخرى .

(٢) في النسخ المطبوعة « بالمتصل » ، والذي في الأصل ونسخة ابن جماعة كما هنا ، وكتب عليه في ابن جماعة « صح » وهذه لغة الحجاز ، كما أوضحناه فيما مضى (ص ٣١) .

(٣) في - « مخرجها » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « من حديث من لو سمي » وهو مخالف للأصل ، ومثلها في نسخة ابن جماعة ، وكتب بحاشيتها ما يوافق الأصل على أنه نسخة .

(٥) في سائر النسخ « لم يدل » وزاد بعضهم حرف « لم » في الأصل بين السطور . وهو

خطأ ، لأن الشافعي يريد بيان المعنى الذي كان عنه المنقطع مفياً ، مع ترجيح المنقطع

عن كبار التابعين إذا وافقه قول بعض الصحابة ، فأتى بوجهي الاحتمال ، الأول : أن

موافقة قول الصحابي يدل دلالة قوية على صحته ، والثاني : أنه يمكن أن يكون التابعي

سمع الخبر ممن لو سمي لم يقبل ، فلما رأى قول الصحابي يوافق غلط فيه فظنه أمانة

صحته ، فرواه على الإرسال ، ولم يسم من حديثه إياه . والكلام صريح واضح ،

والتصرف ممن زاد حرف النفي غلط لا وجه له .

ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سَمِعَ قولَ بعض أصحاب النبيِّ يوافقه ، ويحتملُ مثلَ هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء^(١) .

١٢٧٧ - ^(٢) فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ كِبَارِ التَّابِعِينَ الَّذِينَ كَثُرَتْ مَشَاهِدَتُهُمْ لِبَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ^(٣) - : فَلَا أَعْلَمُ مِنْهُمْ وَاحِدًا يَقْبَلُ مَرْسَلَهُ .
لَأُمُورٍ : أَحَدُهَا : أَنَّهُمْ أَشَدُّ تَجَوُّزًا فِيْمَنْ يَرَوُونَهُ . وَالْآخَرُ :
أَنَّهُمْ ^(٤) يَوْجَدُ عَلَيْهِمُ الدَّلَائِلُ فِيمَا أَرْسَلُوا بِضَعْفٍ مَخْرَجِهِ . وَالْآخَرُ :
كَثْرَةُ الْإِحَالَةِ . كَانَ أُمْكِنَ لِلْوَهْمِ وَضَعْفٍ مَنْ يَقْبَلُ عَنْهُ ^(٥) .

(١) هكذا ذهب الشافعي إلى قبول بعض المرسل من حديث كبار التابعين ، لما ذكر من الدلائل ، على تحفظه وتخوفه منه ، وتصويره احتمال الخطأ فيه تصويراً قوياً . ونحن لانوافقه على قبول المرسل أبداً ، سواء في هذا كبار التابعين وغيرهم ، لأن المرسل مخرجه مجهول ، وراويها الذي أخذه عنه التابعي لانعرف عدله ، فليس بحجة حتى نعرف عدله ، وكذلك القول في المنقطع كله . قال ابن الصلاح : « وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم » . وانظر شرحناه على اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٣٧ - ٤١) والإحكام في الأصول لابن حزم (ج ٢ ص ٢ - ٦) .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة « أصحاب النبي » .

(٤) في نسخة ابن جماعة « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « والآخرة كثرة الإحالة [في الأخبار] ، وإذا كثرت الإحالة [في الأخبار] كان أمكن للوهم » الخ . وزيادة « في الأخبار » الثانية في ب وحدها ، والزيادة الأولى كلها في جميع النسخ ، وزيدت بخط آخر بحاشية الأصل . والذي أراه أنها زدياة غير ضرورية وإن كان المعنى بها له وجه ، وأن ما في الأصل أصح وأولى . إذ يريد بقوله « كان أمكن للوهم » الخ توجيه رد المرسل من غير كبار التابعين ، بعد أن ذكر حالهم في الرواية ، في الأمور الثلاثة ، فكأن هذا القول نتيجة لما قبله ، ولذلك ذكره مستقلاً ، لم يربطه بما قبله .

١٢٧٨ - (١) وقد خَبَرْتُ بعضَ مَنْ خَبَرْتُ من أهل العلم فرأيتهم

أتوا من خَصْلَةٍ وضدّها :

١٢٧٩ - رأيتُ الرجلَ يَقْنَعُ بيسير العلم ، ويُريدُ إلّا أن يكونَ (٢)

مستفيداً إلّا من جهةٍ قد يَثْرُكُهُ مِنْ مثْلِها أو أَرْجَحَ ، فيكونُ من أهل التقصير في العلم .

١٢٨٠ - ورأيتُ مَنْ (٣) عَابَ هذه السبيلَ (٤) ورَغِبَ في التوسّع

في العلم ، مَنْ دعاه ذلك إلى القبول عن مَنْ لو أَمْسَكَ عن القبول عنه كان خيراً له .

١٢٨١ - ورأيتُ الغفلةَ قد تدخل على أكثرهم ، فيقبلُ عن مَنْ

يَرُدُّ مثله وخيراً منه .

١٢٨٢ - ويدخلُ (٥) عليه ، فيقبلُ عن مَنْ يَعْرِفُ ضعفه ، إذا

وافقَ قولاً يقوله ! ويرُدُّ حديثَ الثقة ، إذا خالف قولاً يقوله !!

١٢٨٣ - ويدخلُ (٦) على بعضهم من جهاتٍ .

(١) هنا هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في سائر النسخ « أو يريد أن لا يكون » وهو مخالف للأصل ، وألف « أو » مزادة في الأصل بخط مخالف .

(٣) في سائر النسخ « ممن » والميم ملصقة في الأصل بالكلمة ، بشكل واضح التصنع .

(٤) في الأصل « هذه » ثم عبت عابت فجعل الهاء ألفاً ، لتقرأ « هذا » وبذلك طبعت في س و ب مع أن « السبيل » مما يذكر ويؤنث ، وقد جاء في الثوران بالوجهين . وفي نسخة ابن جماعة و ج « هذه السبل » بالجمع ، وهو مخالف للأصل .

(٥) قوله « ويدخل » منقوط بالتحية في الأصل ، فيكون مبنياً لما لم يسم فاعله ، وهو أجود وأصح . وفي نسخة ابن جماعة و ج « وتدخل » وضبطت في ابن جماعة بفتح التاء وضم الحاء .

(٦) قوله « يدخل » كالذي قبله ، وزيد هنا في الأصل ضبط الياء بالضم .

١٢٨٤ - وَمَنْ نَظَرَ فِي الْعِلْمِ بِخَبْرَةٍ وَقَلَّةِ غَفْلَةٍ اسْتَوْحَشَ مِنْ
مُرْسَلٍ كُلِّ مَنْ دُونَ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، بِدَلَالِ ظَاهِرَةٍ فِيهَا .

١٢٨٥ - قَالَ : فَلَمْ فَرَّقْتَ بَيْنَ التَّابِعِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ شَاهَدُوا
أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ وَبَيْنَ مَنْ شَاهَدَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ؟

١٢٨٦ - ^(١) قُلْتُ : لِبُعْدِ إِحَالَةٍ مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ أَكْثَرَهُمْ .

١٢٨٧ - قَالَ : فَلَمْ لَا تَقْبَلُ الْمُرْسَلَ مِنْهُمْ وَمِنْ كُلِّ فَقِيهٍ دُونَهُمْ ؟

١٢٨٨ - قُلْتُ ^(٢) : لِمَا وَصَفْتُ .

١٢٨٩ - قَالَ : وَهَلِ ^(٣) تَجِدُ حَدِيثًا تَبْلُغُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ١٢٩
مُرْسَلًا عَنْ ثِقَةٍ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ بِهِ ؟

١٢٩٠ - قُلْتُ : نَعَمْ ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ ^(٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ :

« أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ^(٥) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لِي مَالًا وَعِيَالًا ، وَإِنْ
لِأَبِي مَالًا وَعِيَالًا ، وَإِنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي فَيُطْعِمَهُ عِيَالَهُ . فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » ^(٦) .

(١) هنا في في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « قُلْتُ » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « فهل » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ ماعدا س زيادة « بن عيينة » وليست في الأصل .

(٥) في س و ج « إلى رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٦) الحديث من هذا الطريق مرسل ضعيف ، وقد ورد من طرق أخرى ضعاف ، أشار

إليها السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٢٧١٢) . وفي كشف الخفا روايات أخرى له ،
يؤخذ منها أنه أصلاً صحيحاً (ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ رقم ٦٢٨) وقد روى أحمد في المسند
عن يحيى القطان : « ثنا عبيد الله بن الأخنس حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
قال : أتى أعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي يريد أن يجتاح
مالي . قال : أنت ومالك لوالدك ، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من

١٢٩١ — ^(١) فقال : أما نحن فلا نأخذ بهذا . ولكن من أصحابك من يأخذ به ؟

١٢٩٢ — فقلت ^(٢) : لا ، لأن من أخذ بهذا جعل للأب الموسر أن يأخذ مال ابنه .

١٢٩٣ — قال : أجل ، وما يقول بهذا أحد . فلم خالفه الناس ؟

١٢٩٤ — قلت : لأنه لا يثبت عن النبي ، وأن الله لما فرض للأب ميراثه من ابنه ، فجعله كوارث غيره ، فقد ^(٣) يكون أقل حظاً من كثير من الورثة — : دل ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه .

١٢٩٥ — قال : فحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة ؟

١٢٩٦ — قلت : أجل ، والفضل في الدين والورع ، ولكننا لا ندرى عن من قبل هذا الحديث .

١٢٩٧ — وقد وصفت لك الشاهدين العدلين يشهدان على

كسبكم ، فكلوه هيثا » . ورواه أيضا عن عفان عن يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وهذان إسنادان صحيحان . ورواه مختصراً بإسناد ثالث فيه بعض التسكّم فيهم . وهي في السند (رقم ٦٦٧٨ و ٧٠٠١ و ٦٩٠٢ ج ٢ ص ١٧٩ و ٢١٤ و ٢٠٤) .

ثم إن بحاشية نسخة ابن جماعة هنا ما نصه : « قال البيهقي رحمه الله في كتاب المدخل حديث ابن المنكدر قد رواه بعض الناس عن ابن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم موصولاً ، إلا أنه ضعيف وخطأ ، والمحفوظ أنه مرسل ، وقوله : إن لأبي مالاً — : ليس في رواية من وصل هذا الحديث من طريق آخر عن عائشة ، ولا في الروايات المشهورة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده » .

(١) زاد بعضهم في الأصل بين السطور هنا كلمة « قال » .

(٢) في سائر النسخ « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « وقد » وهو مخالف للأصل .

الرجل^(١) فلا تُقبل شهادتهما حتى يُعدّلاهما أو يُعدّلهما غيرهما .

١٢٩٨ - قال : فتذكر من حديثكم مثل هذا ؟

١٢٩٩ - قلتُ : نعم ، أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن

ابن شهاب : « أن رسول الله أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يُعيد الوضوء والصلاة » .

١٣٠٠ - فلم يُقبل هذا ، لأنه مرسل .

١٣٠١ - ثم أخبرنا الثقة^(٢) عن معمر عن ابن شهاب عن

سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي : بهذا الحديث .

١٣٠٢ - وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخير^(٣)

وثقة الرجال ، وإنما^(٤) يُسمى بعض أصحاب النبي ، ثم خيار التابعين^(٥) ، ولا نعلم محدثاً يُسمى أفضل ولا أشهر ممن يُحدث عنه ابن شهاب .

١٣٠٣ - قال : فأني تراه^(٦) أتى في قبوله عن سليمان

بن أرقم ؟

(١) في النسخ المطبوعة « الرجلين » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكذلك نسخة ابن جماعة ، ولكن كتب بحاشيتها « الرجلين » وعليها علامة نسخة .

(٢) ذكر الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٥٢) أن الثقة هنا هو يحيى بن حسان .

(٣) « التخير » بالحاء المعجمة ، واضحة النقط في الأصل ونسخة ابن جماعة ، يعني في اختيار الثقات الذين يروى عنهم . وفي « التحير » بالحاء المهملة وبعدها باء موحدة ، وهو تصحيف ليس له معنى هنا !

(٤) في « وإنما » والواو ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٥) في « ثم كبار التابعين » وهو مخالف للأصل .

(٦) في سائر النسخ « فإننا نراه » وهو خطأ وتصحيف . وإنما كتب في الأصل « فإننا »

بالألف على عادته في كتابة مثله ، و « تراه » منقوطة التاء بنقطتين من فوق ، وعليها ضمة . والمعنى : من أي وجه تراه غلط في هذا حتى قبل عن سليمان بن أرقم .

١٣٠٤ — ^(١) رآه رجلاً من أهل المروءة ^(٢) والعقل، فقبل عنه ،

وأحسن الظن به ، فسكت عن اسمه ، إما لأنه أصغر منه ، وإما لغير ذلك ، وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له ^(٣) .

١٣٠٥ — فلما أمكن في ابن شهاب أن يكون ^(٤) يروى عن

سليمان ^(٥) ، مع ما وصفت به ابن شهاب — : لم يؤمن مثل هذا على غيره .

١٣٠٦ — قال : فهل تجد لرسول الله سنة ثابتة من جهة

الاتصال خالفها الناس كلهم ؟

١٣٠٧ — قلت : لا ، ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها :

منهم من يقول بها ، ومنهم من يقول بخلافها . فأما سنة ^(٦) يكونون

مجتمعين على القول بخلافها فلم أجدها قط ، كما وجدت المرسل عن رسول الله .

١٣٠٨ — قال الشافعي : وقلت له : أنت تسئل عن الحجة

(١) هنا في النسخ زيادة « قلت » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر ، وحذفناها لأن الشافعي يحذف القول ويثبت ، ونحن ثبت ما في الأصل . وقوله « رآه » الخ هو جواب السؤال .

(٢) في النسخ المطبوعة « من أهل العلم والمروءة » . وزيادة « العلم و » ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٣) حديث الأمر بالوضوء من الضحك في الصلاة ورد من طرق كثيرة ، كلها ضعيف ، ليس يحتاج أهل العلم بالحديث بمثلها . وقد أطال الكلام على طرقة الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٤٧ — ٥٣ من طبعة مصر) . وسليمان بن أرقم ضعيف جدا .

(٤) كلمة « يكون » لم تذكر في س و ج . وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة و ب .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أرقم » وليست في الأصل ولا في ابن جماعة .

(٦) في النسخ كلها زيادة « ثابتة » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

فِي رَدِّ الْمُرْسَلِ وَتَرْدُّهُ ، ثُمَّ تُجَاوِزُ فَتَرُدُّ الْمُسْنَدَ الَّذِي يَلْزَمُكَ عِنْدَنَا ١٣٠
الْأَخْذُ بِهِ ^(١) !!

[باب الإجماع] ^(٢)

١٣٠٩ — قال الشافعي : فقال ^(٣) لي قائلٌ : قد فهمتُ مذهبك

فِي أَحْكَامِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْكَامِ رَسُولِهِ ، وَأَنْ مَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَمَنْ
اللَّهُ قَبِلَ ، بَأَنَّ اللَّهَ ^(٤) افترضَ طاعةَ رسوله ^(٥) ، وقامت الحجةُ بما قلتُ
بَأَنَّ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ عِلْمَ كِتَابًا وَلَا سُنَّةً أَنْ يَقُولَ بِخِلَافِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ،
وَعَلِمْتُ ^(٦) أَنْ هَذَا فَرَضُ اللَّهِ . فَمَا حُجَّتُكَ فِي أَنْ تَتَّبِعَ مَا اجْتَمَعَ ^(٧)
النَّاسُ عَلَيْهِ ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ حَكَمَ بِهِ اللَّهُ ، وَلَمْ يَحْكُوهَ عَنِ النَّبِيِّ ؟
أَتَزْعُمُ مَا ^(٨) يَقُولُ غَيْرُكَ أَنْ إِجْمَاعَهُمْ لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا عَلَى سُنَّةٍ
ثَابِتَةٍ وَإِنْ لَمْ يَحْكُوهَا ؟ !

(١) هذا أحسن تقرير لمن رد السنن الصحيحة بالهوى والرأى ، أو بالتقليد والعصبية .
رحم الله الشافعي ، فقد جاهد في نصر السنة جهاداً كبيراً .

(٢) العنوان لم يذكر في الأصل ، وثبت في النسخ المطبوعة ، وكتب بحاشية نسخة
ابن جماعة . وقد رأينا إثباته مع بيان زيادته ، فصلا بين أنواع الكلام .

(٣) في ب « قال » وهو مخالف للأصل .

(٤) الباء للتعليل . وفي نسخة ابن جماعة « فان الله » ، وفي حاشيتها نسخة وفي س و ج
« لأن الله » وكله مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « طاعة رسول الله » . وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « وقد علمت » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س و ج « أجمع » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ج « بما » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وفي حاشيتها نسخة كالأصل .

١٣١٠ — قال : فقلتُ له^(١) : أمّا ما اجتمعوا^(٢) عليه فذكروا

أنه حكايةٌ عن رسولِ الله ، فكما قالوا ، إن شاء الله .

١٣١١ — وأمّا ما لم يحكوه ، فاحتمل أن يكون قالوا^(٣) حكايةً

عن رسول الله ، واحتمل غيره ، ولا^(٤) يجوز أن نعدّه له حكايةً ، لأنه

لا يجوز أن يحكى إلا مسموعاً ، ولا يجوز أن يحكى^(٥) شيئاً يتوهم ،

يمكن فيه غير ما قال .

١٣١٢ — فكنا نقول بما قالوا به اتباعاً لهم . ونعلم أنهم إذا

كانت^(٦) سنن رسول الله لا تعزب عن عامتهم ، وقد تعزب عن

بعضهم . ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف سنة رسول الله^(٧) ،

ولا على خطأ ، إن شاء الله .

(١) كلمة « قال » لم تذكر في س ونسخة ابن جماعة . وفي س و ج « قال الشافعي »

ولم يذكر فيهما قوله « فقلت له » .

(٢) في س وابن جماعة « أجمعوا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « قالوه » ، وما هنا هو الأصل ، ثم كتب بعضهم هاء على الألف ، لتقرأ بدلاً منها . وفي س « أن يكونوا قالوه » .

(٤) هكذا في الأصل « ولا » بالواو ، وفي سائر النسخ « فلا » ، ومافى الأصل صحيح واضح .

(٥) هنا في النسخ زيادة « أحد » وهي مزادة بين سطور الأصل بخط آخر . وفي س « إلا مسموعاً إن حكى أحد شيئاً » الخ . وكتب مصححها بحاشيتها مانصه : « هكذا في بعض النسخ . وفي أخرى : ولا يجوز أن يحكى أحد الخ » . وكل هذا مخالف للأصل .

(٦) كلمة « إذا » تصرف فيها العاشون في الأصل ، فضربوا على الألف الثانية ، وكذلك هي مكشوفة في نسخة ابن جماعة ، وإثباتها الصواب الموافق للأصل . وكتب مصحح س بحاشيتها : « كذا في جميع النسخ ، وانظر أين جواب إذا » . وتقول له : جوابها محذوف للعلم به ، كما هو معروف في كلام البلغاء .

(٧) في ابن جماعة « على خلاف سنة رسول الله » . وفي س و ج « على خلاف السنة عن رسول الله » وكله مخالف للأصل .

١٣١٣ - فإن قال^(١) : فهل من شيء يدل على ذلك ،
وتشده به^(٢) ؟

١٣١٤ - قيل^(٣) : أخبرنا سفيان^(٤) عن عبد الملك بن عمير عن
عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه : أن رسول الله قال :
« نَصَّرَ اللهُ عبداً »^(٥)

١٣١٥ - أخبرنا^(٦) سفيان^(٧) عن عبد الله بن أبي ليلى^(٨) عن
ابن سليمان بن يسار^(٩) عن أبيه : « أن عمر بن الخطاب خطب الناس

-
- (١) في س « قال » وفي س و ج « فإن قال قائل » وكله مخالف للأصل .
(٢) في س « ويشده » ، فقط ، وهو مخالف للأصل .
(٣) في س وابن جماعة « فقلت » وفي س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .
(٤) في النسخ زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .
(٥) هكذا في الأصل أول الحديث فقط ، وهو يريد بذلك الإشارة إليه ، إذ قد مضى بهذا
الاسناد في (رقم ١١٠٢) . وقد ظن من بعد الربيع أن هذا سهو منه ، فكتب
بعضهم باقي الحديث بحاشية الأصل ، وثبت في سائر النسخ . والحديث فصلنا الكلام
عليه هناك . ثم قد وجدت أيضا ابن عبد البر رواه في جامع بيان العلم (١ : ٣٩ -
٤٠) من طريق الحميدي عن سفيان بن عينة ، ومن طرق أخرى عن ابن مسعود .
(٦) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .
(٧) في النسخ ماعدا س « وأخبرنا » .
(٨) في س و ج زيادة « بن عينة » .
(٩) في ج « عبد بن أبي ليلى » وفي س « عبيد الله بن أبي ليلى » وكلاهما مخالف للأصل
وخطأ . و « ليلى » بفتح اللام . وعبد الله هذا مدني ثقة ، وكان من العباد المنقطعين ،
مات في أول خلافة أبي جعفر .
(١٠) هو عبد الله بن سليمان بن يسار ، كما أوضحه الحافظ في تعجيل المنفعة وفي ترجمة عبد الله
بن أبي ليلى من التهذيب . وفي سائر النسخ « عن سليمان بن يسار » بحذف « ابن »
وهي ثابتة في الأصل ، وحذفها خطأ ، لأن يساراً والد سليمان لم يعرف برواية أصلاً ،
وإنما الرواة أبناءه الأربعة : « عطاء » و « سليمان » و « عبد الله » و « عبد الملك » .
فإن أبي ليلى روى هنا عن عبد الله بن سليمان عن سليمان . وسليمان بن يسار إمام
تابعي مشهور ، ويكنى « أبا تراب » ومات سنة ١٠٧ وهو ابن ٧٣ سنة ، وكان
هو وإخوته موالى ليمونة بنت الحرث أم المؤمنين .

بالجائية^(١) فقال : إن رسول الله قام الله فينا كمتقاي^(٢) فيكم ، فقال :
أَكْرِمُوا أَصْحَابِي ، ثم الذين يَلُونَهُمْ ، ثم الذين يَلُونَهُمْ ، ثم يظهرُ
الكذبُ ، حتى إن الرجلَ لِيَخْلِفُ وَلَا يُسْتَحَافُ ، وَيَشْهَدُ وَلَا
يُسْتَشْهَدُ ، أَلَا فَمَنْ سَرَّهُ بِمَجْبُوحَةِ الْجَنَّةِ^(٣) فَلْيَلْزَمْ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ
مَعَ الْفَدِّ ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ ، وَلَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بامرأةٍ ، فَإِنَّ
الشَّيْطَانَ ثَالِثَهُمْ^(٤) ، وَمَنْ سَرَّهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتُهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ^(٥) .

(١) في سائر النسخ « قام بالجائية خطيباً » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعضهم
على كلتي « خطب الناس » وكتب فوقهما كلمة « قام » ثم كتب فوق قوله « فقال »
كلمة « خطيباً » لتقرأ الجملة كما في النسخ الأخرى ، وهو عبث لا حاجة إليه !! والجائية
قرية من أعمال دمشق ، وفيها خطب عمر خطبته المشهورة ، كما قال ياقوت . وكان
خرج إليها في صفر سنة ١٦ وأقام بها عشرين ليلة ، كما في طبقات ابن سعد (ج ٣
ق ١ ص ٢٠٣) .

(٢) في النسخ « كفيامي » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به بعض قارئيه فألصق ياء
بين القاف والألف ، ونسى الميم واضحة !

(٣) « المجبوح » بموحدين مفتوحين وحاءين مهملتين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ،
وهي التمكن في المقام والحلول ، يقال « تبجح » الرجل و « بجح » إذا تمكن في
المقام والحلول وتوسط المنزل . وقد منبتت الكلمة في نسخة ابن جماعة بضم الباءين ،
ولم أجده وجهاً في اللغة . وفي ب « ألافن سره أن يسكن بمجبوحه الجنة » وهو
مخالف للأصل ، وإن وافق بعض روايات الحديث . و « المجبوحه » بضم الباءين :
وسط الدار أو المكان . ومعنى الكلمتين من أصل واحد ومادة واحدة .

(٤) في سائر النسخ « ثالثهما » وهو مخالف للأصل ، وكلاهما صحيح عربية ، يقال « فلان
ثالث ثلاثة » و « رابع أربعة » وهكذا ، ويقال أيضاً « ثالث اثنين » و « رابع
ثلاثة » . وانظر اللسان مادة (ث ل ث) .

ونسئل الله العصمة مما ابتلى به المسلمون من اختلاط الرجال

بالنساء في عصرنا هذا ، وخلوتهم بهن ، ومراقصتهن ومخادتهن ،
حتى أنكرنا بلاد الإسلام ، وعشنا فيها أغراباً كأننا لسنا من أهلها ،
فإنا لله وإنا إليه راجعون .

(٥) الحديث بهذا الاسناد مرسل ، لأن سليمان بن يسار لم يدرك عمر ، ولم أجده بهذا

١٣١٦ - (١) قال : فما معنى أمر النبي بلزوم جماعتهم ؟

١٣١٧ - قلت : لا معنى له إلا واحد .

١٣١٨ - قال : فكيف (٢) لا يحتمل إلا واحداً ؟

١٣١٩ - قلت : إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا

يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين ، وقد وجدت الأبدان

تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجار ، فلم يكن

في لزوم الأبدان معنى ، لأنه لا يمكن ، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع

شيئاً ، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى ، إلا ما عليهم جماعتهم من التحليل

والتحريم والطاعة فيهما .

١٣٢٠ - ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم ،

ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر

الاسناد في غير هذا الموضع ، ولكنه حديث صحيح معروف عن عمر . رواه أحمد في

المسند من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر ، ومن طريق عبد الملك

بن عمير عن جابر بن سمرة عن عمر (رقم ١١٤ و ١٧٧ ج ١ ص ١٨ و ٢٦) ورواه

الطيالسي من الطريق الثاني أيضا (ص ٧) وكذلك روى ابن ماجه قطعة منه (ج ٢

ص ٣٤) . ورواه الترمذي في أبواب الفتن في باب لزوم الجماعة من طريق عبد الله

بن دينار عن ابن عمر (ج ٣ ص ٢٠٧ من شرح المباركفوري) ، وقال : « حديث

حسن صحيح غريب من هذا الوجه » . وكذلك رواه الحاكم في المستدرک بأسانيد من

طريق عبد الله بن دينار وصححه ، ورواه أيضا من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص

عن أبيه عن عمر ، وصححه ، ووافقه الذهبي (ج ١ ص ١١٣ - ١١٥) . وورد

المعنى أيضا في أحاديث صحاح ، من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين وعائشة وجعدة

بن هبيرة ، أشار إليها العجلوني في كشف الحفا (رقم ١٢٦٥) .

(١) هنا في ب زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ب « وكيف » وهو مخالف للأصل .

بلزومها ، وإنما تكونُ الغفلةُ في الفرقة ، فأما الجماعةُ فلا يمكنُ^(١)
 ١٣١ فيها كافةً غفلةً عن معنى كتاب^(٢) ولا سنةٍ ولا قياسٍ ،
 إن شاء الله .

[القياسُ]^(٣)

١٣٢١ - ^(٤) قال ^(٥) : فمن أين قلتَ يُقالُ^(٦) بالقياس فيما
 لا كتابَ فيه ولا سنةً ولا إجماعَ ؟ أفتالقياسُ^(٧) نصُّ خبرٍ لازمٍ ؟
 ١٣٢٢ - قلتُ^(٨) : لو كان القياسُ نصًّا كتابٍ أو سنةٍ قيل
 في كلِّ ما كان^(٩) نصًّا كتابٍ « هذا حكمُ الله »^(١٠) ، وفي كلِّ ما كان^(٩)

-
- (١) في س « فلا يكون » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في س « كتاب الله » : والذي في الأصل ما أثبتنا .
 (٣) هذا العنوان أنا الذي زدته ، وليس في الأصل ولا في سائر النسخ ، إلا أن نسخة س
 فيها عنوان مطول نصه : « باب إثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب القياس ولا يجب ،
 ومن له أن يقيس » .
 (٤) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في النسخ المطبوعة « فقال » وهو مخالف للأصل . وقد ألصق بعضهم في نسخة
 ابن جماعة فاء بالقاف بخط آخر .
 (٦) في س « فقال » وهو خطأ .
 (٧) هذا استفهام واضح ، ومعناه بين ، ولكن الناسخين لم يفهموه فلم يحسنوا قراءته !
 ففي نسخة ابن جماعة و س و ج « وإنما القياس » ، وفي س « إذ القياس » !
 (٨) في ابن جماعة و ج « فقلت » وهو مخالف للأصل .
 (٩) في النسخ المطبوعة في الموضعين زيادة « فيه » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
 (١٠) في النسخ المطبوعة زيادة « في كتابه » وهي مزادة بحاشية الأصل بخط آخر ،
 وبحاشية ابن جماعة بالجرمة .

نصّ السنة^(١) « هذا حكم رسول الله » ، ولم نقل له « قياس »^(٢) .

١٣٢٣ — قال : فما القياس ؟ أهو الاجتهاد ؟ أم هما مفترقان ؟

١٣٢٤ — قلت : هما اسمان لمعنى^(٣) واحد .

١٣٢٥ — قال : فما^(٤) جماعهما ؟

١٣٢٦ — قلت : كل ما نزل بمسلم فففيه حكم لازم ، أو على سبيل

الحق فيه دلالة موجودة ، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم — : اتباعه^(٥) ،

وإذا لم يكن فيه بعينه طُلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد .

والاجتهاد القياس .

١٣٢٧ — قال : أفرأيت العالمين إذا قاسوا ، على إحاطة^(٦)هم من

أنهم أصابوا الحق عند الله؟^(٧) وهل يسعهم أن يختلفوا في القياس ؟ وهل

(١) في سائر النسخ « نص سنة » وهو مخالف للأصل . وفي النسخ المطبوعة زيادة « قيل » وليست في الأصل ، وهي زيادة يضرب لها المعنى ، وقد زيدت بالهجرة بحاشية ابن جماعة .

(٢) « قل » بالنون في أوله في الأصل . وفي نسخة ابن جماعة « يقل » بالياء وضبط فيها بالبناء للمفعول .

(٣) في س « بمعنى » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « وما » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « وجب اتباعه » ، وزيادة « وجب » هنا مما لا أزال أعجب منه !!

(٦) ضرب بعض قارئ الأصل على كلمة « هم » وكتب بدلها في الحاشية « منهم » وبذلك

ثبتت في سائر النسخ . وهو خطأ ، بل خلط يفسد به المعنى . لأن قوله « على إحاطة

هم » جملة استفهامية حذفت منها الهمزة ، وقوله « هم » مبتدأ ، و « على إحاطة » خبر

مقدم . كأنه قال : أم على إحاطة ويقين عند القياس من أنهم أصابوا الحق عند الله ؟

(٧) زاد بعضهم بين السطور في الأصل بخط آخر كلمة « قلت » وقد أثبتت في س و س

ولم تذكر في نسخة ابن جماعة ولا في ج . وكأن من زادها ظن أن ماسياتي إجابة

من الشافعي عن السؤال ، إذ لم يفهم الكلام ، مع أن هذه الفقرة كلها أسئلة من

السائل ، سيجيب الشافعي عنها تفصيلاً في الفقرات التالية ، كما هو بين واضح .

كُلُّوْا كُلَّ أَمْرٍ مِنْ سَبِيلٍ وَاحِدٍ^(١)، أَوْ سَبِيلٍ^(٢) مُتَفَرِّقَةٍ؟ وَمَا الْحِجَةُ
فِي أَنْ لَهُمْ أَنْ يَقْدِسُوا عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ؟ وَأَنَّهُ يَسْعُهُمْ أَنْ
يَتَفَرَّقُوا؟ وَهَلْ يَخْتَلِفُ مَا كُفِّوْا فِي أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُفِّوْا فِي غَيْرِهِمْ؟
وَمَنْ الَّذِي لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فَيَقْدِسَ فِي نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ؟ وَالَّذِي لَهُ أَنْ
يَقْدِسَ فِي نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ؟

١٣٢٨ — ^(٣) فَقُلْتُ لَهُ: الْعِلْمُ مِنْ وَجْوهٍ: مِنْهُ ^(٤) إِحَاطَةٌ فِي
الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ. وَمِنْهُ ^(٥) حَقٌّ فِي الظَّاهِرِ.

١٣٢٩ — فَالْإِحَاطَةُ مِنْهُ مَا كَانَ نَصٌّ حَكَمَ اللَّهُ أَوْ سَنَةً لِرَسُولِ
اللَّهِ ^(٥) نَقَلَهَا ^(٦) الْعَامَّةُ عَنِ الْعَامَةِ. فَهَذَانِ السَّبِيلَانِ اللَّذَانِ يُشْهَدُ^(٧)
بِهِمَا فِيمَا أُحِلَّ أَنَّهُ حَلَالٌ، وَفِيمَا حُرِّمَ أَنَّهُ حَرَامٌ. وَهَذَا الَّذِي لَا يَسَعُ
أَحَدًا عِنْدَنَا جَهْلُهُ وَلَا الشَّكُّ فِيهِ.

١٣٣٠ — وَعِلْمُ الْخَاصَةِ سَنَةً مِنْ خَبَرِ الْخَاصَةِ يَعْرِفُهَا ^(٨) الْعُلَمَاءُ،

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ مَا عَدَا « وَاحِدَةً » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ. وَ« السَّبِيلُ » يَذْكُرُ
وَيُؤَنَّثُ وَكِلَاهُمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

(٢) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « أَوْ مِنْ سَبِيلٍ » وَكَلِمَةُ « مِنْ » مَزَادَةٌ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِخَطِّ مُخَالَفٍ،
وَبِحَاشِيَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ بِالْهَجْرَةِ.

(٣) هُنَا فِي النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ صَغِيرٍ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ.

(٤) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَج فِي الْمَوْضِعَيْنِ « مِنْهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ.

(٥) فِي النُّسخِ الْآخَرَى « لِرَسُولِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ وَقَدْ عُبِثَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِيَجْعَلَهُ كَذَلِكَ.

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « نَقَلَهَا » وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ تَاءً بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ.

(٧) فِي س « نَشْهَدُ » وَفِي س « يُشْهَدُ » وَالْحَرْفُ مَنْقُوطٌ فِي الْأَصْلِ نَوْنًا وَيَاءً وَلَمْ يَنْقُطْ

فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ. وَفِي ج « تَشْهَدُ » وَهُوَ خَطَأٌ أَوْ غَيْرُ جَيِّدٍ.

(٨) فِي س « تَعْرِفُهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ. وَلَمْ تَنْقُطِ الْيَاءُ فِي ابْنِ جُمَاعَةَ.

ولم يُكَلِّفْهَا^(١) غيرُهم ، وهى موجودةٌ فيهم أو فى بعضهم ، بصدقِ
الخاصِّ المخبرِ عن رسول الله بها . وهذا اللازمُ لأهل العلم أن يصيروا
إليه ، وهو الحقُّ فى الظاهر ، كما نَقُتِلُ^(٢) بشاهدين . وذلك حقٌّ فى
الظاهر ، وقد يمكنُ فى الشاهدين الغلطُ .

١٣٣١ — وعلمُ إجماعٍ .

١٣٣٢ — وعلمُ اجتهادٍ بقياسٍ ، على طلبِ إصابةِ الحقِّ . فذلك
حقٌّ فى الظاهر عند قايِسِهِ ، لا عندَ العامةِ من العلماء ، ولا يعلمُ
الغيبَ فيه إلا الله^(٣) .

١٣٣٣ — ^(٤) وإذا طُلِبَ العلمُ فيه بالقياسِ فقيسَ بصحةٍ :
ايتَّفَقَ^(٥) المقايِسُونُ^(٦) فى أكثره ، وقد نجدُهم^(٧) يختلفون .

١٣٣٤ — والقياسُ^(٨) من وجهين : أحدهما أن يكونَ الشئُ
فى معنى الأصل ، فلا يختلفُ القياسُ فيه . وأن يكونَ الشئُ له فى
الأصولِ أشباهٌ ، فذلك يُلْحَقُ بأولاهابه وأكثرها شَبْهاً فيه . وقد
يختلفُ القايِسُونُ فى هذا .

(١) فى س « ولا تكلفها » وفى س و ج « ولا يكلفها » وكذلك فى ابن جماعة إلا أن
الياء لم تنقط فيها ، وكله مخالف للأصل .

(٢) فى النسخ الأخرى « تقبل » والذى فى الأصل بنقطتين فوق التاء وعليهما ضمة . ووضع
تحت التاء نقطة فيه أيضاً لتقرأ « قبل » . وأرجح أنها مزادة من بعض القارئین، لمنافاتها
ضبط عين الفعل بالضم .

(٣) هنا بحاشية الأصل : « بلغ السماع فى المجلس السادس عشر ، وسمع ابنى محمد » .

(٤) هنا فى س زيادة « قال » .

(٥) فى س « اتفق » وهو مخالف للأصل . وفى ج « يتفق » وهو خطأ .

(٦) فى النسخ « القايِسُون » بحذف الميم قبل القاف ، وهى ثابتة فى الأصل واضحة .

(٧) فى س و ج « تجدُّم » وهو مخالف للأصل .

(٨) فى ج « فى القياس » وكأن ناسخها جعله متعلقاً بقوله « يختلفون » ! وهو خطأ .

١٣٣٥ — قال : فأوجَدَنِي ما أَعْرِفُ به أن العلم^(١) من وجهين :

١٣٣٦ أحدهما إحاطةٌ بالحقِّ في الظاهرِ والباطنِ ، والآخِرُ إحاطةٌ بحقٍّ في الظاهرِ دونِ الباطنِ — : مما أَعْرِفُ ؟

١٣٣٦ — فقلتُ له^(٢) : أَرَأَيْتَ إذا كُنَّا في المسجدِ الحرامِ

نَرَى الكعبةَ — : أَكُلِّفْنَا أن نَسْتَقْبِلَهَا بِإِحاطَةٍ ؟

١٣٣٧ — قال : نعم .

١٣٣٨ — قلتُ : وفُرِضَتْ^(٣) علينا الصلواتُ والزكاةُ^(٤) والحجُّ

وغيرُ ذلك — : أَكُلِّفْنَا الإِحاطَةَ في أن نَأْتِيَ بِمَا^(٥) علينا بِإِحاطَةٍ ؟

١٣٣٩ — قال : نعم .

١٣٤٠ قلتُ : وحينَ فُرِضَ علينا أن نَجْلِدَ الزانيَ مائةً ، ونَجْلِدَ

القاذِفَ ثمانينَ ، ونَقْتِلَ مَنْ كَفَرَ بعدَ إسلامِهِ ، ونَقْطِعَ مَنْ سَرَقَ — :

أَكُلِّفْنَا أن نَفْعَلَ هـ — إذا بَيَّنَّ ثَبَّتَ عَلَيْهِ بِإِحاطَةٍ نَعْلَمُ^(٦) أَنَّا قد

أَخَذْنَاهُ^(٧) مِنْهُ ؟

١٣٤١ — قال : نعم .

(١) في س — « ما أعرف به العلم » بحذف « أن » وهو مخالف للأصل وخطأ .

(٢) في س — « قلت له » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س — « وحين فرضت » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « الصلوات والزكوات » وفي س « الصلاة والزكاة » وكلاهما مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « فيما » بدل « بما » وهو مخالف للأصل ، بل هو خطأ .

(٦) في سائر النسخ « حتى نعلم » وكلمة « حتى » مزادة بحاشية الأصل بخط آخر .

(٧) في س و س « أخذناه » بدون الهاء ، وهي ثابتة في الأصل ونسخة ابن جماعة .

١٣٤٢ - قلتُ : وسَوَاءٌ^(١) ما كُلفْنَا في أنفسِنَا وغيرِنَا ، إذا

كُنَّا نَدْرِي مِن أنفسِنَا^(٢) بَأَنَّا نَعْلَمُ مِنْهَا ما لَا يَعْلَمُ غيرُنَا ، وَمِن غيرِنَا ما لَا يَدْرِكُهُ عِلْمُنَا عِيَانًا كَأَدْرَاكِنا الْعِلْمَ في أنفسِنَا ؟

١٣٤٣ - قال : نعم .

١٣٤٤ - قلتُ : وَكُلفْنَا في أنفسِنَا أَيْنَ ما كُنَّا^(٣) أَنْ نَتَوَجَّهَ

إِلَى الْبَيْتِ بِالْقِبْلَةِ ؟

١٣٤٥ - قال : نعم .

١٣٤٦ - قلتُ : أَفْتَجِدُنَا عَلَى إِحَاطَةٍ مِنْ أَنَّا قَدْ أَصَبْنَا الْبَيْتَ

يَتَوَجَّهُنَا ؟

١٣٤٧ - قال : أَمَّا كَمَا وَجَدْتُكُمْ حِينَ كُنْتُمْ تَرَوْنَ^(٤) فَلَا ،

وَأَمَّا أَنْتُمْ فَقَدْ أَدَّيْتُمْ ما كُلفْتُمْ .

١٣٤٨ - قلتُ : وَالَّذِي كُلفْنَا فِي طَلَبِ الْعَيْنِ الْمَغِيبِ غَيْرُ الَّذِي

كُلفْنَا فِي طَلَبِ الْعَيْنِ الشَّاهِدِ^(٥) ؟

(١) في النسخ الأخرى « واستوى » وهو مخالف للأصل . وقد رسمت فيه « وسوا » فوضع أحد قارئيه ألفاً فوق الواو ، وتقطعت بين السين والواو الثانية .

(٢) في س « ندرکه في أنفسنا » وفي باقي النسخ « ندرکه من أنفسنا » . وكله مخالف للأصل . وقد ضرب بعض قارئيه على الياء من « ندری » وكتب فوقها « كه » .

(٣) هكذا رسمت « أين ما » في الأصل وابن جماعة .

(٤) في النسخ « ترون البيت » وكلمة « البيت » مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر . والمعنى على إرادتها .

(٥) في النسخ « المشاهد » والمعنى واحد ، ولكن ما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه بعض قارئيه وكتب فوقه « المشاهد » .

١٣٤٩ — قال : نعم .

١٣٥٠ — قلتُ : وكذلك كُلفنا أن نقبل عدلَ الرجلِ على

ما ظهر^(١) لنا منه ، ونُنا كِحه ونُوارِثه على ما يظهر لنا^(٢) من إسلامه ؟

١٣٥١ — قال : نعم .

١٣٥٢ — قلتُ^(٣) : وقد يكونُ غيرَ عدلٍ في الباطنِ ؟

١٣٥٣ — قال : قد يمكنُ هذا فيه ، ولكن لم تُكلفوا^(٤) فيه

إلا الظاهرَ .

١٣٥٤ — قلتُ : وحلالٌ لنا أن ننا كِحه ونُوارِثه ونجيزَ شهادته ،

ومُحرَّم^(٥) علينا دمه بالظاهر ؟ وحرامٌ على غيرنا إن علمَ منه أنه كافرٌ

إلا قتله ومنعه المناكحة والموارثة وما أُعطيناه ؟

١٣٥٥ — قال : نعم .

١٣٥٦ — قلتُ : وُجد^(٦) الفرضُ علينا في رجلٍ واحدٍ مختلفاً

على مبلغ علمنا وعلم غيرنا ؟

(١) في « يظهر » وهو مخالف للأصل ، وكانت في ابن جماعة كالأصل ، ثم ألصقت بالجرمة ياء في أول الكلمة .

(٢) كلمة « لنا » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وهي ثابتة في الأصل .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال » .

(٤) في س و ج « لم يكلفوا » وفي س « لم نكلف » وكله مخالف للأصل .

(٥) في س « ونحرم » وهو خطأ مطبعي . وفي ابن جماعة بهذا الرسم بدون نقط ، فتقرأ

« ويحرم » .

(٦) في النسخ « ونجد » وقد ألصق بعضهم في الأصل نونا في رأس الجيم .

١٣٥٧ — قال : نعم ، وكُلُّكُمْ مُؤَدِّي^(١) ما عليه على قدر علمه .

١٣٥٨ — قلتُ : هكذا^(٢) قلنا لك فيما ليس^(٣) فيه نصُّ حكم لازمٍ ، وإنما نَطْلُبُ^(٤) باجتهادِ القياسِ^(٥) ، وإنما كُلفنا فيه الحقُّ عندنا .

١٣٥٩ — قال : فَتَجِدُكَ^(٦) تحكم بأمرٍ واحدٍ من وجوهٍ مختلفةٍ ؟

١٣٦٠ — قلتُ : نعم ، إذا اختلفت أسبابه .

١٣٦١ — قال : فاذا كُرِّ منه شيئاً .

١٣٦٢ — قلتُ : قد يُقَرُّ الرجلُ عندي على نفسه بالحقِّ لله أو لبعض الآدميين ، فأخذه بإقراره ، ولا يُقَرُّ ، فأخذه بيئته تقوم عليه ، ولا تقوم عليه بيئته ، فيُدَّعى عليه فأمره بأن يحلف ويبرأ ، فيمتنع ، فأمر خصمه بأن يحلف ، وتأخذه^(٧) بما حلف عليه خصمه ، إذا أبى اليمين التي تُبرئُه ، ونحن نعلم أن إقراره على نفسه — بشُحِّه^(٨) على

(١) « مؤدى » بالميم في أوله وإثبات الياء في آخره ، في الأصل وابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة « يؤدى » .

(٢) في النسخ المطبوعة « فهكذا » والفاء ملصقة بالهاء ظاهرة التصنع في الأصل وابن جماعة .

(٣) في س و ج زيادة « لك » وليست في الأصل ولا نسخة ابن جماعة ، ولا معنى لها .

(٤) في ابن جماعة و ج « يطلب » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « باجتهاد وقياس » وفي س « باجتهاده بقياس » وهو مخالف للأصل .

(٦) استفهام محذوف منه الهمزة . وقد كتبها بعضهم فوق السطر في الأصل . وفي س و ج « أفنجدك » بالنون ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ « وآخذه » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ « لشحه » وهو مخالف للأصل .

ماله ، وأنه يُخافُ ظُلْمَهُ بِالشُّحِّ عَلَيْهِ - : أَصْدَقُ عَلَيْهِ مِنْ شَهَادَةِ غَيْرِهِ ،
لأنَّ غَيْرَهُ قد يَغْلِيظُ وَيَكْذِبُ عَلَيْهِ ؛ وشَهَادَةُ العَدُولِ عَلَيْهِ أَقْرَبُ
مِنَ الصَّدَقِ مِنْ امْتِنَاعِهِ مِنَ اليمينِ وَيَمِينِ خَصْمِهِ ، وهو غيرُ عَدِلٍ ^(١) ،
وَأُعْطِيَ ^(٢) مِنْهُ بِأسبابٍ بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ .

١٣٦٣ — قال : هذا كله هكذا ، غيرَ أَنَّا إِذَا نَكَلَّ ^(٣) عَنْ
اليمينِ أُعْطِينَا مِنْهُ بِالنَّكُولِ ^(٤) .

١٣٦٤ — قلتُ : فقد أُعْطِيتَ مِنْهُ بِأَضْعَفِ مِمَّا أُعْطِينَا مِنْهُ ^(٥) ؟

١٣٦٥ — قال : أَجَلٌ ، وَلَكِنِّي أَخَالَفْتُكَ فِي الْأَصْلِ .

١٣٦٦ — قلتُ : وَأَقْوَى مَا أُعْطِيتَ بِهِ مِنْهُ إِقْرَارُهُ ، ^(٦) وقد

يُمْكِنُ أَنْ يُقَرَّرَ بِحَقِّ مُسْلِمٍ ^(٧) نَاسِيًا أَوْ غَلْطًا ^(٨) ، فَآخِذُهُ بِهِ ؟

١٣٦٧ — قال : أَجَلٌ ، وَلَكِنِّكَ لَمْ تُكَلِّفْ إِلَّا هَذَا . ١٣٣

(١) يعني أن الخصم قد يكون غير عدل ، ومع ذلك فقد أعطيناه دعواه يمينه التي ردّها عليه المدعى عليه .

(٢) في النسخ « فأعطى » وهو مخالف للأصل .

(٣) « نكل » ضبطت في الأصل بكسر الكاف ، فتبعناه ، والفعل من أبواب « ضرب » و « نصر » و « علم » .

(٤) يعني مذهب الأحناف الذين يعطون المدعى بنكول المدعى عليه ، ولا يرون ردّ اليمين على المدعى .

(٥) كلمة « منه » لم تذكر في ابن جماعة ، وهي ثابتة في الأصل .

(٦) في النسخ الأخرى زيادة « قال » وليست في الأصل ، وزيادتها تغير المعنى بل تفسده ، لأن ما يأتي تنمة السؤال من الشافعي إلزاماً لمناظره .

(٧) في النسخ المطبوعة « لمسلم » وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم في أول الكلمة حرف التعريف ، لتقرأ « المسلم » .

(٨) في س وابن جماعة « أو غالطا » وهو مخالف للأصل .

١٣٦٨ - قُلْنَا : فَلَسْتَ ^(١) تَرَانِي كُلفْتُ الحقَّ من وجهين :

أحدهما حقُّ باحاطةٍ في الظاهر والباطن ، والآخرُ حقُّ بالظاهر دون الباطن ؟

١٣٦٩ - قال : بلى ، ولكن هل تجدُ في هـذا قوةً بكتابٍ

أو سنةٍ ؟

١٣٧٠ - قلتُ : نعم ، ما وصفتُ لك مما كُلفْتُ في القبلة وفي

نفسى وفي غيرى .

١٣٧١ - قال الله : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا

شَاءَ ﴾ ^(٢) فَاتَّاهُم مِنْ عِلْمِهِ مَا شَاءَ ^(٣) ، وكما شاء ، لا مُعَقَّبَ لحكمه ، وهو

سَرِيعُ الْحِسَابِ .

١٣٧٢ - وقال لنبىّه : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا .

فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا . إِلَى رَبِّكَ مُنتَهَاهَا ﴾ ^(٤) .

١٣٧٣ - ^(٥) سفیان ^(٦) عن الزهرى عن عروة قال : « لم يزل

رسولُ الله يَسْأَلُ عَنِ السَّاعَةِ ، حتى أنزلَ الله عليه ﴾ فِيمَ أَنْتَ مِنْ

ذِكْرَاهَا ﴾ فانتَهَى ^(٧) .

(١) استفهام محذوف الهمزة . وفي سائر النسخ « قلتُ أفلسْتَ » وهو مخالف للأصل .

(٢) سورة البقرة (٢٥٥) .

(٣) في س و ج « بما شاء » وهو مخالف للأصل .

(٤) سورة النازعات (٤٢ - ٤٤) .

(٥) هنا في س زيادة « أخبرنا » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وفي باقي النسخ زيادة « قال الشافعى : أخبرنا » .

(٦) في النسخ ماعدا س زيادة « بن عينة » .

(٧) هذا مرسل ، وكذلك رواه مسلاً سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه . ورواه البزار والطبرى وابن المنذر والحاكم وصححه وابن مردويه موصولاً عن عائشة . كما في الدر المنثور (٦ : ٣١٤) .

١٣٧٤ - (١) وقال الله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٢) .

١٣٧٥ - وقال الله تبارك وتعالى (٣) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ
السَّاعَةِ ﴾ (٤) وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ
مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ، إِنَّ اللَّهَ
عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (٥) .

١٣٧٦ - (٦) فَاَلنَّاسُ مُتَعَبِدُونَ بِأَن يَقُولُوا وَيَفْعَلُوا مَا أُمُّرُوا بِهِ ،
وَيَنْتَهُوا إِلَيْهِ ، لَا يُجَاوِزُونَهُ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُوا (٧) أَنْفُسَهُمْ شَيْئًا ، إِنَّمَا
هُوَ عَطَاءُ اللَّهِ . فَتَسْأَلُ اللَّهُ عَطَاءً مُؤَدِّيًا لِحَقِّهِ ، مُوجِبًا لِمَزِيدِهِ (٨) .

(١) هنا في س زيادة « قال الشافعي » .

(٢) سورة النمل (٦٥) .

(٣) في س « وقال تعالى » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : عليم خبير » .

(٥) سورة لقمان (٣٤) .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في ج « لا يعطون » وهو مخالف للأصل .

(٨) هنا بحاشية الأصل « بلغ سماعاً » .

[باب الاجتهاد^(١)]

١٣٧٧ — قال^(٢) : أفتجدُ تجويزَ ما قلتَ من الاجتهادِ ، مع

ما وصفتَ ، فتذكره ؟

١٣٧٨ — قلتُ : نعم ، استدلالاً بقول الله : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ

خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ^(٣) ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٤) .

١٣٧٩ — قال : فما « شَطْرُهُ » .

١٣٨٠ — قلتُ : تِلْقَاءُهُ ، قال الشاعرُ :

إِنَّ الْعَسِيبَ بِهَا دَائِلٌ مُخَامِرُهَا فَشَطْرُهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورُهَا ^(٥)

(١) العنوان ليس من الأصل ولكنه كتب بحاشيته بخط آخر ، وبحاشية نسخة ابن جماعة بالجمرة ، وثبت في النسخ المطبوعة .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة البقرة (١٥٠) .

(٥) سبق هذا البيت والكلام عليه في الفقرة (١٠٩) وقد تكرر في الأصل هنا كما كان فيما مضى بلفظ « العسيب » و « مسجور » بالجم ، وقد كنا أصلحناها هناك « العسير » و « مسحور » ، ولكن تكرر في الحرفين على حال واحدة في هذا الأصل الصحيح الثقة يبعث على الجزم بأن ما في الأصل صحيح ، وأنه رواية الشافعي للبيت ، وإن أشكل المعنى علينا واشتبه ، وفوق كل ذي علم عليم . فمن هذا أثبتناه هنا على ما في الأصل . وقد ثبت البيت أيضا في نسخة ابن جماعة في الموضعين على النص الذي في الأصل . وثبت هنا في نسخة كذلك ، ولكن كتب مصححها بحاشيتها رواية اللسان ، وثبت في ج « يخامرها » و « نضر » وهو تحريف . وأما نسخة « فأثبت مصححها في أصل الكتاب كرواية اللسان » ، ثم شرح معنى « العسير » و « مسحور » عن اللسان والصباح ، ثم قال : « وبهذا تعلم أن ما وقع في نسخ الرسالة من العسيب بالموحدة ، ومسحور

١٣٨١ — ^(١) فالعلم يحيطُ أن مَنْ توجَّهَ تِلْقَاءَ المسجدِ الحرامِ ممن نَأَتْ دارُهُ عنه - : على صَوَابٍ بالاجتهاد للتوجُّه إلى البيت بالدلائل عليه ، لأن الذي كُلفَ ^(٢) التوجُّه إليه ، وهو لا يدري أصاب بتوجُّهه قصدَ المسجدِ الحرامِ أم أخطأه ^(٣) ، وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجَّه بقدر ما يعرف ، [ويعرف غيره دلائل غيرها فيتوجَّه بقدر ما يعرف] ^(٤) وإن اختلفت توجُّههما .

١٣٨٢ — قال : فإن أُجزتُ لك هذا أُجزتُ لك في بعض الحالات الاختلاف .

١٣٨٣ — قلتُ : فقلْ فيه ما شئت .

١٣٨٤ — قال : أقول ^(٥) : لا يجوز هذا ^(٦) .

١٣٨٥ — قلتُ : فهو أنا وأنت ^(٧) ، ونحن بالطريق عالمان ،

-
- أو مسجور : كل هذا من تحريف النسخ . وأقول . ليس في الموضوع تحريف نسخ ، لأن أصل الربيع لا يعلى عليه في الضبط والتوثق .
- (١) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في النسخ المطبوعة زيادة « العباد » وليست في الأصل ولا في ابن جماعة . و « التوجه » خبر « أن » .
- (٣) هذه الجملة غبت فيها في الأصل بعض قارئيه ، حتى لم يتوجه لي صواب قراءتها ، فأثبتها على ما في نسخة ابن جماعة .
- (٤) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وهي ثابتة في نسخة ابن جماعة ، وأخشى أن يكون إثباتها واجباً لتمام الكلام .
- (٥) في « زيادة » فيه « وليست في الأصل ولا في ابن جماعة » .
- (٦) كلمة « هذا » ثابتة في الأصل وضرب عليها بعض القارئین . ولم تذكر في سائر النسخ !
- (٧) يعني : فتعال ذلك أنا وأنت . وفي « فهل » بدل « فهو » وهي نسخة بحاشية ابن جماعة ، وهي خطأ ولا معنى لها .

قلت : وهذه ^(١) القبلة ، وزعمت خلافي ، على أيّنا يتبع صاحبه ؟

١٣٨٦ - قال : ما على واحدٍ منكما ^(٢) أن يتبع صاحبه .

١٣٨٧ - قلت : فما يجب عليهما ؟

١٣٨٨ - قال : إن قلت لا يجب عليهما أن يُصَيّا حتى يعلمَا

بإحاطة - فهما لا يعلمان أبداً المغيّب بإحاطة ، وهما إذا يدعان الصلاة ، أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاءا ، ولا أقول واحداً من هذين ، وما أجد بُدّاً من أن أقول يصلي كل واحدٍ منهما كما يرى ، ولم يُكَلِّفَا ^(٣) غير هذا ، أو أقول كُلف ^(٤) الصواب في الظاهر والباطن ، ووُضِعَ عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر .

١٣٨٩ - قلت : فأيهما قلت فهو حجةٌ عليك ، لأنك فرقت

بين حكم الباطن والظاهر ^(٥) ، وذلك الذي أنكرت علينا ، وأنت تقول : إذا اختلفتم قلت ولا بُدَّ ^(٦) أن يكون أحدهما مخطئاً ؟

١٣٩٠ - قال : أجل .

١٣٩١ - قلت : فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أحدهما ^(٧)

(١) في النسخ « هذه » بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل وإن ضرب عليها بعضهم .
(٢) في س « ما على واحدنا » وفي س و ج « ما على كل واحدنا » وكله مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .

(٣) في س و ج « ولم يكلفنا » وهو مخالف للأصل ، بل هو أقرب إلى الخطأ .
(٤) في النسخ « كلفا » بضمير المثني ، والذي في الأصل بدونه ، والمراد : كلف كل واحد منهما .

(٥) في س « الظاهر والباطن » وكذلك في نسخة ابن جماعة ولكن وضع على كل منهما حرف م أمانة التقديم والتأخير ، ليعود الكلام كالأصل .

(٦) في س و ج زيادة « من » وليست في الأصل .

(٧) في النسخ « أن أحدهما » وحرف « أن » ليس في الأصل ، وكتب فيه بخط آخر بين السطور ، والكلام على حذفه صحيح .

مخطئاً ،^(١) وقد يمكن أن يكونا معاً مخطئين .

١٣٩٢ - ^(٢) وقلت له : وهذا يلزمك في الشهادات وفي القياس .

١٣٩٣ - قال : ما أجْدُ^(٣) من هذا بُدًّا ، ولكن^(٤) أقول : هو خطأ موضوع .

١٣٩٤ - ^(٥) فقلت له : قال الله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ^(٧) وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ،

وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٨) .

١٣٩٥ - فأمرهم بالمثل ، وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه ،

فلما حُرِّمَ ما كَوَّلُ الصيدِ عامًّا كانت لدَوَابٍّ^(٩) الصيدِ أمثالٌ على الأبدان .

١٣٩٦ - فحكم من حكم من أصحاب رسول الله^(١٠) على ذلك ،

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » وهي زيادة غريبة في وسط الكلام .

(٢) هنا في النسخ ماعدا ب زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في ب « وما أجْدُ » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « ولكن » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ابن جماعة « قلت له » وهو مخالف للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : بالغ الكعبة » .

(٨) سورة المائدة (٩٥) .

(٩) في سائر النسخ « لدوات » بالذال المعجمة والتاء المثناة في آخره ، وهو خطأ صرف ،

بل الصواب « لدواب » بالذال المهملة ، جمع دابة ، وقد ضبطت في الأصل بدقة ،

فوضع تحت الدال نقطة ، علامة على إهمالها ، ووضع فوق الباء شدة .

(١٠) في س و ج « من أصحاب النبي » .

فَقَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبَشٍ ، وَفِي الْغَزَالِ بَعْتَزٍ ، وَفِي الْأَرْنَبِ بَعْنَاقٍ ،
وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ ^(١) .

١٣٩٧ - وَالْعِلْمُ يَحِيطُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا فِي هَذَا الْمِثْلِ بِالْبَدَنِ ^(٢)
لَا بِالْقِيَمِ ، وَلَوْ حَكَمُوا عَلَى الْقِيَمِ اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمْ ، لِاخْتِلَافِ أَثْمَانِ
الصَّيْدِ فِي الْبُلْدَانِ وَفِي الْأَزْمَانِ ، وَأَحْكَامُهُمْ فِيهَا وَاحِدَةٌ .

١٣٩٨ - وَالْعِلْمُ يَحِيطُ أَنَّ الْيَرْبُوعَ لَيْسَ مِثْلَ ^(٣) الْجَفْرَةِ
فِي الْبَدَنِ ، وَلَكِنِهَا كَانَتْ أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ مِنْهُ شَبْهًا ، فُجِعِلَتْ مِثْلَهُ ،
وَهَذَا مِنَ الْقِيَاسِ يَتَقَارَبُ تَقَارُبَ الْعَنْزِ وَالظَّبْيِ ^(٤) ، وَيَبْعُدُ قَلِيلًا بَعْدَ
الْجَفْرَةِ مِنَ الْيَرْبُوعِ .

١٣٩٩ - ^(٥) وَلَمَّا ^(٦) كَانَ الْمِثْلُ فِي الْأَبْدَانِ فِي الدَّوَابِّ مِنَ الصَّيْدِ
دُونَ الطَّائِرِ لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا مَا قَالَ عُمَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى
الْمَقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ فَيُجْزَى بِأَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ بِهِ ^(٧) شَبْهًا مِنْهُ فِي الْبَدَنِ ،

(١) « العناق » بفتح العين المهملة : هي الأنثى من أولاد المعز ما لم يتم له سنة . و « الجفرة »
ما يبلغ أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرعي . وانظر الموطأ (١ : ٣٦٣)
والأم (٢ : ١٧٥) ونيل الأوطار (٥ : ٨٤ - ٨٦) .

(٢) في س « أرادوا في مثل هذا المثل بالبدن » . وفي س و ج « أرادوا في هذا
المثل شَبْهًا بِالْبَدَنِ » وزيادة « مثل » ليست في الأصل ، ولا في ابن جماعة . وزيادة
« شَبْهًا » ليست في الأصل ، وكتبت في ابن جماعة وعليها علامة نسخة . والذي في
الأصل هو الصحيح .

(٣) في س « بمثل » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « من الظبي » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ابن جماعة « فلما » والأصل بالواو ، ثم غيرها بعضهم ليجعلها فاء .

(٧) كلمة « به » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل ، ويظهر أنها كانت مكتوبة في نسخة =

فإذا فات منها شيئاً^(١) رُفِعَ إلى أقرب الأشياء به شبهاً ، كما فاتت الضبُع العنز فرُفِعَتْ إلى الكبش ، وصغرَ اليربوعُ عن العناقِ فُخِفَضَ إلى الجفرة .

١٤٠٠ - (٢) وكان طائرُ الصيد لا مثْلَ له في النعم ، لاختلافِ خِلْقَتِهِ وخلقته ، فجَزِيَ خيراً وقياساً^(٣) على ما كان ممنوعاً لإنسانٍ فأتلفه إنسانٌ ، فعليه قيمته لمالكه .

١٤٠١ - قال الشافعي^(٤) : فالْحُكْمُ فيه^(٥) بالقيمة يجتمع^(٦) في أنه يُقَوِّمُ قيمةَ^(٧) يومه وبلده ، ويختلفُ في الأزمانِ والبلدانِ ، حتى يكونَ الطائرُ ببلدٍ ثمنَ درهمٍ ، وفي البلد الآخرِ ثمنَ بعضِ درهمٍ .

= ابن جماعة ثم كشطت ، وكتب فوق موضعها « منه » وضرب الكاتب على كلمة « منه » التي بعد كلمة « شبها » . وهذا خطأ ، والصواب ما في الأصل .

(١) « شيئاً » مفعول « فات » أي : إذا تجاوز الصيد منها شيئاً في البدن وزاد عن مقدار حجمه . وهذا واضح بين . وفي نسخة ابن جماعة و س و س « شيء » بالرفع ، وهو خطأ وقد عبث عابث في الأصل ليحاول جعلها بالرفع . وفي ج « فإذا قارب منها شيئاً » وهو خلط من النسخ .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وهي مزادة بحاشية ابن جماعة .

(٣) يعني : جزي استدلالاً بالخبر وبالقياس الخ ، ومع وضوح هذا فإن كلمة « خبراً » حُرِفَتْ في نسخة ابن جماعة و س و ج فجعلت « جبراً » بالجيم !! ثم قد زاد بعضهم في الأصل بين السطور بعد كلمة « جزي » كلمة « قيمته » وأثبتت هذه الزيادة في ابن جماعة ، وأثبتت أيضاً في النسخ المطبوعة بلفظ « القيمة » .

(٤) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل ، وحذف من س .

(٥) في النسخ « والحكم » بالواو وحذف « فيه » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « مجتمع » وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ « بقيمة » والباء ألصقها بعض قارئ الأصل في القاف .

١٤٠٢ — (١) وأمرنا بإجازة شهادة العدل ، وإذا شُرِطَ علينا أن
تقبلَ العدلَ ففيه دلالةٌ على أن نَرُدَّ ما (٢) خالفه .

١٤٠٣ — وليس للعدلِ علامةٌ تُفَرِّقُ بينه وبين غير العدلِ
في بدنه ولا لفظه ، وإنما علامةٌ صدقه بما يُخْتَبَرُ من حاله
في نفسه .

١٤٠٤ — فإذا كان الأغلبُ من أمره ظاهرَ الخيرِ قُبِلَ ، وإن
كان فيه تقصيرٌ عن بعض أمره ، لأنه لا يُعَرَّى (٣) أحدٌ رأياه
من الذنوب .

١٤٠٥ — وإذا (٤) خلطَ الذنوبَ والعملَ الصالحَ فليس فيه إلاَّ
الاجتهادُ على الأغلبِ من أمره ، بالتمييز بين حسنِه وقبيحِه ، وإذا كان
هذا (٥) هكذا فلا بُدَّ من أن يختلفَ المجتهدون فيه .

١٤٠٦ — وإذا ظهر حسنُه فقبلنا شهادته ، فجاء حاكمٌ غيرُنا
فعلم منه ظهورَ السيِّئِ (٦) كان عليه رَدُّه .

(١) هنا في س زيادة « قال الشافعي » وهي مزادة بحاشية ابن جماعة .
(٢) كلمة « ما » كُشِطَتْ في نسخة ابن جماعة وكتب فوقها « الذي » وهو مخالف للأصل .
(٣) « يعرى » ضبطت في الأصل بضم الياء وتشديد الراء . وضبطت في ابن جماعة بفتح
الياء وتخفيف الراء ، ومافى الأصل أصح وأجود ، قال في اللسان : « وعَرَّاهُ من
الأمر : خَلَّصَه وجَرَّدَه . ويقال : ماتَعَرَّى فلان من هذا الأمر : أي ما تَخَلَّصَ »
(٤) في س « فاذا » وهو مخالف للأصل .
(٥) كلمة « هذا » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعض
قارئيه ، ثم كتب فوقها « صح » .
(٦) في س « سيئة » وهو مخالف للأصل . وفي س « الشيء » وهو تصحيف سخيْف !

١٤٠٧ — وقد حكم الحاكم في أمر واحد برّد وقبول، وهذا اختلاف^(١)، ولكن كل قد فعل ما عليه .

١٤٠٨ — قال : فتذكر^(٢) حديثاً^(٣) في تجويز الاجتهاد ؟

١٤٠٩ — قلت : نعم ، أخبرنا عبد العزيز^(٤) عن يزيد بن

عبد الله^(٥) بن الهاد عن محمد بن إبراهيم^(٦) عن بشر بن سعيد^(٧) عن

أبي قيس مولى عمرو بن العاص^(٨) عن عمرو بن العاص : أنه سمع

رسول الله يقول : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ،

وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ^(٩) فله أجر » .

(١) في النسخ المطبوعة بعد قوله « وهذا اختلاف » زيادة « وليس هذا اختلافاً » !! وهي زيادة لا أزال في حيرة من أمرها ، من أين أتوا بها ، وكيف يجمعون التقيضين في جملتين متعاقبتين ؟ !

(٢) في سائر النسخ « أفذكر » بزيادة همزة الاستفهام المحذوفة ، وقد زادها بعضهم في الأصل أيضاً .

(٣) في س و ج « حديثاً له » وكلمة « له » لامعنى لها هنا ، وليست في الأصل .

(٤) في النسخ زيادة « بن محمد » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وفيها ماعداء زيادة « الدراوردي » وهي مكتوبة بحاشية الأصل .

(٥) في س و ج زيادة « بن أسامة » وهي مكتوبة في ابن جماعة وملغاة بالحمرة ، وهو « يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد اللبني المدني » وهو من شيوخ مالك ، ثقة كثير الحديث ، مات بالمدينة سنة ١٣٩ .

(٦) في س زيادة « التيمي » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وفي باقي النسخ زيادة « بن الحرث التيمي » .

(٧) « بسر » بضم الباء وسكون السين المهملة ، وفي س و ج « بشر » وهو تصحيف وغلط . و بسر بن سعيد هو المدني العابد التابعي الثقة ، شهد له عمر بن عبد العزيز بأنه أفضل أهل المدينة ، مات بها سنة ١٠٠ عن ٧٨ سنة .

(٨) هو تابعي ثقة ، وكان أحد فقهاء الموالى ، ويقال أنه أدرك أبا بكر الصديق ، وشهد فتح مصر واختط بها ، ومات سنة ٤٤ هـ .

(٩) في ابن جماعة و ب « فأخطأ » وهو مخالف للأصل .

١٤١٠ - (١) أخبرنا عبد العزيز (٢) عن ابن الهادي (٣) قال : فحدثت

بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال : هكذا حدثني
أبو سلمة (٤) عن أبي هريرة (٥) .

١٤١١ - (٦) فقال : هذه رواية منفردة ، يردّها عليّ وعليك

غيري وغيرك ، ولغيري عليك فيها موضع مطالبة (٧) .

١٤١٢ - قلت : نحن (٨) وأنت ممن يثبتها ؟

١٤١٣ - قال : نعم .

١٤١٤ - قلت : فالذين يردّونها يعلمون ما وصفنا (٩) من ١٣٥

تثبيتها وغيره .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « قال و » .

(٢) في النسخ ماعدا س زيادة « بن محمد » وليست في الأصل .

(٣) في سائر النسخ « عن يزيد بن الهادي » وكلمة « يزيد » مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٤) في سائر النسخ زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .

(٥) الحديثان : حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص صحيحان . حديث أبي هريرة رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة ، وحديث عمرو بن العاص رواه أيضا ماعدا الترمذي . والحديثان رواهما أيضا ابن عبد الحكم في فتوح مصر بأسانيد من طريق ابن الهادي (ص ٢٢٧ - ٢٢٨) .

(٦) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٧) يعني موضع اعتراض ، يطلب عنه الجواب .

(٨) في س « قلت نعم ونحن » وفي س و ج « قلت نعم نحن » . وكلمة « نعم » مكتوبة بحاشية ابن جماعة وعليها « صح » وليست هي ولا الواو في الأصل ، وإثباتها خطأ صرف ، لأن الشافعي يريد أن يسأل مناظره : هل هذا الحديث ثابت عنده كما هو ثابت عند الشافعي ؟ وعن ذلك أجابه مناظره : نعم ، فليس هناك معنى ، لأن يقدم الشافعي بين يدي السؤال كلمة « نعم » !!

(٩) في س « يتكلمون بما وصفنا » وفي باقي النسخ « تكلموا بما وصفنا » والذي في الأصل ما أثبتنا ، ثم ضرب بعض قارئيه على كلمة « يعلمون » وكتب فوقها « يكلمون »

- ١٤١٥ - قلتُ : فأين^(١) موضعُ المطالبةِ فيها ؟
- ١٤١٦ - فقال : قد^(٢) سَمِيَ رسولُ الله فيما رُوِيَ^(٣) من الاجتهادِ « خطاً » و « صواباً » ؟
- ١٤١٧ - فقلتُ^(٤) : فذلك الحجةُ عليك .
- ١٤١٨ - قال^(٥) : وكيف ؟
- ١٤١٩ - قلتُ^(٦) : إذْ ذَكَرَ النبيُّ^(٨) أَنَّهُ يُثَابُّ على أحدهما أَكْثَرَ مما يُثَابُّ على الآخرِ ، ولا يكونُ الثوابُ فيما لا يَسَعُ ، ولا الثوابُ في الخطأِ الموضوع .
- ١٤٢٠ - لأنه لو كان إذا قيل له اجتهدْ على الخطأ ، فاجتهدْ على

-
- وألصق باء في « ما » ثم ضرب عليها وكتب فوقها « بما » . وعن هذا جاء الاختلاف والاضطراب ، والصحيح ما في الأصل .
- (١) في ابن جماعة و س و ج « وأين » وقد عبث غابث بالفاء في الأصل ليجعلها واواً ، وفي س « وقلت فأين » وزيادة الواو مخالفة للأصل .
- (٢) في س « فقد » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في س زيادة « عنه » وليست في الأصل .
- (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٥) في س و ج زيادة « له » وهي مزادة في نسخة ابن جماعة بين السطور ، وعليها « صح » وليست في الأصل .
- (٦) في النسخ ماعدا س « فقال » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في النسخ المطبوعة « فقلت » وهو مخالف له أيضا .
- (٨) كلمة « إذ » لم تذكر في ابن جماعة ، وكتب على موضعها « صح » وهي ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه ، وإثباتها الصواب . وفي س « إذا » وهو خطأ . وفي كل النسخ « رسول الله » بدل « النبي » وما هنا هو الذي في الأصل .

الظاهر كما أمر^(١) كان مُخْطِئًا^(٢) خطأ مَرْفُوعًا كما قلت - : كانت العقوبة^(٣) في الخطأ - فيما نرى والله أعلم - أولى به ، وكان أكثر أمره أن يُغْفَرَ له ، ولم يُشَبَّه أن يكون له ثوابٌ على خطأ لا يَسْمُهُ .

١٤٢١ - وفي هذا دليلٌ على ما قلنا : أنه إنما كُلفَ في الحكم الاجتهاد على الظاهر ، دون المغيَّب ، والله أعلم^(٤) .

١٤٢٢ - قال : إنَّ هذا لَيَحْتَمِلُ أن يكون كما قلت ، ولكن ما معنى « صواب » و « خطأ » ؟

١٤٢٣ - قلتُ له : مثلُ معنى استقبال الكعبة ، يُصَيِّبُهَا مَنْ رَأَاهَا بِإِحَاطَةٍ ، ويتحرَّاهَا مَنْ غَابَتْ عَنْهُ ، بَعْدَ أَوْ قَرَبَ مِنْهَا ، فيصَيِّبُهَا بَعْضٌ وَيُخْطِئُهَا بَعْضٌ ، فنفسُ التوجُّه يحتملُ صوابًا وخطأً ، إذا قَصَدْتَ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الصَّوَابِ وَالْخَطَأِ قَصْدًا أَنْ يَقُولَ^(٥) : فلانُ أَصَابَ

(١) في سائر النسخ « إذا قيل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر » وقد عبث في الأصل عابث ، فضرب على بعض الكلمات وزاد غيرها بالهامشية وبين السطور حتى يقرأ كما في النسخ الأخرى ! ومرجع ذلك إلى اشتباه المعنى عليهم ، لأن مراده بقوله « إذا قيل له اجتهد على الخطأ » أن يؤمر بالاجتهاد على احتمال الخطأ ، وبذلك يكون الكلام سليماً لا غبار عليه .

(٢) قوله « كان مخطئاً » الخ جواب « إذا » .

(٣) قوله « كانت العقوبة » الخ جواب « لو » .

(٤) هنا بحاشية الأصل مانصه « بلغ ظفر » . وظفر هذا هو ابن المظفر بن عبدالله الناصري الحلبي التاجر الفقيه ، مات في شوال سنة ٤٢٩ هـ ، وسمع (كتاب الرسالة) من عبدالرحمن بن عمر بن نصر في رمضان سنة ٤٠١ هـ ، والسمع ثابت عليه بخط شيخه عبد الرحمن ، كما سنين ذلك في المقدمة . فهذا البلاغ يغلب على ظني أنه بخط ظفر نفسه ، إما عند مقابلته نسخته على أصل الربيع ، وإما عند قراءته على عبد الرحمن ، وإما عند قراءة أحد من الناس على ظفر نفسه ، والله أعلم .

(٥) يعني : أن يقول القائل .

قَصَدَ مَا طَلَبَ فلم يَخْطِئْهُ ، وفلانٌ أخطأ^(١) قَصَدَ مَا طَلَبَ وقد جَهِدَ في طلبه .

١٤٢٤ - فقال : هذا هكذا ، أفرأيت الاجتهادَ ، أيقالُ له « صوابٌ » على غير هذا المعنى ؟

١٤٢٥ - قلتُ : نعم ، على أنه إنما كُلفَ فيما غاب عنه الاجتهادُ ، فإذا فعلَ فقد أصاب بالإتيانِ بما كُلفَ ، وهو صوابٌ عنده على الظاهر ، ولا يعلم الباطنَ إلا الله .

١٤٢٦ - ونحن نعلمُ أن المختلفينِ في القبلةِ وإن أصابا بالاجتهادِ إذا اختلفا يُريدانِ عَيْنًا - : لَمْ يَكُونَا مُصِيبَيْنِ لِلْعَيْنِ أَبَدًا ، ومصيبانِ في الاجتهادِ . وهكذا ما وصفنا في الشهودِ وغيرهم^(٢) .

١٤٢٧ - قال : أفتُوجدُني مثلَ هذا ؟

١٤٢٨ - قلتُ : مَا أَحْسِبُ^(٣) هذا يُوضَحُ بأقوى من هذا !

(١) في الأصل « أصاب » وكتب فوقها بين السطور « أخطأ » وسيق الكلام يدل على أن ما في الأصل سهو من الربيع .

(٢) هنا في النسخ كلها زيادة نصها : « قال : أفيجوز أن يقال صواب على معنى ، خطأ على الآخر ؟ قلت : نعم ، في كل ما كان مغيباً » . وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط مخالف لخطه ، ولم نر ضرورة لإثباتها ، لأنها تكرار لبعض ماضى في المعنى .

(٣) ضبطت في الأصل بفتح السين ، وجائز في مضارع « حسب » بمعنى « ظن » فتح العين وكسرهما ، وقد قرئ بهما قوله تعالى : « لَا تَحْسِبَنَّ » و « لَا تَحْسِبَنَّ » . وانظر لسان العرب .

١٤٢٩ — قال : فاذا كُرَّ غيرَه ؟

١٤٣٠ — قلتُ : أحلَّ اللهُ لنا أن ننكِحَ من النساءِ مَثْنِي وثَلَاثَ ورُبَاعَ وما ملكتُ أيماننا ، وحرَّم الأمهاتِ والبناتِ والأخواتِ .

١٤٣١ — قال : نعم .

١٤٣٢ — قلتُ : فلو أن رجلاً اشترى جاريةً فاستبرأها ، أيحلُّ له إصابتُها ؟

١٤٣٣ — قال : نعم .

١٤٣٤ — قلتُ : فأصابها وولدتَ له دهرًا ، ثم علم أنها أختُه ، كيف القولُ فيه ؟

١٤٣٥ — قال : كان^(١) ذلك حلالاً^(٢) حتى علم بها ، فلم^(٣) يحلَّ له أن يعودَ إليها .

١٤٣٦ — قلتُ : فيقالُ لك في^(٤) امرأةٍ واحدةٍ حلالٌ له حرامٌ^(٥) .

(١) في س و س « قد كان » وحرف « قد » مكتوب في الأصل بين السطور ، ولم يذكر في ابن جماعة .

(٢) في ج « له حلال » وفي باقي النسخ « حلالاً له » وكلمة « له » زيادة في الأصل بين السطور قبل كلمة « حلالاً » .

(٣) في ابن جماعة و س « فلا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « هي » بدل « في » . وفي ج لم تذكر كلمة « لك » وبدلها في ابن جماعة « له » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « وحرام » والواو ليست في الأصل .

عليه ، بغير إحداث^(١) شيء أحدثه هو ولا أحدثته^(٢) ؟

١٤٣٧ — قال : أمّا في المغيب فلم ينزل أخته أولاً وآخرًا ،

وأمّا في الظاهر فكانت له حلالاً ما لم يعلم ، وعليه حرام^(٣) حين علم .

١٤٣٨ — وقال : إن غيرنا ليقول : لم ينزل أمّا بإصابتها ،

ولكنه مأمّم مرفوع عنه^(٤) .

١٤٣٩ — فقلت : الله أعلم^(٥) ، وأيهما كان فقد فرقوا فيه بين

حكم الظاهر والباطن ، وألغوا المأمّم عن المجتهد على الظاهر ، وإن أخطأ عندهم ، ولم يلغوه عن العامد .

١٤٤٠ — قال : أجل .

١٤٤١ — وقلت له^(٦) : مثله هذا الرجل ينكح ذات محرم منه

ولا يعلم^(٧) ، وخامسة وقد بلغته وفاة رابعة كانت^(٨) زوجة له ،
وأشبهه لهذا .

(١) كلمة « إحداث » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

(٢) في النسخ المطبوعة « ولا أحدثه هي » . وكلمة « هي » ليست في الأصل ، وزيدت في حاشيته بخط جديد ، وزيدت أيضاً بحاشية نسخة ابن جماعة .

(٣) في س « وحراماً عليه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في نسخة ابن جماعة « والله أعلم » وفي س و ج « فقلت له والله أعلم » والزيادتان ليستا في الأصل .

(٦) في س « فقلت له » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س « وهو لا يعلم » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س و ج « وكانت » والواو مزادة في الأصل بين الكلمتين ظاهرة التصنع ، وكذلك في ابن جماعة ، والصواب حذفها .

١٤٤٢ - قال^(١) : نعم ، أشباهُ هذا كثيرٌ .

١٤٤٣ - فقال^(٢) : إنه لَبَيِّنٌ^(٣) عندَ مَنْ يثبتُ الروايةَ منكم أنه

لا يكونُ الاجتهادُ أبداً إلا على طلبِ عينٍ قائمةٍ مغيبَةٍ^(٤) بدلالةٍ ، وأنه
قد يسعُ الاختلافُ مَنْ له الاجتهادُ .

١٤٤٤ - فقال^(٥) : فكيف^(٦) الاجتهادُ ؟

١٤٤٥ - فقلت^(٧) : إن الله جلَّ ثناؤه مَنْ على العبادِ بعقولٍ ،

فدلهم بها على الفرقِ بين المختلفِ ، وهذا هُمُ السبيلُ إلى الحقِ نصّاً ودلالةً .

١٤٤٦ - قال^(٧) : فمثلُ من ذلك شيئاً ؟

١٤٤٧ - قلتُ : نَصَبَ^(٨) لهم البيتَ الحرامَ ، وأمرَهُم بالتوجهِ

إليه إذا رأوه ، وتأخَّيه^(٩) إذا غابوا عنه ، وخلقَ لهم سماءَ وأرضاً وشمساً
وقمرًا ونجومًا وبحارًا وجبالاً ورياحاً^(١٠) .

(١) في س « فقال » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في ج « لتبين » وفي باقي النسخ « ليعين » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٤) أى غائبة عن الرؤية والمشاهدة . وفي النسخ المطبوعة « معينة » وهو مخالف للأصل

ولنسخة ابن جماعة . ويظهر أن مصححيها ظنوا أن قوله « بدلالة » متعلق بكلمة

« معينة » وهو خطأ ، بل هو متعلق بقوله « طلب » .

(٥) في سائر النسخ « قال » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « وكيف » وهو مخالف للأصل .

(٧) في سائر النسخ « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س و س « نصب الله لهم » ولفظ الجلالة مكتوب في الأصل بين السطور .

(٩) التأخى : التحرى والقصد إلى الشيء ، وانظر الفقرة (١٤٥٦) .

(١٠) في س « ورياحاً وجبالاً » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

- ١٤٤٨ - فقال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾^(١) .
- ١٤٤٩ - وقال : ﴿ وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾^(٢) .
- ١٤٥٠ - فأخبر^(٣) أنهم يهتدون بالنجم^(٤) والعلامات .
- ١٤٥١ - فكانوا يعرفون بمنته جهة البيت ، بمعونته لهم ، وتوفيقه إياهم ، بأن قد رآه من رآه^(٥) منهم في مكانه ، وأخبر من رآه منهم من لم يره ، وأبصر ما يهتدى^(٦) به إليه ، من جبل يقصد قصده ، أو نجم يؤتم به ، وشمال وجنوب ، وشمس يعرف مظلعتها ومغربها ، وأين تكون من المصلى بالعشي ، وبحور^(٧) كذلك .
- ١٤٥٢ - وكان^(٨) عليهم تكلف الدلالات بما خلق لهم من العقول التي ركبها فيهم ، ليقتصدوا قصد التوجه للعين التي فرض عليهم استقبالها .

(١) سورة الأنعام (٩٧) .

(٢) سورة النحل (١٦) .

(٣) في س و ج « فأخبرهم » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « بالنجوم » وعليها في ابن جماعة « صح » ولكنها واضحة في الأصل بالإفراد .

(٥) في س « من قد رآه » وكلمة « قد » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٦) في سائر النسخ « يهتدون » وعليها في ابن جماعة « صح » . والذي في الأصل هكذا « يهتدوا » ولكن الواو ملغاة وفوق الياء ضمة ، فيتعين قراءتها « يهتدى » وهو يكتب مثل هذا دائما بالألف .

(٧) في س و ج « ويجوز » !! وهو تصحيف سخي ، ومن الغريب أن الأصل وضع فيه تحت الحاء وفوق الراء علامتا الإهال ، ثم تصحف الكلمة هذا التصحيف المدهش .

(٨) في سائر النسخ « فكان » وهو مخالف للأصل .

- ١٤٥٣ - فإذا طلبوها مجتهدين بمقولهم وعلمهم بالدلائل ، بعد استعانة الله ، والرغبة إليه في توفيقه - : فقد أدّوا ما عليهم .
- ١٤٥٤ - وأبان لهم أن فرضه عليهم التوجه شطر المسجد الحرام ، والتوجه شطره ^(١) ، لا إصابة البيت بعينه بكل حال .
- ١٤٥٥ - ^(٢) ولم يكن لهم إذا كان لا تُمكنهم الإحاطة في الصواب إمكان من عاين البيت - : أن يقولوا نتوجه حيث رأينا ^(٣) ، بلا دلالة .

[باب الاستحسان] ^(٤)

- ١٤٥٦ - قال : هذا ^(٥) كما قلت ، والاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب ، والمطلوب لا يكون أبداً ^(٦) إلا على عين قائمة تطلب بدلالة

(١) تكرار قوله « والتوجه شطره » تكرار بديع بليغ ، يريد أن يدل به على أن الفرض في التوجه محصور في التوجه شطر البيت لمن غابت عنه عينه . كأنه قال : التوجه شطره فقط .

(٢) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في ج « توجه حيث رأيت » والأصل يحتمل أن يقرأ هكذا ، ولكنني لست على يقين منه .

(٤) العنوان لم يذكر في الأصل ، وزيد بحاشية نسخة ابن جماعة ، ولكن أشير إلى موضعه فيها قبل الفقرة السابقة (١٤٥٥) وعلى ذلك وضع قبلها في النسخ المطبوعة ، وهو خطأ ظاهر ، لأنها تنمى لما قبلها ، وموضع العنوان هنا ، لأنه بدء بحث جديد .

(٥) في س « فهذا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « والمطلوب أبداً لا يكون » وهو مخالف للأصل .

يُقَصَّدُ بِهَا إِلَيْهَا^(١) ، أو تشبيهه على عينِ قائمة ، وهذا يُبَيِّنُ أَنَّ حَرَامًا عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ بِالاستحسانِ ، إِذَا خَالَفَ الاستحسانَ الخبرَ ، والخبرُ — من الكتابِ والسنة — عَيْنٌ يَتَأَخَّى^(٢) معناها المجتهدُ لِيُصِيبَهُ ، كما البيتُ^(٣) يَتَأَخَاهُ مَنْ غَابَ عَنْهُ لِيُصِيبَهُ ، أو قَصَدَهُ بالقياسِ ، وَأَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الاجتهادِ ، والاجتهادُ مَا وَصَفْتَ مِنْ طَلَبِ الْحَقِّ . فَهَلْ تَجِيزُ أَنْتَ^(٤) أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : أَسْتَحْسِنُ ، بغيرِ قياسٍ ؟ ١٤٥٧ — فَقُلْتُ^(٥) : لَا يَجُوزُ هَذَا عِنْدِي — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — لِأَحَدٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولُوا دُونَ غَيْرِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُوا فِي الْخَبَرِ بِاتِّبَاعِهِ فِيمَا^(٦) لَيْسَ فِيهِ الْخَبَرُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْخَبَرِ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « إِلَيْهِ » وَقَدْ كَشَطَ بَعْضُهُمُ الْأَلْفَ مِنْ طَرَفِ الْهَاءِ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى الْعَيْنِ الَّتِي تَطْلُبُ .

(٢) « تَأَخَّى الشَّيْءُ » تَحَرَّاهُ . قَالَ فِي اللِّسَانِ (ج ١٨ ص ٢٥) : « وَفِي حَدِيثٍ

ابنِ عُمَرَ . يَتَأَخَّى مُنَاحَ رَسُولِ اللَّهِ . أَيْ يَتَحَرَّى وَيَقْصِدُ ، وَيُقَالُ فِيهِ بِالْوَاوِ أَيْضًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ » . وَقَالَ أَيْضًا (ج ٢٠ ص ٢٦٠ — ٢٦١) : « يُقَالُ : تَوَخَّيْتُ مَحَبَّتَكَ ، أَيْ تَحَرَّيْتُ ، وَرَبَّمَا قَلَبْتُ الْوَاوَ أَلْفًا فَقِيلَ تَأَخَّيْتُ » وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ « يَتَأَخَا » بِالْأَلْفِ وَوُضِعَ فِيهِ عَلَى الْأَلْفِ الْأُولَى هَمْزَةٌ ، وَكَذَلِكَ « يَتَأَخَاهُ » الْآتِيَةُ ، وَرَسَمْنَا بِذَلِكَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « يَتَوَخَّى » وَ« يَتَوَخَاهُ » .

(٣) فِي س — « كَمَا أَنَّ الْبَيْتَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٤) قَوْلُهُ « فَهَلْ تَجِيزُ أَنْتَ » أَخْرَجَ مِنْ كَلَامِ مُنَاطِرِ الشَّافِعِيِّ ، فَزَادَ النَّاسِخُونَ قَبْلَهُ كَلِمَةَ « قَالَ » وَتَبَيَّنَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَكَلِمَةُ « أَنْتَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « قُلْتُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَفِيمَا » وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَالصُّوَابُ حَذْفُهَا ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ هُمُ الَّذِينَ لَهُمْ وَحْدَهُمْ أَنْ يَقِيسُوا . بَأَنَّ يَقُولُوا فِيمَا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ بِالْقِيَاسِ عَلَى النَّصِّ ، وَبِذَلِكَ يَكُونُونَ مُتَّبِعِينَ الْخَبَرِ ، إِذْ أَخَذُوا بِمَا اسْتَنْبَطُوهُ مِنْهُ . فَقَوْلُهُ « فِيمَا » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « بِاتِّبَاعِهِ » .

١٤٥٨ — ولو^(١) جاز تعطيلُ القياسِ جاز لأهلِ العقولِ من غيرِ

أهلِ العلمِ أن يقولوا فيما ليس فيه خبرٌ بما يحضُّرهم من الاستحسانِ^(٢).

١٤٥٩ — وإن القولَ بغيرِ خبرٍ ولا قياسٍ لغيرِ جائزٍ ، بما

ذكرتُ من كتابِ الله وسنةِ رسوله^(٣) ، ولا في القياسِ .

١٤٦٠ — فقال : أمّا الكتابُ والسنةُ فيدلّانِ على ذلك ، لأنه

إذا أمرَ النبيُّ بالاجتهادِ ، فالاجتهادُ أبدًا لا يكونُ إلا على طلبِ شيءٍ ،

وطلبُ^(٤) الشيءِ لا يكونُ إلا بدلائلَ ، والدلائلُ^(٥) هي القياسُ ،

قال : فأين القياسُ مع الدلائلِ على ما وصفتَ ؟

١٤٦١ — قلتُ : ألا تَـي أن أهلَ العلمِ إذا أصاب رجلٌ^(٦)

(١) هكذا في النسخ بالواو . والذي في الأصل يحتمل أن يكون بالواو أو بالفاء ، وقد عبث فيه بعض قارئيه ليجعله واوًا كبيرة الحجم ، ولذلك لم أثق بما كان عليه الحرف .

(٢) قد كان ماخضى الشافعي أن يكون ، بل خرج الأمر في هذه العصور عن حدّه ، فصرنا نرى كل من عرف شيئًا من المعارف زعم لنفسه أنه يفقّي في الدين والعلم ، وأنه أعلم به من أهله ، وخاصة من أشربوا في قلوبهم علوم أوربة وعقائدها ، يزعمون أن عقولهم تهديهم إلى إصلاح الدين !! وإلى الحق في التشريع ، وخرجوا عن الخبر وعن القياس ، إلى الرأي والهوى ، حتى لنكاد نخفى أن تخرج بلاد المسلمين عن الإسلام جملةً ، والعلماء ساهون لاهون ، أو مستضعفون ، يخافون الناس ، ويخافون كلمة الحق ، فانا لله وإنا إليه راجعون . وانظر الأم (ج ٧ ص ٢٧٣) .

(٣) في س « وسنة نبيه » وفي سائر النسخ « وسنة نبيه محمد » . وما هنا هو الذي في الأصل .

(٤) في س « فطلب » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « فالدلائل » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « الرجل » وهو مخالف للأصل .

لرجلٍ عبداً لم يقولوا لرجلٍ^(١) : أقيم عبداً ولا أمةً^(٢) إلا وهو خابرٌ
بالشوق^(٣) ، ليقيمَ بمعنيين^(٤) : بما يُخبرُكم^(٥) ثمنٌ مثله في يومه ،
ولا يكونُ ذلك^(٦) إلا بأن يعتبرَ عليه^(٧) بغيره ، فيقيسه عليه ،
ولا يقالُ لصاحبِ سلعةٍ : أقيم إلا وهو خابرٌ^(٨) .

١٣٧

(١) في س « للرجل » وهو خطأ ، لأن المراد : لم يقولوا لرجل آخر أن يقوم قيمة العبد ،
وليس معقولا أن يكلفوا بذلك صاحب الواقعة ، وهو الذي سيلزمونه قيمة ما جنى
على العبد .

(٢) أى : قدر ثمن العبد أو الأمة ، من التقويم ، ولكن استعمال الفعل من « الإقامة »
شئ طريف ، لم أجده إلا في كلام الشافعي . وأصل الفعل « قام » ثلاثي لازم ، ثم
عدى رباعيا بالهمزة وبالتضعيف فقالوا : « أقيم الشيء وقومته فقام » بمعنى استقام ،
وعدى بالتضعيف في معنى تقدير الثمن ، فقالوا : « قومت الشيء » ولم يذكر في المعاجم
تعديته في هذا المعنى بالهمزة ، والقياس جوازه ، فاستعمال الشافعي إياه لإثبات له سماعا
أيضا ، إذ كانت لغته حجة . وقد جاء في هذا المعنى فعل شاذ سماعاً ، ففي اللسان :
« قوم السلعة واستقامها : قدرها » ، وفي حديث عبد الله بن عباس : إذا استقامت
بنقد فبعت بنقد فلا بأس به ، وإذا استقامت بنقد فبعت بنسيئة فلا خير فيه ، فهو
مكروه . قال أبو عبيد : قوله إذا استقامت ، يعني قومت ، وهذا كلام أهل مكة ،
يقولون : استقامت المتاع ، أى قومتها ، وهو بمعنى « .

(٣) « الخابر » المختبر المجرب ، و « الخبير » الذي يخبر الشيء بعلمه .

(٤) في س « ليقوم لمعنيين » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في س « أن يخبر بما يخبر » ، وزيادة « أن يخبر » خطأ لامعنى لها هنا . وفي نسخة
ابن جماعة و ج « بما يخبر » وهو خطأ ، وما أثبتنا هو الذي في الأصل .

(٦) في س و ج « في ذلك » وزيادة « في » خطأ ومخالفة للأصل .

(٧) « عليه » لم تنقط في الأصل ، وفي ابن جماعة و س « غلته » والمعنى صحيح على
كل حال .

(٨) في سائر النسخ « خابر بالقيم » والزيادة ليست في الأصل .

وهنا بحاشية الأصل السماع السابع عشر ، ولكنه غير واضح لتأكل أطراف

الورق . وبحاشية نسخة ابن جماعة « آخر الجزء السادس » .

- ١٤٦٢ - (١) ولا يجوز أن يقال لفقيره عدل غير عالم بقيم الرقيق : أقيم هذا العبد ولا هذه الأمة ولا إجارة هذا العامل ، لأنه إذا أقامه على غير مثال بدلالة (٢) على قيمته كان متعسفًا .
- ١٤٦٣ - فإذا كان هذا هكذا فيما تقل قيمته من المال ويتيسر (٣) الخطأ فيه على المقام له والمقام عليه - : كان حلال الله وحرأه أولى أن لا يقال فيهما (٤) بالتعسف والاستحسان (٥) .
- ١٤٦٤ - وإنما الاستحسان تلذذ .
- ١٤٦٥ - ولا يقول فيه (٦) إلا عالم بالأخبار ، عاقل للتشبيه (٧) عليها .

١٤٦٦ - وإذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول إلا من جهة العلم ، - وجهة العلم الخبر لازم - بالقياس (٨) بالدلائل

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في سائر النسخ « يدل » وهو صحيح في المعنى ولكنه مخالف للأصل وقد عبث به بعضهم ف ضرب على اللام والألف ووضع تحت الباء نقطة ثانية وفوقها فتحة ، لنقرأ « يدل » . والذي في الأصل صحيح المعنى أيضا .
- (٣) « يسر الشيء » من بابي « قرب » و « فرح » أي سهل ، فهو « يسر » . وفي ب « ويتيسر » وفي ابن جماعة و ج « ويتبين » وبجاشية ابن جماعة نسخة « تيسر » وكله مخالف للأصل .
- (٤) في سائر النسخ « فيه » وهو مخالف للأصل ، وضرب بعض كاتبه على « فيهما » وكتب فوقها « فيه » .
- (٥) في النسخ المطبوعة « ولا الاستحسان أبداً » وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم بين السطور في الأصل ونسخة ابن جماعة حرف « لا » .
- (٦) قوله « فيه » أي في القياس والاستدلال .
- (٧) في ب « بالتشبيه » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في سائر النسخ « والقياس » والذي في الأصل « بالقياس » ثم حاول بعضهم كشط

على الصواب ، حتى يكون صاحبُ العلم أبداً مُتَّبِعاً خبراً وطالبُ
الخبرِ بالقياس^(١) ، كما يكون متبع البيت^(٢) بالعيان ، وطالب قصده^(٣)
بالاستدلال بالأعلام مجتهداً .

١٤٦٧ — ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان أقرب من الإثم
من الذي قال وهو غير عالم^(٤) ، وكان^(٥) القول لغير أهل العلم جائزاً .
١٤٦٨ — ولم يجعل الله لأحدٍ بعد رسول الله^(٦) أن يقول إلا
من جهة علم مَضَى قبله ، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة^(٧) والإجماع
والآثار ، وما وصفت^(٨) من القياس عليها .

-
- = الباء وكتب واوآ في موضعها . والذي في الأصل صحيح ، لأنه يريد أن جهة العلم
الخبر اللازم الذي يقاس عليه مالم يشمل النص ، مما شاركه في علة الحكم .
- (١) « وطالب الخبر » معطوف على « متبع خبراً » كما هو ظاهر ، فلذلك ضبطناه بالنصب .
وضبط في نسخة ابن جماعة مرفوعاً ، وليس له وجه .
- (٢) في ابن جماعة « متبع البيت » وهو مخالف للأصل .
- (٣) « طالب » منصوب ، ورسم في الأصل بدون ألف وعليه فتحتان ، وفي س و ج
« وطالب ما قصده » وحرف « ما » مكتوب في الأصل بين السطور بخط آخر ، ومكتوب
بحاشية ابن جماعة وعليه علامة « صح » ولم تثبته لعدم ثبوته من الأصل .
- (٤) نعم ، فقد يكون للجاهل عذر من جهله ، وإنما أخطأ في الإقدام على ما لا يعلم . أما
العالم الذي يقول من غير دليل ، فأنما يتقحم ويجتري على الخوض بالباطل عامداً .
- (٥) في سائر النسخ « ولكن » واللام مزادة في الأصل ظاهرة التصنع .
- (٦) في س « بعد رسوله » وما هنا هو الذي في الأصل .
- (٧) « بعد » ظرف مبنى على الضم ، و « الكتاب » خبر « جهة العلم » . وفي ج
« فالسنة » . وقد كشط بعضهم حرف العطف بعد كلمة « الكتاب » في الأصل
ونسخة ابن جماعة ، فصار الكلام « وجهة العلم بعد الكتاب : السنة » فيكون قوله
« السنة » خبر المبتدأ ، وكل له وجه ، واخترنا ما رجحنا أنه كان في الأصل .
- (٨) في سائر النسخ « ثم ما وصفت » ووضع فوق « ثم » في نسخة ابن جماعة « صح »
بالحمرة ، والذي في الأصل الواو ، وغيرها بعضهم ليجعلها « ثم » .

١٤٦٩ - ولا يقيسُ إلا من جَمَعَ الآلة^(١) التي له القياسُ بها،

(١) في ج « الأدلة » وهو خطأ .

وهذه الدرر الغالية ، والحكم البالغة ، والفقر الرائعة ، من أول هذه الفقرة ، إلى (رقم ١٤٧٩) هي أحسن ماقرات في شروط الاجتهاد . وقد كتب الشافعي نحواً من هذا في (كتاب إبطال الاستحسان) في الجزء السابع من الأم (ص ٢٧٤) قال : « وليس للحاكم أن يقبل ، ولا للوالى أن يدع أحداً ، ولا ينبغي للمفتي أن يفتي أحداً - : إلا متى يجمعُ أن يكون عالماً بعلم الكتاب ، وعلم ناسخه ومنسوخه ، وخاصه وعامه ، وأدبه ، وعالمًا بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقاويل أهل العلم قديماً وحديثاً ، وعالمًا بلسان العرب ، عاقلاً ، يميزُ بين المشتبه ، ويعقل القياس . فإن عديمَ واحدٍ من هذه الخصال لم يحلَّ له أن يقول قياساً ، وكذلك لو كان عالماً بالأصول غيرَ عاقلٍ للقياس الذي هو الفرعُ - : لم يجوز أن يقال لرجلٍ : قس ، وهو لا يعقل القياس ، وإن كان عاقلاً للقياس وهو مضيعٌ لعلم الأصول أو شيء منها - : لم يجوز أن يقال له : قس على ما لا تعلم ، كما لا يجوز أن يقال : قس ، لأعمى وصفت له : اجعل كذا عن يمينك ، وكذا عن يسارك ، فإذا بلغت كذا فانتقل متيامناً ، وهو لا يبصر ما قيل له يجعله يميناً ويساراً !! أو يقال : سر بلاداً ، ولم يسرها قط ، ولم ياتها قط ، وليس له فيها علم يعرفه ، ولا يثبت له فيها قصد سمت يضبطه ، لأنه يسير فيها على غير مثال قويم !! وكما لا يجوز لعالمٍ بسوق سلعةٍ منذ زمان ثم خفيت عنه سنة - : أن يقال له : قوم عبداً من صفته كذا وكذا ، لأن السوق تختلف ، ولا لرجل أبصر بعضَ صنفٍ من التجارات ، وجهل غيرَ صنفه ، والغير الذي جهل لا دلالة له عليه ببعض علم الذي علم - : قوم كذا ، كما لا يقال لبناء : انظر قيمة الخياطة ! ولا لخياط : انظر قيمة البناء ! » .

وهي العلمُ بأحكام كتاب الله : فرضه ، وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه ،
وعامّه ، وخاصّه ، وإرشاده .

١٤٧٠ — وَيَسْتَدِلُّ عَلَى مَا حَتَمَلَ التَّأْوِيلَ مِنْهُ بِسَنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ،

فَإِذَا^(١) لَمْ يَجِدْ مِنْهُ فَبِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعٌ فَبِالْقِيَاسِ .

١٤٧١ — وَلَا يَكُونُ^(٢) لِأَحَدٍ أَنْ يَقِيسَ حَتَّى يَكُونَ عَالِمًا بِمَا

مَضَى قَبْلَهُ مِنَ السَّنَنِ ، وَأَقَاوِيلِ السَّلَفِ ، وَإِجْمَاعِ النَّاسِ ، وَاخْتِلَافِهِمْ ،
وَلِسَانِ الْعَرَبِ .

١٤٧٢ — وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَقِيسَ حَتَّى يَكُونَ صَحِيحَ الْعَقْلِ ،

وَحَتَّى يَفَرِّقَ بَيْنَ الْمَشْتَبِهِ ، وَلَا يَعْجَلَ بِالْقَوْلِ بِهِ ، دُونَ التَّثْبِيتِ^(٣) .

١٤٧٣ — وَلَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ مَنْ خَالَفَهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَتَنَبَّهُ^(٤)

بِالْإِسْتِمَاعِ لِتَرْكِ الْغَفْلَةِ ، وَيَزْدَادُ بِهِ تَثْبِيتًا^(٥) فِيمَا اعْتَقَدَ مِنَ
الصَّوَابِ .

(١) في س « وإذا » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « ولا يجوز » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « الثبت » ولكنها في الأصل واضحة النقط كما أثبتناها ، وكانت كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسخت الياء .

(٤) في ابن جماعة و ج « يثبت » والذي في الأصل ما ذكرنا ، وقد يقرأ « يثبت » ولكن لا أستطيع الجزم بذلك ، لعبت بعضهم بالكلمة في النقط والضبط .

(٥) في س « تثبتا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٤٧٤ - وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإِنْصافُ من نفسه، حتى يَعْرِفَ من أين قال ما يقول، وترك^(١) ما يترك.

١٤٧٥ - ولا يكون بما قال أغنى منه بما خالفه، حتى يَعْرِفَ فضل ما يصير إليه على ما يترك، إن شاء الله.

١٤٧٦ - فأما من تمَّ عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحلُّ له أن يقول بقياس، وذلك أنه^(٢) لا يعرف ما يقيس عليه، كما لا يحلُّ لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خبرة له بسوقه.

١٤٧٧ - ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة المعرفة - فليس له أن يقول أيضاً بقياس، لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني.

١٤٧٨ - وكذلك لو كان حافظاً مُقَصِّرَ العقل، أو مُقَصِّراً عن علم لسان العرب - لم يكن له أن يقيس، من قبل نقص عقله^(٣) عن الآلة التي يجوز بها القياس.

١٤٧٩ - ولا نقول^(٤) يسع هذا - والله أعلم - أن يقول أبداً إلا أتباعاً، لا قياساً^(٥).

(١) في ابن جماعة و س و ج « و يترك » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « تقصير عقله » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٥) في ابن جماعة « فلا تقول » وفي س « فلا تقول » وفي ج « فلا يقول » وكلها مخالف للأصل، والأخيرتان خطأ أيضاً .

(٦) الشافعي يأبى التقليد وينفيه، ولذلك تراه يقول لمن حفظ وكان مقصر العقل أو غير متمكن من لسان العرب أنه يتبع ما عرف من العلم ويمنعه أن يقيس، ولكنه لم يجز له أن يكون مقلداً .

١٤٨٠ — (١) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَاذْكُرْ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَقِيسُ (٢)

عَلَيْهَا، وَكَيْفَ تَقِيسُ (٣)؟

١٤٨١ — قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: كُلُّ حُكْمٍ لِلَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ وَجِدَتْ

عَلَيْهِ دِلَالَةٌ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ بِأَنَّهُ حُكْمٌ بِهِ
لِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى، فَنَزَلَتْ نَازِلَةٌ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ حُكْمٌ - :حُكْمٌ فِيهَا (٣)
حُكْمٌ النَّازِلَةُ الْمُحْكُومُ فِيهَا، إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَاهَا.

١٤٨٢ — وَالْقِيَاسُ وَجُوهٌ (٤)، يَجْمَعُهَا « الْقِيَاسُ » (٥)، وَيَتَفَرَّقُ

= وَلِذَلِكَ قَالَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٤٨ - ١٤٩): « وَالْعِلْمُ مِنْ وَجْهَيْنِ:
إِتِّبَاعٌ وَاسْتِنْبَاطٌ، وَالْإِتِّبَاعُ اتِّبَاعُ كِتَابٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فُسْنَةٌ، فَإِنْ لَمْ
تَكُنْ فَقَوْلُ عَامَّةٍ مِنْ سَلَفِنَا لَا نَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقِيَاسٌ عَلَى
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقِيَاسٌ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقِيَاسٌ عَلَى قَوْلِ عَامَّةٍ سَلَفِنَا لَا مُخَالَفَ لَهُ. وَلَا
يَجُوزُ الْقَوْلُ إِلَّا بِالْقِيَاسِ، وَإِذَا قَاسَ مَنْ لَهُ الْقِيَاسُ فَاخْتَلَفُوا - : وَسِعَ
كُلًّا أَنْ يَقُولَ بِمَبْلَغِ اجْتِهَادِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ اتِّبَاعُ غَيْرِهِ فِيمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ
بِمُخَالَفَتِهِ ».

(١) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ ».

(٢) « تَقِيسُ » بَتَاءِ الْمُخَاطَبِ وَاضِحَةُ النُّقْطِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْأَصْلِ، وَفِي ابْنِ جُمَاعَةَ تَقَطُّتِ
الْأُولَى بِالنُّونِ وَلَمْ تَنْقُطِ الثَّانِيَةُ.

(٣) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ ج « يُحْكَمُ فِيهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَالْقِيَاسُ وَجُوهٌ » وَفِي ابْنِ جُمَاعَةَ « وَالْقِيَاسُ مِنْ وَجُوهٍ » وَكَلَاهَا
مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « يَجْمَعُهَا اسْمُ الْقِيَاسِ » وَكَلِمَةُ « اسْمٌ » لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَلَكِنَّهَا
كُتِبَتْ فِيهِ بَيْنَ السُّطُورِ بِنُحْطِ آخِرٍ.

بها^(١) ابتداء قياس كل واحد منهما ، أو مصدره ، أو هما ، وبعضهما^(٢) أوضح من بعض .

١٣٨

١٤٨٣ - فأقوى القياس أن يحرم الله في كتابه أو يحرم رسول الله^(٣) القليل من الشيء ، فيعلم أن قليله إذا حرم كان كثيره مثل قليله في التحريم أو أكثر ، بفضل^(٤) الكثرة على القلة .

١٤٨٤ - وكذلك إذا حمّد^(٥) على يسير من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن يحمّد عليه .

١٤٨٥ - وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحاً .

١٤٨٦ - ^(٦) فإن قال : فاذا ذكر^(٧) من كل واحد من هذا شيئاً يبين لنا ما في معناه^(٨) ؟

-
- (١) في س و ج « فيها » بدل « بها » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في ابن جماعة و س « وبعضها » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في سائر النسخ « رسوله » وما هنا هو الذي في الأصل .
 (٤) في ابن جماعة و س و ج « لفضل » وهو مخالف للأصل .
 (٥) ضبط في الأصل ونسخة ابن جماعة بضم الحاء ، على البناء لما لم يسم فاعله .
 (٦) في س « قال الشافعي رحمه الله تعالى : فان قال قائل » وهو زيادة عما في الأصل وبقى النسخ .
 (٧) في س زيادة « لنا » وليست في الأصل ولا غيره .
 (٨) في ابن جماعة و س و ج « مثل معناه » وكلمة « مثل » ليست في الأصل ، ولكنها كتبت فيه بين السطور بخط مخالف .

١٤٨٧ - قلتُ : قال رسولُ الله : « إِنَّ اللهَ حَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِ دَمَهُ

وماله ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا ^(١) » .

١٤٨٨ - فَإِذَا حَرَّمَ أَنْ يُظَنَّ ^(٢) بِهِ ظَنًّا مُخَالَفًا لِلْخَيْرِ يُظْهِرُهُ ^(٣)

- : كَانَ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الظَّنِّ الْمُظْهِرِ ظَنًّا ^(٤) مِنَ التَّصْرِيحِ لَهُ

(١) « يظن » ضبط في الأصل بضم الياء على البناء لما لم يسم فاعله ، ويكون الجار والمجرور وهو « به » نائب الفاعل ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين وغيرهم ، واستدلوا له بقراءة شيبة وأبي جعفر وعاصم في رواية عنه في الآية (١٤) من سورة الجاثية : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ . وانظر شروح الألفية في باب نائب الفاعل . قال أبوحيان في البحر (ج ٨ ص ٤٥) : « وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور ، وهو [بما] وينصب المفعول به الصريح ، وهو [قوماً] ونظيره : ضرب بسوط زيدا ، ولا يجوز ذلك الجمهور » . وانظر أيضا تفسير الطبري (ج ٢٥ ص ٨٧) وإعراب القرآن للعكبري (ج ٢ ص ١٢٥) . وهذا الحديث بهذا اللفظ لم يذكر الشافعي إسناده ، ولم أجده بعد كثرة البحث ، ومعناه صحيح وارد في أحاديث كثيرة .

(٢) وهذه ضبطت أيضا في الأصل بنقط الياء التحتية وضمة فوقها ، وبفتحة فوق الظاء وشدة فوق النون . ولم تنقط ولم تضبط في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة « نطن » .

(٣) « يظهره » واضحة في الأصل بنقطتين تحت الياء وبالهاء في آخرها . ولم تنقط الياء في ابن جماعة وكشطت الهاء ، وموضع كشطها ظاهر ، وفي « يظهره » وكلاهما مخالف للأصل وغير واضح المعنى . والصحيح ما في الأصل ، والضمير الفاعل في « يظهره » عائد على الظان ، والضمير المفعول عائد على « الظن » . يعني : حرم الله علينا أن نظن بالمؤمن ظنا يظهره له فيشعر به إذا كان هذا الظن مخالفا للخير .

(٤) بحاشية - مانصه : « قوله ظنا ، كذا في جميع النسخ ، وانظر أين موقعه من الكلام ، وما إعرابه ؟ ولعله من زيادة النساخ ، فتأمل ، كتبه مصححه !! » والكلام صحيح واضح جدا ، فقوله « المظهر » اسم مفعول بفتح الهاء كما ضبط في الأصل ، وهو صفة لقوله « الظن » وقوله « ظنا » حال ، يعني : أن الظن المخالف للخير الذي أظهره الظان للمظنون به حال كونه ظنا فقط - : حرام ، فالتصريح له بقول غير الحق أشد حرمة ، لكون الإساءة فيه إلى المؤمن أشد من الإساءة إليه باظهار الظن المخالف للخير .

بقول^(١) غير الحق أولى أن يُحرّم ، ثم كيف ما^(٢) زيد في ذلك
كان أحرّم .

١٤٨٩ - قال الله^(٣) : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ .
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(٥) .

١٤٩٠ - فكان ما هو أكثر^(٦) من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من الخير
أثمد ، وما هو أكثر^(٦) من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من الشرِّ أعظم في المأثم^(٧) .
١٤٩١ - وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين
وأموالهم^(٨) ، لم يحظر^(٩) علينا منها شيئاً أذكره ، فكان ما نلنا
من أبدانهم دون الدماء ، ومن أموالهم دون كلِّها - : أولى أن
يكون مباحاً .

١٤٩٢ - وقد^(١٠) يمتنع بعض أهل العلم من أن يُسمّى

(١) في س و ج « بقوله » وهو خطأ ومخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٢) هكذا رسمت في الأصل وابن جماعة .

(٣) في سائر النسخ « وقال الله » والواو ليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة الزلزلة (٧ و ٨) .

(٦) في س في الموضعين « أكبر » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٧) في س « في المأثم أعظم » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف لهما أيضا .

(٨) في س « وأباح أموالهم » والزيادة ليست فيهما .

(٩) في النسخ المطبوعة « ولم يحظر » والواو ليست في الأصل ، وزيدت في نسخة ابن جماعة
تحت السطر .

(١٠) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

هذا « قياساً » ، ويقول : هذا معنى ما أحلَّ الله وَحَرَّمَ ، وَحَمَدَ وَذَمَّ ،
لأنه داخلٌ في جملته ، فهو بعينه ^(١) ، لا قياس ^(٢) على غيره .

١٤٩٣ - ويقولُ مثلَ هذا القول في غيرِ هذا ، مما كان في

معنى الحلالِ فأَحِلَّ ، والحرامِ فَحَرَّمَ .

١٤٩٤ - ^(٣) ويمتنعُ أن يُسمَّى « القياس » ^(٤) « إلا ما كان يحتملُ

أن يُشَبَّهَ بما ^(٥) احتَمَلَ أن يكون فيه شَبْهاً ^(٦) من معنيين مختلفين ،
فَصَرَفَهُ على ^(٧) أن يقيدَ على أحدهما ذَوْنِ الآخرِ .

١٤٩٥ - ويقول غيرُهُم من أهل العلم : ما عدا النصَّ من

الكتاب أو السنة ^(٨) فكان ^(٩) في معناه فهو قياسٌ ، والله أعلم .

(١) في سائر النسخ « فهو هو بعينه » وكلمة « هو » الثانية ليست في الأصل ، وزيدت فيه بخط آخر بين السطور .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « لا قياساً » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ابن جماعة زيادة « قال » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر ، وفي النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) رسم في الأصل « يسما » بالألف ، فلذلك ضبطناه بالبناء لما لم يسم فاعله ، ويكون نائب الفاعل محذوفاً ، و « القياس » مفعول ثانٍ . وقد ضرب بعضهم على الكلمة في الأصل وكتبها بالياء ، وبذلك ثبتت في سائر النسخ ، وعليها فتحتمل القراءة بالبناء للفاعل ، كالتى قبلها في الفقرة (١٤٩٢) .

(٥) في النسخ المطبوعة « ما » بدون الباء ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٦) وهذا شاهد آخر لاستعمال الشافعي اسم « كان منصوباً » إذا تأخر بعد الجار والمجرور ، كما مضى مراراً . وهو ثابت بالنصب في الأصل وفي سائر النسخ .

(٧) في سائر النسخ « إلى » وهو مخالف للأصل ، وقد ضرب بعضهم على حرف « على » وكتب فوقه « إلى » بخط آخر ، والشافعي يتفنن في استعمال الحروف بعضها بدلا من بعض ، والمعنى واضح .

(٨) في س « والسنة » وهو مخالف للأصل .

(٩) في النسخ المطبوعة « وكان » والذي في الأصل ونسخة ابن جماعة بالفاء ، ثم تصرف القارئون فيهما ، فغيروا الفاء إلى الواو ، وأثر التغيير واضح ، ونقطة الفاء باقية في الأصل .

١٤٩٦ — ^(١) فإن قال قائل: فاذا ذكر من وجوه القياس ما يدل على اختلافه في البيان والأسباب، والحجة فيه، سوى هذا الأول، الذي تدرك ^(٢) العامة علمه؟

١٤٩٧ — قيل له إن شاء الله: قال الله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ^(٣) لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ^(٤)﴾.

١٤٩٨ — وقال: ﴿وإن أردتم أن تسترضعوا^(٥) أولادكم فلا جناح عليكم إذا سألتم ما أتيتكم بالمعروف^(٦)﴾.

١٤٩٩ — فأمر رسول الله هند بنت ^(٧) عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها - وهم ولده - بالمعروف، بغير أمره ^(٨).

١٥٠٠ — قال: فدل كتاب الله وسنة نبيه أن على الوالد ^(٩) رضاع ولده ونفقتهم صغاراً.

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في س و ج « يدرك » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٤) سورة البقرة (٢٣٣) .
 (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٦) سورة البقرة (٢٣٣) .
 (٧) في ابن جماعة « هنداً بنت » بصرف « هند » وهو جائز ، ويجوز منعه كما في الأصل ، وقد زاد بعضهم فيه ألفاً بعد الدال . وفي س و ج « هند ابنة » .
 (٨) هذا ملخص من حديث صحيح ، رواه الشافعي في الأم باسنادين عن عائشة (ج ٥ ص ٧٧ - ٧٨) ورواه الجماعة إلا الترمذي ، كما في المنتقى (رقم ٣٨٧١) ونيل الأوطار (ج ٧ ص ١٣١) .
 (٩) في النسخ المطبوعة « على أن على الوالد » وحرف « على » الأول ليس في الأصل ، وهو في ابن جماعة ، وضرب عليه بالجرة وكتب فوقه « صح » ، وحذفه جائز صحيح .

١٥٠١ — (١) فكان الولد^(٢) من الوالد ، فجبر على صلاحه^(٣) في الحال التي لا يُغني الولد فيها نفسه ، فقلت^(٤) : إذا بلغ الأبُ ألا يُغني نفسه بكسب ولا مال فعلى ولده صلاحه^(٥) في نفقته وكسوته ، قياساً على الولد .

١٥٠٢ — وذلك أن الولد من الوالد ، فلا يضيع شيئاً هو منه ، كما لم يكن للولد^(٦) أن يضيع شيئاً من ولده ، إذ^(٧) كان الولد منه ، وكذلك الوالدون وإن بعدوا ، والولد وإن سفلوا ، في هذا المعنى ، والله أعلم ، فقلت : يُنفق على كل محتاج منهم غير محترف ، وله النفقة على الغني المحترف .

١٥٠٣ — وقضى رسول الله في عبد دلس للمبتاع فيه بعيب

١٣٩

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في ابن جماعة « فكان الولد » بهمزة فوق الألف وشدة فوق النون ، وهو خطأ .
 (٣) في ابن جماعة « مجبر » وفي ج « يجبر » وكلاهما خطأ ومخالف للأصل . وفي النسخ المطبوعة « إصلاحه » بالألف في أول الكلمة ، وليست في الأصل ، واستعمال « الصلاح » في معنى « الإصلاح » جائز كثير .
 (٤) في سائر النسخ « فقلنا » وهو مخالف للأصل .
 (٥) في س « إصلاحه » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في سائر النسخ « للوالد » وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم فيه ألفاً فوق الواو ، ويظهر أنه زعمه تصحيحاً ، ولكن المعنى صحيح على الأصل ، لأنه يريد : أن الولد إذا كان لا يجوز له أن يضيع ولده الذي هو فرع منه ، فكذلك لا يجوز له أن يضيع والده الذي هو أصله .
 (٧) في ابن جماعة و ج « إذا » وهو خطأ ومخالف للأصل ، فإن هذا تعليل لا شرط .

فَظَهَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا اسْتَغْلَاهُ أَنْ لِّلْمُبْتَاعِ رَدُّهُ بِالْعَيْبِ ، وَلَهُ حَبْسُ الْغَلَّةِ بِضَمَانِهِ الْعَبْدُ^(١) .

١٥٠٤ - فَاسْتَدْلَلْنَا إِذَا كَانَتِ الْغَلَّةُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا صَفْقَةُ الْبَيْعِ فَيَكُونُ لَهَا حَصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ ، وَكَانَتْ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَوْ مَاتَ فِيهِ الْعَبْدُ مَاتَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي - : أَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَهَا لَهُ لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ فِي مِلْكِهِ وَضَمَانِهِ ، فَقَلْنَا كَذَلِكَ فِي ثَمْرِ النَّخْلِ ، وَلِبْنِ الْمَاشِيَةِ وَصُوفِهَا وَأَوْلَادِهَا ، وَوَلَدِ الْجَارِيَةِ ، وَكُلِّ مَا حَدَثَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي وَضَمَانِهِ ، وَكَذَلِكَ وَطءُ الْأَمَةِ الثَّيِّبِ وَخِدْمَتُهَا .

١٥٠٥ - قَالَ^(٢) : فَتَفَرَّقَ عَلَيْنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا .

١٥٠٦ - فَقَالَ : بَعْضُ النَّاسِ : الْخَرَاجُ وَالْخِدْمَةُ وَالْمَتَاعُ^(٣) غَيْرُ

الْوَطءِ مِنَ الْمَمْلُوكِ وَالْمَمْلُوكَةِ لِمَالِكِهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا ، وَلَهُ رَدُّهَا بِالْعَيْبِ ، وَقَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْأَمَةَ بَعْدَ أَنْ يَطَّأَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ ثَيْبًا ، وَلَا يَكُونُ لَهُ ثَمْرُ النَّخْلِ ، وَلَا لِبْنُ الْمَاشِيَةِ^(٤) وَلَا صُوفُهَا ، وَلَا

(١) أَيْ بَأَنَّ الْمُشْتَرِي كَانَ ضَامِنًا لِلْعَبْدِ إِذَا هَلَكَ قَبْلَ رَدِّهِ ، فَالضَّمِيرُ فِي « ضَمَانِهِ » ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، وَ « الْعَبْدُ » مَفْعُولٌ . وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « بِضَمَانَةِ الْعَبْدِ » وَهُوَ خَطَأٌ . وَهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ هُنَا بِالْمَعْنَى ، وَهُوَ حَدِيثُ « الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ » وَقَدْ رَوَاهُ فِيهِمَا مَضَى (بِرَقْمِ ١٢٣٢) وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ .

(٢) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ س وَ ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَالْمَنَافِعُ » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ وَكُتِبَ فَوْقَهُ بِمَخْطِ آخِرِ « وَالْمَنَافِعُ » وَالْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ .

(٤) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ س وَ ج « الْغَنَمُ » بَدَلَ « الْمَاشِيَةِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

ولدُ الجارية ، لأنَّ كلَّ هذا - من الماشيةِ والجاريةِ والنخلِ
والخراجِ - : ليس بشيءٍ من العبدِ^(١) .

١٥٠٧ - ^(٢) فقلتُ لبعض مَنْ يقولُ هذا القولَ : رأيتَ
قولَكَ : الخراجُ ليس من العبدِ ، والتمرُّ من الشجرِ ، والولدُ من الجاريةِ
- : أليسَ يجتمعانِ في أن كلَّ واحدٍ منهما كان حادثاً في ملك المشتري لم
تَقَعْ^(٣) عليه صفقةُ البيعِ ؟

١٥٠٨ - قال : بلى ، ولكنَّ يتفرقانِ^(٤) في أن ما وصل إلى
السيدِ منهما مفترقٌ^(٥) ، وتمرُّ النخلِ^(٦) منها ، وولدُ الجاريةِ والماشيةِ
منها ، وكسبُ الغلامِ ليس منه ، وإنما هو شيءٌ تحرَّفَ^(٧) فيه
فاكتسبه .

(١) هنا في س زيادة « والتمر من الشجر والولد من الجارية » ولا أدري من أين أتى بها
ناسخها أو مصححها ، وليست في شيء من النسخ !!

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج « لم يقع » بالتحية ، وهي منقوطة في الأصل بالمشناة الفوقية ، ولم تنقط
في ابن جماعة .

(٤) في س « يفرقان » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) في س « يفترق » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٦) « تمر » منقوطة في الأصل بالمشناة ، ولم تنقط في ابن جماعة . وفيها وفي س و ج
« النخلة » والذي في الأصل « النخل » ثم ضرب عليها بمضهم وكتب
فوقها « النخلة » .

(٧) في ج « يحترف » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ . و « تحرف » بمعنى احترف
استعمال طريف ، لم أجده في شيء من معاجم اللغة ، وكذلك مصدره « التحرف » الآتي
في الفقرة التالية . وإنما المذكور في المعاجم « حرف لأهله واحترف : كسب وطلب
واحتال » قال في المعيار : « حرف لعباله حرفاً ، كضرب : كسب ، والاسم الحرفة ج
حرف ، كغرفة وغرف ، كاحترف عنى افتعل ، والاسم الحرفة ج حرف ، كسدر
وسدر » . فيستفاد من استعمال الشافعي فائدة زائدة ، أن « تحرف تحرفاً » يأتي
في معنى الاكتساب ، وكما للشافعي من فوائد نوادر .

١٥٠٩ - (١) فقلتُ له : أَرَأَيْتَ إِنْ عَارَضَكَ مَعَارِضٌ بِمِثْلِ حُجَّتِكَ فَقَالَ : قَضَى النَّبِيُّ أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ ، وَالْخَرَاجُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا وَصَفْتَ مِنَ التَّحَرُّفِ ، وَذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنْ خِدْمَةِ مَوْلَاهُ ، فَيَأْخُذُ لَهُ بِالْخَرَاجِ الْعَوَاضَ مِنَ الْخِدْمَةِ وَمِنْ نَفَقَتِهِ عَلَى مَمْلُوكِهِ ، فَإِنْ (٢) وَهَبْتَ لَهُ هَبَةً فَالْهَبَةُ (٣) لَا تَشْغَلُهُ عَنْ شَيْءٍ - : لَمْ تَكُنْ (٤) لِمَالِكِهِ الْآخِرِ ، وَرُدَّتْ إِلَى الْأَوَّلِ ؟

١٥١٠ - قَالَ : لَا ، بَلْ تَكُونُ الْآخِرُ الَّذِي وَهَبْتَ لَهُ وَهُوَ فِي مَلِكِهِ .

١٥١١ - قُلْتُ : هَذَا لَيْسَ بِخَرَاجٍ ، هَذَا مِنْ وَجْهِ غَيْرِ الْخَرَاجِ .

١٥١٢ - قَالَ : وَإِنْ (٥) ، فَلَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ .

١٥١٣ - قُلْتُ (٦) : وَلَكِنَّهُ يُفَارِقُ (٧) مَعْنَى الْخَرَاجِ ، لِأَنَّهُ مِنْ

غَيْرِ وَجْهِ الْخَرَاجِ ؟

(١) هنا في س زيادة « قال » وفي س و ج « قال الشافعي » .

(٢) في س « وإن » وهو مخالف للأصل ، وغير جيد في المعنى ، والوجه الفاء .

(٣) في س « والهبة » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « لم يكن » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة ، وقد وضع بعضهم في الأصل نقطتين تحت الناء لتقرأ ياء ، وهو خطأ ، لأن الضمير ليس عائداً على « شيء » بل هو عائد على « الهبة » .

(٥) في سائر النسخ « وإن كان » وكلمة « كان » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر . وهي محذوفة مقدرة ، وهذا من الكلام الفصيح العالي .

(٦) في س و ج زيادة « له » وليست في الأصل ، وكتبت في ابن جماعة ثم ضرب عليها بالحرمة .

(٧) في م « مفارق » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٥١٤ - قال : وإن كان من غير وجه الخراج ، فهو حادثٌ في ملك المشتري .

١٥١٥ - قلتُ : وكذلك الثمرة والنتاج^(١) حادثٌ^(٢) في ملك المشتري ، والثمره إذا باينت النخلة فليست من النخلة ، قد^(٣) تباع الثمرة ولا تتبعها النخلة ، والنخلة ولا تتبعها الثمرة ، وكذلك نتاج الماشية . والخراج أولى أن يُردَّ مع العبد ، لأنه قد يتكلف فيه ما تبعه^(٤) من ثمر النخلة ، لو جاز أن يُردَّ واحدُ منهما^(٥) .

١٥١٦ - وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراج ووطء الثيب وثمر النخل ، وخالفنا في ولد الجارية .

١٥١٧ - ^(٧) وسواء ذلك كله ، لأنه حادثٌ في ملك المشتري ، لا يستقيم فيه إلا هذا ، أو لا يكون^(٨) لمالك العبد المشتري شيء^(٩)

(١) « النتاج » بكسر النون الاسم ، وأما المصدر فبفتحها .

(٢) في س و ج « فهو حادث » وكلمة « فهو » ليست في الأصل ، وكتبت في ابن جماعة وضرب عليها بالجرمة .

(٣) في س « وقد » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « يتبعه » وهو مخالف للأصل . ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت كالأصل ، ثم كشطت الكلمة وكتب بدلها « يتبعه » وموضع الكشط بين .

(٥) في النسخ المطبوعة « واحدا » وهو مخالف للأصل ، بل ضبطت في ابن جماعة بالرفع .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل بين السطور « قال » .

(٨) في النسخ المطبوعة « ولا يكون » . وألف « أو » ثابتة في الأصل وضرب عليهما

بعض قارئيه ، وكذلك كانت في ابن جماعة ، ثم كشطت ووضع على الواو « صح » .

وكل هذا عبث وخطأ ، عن عدم فهم الكلام ، لأن الشافعي ينقض على مخالفه رأيه

فيقول له : إن ولد الجارية الحادث في ملك المشتري سواء هو وغيره ، في أنه لا يرد مع

الجارية بالعيب ، ولا يستقيم في القياس غيره ، وإن لم تسلم بهذا لزم على قولك أنه

لا يكون للمشتري شيء إلا الخراج والخدمة .

(٩) في س و ج « في شيء » وهو خطأ ومخالف للأصل .

إِلَّا الْخَرَاجُ وَالْخِدْمَةُ ، وَلَا يَكُونُ لَهُ مَا وَهَبَ لِلْعَبْدِ ، وَلَا مَا اتَّقَطَ ، وَلَا
غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ أَفَادَهُ مِنْ كَنْزٍ وَلَا غَيْرِهِ ، إِلَّا الْخَرَاجُ وَالْخِدْمَةُ ، وَلَا ثَمَرُ
النَّخْلِ^(١) ، وَلَا لَبْنُ الْمَاشِيَةِ^(٢) وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِخَرَاجٍ .

١٥١٨ — ^(٣) وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ^(٤) ، وَالتَّمْرِ

بِالتَّمْرِ ، وَالبُرِّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ — : إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ، يَدًا بِيَدٍ^(٥) .

١٥١٩ — فَلَمَّا خَرَجَ^(٦) رَسُولُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْمَأْكُولَةِ

الَّتِي شَحَّ النَّاسُ عَلَيْهَا حَتَّى بَاعَوْهَا كَيْلًا — : بِمَعْنَيْنِ^(٧) : أَحَدُهُمَا أَنْ يُبَاعَ

(١) فِي — « وَلَا يَكُونُ لَهُ ثَمَرُ النَّخْلِ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَلَا لَبْنُ الشَّاةِ » وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ « الْمَاشِيَةُ » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا
بَعْضُهُمْ وَكُتِبَ فَوْقَهَا بِنِخَطٍ آخَرَ « الشَّاةُ » .

(٣) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَزَيْدٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ « قَالَ »
بِنِخَطٍ آخَرَ .

(٤) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ وَإِنْ كَانَتْ مَعْرُوفَةً فِي
الْأَحَادِيثِ إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَفِي نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ .

(٥) هَذَا الْمَعْنَى وَارِدٌ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ ، مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ
بِمَضْنَاهُ فِيمَا مَضَى (رَقْمُ ٧٥٨) وَانْظُرِ الْأَمَّ (ج ٣ ص ١٢) وَالْمُنْتَقَى (رَقْمُ ٢٨٩٠ —
٢٩٠٠) وَنِيلِ الْأَوْتَارِ (ج ٥ ص ٢٩٧) .

(٦) « خَرَجَ » بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالْجِيمِ ، مِنَ الْخُرُوجِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى بِمَجَازٍ طَرِيفٍ ، فَإِنْ
الْفِعْلُ لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ أَوْ الِهْمْزَةِ أَوْ التَّضْعِيفِ ، فَقَالُوا فِيهِ مِنْ
الْمَجَازِ : « خَرَجَ فُلَانٌ عِلْمَهُ : إِذَا جَعَلَهُ ضُرُوبًا يَخَالَفُ بَعْضُهُ بَعْضًا » كَمَا هُوَ

نَصُّ اللَّسَانِ ، وَكَمَا نَصَّ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي الْأَسَاسِ عَلَى أَنَّهُ مَجَازٌ ، فَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الشَّافِعِيَّ
اسْتَعْمَلَ نَفْسَ الْمَجَازِ ، وَلَكِنْ بِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ بِالْحَرْفِ لَا بِالتَّضْعِيفِ ، وَهَذَا تَوْجِيهِ جَيِّدٌ
عِنْدِي ، وَسَيَأْتِي لِلشَّافِعِيِّ اسْتِعْمَالُ هَذَا الْمَجَازِ ، لَكِنْ بِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ بِالِهْمْزَةِ (رَقْمُ
١٥٤٦) . وَيُظْهِرُ أَنَّ بَعْضَ قَارِئِي الْأَصْلِ ظَنَّ الْكَلِمَةَ غَلَطًا ، لَمْ يَدْرِكْ تَوْجِيهَهَا ،
فَعَبَثَ فِي الْجِيمِ لِيَجْعَلَهَا مِيمًا ، ثُمَّ كُتِبَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ فَوْقَهَا « حَرَمٌ » وَبِذَلِكَ ثَبَتَتْ فِي سَائِرِ
النُّسخِ ، وَاخْتَرْنَا لِإِثْبَاتِ مَا فِي الْأَصْلِ .

(٧) قَوْلُهُ « بِمَعْنَيْنِ » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « خَرَجَ » . وَفِي — « لِمَعْنَيْنِ » وَهُوَ
مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

منها شيء بمثله أحدهما تقدّم والآخر دينٌ ، والثاني : أن يُزاد^(١)
في واحدٍ منهما شيء على مثله يدًا بيدٍ - : كان^(٢) ما كان في معناها^(٣)
محرّمًا قياسًا عليها .

١٥٢٠ - وذلك كلُّ ما أُكِلَ ممّا يبيع موزونًا ، لأنّي وجدتُها
مجتمعةً للمعاني في أنها مأكولةٌ ومشروبةٌ ، والمشروبُ في معنى
المأكولِ ، لأنه كَلَّهُ للناسِ إمّا قوتٌ وإمّا غذاءٌ وإمّا هُمّا^(٤) ، ووجدتُ
الناسَ شَحَّوْا عليها حتى باعوها وزنًا ، والوزنُ أقربُ من الإحاطة من
الكيلِ ، وفي معنى الكيلِ^(٥) ، وذلك مثلُ العسلِ والسمنِ والزيتِ^(٦)
والشكّرِ وغيره ، ممّا يؤكل ويُشرب ويُباع موزونًا .

١٥٢١ - ^(٧) فإن قال قائلٌ : أفيحتملُ ما يبيع موزونًا أن يُقاسَ

(١) في سائر النسخ « يزاد » وهو مخالف للأصل ، وقد كتب بعضهم في الأصل دالا
فوق الزاي قبل الألف .

(٢) قوله « كان » الخ جواب « لما » في قوله « فلما خرج رسول الله » الخ .

(٣) في س « بمعناها » وهو مخالف للأصل .

(٤) يعني : وإمّا قوت وغذاء معاً ، و « القوت » ما يمسك الرمق ، و « الغذاء » ما يكون
به نماء الجسم وقوامه ، من الطعام والشراب واللبن . والفرق بين المعنيين دقيق .
(٥) في س « أو في معنى الكيل » . وفي ابن جماعة و س و ج « أو في مثل
معنى الكيل » . وكلمة « مثل » ليست في الأصل ، وألف « أو » مزادة في الأصل ،
وظاهر أنها ليست منه .

(٦) في س « تقديم الزيت » على « السمن » وهو مخالف للأصل . و « السمن »
معروف ، وهو عربي فصيح ، جمعه « أَسْمَنٌ » و « سُمُونٌ » و « سُمْنَانٌ »

ويظن الجهملة من الكتّابين في عصرنا أنها ليست عربية ، فيسمونه « السلي » !!

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

على الوزن من الذهب والورق ، فيكون الوزن بالوزن أولى بأن
يُقاس^(١) من الوزن بالكيل ؟

١٥٢٢ — قيل إن شاء الله له^(٢) : إن الذي مَنَعْنَا مما وصفت —

من قياس الوزن بالوزن — أن صحيح القياس إذا قِستَ الشيءَ بالشيءِ
أن تحكم له بحكمه ، فلو قِستَ العسلَ والسمنَ بالدنانيرِ والدراهمِ ،
وكنْتَ^(٣) إنما حرَّمتَ الفضلَ في بعضها على بعضٍ إذا كانت جنساً
واحداً قياساً على الدنانير والدراهم — : أكان^(٤) يجوزُ أن يُشترى^(٥)
بالدنانير والدراهم نقداً عسلاً وسمناً إلى أجلٍ ؟

١٥٢٣ — فإن قال : تجيزُهُ^(٦) بما أجازهُ به المسلمون^(٧) .

(١) في ابن جماعة و س و ج « أن يقاس » والباء ثابتة في الأصل ، وفي س زيادة
« عليه » وليست في الأصل .

(٢) في سائر النسخ « قيل له إن شاء الله » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « فكنت » بالفاء ، وهي في الأصل بالواو .

(٤) في النسخ المطبوعة « لكان » وهو خطأ ومخالف للأصل وابن جماعة ، بل اللام هنا
تبطل المعنى وتنقضه ، إذ لو كان باللام لقال : لكان لا يجوز الخ ، لأن شراء السمن
والعسل بالنقد إلى أجل جائز ، والشافعي يريد الرد على قياس الوزن بالوزن هنا ، فهو
يسأل مناظره : أكان يجوز بيع السمن والعسل بالنقد إلى أجل وهما موزونان ، إذا
قاسهما على الدراهم والدنانير ؟

(٥) « يشتري » كتبت في الأصل « يشتري » بالألف وعلى الياء في أولها ضمة ، تأكيداً
لقراءتها على البناء لما لم يسم فاعله ، ويكون نائب الفاعل الجار والمجرور ، كما مضى
مثله في رقم (١٤٨٧) .

(٦) « تجيزه » منقوطة في الأصل بالياء الفوقية والياء التحتية ، ليقرأ بالخطاب والغيبة ،
وفي سائر النسخ « نجيزه » بالنون .

(٧) هنا بحاشية الأصل « بلغ سماعاً » .

١٥٢٤ — قيل^(١) إن شاء الله: فإجازة المسلمين له دلَّتْني على أنه

غير قياسي عليه، لو كان^(٢) قياساً عليه كان حكمه حكمه، فلم يحل أن
يُبَاعَ^(٣) إِلَّا يَدًا يَدًا، كما لا تحل^(٤) الدنانير بالدرهم إِلَّا يَدًا يَدًا.

١٥٢٥ — فإن قال^(٥): أفتجدك حين قسّته على الكيل

حكمت له حكمه؟

١٥٢٦ — قلت: نعم، لا أفرق بينه في شيء بحال.

١٥٢٧ — قال^(٦): أفلا يجوز^(٧) أن تشتري^(٨) مدّ حنطة^(٩)

تقدماً بثلاثة أرطال زيت^(١٠) إلى أجل.

(١) في سائر النسخ زيادة « له » وليست في الأصل .

(٢) في س و ج « ولو كان » والواو ليست في الأصل ، وكانت في نسخة ابن جماعة وكشطت ، وموضع الكشط ظاهر .

(٣) « يباع » واضح في الأصل ، ثم عبت بها عابت لتقرأ « يتبايع » . واضطربت النسخ ، ففي ابن جماعة و س « يتبايع » وفي س و ج « يتبايع أبدأ » وكله مخالف للأصل ، وكله « أبدأ » ليست فيه ، وكتبت في ابن جماعة وضرب عليها بالجمرة .

(٤) في س و ج زيادة « له » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وزادتها خطأ .

(٥) في س و ج زيادة « قائل » وليست في الأصل ، وهي في ابن جماعة ملغاة بالجمرة .

(٦) في سائر النسخ « فان قال » وكله « فان » مزادة في الأصل فوق السطر .

(٧) في ابن جماعة و س و ج « فلا يجوز » بحذف همزة الاستفهام ، وهي ثابتة في الأصل .

(٨) في ابن جماعة « شترا » بدون نقط أولها وبالألف في آخرها ، كأنه بناء للجهول . وما هنا هو الذي في الأصل .

(٩) في سائر النسخ « بمد حنطة تقدماً بثلاثة » وما هنا هو الذي في الأصل ، وإن عبت فيه بعض قارئيه .

(١٠) في س « زيتاً » وهو مخالف للأصل .

١٥٢٨ — [قلتُ : لا يجوزُ أن يُشْتَرَى ، ولا شَيْءٌ من المأكولِ والمشروبِ بشيءٍ من غيرِ صنفه إلى أجل] ^(١) .

١٥٢٩ — حكمُ المأكولِ المكيلِ حكمُ المأكولِ الموزونِ .

١٥٣٠ — قال ^(٢) : فما تقولُ في الدنانيرِ والدراهمِ ؟

١٥٣١ — قلتُ : مُحَرَّمَاتٌ في أنفسِها ، لا يُقاسُ شَيْءٌ من

المأكولِ عليها ، لأنه ليس في معناها ، والمأكولُ المكيلُ مُحَرَّمٌ في نفسه ، ويُقاسُ به ما في معناه من المكيلِ والموزونِ عليه ، لأنه في معناه .

١٥٣٢ — ^(٣) فإن قال : فافرق بين الدنانيرِ والدراهمِ ؟

١٥٣٣ — قلتُ : لم أعلم ^(٤) مخالفاً من أهل العلم في إجازة أن يُشْتَرَى بالدنانيرِ والدراهمِ الطعامُ المكيلُ والموزونُ إلى أجلٍ ، وذلك لا يحل ^(٥) في الدنانيرِ بالدراهمِ ، وإني لم أعلم منهم مخالفاً في أني لو عَلمتُ معدناً فأدَّيتُ الحقَّ فيما خرَّج منه ، ثم أقامت فضته أو ذهبه عندي دهرى ^(٦) — : كان على في كل سنةٍ أداءُ زكاتها ، ولو حصدتُ

(١) هذه الفقرة كلها مزادة بحاشية الأصل بخط آخر ، وأثبتناها احتياطاً ، لوضوح الإجابة

فيها ، وإلا فالفقرة التالية لها تصلح وحدها جواباً عن السؤال .

(٢) في سائر النسخ « فإن قال » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س و ج « لا أعلم » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « لا يجوز » وهو مخالف للأصل .

(٦) عبت في الأصل عاث ، فضرب على الكلمة وكتب فوقها « عملت » وهذا

سخف غريب ! .

(٧) في س و ج « دهرأ » وهو مخالف للأصل ، وقد تصرف في الكلمة بعض قارئيه

فضرب على الياء وكتب بجوار الراء ألفاً عليها فتحتان ، وهو تصرف غير سديد .

طعام أرضي^(١) فأخرجت عُشره ثم أقام عندي دهره^(٢) - : لم يكن
على فيه زكاة ، وفي أنى لو استهلك لرجل شيئاً قوم على دنائير
أو دراهم ، لأنها الأثمان في كل مال لمسلم^(٣) ، إلا الديات .
١٥٣٤ - فإن قال : هكذا^(٤) .

١٥٣٥ - قلت : فالأشياء تتفرق بأقل مما وصفت لك .

١٤١

١٥٣٦ - ^(٥) ووجدنا عاماً في أهل العلم أن رسول الله قضي في
جناية الحر المسلم على الحر المسلم^(٦) خطأً بمائة من الإبل على عاقلة
الجاني ، وعاماً فيهم أنها في مضي ثلاث سنين ، في كل سنة ثلثها ،
وبأسنان معلومة .

١٥٣٧ - ^(٧) فدل على معاني^(٨) من القياس ، سأذكر منها إن
شاء الله بعض ما يحضرني^(٩) :

-
- (١) في - « أرض » وهو مخالف للأصل .
 - (٢) في - « دهر » وهو مخالف للأصل .
 - (٣) في ابن جماعة « مال للمسلم » وفي - « مال المسلم » وكلاهما مخالف للأصل .
 - (٤) في النسخ المطبوعة « هذا هكذا » وكلمة « هذا » ليست في الأصل . وقد زادها
بعضهم بحاشيته ، وكذلك زيدت في نسخة ابن جماعة وكتب عليها « صح » ، وما في الأصل
صحيح ، و « هكذا » إما مبتدأ وخبره محذوف تقديره : هكذا تقول ، أو نحوه ،
ولما خبر والمبتدأ محذوف ، كأنه قال : هذا هكذا .
 - (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 - (٦) كلمة « المسلم » ثابتة هنا في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .
 - (٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 - (٨) في النسخ المطبوعة « معال » والياء ثابتة في الأصل وابن جماعة .
 - (٩) في سائر النسخ زيادة « منها » وليست في الأصل ولكنها مزادة فيه بين السطور
بنحط آخر .

١٥٣٨ — إِنَّا وَجَدْنَا عَامًّا فِي أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَا جَنَى الْحُرُّ الْمُسْلِمُ

مِنْ جُنَايَةِ عَمْدٍ^(١) أَوْ فُسَادِ مَالٍ لِأَحَدٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهِ — : فَنَفِي مَالِهِ ، دُونَ عَاقِلَتِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْ جُنَايَةٍ فِي نَفْسٍ خَطَأً فَعَلَى عَاقِلَتِهِ .

١٥٣٩ — ^(٢) ثُمَّ وَجَدْنَاهُمْ مُجْمَعِينَ^(٣) عَلَى أَنَّ تَعْقِلَ الْعَاقِلَةُ مَا بَلَغَ

ثُلُثَ الدِّيَةِ مِنْ جُنَايَةٍ^(٤) فِي الْجِرَاحِ فَصَاعِدًا .

١٥٤٠ — ثُمَّ افْتَرَقُوا فِيمَا دُونَ الثُّلُثِ : فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا :

تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ الْمَوْضُحَةَ^(٥) ، وَهِيَ نِصْفُ الْعُشْرِ ، فَصَاعِدًا ، وَلَا تَعْقِلُ مَا دُونَهَا^(٦) .

١٥٤١ — ^(٧) فَقُلْتُ لِبَعْضِ مَنْ قَالَ تَعْقِلُ نِصْفَ الْعُشْرِ وَلَا

تَعْقِلُ مَا دُونَهُ : هَلْ يَسْتَقِيمُ الْقِيَاسُ عَلَى السُّنَّةِ إِلَّا بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ ؟

(١) فِي النِّسْخِ « مِنْ جُنَايَةِ عَمْدًا » وَضَبَطْتُ فِي ابْنِ جُمَاعَةَ بِذَلِكَ . وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ . وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِيهِ أَلْفًا بَعْدَ الدَّالِّ مِنْ « عَمْد » .

(٢) هُنَا فِي سِوِ جِ وَ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي سَائِرِ النِّسْخِ « مُجْتَمِعِينَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُهُمْ زِيَادَةَ التَّاءِ فِيهِ فِي الْكَلِمَةِ .

(٤) ضَرَبَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ وَكَتَبَ فَوْقَهَا « جُنَايَتُهُ » وَبِذَلِكَ ثَبَتَتْ فِي سَائِرِ النِّسْخِ .

(٥) فِي سَائِرِ النِّسْخِ : « فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا [لَا] تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ [مَا دُونَ الثُّلُثِ ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ : تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ] الْمَوْضُحَةَ » . وَالزِّيَادَاتُ هَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ ، بَلْ زَادَ بَعْضُهُمْ كَلِمَةَ « لَا » فَوْقَ السَّطْرِ وَزَادَ الْبَاقِي بِالْحَاشِيَةِ . وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَا دَاعِيَ إِلَيْهَا ، بَلْ لَا مَوْضِعَ لَهَا الْآنَ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا لَا تَعْقِلُ مَا دُونَ الثُّلُثِ سَيَذْكُرُهُ الشَّافِعِيُّ فِيمَا يَأْتِي ، فِي الْفَقْرَةِ (١٥٥٠) وَمَا بَعْدَهَا . وَ « الْمَوْضُحَةُ » بِكُسْرِ الضَّادِ : الْجِرَاحُ الَّذِي يَبْدُو وَضَحَ الْعَظْمِ ، أَيْ بَيَاضُهُ .

(٦) هَذَا مَذْهَبُ الْأَحْنَافِ ، انْظُرِ الْهُدَايَةَ مَعَ فَتْحِ الْقَدِيرِ (ج ٨ ص ٤١٢) وَقَدْ احْتَجُّوا لِقَوْلِهِمْ هَذَا بِمَحْدِثٍ لَا أَصْلَ لَهُ (وَانْظُرِ نَصْبَ الرَّايَةِ (ج ٤ ص ٣٩٩) .

(٧) هُنَا فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ سِوِ جِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

١٥٤٢ — قال : وما هما ؟

١٥٤٣ — قلتُ : أن تقولَ : لما وجدتُ النبيَّ قَضَى بالدية على العاقلة قلتُ به اتِّباعاً ، فما كان دونَ الدية في مالِ الجاني ، ولا تقيسَ على الدية غيرها ، لأنَّ الأصلَ : الجاني^(١) أولى أن يَغْرَمَ^(٢) جُنَايَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، كما يَغْرَمُهَا فِي غَيْرِ الْخَطِإِ فِي الْجِرَاحِ ، وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ خَطَأً دِيَةً وَرَقَبَةً ، فَزَعَمْتُ أَنَّ الرَقَبَةَ فِي مَالِهِ ، لِأَنَّهَا مِنْ جُنَايَتِهِ ، وَأَخْرَجْتُ الدِّيَةَ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى اتِّبَاعًا ، وَكَذَلِكَ أَتَّبِعُ فِي الدِّيَةِ ، وَأَصْرِفُ^(٣) بِمَا دُونَهَا إِلَى أَنْ يَكُونَ فِي مَالِهِ ، لِأَنَّهُ أَوْلَى أَنْ يَغْرَمَ^(٤) مَا جَنَى مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَمَا أَقُولُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ : رَخْصَةٌ — : بِالْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا^(٥) أَقِيسُ عَلَيْهِ غَيْرَهُ .

١٥٤٤ — أَوْ يَكُونُ الْقِيَاسُ مِنْ وَجْهِ ثَانِي^(٦) ؟

١٥٤٥ — قال^(٧) : وما هو ؟

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ «أَنْ الْجَانِي» وَكَلِمَةُ «أَنْ» مُزَادَةٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا كَاتِبُهَا أَوْ غَيْرُهُ ، وَحُذِفَ جَيِّدٌ ، إِذِ الْمُرَادُ حِكَايَةُ لَفْظِ الْأَصْلِ الَّذِي يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي احْتِجَاجِهِ .

(٢) «غَرَمَ» مِنْ بَابِ «سَمِعَ» .

(٣) فِي سَ «فَأَصْرِفُ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ سَ «أَوَّلَى بِغَرَمٍ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ سَ وَ جَ «فَلَا» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي سَائِرِ النُّسخِ «ثَانٍ» وَالْيَاءُ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي سَ وَ جَ «فَقَالَ» وَفِي سَ «فَإِنْ قَالَ» وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

١٥٤٦ - قلتُ : إذْ أخرج رسولُ الله ^(١) الجنايةَ خطأً على النفسِ مما جَنَى الجاني على غيرِ النفسِ وما جَنَى ^(٢) على نفسٍ عمدًا ، فجَعَلَ على ^(٣) عاقلتهِ ، يضمنونها ، وهي الأكثرُ - : جَعَلْتُ على ^(٣) عاقلتهِ يضمنون الأقلَّ من جنايةٍ ^(٤) الخطأ ، لأنَّ الأقلَّ أولى أن يضمنوه ^(٥) عنه من الأكثر ، أو في مثلِ معناه .

١٥٤٧ - قال : هذا أولى المعنيين أن يُقاسَ عليه ، ولا يُشَبَّهُ هذا المسحَ على الخفين .

١٥٤٨ - ^(٦) فقلتُ له ^(٧) : هذا كما قلتُ إن شاء الله ، وأهلُ العلمِ مجمعون على أن تَغَرَّمَ العاقلةُ الثُلثَ وأكثرَ ، وإجماعهم دليلٌ على أنهم قد قاسُوا بعضَ ما هو أقلُّ من الديةِ بالديةِ !

١٥٤٩ - قال : أَجَلُ .

(١) « أخرج » هنا مجاز ، كأنها بمعنى : فرق بين الجناية خطأً على النفس وبين غيرها من الخطأ على غير النفس ومن العمد . وانظر حاشية الفقرة (رقم ١٥١٩) .

(٢) في سائر النسخ « ومما جنى » وهو مخالف للأصل .

(٣) كلمة « على » في الموضعين لم تذكر في سائر النسخ ، وهما ثابتتان في الأصل ، وضرب عليهما بعض قارئيه ، ظن أنهما خطأ ، لغرابة التركيب .

(٤) في س « جنايته » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به بعضهم فحاول زيادة التاء بعد الياء .

(٥) في س « أن يضمنوا » وفي ج « أولى ما يضمنون » وكلاهما مخالف للأصل .

(٦) هنا في س زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .

(٧) « له » لم تذكر في س ، وهي ثابتة في الأصل ، وكانت مكتوبة في ابن جماعة وكشطت .

١٥٥٠ - (١) فقلتُ له : فقد^(٢) قال صاحبنا^(٣) : أحسنُ ما سمعتُ

أن تغرمَ العاقلةُ ثلثَ الديةِ فصاعداً ، وحكى أنه الأمرُ عندهم ،
أفرايتَ إنِ احتجَّ له^(٤) مُحْتَجٌّ بحجتين ؟

١٥٥١ - قال : وما هما ؟

١٥٥٢ - قلتُ : أنا وأنت مجيمان على أن تغرمَ العاقلةُ الثلثَ^(٥)

فأكثرَ ، ومختلفان فيما هو أقلُّ منه ، وإنما قامت الحجةُ بإجماعي ١٤٢
وإجماعك على الثلثِ ، ولا خبرَ عندك في أقلِّ منه^(٦) - : ما تقولُ له ؟

١٥٥٣ - قال : أقولُ : إن إجماعي من غير الوجه الذي ذهبتَ

إليه ، إجماعي إنما هو قياسٌ على أن العاقلةَ إذا غرمتِ الأكثرَ
ضمنتُ ما هو أقلُّ منه ، فمن حَدِّ لَكَ الثلثَ ؟ أرايتَ إن قال لك
غيرُك : بل تغرمُ تسعةَ أعشارٍ ولا تغرمَ مادونه ؟

١٥٥٤ - قلتُ : فإن قال لك : فالثلثُ^(٧) يَفْدَحُ^(٨) مَنْ غَرِمَهُ ،

(١) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « وقلت له قد » وفي ج « فقلت له قد » وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) يريد الشافعي بصاحبه شيخه مالك بن أنس ، وهو يعبر عنه بهذا كثيراً ، تأدبا منه ،
عند ما يريد الرد عليه . ونص الموطأ في هذا (ج ٣ ص ٦٩) : « قال مالك : والأمر
عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعداً ، فما بلغ الثلث فهو على

العاقلة ، وما كان دون الثلث فهو في مال الجارح خاصة » .

(٤) في س « لهم » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « ثلث الدية » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٦) في س « فيما أقل منه » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ابن جماعة و س « الثلث » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل .

(٨) فَدَحَهُ الْأَمْرُ وَالْحِمْلُ وَالْدِّينُ يَفْدَحُهُ فَدْحًا : أثقله . قاله في اللسان .

فإنما^(١) قلتُ يُغْرَمُ^(٢) معه أو عنه لأنه فادِحٌ ، ولا يُغْرَمُ^(٣) مادونه
لأنه غيرُ فادِحٍ .

١٥٥٥ — قال : أفرأيتَ من لا مالَ له إلا درهمن ، أما يَفْدَحُهُ
أن يغْرَمَ الثلثَ والدرهم^(٣) فَيَبْقَى لا مالَ له ؟ أَرَأَيْتَ^(٤) مَنْ له دنيا
عظيمةٌ ، هل يَفْدَحُهُ^(٥) الثلثُ ؟

١٥٥٦ — فقلتُ له : أفرأيتَ لو قال لك : هو لا يقولُ لك^(٦)

« الأمرُ عندنا » إلا والأمرُ مجتمعٌ عليه بالمدينة .

-
- (١) في ابن جماعة و ب « وإنما » وهو مخالف للأصل .
(٢) في النسخ « تغرم » في الموضعين ، وهو مخالف للأصل .
(٣) في الأصل « والدرهم » كما أثبتنا ، وهو واضح ، لأن من يغرم درهما من درهمين فدحه الغرم . وعبث به عابث فألصق بالميم ياء ونونا وكتب فوقها هو أو غيره « الدرهمين » !! واضطربت سائر النسخ ، ففي ب « أن يغرم الثلث من الدرهمين » ، ولست أدري من أين يخرج ثلث الدية من درهمين ؟ ! وفي ابن جماعة و س و ج « أن يغرم الثلث فيغرم الدرهمين » !
(٤) في سائر النسخ « أو رأيت » وهو مخالف للأصل .
(٥) « فدح » من باب « نفع » ولكن ضبط المضارع هنا في الأصل بضمة فوق الياء ، وهو حجة في الثقة والضبط ، والشافعي لفته سماع وحجة . ويظهر أن استعمال الفعل من الرباعي كان قديما ، ولم يرضه علماء اللغة ، لأنهم لم يسمعه صحيحا ممن يحتاج بلغته ، فقد قال ابن دريد في الجهرة (ج ٢ ص ١٢٣) : « فأما أفدحني فلم يقله أحد ممن يوثق به » . وفي اللسان (ج ٣ ص ٣٧٤) : « فأما قول بعضهم في المفعول مُفْدَحٌ فلا وجه له ، لأننا لا نعلم أفدح » . وقال أيضا : « ولم يسمع أفدحه الدين ممن يوثق بعربيته » . وقد أثبتنا صحتها وشاهدناها من كلام الشافعي من أصل صحيح يوثق به ، ويؤيده أن الكلمة ضبطت أيضا في نسخة ابن جماعة بضم الياء .
(٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٧) في سائر النسخ « لا تقول » كأنهم جعلوا قوله « هو » فاعل « قال » . ولكن الذي في الأصل « لا يقول » فتكون « هو » من مقول القول ، وهو الصواب ، لأن هذا الكلام فرضه الشافعي على لسان من يحتاج لنصرة رأى مالك ، والضمير « هو » راجع إلى مالك . وقوله « لك » لم يذكر في النسخ ، وهو ثابت في الأصل .

١٥٥٧ — قال : والأمرُ المَجْتَمَعُ عليه بالمدينةِ أَقْوَى من الأخبارِ المنفردة^(١) ؟! قال^(٢) : فكيف تَكَلَّفَ^(٣) أنْ حَكِيَ لنا الأضعفُ من الأخبارِ المنفردةِ ، وامْتَنَعَ^(٤) أنْ يُحْكِيَ لنا الأقوى اللّازمَ من الأمرِ المَجْتَمَعِ عليه ؟!

١٥٥٨ — قلنا : فإن قال لك قائلٌ : لِقَلَّةِ الخبرِ وكثرةِ الإجماعِ عن أن يُحْكِيَ ، وأنتَ قد تصنعَ مثلَ هذا ، فتقولُ : هذا أمرٌ مَجْتَمَعٌ عليه !

١٥٥٩ — قال : لستُ أقولُ ولا أحدٌ^(٥) من أهل العلم « هذا مَجْتَمَعٌ عليه » — : إِلَّا لِمَا لَا تَلْقَى عَالِمًا أَبَدًا إِلَّا قَالَهُ لك وحكاهُ عن من قبله ، كالظهرِ أربع^(٦) ، وكتحريمِ الحمرِ ، وما أشبهَ هذا^(٦) ، وقد أجدهُ

(١) الظاهر عندى أن هذا الكلام من قول المناظر للشافعى ، ساقه على سبيل الاستفهام الإنكارى ، يستغرب به الاحتجاج بما يسمونه « عمل أهل المدينة » ، وأن قوله بعد ذلك « قال فكيف تكلف » الخ إتمام للاعتراض ، أو بيان للإنكار . ويؤيد ذلك أن كلمة « قال » الثانية كتبت فى نسخة ابن جماعة وضرب عليها بالحرمة ، منعاً للاشتباه ، حتى يتصل كلام مناظر الشافعى بدون فصل .

(٢) كلمة « قال » ثابتة فى الأصل والنسخ المطبوعة ، وثبتت أيضاً فى ابن جماعة ثم ضرب عليها بالحرمة ، كما بينا فى الحاشية السابقة . والضمير فيها راجع إلى مناظر الشافعى .

(٣) فى س « نكلف » بالنون ، وهو خطأ ومخالف للأصل وابن جماعة .

(٤) فى سائر النسخ « وامتنع من » وحرف « من » ليس فى الأصل .

(٥) فى س « واحد » وهو مخالف للأصل .

(٦) يعنى أن الإجماع لا يكون إجماعاً إلا فى الأمر المعلوم من الدين بالضرورة ، كما أوضحنا ذلك وأقننا الحجة عليه مراراً فى كثير من حواشينا على الكتب المختلفة .

يقول « المُجْمَعُ عليه^(١) » وأجدُّ من المدينة^(٢) من أهل العلم كثيراً يقولون بخلافه ، وأجدُّ عامَّةَ أهلِ البلدانِ على خلافِ ما يقولُ « المُجْتَمَعُ عليه^(٣) » .

١٥٦٠ — قال^(٤) : فقلتُ له^(٥) : فقد يلزمُك في قولك « لا تعقلِ

مادونَ الموضحةِ » مثلُ ما لزمه في الثالثِ .

١٥٦١ — فقال لي : إنَّ فيه^(٦) عِلَّةٌ بأن رسولَ الله لم يقضِ فيما

دونَ الموضحةِ بشيءٍ .

١٥٦٢ — فقلتُ له : أفرأيتَ إن عارضك معارضٌ فقال :

لا أقضي فيما دونَ الموضحةِ بشيءٍ ، لأن رسولَ الله لم يقضِ فيه بشيءٍ ؟

١٥٦٣ — قال : ليس ذلك له ، وهو^(٧) إذا لم يقضِ فيما دونها

بشيءٍ فلم يهدر^(٨) مادونها من الجراحِ .

(١) في ابن جماعة و س و ج « المُجْتَمَعُ عليه » وفي س « الأمرُ المجمع عليه » ، وكلها مخالف للأصل .

(٢) في سائر النسخ « بالمدينة » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير « من » في الأصل ليجعلها باء وألفاً .

(٣) هذا وإن كان كلام الناظر للشافعي يحكيه عنه ، إلا أنه رأيُه الذي أطب فيه كثيراً ، إذ يردُّ دعوى الاحتجاج باجماع أهل المدينة ، أو بما يسمونه « عمل أهل المدينة » . وانظر كلامه في ذلك في اختلاف الحديث بحاشية الأم (ج ٧ ص ١٤٧ - ١٤٨) وفي اختلاف مالك والشافعي في نفس الجزء في مواضع كثيرة أهمها (ص ١٨٨) .

(٤) كلمة « قال » لم تذكر في ابن جماعة و س . وفي س و ج « قال الشافعي » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٥) في س « قلت له » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل .

(٦) في ابن جماعة « قال إن لي فيه » . وفي النسخ المطبوعة « فقال إن لي فيه » وكلاهما مخالف للأصل ، وقد ضرب بعضهم فيه على كلمة « لي » قبل « إن » وكتبها فوقها .

(٧) في س « هو » بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل .

(٨) « هدر » من بابي « ضرب » و « طلب » يستعمل لازماً ومتعدياً ، ويقال أيضاً « أهدر » بالهمزة ، وكلها في معنى إبطال الدم وتركه بغير قود ولادية .

١٥٦٤ — قال^(١) : وكذلك^(٢) يقول لك : وهو إذا^(٣) لم يقل

لا تعقل العاقلة ما دون الموضحة فلم يحرم أن تعقل العاقلة ما دونها ،
ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة
أن تغرم ما دونها ، إذا غرمت الأكثر غرمت الأقل ، كما قلنا نحن
وأنت واحتجبت على صاحبنا ، ولو جاز هذا لك^(٤) جاز عليك .

١٥٦٥ — ولو قضى النبي بنصف العشر على العاقلة — : أن يقول

قائل^(٥) : تغرم نصف العشر والدية ولا تغرم ما بينهما ، ويكون ذلك
في مال الجاني ؟ ! ولكن هذا غير جائز لأحد ، والقول فيه : أن
جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة ، وإن كان درهماً^(٦) .

١٥٦٦ — ^(٧) وقلت له : قد قال بعض أصحابنا : إذا جنى الحر على

العبد جناية فأتى على نفسه أو ما دونها خطأ فهي في ماله ، دون

(١) « قال » يعني الشافعي نفسه ، وهذا تنويع منه في العبارة . وضرب بعضهم عليها
في الأصل وكتب فوقها « قلت » وبذلك ثبتت في ابن جماعة و . س . وفي س و ج
« قال قلت » .

(٢) في سائر النسخ « وكذلك » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « هو وإذا » وهو مخالف للأصل ، بل هو غير جيد .

(٤) في س و ج « ولو جاز لك هذا » بالتقديم والتأخير . وهو مخالف للأصل ، ويظهر
أن ذلك جاء لمصححيهما من نسخة ابن جماعة ، ولكن فيها حرف م بالهمزة فوق
« لك » وفوق « هذا » علامة التقديم والتأخير في اصطلاح الناسخين والعلماء القدماء .
(٥) قوله « أن يقول قائل » كأنه فاعل لفعل محذوف ، تقديره : أيجوز أن يقول
قائل الخ ؟

(٦) هنا بحاشية الأصل « بلغ » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطرين « قال » .

عاقلته ، ولا تعقلُ العاقلةُ عبداً ، فقلنا هي جناية حرٍّ ، وإذ^(١) قضى ١٤٣
رسولُ الله أنَّ عاقلةَ الحرِّ تحمِلُ^(٢) جنايته في حرٍّ^(٣) إذا كانت غُرماً
لاحقاً بجنايةٍ خطأ^(٤) ، وكذلك^(٥) جنايته في العبدِ إذا كانت غُرماً
من خطأ ، والله أعلم ، وقلتَ بقولنا فيه ، وقلتَ : مَنْ قال لا تعقلُ
العاقلة عبداً احتملَ قوله لا تعقلُ جنايةَ عبدٍ ، لأنها في عنقه ، دونَ
مالِ سيِّده غيره^(٦) ، فقلتَ بقولنا ، ورأيتَ ما احتججت^(٧) به من
هذا حجةٍ صحيحةٍ^(٨) داخلةً في معنى السُّنة ؟

١٥٦٧ — قال : أجل .

١٥٦٨ — قال^(٩) : وقلتُ له : وقال^(١٠) صاحبك وغيره من

-
- (١) في النسخ المطبوعة « وإذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .
(٢) في س « تحمِل » وهو خطأ .
(٣) في س « في الحر » وهو مخالف للأصل .
(٤) في سائر النسخ « بجنايته خطأ » . وقد ضرب بعضهم على الياء والهاء من « بجناية »
وكتب فوقها « يته » .
(٥) في سائر النسخ « وكذلك » بالفاء ، والمعنى عليها ، ولكن الأصل بالواو ،
والشافعي يغرب في استعمال الحروف ووضع بعضها موضع بعض .
(٦) « غيره » بدل من « سيده » . وفي س « دون مال غيره » بحذف « سيده »
وفي باقي النسخ « دون مال سيده وسيده غيره » . وزيادة « وسيده » مكتوبة في
الأصل بين السطور بخط آخر .
(٧) في سائر النسخ « احتججتنا » وقد عبث بعضهم في الأصل فألصق ألفا في التاء وأزال
إحدى نقطتيها لتقرأ « نا » .
(٨) في س وج « من هذه الحجة الصحيحة » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة ،
وهو أيضاً خطأ واضح .
(٩) في سائر النسخ زيادة « الشافعي » .
(١٠) في س « قال » بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل .

أصحابنا: جراحُ العبدِ في ثمنه كجراح الحرِّ في ديتِه ، ففي عينه نصفُ ثمنه ، وفي موضِحتِه نصفُ عَشْرِ ثمنه ، وخالفَتنا فيه ، فقلتُ : في جراحِ العبدِ ما نقص من ثمنه .

١٥٦٩ - قال : فأنا أبداً فأسألك عن حجتك في قولِ جراحِ العبدِ في ديتِه^(١) - : أخبراً قلته أم قياساً ؟

١٥٧٠ - قلتُ : أمّا الخبرُ فيه فعن سعيد بن المسيَّب .

١٥٧١ - قال : فاذا كرههُ ؟

١٥٧٢ - قلتُ : أخبرنا سفيان^(٢) عن الزهري^(٣) عن سعيد بن

المسيَّب أنه قال : عقلُ العبدِ في ثمنه ، فسمعتُه منه كثيراً هكذا^(٤) ،

(١) أى في القول بأن جراح العبد في ديتِه ، يعنى في تشبيه ثمن العبد بالدية . فقوله « جراح » مرفوع على الابتداء . والجملة كلها مضافة إلى « قول » . وهذا هو الذى فى الأصل ، وهذا توجيهه . وقد عبث بعضهم فيه ، فألصق كافا فى كلمة « قول » ، وزاد بحاشيته بعد كلمة « العبد » « فى ثمنه كجراح الحر » ، زعما منه أن الكلام ناقص فيتمه !! وعن ذلك اضطربت النسخ الأخرى ، ففى ابن جماعة « فى قولك جراحه فى ثمنه كجراح الحر فى ديتِه » . وفى النسخ المطبوعة « فى قولك جراحة العبد فى ثمنه كجراح الحر فى ديتِه » .

(٢) فى ابن جماعة و س و ج زيادة « بن عينة » .

(٣) فى ابن جماعة و س « عن ابن شهاب » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم زاد بعضهم بحاشيته « ابن شهاب » وأشار إلى موضعها بعد كلمة « عن » ، فاشتبه الأمر على ناسخ س فكتب « عن الزهري عن ابن شهاب » !! والزهري هو ابن شهاب .

(٤) فى سائر النسخ « هكذا كثيرا » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

وربما قال : كَجِرَاحِ الْحَرِّ فِي دَيْتِهِ^(١) قال : ابنُ شهابٍ : فَإِنْ نَاسًا يَقُولُونَ^(٢) : يُقَوِّمُ سِلْعَةً^(٣) .

١٥٧٣ — فقال : إِنَّمَا^(٤) سَأَلْتُكَ خَبْرًا تَقُومُ بِهِ حُجَّتُكَ .

١٥٧٤ — فَقُلْتُ : قَدْ^(٥) أَخْبَرْتُكَ أَنِّي لَا أَعْرِفُ فِيهِ خَبْرًا عَنْ

أَحَدٍ أَعْلَى مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ .

١٥٧٥ — قال : فَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ حُجَّةٌ .

١٥٧٦ — قال^(٦) : وَمَا ادْعَيْتُ ذَلِكَ فَتَرَدَّهُ عَلَيَّ !

١٥٧٧ — قال : فَأَذْكَرُ الْحُجَّةَ فِيهِ ؟

١٥٧٨ — قُلْتُ^(٧) : قِيَاسًا عَلَى الْجُنَايَةِ عَلَى الْحَرِّ .

١٥٧٩ — قال : قَدْ يَفَارِقُ الْحَرُّ فِي أَنْ دِيَّةَ الْحَرِّ مُوَقَّتَةٌ ،

-
- (١) هنا بحاشية الأصل بخط آخر زيادة نصها : « قال الشافعي : أخبرنا الثقة يعني يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال : جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في ديته » . وهذه الزيادة ثبتت في سائر النسخ مع اختلاف قليل في بعض الألفاظ . ورواية سعيد التي في الأصل رواها الشافعي أيضاً في الأم (ج ٦ ص ٩٠) بدون قوله « فسمعت منه كثيراً » الخ ثم روى بعدها هذه الزيادة .
- (٢) في ابن جماعة و س و ج « وإن ناساً يقولون » وفي س « وإن ناساً يقولون » وما هنا هو الأصل ، ثم حاول بعضهم تغيير الفاء واواً ، وكتب فوقها « وإن » وحشر لاماً في الياء من « يقولون » .
- (٣) عبارة الأم : « وقال ابن شهاب : وكان رجال سواه يقولون : يقوم سلعة » .
- (٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور « قال » .
- (٥) في ابن جماعة « قال فأنما » وفي ج « فقال فأنما » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٦) في س « فقلت له قد » . وفي س و ج « فقلت فقد » .
- (٧) « قال » يعني الشافعي نفسه ، وضرب عليها بعضهم في الأصل وكتب فوقها « قلت » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .
- (٨) في سائر النسخ « قلت قلته » . والذي في الأصل كلمة واحدة ، تحتمل أن تقرأ « قلت » وتحتمل أن تقرأ « قلته » . وعلى كل فالمراد واضح ، على تقدير حذف الأخرى .

ودَيْتُهُ ثَمَنُهُ ، فيكونُ بالسَّلْعِ من الإبل والدوابِّ وغيرِ ذلك أشْبَهَ ،
لأنَّ في كُلِّ واحدٍ منهما ثَمَنُهُ ؟

١٥٨٠ - فقلتُ : فهذا^(١) حجةٌ لمن قال لا تعقلُ العاقلةُ ثمنَ

العبدِ - : عليك .

١٥٨١ - قال : ومن أين ؟

١٥٨٢ - قال^(٢) : يقولُ لك : لمَ قلتَ تعقلُ العاقلةُ ثمنَ العبدِ

إذا جنى عليه الحرُّ قيمتهُ ، وهو عندك بمنزلةِ الثمنِ ؟ ولو جَنَى على بَعِيرٍ
جنايةً ضَمِنَهَا في ماله ؟

١٥٨٣ - قال : فهو^(٣) نفسٌ مُحَرَّمَةٌ .

١٥٨٤ - قلتُ : والبَعِيرُ نفسٌ مُحَرَّمَةٌ على قَاتِلِهِ ؟

١٥٨٥ - قال : ليست كحرمةِ الموءن .

١٥٨٦ - قلتُ : ويقولُ لك ولا العبدُ كحرمةِ الحرِّ

في كُلِّ أمرٍ .

(١) في س « قلت وهذا » وهو مخالف للأصل .

(٢) « قال » أي الشافعي . وضرب عليها بعضهم في الأصل وكتب بدلها عن يمين السطر

« قلت » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٣) في سائر النسخ « هو » والفاء ثابتة في الأصل ، وكشطت منه وأثرها باق .

١٥٨٧ — ^(١)فقلتُ : فهو ^(٢)عندكُ مجاميعُ الحرِّ في هذا المعنى ،

أفتمقله ^(٣)الماقلة ؟

١٥٨٨ — قال : ونعم ^(٤).

١٥٨٩ — قلتُ : وحكمَ الله في المؤمن يُقتلُ خطأً بديّةٍ

وتحريرِ رقبةٍ ؟

١٥٩٠ — قال : نعم ^(٥).

١٥٩١ — قلتُ : وزعمتَ أن في العبدِ تحريرَ رقبةٍ كهي

في الحرِّ وثمن ^(٦) ، وأن الثمنَ كالدية ؟

١٥٩٢ — قال : نعم ^(٧).

١٥٩٣ — قلتُ : وزعمتَ أنك تقتلُ الحرَّ بالعبد ؟

١٥٩٤ — قال : نعم ^(٨).

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « فقلت هو » ، وفي باقي النسخ « فقلت له هو » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٣) همزة الاستفهام ثابتة في الأصل وضرب عليها بعضهم ، وحذفت في سائر النسخ .

(٤) في س و س « نعم » بحذف الواو ، وهي ثابتة في الأصل ، وكانت مكتوبة في ابن جماعة ثم كشطت ، وأثر الكشط ظاهر .

(٥) في ج « ونعم » وكذلك في ابن جماعة وعلى الواو « صح » ، وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور .

(٦) « وثمن » رسم في الأصل و س و ج بدون الألف ، وهو منصوب عطفًا على « تحرير » وكذلك رسم في ابن جماعة ولكن ضبط بالجر ، وهو خطأ . ورسم في س « ثمن » .

(٧) في ابن جماعة و ج « ونعم » والواو ليست في الأصل .

(٨) فيهما أيضاً « ونعم » والواو مكتوبة في الأصل فوق السطر .

١٥٩٥ — قلتُ : وزعمنا أننا نقتل العبدَ بالعبد ؟

١٥٩٦ — قال : وأنا أقوله .

١٥٩٧ — قلتُ : فقد جامعَ الحرُّ في هذه المعاني عندنا وعندك ،

في أن بينه وبين المملوكِ مثله قصاصاً في كل جرحٍ ، وجامعَ البعيرِ في معنى أن ديتَه ثمنه ، فكيف اخترتَ في جراحته^(١) أن تجعلها كجراحةِ بعيرٍ^(٢) ، فتجعلَ فيه ما نقصه ، ولم تجعلَ جراحته^(١) في ثمنه

كجراح الحرِّ في ديتِه ؟ وهو يُجامعُ الحرَّ في خمسةِ معاني^(٣) ، ويفارقه

في معنى واحدٍ ؟ أليسَ أن تقيسهُ على ما يجامعهُ في خمسةِ معاني^(٣) أولى

بك من أن تقيسهُ على ما يجامعهُ في معنى واحدٍ ؟! مع أنه يجامعُ الحرَّ

في أكثرَ من هذا : أن ما حُرِّمَ على الحرِّ حُرِّمَ^(٤) عليه ، وأنَّ عليه

الحدودَ والصلاةَ والصومَ وغيرها من الفرائض ، وليس^(٥) من

البهائمِ بسبيلٍ !!

١٥٩٨ — قال : رأيتُ^(٦) ديتَه ثمنه ؟

(١) في س « جراحه » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ابن جماعة « كجراحة البعير » ، وفي س « كجراح البعير » وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « معان » والياء ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٤) في س « محرم » وفي س و ج وابن جماعة « يحرم » والأصل « حرم » ثم ألصق بعضهم برأس الحاء حرفاً يشبه بين الياء والميم بدون نقط ، فمن ذلك اضطربت النسخ .

(٥) في سائر النسخ « وأن ليس » ، وحرف « أن » مضاف في الأصل بين السطور ، ثم ضرب عليه .

(٦) في ج « وقد رأيت » وفي س و س « قد رأيت » وحرف « قد » ليس في الأصل ، وكان مكتوباً في نسخة ابن جماعة ثم كشط .

١٥٩٩ — قلتُ : وقد رأيت دية المرأة نصف دية الرجل ،
فما منع ذلك جراحها أن تكون في ديتها ، كما كانت جراح الرجل
في ديته ؟!

١٦٠٠ — ^(١) وقلتُ له : إذا كانت الدية في ثلاث سنين
إِبِلًا ^(٢) ، أفليس ^(٣) قد زعمت أن الإبل تكون بصفة دينًا ^(٤) ؟ فكيف
أنكرت أن تُشترى الإبل بصفة إلى أجل ؟ ولم تقيسه ^(٥) على الدية
ولا على الكتابة ولا على المهر ، وأنت تجيز في هذا كله أن تكون
الإبل بصفة دينًا ؟! نخالفت فيه القياس ، وخالفت الحديث نصًا عن
النبي : أنه استسلف بعيرًا ^(٦) ثم أمر بقضائه بعد ؟!

(١) هنا في س زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .
(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « أثلاثا » وليست في الأصل ، ولكنها مزادة بحاشيته بخط
آخر ، وزيدت أيضاً في ابن جماعة فوق السطر ، وعليها « صح » .
(٣) في س و ج « فليس » بحذف همزة الاستفهام ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .
(٤) يعني تكون ديناً في الذمة بالوصف .
(٥) « لم » هي النافية الجازمة ، ولذلك كتب في النسخ الأخرى « ولم تقسه » بحذف الياء
بعد القاف ، ولكنها ثابتة في الأصل ، فضبطنا الفعل بالرفع والجزم ، على احتمالين :
أن يكون مجزوماً والياء إشباع لحركة القاف ، أو تكون « لم » نافية فقط بمعنى
« ما » فلا تجزم ، على ما مضى مراراً من صنيع الشافعي في الرسالة ، لأنها لغة معروفة
وإن كانت نادرة ، كما نقل صاحب المغني عن ابن مالك : أن رفع الفعل بعدها لغة
لا ضرورة ، وانظره بحاشية الأمير (ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧١) . وانظر أيضاً
تعليقات صديقنا العلامة الشيخ محمد محي الدين على شرح ابن يعيش على المفصل
(ج ٧ ص ٨ - ٩) .

(٦) « استسلف » أي اقترض ، والعرب تسمى القرض « سلفاً » .

- ١٦٠١ - قال : كرهه ابن مسعود .
- ١٦٠٢ - فقلنا^(١) : وفي أحد^(٢) مع النبي^(٣) حجة^(٤) ؟ !
- ١٦٠٣ - قال : لا ، إن ثبت عن النبي .
- ١٦٠٤ - قلتُ هو ثابتٌ باستسلافه بعيراً وقضاه^(٥) خيراً
- منه ، وثابت في الدياتِ عندنا وعندك ، هذا^(٥) في معنى السنة .
- ١٦٠٥ - قال : فما الخبرُ الذي يُقاسُ عليه ؟
- ١٦٠٦ - قلتُ : أخبرنا مالك^(٦) عن زيد بن أسلم عن
- عطاء بن يسار عن أبي رافع : « أن النبي استسلف من رجل بعيراً ،
- فجاءته إبل^(٧) ، فأمرني أن أقضيه إياه ، فقلتُ : لا أجِدُ في الإبل إلا جلاً
- خياراً^(٨) ، فقال : أعطه إياه ، فإن خيار الناس أحسنهم قضاءً^(٩) . »

(١) في ابن جماعة و س « قلت » وفي س « فقلت له » وفي ج « قلنا » وكلها مخالف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « أوفى أحد » باثبات همزة الاستفهام ، وليست في الأصل ولا ابن جماعة

(٣) في س « مع رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل وابن جماعة .

(٤) في النسخ المطبوعة « وقضائه » وما هنا هو الذي في الأصل وابن جماعة . فيحتمل أن يكون مصدراً سهلت فيه الهمزة وحذفت ، وأن يكون فعلاً ماضياً ، بمعنى : وأنه قضاه خيراً منه .

(٥) في سائر النسخ « وهذا » والواو ليست في الأصل ، وزادها بعضهم بتكلف بين الكلمتين .

(٦) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ١٦٨) وقد رواه الشافعي هنا بالمعنى مع شيء من الاختصار .

(٧) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال » وهي مزادة في الأصل بين السطور .

(٨) « خياراً » أي مختاراً . وقد زاد بعضهم هنا بحاشية الأصل « رباعياً » وهي مزادة

أيضاً بحاشية ابن جماعة . و « رباعياً » بفتح الراء وكسر العين وتخفيف الباء الموحدة والياء التحتية ، وهو البعير الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة .

(٩) الحديث رواه أيضاً أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، كما في =

١٦٠٧ — قال : فما الخبرُ الذي لا يُقاسُ عليه ؟

١٦٠٨ — قلتُ^(١) : ما كانَ اللهُ فيه حكمٌ منصوصٌ ثم كانت

لرسولِ الله^(٢) سُنَّةٌ بتخفيفٍ في بعضِ الفروضِ دونِ بعضٍ — : عَمَلٌ بالرخصةِ فيما رَخَّصَ فيه رسولُ الله ، دونَ ماسواها ، ولم يُقَسَّ ماسواها عليها^(٣) ، وهكذا ما كانَ لرسولِ الله مِنْ حُكْمٍ عامٍّ بشيءٍ ثم سَنَّ فيه سُنَّةً تُفارقُ حكمَ العامِّ .

١٦٠٩ — قال : وفي^(٤) مِثْلُ ماذا ؟

١٦١٠ — قلتُ : فرضَ اللهُ الوضوءَ على مَنْ قامَ إلى الصلاةِ من

نومه ، فقال : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^(٥) وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(٦) ﴾ .

١٦١١ — فَقَصَدَ قَصْدَ الرَّجُلَيْنِ بالفرضِ ، كما قَصَدَ قَصْدَ

ماسواهما مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ .

= في المنتقى رقم (٢٩١٥) رواه الشافعي في الأم عن مالك (ج ٣ ص ١٠٣)

وله مناظرة طويلة رائعة ، مع بعض مخالفه في هذه المسئلة ، ومنهم محمد بن الحسن (ج ٣ ص ١٠٦ — ١٠٨) فاقراها ، فانها بحث نفيس ممتع .

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « له » وهي زيادة في الأصل بين الكلمتين ، ولم تذكر في ابن جماعة ، وكتب في موضعها « ص » دلالة على عدم إثباتها .

(٢) في « زيادة » فيه « وليست في الأصل .

(٣) في سائر النسخ « ولم يقس ماسواها عليه » وهو مخالف للأصل ، بل قد ضبطت فيه الياء من « يقس » بضم الياء وفتح القاف . والضمير في « عليها » راجع إلى الرخصة .

(٤) حرف « في » لم يذكر في النسخ إلا في س وهو ثابت في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة المائدة (٦) .

١٦١٢ — فلما مَسَحَ رسولُ الله على الخفين لم يكن لنا —

والله أعلم — أن نَمَسَحَ على عمامةٍ ولا بُرْقعٍ ولا^(١) قُفَّازَيْنِ — : قياساً

عليهما^(٢) ، وأثبتنا الفرضَ في أعضاء الوضوءِ كُلِّها ، وأرخصنا^(٣)

بمسحِ النبيِّ في المسحِ على الخفين ، دونَ ما سواهما .

١٦١٣ — قال^(٤) : فَتَعَدُّ^(٥) هذا خلافاً للقرآنِ ؟

١٦١٤ — قلتُ : لا تخالفُ سنةَ لرسولِ الله كتابَ الله بحالٍ .

١٦١٥ — قال : فما معنى هذا عندك ؟

١٦١٦ — قلتُ : معناه أن يكونَ قَصْدَ بفرضِ إمساكِ

القدمين الماءَ مَنْ لَأَخْفَى^(٦) عليه لبسُهُما كاملَ الطهارةِ .

١٦١٧ — قال : أَوْ يَجُوزُ هذا في اللسانِ ؟

١٦١٨ — قلتُ : نعم ، كما جاز أن يقومَ إلى الصلاةِ مَنْ هو

(١) في س و ج زيادة « على » .

(٢) أما منع القياس على المسح على الخفين فنعم ، فلا مسح على برقع ولا قفازين ، وأما العمامة فإن جواز المسح عليها إنما هو اتباع للسنة الصحيحة فيها ، لا قياساً على الخفين ، وانظر الأحاديث في المسح على العمامة في الترمذي بشرحنا (رقم ١٠٠ — ١٠٢) ونيل الأوطار (ج ١ ص ٢٠٤ — ٢٠٧) .

(٣) في س « ورخصنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « فقال » والفاء مزادة في الأصل ملصقة بالقاف .

(٥) هذا استفهام محذوف الهمزة ، وقد زيدت في الأصل واضحة العمل .

(٦) في س و ج « خفين » بآببات النون ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، وانظر

ما مضى برقم (٦٤٠) .

على وضوء ، فلا يكونُ المرادُ بالوضوء ، استدلالاً بأن رسول الله صلى صلاتين وصلواتٍ بوضوءٍ واحدٍ^(١) .

١٦١٩ — وقال الله^(٢) : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ^(٣) فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(٤) 》 .

١٦٢٠ — فدلَّت السنة على أن الله لم يُرَدِّ بالقطع كلَّ السارقين .

١٦٢١ — فكذلك دلَّت سنة رسول الله بالمسح أنه قصَدَ

بالفرض في غسل القدمين مَنْ لَا خُفٌّ عَلَيْهِ لِبَسَهُمَا كَامِلَ الطَّهَارَةِ^(٥) .

١٦٢٢ — قال : فما مثْلُ هذا في السنَّة ؟

١٦٢٣ — قُلْتُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِلَّا مِثْلًا

بِمِثْلٍ . و « سُئِلَ عَنِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ ؟ فَقَالَ : أَيْنَقُصُّ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ ؟

فَقِيلَ : نَعَمْ ، فَنَهَى عَنْهُ » . و « نَهَى عَنِ الْمِزَابَنَةِ » وَهِيَ كُلُّ مَا عُرِفَ

كَيْلُهُ مِمَّا فِيهِ الرُّبَا مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ بِجُزَافٍ لَا يُعْرَفُ كَيْلُهُ مِنْهُ ،

وَهَذَا كُلُّهُ مُجْتَمِعُ الْمَعَانِي . « وَرَخَّصَ أَنْ تُبَاعَ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا

يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا^(٦) » .

(١) انظر شرحنا على الترمذی (رقم ٥٨ - ٦١) ونيل الأوطار (ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨ و ٢٦٤ - ٢٦٥) .

(٢) في س « قال الشافعي وقال الله » وفي ابن جماعة و ج « قال الشافعي قال الله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة المائدة (٣٨)

(٥) انظر ماضى في الفقرات (٢٢٠ - ٢٢٧ و ٣٣٣ - ٣٣٥ و ٦٣٦ - ٦٤٨) .

(٦) انظر ماضى في الفقرات (٩٠٦ - ٩١١) .

١٦٢٤ — فرخصنا في العرايا بإرخاصه ، وهى بيع الرطب بالتمر ، وداخلة في المزابنة ، بإرخاصه^(١) ، فأثبتنا التحريم محرماً^(٢) عاماً في كل شئ من صنف واحد ما كولي ، بعضه جزاف وبعضه بكييل — : للمزابنة ، وأحللنا العرايا خاصة بإحلاله من الجملة التى حرّم ، ولم نبطّل أحد الخبرين بالآخر ، ولم نجعله قياساً عليه .

١٦٢٥ — قال : فما وجه هذا ؟

١٦٢٦ — قلت : يحتمل وجهين ، أولاًها به عندي — والله أعلم — أن يكون ما نهى عنه جملة أراد به ما سوى العرايا ، ويحتمل أن يكون أرخص^(٣) فيها بعد وجوبها^(٤) في جملة النهى ، وأيهما^(٥) كان فعلىنا طاعته ، بإحلال ما أحل وتحريم ما حرّم .

(١) قوله « بارخاصه » تكرار للتأكيد ، وهى متعلقة كالتى قبلها بقوله « فرخصنا » .

(٢) كتب مصحح — هنا بحاشيتها مانصه « هكذا في جميع النسخ وانظر » ولم أر

في الكلام وجهاً للنظر ، بل هو صحيح واضح .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « رخص » ، والألف ثابتة في الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم .

(٤) أصل « الوجوب » السقوط والوقوع ، ثم استعمل في الثبوت ، ثم جاء منه المعنى

الشرعى المعروف للوجوب . والشافعى أراد به هنا المعنى اللغوى : الثبوت . ولم يفهم مصححو النسخ المطبوعة هذا فغيروا الكلمة وجعلوها « بعد دخولها » . وهو

مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٥) فى — « فأيهما » وهو مخالف للأصل .

١٦٢٧ - (١) وقضى رسول الله بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ

مائة من الإبل ، وقضى بها على العاقلة .

١٦٢٨ - (٢) وكان (٣) العمدُ يخالفُ الخطأ في القود والمأثم ،

ويوافقه في أنه قد تكون فيه دية (٤)

١٦٢٩ - فلما كان قضاء رسول الله في (٥) كل امرئ فيما لزمه

إنما هو في ماله دون مال غيره ، إلا في الحر (٦) يقتل خطأ - :

قضينا على العاقلة في الحر يقتل خطأ ما (٧) قضى به رسول الله ، وجعلنا

الحر يقتل عمدا إذا كانت فيه دية - : في مال الجاني ، كما كان كل

ماجنى في ماله غير الخطأ ، ولم تقس ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ

على ما لزمه بقتل الخطأ (٨) .

١٦٣٠ - (١) فإن قال قائل : وما الذي يغرم الرجل من جنايته

وما لزمه غير الخطأ ؟

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س « فكان » وهو مخالف للأصل .

(٤) « تكون » منقوطة في الأصل بالثناة الفوقية ، وفي سائر النسخ بالياء التحتية .

وفي س « ديته » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « على » والذي في الأصل « في » ثم عبت بها بعضهم فجعلها « على » وما في الأصل صحيح بين .

(٦) في س و ج زيادة « المسلم » وهو قيد صحيح ، ولكنه لم يذكر في الأصل ولا في ابن جماعة ، فلا أدري من أين أثبت فيهما .

(٧) في سائر النسخ « بما » والباء ملصقة بالميم مزادة في الأصل وليست منه . والفعل يتعدى بنفسه وبالحرف ، كما هو معروف .

(٨) انظر ماضى برقم (١٥٣٦) وما بعده .

١٦٣١ — قلتُ: قال الله: ﴿وَاتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً^(١)﴾ .

١٦٣٢ — وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^(٢)﴾ .

١٦٣٣ — وقال: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ^(٣)﴾ .

١٦٣٤ — وقال: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ^(٤) ثُمَّ

يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا^(٥)﴾ .

١٦٣٥ — وقال: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا^(٦) فَجَزَاءُ مِثْلُ

مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ،

أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ، لِيَذُوقُوا وَبَالَ

أَمْرِهِ ، عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ، وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ

ذُو انْتِقَامٍ^(٧)﴾ .

(١) سورة النساء (٤) .

(٢) سورة البقرة (٤٣) ومواضع كثيرة من القرآن .

(٣) سورة البقرة (١٩٦) .

(٤) في ابن جماعة و س و ج « والذين يظاهرون منكم من نسائهم » وهو خطأ مخالف

للتلاوة ، وكلمة « منكم » كتبت في الأصل ثم ضرب عليها . وقد اشتبهت عليهم

الآية بالتي قبلها . والتي قبلها أولها « الذين » بدون الواو .

(٥) سورة المجادلة (٣) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة المائدة (٩٥) .

١٦٣٦ - وقال : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ

مِنْ^(١) أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ،
فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٢) ۖ ۞ .

١٦٣٧ - وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى^(٣) « أَنْ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا

بِالنَّهَارِ ، وَمَا أَفْسَدَتِ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا^(٤) » .

١٦٣٨ - فَدَلَّ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ وَمَا لَمْ يَخْتَلَفْ^(٥) الْمُسْلِمُونَ

فِيهِ - : أَنْ هَذَا كُلُّهُ فِي مَالِ الرَّجُلِ ، بِحَقٍّ وَجِبَّ عَلَيْهِ لِلَّهِ ، أَوْ أَوْجَبَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ لِلْآدَمِيِّينَ ، بِوَجْوهٍ لَزِمَتْهُ ، وَأَنَّهُ^(٦) لَا يُكَلِّفُ أَحَدٌ غُرْمَهُ عَنْهُ .

١٦٣٩ - وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْنِيَ رَجُلٌ وَيَغْرَمَ غَيْرُ الْجَانِي ، إِلَّا

فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ خَاصَّةً ، مِنْ قَتْلِ الْخَطَا وَجَنَائِثِهِ
عَلَى الْآدَمِيِّينَ خَطَأً .

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٨٩) .

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ بِإِثْبَاتِ « عَلَى » وَلَمْ تَثْبُتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَالشَّافِعِيُّ يَتَفَنَّنُ فِي اسْتِعْمَالِ
الْحُرُوفِ ، وَإِنَابَةٌ بَعْضُهَا مِنْهَا بَعْضٌ .

(٤) « ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا » أَيُّ مَضْمُونٍ عَلَيْهِمْ قِيَمَةُ مَا أَفْسَدَتِ الْمَوَاشِي ، قَالَ الرَّافِعِيُّ :
« كَقَوْلِهِمْ سِرْ كَاتِمٌ ، أَيُّ مَكْتُومٍ ، وَعَيْشَةُ رَاضِيَةٌ أَيُّ مَرْضِيَّةٍ » . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ مَالِكٌ
فِي الْمَوْطَأِ (ج ٢ ص ٢٢٠) مِنْ حَدِيثِ حَرَامِ بْنِ سَعْدِ بْنِ حَيْصَةَ . وَرَوَاهُ أَيْضاً أَحْمَدُ
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَالْدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ حَبَانَ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي هَاتِمٍ .
وَانْظُرِ الْمُتَقَى (رَقْمُ ٣١٥٦) وَنِيلُ الْأَوْطَارِ (ج ٦ ص ٧٢ - ٧٣) .

(٥) فِي س وَ س « وَلَمْ يَخْتَلَفْ » بِحَذْفِ « مَا » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَابْنُ جُمَاعَةَ ،
وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٦) فِي س « فَانْه » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

١٦٤٠ - والقياسُ فيما جَنَى على بهيمةٍ أو متاعٍ أو غيره - على ما وصفتُ - : أن ذلك في ماله ، لأن الأَكْثَرَ المعروفَ أن ما جَنَى في ماله ، فلا يقاسُ على الأقلِّ ويُتْرَكُ الأَكْثَرُ المعقولُ ، ويُخَصُّ الرجلُ الحرُّ يقتلُ^(١) الحرَّ خطأً فتعقلُه العاقلةُ ، وما كان من جنائيةٍ خطأً على نفسٍ وجُرحٍ^(٢) - : خبراً وقياساً^(٣) .

١٤٦

١٦٤١ - ^(٤) وقضى رسولُ الله في الجنين بغرةٍ ، عبدٍ أو أمةٍ^(٥) ، وقوّمَ أهلُ العلمُ الغرّةَ خمساً من الإبل^(٦) .

١٦٤٢ - قال^(٧) : فلما لم يُحْكَمْ^(٨) أن رسولَ الله سألَ عن الجنين : أذكر أم أنثى ؟ إذ^(٩) قضى فيه - : سوّى^(١٠) بين الذكر والأنثى

-
- (١) « يقتل » فعل مضارع واضح النقط بالياء التحتية في الأصل ، وفي سائر النسخ « بقتل » بياء الجرّ والمصدر . وما في الأصل أجود وأليق بالسياق .
- (٢) في سائر النسخ « أو جرح » والألف مزادة في الأصل وليست منه .
- (٣) في - « أو قياساً » وهو مخالف للأصل .
- (٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٥) مضى هذا الحديث بإسناده برقم (١١٧٤) .
- (٦) وقومها بعضهم عشراً من الإبل ، وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٢) .
- (٧) كلمة « قال » ثابتة في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي - « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .
- (٨) هكذا هو باثبات حرف العلة مع الجازم ، وهكذا رسم بالألف في الأصل ، لحافظنا على رسمه . وفي سائر النسخ « لم يحك » على الجادة .
- (٩) في س و ج « إذا » وهو مخالف للأصل .
- (١٠) « سوّى » رسمت في الأصل بالألف « سوا » وعلى السين فتحة وعلى الواو شدة ، فتكون مبنية للفاعل ، وهي جواب الشرط « فلما » . والفاعل مستتر ، يعود على معلوم من المقام ، كأنه قال : سوى أهل العلم الخ ، ويدل على ذلك قوله بعد : « ولو سقط حيات فجاءت جعلوا » الخ . ولم يفهم قارئو الأصل ومن بعدهم وجه هذا ، فتصرف فيه بعضهم وألصق في الأصل فاء بالسين ، لتصير « فسوى » وبذلك ثبتت في سائر النسخ ، وهو خطأ ، لأن الكلام يتقص بهذا جواب الشرط .

إذا سقط ميتاً ، ولو سقط حياً فمات جَعَلُوا في الرجل مائةً من الإبل ،
وفي المرأة خمسين .

١٦٤٣ - (١) فلم يَجْزُ أَنْ يُقَاسَ على الجنين شيءٌ ، من قبل أن
الجنائياتِ على مَنْ عُرِفَتْ جُنَايَتُهُ مُوَقَّاتٌ معروفةٌ . مفروقٌ فيها
بين الذكر والأنثى . وأن لا يختلفَ الناسُ في أن لو سقطَ الجنينُ حياً
ثم مات كانت فيه ديةٌ كاملةٌ ، إن كان ذكراً فمائةٌ من الإبل ،
وإن كانت أنثى (٢) فخمسون من الإبل ، وأن المسلمين - فيما علمتُ -
لا يختلفون أن رجلاً (٣) لو قطعَ الموتى لم يكن في واحدٍ منهم ديةٌ
ولا أرشٌ ، والجنينُ لا يَعدُّو أن يكونَ حياً أو ميتاً .

١٦٤٤ - (٤) فلَمَّا حَكَمَ فيه (٥) رسولُ الله بِحُكْمٍ فارقَ حُكْمَ
النفوسِ (٦) ، الأحياءِ والأمواتِ ، وكان مُغَيَّبَ الأمرِ - : كانَ
الحكمُ بما (٧) حَكَمَ به على الناسِ اتباعاً لأمرِ رسولِ الله .

(١) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « وإن كان أنثى » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و س « لا يختلفون في أن الرجل » وهو مخالف للأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) كلمة « فيه » لم تذكر في س ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٦) كلمة « النفوس » لم تذكر في س و س ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة ، وقد

ضرب عليها بعضهم في الأصل ، ثم كتب فوقها هو أو غيره « صح » لاثبات صحتها .

(٧) في ج « فيما » بدل « بما » وهو خطأ ومخالف للأصل .

١٦٤٥ — قال : فهل تعرف له وجهًا ؟

١٦٤٦ — قلت : وجهًا واحدًا ، والله أعلم .

١٦٤٧ — قال : وما هو^(١) ؟

١٦٤٨ — قلت : يقال : إذا لم تُعرف له حياة ، وكان لا يُصَلَّى عليه ولا يَرِثُ - : فالحكم فيه أنها جنايةٌ على أمِّه ، وقتَ فيها رسولُ الله شيئًا قَوْمَهُ المسلمون ، كما وقتَ في الموضحة .

١٦٤٩ — قال : فهذا وجهه^(٢) .

١٦٥٠ — قلت : وجهه لا يُبين الحديث أنه حَكَمَ به له ، فلا يصح^(٣) أن يقال إنه حَكَمَ بِهِ له ، ومن قال إنه حَكَمَ به^(٤) لهذا المعنى قال : هو للمرأة دون الرجل ، هو^(٥) للأُم دون أبيه ، لأنه عليها جُنْيٌ ، ولا حُكْمَ للجنيين يكون به موروثةً ، ولا يُورَثُ مَنْ لا يَرِثُ .

١٦٥١ — قال : فهذا قولٌ صحيحٌ ؟

(١) في ابن جماعة و س و ج « ماهو » والواو ثابتة في الأصل .

(٢) يعني : فهذا وجه جيد يؤخذ به ، كما هو مفهوم من سياق الكلام .

(٣) في س « يصلح » والذي في الأصل « يصح » ثم حاول بعضهم وضع لام بين الصاد والحاء . وفي ج « فلا تصح الأخبار أن يقال » الخ ! وهو كلام لامعنى له .

(٤) هنا في س و ج زيادة « له » وليست في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « وهو » بزيادة الواو ، وعليها في ابن جماعة « صح » ، وليست في الأصل ، وحذفها الصواب ، لأن الجملة بدل من التي قبلها ، ليست مغايرة لها .

١٦٥٢ — قلتُ : الله أعلم .

١٦٥٣ — قال : فإن لم يكن هذا وجهه^(١) فما يقال لهذا الحكم ؟

١٦٥٤ — قلنا : يقال له : سنةٌ تُعبدُ العبادُ بأن يحكموا بها .

١٦٥٥ — وما يقال لغيره مما يدلُّ الخبرُ على المعنى الذى

له حُكْمٌ به ؟

١٦٥٦ — قيل : حُكْمُ سُنَّةٍ تُعبدُّوا بها لأمرٍ عَرَفُوهُ بمعنى^(٢)

الذى تُعبدُّوا له فى السُّنَّةِ ، فُقاسوا عليه ما كان فى مثل معناه^(٣) .

١٦٥٧ — قال : فاذا ذكر منه وجهاً غيرَ هذا، إن حَضَرَكَ، تَجْمَعُ

فيه ما يُقاسُ عليه ولا يُقاسُ^(٤) ؟

(١) فى س « وجهاً » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٢) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال » وليست فى الأصل ، والكلام على إرادتها ، لأن منظر الشافعى سأله عما يسمى هذا الحكم الذى لم نعرف وجهه ولا علة ؟ فأجابه بأنه حكم تعبدى ، فسأله ثانياً عما يسمى به الحكم الذى يرد فى الكتاب أو السنة ونعرف وجهه والعلة التى من أجلها حكم به ، وهو الحكم الذى لنا القياس عليه ؟ فأجابه بقوله « قيل حكم سنة » الخ ، أى أنه حكم عرفنا العلة فيه فنقيس عليه ؟ وقد تعبدنا الله به أيضاً . فعلينا الطاعة فى كل الأحكام ، ما عرفنا علة أطعناه وقسنا عليه ما اشترك معه فى العلة ، وكنا بذلك مطيعين له نصاً واستنباطاً ، فكأنه بعلة قاعدة عامة تشمله وتشمل ما اشترك معه فى العلة ، وما لم نعرف علة أطعناه ولم تقس عليه ، وليس لنا أن ندع الأخذ به إذ لم نعرف علة .

(٣) فى سائر النسخ « عرفوا المعنى » الخ ، وهو مخالف للأصل ، ولكن تصرف فيه بعضهم فجعل الهاء ألفاً والباء ألفاً ولأما . وهو عمل غير سديد ، وما فى الأصل هو الصواب .

(٤) هنا بحاشية الأصل : « بلغ السماع فى المجلس الثامن عشر ، وسمع ابنى محمد » .

(٥) فى س و ج « ولا يقاس عليه » والزيادة ليست فى الأصل ولا فى ابن جماعة ، بل كتب فى موضعها فى ابن جماعة « صح » دلالة على أن حذفها هو الثابت فى النسخ التى قبلت عليها .

١٦٥٨ - فقلتُ له : قَضَى رسولُ الله في المَصْرَاةِ^(١) من الإبل والغنم إذا حلبها مُشْتَرِيها : « إن أَحَبَّ أَمْسَكها ، وإن أَحَبَّ رَدَّها وصاعاً من تمرٍ^(٢) » . وقَضَى « أن الخراج بالضمَان^(٣) » .

١٦٥٩ - فكان معقولاً في « الخراج بالضمَان » أنى إذا ابتعتُ عبداً فأخذتُ له خراجاً ثم ظَهَرَتْ منه على عيب يكونُ لي رَدُّه^(٤) - :
فما أخذتُ من الخراج والعبدُ في مِلْكِي ففيه خَصْلَتَانِ : إحداهما : أنه لم يكن في مِلْكِ البائع ولم يكن له حصةٌ من الثمن ، والأخرى^(٥) :

(١) في اللسان (ج ٦ ص ١٢١) : « صَرَّ النَّاقَةَ يَصُرُّهَا صَرّاً وَصَرَّبَهَا شَدَّ صَرْعَهَا »
وفيه أيضاً (ج ١٩ ص ١٩٠) : « قال أبو عبيد : المَصْرَاةُ هِيَ الناقَةُ أَوِ البقرة أَوِ الشاةُ يُصَرِّي اللبنُ في صَرْعها ، أى يُجْمَع ويُحْبَسُ ، ويقال منه : صَرَّيْتُ الماءَ وَصَرَّيْتُهُ » وفيه أيضاً : « وَصَرَّيْتُ الشاةَ تَصْرِيَةً : إذا لم تحلبها أياماً حتى يجتمع اللبنُ في صَرْعها ، والشاةُ مُصْرَاةٌ » . وقد حكى المزني في مختصره (ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ بحاشية الأم) عن الشافعي تفسيرها واضحاً ، قال : « قال الشافعي : والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ، ثم تترك من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة ، حتى يجتمع لها لبن ، فيراه مشترىها كثيراً ، فيزيد في ثمنها لذلك ، ثم إذا حلبها بعد تلك الحلبة حلبة أو اثنتين عرف أن ذلك ليس بلبنها ، بنقصانه كل يوم عن أوله . وهذا غرور للمشتري » .

(٢) اختصر الشافعي الحديث ورواه بالمعنى بغير إسناد ، وقد رواه مالك في الموطأ (ج ٢ ص ١٧٠) من حديث ابن عمر ، ورواه المزني عن الشافعي (ج ٢ ص ١٨٤) من حديث أبي هريرة ، وكذلك رواه الشيخان وغيرها ، وانظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٣٢٧) .

(٣) الحديث مضى برقم (١٢٣٢) وانظر أيضاً (رقم ١٥٠٣ - ١٥١٧) .

(٤) في سائر النسخ زيادة « به » وليست في الأصل .

(٥) في ابن جماعة « والآخر » وهو خطأ ومخالف للأصل .

أنها^(١) في ملكي ، وفي الوقت^(٢) الذي خرج فيه العبدُ من ضمانِ
بائعه إلى ضماني ، فكان العبدُ لو ماتَ ماتَ من مالي وفي ملكي ،
ولو^(٣) شئتُ حبستُهُ بعيمه ، فكذلك الخراجُ .

١٦٦٠ — فقلنا بالقياسِ على حديث « الخراجُ بالضمنان » ،
فقلنا : كلُّ ما^(٤) خرج من ثمرِ حائطٍ اشتريته ، أو ولدِ ماشيةٍ أو جاريةٍ
اشتريتها - : فهو مثلُ الخراجِ ، لأنَّه حَدَثَ في ملكٍ مشترية ، لا في
ملكٍ بائعه .

١٦٦١ — وقلنا في المصراةِ اتباعاً لأمرِ رسولِ الله ، ولم نقسِ
عليه ، وذلك أن الصفقةَ وقعتْ على شاةٍ بعينها ، فيها لبنٌ محبوسٌ مُغَيَّبٌ
المعنى والقيمة ، ونحنُ نُحِيطُ أن لبنَ الإبلِ والغنمِ يختلفُ ، وألبانُ كلِّ
واحدٍ منهما يختلفُ^(٥) ، فلما قضى فيه رسولُ الله بشيءٍ مُوَقَّتٍ ، وهو
صاعٌ من تمرٍ - : قلنا به ، اتباعاً لأمرِ رسولِ الله .

(١) كتب مصحح - بحاشيتها : « كذا في جميع النسخ بتأنيث ضمير أنها ، ولعله من
تحريف الناسخ ، والوجه التذكير » . والذي في الأصل بضمير المؤنث ، وهو صواب
فإن العرب كثيراً ما تعبد الضمير على المعنى دون اللفظ ، والمعنى هنا يحتمل التأنيث بتأول .
(٢) في النسخ المطبوعة « في الوقت » بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة ،
والمعنى على إثباتها صحيح .

(٣) في سائر النسخ « فلو » والذي في الأصل يحتمل الواو والفاء ، ولكنه أقرب إلى
القراءة بالواو .

(٤) رسمت في الأصل وابن جماعة « كلما » .

(٥) هكذا تقطت في الأصل بالياء التحتية ، وهو جائز بتأول . وفي النسخ المطبوعة
« تختلف » .

١٦٦٢ — قال : فلو اشترى رجلُ شاةً مُصَرَّاةً فحلبها ، ثم رَضِيها بعدَ العلمِ بِعَيْبِ التَّضَرِّيَةِ ، فأمسكها شهرًا حلبها^(١) ، ثم ظَهَرَ منها على عيبٍ دَلَّسَهُ له البائعُ غيرِ التَّضَرِّيَةِ — : كان له رَدُّها ، وكان له اللبنُ بغيرِ شيءٍ ، بمنزلةِ الخراجِ ، لأنَّه لم يَقَعْ عليه صفقةُ البيعِ ، وإنما هو حادثٌ في ملكِ المشتري ، وكان عليه أن يَرُدَّ فيما أَخَذَ من لبنِ التَّضَرِّيَةِ صاعًا من تمرٍ ، كما قَضَى به رسولُ الله .

١٦٦٣ — فنكونُ قد قلنا في لبنِ التَّضَرِّيَةِ خبرًا ، وفي اللبنِ بعدَ التَّضَرِّيَةِ قياسًا على « الخراجُ بالضمان » .

١٦٦٤ — ولبنُ التَّضَرِّيَةِ مفارقُ اللَّبَنِ الحادثِ بعده ، لأنَّه وقعتْ عليه صفقةُ البيعِ ، واللَّبَنُ بعده حادثٌ في ملكِ المشتري ، لم تَقَعْ^(٢) عليه صفقةُ البيعِ .

١٦٦٥ — ^(٣) فإن قال قائلٌ : ويكونُ^(٤) أمرٌ واحدٌ يؤخذ من وجهين ؟

١٦٦٦ — قيل له : نعم ، إذا جَمَعَ أمرين مختلفين ، أو أمورًا مختلفةً .

(١) في الأصل « حلبها » كما أثبتنا ثم ألصق بعضهم ياء في الحاء ، وبذلك ثبتت في ابن جماعة « يحلبها » ، وفي النسخ المطبوعة « يحلبها » .
(٢) « تقع » تقطت في الأصل بالتاء من فوق ، وفي س و ج : « يقع » .
(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل فوق السطر « قال » ولم يزد شيء في ابن جماعة .
(٤) هذا استفهام واضح ، ومع ذلك كتب في س « وقد يكون » .

١٦٦٧ — فإن قال : فَمَثَلُ^(١) مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا ؟

١٦٦٨ — قلتُ : المرأةُ تبليها وفاةُ زوجها فتعتدُّ ثم تزوجُ

ويدخل^(٢) بها الزوج^(٣) ، لها^(٤) الصَّدَاقُ وعليها العِدَّةُ ، والولدُ

لاحقٌ ، ولا حَدٌّ على واحدٍ منهما ، ويُفَرَّقُ بينهما ، ولا يتوارثان ،

وتكونُ الفرقةُ فسخًا بلا طلاقٍ .

١٦٦٩ — يُحْكَمُ^(٥) له إِذَا^(٦) كانَ ظاهرُهُ حلالًا حُكْمَ الحلالِ ،

في ثبوت الصَّدَاقِ والعِدَّةِ وحُقوقِ الولدِ ودَرءِ^(٧) الحَدِّ ، وحُكْمِ عليه

إِذَا كانَ حرامًا في الباطنِ حُكْمَ الحرامِ ، في أن لا يُقَرَّأَ عليه ، ولا

يَحُلُّ له إصابتُها بذلك النكاحِ إِذَا علما به ، ولا يتوارثان ، ولا يكونُ

الفسخُ طلاقًا ، لأنها ليست بزوجة^(٨) .

١٦٧٠ — ولهذا أشباهةٌ ، مثلُ المرأةِ تَنكِحُ في عدتها .

(١) في سائر النسخ زيادة « لى » وهى مزادة فوق السطر فى الأصل ، وليست منه .

(٢) فى ابن جماعة و ج « فيدخل » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا فى س زيادة « فيظهر حيا » وهى زيادة ليست فى الأصل ولا شىء من النسخ

الأخرى ، ولعلها كانت حاشية فى بعض النسخ لبيان أنها مرادة فى الكلام ، فظنها

المصحح من الأصل ، فأدخلها فيه .

(٤) فى س « فلها » والفاء ليست فى الأصل ولا غيره .

(٥) فى الأصل كما أثبتنا « يحكم » وألصق بعضهم رأس فاء فى الباء ولكنه نسي تقطيعها .

لتقرأ « حكم » وبذلك ثبتت فى سائر النسخ .

(٦) فى النسخ المطبوعة فى الموضعين « إذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٧) رسمت فى الأصل « ودرى » .

(٨) فى س « زوجة » بدون الباء ، وهى ثابتة فى الأصل .

[باب الاختلاف ^(١)]

١٦٧١ - قال ^(٢) : فإنني أجد أهل العلم قديماً وحديثاً مختلفين

في بعض أمورهم ، فهل يسمّهم ذلك ؟

١٦٧٢ - قال ^(٣) : فقلتُ له : الاختلافُ من وجهين : أحدهما

مُحرَّمٌ ، ولا أقول ^(٤) ذلك في الآخر .

١٦٧٣ - قال : فما الاختلافُ المحرَّم ؟

١٦٧٤ - قلتُ - : كلُّ ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على

لسان نبيه منصوصاً يَدِّناً - : لم يحلَّ الاختلافُ فيه لمن علمه .

١٦٧٥ - وما كان من ذلك يحتمل التأويلَ ويدرك ^(٥) قياساً ،

فذهب المتأولُّ أو القايِسُ إلى معنى يحتمله الخبرُ أو القياسُ ، وإن

خالفه فيه غيره - : لم أقلَّ إنه يُضَيِّقُ عليه ضيقَ الخلافِ ^(٦)

في المنصوص

(١) هذا العنوان مذكور في س وحدها ، وليس في الأصل ولا غيره ، وأبقيته لأن الموضوع

بعده من أهم مواضع الكتاب ، فاحتاج للتنويه به .

(٢) في س « قال الشافعي رحمه الله تعالى : قال لي قائل » . وليس شيء من هذا في

الأصل ولا باقي النسخ .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في ابن جماعة و س ، وفي س و ج « قال الشافعي » .

وانظر في هذا المعنى أيضاً بحثاً نفيساً للامام الشافعي ، في (كتاب إبطال الاستحسان)

الملحق بالجزء السابع من الأم (ص ٢٧٥ - ٢٧٧) .

(٤) في النسخ الأخرى « نقول » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه بعضهم

وكتب فوقه « نقول » ولم ينقط أوله .

(٥) في النسخ المطبوعة « أو يدرك » وهو مخالف للأصل وابن جماعة . وفي ج

« أو يدرك قياس مذهب المتأول » الخ ، وهو خلط .

(٦) في س « الاختلاف » وهو مخالف للأصل .

١٦٧٦ - قال : فهل في هذا حجة^(١) تُبَيِّنُ فَرْقَكَ بَيْنَ

الْاِخْتِلَافَيْنِ ؟

١٦٧٧ - قلتُ : قال الله في ذمِّ التَّفَرُّقِ^(٢) : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ

الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ^(٣) ﴾ .

١٦٧٨ - وقال جلَّ ثناؤه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا

وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ^(٤) ﴾ .

١٦٧٩ - فذمَّ الاختلافَ فيما جاءتهم به البيناتُ .

١٦٨٠ - فأما ما كُلفُوا فيه الاجتهادَ فقد مثَّلْتُه لك بِالْقِبْلَةِ

وَالشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا^(٥)

١٦٨١ - قال^(٦) : فَثَبِّلْ لِي بَعْضَ مَا افْتَرَقَ عَلَيْهِ^(٧) مَنْ رَوَى

قَوْلَهُ مِنَ السَّلَفِ ، مِمَّا لِلَّهِ فِيهِ نَصٌّ حَكْمٌ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، فَهَلِ^(٨) يَوْجَدُ

عَلَى الصَّوَابِ فِيهِ دِلَالَةٌ ؟

(١) في ابن جماعة و س و ج « من حجة » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٢) في س « في ذم الاختلاف والتفرق » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) سورة البينة (٤) .

(٤) سورة آل عمران (١٠٥) .

(٥) في س « وغيرها » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « قال الشافعي فقال » .

(٧) في سائر النسخ « فيه » والذي في الأصل « عليه » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها

« فيه » ثم ضرب عليها وكتب بجوارها « عليه » . والذي في الأصل صحيح ، لتفنن

الشافعي في استعمال الحروف .

(٨) في ابن جماعة و س « وهل » والذي في الأصل بالفاء ، ثم مدها بعضهم ليجعلها واواً

وفي س و ج « وهو » بدل « فهل » !!

١٦٨٢ — قلت^(١) : قَلَّ ما اختلفوا فيه إِلَّا وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله أو سنة رسوله ، أو قياساً عليهما ، أو على واحدٍ منهما .

١٦٨٣ — قال : فاذا ذكر منه شيئاً ؟

١٦٨٤ — قلتُ له^(٢) : قال الله : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٤) ﴾ .

١٦٨٥ — فقالت عائشة : « الأقرء الأطهار » ، وقال بمثل معنى قولها زيد بن ثابت وابن عمر وغيرهما^(٥) .

١٦٨٦ — وقال نفرٌ من أصحاب النبي : « الأقرء الحيض^(٦) » ، فلا يُحِلُّوا^(٧) المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة .

(١) في ابن جماعة و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) كلمة « له » لم تذكر في س و ج وهي ثابتة في الأصل .

(٤) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٥) الروايات عن عائشة وزيد وابن عمر رواها الشافعي في الأم (ج ٥ ص ١٩١ - ١٩٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٤ - ٤١٦) وخرجها السيوطي في الدر المنثور (ج ١ ص ٢٧٤) .

(٦) الروايات عنهم كثيرة ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٦ - ٤١٨) والدر المنثور (ج ١ ص ٢٧٥) . وقال ابن القيم في زاد المعاد (ج ٤ ص ١٨٤) : « وهذا قول أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى وعبد بن الصامت وأبي الدرداء وابن عباس ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم » . وقد أطلال القول في الخلاف في ذلك ، إلى (ص ٢٠٣) ورجح القول بأن الأقرء الحيض .

(٧) في النسخ المطبوعة « فلا تحل » وهو مخالف للأصل وابن جماعة . وحذف النون من « يحلون » هنا للتخفيف ، من غير ناصب ولا جازم ، وقد بينا شواهد صحته في شرحنا على الترمذي (ج ٢ ص ٣٨٥) .

١٦٨٧ — قال^(١) : فإلى أى شئ تُرى^(٢) ذهب هوئلى

وهوئلى^(٣) ؟

١٦٨٨ — قلتُ : يُجمع^(٤) الأقرء أنها أوقاتٌ ، والأوقاتُ فى

هذا علاماتٌ تَمُرُّ على المطلقاتِ^(٥) ، تُحبَسُ بها^(٦) عن النكاحِ حتى تستكملها .

١٦٨٩ — وذهب من قال « الأقرء الحيضُ » - فيما تُرى

والله أعلم - إلى أن قال : إن المواقيتَ أقلُّ الأسماءِ ، لأنها أوقاتٌ ، والأوقاتُ أقلُّ مما بينها ، كما حُدودُ الشئ^(٧) أقلُّ مما بينها ، والحيضُ

(١) فى س « فقال » ، وفى ابن جماعة و س و ج « قال الشافعى فقال » ، وكله زيادة عن الأصل .

(٢) فى س « وإلى أى شئ تراه » ، وفى باقى النسخ « فالى أى شئ تراه » ، وكلها مخالف للأصل .

(٣) فى سائر النسخ « هولاء وهؤلاء » ، وهو مخالف لما رسم فى الأصل . ومن المعروف أن « أولى وأولاء » كلاهما اسم يشار به إلى الجمع ، ويدخل عليهما حرف التنبيه . قال الجوهرى : « وأما أولى فهو أيضاً جمع لا واحد له من لفظه ، واحده ذا للمذكر وذو للمؤنث ، ويمدّ ويقصر ، فان قصرته كتبته بالياء ، وإن مددته بنيته على الكسر » . والشافعى استعمل هنا المقصور ، فكتبه الربيع بالياء .

(٤) « يجمع » ضبطت فى الأصل بضم أولها وبنقطتين فوقه وآخرين تحته ، لتقرأ « يجمع » و « يجمع » ، وفى ابن جماعة « يجمع » وهو مخالف للأصل .

(٥) فى سائر النسخ « المطلقة » وفى الأصل بالجمع ، ثم حاول بعضهم تغييره إلى المفرد .

(٦) فى ابن جماعة و س « فيها » والذى فى الأصل « بها » ثم ألصق بعضهم فاء بالياء ، وفى س « تحبس » بدل « تحبس » وهو مخالف للأصل .

(٧) فى النسخ المطبوعة « كما أن حدود الشئ » وحرف « أن » ليس فى الأصل ولا ابن جماعة .

أقلُّ من الطُّهرِ ، فهو في اللغةِ أوَّلَى للعِدَّةِ^(١) أن يكونَ وقتاً ،
كما يكونُ الهلالُ وقتاً فاصلاً بين الشهرين .

١٦٩٠ — ولعلَّه ذهب إلى أن النبيَّ أمرَ في سَبْيِ أَوْطَاسٍ^(٢)

أن يُسْتَبْرَأَ قبل أن يُوطَّأ^(٣) بحِيضَةٍ ، فذهب إلى أن العِدَّةَ
استبراء، وأن الاستبراء حَيْضٌ ، وأنه فرَّقَ بين استبراء الأمة والحرَّةِ ،
وأن الحرَّةَ تُسْتَبْرَأُ بثلاثِ حِيضٍ كوامِلَ ، تَخْرُجُ منها إلى الطُّهرِ ،
كما تُسْتَبْرَأُ الأمَّةُ بحِيضَةٍ^(٤) كاملةٍ ، تخرجُ منها إلى الطُّهرِ .

١٦٩١ — ^(٥) فقال : هذا مذهبٌ ، فكيف اخترتَ غيره ،

والآيةُ محتملةٌ للمعنيين عندك ؟

(١) كلمة « للعدة » لم تذكر في س ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٢) « أوطاس » واد في ديار هوازن ، كانت فيه وقعة حنين للنبي صلى الله عليه وسلم
ببني هوازن ، ويومئذ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حمى الوطيس » ، وذلك حين
استعرت الحرب ، وهو صلى الله عليه وسلم أول من قاله . هذا نص ياقوت في البلدان .
وقال الحافظ في الفتح (ج ٨ ص ٣٤) : « والراجح أن وادى أوطاس غير وادى حنين » .
ثم استدل ببعض ما في سيرة ابن إسحق ، ثم نقل عن أبي عبيد البكري قال :
« أوطاس واد في ديار هوازن ، وهناك عسكرنا هم وثقيف ، ثم التقوا بحنين » .
والظاهر أنها أودية متقاربة أو متجاورة .

وحديث سبي أوطاس : « عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبي
أوطاس : لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير حامل حتى تحيض حيضة » . رواه أحمد
وأبو داود ، كما في المتقى (رقم ٣٨٣٣ ونيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٩) وقال :
« أخرجه أيضاً الحاكم وصححه ، وإسناده حسن » . وانظره في مسند أحمد بالفاظ
كثيرة (رقم ١١٢٤٦ و ١١٦١٩ و ١١٧١٤ و ١١٨٢٠ و ١١٨٢١ و ١١٨٤٦ ج ٣ ص ٢٨ و ٦٢ و ٧٢ و ٨٤ و ٨٧) .

(٣) « يستبرئ » و « يوطئ » رسمتا هكذا في الأصل وابن جماعة ، ورسمتا في النسخ
المطبوعة « يستبرأ » و « يوطأن » بالهمزة . والذي في الأصل على تسهيلها فتكتب
وتنطق ياء .

(٤) هنا في س زيادة « واحدة » ولا أدري من أين أتى بها ناسخها أو مصححها !

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١٦٩٢ — قال^(١) : فقلتُ له : إن الوقتَ برؤية الأهلَّةِ إنما هو

علامةٌ جعلها الله للشهور ، والهلalُ غيرُ الليل والنهار ، وإنما هو

جماعٌ لثلاثين وتسعٍ وعشرين^(٢) ، كما يكونُ الهلالُ الثلاثون

والعشرون جماعاً^(٣) يُستأنفُ بعده العددُ ، ليس له معنى هنا^(٤) ، وأنَّ

الْقُرءُ^(٥) وإن كان وقتاً فهو من عددِ الليل والنهار ، والحِيضُ والطهرُ

(١) في سائر النسخ « قال الشافعي » والذي في الأصل « قال » فقط .

(٢) عبث القارئون بالأصل في هذا الموضع ، فلم أجزم بما كان فيه عن يقين . وفي ابن جماعة « جماع الثلاثين ، أو تسع وعشرين » ولكن الألف في « الثلاثين » يظهر أنها مزادة وليست من أصل النسخة ، وأما ألف « أو » فإنها ظاهرة الزيادة في الأصل وليست منه ، فلذلك لم أثبتها . وفي النسخ المطبوعة « جماع لثلاثين ، أو تسع وعشرين » .

(٣) كذا في الأصل ، ولم أفهم مراده ولا وجهه ، ويظهر أنه أشكل أيضاً على قارئه ، فزاد بعضهم بين السطور « والعشرون » ، ثم غيرها بعضهم وجعلها « والعشرة » ! وبذلك ثبتت الجملة في ابن جماعة و س و ج هكذا : « كما يكون الهلال الثلاثون والعشرة والعشرون جماعاً » . وأما في — فحذفت كلمة « الهلال » فصارت : « كما يكون الثلاثون والعشرة والعشرون جماعاً » .

والذي أظنه ، ولا أدري أهو صواب أم خطأ ، أن كلمة « الهلال » سبق بها قلم الربيع ، وأن أصل الكلام « كما يكون الثلاثون والعشرون جماعاً يستأنف بعده العدد » يعني : أن كلا منهما نهاية عقد من عقود الأعداد ، يستأنف العدد بعد العقد ، فكذلك الهلال يدل على عدد معين من الأيام عند ظهوره ، ثم يستأنف العدد كلما ظهر ! ولكن هل هذا كلام له معنى ، أو له وجه ؟ لا أدري !

(٤) هكذا أيضاً في الأصل ، ثم غير بعضهم كلمة « هنا » ليجعلها « هنا » وكتب بين السطور كلمة « غير » وبذلك ثبتت الجملة في سائر النسخ هكذا : « ليس له معنى غير هذا » . وهي ظاهرة المعنى ، ومافي الأصل غير مفهوم !!

(٥) كلمة « القُرءُ » رسمت في الأصل — هنا وفيما يأتي — على الرسم القديم « القرو » بالواو وضبطت القاف بالضم في هذا الموضع فقط ، ولم تضبط في المواضع الأخرى ، ويجوز فيها أيضاً فتح القاف .

في الليل والنهار من العِدَّةِ ، وكذلك شُبَّهَ الوقتُ بالحدودِ ، وقد تكونُ^(١) داخلةً فيما حُدَّتْ^(٢) به وخارجةً منه غيرَ بائنٍ منها^(٣) ، فهو وقتٌ معنى^(٤) .

١٦٩٣ — قال : وما المعنى ؟

١٦٩٤ — قلتُ : الحيضُ هو أن يُرَخِيَ الرَّحِمُ الدَّمَ حتى يَظْهَرَ ، والطُّهُرُ أن يَقْرِي الرَّحِمُ الدَّمَ فلا يَظْهَرُ ، ويكونُ الطَّهَرُ والقَرَى^(٥)

(١) في سائر النسخ « وقد تكون الحدود » . وكلمة « الحدود » ليست من الأصل ، ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط آخر .

(٢) كلمة « حُدَّت » أثبتتها كما جاءت في سائر النسخ ، وأما ما في الأصل فلم أتمكن من اليقين منه ، لعبث بعضهم بالكلمة فيه .

(٣) في ابن جماعة و ب و ج « منها » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) يعني : فالقرء وقت في المعنى ، أي توقيت وتحديد . وكلمة « معنى » ألصق بها بعضهم لأمّا لتقرأ « لمعنى » وبذلك ثبتت في س و ج ، وهو خطأ ، وفي ابن جماعة و ب « بمعنى » وهو مخالف للأصل .

(٥) « القرى » رسمت في الأصل بالياء ، وفي سائر النسخ « القرء » بالهمزة ، وهو خطأ ، لأن الشافعي يريد مصدر « قرى » بمعنى جمع . ففي اللسان (ج ٢٠ ص ٣٨) :

« قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ قَرِيًّا وَقَرِيًّا : جَمَعْتُهُ » . وفي المعيار : « وَقَرَى الْمَاءَ

فِي الْحَوْضِ قَرِيًّا كَرَمِي ، وَقَرِيًّا كَهَلِي : جَمَعَهُ » واسمُ ذلك الماءِ الْقَرِي ، كَالْيَ .

والذي قال الشافعي هنا شبيه به ما نقل في اللسان (ج ١ ص ١٢٦) عن أبي إسحق

في معنى « القرء » قال : « الذي عندي في حقيقة هذا : أن القرء في اللغة الجمع ، وأن

قولهم قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ ، وإن كان قد أُلْزِمَ الياء فهو جَمَعْتُ .

وقرأت القرآن لَفَظْتُ به مجموعاً ، والقِرْدُ يَقْرِي ، أي يجمع ما يَأْكلُ

في فيه ، فإنما القرء اجتماع الدم في الرحم ، وذلك إنما يكون في الطهر » .

الحبس لا الإرسال ، فالطهر - إذ^(١) كان يكون وقتاً - أولى في اللسان
بمعنى القرء ، لأنه حبس الدم .

١٦٩٥ - ^(٢) وأمر رسول الله عمر^(٣) حين طلق عبد الله بن عمر

امراته حائضاً أن يأمره برجعته وحبسها حتى تطهر ، ثم يطلقها طاهراً
من غير جماع ، وقال رسول الله : « فتلك العدة التي أمر الله أن
يطلق لها النساء »^(٤) .

١٦٩٦ - ^(٥) يعني قول الله - والله أعلم - : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ

النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ ﴾^(٦) . فأخبر رسول الله أن العدة الطهر
دون الحيض^(٧)

(١) في النسخ المطبوعة « إذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في - زيادة « بن الخطاب رضي الله تعالى عنه » .

(٤) حديث صحيح ، رواه مالك في الموطأ (ج ٢ ص ٩٦) عن نافع عن ابن عمر ، ورواه
الشافعي في الأم عن مالك (ج ٥ ص ١٦٢) ، ورواه الشيخان وغيرهما من طريق
مالك وغيره ، وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ٣٠١ - ٣٠٦) ونيل الأوطار (ج ٧
ص ٤ - ١١) وكتابنا (نظام الطلاق في الاسلام) .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٦) سورة الطلاق (١) .

(٧) لانوافق الشافعي - رضي الله عنه - على هذا الاستنباط ، لأن معنى قوله تعالى

﴿ لِمَدَّتِهِنَّ ﴾ : في استقبال عدتهن . ويؤيد هذا المعنى رواية مسلم (ج ١ ص ٤٢٢)

وغيره من حديث ابن عمر في نفس هذه القصة : « فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك ؟ فأمره أن يراجعها حتى يطلقها طاهراً من غير جماع . وقال : يطلقها في

قبل عدتها » . وروايته أيضاً (ج ١ ص ٤٢٣) عن ابن عمر قال : « طلق ابن عمر

امراته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، فقال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ؟ فقال له النبي صلى الله

عليه وسلم : ليراجعها ، فردها ، وقال : إذا طهرت فليطلق أوليسك ، قال ابن عمر : =

١٦٩٧ — وقال الله : ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ * وكان^(١) على المطلقة
أن تأتي بثلاثة قروء ، فكان^(٢) الثالث لو أبطأ عن وقته زماناً لم تحل
حتى يكون^(٣) ، أو تؤيس من الحيض^(٤) ، أو يخاف ذلك عليها ،
فتعتد بالشهور ، لم يكن للغسل معنى ، لأن الغسل رابع غير ثلاثة^(٥) ،
ويلزم من قال « الغسل عليها »^(٦) أن يقول : لو أقامت سنة
وأكثر^(٧) لا تغتسل لم تحل^(٨) !!

= وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ
فِي قُبُلٍ عِدَّتِهِنَّ » . وهذه الرواية رويت من طرق كثيرة صحيحة أيضاً ، وفي بعضها

« لقب عِدَّتِهِنَّ » . وانظر الدر المنثور (ج ٦ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) وليست كلمة « في
قبل » ولا « لقب » من التلاوة ، وإنما تلاها النبي صلى الله عليه وسلم هكذا بيانا للمعنى
على سبيل التفسير ، كأنه يريد أن يبين أن معنى قوله تعالى « عِدَّتِهِنَّ » هو : « في
قبل عِدَّتِهِنَّ » أو « لقب عِدَّتِهِنَّ » بمعنى استقبال العدة . وإذا أمر النبي صلى الله عليه
وسلم أن يكون طلاق المرأة في طهر لم يحسمها فيه ، وأبان أن هذا هو الطلاق الذي
أذن الله بإيقاعه ، وأن ذلك هو العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء - : فلا تكون
العدة الطهر أبداً ، ولا تكون إلا الحيض ، لأنه أمر بالطلاق لتستقبل المرأة عدتها ،
وهي طاهر لا تستقبل العدة إلا أن تكون العدة بالحيض ، لأنها لا تستقبل ما هي فيه من الطهر ،
إنما تستقبل ما بعده ، وهو الحيض . وهذا بين لا يكاد يكون موضع نظر .

(١) في س « فكان » وفي س و ج « فلما كان » وكلاهما مخالف للأصل وابن جماعة .

(٢) في النسخ المطبوعة « وكان » وهو مخالف لهما أيضاً .

(٣) أى : حتى يوجد القراء الثالث . وفي س « حتى تكون حائضاً » . وهو خطأ .

(٤) في ابن جماعة و س « يؤيس من الحيض » ، وفي ج « يؤيس من الحيض » .
وما أثبتنا هو الذي في الأصل .

(٥) ضرب بعضهم على كلمة « ثلثة » في الأصل وكتب فوقها « الثلاثة » وبذلك أثبتت
في سائر النسخ .

(٦) في س و ج « إن الغسل عليها » وحرف « إن » ليس في الأصل ولا ابن جماعة .

(٧) في النسخ « أو أكثر » والألف ليست في الأصل ، وزيدت في ابن جماعة بخط صغير .

(٨) هذا القول محكي عن شريك بن عبدالله القاضي ، أنها إن فرطت في الغسل عشرين سنة
فلمطلقها الرجعة عليها !! انظر المحلى لابن حزم (ج ١٠ ص ٢٥٩) وبداية المجتهد
لابن رشد (ج ٢ ص ٧٥) . واشتراط الغسل أو مضى وقت صلاة كاملة عليها بعد =

١٦٩٨ — فكان قول من قال : « الأقرء الأطهار » أشبه

بمعنى كتاب الله^(١) ، واللسان واضح على هذه المعاني ، والله أعلم^(٢) .

= الطهر أو غير ذلك مما قال بعض الفقهاء — : لادليل على شيء منه ، إلا أقوالا عن بعض الصحابة وغيرهم . والذي يدل عليه الكتاب والسنة أن العدة ثلاثة قروء ، والقراء هنا الحيض ، فالعدة ثلاث حيض كوامل ، لايزاد عليها ولاينقص منها ، فمن زاد أو نقص ، فعليه الدليل . وهذا أيضاً من الحجة لنا على أن القراء الحيض ، لأن القائلين بأنه الطهر متفقون على أنه إذا طلقها في طهر احتسب من العدة ، ولو كان الطلاق في آخره ، قال الشافعي في الأم (ج ٥ ص ١٩٢) : « فإذا طلق الرجل امرأته طاهراً قبل جماع أو بعده اعتدت بالطهر الذي وقع عليها فيه الطلاق ، ولو كان ساعة من نهار ، وتعتد بطهرين تامين بين حيضتين ، فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة حلت » .

وأما القائلون بأن القراء الحيض ، فإن منهم من ذهب إلى أنه إذا طلقها في الحيض لم يقع الطلاق أصلاً ، ولا يكون الطلاق إلا في طهر لم يمسه فيها ، وهو الذي نذهب إليه ، وأقننا الأدلة عليه في كتابنا (نظام الطلاق في الاسلام) . ومنهم من ذهب إلى وقوع الطلاق في الحيض ، ولكنهم جميعاً متفقون على أن الحيضة التي وقع فيها الطلاق لا تحتسب من العدة ، بل تستأنف المعتدة ثلاث حيض كوامل ، ولا تزال معتدة حتى تطهر من الحيضة الثالثة . قال ابن رشد في بداية المجتهد (ج ٢ ص ٧٤) : « وإذا وصفت الأقرء بأنها هي الأطهار أمكن أن تكون العدة عندهم بقراءين وبعض قراء ، لأنها عندهم تعتد بالطهر الذي تطلق فيه وإن مضى أكثره ، وإذا كان كذلك فلا ينطلق عليها اسم الثلاثة إلا تجوزاً ، واسم الثلاثة ظاهر في كمال كل قراء منها ، وذلك لا يتفق إلا بأن تكون الأقرء هي الحيض » . وأقول : إنه لو كان ما ذهبوا إليه صحيحاً ، من اعتبار جزء الطهر من العدة ، وأن المراد بالثلاثة تغليب الأكثر ، لو صح هذا لصحّ القياس عليه في عدة غير الحائض ، أنها تعتد بجزء الشهر الذي طلقت فيه وشهرين بعده ، على التغليب أيضاً !! ولا قائل به فيما أعلم .

(١) في سائر النسخ « بمعنى الكتاب » وهو مخالف للأصل .

(٢) « القراء » نص ابن دريد في الجوهرة (ج ٢ ص ٤١٠) على أنه مهموز . وقال أيضاً

(ج ٣ ص ٢٧٦) : « وأقرأت المرأة إقراء فهي مقرىء . واختلفوا في ذلك : فقال قوم : هو الطهر ، وقال قوم : هو الحيض . وكل مصيب ، لأن الإقراء هو الجمع والانتقال من حال إلى حال ، فكأنه انتقال من حيض إلى طهر ، وهو الأصح والأكثر ويجوز أن يكون انتقالاً من طهر إلى حيض » . ونقل البخاري في صحيحه (ج ٩ ص ٤٢٠ — ٤٢١ من الفتح) عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال : « يقال أقرأت المرأة إذا دنا حيضها ، وأقرأت إذا دنا طهرها » . وقال ابن قتيبة في غريب القرآن (ج ١ ص ٧٨ من كتاب القرطين) : « وإنما جعل الحيض قراءاً والطهر قراءاً لأن =

= أصل القرء في كلام العرب الوقت ، يقال : رجع فلان لقرئه ، أى لوقته الذى كان يرجع فيه ، ورجع لقرئه أيضاً . وقال القاضى عياض فى مشارق الأنوار (ج ٢ ص ١٧٥) : « وحقيقته الوقت عند بعضهم ، والجمع عند آخرين ، والانتقال من حال إلى حال عند آخرين ، وهو أظهر عند أهل التحقيق » . وانظر أيضاً مفردات الراغب (ص ٤١١) والفائق للزمخشري (ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤) ولسان العرب فى مادتي (قرأ) و (قرأ) .

وهذا كله يدل على أن « القرء » يطلق فى اللغة إطلاقاً حقيقياً صحيحاً على الحيض وعلى الطهر ، وليس مشتركاً ، لأنه فى معنى أعم منهما ، يشمل كل واحد منهما . فاحتجاج تفسيره فى الآية بالشواهد اللغوية وحدها غير كاف ، وإنما يرجع فى ذلك إلى أدلة الشريعة ونصوصها ، ليعرف هل يراد باللفظ فيها أحد المعنيين أوهما . وقد ذكرنا ، فيما مضى بعض ما يرجح أنه فى لسان الشارع يراد به الحيض فقط ، ونزيد عليه : أن أحاديث كثيرة وردت فى المستحاضة ، وفيها : أنها تدع الصلاة أيام « أقرائها » ، أو نحو هذا ، وانظرها فى سنن أبى داود (ج ١ ص ١١١ - ١٢٠) وسنن النسائي (ج ١ ص ٦٥) ونصب الراية (ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢) وهذه الأحاديث على اختلاف رواياتها تدل على أن « القرء » فى لسان الشارع إنما يراد به الحيض فقط . وثم حجة أخرى : أن الفقهاء جميعاً اتفقوا - ماعدا ابن حزم فيما أعلم - على أن عدة الأمة على النصف من عدة الحرة ، وأنهم لم يستدلوا على ذلك بكبير شئ إلا بحديث مرفوع ورد من طرق فيها كلام كثير ، لفظه : « طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حيضتان » أو نحو ذلك ، وانظر طريقه فى نصب الراية (ج ٣ ص ٢٢٦ - ٢٢٧) ثم بآثار صحاح عن كثير من الصحابة يقولون « عدتها حيضتان » ، فروى مالك فى الموطأ (ج ٢ ص ٩٤) عن نافع : « أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، حرة كانت أو أمة ، وعدة الحرة ثلاث حيض ، وعدة الأمة حيضتان » . وروى الشافعى فى الأم (ج ٥ ص ١٩٩) عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب قال : « ينكح العبد امرأتين ، ويطلق تطليقتين ، وتعد الأمة حيضتين ، فإن لم تكن تحيض فشهريين ، أو شهراً ونصفاً » . وهذا إسناد صحيح . ثم روى نحوه عن عمر باسناد آخر فيه رجل مبهم ، وانظر أيضاً نيل الأوطار (ج ٧ ص ٩٠ - ٩٢) والمحلى لابن حزم (ج ١٠ ص ٣٠٦ - ٣١١) . وقد دخل هذا اللفظ على الفائلين بأن الأقراء الأطهار ، أعنى قولهم فى عدة الأمة أنها حيضتان ، فى الموطأ (ج ٢ ص ١٠٠) : « قال مالك فى الرجل تكون تحته الأمة ثم يبتاعها فيعتقها : إنها تعد عدة الأمة حيضتين مالم يصبرها » . وقال الشافعى فى الأم (ج ٥ ص ١٩٨ - ١٩٩) : « فلم أعلم مخالفاً ممن حفظت عنه من أهل العلم فى أن عدة الأمة نصف عدة الحرة ، فيما كان له نصف معدود ، مالم تكن حاملاً ، فلم يحجز إذ وجدنا ما وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرة - : =

١٦٩٩ — (١) فَأَمَّا (٢) أَمْرُ النَّبِيِّ أَنْ يُسْتَبْرَأَ السَّبْيُ بِحَيْضَةٍ
فَبِالظَّاهِرِ (٣) ، لِأَنَّ الطُّهْرَ إِذَا كَانَ مُتَقَدِّمًا لِلْحَيْضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ الْأُمَةُ
حَيْضَةً كَامِلَةً صَحِيحَةً بَرِئَتْ مِنَ الْحَبْلِ فِي الطُّهْرِ (٤) ، وَقَدْ تَرَى الدَّمَ
فَلَا يَكُونُ صَحِيحًا ، إِنَّمَا يَصِحُّ حَيْضَةٌ بِأَنْ تُكْمَلَ الْحَيْضَةُ ، فَبِأَيِّ (٥)
شَيْءٍ مِنَ الطُّهْرِ كَانَ قَبْلَ حَيْضَةٍ كَامِلَةٍ (٦) فَهُوَ بَرَاءَةٌ مِنَ الْحَبْلِ
فِي الظَّاهِرِ .

١٧٠٠ — (٧) وَالْمُعْتَدَّةُ تَعْتَدُ بِمَعْنَيْنِ : اسْتِبْرَاءٍ ، وَمَعْنَى غَيْرِ

= إِلَّا أَنْ نَجْعَلَ عِدَّةَ الْأُمَةِ نِصْفَ عِدَّةِ الْحُرَّةِ ، فِيمَا لَهُ نِصْفٌ ، وَذَلِكَ الشُّهُورُ ، فَأَمَّا
الْحَيْضُ فَلَا يَعْرِفُ لَهُ نِصْفٌ ، فَتَكُونُ عِدَّتُهَا فِيهِ أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ مِنَ النِّصْفِ إِذَا لَمْ يَسْقُطْ
مِنَ النِّصْفِ شَيْءٌ ، وَذَلِكَ حَيْضَتَانِ ، وَلَوْ جَعَلْنَاهَا حَيْضَةً أَسْقَطْنَا نِصْفَ حَيْضَةٍ ، وَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهَا مِنَ الْعِدَّةِ شَيْءٌ . ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أُسْطَرٍ : « تَعْتَدُ إِذَا كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ
حَيْضَتَيْنِ ، إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ حَلَّتْ » . وَهَذَا تَأْوِيلُ مِنَ الشَّافِعِيِّ
لِقَوْلِهِمْ « عِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ » وَإِلَّا فَانَ اللَّفْظُ غَلَبَ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ ، فَعَبَّرَ هُوَ عَنْ عِدَّتِهَا
بِأَنَّهَا حَيْضَتَانِ . وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِيِّ . « قَالُوا كُلُّهُمْ : عِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ ، إِلَّا
الشَّافِعِي ، فَانْهَ قَالَ : طَهْرَانِ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ فَهُوَ خُرُوجُهَا مِنَ
مِنَ الْعِدَّةِ » . وَهَذَا مِنْ ابْنِ حَزْمٍ بَيَانٌ عَنْ مَرَادِ الشَّافِعِيِّ ، لِاحْتِكَايَةِ لَفْظِهِ ، وَإِلَّا
فَلَفْظُهُ كَمَا تَرَى « حَيْضَتَانِ » .

وَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ — كَمَا قُلْنَا — أَنَّ « الْقُرْءَ » فِي لِسَانِ الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ الْحَيْضُ ، وَإِنْ
أُطْلِقَ عَلَى الطُّهْرِ فِي اللُّغَةِ .

- (١) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
- (٢) فِي س و ج « فَلَمَّا » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ وَإِنْ جُمَاعَةُ .
- (٣) فِي س « فَالظَّاهِرُ » وَهُوَ خَطَأٌ .
- (٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فِي الظَّاهِرِ » وَالَّذِي فِي الأَصْلِ « الطُّهْرُ » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا بَعْضُ
قَارِئِيهِ وَكُتِبَ فَوْقَهَا « الظَّاهِرُ » . وَأَثْبَتْنَا مَا فِي الأَصْلِ ، وَالْمَعْنَى صَحِيحٌ بِكُلِّ حَالٍ .
- (٥) فِي س و س « فَأَيُّ » بِحَذْفِ الْبَاءِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الأَصْلِ وَإِنْ جُمَاعَةُ .
- (٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « صَحِيحَةٌ » وَلَيْسَتْ فِي الأَصْلِ ، وَلَكِنَّهَا مَزَادَةٌ بِحَاشِيَتِهِ
وَبِحَاشِيَةِ نَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ .
- (٧) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

استبراء مع استبراء ، فقد جاءت بحيضتين وطهرين وطهر ثالث ، فلو أريد بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ، ولكنه أريد بها مع الاستبراء التعميد .

١٧٠١ — قال ^(١) : أفتوجدوني في غير هذا ما ^(٢) اختلفوا فيه

مثل هذا ؟

١٧٠٢ — قلت : نعم ، وربما وجدناه أوضح ، وقد بينا بعض هذا فيما اختلفت الرواية فيه من السنة ^(٣) ، وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في معناه ، إن شاء الله .

١٧٠٣ — ^(٤) وقال الله ^(٥) : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٦) .

١٧٠٤ — وقال : ﴿ وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ^(٧) ، وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ^(٨) ﴾ .

(١) في ابن جماعة « فقال » وهو مخالف للأصل .

(٢) في سائر النسخ « مما » بدل « ما » ، وهو مخالف للأصل .

(٣) يشير إل ماضى في (باب العلل في الأحاديث ص ٢١٠) وما بعده إلى (ص ٣٤٢) وكذلك كتاب (اختلاف الحديث) كله في هذا المعنى .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في ب « قال الله » بدون حرف العطف ، وهو ثابت في الأصل .

(٦) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . وأيضاً فإنه في الأصل لم يذكر أول الآية ، بل ذكر فيه من أول قوله « من نسائكم » وذكر أولها في سائر النسخ ، فأثبتناه ليفهم القارئ غير الحافظ .

(٨) سورة الطلاق (٤) .

١٧٠٥ — وقال : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ^(١) وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ^(٢) » .

١٧٠٦ — فقال ^(٣) بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ : ذَكَرَ اللَّهُ
الْمُطَلَّقاتِ ^(٤) أَنَّ عِدَّةَ الْحَوَامِلِ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ، وَذَكَرَ فِي الْمَتَوَفَّى
عَنْهَا ^(٥) أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَعَلَى الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا أَنْ تَعْتَدَّ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَأَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا ، حَتَّى تَأْتِيَ بِالْعِدَّتَيْنِ مَعًا ، إِذْ لَمْ يَكُنْ
وَضَعُ الْحَمْلِ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ نَصًّا إِلَّا فِي الطَّلَاقِ ^(٦)

١٧٠٧ — ^(٧) كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ وَضَعَ الْحَمْلِ بَرَاءَةً ، وَأَنَّ
الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَعَشْرًا تَعْبُدُ ، وَأَنَّ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا تَكُونُ غَيْرَ مَدْخُولٍ
بِهَا فَتَأْتِي بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(٨) ، وَأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٣٤) .

(٣) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فِي الْمَطْلُقاتِ » وَحَرْفُ « فِي » لَيْسَ بِالْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهُ كُتِبَ فِيهِ
فَوْقَ السَّطْرِ بِخَطٍ آخَرَ .

(٥) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « أَنْ تَعْتَدَ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا ابْنِ جُمَاعَةَ .

(٦) هَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلَى وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، انْظُرِ الْمَوْطَأَ (ج ٢
ص ١٠٥ - ١٠٦) وَالْأَمَّ (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦) وَالْبِرَ الْمَشْهُورَ (ج ٦
ص ٢٣٥ - ٢٣٦) وَنَيْلَ الْأَوْطَارِ (ج ٧ ص ٨٨ - ٨٩) وَالْحَلِيَّ (ج ١٠
ص ٢٦٣ - ٢٦٥) .

(٧) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَزَيْدٌ فِي الْأَصْلِ « قَالَ » بَيْنَ السُّطُورِ .

(٨) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ ب زِيَادَةُ « وَعَشْرَ » ، وَفِي س وَ ج « وَعَشْرًا » ، وَلَيْسَ ذَلِكَ
فِي الْأَصْلِ ، وَكُتِبَ بَعْضُهُمْ فَوْقَ السَّطْرِ « وَعَشْرًا » ، وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ أَرَادَ
الْإِشَارَةَ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ فَذَكَرَ لَفْظَ « بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ » فَقَطْ .

فلا يَسْقُطُ^(١) أحدهما ، كما لو وجبَ عليها حَقَّانِ لرجلين لم يُسْقِطْ
أحدهما حقَّ الآخر ، وكما^(٢) إذا نَكَحَتْ في عِدَّتِها وأُصِيبَتْ^(٣)
اعتدَّتْ من الأوَّلِ ، واعتدَّتْ^(٤) من الآخر .

١٧٠٨ — قال^(٥) : وقال غيره من أصحاب رسول الله : إذا
وضعتْ ذَا بطنِها فقد حَلَّتْ ، ولو كان زوجها على السَّرِيرِ .

١٧٠٩ — قال الشافعي : فكانت الآية محتملة المعنيين معاً ،
وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكون الحملُ انقضاء العدة .

١٧١٠ — قال^(٦) : فدلَّتْ سُنَّةُ رسول الله على أنَّ وضعَ الحملِ
آخرُ العدة في الموتِ ، مثلُ معناه الطلاق^(٧) .

١٧١١ — ^(٨) أخبرنا سفيان^(٩) عن الزهري عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن

(١) في س « ولا يسقط » ، وفي باقي النسخ « فلا يسقطه » والذي في الأصل بالفاء ،
وأما الهاء فقد زادها بعضهم ملصقة في الطاء .

(٢) في س « كما » بحذف الواو ، وهو خطأ ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٣) في س « فأصِيبَتْ » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جماعة و س و ج « ثم اعتدت » وفي س « ثم اعتدت بعد » وكله مخالف
للأصل ، وقد كتب بعضهم فيه كلمة « ثم » فوق الواو وكلمة « بعد » فوق السطر أيضاً .

(٥) في سائر النسخ « قال الشافعي » وهو زيادة عن الأصل .

(٦) كلمة « قال » ثابتة في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي س
« قال الشافعي » .

(٧) في ابن جماعة و س « وفي مثل معناه الطلاق » ، وقوله « وفي » ليس في الأصل
ولكنه مكتوب فوق السطر بخط آخر . وفي س و ج « وفي مثل معناه في
الطلاق » . ومافي الأصل صحيح ، لأن « الطلاق » مبتدأ مؤخر ، و « مثل » خبر مقدم .

(٨) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٩) في النسخ زيادة « بن عينية » وليست في الأصل .

عَبْدُ اللَّهِ^(١) عَنْ أَبِيهِ : « أَنْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ^(٢) وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلْيَالٍ ، فَرَّ بِهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ^(٣) ، فَقَالَ : قَدْ تَصَنَّعْتَ لِلْأَزْوَاجِ ! إِنَّهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعِشْرًا^(٤) ! فَذَكَرْتُ ذَلِكَ سُبَيْعَةَ^(٥) لِرَسُولِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : كَذَبَ أَبُو السَّنَابِلِ ، أَوْ لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو السَّنَابِلِ ، قَدْ حَلَلَتْ فَتَزَوَّجِي^(٦) . »

- (١) في النسخ زيادة « بن عتبة » وليست في الأصل ، ولكنها مزادة بحاشيته .
 (٢) زاد بعضهم فوق اسمها في الأصل « بنت الحارث » وأثبتت هذه الزيادة في ابن جماعة هكذا « أن سبيعة الأسلمية ابنت الحارث » وفي س و ج « أن سبيعة الأسلمية بنت الحارث » وفي س « أن سبيعة بنت الحارث الأسلمية » . و « سبيعة » يضم السين المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح العين المهملة ، وهي بنت الحارث ، صحابية من المهاجرات ، وزوجها الذي توفي عنها هو « سعد بن خولة » .
 (٣) « بعكك » بفتح الباء الموحدة وسكون العين المهملة ، بوزن « جعفر » . وأبو السنايل هذا قرشي من بني عبد الدار بن قصي ، اختلف في اسمه كثيراً ، وهو صحابي معروف .
 (٤) كتب مصحح س بحاشيتها : « هكذا في جميع النسخ بالنصب ، وكأنه على اللغة الأسدية ، إن لم يكن تحريفاً من الناسخ الأول » !! وأقول : يريد باللغة الأسدية نصب معمولي « إن » . والألف في « عشراً » ثابتة في الأصل ومعها فتحتان ، وكانت ثابتة في ابن جماعة وكشطت ، وموضع الكشط ظاهر . والذي أراه أرجح أنه جاء به منصوباً على حكاية اللفظ في الآية ، إشارة منه إلى الاستدلال بها .
 (٥) في س « فذكرت سبيعة ذلك » وفي س و ج « فذكرت ذلك سبيعة الأسلمية » وكلاهما مخالف للأصل وابن جماعة .

- (٦) الحديث رواه الشافعي في الأم بنحوه بهذا الإسناد (ج ٥ ص ٢٠٦) . وهذا الإسناد ظاهره الإرسال ، لأن عبد الله بن عتبة بن مسعود لم يدرك القصة ، ولكن روى البخاري من طريق الليث عن يزيد : « أن ابن شهاب كتب إليه أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن أبيه أنه كتب إلى ابن الأرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية : كيف أفتاها النبي صلى الله عليه وسلم » الخ ، وروى مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب : « حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية » الخ ، قال الحافظ في الفتح (ج ٩ ص ٤١٥) : « قد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة ، فيحتمل أن يكون عبد الله لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها ممن سئد كرم الوسائط » . وهذا الاحتمال الذي ذكره الحافظ هو الواقع الصحيح ، فقد روى أحمد في المسند (ج ٦ ص ٤٣٢) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري

١٧١٢ — (٢) فقال : أمّا ما دلّت عليه السنة فلا حجة في أحدٍ (٢)

خالف قوله السنة ، ولكن أذكر من خلافهم ما ليس فيه نصّ سنة ،
مما دلّ عليه القرآن نصّا واستنباطا ، أو دلّ عليه القياس ؟

١٧١٣ — (٣) فقلت له : قال الله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْذُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ (٤) ﴾

= عن عبيد الله بن عبد الله قال : « أرسل مروان عبد الله بن عتبة إلى سبيعة بنت الحرث يسألها عما أفتاها به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة ، فتوفى عنها في حجة الوداع ، وكان بدريا ، فوضعت حملها قبل أن ينقضى أربعة أشهر وعشر من وفاته ، فلقبها أبو السنابل ، يعني ابن بعكك ، حين تملت من نفاسها ، وقد اكتحلت ، فقال لها : اربعى على نفسك ، أو نحو هذا ، لعلك تريدين النكاح ؟ ! إنها أربعة أشهر وعشر من وفاة زوجها ، قالت : فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ما قال أبو السنابل بن بعكك ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : قد حملت حين وضعت حملك . وهذا إسناد صحيح متصل ليست له علة ، ويظهر أن عبد الله بن عتبة حدث مروان القصة وذكر له أنه لم يسمعها من سبيعة نفسها ، فأمره أن يذهب إليها ويسألها ، حتى يتوثق من صحة الرواية .

وأما أصل القصة فإنه ثابت صحيح في الصحيحين وغيرها ، من أحاديث الصحابة ، انظر الموطأ (ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦) والأُم (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦) وطبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٢١٠ - ٢١١) ومسند أحمد (ج ٦ ص ٤٣٢ - ٤٣٣) ، وج ٤ ص ٣٠٤ - ٣٠٥) وفتح الباري (ج ٩ ص ٤١٤ - ٤٢٠) وصحيح مسلم (ج ١ ص ٤٣٣) والدر المنثور (ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧) والاصابة (ج ٨ ص ١٠٣) .

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » ، وزيد في الأصل بين السطور « قال » .

(٢) في ب « فلا حجة لأحد » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : سميع علم » . والايلاء : أن يحلف الرجل أن لا يقرب

امراته ، فان حدد لذلك أجلا أقل من أربعة أشهر فلا شيء عليه ، وإن زاد عنها أولم يحدد أجلا كان موليا ، وعليه إما أن يفيء في الأربعة الأشهر ويكفر عن يمينه ، وإما أن يطلق ، والحلف إنما يكون بالله عز وجل . قال الشافعي في الأم (ج ٥ ص

٢٤٨) : « ولا يحلف بشيء دون الله تبارك وتعالى ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم :

إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت . =

تَرْبُصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ فَأَوْأَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا
الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ^(١) .

١٧١٤ فقال الأكثرُ ممن رَوَى عنه من أصحابِ النبي ^(٢)

عندنا : إذا مضتْ أربعةُ أشهرٍ وَقِفَ المُولَى ، فَإِذَا أَنْ يَنْفَى ، وَإِذَا
أَنْ يُطَلَّقَ ^(٣) .

١٧١٥ — وَرَوَى عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ^(٤) : عَزِيمَةُ الطَّلَاقِ

انْقِضَاءُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(٥) .

== قال الشافعى : فمن حلف بالله عز وجل فعليه الكفارة إذا حنث ، ومن حلف
بشيء غير الله تعالى فليس بحنث ، ولا كفارة عليه إذا حنث ، والمولى من
حلف يمين يلزمه بها كفارة . وهذا هو الحق ، وفي الإيلاء تفاصيل كثيرة
عند الفقهاء .

(١) سورة البقرة (٢٢٦ و ٢٢٧) .

(٢) فى س « من أصحاب رسول الله » وما هنا هو الثابت فى الأصل .

(٣) هذا مذهب ابن عمر ، رواه عنه البخارى (ج ٩ ص ٣٧٧) وقال : « ويذكر ذلك
عن عثمان وعلى وأبى الدرداء وعائشة واثني عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم » . وذكر الحافظ فى الفتح تخرىج الآثار عنهم بذلك ، ثم قال : « وهو
قول مالك والشافعى وأحمد وإسحق وسائر أصحاب الحديث » .

(٤) فى س « رسول الله » وما هنا هو الذى فى الأصل .

(٥) فى س و ج « الأربعة أشهر » وفى ابن جماعة و س « الأربعة الأشهر » . وما هنا هو
الذى فى الأصل ، ثم ألصق بعضهم فى الكلمتين ألفاً ولما فى أول كل منهما . وهذا
القول قول ابن مسعود وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والثورى
وأهل الكوفة ، كما حكاه ابن رشد فى بداية المجتهد (ج ٢ ص ٨٣) والترمذى فى
سننه (ج ٢ ص ٢٢٢ — ٢٢٢ من شرح المباركفورى) .

١٧١٦ — (١) ولم يُحفظ^(٢) عن رسول الله في هذا^(٣) — بأبي هو وأمي — شيئاً^(٤) .

١٧١٧ — قال : فأى القولين^(٥) ذهبت ؟

١٧١٨ — قلتُ : ذهبتُ إلى أن المولى لا يلزمه طلاقٌ ، وأن امرأته إذا طلبت حَقَّها منه لم أعرض له حتى تمضي أربعة أشهرٍ ، فإذا مضت أربعة أشهرٍ قلت له : في أو طلق ، والفَيْئَةُ^(٥) الجماعُ .

١٧١٩ — قال : فكيف اخترته على القول الذي يخالفه ؟

١٧٢٠ — قلتُ : رأيتُه أشبه بمعنى كتاب الله وبالمعقول^(٦) .

١٧٢١ — قال^(٧) : وما دَلَّ عليه من كتاب الله ؟

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « يحفظ » تقطت في الأصل بالياء التحتية وفوقها ضمة ، على البناء لما لم يسم فاعله ، وقوله « شيئاً » كتب فيه بالألف ، فيكون نائب الفاعل إما قوله « عن رسول الله » وإما قوله « في هذا » ، على لغة من أجاز ذلك ، كما بينا آنفاً في (رقم ١٤٨٧) . وفي ابن جماعة « نحفظ » بالنون على البناء للفاعل ، وفي س بالبناء للمفعول ورفع « شيء » . وكله مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و س « في هذا عن رسول الله » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « فإلى أى القولين » وهو مخالف للأصل . وما فيه صحيح على تقدير « ذهبت إليه » .

(٥) « الفَيْئَةُ » بفتح الفاء وبكسرهما : الرجوع ، ولم تضبط الفاء في الأصل إلا مرتين فيما يأتي ، إحداها بالفتح ، والأخرى بالفتح والكسر معاً .

(٦) في س و ج « بالمعقول » بدون واو العطف ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، وهو خطأ أيضاً ، لأنه يريد الاستدلال لقوله بالكتاب وبالعقل ، ولذلك سيأتى سؤال مناظره له قريباً ، إذ يقول : « فما يفسده من قبل العقول » .

(٧) في س « وقال » وهو مخالف للأصل وباقي النسخ .

١٧٢٢ - قلتُ : لَمَّا قَالَ اللَّهُ : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ

تَرْبُصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ^(١) ﴾ - : كَانَ الظَّاهِرُ فِي الْآيَةِ أَنَّ مَنْ أَنْظَرَهُ اللَّهُ

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ^(٢) عَلَيْهِ سَبِيلٌ حَتَّى تَمُضِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ .

١٧٢٣ - قَالَ : فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ^(٣) عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لَهُ

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ يَنْفِي فِيهَا ، كَمَا تَقُولُ : قَدْ أَجَلَّتْكَ فِي بِنَاءِ هَذِهِ الدَّارِ أَرْبَعَةَ

أَشْهُرٍ تَفْرُغُ فِيهَا مِنْهَا ؟

١٧٢٤ - قَالَ ^(٤) : فَقُلْتُ لَهُ : هَذَا لَا يَتَوَهَّمُهُ مَنْ خُوِطِبَ بِهِ

حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ ^(٥) ، وَلَوْ قَالَ : قَدْ أَجَلَّتْكَ فِيهَا أَرْبَعَةَ

أَشْهُرٍ - : كَانَ إِنَّمَا أَجَلَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَا يَجِدُ عَلَيْهِ سَبِيلًا حَتَّى تَنْقُضِيَ وَلَمْ

يَفْرُغْ مِنْهَا ، فَلَا ^(٦) يُنْسَبُ إِلَيْهِ أَنْ لَمْ يَفْرُغْ مِنَ الدَّارِ وَأَنَّهُ أَخْلَفَ

فِي الْفَرَاغِ مِنْهَا مَا بَقِيَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ شَيْءٌ ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ

لَزِمَهُ اسْمُ الْخُلْفِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بِنَاءِ الدَّارِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنْ يُقَارِبَ ^(٧)

(١) سورة البقرة (٢٢٦) .

(٢) كلمة « له » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل ، وإن ضرب عليها بعضهم
بإشارة خفيفة .

(٣) في س « أن يكون كتاب الله » ، وكلمة « كتاب » ليست في الأصل ولا غيره
من النسخ .

(٤) كلمة « قال » ثابتة في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج .
وفي س « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .

(٥) في ب زيادة « ذلك » ولا أدري من أين أتى بها مصححها .

(٦) في س « ولا » بالواو ، والذي في الأصل يحتمل القراءة بالواو وبالفاء ، ولكنه
بالفاء أقرب إلى عادته في الكتابة .

(٧) في النسخ المطبوعة « تقارب » وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، وخطأ أيضا .

الأربعة ، وقد بقي منها ما يحيط العلم أنه لا ينبغي فيما بقي من الأربعة^(١) .

١٧٢٥ — وليس في الفيئة دلالة على أن لا يفي الأربعة إلا مضياً^(٢) ، لأن الجماع يكون في طرفة عين ، فلو كان على ما وصفت تزايل^(٣) حاله حتى تمضي أربعة أشهر ، ثم تزايل^(٣) حاله الأولى ، فإذا زایلها صار إلى أن لله عليه حقاً^(٤) ، فإمّا أن يفي وإمّا أن يطلق .

١٧٢٦ — فلو لم يكن في آخر الآية ما يدل على أن معناها غير ما ذهب إليه كان قوله^(٥) أو لاهما بها ، لما وصفنا ، لأنه ظاهرها .

١٧٢٧ — والقرآن على ظاهره ، حتى تأتي دلالة منه أوسنة^(٦) أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر^(٧) .

(١) في النسخ المطبوعة « الأربعة الأشهر » وكلمة « الأشهر » ليست في الأصل ولا ابن جماعة .

(٢) في ابن جماعة و س « على أن لا يفي في الأربعة إلا بمضياً » . وفي س « على أن لا يفي في الأربعة الأشهر إلا بمضياً » وكذلك في ج ولكن بلفظ « الأربعة أشهر » . وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعضهم بين السطور كلمتي « في » و « الأشهر » وألصق لهما في « مضياً » لتقرأ « لمضياً » . وكل هذا عبث ، وما في الأصل صحيح .

(٣) « تزايل » في الموضعين منقوطة بالتاء الفوقية في الأصل وابن جماعة . و « التزايل » التباين . وفي س و ج « يزايل » في الموضعين ، وفي س « تزايل » في الموضع الأول ، وكل هذا خطأ ولا معنى له .

(٤) في سائر النسخ « حقاً عليه » بالتقديم والتأخير . وما هنا هو الأصل ثم عبث به عابث ف ضرب على كلمة « عليه » ثم كتبها بالحاشية ، وأشار إلى جعل موضعها بعد « حقاً » .

(٥) في سائر النسخ « قولنا » ، وهو مخالف للأصل . والضمير في « قوله » راجع إلى « غير » ، أي : كان القول بغير ما ذهب إليه أولى القولين بالآية .

(٦) في النسخ المطبوعة « أو من سنة » . وحرف « من » مكتوب بخط ضئيل في الأصل فوق السطر ، وكذلك كتب في ابن جماعة فوق السطر .

(٧) في س « الظاهر » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

١٧٢٨ — قال : فما في سياق الآية ما يدل^(١) على ما وصفت ؟

١٧٢٩ — قلت : لما ذكر الله عز وجل أن للمولى أربعة أشهر

ثم قال : ﴿ فَإِنْ فَأَوْأ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۚ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ

فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۚ ﴾^(٢) فذكر الحكمين معاً بلا فصل بينهما - :

أنهما إنما يقعان بعد الأربعة الأشهر ، لأنه إنما جعل عليه الفيئة

أو الطلاق ، وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد ، فلا^(٣) يتقدم

واحد منهما صاحبه وقد ذكرنا في وقت واحد ، كما يقال له في الرهن

أفده أو نبيعه^(٤) عليك ، بلا فصل ، وفي كل ما خير^(٥) فيه : افعل

كذا أو كذا ، بلا فصل .

١٧٣٠ — ولا يجوز أن يكوناً ذكرهما بلا فصل فيقال ١٥١

الفيئة فيما بين أن يولي أربعة أشهر^(٦) ، وعزيمة الطلاق انقضاء

الأربعة الأشهر ، فيكونان^(٨) حكمين ذكرهما معاً ، يفسح في أحدهما

ويضيّق في الآخر .

(١) في س و ج « مما يدل » وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، بل كتب في ابن جماعة على « ما » كلمة « صح » .

(٢) سورة البقرة (٢٢٦ و ٢٢٧) .

(٣) في س « لا » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٤) ضبطه في ابن جماعة بالرفع بضمة فوق العين ، والنصب أصح ، لأنه منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبا بعد « أو » في جواب الأمر .

(٥) في س « خيرت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في سائر النسخ « إلى أربعة أشهر » وحرف « إلى » ليس في الأصل ولكنه كتب فوق السطر بخط آخر .

(٨) في س « فيكونا » بحذف النون ، وهي ثابتة في الأصل وباقي النسخ .

١٧٣١ — قال : فأنت تقول : إن فاء قبل الأربعة الأشهر^(١)
فهي فيئة ؟

١٧٣٢ — قلت : نعم ، كما أقول : إن^(٢) قضيت حقاً عليك إلى
أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متسرع^(٣) بتقديمه قبل
يحل^(٤) عليك^(٥) .

١٧٣٣ — فقلت له^(٦) : رأيت من الإثم كان^(٧) زمعاً على
الفئة في كل يوم إلا أنه لم يجامع حتى تنقضي أربعة أشهر ؟
١٧٣٤ — قال : فلا يكون الإجماع على الفئة شيء^(٨) حتى
ينى ، والفئة الجماع إذا كان قادراً عليه .

١٧٣٥ — قلت : ولو جامع لا ينوي فئة خرج من طلاق
الإيلي^(٩) ! لأن المعنى^(١٠) في الجماع ؟

(١) كلمة « الأشهر » ثابتة في الأصل . وفي ابن جماعة بدلها « أشهر » وضرب
عليها بالجرة .

(٢) في س « كما تقول إذا » وهو مخالف للأصل وباقي النسخ .

(٣) في سائر النسخ « متطوع » ، والذي في الأصل « متسرع » وهو أصح وأجود معنى .

(٤) في النسخ المطبوعة « قبل أن يحل » ، وحرف « أن » ليس في الأصل ، ولا نسخة
ابن جماعة ، بل كتب فيها في موضعه « صح » ، ولم يمنع هذا أن يزيد الحرف
بعضهم بحاشيتها !!

(٥) في سائر النسخ زيادة « الأجل » ولم تذكر في الأصل .

(٦) في س و ج « وقلت له » ، وفي س « قال وقلت له » وفي ابن جماعة « قال
الشافعي وقلت له » وكلها مخالف للأصل .

(٧) يعني : رأيت من الإثم الصورة الآتية : كان زمعاً الخ ؟

(٨) هكذا رسم في الأصل على صورة المرفوع بغير ضبط ، فضبطناه بالنصب مع بقاء رسمه .

(٩) « الإيلاء » مهموز ، ولغة قریش تخفيف الهمزات في أكثر الكلام . فإذا حذف
صار على صورة المقصور ، فيكتب بالياء ، والربيع يكتب أكثر الكلمات بالألف ،
ولكنه يحرص على كتابة بعضها بالياء ، إذا خشى أن يقرأها القارئ بالألف ،
ولذلك كتب كلمة « الإيلي » هنا وفيما يأتي في كل المواضع بالياء ، ليرشد القارئ إلى
أنها في لغة الشافعي بحذف الهمزة .

(١٠) في س « لأنه المعنى » وهو خطأ ومخالف للأصل .

١٧٣٦ — قال : نعم .

١٧٣٧ — قلتُ : وكذلك^(١) لو كان عازماً على أن لا يفيء ، يحلفُ

في كُلِّ يومٍ ألا يفيء ، ثم جامع قبل مُضي الأربعة أشهرٍ بطرفة عينٍ

— : خَرَجَ مِنْ طَلاقِ الْإِيْلَى ؟ وإن كان جماعه لغير الفِئَةِ خَرَجَ بِهِ^(٢)

مِنْ طَلاقِ الْإِيْلَى ؟

١٧٣٨ — قال : نعم .

١٧٣٩ — قلتُ : وَلَا يَصْنَعُ^(٣) عَزْمُهُ عَلَى أَنْ لَا يَفِيءَ ؟ وَلَا يَمْنَعُهُ

جَمَاعُهُ بِلَذَّةٍ لغيرِ الْفِئَةِ ، إِذَا جَاءَ بِالْجَمَاعِ — : مِنْ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ مِنْ طَلاقِ

الْإِيْلَى عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ ؟

١٧٤٠ — قال : هذا كما قلت ، وخروجه بالجماع ، على أَيِّ مَعْنَى

كَانَ الْجَمَاعُ .

(١) في ابن جماعة « كذلك » بحذف الواو ، وفي س « فكذاك » بالفاء ، وكلاهما مخالف للأصل .

(٢) كلمة « به » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل . وأما نسخة ابن جماعة فقد سقطت منها الجملة كلها ، ثم كتب بعضها بالحاشية ، وهو « وإن كان جماعه لغير الفِئَةِ » ولم يكتب ما بعده .

(٣) في ابن جماعة و س « ولا يضيع » ، وفي ج « ولا يضع » ، وفي س « فلا يضيع » ، وكتب مصححها بحاشيتها : « هكذا هو في بعض النسخ ، وفي بعض آخر : فلا يضع ، بغير ياء ، وانظر » . وكل هذا خطأ ومخالف للأصل ، وقد وضع به تحت الصاد نقطة ، أمانة على إهمالها ، والنون واضحة فيه . والمعنى أن الشافعي يسأل مناظره عما إذا كان المولى عازماً أن لا يفيء ، وجامع بلذة وهو لا ينوي الفِئَةَ ، ألا يصنع عزمه ذلك شيئاً ؟ ولا يمنع من أن يكون جماعه فِئَةً وإن خالف عزمه ؟ فقوله « يصنع » حذف مفعوله لفهمه من سياق الكلام .

١٧٤١ — قلتُ : فكيف^(١) يكونُ عازماً على أن يفيء في كل

يومٍ ، فإذا مضت أربعة أشهرٍ لزمه الطلاقُ ، وهو لم يعزِم عليه ، ولم يتكلم به ؟ أتُرى هذا قولاً يصحُّ في العقولِ^(٢) لأحدٍ ؟ !

١٧٤٢ — قال : فما يُفسدُه من قبلِ العقولِ^(٣) ؟

١٧٤٣ — قلتُ : رأيتَ إذا قال الرجلُ لامرأته : والله لا أقربُك

أبدًا — أهو كقوله : أنت طالقٌ إلى أربعة أشهرٍ ؟

١٧٤٤ — قال : إن^(٤) قلتُ نعم ؟

١٧٤٥ — قلتُ : فإن جامع قبلِ الأربعة^(٥) ؟

١٧٤٦ — قال : فلا ، ليس مثلَ قوله أنت طالقٌ إلى أربعة

أشهرٍ .

١٧٤٧ — قال^(٥) : فتكلمُ المولى بالإيلي ليس هو طالقٌ^(٦) ،

(١) في ت « وكيف » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) في الموضعين في سائر النسخ « المعقول » وهو مخالف للأصل .

(٣) حرف « إن » لم يذكر في س و ج وهو ثابت في الأصل وابن جماعة ، وحذفه خطأ .

(٤) في ت زيادة « الأشهر » وفي س و ج « أشهر » وليس شيء من هذا في الأصل ولا ابن جماعة .

(٥) في سائر النسخ « قلت » ، والذي في الأصل « قال » والمراد به الشافعي ، وهذا من تنويعه في استعمال ضمير المتكلم أو الغائب .

(٦) في ج « طالق » وهو خطأ . و « طلاق » منصوب خبر « ليس » ، و « هو » ضمير فصل ، ولم تضبط الكلمة في الأصل ، وضبطت في ابن جماعة بالرفع ، فتكون كلمة « هو » مبتدأ ، و « طلاق » خبر ، والجملة خبر « ليس » .

إنما هي^(١) يمين^٢، ثم جاءت عليها مُدَّةٌ جعلتها طلاقاً، أيجوز لأحد

يعقل من حيث يقول أن يقول مثل هذا إلا بخبر لازم؟!!

١٧٤٨ - قال^(٢): فهو يدخل عليك مثل هذا.

١٧٤٩ - قلت: وأين^(٣)؟

١٧٥٠ - قال: أنت تقول: إذا مضت أربعة أشهر وقِفَ،

فإن فاءً وإلا جبر على أن يطلق.

١٧٥١ - قلت: ليس من قبل أن الإيلي طلاق، ولكنها

يمين جعل الله لها وقتاً منع بها الزوج من الضرار، وحكم عليه إذا

كانت أن جعل^(٤) عليه إمّا أن يفي وإمّا أن يطلق، وهذا حكم

حادث بمضي أربعة^(٥) الأشهر، غير الإيلي، ولكنّه مؤتلف^(٦)،

يجبر^(٧) صاحبه على أن يأتي بأيهما شاء: فيئة^(٨) أو طلاق، فإن امتنع

(١) في س «إنما هو» وهو مخالف للأصل وسائر النسخ.

(٢) في س «قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال» وهو زيادة عما في الأصل وسائر النسخ.

(٣) في س «وأين هو» وكلمة «هو» لم تذكر في الأصل ولا غيره.

(٤) في سائر النسخ «يجعل». والذي في الأصل «جعل» ثم عبت به بعضهم فألصق ياء في الجيم، وهي ظاهرة الاصطناع.

(٥) في سائر النسخ «الأربعة» وهو مخالف للأصل، وقد ألصق بعضهم ألفاً ولاماً في أول الكلمة.

(٦) «مؤتلف» أي جديد مستأنف. وفي ب و س «مؤقت» وفي ج «موقوت» وكله مخالف للأصل وابن جماعة.

(٧) في س و ج «يجبر» وهو خطأ ومخالف للأصل وابن جماعة.

(٨) «فيئة» ضبطت هنا في الأصل بفتحة فوق الفاء وكسرة تحتها.

منهما أَخَذَ منه الذى يُقَدَّرُ على أَخْذِهِ منه ، وذلك أن يطلقَ عليه ،
لأنه لا يحلُّ^(١) أن يُجمَعَ عنه !!

*** (٢)

١٧٥٢ - ^(٣) واختلفوا فى المواريث : فقال زيد بن ثابتٍ ومَن
ذهبَ مذهبَه : يُعطى كلُّ وارثٍ ما سُمِّيَ له ، فان فَضَلَ فَضْلٌ ولا
عَصَبَةَ للميتِ ولا ولاءٍ - : كان ما بقى لجماعة المسلمين .

١٧٥٣ - وعن غيره^(٤) منهم : أنه كان يرُدُّ فضلَ المواريثِ
على ذوى الأرحام ، فلو أن رجلاً تركَ أخته ، ورثتهُ النِّصفَ ورُدَّ
عليها النِّصفُ .

(١) هنا فى سائر النسخ زيادة « له » وعليها فى ابن جماعة « صح » . وهى مزادة فى
الأصل فوق السطر ، وزيادتها غير جيدة ، لأن كلمة « يطلق » ضبطت فى الأصل بشدة
وفتحة فوق اللام ، فتعين بذلك بناؤها لما لم يسم فاعله ، وعليه يتعين أيضاً قراءة كلمة
« يجمع » بالبناء للمجهول ، فلا تصح زيادة « له » هنا ، وإلا تعين أن يكون الفاعل
مبين للفاعل ، كما هو واضح بديهي .

(٢) هنا فى ابن جماعة عنوان « باب المواريث » وليس فى الأصل ، ولكنه مكتوب بحاشيته
بخط آخر ، وفى النسخ المطبوعة « باب فى المواريث » . وهذا العنوان لامعنى له هنا ،
لأن الشافعى لم يعقد الكلام لأجل المواريث ، وإنما الكلام الآتى فى مسألة رد الميراث
ثم ما بعده فى توريث الجد - : ذكرهما الشافعى مثالين آخرين من الاختلاف بين أهل
العلم مما « ليس فيه نص سنة » ، مما دل عليه القرآن نصاً واستنباطاً أو دل عليه القياس
كما مضى فى الفقرة (١٧١٢) .

(٣) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٤) فى سائر النسخ « وروى عن غيره » ، وكلمة « روى » ليست فى الأصل .

١٧٥٤ — فقال : بعض الناس : لم لم ترد فضل المواريث ؟

١٧٥٥ — قلت : استدلالاً بكتاب الله .

١٧٥٦ — قال : وأين يدل كتاب الله على ما قلت ؟

١٧٥٧ — قلت : قال الله : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾^(١) .

١٧٥٨ — وقال : ﴿ وَإِنْ^(٢) كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ^(١) ﴾ .

١٧٥٩ — فذكر الأخت منفردة ، فأنتهى بها - جل ثناؤه -

إلى النصف ، والآخر منفرداً ، فأنتهى به إلى الكل ، وذكر الإخوة

والأخوات ، فجعل للأخت^(٣) نصف ما للأخ .

١٥٢

١٧٦٠ — وكان حكمه - جل ثناؤه - في الأخت منفردة ومع

الأخ سواء ، بأنها لا تساوى الأخ ، وأنها تأخذ النصف مما يكون

له من الميراث .

١٧٦١ — فلو قلت في رجل مات وترك أخته : لها النصف

(١) سورة النساء (١٧٦) .

(٢) في الأصل « فان » بالفاء ، وهو سهو من الربيع لمخالفته التلاوة . وكانت أيضاً بالفاء في نسخة ابن جماعة ، ثم أصلحت فجعلت واواً .

(٣) في ابن جماعة و س و ج زيادة « منفردة » وليست في الأصل .

بالميراث وأردد^(١) عليها النصف - : كنت قد أعطيتها الكل منفردة ،
وإنما جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع .

١٧٦٢ - ^(٢) فقال : فاني لست أعطيتها النصف الباقي ميراثاً ،
إنما أعطيتها^(٣) إياه ردّاً .

١٧٦٣ - قلت : وما معنى « ردّاً » ؟! أشي به استحسنته ، وكان
إليك أن تضعه حيث شئت ؟ فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد
النسب منه ، أ يكون ذلك لك ؟!

١٧٦٤ - قال : ليس ذلك للحاكم ، ولكن^(٤) جعلته ردّاً
عليها بالرحم .

١٧٦٥ - ميراثاً^(٥) ؟

١٧٦٦ - قال : فإن قلت^(٦) ؟

١٧٦٧ - قلت : إذن تكون ورثتها غير ما ورثها الله^(٧) .

(١) في سائر النسخ « وأرد » بالإدغام ، والذي في الأصل بدالين . وفك الإدغام

جائز ، وهو لغة أهل الحجاز كما نص عليه أبو حيان في البحر (ج ٢ ص ١٥٠) .

(٢) هنا في ب زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .

(٣) في س و ج « أعطيتها » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب « ولكن » وهو مخالف للأصل .

(٥) قوله : « ميراثاً » ذكره الشافعي في الرد على مناظره إنكاراً لقوله وإلزاماً له الحجة .

وزاد بعضهم في الأصل فوق السطر كلمة « فقلت » بيانا لذلك ، وثبتت في سائر النسخ .

(٦) في س و ج « فان قلته ميراثاً » والزيادة ليست في الأصل ، وليست جيدة هنا .

(٧) ذكر الشافعي في الأم (ج ٤ ص ٦ - ٧) نحو هذه المناظرة بينه وبين بعض الناس

في الخلاف في رد الموارث ، وقال في آخرها : « فقلت له : وآي الموارث كلها

تدل على خلاف رد الموارث . قال : فقال : أرأيت إن قلت لأعطيها النصف

١٧٦٨ - قال : فأقول : لك ذلك^(١) ، لقول الله : ﴿ وَأُولُوا

الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾^(٢) .

١٧٦٩ - ^(٣) فقلت له^(٤) : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ

بِبَعْضٍ ﴾ نزلت^(٥) بأنَّ الناسَ تَوَارَثُوا بِالْحِلْفِ ، ثم توارثوا بالإسلام

والهجرة ، فكان المهاجرُ يَرِثُ المهاجرَ ، ولا يَرِثُهُ مِن ورثته مِن

لم يكن مهاجرًا ، وهو أقربُ إليه ممن ورثه ، فنزلت ﴿ وَأُولُوا

الْأَرْحَامِ ﴾ الآية - : على ما فرضَ لهم^(٦) .

١٧٧٠ - قال : فاذا ذكر الدليل على ذلك ؟

١٧٧١ - قلت^(٧) : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ

الباقى ميراثًا ؟ قلتُ له : قل ماشئت . قال : أراها موضوعة . قلت : فإن

رأى غيرك غيرهما موضعه ، فأعطاها جارةً له محتاجةً ، أو جارةً له محتاجةً ،

أو غريبًا محتاجةً ؟ ! قال : فليس له ذلك . قلت : ولا لك ، بل هذا أعذرُ

منك ، هذا لم يخالف حكم الكتاب نصًّا ، وإنما خالف قولَ عوامِّ

المسلمين ، لأنَّ عوامِّ منهم يقولون هو لجماعة المسلمين .

(١) في ابن جماعة « قال : فأقول ذلك » بحذف « لك » وهي ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعضهم فيه . وفي س و ج « قلت فأقول ذلك » وهو خطأ واضح .

(٢) سورة الأنفال (٧٥) . وسورة الأحزاب (٦) .

(٣) هنا في س زيادة « قال » . وفي باقى النسخ زيادة « قال الشافعى » .

(٤) كلمة « له » لم تذكر في س و ج وهي ثابتة في الأصل .

(٥) في ابن جماعة و س « وأولوا الأرحام نزلت » وما هنا هو الثابت في الأصل .

(٦) « فرض » ضبط في الأصل بضم الفاء ، وضبطت في ابن جماعة بفتحها . وفي س « على

ما فرض الله لهم » . وانظر في نزول الآية لباب النقول للسيوطى (ص ١١٤) والدر

المنثور له أيضا (ج ٣ ص ٢٠٧) .

(٧) في ابن جماعة و س و ج « فقلت » وهو مخالف للأصل .

يَبْعُضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ * - : عَلَى مَا فَرَضَ لَهُمْ ^(١) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَنْ يَرِثُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِثُ ؟ وَأَنَّ الزَّوْجَ يَكُونُ أَكْثَرَ مِيرَاثًا مِنْ أَكْثَرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِيرَاثًا ؟ وَأَنْتَ ^(٢) لَوْ كُنْتَ إِنَّمَا تُورِثُ بِالرَّحِمِ كَانَتْ رَحِمُ الْبِنْتِ ^(٣) مِنْ الْأَبِ كَرَحِمِ الْإِبْنِ ؟ وَكَانَ ذَوُو الْأَرْحَامِ يَرِثُونَ مَعًا ، وَيَكُونُونَ ^(٤) أَحَقَّ ^(٥) مِنَ الزَّوْجِ الَّذِي لَا رَحِمَ لَهُ ؟ !

١٧٧٢ - وَلَوْ كَانَتْ الْآيَةُ كَمَا وَصَفْتَ كُنْتَ قَدْ خَالَفتَهَا فِيمَا ذَكَرْنَا ، فِي أَنْ يَتْرُكَ ^(٦) أُخْتَهُ وَمَوَالِيَهُ ^(٧) ، فَتُعْطِيَ أُخْتَهُ النِّصْفَ وَمَوَالِيَهُ النِّصْفَ ، وَلَيْسُوا بِذَوِي أَرْحَامٍ ^(٨) ، وَلَا مَفْرُوضٌ لَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَرَضٌ مُنْصَوِّصٌ ^(٩) .

(١) « فرض » ضبطت أيضا في الأصل بضم الفاء . وفي س و ج « على ما فرض الله لهم » . وفي ابن جماعة و ب « فيما فرض الله لهم » . وكله مخالف للأصل .

(٢) في ج « فانك » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) في ب « الابنة » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جماعة « ويكون » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ زيادة « به » وليست في الأصل ، ولكنها مزادة فيه بين السطور .

(٦) « يترك » يعني المورث . وقد تقطأ أولها في الأصل بالتحنية ، ولم ينقط في ابن جماعة وفي ب « ينزل » وهو خطأ غريب !!

(٧) هنا في ب و س زيادة « وهي إليه أقرب » وليست في الأصل ولا ابن جماعة ، وقد زادها بعضهم بحاشية الأصل .

(٨) في ب « الأرحام » وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم فيه فوق السطر لاما وألفا .

(٩) وانظر أيضا الأم (ج ٤ ص ١٠ - ١١) .

*** (١)

١٧٧٣ — (٢) واختلفوا في الجدِّ : فقال زيد بن ثابتٍ ، ورُوى
عن عمرَ وعثمانَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ : يُورَثُ (٣) معه الإخوةُ .
١٧٧٤ — وقال أبو بكرٍ الصديقُ وابنُ عباسٍ ورُوى عن
عائشةَ وابنِ الزبيرِ وعبد الله بن عُتبة : أنهم جعلوه أباً ، وأسقطوا
الإخوةَ معه (٤) .

١٧٧٥ — (٥) فقال (٦) : فكيف صرتم إلى أن ثبتتم (٧) ميراثَ
الإخوةِ مع الجدِّ ؟ أبدلالةٍ من كتاب الله أو سنة (٨) ؟
١٧٧٦ — قلتُ : أمّا شيءٌ مُبينٌ في كتاب الله أو سنةٍ فلا أعلمه .
١٧٧٧ — قال : فالأخبارُ متكافئةٌ (٩) ، والدلائلُ بالقياسِ
مع مَنْ جعله أباً وحجّبَ به الإخوةَ .

-
- (١) هنا بحاشية الأصل عنوان « باب اختلاف الجدِّ » ، وفي باقي النسخ « باب الاختلاف
في الجدِّ » وليس للعنوان هنا موضع ، كما بينا في الحاشية التي قبل الفقرة (١٧٥٢) .
(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
(٣) في س و ج « يرث » وهو مخالف للأصل . والذي فيه يحتمل أن يقرأ أيضاً « نُورَثُ » .
(٤) انظر أيضاً الموطأ (ج ٢ ص ٥٢ - ٥٣) .
(٥) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٦) في س « قال » وهو مخالف للأصل .
(٧) في س و ج « أثبتتم » وهو مخالف للأصل .
(٨) في س « أو بسنة » والباء ليست في الأصل ، وحذفها أصح وأجود . وفي ج
« أو سنته » وهو خطأ .
(٩) في النسخ المطبوعة زيادة « فيه » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .

١٧٧٨ — قلت^(١) : وأين الدلائل ؟

١٧٧٩ — قال : وجدتُ اسمَ الأبوةِ تلزمُهُ^(٢) ، ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بني الأم ، ووجدتكم لا تنقصونه من السُّدُسِ ، وذلك كله حكمُ الأبِ .

١٧٨٠ — قلتُ له : ليس باسم^(٣) الأبوةِ فقط نُورِثُهُ .

١٧٨١ — قال : وكيف ذلك ؟

١٧٨٢ — قلتُ : أجد^(٤) اسمَ الأبوةِ يلزمه وهو لا يرثُ .

١٧٨٣ — قال : وأين^(٥) ؟

١٧٨٤ — قلتُ : قد يكونُ دونه أبٌ ، واسمُ الأبوةِ تلزمه

وتلزمُ آدمَ ، وإذا كان^(٦) دون الجدِّ أبٌ لم يرثْ ، ويكون مملوكاً وكافراً وقتلاً فلا يرثُ ، واسمُ الأبوةِ في هذا كله لازمٌ له ، فلو

١٥٣

كان باسمِ الأبوةِ فقط يرثُ ورثَ في هذه الحالاتِ .

(١) في ابن جماعة و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٢) هكذا تقطت التاء من فوق في الأصل هنا وفي بعض المواضع الآتية ، وهو جائز ، لأن المضاف إليه مؤنث لفظاً ، فاكسب المضاف التأنيث منه . وفي سائر النسخ « يلزمه » على التذكير .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س « لاسم » باللام ، وهو مخالف للأصل وباقي النسخ .

(٥) في سائر النسخ « قد أجد » ، وحرف « قد » لم يذكر في الأصل ، ولسكنه زيد فيه فوق السطر .

(٦) في س « فأين » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س « وإن كان » وهو مخالف للأصل .

١٧٨٥ - وَأَمَّا حَجَبُنَا بِهِ بَنِي الْأُمِّ فَإِنَّمَا حَجَبْنَاهُمْ بِهِ خَبْرًا ،
لَا بِاسْمِ الْأَبَوَّةِ ، وَذَلِكَ : أَنَّا نَحْجُبُ بَنِي الْأُمِّ يَبْنَتِ^(١) ابْنِ ابْنِ
مُتَسَفِّلَةٍ^(٢) .

١٧٨٦ - وَأَمَّا أَنَّا لَمْ نَنْقُصْهُ مِنَ الشُّدُسِ فَلَسْنَا نَنْقُصُ الْجَدَّةَ
مِنَ الشُّدُسِ .

١٧٨٧ - وَإِنَّمَا فَعَلْنَا هَذَا كُلَّهُ اتِّبَاعًا ، لَا أَنْ حَكَمَ الْجَدُّ إِذْ^(٣)
وَافَقَ حَكَمَ الْأَبِ فِي مَعْنَى كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ مَعْنَى ، وَلَوْ كَانَ حَكَمُ
الْجَدِّ إِذَا وَافَقَ حَكَمَ الْأَبِ^(٤) فِي بَعْضِ الْمَعَانِي كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ الْمَعَانِي - :
كَانَتْ بَنْتٌ^(٥) الْإِبْنِ الْمُتَسَفِّلَةِ^(٦) مُوَافِقَةً لَهُ ، فَإِنَّا نَحْجُبُ بِهَا بَنِي

(١) فِي س و ج « وَذَلِكَ إِنَّمَا تَحْجُبُ بَنِي الْأُمِّ بَنْتٌ » أَلْح ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ،
وَفِي س كالأَصْل وَلَكِنْ فِيهَا « بَابَنَةٌ » بَدَل « يَبْنَتٌ » .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخ « مُتَسَفِّلَةٌ » بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ عَلَى التَّاءِ ، وَالَّذِي فِي الأَصْلِ تَقْدِيمُ التَّاءِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخ « إِذَا » وَالَّذِي فِي الأَصْلِ « إِذْ » ثُمَّ زَادَ بَعْضُهُمْ أَلِفًا بَعْدَ الذَّالِ .

(٤) هَكَذَا ضُبِطَ فِي الأَصْلِ بِشِدَّةٍ فَوْقَ الْبَاءِ وَهِيَ لُغَةٌ نَادِرَةٌ ، فِي اللِّسَانِ (ج ١٨ ص ٩) :

« وَيُقَالُ : اسْتَتَبَّ أَبًّا ، وَاسْتَابَيْبُ أَبًّا ، وَتَابَّ أَبًّا ، وَاسْتَمَّ أُمًّا ،

وَاسْتَامَمَ أُمًّا ، وَتَامَمَ أُمًّا . قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ : وَإِنَّمَا شَدَّدَ الْأَبُ وَالْفِعْلُ

مِنْهُ ، وَهُوَ فِي الأَصْلِ غَيْرُ مُشَدَّدٍ لِأَنَّ الْأَبَ أَصْلُهُ أَبَوٌّ ، فَزَادُوا بَدَلَ الْوَاوِ

بَاءً ، كَمَا قَالُوا : قَنِ ، لِلْعَبْدِ ، وَأَصْلُهُ قِنِيٌّ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ قَالَ لِلْيَدِ :

يَدٌ ، فَشَدَّدَ الدَّالَ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ يَدْيٌ » .

وَفِي الْمَصْبَاحِ : « وَفِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ تَشَدَّدُ الْبَاءُ عَوَضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ ، فَيُقَالُ : هُوَ الْأَبُّ » .

(٥) فِي س « ابْنَةٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٦) فِي ابْنِ جَمَاعَةَ وَ س « الْمُتَسَفِّلَةُ » بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ ، وَالَّذِي فِي الأَصْلِ بِتَقْدِيمِ التَّاءِ وَشِدَّةٍ

فَوْقَ الْفَاءِ .

الأمّ، وحكمُ الجدّةِ موافقٌ له، فإنّا^(١) لا نَنقُصُها من السُّدسِ .

١٧٨٨ — قال : فما حجبتكم في ترك قولنا نحجب^(٢) بالجدّ

الإخوة ؟

١٧٨٩ — قلتُ : بُعدُ قولكم من القياسِ .

١٧٩٠ — قال : فما كنّا نراه إلّا القياسَ نفسه ؟

١٧٩١ — قلتُ : رأيتَ الجدّ والأخ : أيّدلي واحد^(٣) منها

بقرابةِ نفسه ، أم بقرابةِ غيره ؟

١٧٩٢ — قال : وما تعني ؟

١٧٩٣ — قلتُ : أليسَ إنمّا^(٤) يقول الجدّ : أنا أبو أبي الميتِ ؟!

ويقول الأخ : أنا ابنُ أبي الميتِ ؟!

١٧٩٤ — قال : بلى .

١٧٩٥ — قلتُ : (٥) وكلاهما^(٦) يَدُلّ بقرابةِ الأبِ بقَدْرِ

مَوْقِعِهِ مِنْهَا ؟

١٧٩٦ — قال : نعم .

(١) في ابن جماعة و س و ج « بأنّا » وهو مخالف للأصل .

(٢) في سائر النسخ « يحجب » بالياء التحتية ، والذي في الأصل بالنون .

(٣) في النسخ المطبوعة « كل واحد » ، وكلمة « كل » ليست في الأصل ولا ابن جماعة .

(٤) كلمة « إنمّا » غير واضحة في الأصل ، لعبت بعض قارئيه بها ، وقد أظن أن أصلها « أن » أو « أنه » ، ولكني لا أجزم بذلك .

(٥) في س و ج « فقلت » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « فكلاهما » وهو مخالف للأصل .

١٧٩٧ - قلتُ : فاجعلِ الأبَ الميِّتَ وتركَ ابنَه وأباه ، كيف

ميراثُهما منه ؟

١٧٩٨ - قال : لابنه^(١) خمسة أسداس^(٢) ولأبيه السُّدُسُ .

١٧٩٩ - قلتُ : فإذا كانَ الابنُ أولىَ بكثرةِ الميراثِ من

الأبِ ، وكانَ^(٣) الأخُ من الأبِ الذي يُدلى الأخُ بقربته ، والجدُّ

أبو الأبِ من الأبِ الذي يُدلى بقربته كما وصفتَ - : كيف حَجِبَتِ

الأخَ بالجدِّ ؟! ولو كانَ أحدهما يكونُ محجوباً بالآخرِ أنبغى أن يُحجَبَ

الجدُّ بالأخِ ، لأنه أوْهَلاهما^(٤) بكثرةِ ميراثِ الذي^(٥) يُدليان معاً

بقربته ، أو تجعل^(٦) للأخِ أبداً خمسة أسداسٍ وللجدِّ سُدُسٌ^(٧) .

١٨٠٠ - قال : فما منعك من هذا القولِ ؟

١٨٠١ - قلتُ : كلُّ المختلفينَ مجتمعونَ^(٨) على أن الجدَّ مع

(١) في سائر النسخ « لابنه منه » وكلمة « منه » ليست في الأصل .

(٢) في س زيادة « المال » وليست في الأصل ولا باقي النسخ .

(٣) عبث بالأصل عابث ، فجعل الواو فاء ، ولم يوافقهُ شيء من النسخ على ذلك .

(٤) في س « أولى » وهو مخالف للأصل وباقي النسخ .

(٥) في س « من الذي » ، وحرف « من » ليس في الأصل ولا غيره .

(٦) « تجعل » منقوطة في الأصل بالتاء الفوقية ، ولم تنقط في ابن جماعة ، وفي س « نجعل »

وفي ج « يجعل » .

(٧) « سدس » ضبطت في ابن جماعة بالرفع ، وضبطناها به وبالنصب لاحتمال الإعرابين .

وفي س و ج « السدس » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ابن جماعة و س « مجتمعون » وهو مخالف للأصل . وفي ج « مجتمعين »

وهو لحن .

الأخ مثله أو أكثر خطأ منه ، فلم يكن لي عندي^(١) خلافهم ، ولا الذهاب إلى القياس ، والقياسُ مُخْرِجٌ من جميع أقاويلهم .

١٨٠٢ - وذهبت^(٢) إلى إثبات^(٣) الإخوة مع الجد ، أولى الأمرين ، لما وصفت^(٤) من الدلائل التي أوجدنيها القياس^(٥) .

١٨٠٣ - مع أن ما ذهبت إليه قول الأكثر من أهل الفقه بالبلدان^(٦) قديماً وحديثاً .

١٨٠٤ - مع^(٧) أن ميراث الإخوة ثابت في الكتاب ، ولا ميراث للجد في الكتاب ، وميراث الإخوة أثبت في السنة من ميراث الجد .

[أقاويل الصحابة^(٨)]

١٨٠٥ - ^(٩) فقال : قد سمعت قولك في الإجماع والقياس ، بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله ، رأيت أقاويل أصحاب رسول الله إذا تفرقوا فيها ؟

(١) كلمة « لي » ثابتة في الأصل وضرب عليها بعضهم ، فلم تثبت في ابن جماعة و س و ج .

وثبتت في س ولكن بحذف كلمة « عندي » والصواب ما في الأصل .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « فذهبت » والذي في الأصل بالواو .

(٣) في سائر النسخ « إلى أن إثبات » ، وحرف « أن » ليس في الأصل . وما فيه صواب ، لأن قوله بعد « أولى الأمرين » خبر لمبتدأ محذوف ، كأنه قال : وهو أولى الأمرين .

(٤) في ج « كما وصفت » ، وفي س « لما وصفنا » وكلاهما مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « التي وجدت بها القياس » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ابن جماعة « في البلدان » وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « ومع » ، والواو ليست في الأصل وزيدت فيه فوق السطر ، وليست في ابن جماعة أيضاً ، وكتب فوق السطر في موضعها « صح » أمانة صحة حذفها .

(٨) هذا العنوان زدته أنا ، لم يذكر في الأصل ولا غيره من النسخ .

(٩) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١٨٠٦ — فقلتُ: نصيرُ منها^(١) إلى ماوافقَ الكتابَ ، أوالسنةَ ،

أو الإجماعَ ، أو كان^(٢) أصحَّ في القياس .

١٨٠٧ — قال^(٣) : أفرايتَ إذاقال الواحدُ منهم القولَ لا يُحفظُ^(٤)

عن غيره منهم فيه له موافقةٌ ولا خلافاً^(٥) . — أتعجبُ^(٥) لك حجةً باتِّباعه

في كتابٍ أو سنةٍ أو أمرٍ أجمعَ الناسُ عليه ، فيكونَ من الأسبابِ

التي قلتَ بها خبراً ؟

١٥٤

١٨٠٨ — قلتُ له : ماوجدنا في هذا كتاباً ولا سنةً ثابتةً ، ولقد

وجدنا أهلَ العلمِ يأخذون بقولِ واحدِهِمْ^(٦) مرَّةً ويتركونه أُخرى ،

ويَتَفَرَّقُوا^(٧) في بعضِ ماأخذوا به منهم^(٨) .

١٨٠٩ — قال : فإلى أيِّ شَيْءٍ صِرتَ مِنْ هذا ؟

-
- (١) بحاشية ابن جماعة أن في نسخة « فيها » والذي في الأصل « منها » .
(٢) في س و ج « أو ما كان » ، وحرف « ما » ليس في الأصل ولا ابن جماعة .
(٣) في س و ج « فقال » وهو مخالف للأصل .
(٤) كلمة « يحفظ » منقوطة في الأصل بالياء التحتية ، فتعين قراءتها بالبناء لما لم يسم فاعله .
وكلمة « خلافاً » كتبت في الأصل وابن جماعة بالألف . وعلى ذلك يكون شاهداً لجعل نائب الفاعل متعلق الجار والمجرور في قوله « منهم » أو « فيه » أو « له » ، كما مضى مراراً . وفي س « خلاف » وفي س و ج « خلافها » .
(٥) في سائر النسخ « أتعجب » وهو مخالف للأصل .
(٦) في س و ج « واحد منهم » وهو غير جيد ، ومخالف للأصل .
(٧) هكذا في الأصل بحذف النون وإثبات ألف بعد الواو . وهو شاهد آخر على استعمال الفعل المرفوع بصورة المنصوب والمجزوم تخفيفاً ، كما مضى في الفقرة (١٦٨٦) وكما أوضحناه في شرحنا على الترمذى (ج ٢ ص ٣٨٥) . وفي سائر النسخ « ويتفرقون » وهو مخالف للأصل .
(٨) في ابن جماعة و س « منه » والذي في الأصل « منهم » ثم ضرب عليه بعض القارئین وكتب فوقه « منه » والضمير في « منهم » راجع إلى الصحابة .

١٨١٠ - قلتُ : إلى اتِّباع قولٍ واحدٍ^(١) ، إذا لم أجِدْ كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه^(٢) يُحكَّم^(٣) له بحكمه ، أو وُجِدَ معه قياسٌ .

١٨١١ - وقلَّ ما يُوجَدُ من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هذا .

[منزلة الإجماع والقياس^(٤)]

١٨١٢ - قال^(٥) : فقد^(٦) حكمت بالكتاب والسنة ، فكيف حكمت بالإجماع ، ثمَّ حكمت بالقياس ، فأقمتهم مع^(٧) كتاب أو سنة ؟

١٨١٣ - فقلتُ : إني وإن حكمتُ بها^(٨) كما أحكمُ بالكتاب والسنة - : فأصل ما أحكمُ به منها^(٩) مفترقٌ .

١٨١٤ - قال : أفيجوز أن تكون أصولٌ مُفرقةٌ^(١٠) الأسباب

(١) في ابن جماعة و س و ج « واحد » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « في معنى هذا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة و ج « نحكم » وهو مخالف للأصل . بل فيه الياء منقوطة واضحة وعليها ضمة .

(٤) العنوان زيادة مني ، لم يذكر في الأصل ولا غيره .

(٥) في س « قال فقال » . وفي س و ج « قال الشافعي قال » .

(٦) في س « قد » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل وباقي النسخ .

(٧) في سائر النسخ « مقام » بدل « مع » ، وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بعضهم على كلمة « مع » وكتب فوقها « مقام » .

(٨) في النسخ « بهما » ، وقد زاد بعضهم في الأصل ميماً في الكلمة . وما فيه صحيح ، والمراد بهذه الأنواع .

(٩) في النسخ « منهما » وزاد بعضهم في الأصل ميماً أيضاً . وبحاشية ابن جماعة أن في نسخة « فيهما » وكل ذلك مخالف للأصل .

(١٠) في النسخ « مفترقة » وهو مخالف للأصل .

يُحْكَمُ فِيهَا حَكْمًا وَاحِدًا^(١) ؟

١٨١٥ - قلتُ : نعم ، يُحْكَمُ بِالْكِتَابِ^(٢) وَالسَّنَةِ^(٣) الْمَجْتَمَعِ

عَلَيْهَا^(٤) ، الَّذِي^(٥) لَا اخْتِلَافَ فِيهَا^(٦) ، فَنَقُولُ لِهَذَا^(٧) : حَكَمْنَا بِالْحَقِّ

فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ .

١٨١٦ - وَيُحْكَمُ بِالسَّنَةِ^(٧) قَدْ^(٨) رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْإِنْفِرَادِ ،

لَا يَجْتَمِعُ^(٩) النَّاسُ عَلَيْهَا ، فَنَقُولُ : حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ ، لِأَنَّهُ قَدْ

يُمْكِنُ الْغَلَطُ فِيمَنْ رَوَى الْحَدِيثَ .

١٨١٧ - وَنَحْكُمُ بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ الْقِيَاسِ ، وَهُوَ أضعَفُ مِنْ هَذَا^(١٠) ،

وَلَكِنَّا مَنْزِلَةُ ضَرُورَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِيَاسُ وَالْخَبَرُ مَوْجُودٌ ، كَمَا

(١) « يحكم » منقوطة في الأصل بـياء التحتية وعليها ضمة ، وهذا شاهد آخر لإنباء الجار والمجرور مناب الفاعل . وفي النسخ المطبوعة « تحكم بها » وفي ابن جماعة « يحكم بها » وعلى الياء فتحة ، وكله مخالف للأصل .

(٢) في بـ « نَحْكُمُ » . وفي ابن جماعة « يحكم بكتاب الله » وعلى الياء فتحة ، وكلها مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة « وبالسنة » وقد ألصق بعضهم في الأصل باء في الألف .

(٤) في ابن جماعة و ج « عليهما » ، و « فيهما » وهو مخالف للأصل .

(٥) في بـ « التي » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « بهذا » وهو مخالف للأصل .

(٧) في سائر النسخ « ونحكم بسنة » وهو مخالف للأصل .

(٨) حرف « قد » لم يذكر في بـ ، وهو ثابت في الأصل وباقي النسخ .

(٩) في ابن جماعة و س و ج « ولا يجتمع » والواو ليست في الأصل .

(١٠) الذي يظهر لي أن الشافعي يريد بقوله « وهو أضعف من هذا » أن الحكم بالإجماع والقياس أضعف من الحكم بالكتاب والسنة المجتمعة عليها والسنة التي رويت بطريق الانفراد ، وأنه يريد بالإجماع هنا اتفاق العلماء المبني على الاستنباط أو القياس ، لا الإجماع الصحيح ، الذي هو قطعي الثبوت ، وهو الذي فسره مراراً في كلامه بما يفهم منه أنه المعلوم من الدين بالضرورة ، كالظهر أربع ، وكتحريم الخمر ، وأشباه ذلك .

يكونُ التَّيَمُّمُ طَهَارَةً فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْإِعْوَازِ مِنَ الْمَاءِ ، وَلَا يَكُونُ طَهَارَةً إِذَا وُجِدَ الْمَاءُ ، إِنَّمَا يَكُونُ طَهَارَةً فِي الْإِعْوَازِ ،

١٨١٨ — وَكَذَلِكَ ^(١) يَكُونُ مَا بَعْدَ السَّنَةِ حُجَّةً إِذَا أُعْوزَ

مِنَ السَّنَةِ .

١٨١٩ — وَقَدْ وَصَفْتُ الْحُجَّةَ فِي الْقِيَاسِ وَغَيْرِهِ قَبْلَ هَذَا ^(٢) .

١٨٢٠ — قَالَ ^(٣) : أَفْتَجِدُ شَيْئًا شَبَّهَ ^(٤) ؟

١٨٢١ — قُلْتُ : نَعَمْ ، أَقْضِي عَلَى الرَّجُلِ بِعِلْمِي أَنَّ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ

كَمَا ادَّعَى ، أَوْ إِقْرَارِهِ ^(٥) ، فَإِنْ لَمْ ^(٦) أَعْلَمْ وَلَمْ يُقَرَّرْ قُضِيَ عَلَيْهِ

بشاهدين ، وَقَدْ يَخْلُطَانِ وَيَهْمَانِ ، وَعِلْمِي وَإِقْرَارُهُ أَقْوَى عَلَيْهِ مِنْ

شاهدين ، وَأَقْضِي عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ ، وَهُوَ أضعفُ مِنْ شاهدين ،

ثُمَّ أَقْضِي عَلَيْهِ بِنِكَوْلِهِ عَنِ الْيَمِينِ وَيَمِينِ صَاحِبِهِ ، وَهُوَ أضعفُ مِنْ

شاهدٍ وَيَمِينٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَنْكِلُ خَوْفَ الشُّهْرَةِ ، وَاسْتِصْفَارَ مَا يَحْلِفُ

عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ ^(٧) الْحَالِفُ لِنَفْسِهِ غَيْرَ ثَقَةٍ وَحَرِيصًا فَاجِرًا ^(٨) .

(١) فِي س وَ ج « فَكَذَلِكَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ وَابْنُ جُمَاعَةَ .

(٢) انْظُرْ مَاضِي فِي بَابِ (الْقِيَاسِ) وَ (الْاجْتِهَادِ) ص (٤٧٦ — ٥٠٣) .

(٣) فِي س « قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ » وَهُوَ زِيَادَةٌ عَمَّا فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي س « يَشْبَهُ » وَقَدْ أُلْصِقَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ الْبَاءَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ نَقْطٍ .
وَفِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَ س وَ ج « تَشْبَهُ بِهِ » .

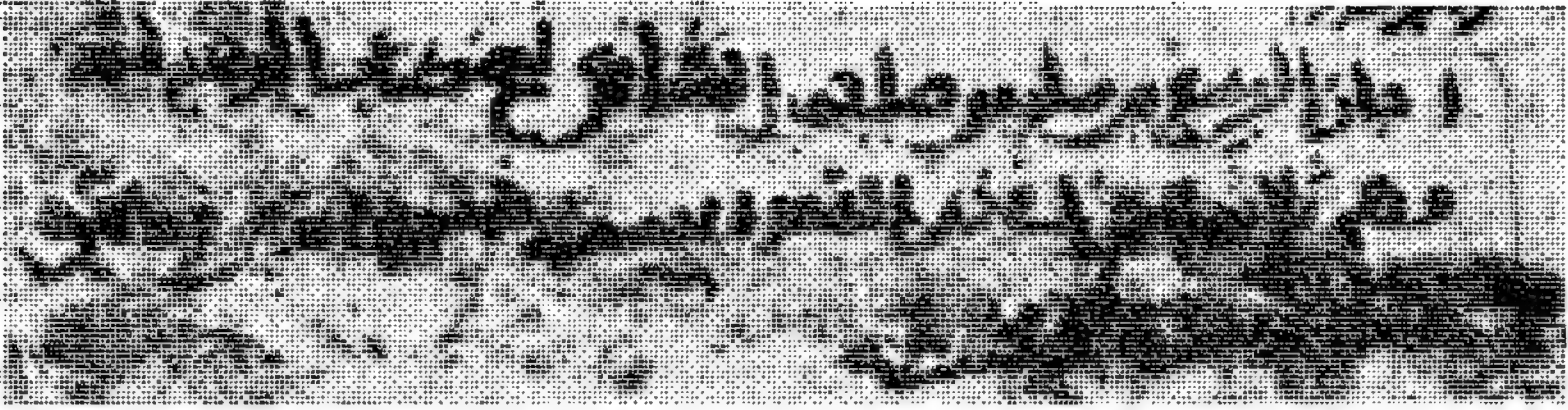
(٥) فِي س « أَوْ بِإِقْرَارِهِ » وَالْبَاءُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا غَيْرُهُ .

(٦) فِي س « وَإِنْ لَمْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٧) فِي س وَ س « وَقَدْ يَكُونُ » ، وَحَرْفُ « قَدْ » لَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَلَا ابْنُ جُمَاعَةَ .

(٨) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَفَاجِرًا » ، وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا ابْنُ جُمَاعَةَ .

آخر كتاب الرسالة والحمد لله وصلى الله على محمد^(١)



هذه صورة خط الربيع بن سليمان بالاجازة في آخر نسخته
وهذا نص ما فيها :

« أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة ،
وهي ثلاثة أجزاء ، في ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين .
وكتب الربيع بخطه »

(١) هذا الختام من أصل الكتاب بنفس الخط . وأما نسخة ابن جماعة فحتمت بما يأتي :
« آخر كتاب الرسالة ، من كتب الإمام أبي عبد الله الشافعي رضي الله عنه ،
بمنه وكرمه » .

« الحمد لله رب العالمين حق حمده ، وصلواته على محمد خير خلقه ، وعلى آله
وصحبه وسلم وشرف وكرم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حسبنا
ونعم الوكيل » .

وكتب بمحاشيتها : « بلغ مقابلة والله الحمد على أصول عديدة قديمة » . ثم كتب في
باق الصفحة سماع النسخة على أبي محمد عبد الله بن محمد بن جماعة في مجالس آخرها ١٧
صفر سنة ٨٥٦ وسندكر نص السماع ونضع صورته في المقدمة إن شاء الله .



وقد أتممت تحقيق الكتاب وتعليق ما عن لي عليه في عصر يوم السبت ٢٥ رجب
سنة ١٣٥٨ - ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ والحمد لله على التوفيق

كتب
أبو الأشبال
أحمد محمد شكري

الاستدراك

حرف (ص) لرقم الصفحة ، وحرف (س) لرقم السطر ،
وإذا كان بجوار الرقم حرف (هـ) فهو رقم السطر في الهامش .

ص	س	
١٤	١٩ هـ	(منصل) . صوابه : متصل
٢٨	٢	الزيادة وهي [في الآيتين وكان] ثابتة أيضا في نسخة ابن جماعة .
»	٣	في ابن جماعة « زيادة تبين جماع العدد » .
٣٦	١	سيأتي البيت مرة أخرى في رقم (١٣٨٠) وقد رجحنا هناك وجوب إثبات ما في الأصل .
٣٩	١٤	(لدليل) صوابه : (الدليل) .
٤٨	١٤	(وذلك) صوابه : (ذلك) .
٦٦	١٣	يوضع على يمين السطر رقم (٢٧) وهو رقم صفحة الأصل .
٧٢	١	يوضع على يمين السطر رقم (٢٨) وهو رقم صفحة الأصل .
٧٧	٢	(رسولاً منهم) صوابه : (رسولاً من أنفسهم) .
٧٨	٦	يوضع على يمين السطر رقم (٢٩) وهو رقم صفحة الأصل .
٨١	٤ و ٥	(٦ الآية ٣) من سورة الأحزاب .
٨٥	١٠	(النبىؑ) (النبىؑ) على قراءة حفص .
٨٨		يزاد على الحاشية رقم ١ : والأجود أن يكون من باب حذف الموصول لدلالة صلته عليه ، كما هو مذهب الكوفيين والأخفش ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ٥١) وسيأتي نحوه هذا الاستعمال في الفقرة (٩٦٨)
٨٩		الحديث باسناديه (رقم ٢٩٥ ، ٢٩٦) سيأتي مرة أخرى بهما في رقمي (١١٠٦ ، ١١٠٧) وسيأتي بالاسناد الأول في رقم (٦٢٢) .

ص	س
٩١	٩
يزاد بعد السطر الشاهد الثاني الذي رواه الحاكم ، فقد نسينا أن نكتبه ، وهو حديث عقبة بن خالد الشني « حدثنا الحسن قال : بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا صلى الله عليه وسلم . إذ قال له رجل : يا أبا نجيد ! حدثنا بالقرآن ؟ فقال له عمران : أنت وأصحابك تقرأون القرآن ، أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها ؟! أ كنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال ؟! ولكن قد شهدت وغبت أنت . ثم قال : فرض علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة كذا وكذا . فقال الرجل : أحييتني أحياءك الله . قال الحسن : فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين » .	
٩٣	
الحديث (٣٠٦) رواه الشافعي في باب إبطال الاستحسان (ج ٧ ص ٢٧١ من الأم) بهذه الاسناد مطولا ، كالرواية التي مضت برقم (٢٨٩) .	
١٠٣	
يزاد في الحاشية رقم (٢) : تبين لي بعد ذلك مما وجدت في الكتاب مرارا أن الشافعي ينصب اسم (كان) المؤخر بعد الجار والمجرور ، فإما أن يكون ذلك لغة في هذا فقط ، وإما أن يكون لغة في نصب معمولي (كان) لم يذكرها علماء العربية ، إذ لم تصل إليهم ، كما وصلت إليهم لغة نصب معمولي (أن) . وانظر ما يأتي في الفقرات (٣٤٥ ، ٣٩٧ ، ٤٤٠ ، ٤٨٥ ، ١٤٩٤ ،	
١٠٨	٢
(أو ننسها) أفادني الأخ العلامة الشيخ محمد خيس هيبة أن الواجب كتابتها على قراءة ابن كثير ، وهي التي كان يقرأ بها الشافعي (أو ننسأها) لأن الشافعي فسرهما بعد ذلك في الفقرة التالية بالتأخير ، وهو المعنى على قراءته . وانظر تفسير القرطبي (ج ٢ ص ٦١) .	
١١١	١
(٣٢١) صوابه (٣٣١) .	

ص	س	
١٢٣		الحديث رقم (٣٦٥) سيأتي مرة أخرى بهذا الإسناد برقم (١١١٣) .
١٢٤	٣٠٢	كلمة « القبلة » كتبت كذلك في ابن جماعة ، وكتب فوقها بالحمرة « الكعبة » وبجوارها علامة نسخة . وكلمة « فاستقبلوها » ضبطت في ابن جماعة أيضاً بفتح الباء وكسرهما ، وكتب فوقها « معاً » .
١٢٦		الحديث (٣٧٠) سيأتي أيضاً في (٤٩٨ ، ٤٩٧)
١٢٨	٥٦	(الفتح ٦) صوابه (الفتح ٨) .
١٢٩		الحديث رقم (٣٧٨) سيأتي بهذا الإسناد برقم (٦٨٦) .
١٣١	٥٩	(معى) صوابه : (فعى)
١٣١		يزاد في الحاشية (٣) أن حديث أبي هريرة وزيد بن خالد سيأتي في (٦٩١ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦)
١٣٢		الفقرة رقم (٣٨٢) انظر أيضاً ماسيأتي في الفقرات (٦٨٥ ، ٦٨٩ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦)
١٣٣		الفقرة رقم (٣٨٤) انظر أيضاً ماسيأتي في (٦٨٣ ، ٦٨٤)
١٥٣	٥١٦	(المبين) صوابه (المبين)
١٦٨		الحديث رقم (٤٧٢) ستأتي إشارة إليه في (١٢٤٤)
١٦٩	٥١٤	(وقفه) صوابه : (وافقه)
١٧٨	٦	(سول) صوابه : (رسول)
١٨٠		الحديث رقم (٥٠٦) سيأتي أيضاً في (٦٧٤)
١٨٢		الحديث رقم (٥٠٩) سيأتي أيضاً في (٦٧٧)
١٨٣		الحديث رقم (٥١٠) سيأتي أيضاً في (٦٧٨) ، وستأتي الإشارة إليه وإلى (٥٠٩) في (٧١١)

ض	س	
١٨٤		الحديثان رقم (٥١٣ ، ٥١٤) ستأتى إشارة إليهما ، فى (٧١٢)
١٨٥	١٤ هـ	(سفيان) هو الثورى .
٢٠٠		الفقرة (٥٤٥) : قصة سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّة ستأتى أيضاً بإسنادها فى (١٧١١)
٢٠٠	٨	(فَتَزَوَّجِي) صوابه : (فَتَزَوَّجِي) .
٢٢٥		الحديث رقم (٦٢٢) سيأتى أيضاً فى (١١٠٦ ، ١١٠٧)
٢٤٠	١٠ هـ	(يَتَطَوَّعُوا) صوابه : (يَتَطَوَّعُوا بِهَا)
٢٤٠	١٨ هـ	(وَيَهْبِطُ) صوابه : (وَيَهْبِطُ)
٢٤٤		الحديث رقم (٦٧٨) مضى بهذا الإسناد فى (٥١٠) ، وستأتى إشارة إليه وإلى (٦٧٧) فى (٧١١)
٢٤٨		الحديث رقم (٦٩١) ستأتى الإشارة إليه بهذا الإسناد وإسناد آخر فى (١١٢٥ ، ١١٢٦)
٢٥٩	٨ هـ	(٥٠٩ ، ٥١٠) يَزَادُ أيضاً (٦٧٧ ، ٦٧٨)
٢٧٥		الفقرة (٧٥٥) : سيأتى كلام عن الرواية بالمعنى فى (١٠٠١) وما بعدها .
٣٠٦		الحاشية (٦) يَزَادُ فى آخرها : وانظر شرحنا على الترمذى فى الحديثين (٥٢٨ ، ٥٢٩)
٣١٦	١٢ هـ	قوله « فَإِنْ رَسُلَ اللَّهُ بَاعَ فِيمَنْ يَزِيدُ » إشارة إلى حديث أنس : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاعَ قَدْحًا وَحِلْسًا فِيمَنْ يَزِيدُ » . رواه أحمد والترمذى وحسنه ، ورواه أبو داود أيضاً . وانظر المنتقى رقم (٢٨٤٧) ونيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٦٩)

ص	س	
٣١٨	٥١٢	(أبو عبثرء الله) صوابه : (أبو عبء الله)
٣٢٤	٥١	(قارئ صوابه : قارئ)
٣٣٠		الحءء رءم (٩٠٣) سفاءى أفاء لابن عباس ءءء فى النهى عن الصلاة بعد العصر فى (١٢٢٠)
٣٣٢	٢٨	(عمران بن أبى أنفس) هءذا فى ءءفة الأحوذى بالتصففر؁ وهو ءطأ؁ وصوابه : (عمران بن أبى أنس) بالتكفر.
٣٩٣		رءم صفءة الأصل (١٤٣) وءع ءطأ بجوار السطر (٨) والصواب أن فوضع بجوار السطر (٩)
٤٠١		الحءء رءم (١١٠٢) سفاءى مءءصرا بالإسناد نفسه فى (١٣١٤)
٤٠١	٥١٠	(على ذلك) صوابه : (على أنه لم فسمع منه)
٤٢٦		الحءء رءم (١١٧٤) وما بعده ففظر أفاء ماسفاءى فى (١٦٤١ - ١٦٥٦)
٤٥٣	٧	(سفاء) الظاهر عنءى أنه سفاء بن المسفب
٤٥٥		الحءء رءم (١٢٤٤) ذكره هنا معلقا؁ وقءمضى فإسناءه فى (٤٧٢)
٤٥٦	٨	(عطاء) هو عطاء بن أبى رباح؁ فقهه مكة ومفففها .
٤٧٧	٩	(العالمفن) هءذا ضبطء فى الأصل بفتح اللام وهو صواب .
٤٩٤		الحءءان رءم (١٤٠٩؁ ١٤١٠) رواهما أفاء الشافعى فى ءتاب (إبطال الاستءسان) فى الجزء (٧ من الأم ص ٢٧٥) ونسب السفوطى

في الجامع الصغير برقم (٥٦٥) الحديث الأول لأحمد والشيخين
وأبي داود والنسائي وابن ماجه ، ونسب الثاني لأحمد وأصحاب
الكتب الستة .

(ألا ي) صوابه (ألا تَرَى)

ص	س
٥٠٥	٩

—

جريدة المراجع

الكتب التي رجعت إليها في تحقيق الكتاب ذكرت أكثرها في آخر مقدمة الجزء الأول من شرحي على الترمذى (ص ٩٧ - ١٠٣) وأذكر هنا ما زاد عليها ولم أذكره هناك .

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تفسير البحر المحيط	٨	أبو حيان محمد بن يوسف ٧٥٤	مصر ١٣٢٨
كتاب القرطين ^(١)	٢	محمد بن أحمد بن مطرف الكنانى ٤٥٤	مصر ١٣٥٥
تفسير الفخر	٦	محمد بن عمر الرازى ٦٠٦	بولاق ١٢٧٨
جامع العلوم والحكم	١	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ٧٩٥	مصر ١٣٤٦
مسند الشافعى	١	محمد بن يعقوب الأصم ٣٤٦	خط ١١٦٣
» »	١	» » » »	مصر ١٣٢٧
الشافى في شرح مسند الشافعى	٥	محمد الدين المبارك بن الأثير ٦٠٦	خط ٧٣٥ ^(٢)
موطأ محمد بن الحسن	١	محمد بن الحسن الشيبانى ١٨٩	الهند ١٣٢٨
الاعتبار فى النسخ والنسوخ	١	محمد بن موسى الحازمى ٥٨٤	مصر
المجازات النبوية	١	الشرىف الرضى محمد بن الحسين ٤٠٦	مصر ١٣٥٦
تذكرة الموضوعات	١	محمد طاهر بن على الفتى ٩٨٦	مصر ١٣٤٣
كشف الخفا	٢	إسماعيل بن محمد العجلونى ١١٦٢	مصر ١٣٥١
سيرة ابن هشام	١	عبد الملك بن هشام ٢١٨	أوربة ١٨٥٩ م
توالى التأسيس بعمالى ابن إدريس	١	أحمد بن على بن حبر العسقلانى ٨٥٢	بولاق ١٣٠١
طبقات القراء	٢	أبو الخير محمد بن الجزرى ٨٣٣	مصر ١٣٥١

(١) جمع مؤلفه فيه كتابى (مشكل القرآن) و (غريب القرآن) لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى المتوفى سنة ٢٧٦

(٢) بدار الكتب المصرية

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تهذيب الكمال	١٢	يوسف بن عبد الرحمن المزى ٧٤٢	خط ٧١٢ (١)
الجرح والتعديل	٦	عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى ٣٢٧	خط ٧٤٦ (٢)
ترتيب ثقات ابن حبان	٢	على بن أئى بكر الهيثمى ٨٠٧	خط (٣)
نظام الطلاق فى الإسلام	١	أحمد محمد شاكر	مصر ١٣٥٤
تاريخ الطبرى	١٣	أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠	»
شرح نهج البلاغة	٢٠	عبد الحميد بن هبة الله بن أبى الحديد ٦٥٦	مصر ١٣٢٩
طبقات الشعراء	١	ابن قتيبة ٢٧٦	ليدن ١٩٠٢ م
الأغانى	٢١	أبو الفرج على بن الحسين الأصبهاني ٣٥٦	مصر
المؤتلف والمختلف	١	الحسن بن بشر الآمدى ٣٧٠	مصر ١٣٥٤
الخزانة الكبرى	٤	عبد القادر بن عمر البغدادى ١٠٩٣	بولاق ١٢٩٩
مختارات ابن الشجرى	١	أبو السعادات هبة الله ٥٤٢	مصر ١٣٤٤
الكامل للمبرد	٢	محمد بن يزيد المبرد ٢٨٥	مصر ١٣٠٨
شرح أشعار الهذليين		أبو سعيد السكرى ٥٩٨	أوربة ١٨٥٤ م
لباب الآداب	١	الأمير أسامة بن منقذ ٥٨٤	مصر ١٣٥٤
القول الفصل فى ترجمة القرآن	١	الشيخ محمد شاكر ١٣٥٨	مصر ١٣٤٣
حاشية الأمير على المغنى	٢	محمد بن محمد الأمير ١٢٣٢	مصر ١٢٩٩
همع الهوامع	٢	جلال الدين السيوطى ٩١١	مصر ١٣٢٧

مفاتيح الكتاب

- ١ — فهرس آيات القرآن المذكورة في الكتاب
- ٢ — » أبواب الكتاب على ترتيبها
- ٣ — » الأعلام
- ٤ — » الأماكن
- ٥ — » الأشياء ، من حيوان ونبات ومعدن ونحو ذلك
- ٦ — » المفردات المفسرة في الكتاب
- ٧ — » الفوائد اللغوية المستنبطة منه
- ٨ — » مواضيع الكتاب ومسائله في الأصول والحديث والفقہ على حروف المعجم

١ - فهرس آيات القرآن^(١)

اسم السورة ورقمها	رقم الآيات	رقم الفقرات
٢ البقرة	٢٤	٢٠٧
	٤٣	١٦٣٢ ، ٥١٧ ، ٤٨٧ ، ٩٣
	٧٩	١٢
	٨٣	٥١٧ ، ٤٨٧
	١٠٦	٣٢١
	١١٠	٥١٧ ، ٤٨٧
	١٢٩	٢٤٥
	١٤٢	٣٦٤
	١٤٤	٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٦٣
	١٥٠	١٣٧٨ ، ١٠٤ ، ٦٤
	١٥١	٢٤٦
	١٨٠	٣٩٣
	١٨٣	٤٣٤ ، ١٨٩ ، ٧٩
	١٨٤	٤٣٤ ، ١٨٩ ، ٧٩
	١٨٥	٤٣٥ ، ٨٠
	١٩٦	١٦٣٣ ، ٩٤ ، ٧٣
	١٩٩	٢٠٥

(١) علم الشافعى وفقهه من الكتاب والسنة . فهذا الفهرس جليل جداً . إذ يفيد منه القارىء تفسير الشافعى لكثير من آيات الكتاب الحكيم . ولو صنع مثل هذا لكل كتب الشافعى كانت لنا مجموعة نفيسة رائعة من قول الشافعى وفقهه فى تفسير القرآن . لا نكاد نجد مثلها فى كتاب من كتب التفسير .

اسم السورة ورقها	رقم الآيات	رقم الفقرات
٢ البقرة	٢١٣	٢٦
	٢٢٢	٣٤٦
	٢٢٦	١٧٢٩ ، ١٧٢٢ ، ١٧١٣
	٢٢٧	١٧٢٩ ، ١٧١٣
	٢٢٨	١٧٠٣ ، ١٦٩٧ ، ١٦٨٤ ، ٥٤٢
	٢٣٠	٤٤٢ ، ٤٤١
	٢٣١	٢٤٩
	٢٣٣	١٤٩٨ ، ١٤٩٧
	٢٣٤	١٧٠٥ ، ٥٦٣ ، ٥٤٢
	٢٣٦	٩٣٤ هـ
	٢٣٨	٧٩٧ ، ٧٨٤
	٢٣٩	٦٧٥ ، ٦٧٤ ، ٥٠٦ ، ٣٦٧
	٢٤٠	٣٩٤
	٢٥٥	١٣٧١
	٢٧٥	٦٥٠ ، ٦٤٦ ، ٦٤٤ ، ٤٨٢ ، ٣٣٣ ، ٣٠٣
	٢٨٢	١١٥
٣ آل عمران	٣٠	٤٢
	٧٨	١١
	٩٧	٥٣٥ هـ ، ٤٨٩
	١٠٣	٢١
	١٠٥	١٦٧٨
	١٤٤	١٢١٠
	١٥٤	٦١
	١٦٤	٢٤٧
	١٧٣	١٩٧
٤ النساء	٤	١٦٣١
	٧	٤٦٧
	١١	٤٦٨ ، ٢١٤ ، ٨٩

رقم الفقرات	اسم السورة ورقمها	رقم الآيات
٩٠ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩	٤ النساء	١٢
٣٧٥ ، ٦٨٢ ، ٦٨٧		١٥
٣٧٥ ، ٦٨٢		١٦
٥٤٦ ، ٦٢٧ ، ٦٣٣		٢٣
٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩		٢٤
٦٣٣ - ٦٣٥ ، ٦٤٦		
٢٢٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤		٢٥
٣٠٣ ، ٤٨١ ، ٦٤٤		٢٩
٨٥ ، ٣٥٣ ، ٤٤٩		٤٣
١٤		٥١
١٤		٥٢
٢٥٩		٥٩
٢٧٢		٦٥
٢٦٧		٦٩
١٨٣		٧٥
٤٦٦		٧٦
٢٧٠		٨٠
٩٩٦		٨٦
٨٣٦		٩٢
٩٨٢ ، ٩٨٦		٩٥
٥٠٨		١٠١
٧٢٦ ، ٥٠٨		١٠٢
٩٢ ، ١٩٠ ، ٤٨٦ ، ٥٠٤ ، ٧٢٧		١٠٣
٢٥٠ ، ٢٨٧ ، ٤٣٣		١١٣
٢٣٧		١٣٦
٤٣٣		١٤٥
٥١٧		١٦٢
١٢٠٩ ، ١٢٠٤		١٦٣
٢٣٧		١٧١
١٧٥٨ ، ١٧٥٧		١٧٦

رقم الفقرات	اسم السورة ورقمها	رقم الآيات
١٦١٠ ، ٤٦٠ ، ٤٥٤ ، ٤٤٨ ، ٢٢٠ ، ٨٤	٥ المائدة	٦
١٦١٩ ، ٦٤٨ ، ٦١٦ ، ٣٣٣ ، ٢٢٣		٣٨
٢٨٥		٦٧
١٦٣٦		٨٩
١٦٣٥ ، ١٣٩٤ ، ١١٧		٩٥
٤٣٣ هـ	١٠٢ ، ١٠١	
١٤٤٨ ، ١١٢ ، ٦٦	٩٧	٦ الأنعام
١٧٩ هـ	١٠٢	
٢٨٣	١٠٦	
٥٣١	١٤١	
٦٤١ ، ٥٥٩ ، ٥٥٥	١٤٥	
١٢٠٥	٦٥	٧ الأعراف
١٢٠٦	٧٣	
١٢٠٧	٨٥	
٦٢	١٢٩	
٧٦	١٤٢	
٦٤٣	١٥٧	
٢٣٧ هـ	١٥٨	
٢٠٨	١٦٣	
٢٦٨	٢٠	٨ الأنفال
٧٣٦ هـ	٣٥	
٢٣٣ ، ٢٢٨	٤١	
٣٧٣ ، ٣٧١	٦٥	
٣٧٣ ، ٣٧٢	٦٦	
١٧٧٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٦٩ ، ١٧٦٨	٧٥	

اسم السورة ورقها رقم الآيات

رقم الفقرات

١١٣٤	٩	التوبة	ذكر اسمها في
٩٧٥	٥		
١١٨٥ ، ٩٧٦	٢٩		
١٣	٣٠		
١٣	٣١		
٩٧٤	٣٦		
٩٧٨	٣٨		
٩٩١ ، ٩٧٨	٣٩		
٩٧٩	٤١		
٥١٩ ، ٤٨٨	١٠٣		
٩٧٣	١١١		
١٨١	١٢٠		
٩٨٨	١٢٢		
١٦٣ ، ٢٩	١٢٨		
٣١٧ ، ٣١٥	١٥	١٠	يونس
١٧٩	٣	١١	هود
١٢٠٣	٢٥		
١٢٠٥	٥٠		
١٢٠٦	٦١		
١٢٠٧	٨٤		
٢١٢	٨٢ ، ٨١	١٢	يوسف
٨٧٣ هـ	٩٠		
١٥٦	٣٧	١٣	الرعد
٣٢٠ ، ٣١٨	٣٩		

رقم الفقرات	اسم السورة ورقها	رقم الآيات
٤٩	١٤ إبراهيم	١
١٥٠		٤
١٧٩		٣٢
١٤٤٩، ١١٣، ٦٦	١٦ النحل	١٦
٩٢٠ هـ		٣٢
٥٠		٤٤
٥١		٨٩
٣٢٣		١٠١
١٦١		١٠٣
٤٣٣ هـ	١٧ الإسراء	٦٠
٣٤٢، ٣٤١		٧٩
١٨٤	١٨ الكهف	٧٧
١٩	١٩ مريم	٤١، ٤٢
٨٨٦	٢٠ طه	١٤
٢١٠	٢١ الأنبياء	١١، ١٢
١٠٣		٢٣
٣٦١		٨٠
٢٠٧		١٠١
٦٧٣ هـ	٢٢ الحج	٢٨
٦٧٣ هـ		٣٦
٢٠٢		٧٣
١٢٠٣	٢٣ المؤمنون	٢٣
٢٢٥، ٣٣٣، ٣٧٦، ٦١٦، ٦٤٩	٢٤ النور	٢
٦٨٥، ٦٨٣		
٤٢١		٤
٤٢٣		٦-٩
٢٧٧		٤٨-٥٢

رقم الفقرات	رقم الآيات	اسم السورة ورقمها
٢٣٨	٦٢	٢٤ النور
٢٧٦	٦٣	
٧٥٢	ذكر اسمها في	٢٥ الفرقان
٢٠	٦٩ - ٧٣	٢٦ الشعراء
١٢٠٨	١٦٣ - ١٦٠	
١٥٥	١٩٥ - ١٩٢	
١٦٦ ، ٣١	٢١٤	
١٣٧٤	٦٥	٢٧ النمل
١٢٠٣	١٤	٢٩ العنكبوت
١٢٠٧	٣٦	
١٣٧٥	٣٤	٣١ لقمان
٢٨٢	٢٠١	٣٣ الأحزاب
١٧٧٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٦٩ ، ١٧٦٨	٦	
٦٧٤ ، ٥٠٦	٢٥	
٤٣٣ هـ ، ٢٥١	٣٤	
١٢٢٠ ، ٢٦٥ ، ٢٥٨	٣٦	
١٢١٢	١٥ - ١٣	٣٦ يس
٤٣٣ هـ	١٠٢	٣٧ الصافات
١٥٩	٢٨	٣٩ الزمر
١٧٩	٦٢	
٤٠	٤٢ ، ٤١	٤١ فصلت
١٦٢	٤٤	

رقم الفقرات	اسم السورة ورقها رقم الآيات
١٦٦ ، ١٥٧ ، ٣٠	٤٢ الشورى ٧
٢٩٢ ، ٢٨٦ ، ٥٢	٥٢
١٥٨	٤٣ الزخرف ٣ - ١
١٧	٢٣
١٦٥ ، ٣٢	٤٤
٢٨٤	٤٥ الجاثية ١٨
٦٠	٤٧ محمد ٣١
٢٦٩	٤٨ الفتح ١٠
١٨٨	٤٩ الحجرات ١٣
١٦٣٤	٥٨ المجادلة ٣
٣٩١	٥٩ الحشر ١٤
٢٤٨ ، ١٦٤	٦٢ الجمعة ٢
٤٣٣ هـ	٦٣ المنافقون ١
٢٣٧ هـ	٦٤ التغابن ٨
١٦٩٦	٦٥ الطلاق ١
١١٥	٢
١٧٠٤ ، ٥٤٣	٤
٢٠٧	٦٦ التحريم ٦
١٢٠٢	٧١ نوح ١
١٨	٢٤ ، ٢٣
٣٣٩ ، ٣٣٦	٧٣ المزمل ٤ - ١
٣٣٦	٢٠

اسم السورة ورقها	رقم الآيات	رقم الفقرات
٧٥ القيامة	٣٦	٦٩
٧٩ النازعات	٤٤ - ٤٢	١٣٧٣ ، ١٣٧٢
٩٤ الشرح	٤	٣٧
٩٨ البينة	٤	١٦٧٧
٩٩ الزلزلة	٨ ، ٧	١٤٨٩
١٠٧ الماعون	٧ - ٤	٥١٧

فهرس أبواب الكتاب

صفحة		صفحة
٦٤	باب ما نزل عاما دلت السنة	٥ الجزء الأول
	خاصة على أنه يراد به الخاص	٦ رموز النسخ
٧٣	بيان فرض الله في كتابه اتباع	٧ الخطبة
	سنة نبيه	١٦ الصلاة على النبي
٧٩	باب فرض الله طاعة رسول	٢١ باب كيف البيان
	الله مقرونة بطاعة الله	٢٦ » البيان الأول
	ومذكورة وحدها	٢٨ » » الثاني
٨٢	» ما أمر الله من طاعة	٣١ » » الثالث
	رسول الله	٣٢ » » الرابع
٨٥	» ما أبان الله لخلق من فرضه	٣٤ » » الخامس
	على رسوله اتباع ما أوحى	٥٣ » ما نزل من الكتاب عاما
	إليه وما شهد له به من	يراد به العام ويدخله
	اتباع ما أمر به ومن هداه	الخصوص
	وأنه هاد لمن اتبعه	٥٦ » ما أنزل من الكتاب عام
١٠٦	ابتداء النسخ والمنسوخ	الظاهر وهو يجمع العام
١١٣	النسخ والمنسوخ الذي يدل	والخصوص
	الكتاب على بعضه والسنة	٥٨ » بيان ما نزل من الكتاب عام
	على بعضه	الظاهر يراد به كله الخاص
١١٧	باب فرض الصلاة الذي دل	٦٢ » الصنف الذي يبين سياقه
	الكتاب ثم السنة على من	معناه

صفحة		صفحة
٢٥١	وجه آخر	١٣٧
٢٦٧	وجه آخر من الاختلاف	١٤٧
٢٧٦	اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله	١٦١
٢٨٢	وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف	١٦٧
٢٩٢	وجه آخر مما يعد مختلفا	١٧٦
٢٩٧	وجه آخر من الاختلاف	١٨٦
٣٠٢	[في غسل الجمعة]	١٩٧
٣٠٧	النهي عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره	١٩٩
٣١٣	النهي عن معنى أوضح من معنى قبله	٢٠١
٣١٦	النهي عن معنى يشبه الذي قبله	٢٠٤
٣٣١	باب آخر	٢٠٦
٣٣٥	وجه يشبه المعنى الذي قبله	٢٠٩
٣٤٣	[صفة نهى الله ونهى رسوله]	٢١٠
٣٥٧	[باب العلم]	٢٤٥
٣٦٩	[باب خبر الواحد]	
٣٨٩	الجزء الثالث	
		تزول عنه بالعدر وعلى من لا تكتب صلاته بالمعصية
		الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع
		باب الفرائض التي أنزل الله نصا
		الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله معها
		الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه إنما أراد به الخاص
		جمل الفرائض
		في الزكاة
		[في الحج]
		[في العدد]
		[في محرمات النساء]
		الجزء الثاني
		[في محرمات الطعام]
		[فيما تمسك عنه المعتدة من الوفاة]
		باب العلل في الأحاديث
		وجه آخر

صفحة		صفحة
٤٨٧	[باب الاجتهاد]	٤٠١ الحجة في تثبيت خبر الواحد
٥٠٣	[باب الاستحسان]	٤٧١ [باب الإجماع]
٥٦٠	[باب الاختلاف]	٤٧٦ [القياس]

فهرس الأعلام *

وأشباها

هـ إبرهيم بن أبي يحيى = إبرهيم بن محمد	بنو آدم ١٩٣ ، ٢١١
هـ إبرهيم بن يزيد الخوزى ٥٣٥	هـ آدم بن أبي إياس ٣٧٠
هـ الأبهان ٢٣٢	هـ أم أبان بنت الحكم بن أبي العاص ٣٠٦
أبي بن كعب ١١٢٠ ، (١٢١٨ ح) ،	أبان بن سعيد بن العاص ١١٣٩
١٢١٩ هـ ٣٥	إبرهيم النبي عليه السلام ١٩ ، ٢٠ ،
الأخبار ١٣	١٢٠٤ ، ١١٣٢ ، ٣٩
هـ أحمد بن حنبل ١٤٢ ، ٢٩٦ ، ١٧١٤	هـ إبرهيم بن الحسن ٩١٢
أبو إدريس الخولاني = عائذ الله بن عبد الله	هـ إبرهيم بن سعد ٤٣٣ ، ٤٧٦
هـ أرداف الملوك ١١٣٨	إبرهيم بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٤٦
هـ ابن الأرقم = عمر بن عبد الله بن الأرقم	هـ إبرهيم بن علي بن سلمة بن هرم ٣٠٦
هـ أبو أسامة ٦٩٩	هـ إبرهيم بن محمد بن أبي يحيى ٣٠٦ ، ٣٧٩
أسامة بن زيد (٤٧٢ ، ٧٦٣ ح) ، ٧٦٨	إبرهيم بن ميسرة ٦٦١
٧٧٢ ، ٨٥٦ - ٨٥٩ ، ١٢٤٠ (١٢٤٤ ح)	إبرهيم النخعي بن يزيد ٧٠١
هـ ٧٧٣	
هـ أسامة بن منقذ ٣٠٦	
هـ أسد بن عمرو ٤٧٦	

(*) الأرقام كلها أرقام الفقرات . ولم نعتبر في ترتيب الأعلام كلمات (أبو) و (أم) و (ابن) ونحو ذلك . وإذا كان العلم مذكورا في الحاشية وحدها كتبناه بحرف صغير ووضعنا قبله حرف (هـ) وإذا ذكر في الرسالة والحاشية معا قدمنا أرقام الرسالة ثم ذكرنا أرقام الفقرات التي ذكر في حاشيتها مسبوقة بحرف (هـ) وإذا وضع الرقم بين قوسين وبجواره حرف (ح) دل على حديث مرفوع من صحابي ، وإذا كان بجواره حرف (س) دل على حديث مرسل ، وإذا كان بجواره حرف (ث) دل على أثر لصحابي أو تابعي .

أصحاب رسول الله ٧٧٦ ، ٧٦٢ ، ٧٥٥

٧٨٢ ، ٩٠٣ ، ٩٨٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٧ ،

١٢٨٥ ، ١٣٠٢ ، ١٣١٥ ، ١٣٩٦ ، ١٦٨٥ ،

١٧٠٦ ، ١٧٠٨ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٨٠٥

أصحاب القرية ١٢١٢

أصحابنا ١٠٣١

الأعراب ١٨١

أعرابي ٣٤٤ هـ ٣٨٢ ، ١٢٩٠

الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز

هـ أغربة العرب ١٠٦

الأكابر من أصحاب رسول الله ٧٦٢

هـ أبو أمية الباهلي ٣٠٦ ، ٤٠٢

أمراء السرايا ١١٤٤ - ١١٤٦

امراة ١١٠٩

امراة الأسلمي ٣٨٢ ، ٦٨٨ ، ١١٢٥

هـ ٣٨٠

امراة أشيم الضباني ١١٧٢

امراة رفاعة القرظي ٤٤٦

هـ امراة كعب الأحبار ١٢١٨

هـ بنو أمية ٣٠٦

بنو إسرائيل ١٠٩٤ ، ١٠٩٧ ، ١١٠٠ ،

١٢١٨ ، ١٢١٩

هـ ابن إسحق = محمد

هـ أبو إسحق ٥٢٧

هـ إسحق بن راهويه ١٧١٤

إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ١١٢٠

هـ إسحق بن عيسى الطباع ٣٦٥ ، ٨٧٤

هـ إسحق بن منصور الكوسج ٨٧٤

إسماعيل النبي عليه السلام ١٢٠٤

هـ إسماعيل بن إبراهيم ٩١٤

هـ إسماعيل بن أبي الحرث ٨٧٤

إسماعيل بن أبي حكيم ٥٦٢

هـ إسماعيل الصائغ ٨٧٤

هـ إسماعيل بن عمر ٣٦٥

هـ » » عياش ٣٠٦ ، ٤٠٢

هـ » » قسطنطين ٣٥

هـ » » يحيى المزني ١٣٦

الأسود بن سفيان ٨٥٦ ، ٩٠٧

» » يزيد ٧٠١ ، ١٢٤٧

أسيد بن أبي أسيد وأمه ١٠٩٣

هـ أسيد بن حضير ٧٠٦

هـ أشهب بن عبد العزيز ٨٤٦

أشيم الضباني ١١٧٢

أناس من أصحاب رسول الله ٧٥٥

الأنصار ١١١٤، ١١٦٧، ١٢١٥

هـ ٢٧٣، ٣٦٦، ٤٠٩، ١١٧٩

بنو أنمار ٣٧٠، ٤٩٧، ٤٩٨

أنس بن مالك (٣٦٩ ح)، (٦٦١ ث)،

٦٦٥، (٦٩٦ ح)، ٦٩٨، ٧٩٩،

٨٨٧، (١١٢٠ ح)

هـ ٣٠٦، ٥٣٥، ٧٠١، ٧٨٥، ٩٤٦،

١١٠٢، ١١٧٣

ابن أنيس ٩٤٤

أنيس بن الضحاك الأسلمي ٣٨٢، ٦٩١،

١١٢٥ هـ ٣٨٠

أهل البادية ٦٥٨

» تهامة ١١٧٩

هـ أهل الحجاز ٤٠٢، ٥٣٣

أهل الردة ١١٣٨

» الشورى ١١٥٥

هـ أهل العراق ٥٣٣

أهل قباء ١١١٣، ١١١٤

» الكتاب ١٠، ١١٨٢، ١١٨٥

هـ أهل الكوفة ١٧١٥

أهل المدينة ١٨١، ١٢٣٣، ١٢٤٦

هـ ٣٠٦

أهل مكة ١١٣٥

هـ ٥٩٩، ٩١٦

أهل نجد ٣٤٤ هـ ١١٧٩

» اليمن ١١٦٣

هـ الأوزاعي ٣٠٦، ٤٧٢

هـ أبو أويس ٥١٠

أبو أيوب الأنصاري (٨١١ ح)، ٨١٧

أيوب بن أبي تميمة السخثياني ٤٠٨، ٩١٤

هـ أيوب بن موسى ٥١٣

بجالة بن عبدة ١١٨٣، ١١٨٦

هـ بجيلة ٩٠٢

هـ البدران ٢٣٢

هـ البراء بن عازب ٣٦٦

بسر بن سعيد ٨٨٣، ١٤٠٩

البصريون ٨٤٥

بعض أصحابنا ٨٩٤، ١٥٦٦

» التابعين ٧٥٥

» الشاميين ٤٠٠

بعض من سمعت من أهل العلم ٣٣٦

» الناس ٧٠٦

أبو بكر بن سالم بن عبدالله بن عمر ١٠٩٢

هـ أبو بكر بن أبي شبة ٥١٣

أبو بكر الصديق ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ٧٩٩

٨٠٠ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥ ، ١١٥٥ ، ١٧٧٤

٢٣٢٥ ، ٢٣٢٤ ، ٧٠٦ ، ٨٧٤ ، ٩١٢ ، ٩٠٩ ، ١٤٠٩

١٦٨٦

هـ أبو بكر بن مجاهد القرني ٣٥

هـ أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ١٤١٠

هـ بكر بن وائل ٧٢٢

بلال بن أبي رباح ٥٠٦ ، ٦٧٤

☆☆

بنو تميم ١٠٧ هـ ٧٢٢

تميم بن أوس الداري (١٧٢ ح)

هـ بنو تميم بن مرة ٨٩٥

☆☆

أبو ثعلبة الخشني (٥٦١ ح)

الثقة ٣٧٩ ، ٦٦٠ ، ٧٤٣ ، ٨٤٣ ، ٩١٤

١٢٩٩ ، ١٣٠١

هـ ٢٣٢ ، ٦٩٩ ، ٧١٣ ، ١٥٧٢

ثمود ١٢٠٦

هـ الثوري = سفيان بن سعيد

☆☆

هـ ابن جابر ٤٠٢

هـ جابر بن زيد ٧٠٦

هـ جابر بن سمرة ١٣١٥

جابر بن عبدالله الأنصاري ٣٦٩ ، (٣٧٠

٤٩٧ ، ٤٩٨ ح) ، ١٧١٤ ، ٧١٧ ، ٧٤٤

١٢٤٥

هـ ٣٠٦ ، ٥٣٣ ، ٦٣٠ ، ٦٧٣ ، ٧٠٦

٨١٠ ، ١٢٢٥ ، ١٢٩٠

هـ جابر بن يزيد الجعفي ٧٠٦

الجبتي ١٤

هـ جبريل ٣٠٦

جبير بن مطعم (٨٨٩ ح) ، ٨٩١

هـ ٢٣٢ ، ١١٠٢

ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز

هـ جرير بن حازم ٣٧٩ ، ٥١٣ ، ٥٢٧

جرير بن عبد الله البجلي ١٧١

هـ جرير بن عبد الحميد ٧١٣

هـ جعدة بن هيرة ١٣١٥

هـ أبو جعفر المنصور ٣٠٦

هـ جعفر بن إياس بن أبي وحشية ٩١٤

جعفر بن أبي طالب ١١٤٤

» » محمد بن علي ١١٨٢

أبو جهم بن حذيفة بن غانم القرشي ٨٥٦ ،

٨٥٧

هـ الحرث الأعور ٥٢٧

هـ حبيب المعلم ١٢٩٠

هـ حجاج بن أرطاة ٤٧٦

هـ حجاج بن محمد ٩١٣

هـ حذيفة بن اليمان ٣٠٦

هـ حرام بن سعد بن محبصة ١٦٣٧

هـ حريز بن عثمان ١٠٩٠

هـ حزام بن حكيم بن حزام ٩١٣

الحسن بن أبي الحسن البصري ٣٧٨ ،

٣٧٩ ، ٦٨٦ ، ١٢٤٧ (١٣٠١ س) ،

٣٨٢ هـ

الحسن بن علي بن أبي طالب ٩٠٠ ،

(٩٠٢ ث) هـ ٣٠٦ ، ٩٩٦

هـ الحسن بن عمار ٥٢٧

الحسن بن مسلم بن ينّاق ١٢١٦

الحسين بن علي بن أبي طالب ٩٠٠ ،

(٩٠٢ ث)

حطان بن عبد الله الرقاشي ٣٧٩ هـ ٣٨٢

هـ حفص بن ميسرة ٨٧٤

ابن أبي الحقيق = سلام

هـ الحكم بن المطلب بن حنطب ٣٠٦

حكيم بن حزام (٩١٢ - ٩١٤ ح)

هـ حماد بن زيد ٧٦٣ ، ٩١٤

هـ حماد بن سلامة ٦٩٩ ، ٧٠١

هـ حماد بن أبي سليمان ٧٠٦

حمّل بن مالك بن النابغة (١١٧٤ ح)

هـ أبو حميد الساعدي ٣٠٦

هـ حميد الطويل ٣٧٩

حميد بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٤٦

» » قيس ٧٦٠

هـ حميدة بنت محمد بن إياس ٤٥٣

هـ الحميدي ٢٩٦

هـ حمير ١٢١٨

هـ ابن الحنفية = محمد

أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابي

١٢٣٤

هـ أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٥٢٧ ، ٧٠٦ ،

١٧١٥

هـ حيان العدوي ٧٧٣



هـ أبو ذر ٢٩٥
 ذو القربى ٢٣٥ هـ ٢٣٢
 هـ أبو ذؤيب الهذلى ١٠٧
 ابن أبى ذئب = محمد بن عبد الرحمن
 بن المغيرة



أبو رافع مولى رسول الله (٢٩٥ ح)
 ٣٠٩، (٦٢٢، ١١٠٦، ١٦٠٦ ح)
 هـ ٢٩٦، ٣٠٦
 رافع بن خديج (٧٧٤ ح)، ٧٧٧،
 ٧٨٦، ٨٠٣، (١٢٢٥ ح)، ١٢٢٦
 هـ ٢٢٤
 ربيعة بن أبى عبد الرحمن الرأى (١١٩٨ س)
 ١٢٣٣ هـ ٣٠٦

هـ ربيعة بن النابغة ٦٦٠
 رجل ٥١٤، ١١٠٩، ١١١٠، ١٢٣٠
 ١٢٣١، ١٢٩٠، ١٢٩٩، ١٣٠١ هـ ٩١٤
 رجل من أصحاب النبي ٢٧٣، ٨٤٢،
 ١٢٤٦ هـ ٢٣٤، ٨٨٦



خارجة بن زيد بن ثابت ١٢٤٦ هـ ٣٠٦
 هـ خارجة بن مصعب ٨٧٤
 هـ خالد بن رباح ٣٠٦
 هـ خالد بن عبد الله القسرى ٣٠٦
 هـ خالد بن معدان ٥١٣
 خالد بن الوليد ٧١٣، ٧١٩ هـ ١١٣٨

بنو خدره ١٢١٤
 هـ خديجة أم المؤمنين ٩١٢
 الخضر ١٢١٨، ١٢١٩
 خفاف بن نُدْبَة (١٠٦ شعر)
 خنساء بنت خِدام ١٢٤٣
 هـ الخنساء بنت عمرو بن الشريد الشاعرة ١٠٦
 خَوَّات بن جُبَيْر (٥١٠، ٦٧٨ ح)،
 ٧٢٢، ٧٢٨، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٤



هـ داود العطار ٢٣٢
 دحية بن خليفة الكلبي ١١٤٩
 أبو الدرداء عُوَيْر الخزرجي (١٢٢٨ ح)،
 ١٢٢٩
 هـ دهن بن معاوية ٩٠٢

هـ رجل من الأنصار ١١١٠

رجل مرغوب عن الرواية عنه ٧٠٦

رسل رسول الله ١١٤٨

رفاعة القرظي ٤٤٦

الرهبان ١٣

ابن رواحة = عبد الله

هـ روح بن عبادة ٩١٢

هـ الروم ٧٠٦



الزبرقان بن بدر ١١٣٨

هـ زبيبة أم عنترة ١٠٦

الزبير بن العوام ٢٧٣

أبو الزبير المكي = محمد بن مسلم بن

تدرس

أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان

أم زنباع ١٠٧

هـ أبو زنباع الجذامي ١٠٧

الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن

شهاب

هـ زهير بن عمرو ٣٦

هـ » » محمد ٨٧٤

زوج الفريضة بنت مالك ١٢١٤

زوجة المجلاني ٤٢٧ هـ ٤٣٠

زياد بن علاقة ١٧١

زيد بن أسلم ٤٥٢ ، ٥٠٢ ، ٨٧٤ ، ٨٨٣ ،

١١٠٩ ، ١٢٢٨ ، ١٦٠٦ هـ ٢٩٦ ، ٩٩٦ ،

١٠٩٠

زيد بن ثابت ٧٧٦ ، ٧٨٥ ، (٩٠٨ ،

٩٠٩ ح) ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٦٨٥ ، ١٧٢٨ ،

١٧٥٢ ، ١٧٧٣ هـ ٣٠٦ ، ١١٠٢

زيد بن حارثة ١١٤٤

» » خالد الجهنى (٦٩١ ، ١١٢٦ ح)

هـ ٣٨٥ ، ٣٨٠

زيد بن سهل أبو طلحة الأنصاري ١١٢٠

١١٢٢

زيد أبو عيَّاش ٩٠٧

هـ زينب بنت عمر بن الخطاب ٣٧٠

زينب بنت كعب بن عُجْرَة ١٢١٤



ساعدة بن جُوَيَّة ١٠٧ (شعر)

ابن سعيد بن العاص = أبان

هـ أبو سعيد مولى قائد ٣٠٦

سعيد بن المسيب (٣٦٦ س) ، ٥٣٣ ،

٨٦٤ ، (٨٨٦ س) ، ٨٨٧ ، ١١٦٠ ،

(١١٧٢ س) ، ١٢٣٨ ، ١٥٧٠ ، (١٥٧٢ ث)

١٥٧٤ ١٥٧٥ هـ ٢٣٢ ، ٧٦٣

هـ سعيد بن منصور ٧١٣

سعيد بن يسار ٧٥٩

أبوسفيان بن حرب ١٤٩٩

هـ سفيان بن سعيد الثوري ٤٠٢ ، ٥١٣ ،

٧١٣ ، ١٧١٥

سفيان بن عيينة ٣٣ ، ٣٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٧٣ ، ٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧٢ ،

٤٧٤ ، ٥٣٣ ، ٥٦١ ، ٦٢٢ ، ٦٥٩ ،

٦٦١ ، ٧٦٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٨١١ ، ٨٢٣ —

٨٢٥ ، ٨٤٠ ، ٨٤٦ ، ٨٦٤ ، ٨٨٩ ، ٩٠١ ،

٩٠٢ ، ٩٠٩ ، ٩١٦ ، ١٠٩٤ ، ١١٠٢ ،

١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٢٦ ، ١١٣٢ ، ١١٦٠ ،

١١٧٢ ، ١١٧٤ ، ١١٨٣ ، ١٢١٨ ، ١٢٢٥ ،

١٢٩٠ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣٧٣ ، ١٥٧٢ ،

١٧١١

هـ ٢٢٤ ، ٣٠٦ ، ٣٨٠ ، ٤٣٣ ، ٦٩١ ، ٧١٣ ،

١٦٩٨

سلام بن أبي الحقيق ٨٢٤ — ٨٢٦

هـ السلكة أم السليك ١٠٦

هـ بنو سلمة ٢٣٤

سالم بن عبد الله بن عمر ٤٧٤ ، ٥١٤ ،

٨٤٠ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٩٠٩ ، ١٠٩٢ ،

(١١٨٠ ث س) هـ ٥١٣

سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله ٢٩٥ ،

٦٢٢ ، ١١٠٦ ،

هـ السائب بن يزيد ٨٩٥

سُبَيْعَةُ بنت الحرث الأسلمية ٥٤٥ ، ١٧١١

سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف

١٢٣٣

سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة ١٢١٤

هـ سعيد بن خولة ٥٤٥ ، ١٧١١

سعد بن أبي وقاص (٩٠٧ ح) هـ ٤٣٣ ،

١٣١٥

سعيد بن جبير ٧٤٣ ، ١٢١٨ هـ ٣٠٦

هـ سعيد بن خالد الخزاعي ٩٩٦

أبو سعيد الخدري سعد بن مالك (٥٠٦ ح)

٥٠٧ ، (٦٧٤ ح) ، ٦٧٥ ، (٧٥٨ ح)

٨٣٩ ، ٨٩٧ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٨

هـ ٧٧٣ ، ٩٤٦ ، ١١٠٢ ، ١١٩٨ ، ١٢١٤

سعيد بن سالم القداح ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٥٣٥ هـ

» » أبي سعيد المقبري ٥٠٦ ، ٦٧٤ ،

١٢٣٤

أم سلمة أم المؤمنين ١١٠٩ ، ١١١١

هـ ٣٠٦ ، ١١١٠

هـ أم سلمة بنت الحكم بن أبي العاص ٣٠٦

أبو سلمة بن عبد الرحمن ٥٣٣ ، ٨٥٦ ،

٩٧٧ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٤ ، ١٢٤٦ ،

١٤١٠

هـ أبو سلمة خال المطلب بن حنطب ٣٠٦

هـ السليك بن عمير السعدى ١٠٦

هـ بنو سليم ٧١٣

هـ سليم بن عامر ٤٠٢

هـ أم سليم بنت ملحان ١٢١٦

سليمان الأحول ٤٠٢

» بن أرقم ١٣٠١ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٥

هـ سليمان بن بلال ٣٠٦ ، ٣٦٥

هـ سليمان بن عبد الحميد البهراني ٤٠٢

هـ » » موسى ٤٧٦

سليمان بن يسار ١٢٤٦ ، ١٣١٥

هـ ١٦٩٨

ابن سليمان بن يسار = عبد الله

هـ سمالك بن الفضل الصنعاني ١٢٣٤

هـ سمرة بن جندب ١٠٩٨

هـ سمى ١٧٢

أبو السنابل بن بعكك ١٧١١

سهيل بن أبي حشمة ٧٢٢ هـ ٥١٠

» » سعد الساعدي ٤٢٧ ، ٤٣٨ ،

٧٧٦ ، ٧٨٥ هـ ٣٠٦

سهيل بن أبي صالح ١٧٢

أبو سهيل بن مالك بن أبي عامر ٣٤٤

سُوَاع ١٨

هـ سويد بن سعيد ٨٧٤

سُوَيْد بن مُقَرَّن المزني ٩٠٢

ابن سيرين = محمد



الشاعر ١٠٩

هـ ابن شبرمة ٣٧٣

هـ شبل بن عباد أبو داود المكي ٣٥

شبل بن معبد (١١٢٦ ح)

هـ شرحبيل بن مسلم الخولاني ٤٠٢

أبو شُرَيْح الكعبي ١٢٣٤

هـ شريك بن عبد الله القاضي ١٦٩٨

هـ » » أبي نمر ٥٣٥

أبو شعبة ٩٠٢

هـ شعبة بن الحجاج ١٧١ ، ٧٠٦ ، ٧١٣ ،

٩١٤

الشعبي = عامر بن شراحيل

شعيب النبي ١٢٠٧

ه شعيب بن أبي حمزة ٤٧٢

ه » » محمد بن عبد الله بن عمرو ٤٧٦ ، ١٢٩٠

ابن شهاب = محمد بن مسلم بن عبيد الله

ه شهر بن حوشب ٤٠٢



صاحبنا ١٥٥٠ ، ١٥٦٤

صالح النبي ١٢٠٦

ه أبو صالح ذكوان السمان ١٧٢

صالح بن خوات بن جبير ٥٠٩ ، ٥١٠

٦٧٧ ، ٦٧٨ ه ٧١١

الصعب بن جثامة (٨٢٣ ح) ، ٨٢٥

٨٢٦

صفوان بن سليم ٨٣٩

» » مؤهب ٩١٢

ه صنابح ٨٧٤

ه الصنابح الأحسى ٨٧٤

ه » بن الأعسر ٨٧٤

ه الصنابحي ٨٧٤



الضحاك بن سفيان ١١٧٢ ه ١١٧٩

ه الضحاك بن مزاحم ٥١٨

ه ضرار بن الأزور ١١٣٨



الطاغوت ١٤

ه أبو طالب ٢٩٥

طاوس ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٧٤٣ ، ١١٧٤ ،

١٢١٦ ، ١٢٢٠ - ١٢٢٤ ، ١٢٤٧

ابن طاوس ١١٧٤

أبو طلحة الأنصاري = زيد بن سهل

طلحة بن عبد الله بن عوف ١٢٤٦

طلحة بن عبيد الله (٣٤٤ ح)



عاد ١٢٠٥

ه عائكة بنت مرة ٢٣٢

ه عاصم بن ضمرة ٥٢٧

عاصم بن عمر بن قتادة ٧٧٤

ه أبو عاصم النبيل ٧٦٣

ه عامر بن سعد بن أبي وقاص ٤٣٣ ، ١٣١٥

عامر بن شراحيل الشعبي ١٢٤٧ ه ٥٣٣

٦٣٠ ، ٧٠٦

ه عامر بن مصعب ١٢٢٠

عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني

٥٦١

عائشة بنت أبي بكر الصديق (٣٤٨ ،

٤٤٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ح) ، ٥٠٣ ،

(٦٥٨ ح) ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، (٦٩٧ ،

٧٠١ ح) ، ٧٤٤ ، (٧٧٥ ح) ، ٧٧٦ -

٧٧٨ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٨٠٣ ، (٨٤٦ ح) ،

٩٠٠ ، (١٢٣٢ ح) ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٢ ،

١٦٨٥ ، ١٧٧٤

هـ ٨٨ ، ١٩٥ ، ٣٠٦ ، ٥٤٨ ، ٦٧٣ ،

٦٩٩ ، ٧٠٦ ، ١٢٩٠ ، ١٣١٥ ، ١٣٧٣ ،

١٤٩٩ ، ١٧١٤

عبادة بن الصامت (٣٤٥ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ح)

٤٠٨ ، (٦٨٦ ح) ، ٧٦١ ، ٧٧٢

هـ ٣٨٢ ، ١٢٢٨ ، ١٦٨٦

ابن عباس = عبد الله

هـ بنو العباس ٣٠٦

هـ العباس بن يزيد ٨٢٣

عبد الله بن باباه ٨٨٩ ، ١٢٤٧

» » أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

٦٥٨

عبد الله بن دينار ٣٦٥ ، ١١١٣ ، هـ ١٣١٥

» » ذكوان أبو الزناد ٨٤٧

هـ ٥٣٣ ، ٦٢٨

عبد الله بن رواحة ١١٤٤

عبد الله بن الزبير ١٧٧٤

» » زيد بن عاصم (٤٥٣ ح)

عبد الله بن أبي سلمة ١١٢٧

» » سليمان بن يسار ١٣١٥

عبد الله الصنابحي (٨٧٤ ح)

هـ أبو عبد الله الصنابحي ٨٧٤

عبد الله بن عباس (٣٧٣ ح) ، ٣٧٤ ،

٤٢٧ ، ٤٢٨ ، (٤٥٢ ، ٥٠٢ ح) ، ٥٠٣ ،

(٧٤٣ ح) ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ،

٧٧٠ ، ٨٢٣ ، ٩٠٠ ، (٩٠٣ ث) ، (٩١٦ ح)

١٢١٦ - ١٢٢٤ ، ١٧٧٤

هـ ٣٥ ، ٣٠٦ ، ٣٦٦ ، ٥١٨ ، ٧٧٣ ،

١١٧٥ ، ١٢٤٧ ، ١٦٨٦ ، ١٧٠٦

هـ عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الثقفي ٣٠٦

عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ٩٠٣ ،

١٢٤٧

عبد الله بن عتبة بن مسعود ١٦٨٨ ،

(١٧١١ س) هـ ١٦٩٨

عبد الله بن عصمة ٩١٣

» » عمر بن حفص العمري ٥١٠ ،

٦٧٨

عبد الله بن عمر بن الخطاب (٣٦٥ ،

٣٦٨ ح) ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، (٤٧٤ ، ٥١٣ ،

٥١٤ ، ٦٥٨ ، ٦٩٢ ح) ، ٧١٢ ، ٧٤٤ ، (٧٦٠ ،

عبد الله بن أم مكتوم ٨٥٦
 ه عبد الله بن نافع الصائغ ٥١٤
 عبد الله بن أبي نجيح ٣٣ ، ٣٧ ، ٩١٦
 ه ٤٧٦
 عبد الله بن واقد ٦٥٨ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤
 ه ٦٧٣
 ه عبد الله بن وهب ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٤٧٢
 ه ٨٤٦
 عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان
 ٨٥٦ ، ٩٠٧
 عبد الله بن يزيد الجرمي أبو قلابة ٤٠٨
 عبد الله بن يسار ١٣١٥
 ه عبد الله بن يوسف ٢٣٢ ، ٣٦٨ ، ٥١٣ ،
 ٦٩١
 ه بنو عبد الدار بن قصي ١٧١١
 عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١
 » » الزبير ٤٤٦
 » » أبي سعيد الخدري ٥٠٦ ،
 ٦٧٤
 ه عبد الرحمن الصنابحي ٨٧٤
 ه أبو عبد الرحمن الصنابحي ٨٧٤
 عبد الرحمن بن عبد القاري ٧٣٨ ، ٧٥٢ ،
 ١٢٤١

٨١٢ ح) ، ٨٤٠ ، ٨٤٣ ، ٨٤٨ ،
 (٨٦٣ ، ٨٧٣ ح) ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٦ ح)
 ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، (١٠٩٢ ، ١١١٣ ح)
 ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤٢ ،
 ١٦٨٥ ، ١٦٩٥
 ه ٣٠٦ ، ٣٦٩ ، ٥٣٥ ، ٦١٧ ، ٧٧٣ ،
 ٨٦٤ ، ٩٤٦ ، ١٠٩٠ ، ١٢٤٧ ، ١٣١٥
 ١٦٥٨ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٨ ، ١٧١٤
 ه عبد الله بن عمرو بن العاص ٨٨ ، ٤٧٦ ،
 ١٢٩٠
 عبد الله بن أبي قتادة ١٢٤٦ ه ١٠٩٣
 عبد الله بن كثير الداري ٩١٦ ه ٣٥
 ه عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة ٩١٦
 ه » » كعب بن مالك ٨٢٤
 عبد الله بن أبي لبيد ١٣١٥
 ه عبد الله بن لهيعة ٢٩٦
 ه » » بن المبارك ٢٣٢ ، ٢٩٦
 عبد الله بن محمد بن صيفي ٩١٢
 ه عبد الله بن محمد النفيلي ٢٩٥
 ه » » المدني ٣٧٣
 عبد الله بن مسعود (٧٣٧ ح) ، ٧٤٤ ،
 ٧٩٩ ، (١١٠٢ ، ١٣١٤ ح) ، ١٦٠١ ،
 ١٧٧٣
 ه ٣٠٦ ، ٧٩٢ ، ١٣١٥ ، ١٦٨٦ ،
 ١٧١٥

عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القسّ

١٢٤٧

عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ١١٠٢

١٣١٤

ه عبد الرحمن بن عثمان الحاطي ٣٠٦

عبد الرحمن بن عوف ١١٥٥ ، ١١٨٠ ،

(١١٨٢، ١١٨٣ ح) ١١٨٥ ،

ه عبد الرحمن بن عسيلة ٨٧٤

عبد الرحمن بن غنم الأشعري ١٢٤٧

ه ٤٠٢

عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر

٣٤٨

عبد الرحمن بن كعب بن مالك ١٢٤٦

ه ٨٢٤

عبد الرحمن بن مطعم البناني أبو المنهال

٩١٦

ه عبد الرحمن بن مهدي ٢٣٢ ، ٤٧٢

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ٨٤٧ ،

٨٨٣ ، ٨٧٢ ه ٥٣٣ ، ٦٢٨

عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ١٢٤٣

ه عبدالرزاق بن همام الصنعاني ٤٠٢ ، ٤٧٢ ،

١١١٠ ، ٨٧٤ ، ٧١٣ ، ٦٦٠ ، ٥٢٧

بنو عبد شمس ٢٣٠

ه عبد العزيز بن رفيع ٩١٣

ه عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ٥١٠

ه عبد العزيز بن عبد الصمد ٧١٣

عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي

٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٤٥٢ ، ٩٧٧ ، ١٠٩٠ ،

١٠٩١ ، ١٠٩٣ ، ١١٢٧ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ،

ه ١١٠٠

ه عبد العزيز بن المطب بن حنطب ٣٠٦

عبد المجيد بن عبد العزيز ٨٩٠ ، ٩٠٣

١٢٢٠

بنو عبد المطب ٨٩٠

ه عبد الملك بن حبيب ٧٠٦

ه عبد الملك بن سعيد بن سويد ٣٠٦

ه » » » عبد ربه أبو حاضر ٦١٧

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ٤٩٨ ،

٨٩٠ ، ٩٠٣ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ١٢١٦ ،

١٢٢٠

ه ٤٧٢ ، ٧٦٣ ، ١١١٠

عبد الملك بن عمير ١١٠٢ ، ١٣١٤

ه ١٣١٥

ه عبد الملك بن هشام ٣٥

ه » » » يسار ١٣١٥

بنو عبد مناف ١٥ ، ٣٦ ، ٨٨٩ ،

٨٩٠

عبد الواحد النصرى ١٠٩٠

عبد الوهاب بن بُحْتِ ١٠٩٠

» » » عبد المجيد الثقفى ٣٧٨ ،

٤٠٨ ، ٦٨٦ ، ١١٦٠ هـ ٧٠٦

أبو عبيد سعد بن عبيد مولى ابن أزهـر

٦٥٩ ، ٦٦٠

هـ عبيد الله بن الأخنس ١٢٩٠

عبيد الله بن أبى رافع ٢٩٥ ، ٦٢٢ ،

١١٠٦ ، ١٢٤٥ هـ ٢٩٦

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود

٦٩١ ، ٨٢٣ ، ١١٢٦ ، ١٧١١ هـ ٣٨٠ ، ٣٨٥

هـ عبيد الله بن على بن أبى رافع ٧٦٣

عبيد الله بن عمر بن حفص ٥١٠ ، ٦٧٨ ،

١٠٩٢ هـ ٢٣٢ ، ٥١٣

هـ عبيد الله بن مقسم ١٧٢

عبيد الله بن أبى يزيد ٧٦٣ ، ١٢٤٧

أبو عُبَيْدَةَ بن الجراح ١١٢٠

عُبَيْدَةَ بن سفيان الحضرمى ٥٦٢

عثمان بن عبد الله بن سُراقَة ٣٧٠ ، ٤٩٧

» » عفان ٧٦١ ، ٧٧٢ ، ٧٩٩ ،

٨٠٠ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ١١٥٥ ، ١٢١٤ ،

١٢١٥ ، ١٧٧٣

هـ ٢٣٢ ، ٤٥٨ ، ٦٧٣ ، ٨٤٦ ، ٩١٢ ،

١٦٨٦ ، ١٧١٤

هـ عثمان بن عمر ٢٣٢

العجلاني = عويمـر

العجم ١٦ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ٤١٠ ،

الحرب ١٥ ، ٣٣ ، ١٠٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ -

١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ - ١٤٩ ، ١٦٠ ، ١٦٧

١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦

٢٣٥ ، ٢٦١ ، ٤١٠ ، ٨١٣ ، ١٤٧١ ،

١٤٧٨

عروة بن الزُّبير ٤٤٦ ، ٥٠١ ، ٦٩٧ ،

(٦٩٩ س) ٧٠١ ، ٧٣٨ ، ٧٥٢ ، ٧٧٥ ،

١٢٣٢ ، ١٢٣٩ - ١٢٤١ ، (١٣٧٣ س)

هـ ٢٧٣

عُزَيْر ١٣

هـ عصام بن خالد ١٠٩٠

عطاء بن أبى رَبَاح ٩٠١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ،

١٢٤٧

عطاء بن يزيد اللثى ١٧٢ ، ٨١١

» » يَسَار ٢٤٢ ، ٤٥٢ ، ٥٠٢ ،

٨٣٩ ، ٨٧٤ ، ٨٨٣ ، (٨٩٠ ، ١١٠٩ س) ،

١٢٢٨ ، ١٢٤٦ ، ١٦٠٦

هـ ١٣١٥

هـ عفان بن مسلم الصفار ١٢٩٠

هـ عفير بن معدان الحمصى ٣٠٦

هـ عقيل بن خالد الايلي ٢٣٢ ، ٤٧٢

هـ عكرمة بن إبراهيم الأزدي ١٩٥

ه عكرمة البربري ١٢٤٧

عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي

١٢٤٧

علقمة بن قيس النخعي الكوفي ١٢٤٧

ه أبو علقمة المصري مولى بني هاشم ٧٠٦

ه علي بن إسحق ٢٩٦

علي بن حسين زين العابدين ٤٧٢ ،

١٢٤٤

ه علي بن زيد بن جدعان ٦٦٠

علي بن أبي طالب (٦٥٩ ث ، ٦٦٠ ح)

٦٦٢ - ٦٦٤ ، ٧٢٢ ، ٧٩٩ ، ٨٩٦ ،

٩٨٨ ، (١١٢٧ ح) ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ،

١٧٧٣

ه ١٩٥ ، ٣٥٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٧ ، ٦٧٣ ،

٩٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١٦٨٦ ، ١٧٠٦ ، ١٧١٤

ه علي بن عياش ١٠٩٠

ه » » المديني ٤٧٢ ، ٨٧٤

ه » » مسهر ١١٠٠

ابن أبي عمار = عبد الرحمن بن عبد الله

وعمار بن معاوية الدهني ٩٠٢

ه عمارة بن غزية ٣٠٦

عمر بن الحكم (٢٤٢ ح) وصوابه

(معاوية بن الحكم) ه ٢٤٣

عمر بن الخطاب (٧٣٨ ح) ، ٧٤٠ ،

٧٤٤ ، (٧٥٢ ح) ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٤٢ ،

٨٤٤ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٧ ، ١١٥٥ ،

(١١٦٠ ث) ، ١١٦١ ، ١١٦٧ - ١١٦٩ ،

١١٧٢ ، ١١٧٤ - ١١٨٠ ، ١١٨٢ ،

١١٨٣ ، ١١٨٥ - ١١٨٨ ، ١١٩٥ ،

١١٩٨ ، ١٢٠٠ ، ١٢٤١ ، (١٣١٥ ح) ،

١٣٩٩ ، ١٦٩٥ ، ١٧٧٣

ه ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٣٠٦ ، ٣٥٤ ، ٣٧٠ ،

٤٧٦ ، ٨٤٦ ، ٩١٢ ، ٩٩٩ ، ١٦٨٦ ،

١٦٩٦

ه عمر بن أبي سلمة ١١١٠

ه » » عبدالله بن الأرقم الزهري ١٧١١

عمر بن عبد العزيز (١٢٣٢ ث)

ه ١٤٠٩

ه عمر بن عثمان بن عفان ٤٧٢

ه » » علي المقدمي ١٢٣٢

ه » » كثير بن أفلح ٢٣٤

عمرو (١٠٦ في شعر)

آل عمرو بن حزم ١١٦٢ ، ١١٦٣

ه عمرو بن خارجة ٤٠٢

عمرو بن دينار ٣٧٣ ، ٨٢٣ ، ٩٠١ ،

١١٣٢ ، ١١٧٤ ، ١١٨٣ ، ١٢١٨ ،

١٢٢٥ ، ١١٣٢ ه ٣٠٦

عمرو بن أبي سلمة التنيسي ١٠٩٣

» » سليم الزرقني ١١٢٧

أم عمرو بن سليم الزرقى = النوار بنت
عبد الله

عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن
عمرو بن العاص (٤٧٦ س) هـ ١٢٩٠

عمرو بن العاص (١٤٠٩ ح)

» » عبد الله بن صفوان ١١٣٢

» » عثمان ٤٧٢ ، ١٢٤٤

هـ أبو عمرو بن العلاء ٣٥

عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ٢٨٩ ،
٣٠٦

هـ عمرو بن مالك ٣٣ ، ٣٧

عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن
المازنى ٤٥٣

هـ عمران بن أبي أنس ٩٠٧

عمران بن حصين (٤٠٨ ح) ، ٤٠٩ ،
٨٨٧ هـ ٣٠٦ ، ١٣١٥

عمرة بنت عبد الرحمن ٥٠٠ ، ٦٥٨ ،
٨٤٦

هـ عنبرة بن شداد العبسى ١٠٦

عويمر العجلانى ٤٢٧ هـ ٤٣٠ ، ٤٣٣

أبو عياش الزرقى (٧١٣ ح) ، ٧١٧
هـ ٩٠٧

عيسى ابن مريم عليه السلام ١٣ ، ٢٣٧
ابن عيينة = سفيان بن عيينة



غير واحد من العلماء ١١٩٨



هـ فارس ٧٠٦

فاطمة بنت قيس (٨٥٦ ح) ، ٨٥٧

ابن أبي فديك = محمد بن إسماعيل بن
أبي فديك

هـ أم فروة ٧٩٢

الفريرة بنت مالك بن سنان (١٢١٤ ح)

هـ ابن فضالة ٣٧٩

فلانة الأنصارية (١٢١٦ ح) ، ١٢١٧



هـ آل قارظ بن شبة ١٢٤٧

القاسم بن محمد بن أبي بكر ٣٤٨ ، ٥١٠ ،

٦٧٨ ، ١٢٤٢ هـ ٧٤٧

هـ قبيصة بن المخارق ٣٦

أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله

(١٠٩٣ ح) هـ ١٩٥ ، ٢٣٤

هـ قتادة بن دعامة السدوسي ٣٧٩ ، ٤٠٢

هـ قتيبة بن سعيد ٥٠٩ ، ٧٤٣ ، ٩١٤

هـ قدامة بن زائدة بن قدامة ٣٠٦

قريش ٣٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٣٩٨ هـ ٣٦

٩١٢

هـ القس = عبد الرحمن بن عبد الله

القضاة ١١٥٦

هـ القعقاع بن حكيم ١٧٢

أبو قلابة = عبد الله بن يزيد الجرمي

قوم لوط ١٢٠٨

هـ قيس بن خويلد الهذلي ١٠٨

قيس بن عاصم ١١٣٨

أبو قيس مولى عمرو بن العاص ١٤٠٩

هـ قيس بن العيزارة ١٠٨

هـ قيس بن قهد ٧٠٦

☆☆

هـ كثير بن زيد ٣٠٦

هـ كثير بن يحيى ٩٩٦

هـ كسرى ١٠٨

ابن كعب بن مالك عن عمه ٨٢٤ ، ٨٢٥

أخو كعب بن مالك (٨٢٤ ح)

☆☆

لقيط بن يعمر الإيادي ١٠٨ (شعر)

هـ ابن لهيعة = عبد الله

لوط النبي ١٢٠٨

الليث بن سعد ٧٤٣ هـ ٢٣٢ ، ٢٩٦ ، ٤٠٢ ،

١٥٧٢

هـ ابن أبي ليلى ٤٠٢

☆☆

ماعز بن مالك الأسلمي ٣٨٢ ، ٦٨٨

مالك بن أنس ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨

٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٤٥٣ ، ٤٧٦ ، ٥٠٠ —

٥٠٢ ، ٥٠٩ ، ٥١٣ ، ٥٦٢ ، ٦٥٨ ،

٦٧٧ ، ٦٧٩ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ،

٦٩٩ ، ٧٣٨ ، ٧٥٢ — ٧٦٠ ، ٨١٢ ، ٨٣٩ ،

٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٥٦ ، ٨٦٣ ،

٨٧٢ — ٨٧٤ ، ٨٨٣ ، ٨٨٦ ، ٩٠٦ — ٩٠٨ ،

١١٠٩ ، ١١١٣ ، ١١٢٠ ، ١١٢٦ ، ١١٨٠ ،

١١٨٢ ، ١١٩٨ ، ١٢١٤ ، ١٢٢٨ ،

١٦٠٦

هـ ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٦ ، ٣٦٨ ،

٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٤٧٢ ، ٥٣٣ ، ٦٢٨ ، ٧٠١ ،

٨٤٦ ، ٨٦٢ ، ٨٩٥ ، ٩٩٩ ، ١٤٠٩ ، ١٥٥٠ ،

١٧١٤

مالك بن أبي عامر الأصبحي ٣٤٤

» » « نورة ١١٣٨

هـ محمد شاكر ١٦٨ والدي رضى الله عنه ، مات

رحمه الله يوم الخميس ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨

أثناء طبع الكتاب

هـ محمد بن الصباح ٥١٣

محمد بن طلحة بن رُكَّانة ١٢٤٦

هـ محمد بن عباد بن جعفر ٣٠٦ ، ٥٣٥

هـ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ٣٥

هـ » » عبد الرحمن بن ثوبان ٨١٠

هـ » » » مولى آل طلحة ١٦٩٨

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب

٣٧٠ ، ٤٩٧ ، ٥٠٦ ، ٥١٤ ، ٦٧٤ ، ١٢٣٢ -

١٢٣٤ ، ١٢٩٩ هـ ٥١٣

محمد بن العجلان ٧٧٤ ، ١٠٩٠ هـ ١٧٢

هـ محمد بن العلاء أبو كريب ٣٧

محمد بن علي بن الحسين ١١٨٢ ، ١٢٤٥

» » عمرو بن علقمة ٩٧٧ ، ١٠٩١ ،

١٠٩٤ هـ ١١٠٠

هـ أبو محمد مولى أبي قتادة ٢٣٤

محمد بن مسلم بن تَدْرُسَ أبو الزبير المكيُّ

٤٩٨ ، ٧٤٣ ، ٨٨٩

هـ ٧٠٦ ، ٧١٣

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري

٤٤٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٥١٤ ، ٥٣٣ ،

٥٦١ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٦ ،

٤١ - رسالة

هـ متم بن نويرة ١١٣٨

هـ مجالد بن سعيد ٧٠٦

مجاهد بن جبر (٣٣ ، ٣٧ ث) ، (٤٠٢)

(س) ، ٧٦٠ ، ١٢٤٧

هـ ٣٥ ، ٤٧٦ ، ٧١٣

هـ أبو مجلز ٧٧٣

مجمع بن يزيد بن جارية ١٢٤٣

المجوس ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٥

مجوس هجر ١١٨٣

محدثو المكين ١٢٤٧

محمد بن إبراهيم التيمي ١٤٠٩

هـ محمد بن إسحق ٢٣٢ ، ٣٠٦ ، ٤٧٦ ، ٧٦٣

هـ » » إسماعيل البخاري ٨٧٤

محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ٣٧٠ ،

٤٩٧ ، ٥٠٦ ، ٦٧٤

هـ ٥١٤

محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم ١٢٤٦ هـ ٢٣٢

هـ محمد بن جعفر غندر ٤٧٢ ، ٦٦٠ ، ٧١٣

هـ » » بن أبي كثير ٨٧٤

هـ » » الحسن ١٦٠٦

هـ » » الحنفية ٥١٨

هـ » » راشد ٤٧٦

محمد بن سيرين ١٢٤٧

هـ مروان بن معاوية ٥٣٥
 هـ المزني أبو إبراهيم = إسماعيل بن يحيى
 هـ مسدد بن مسرهد ٢٣٢
 ابن مسعود = عبد الله
 مسلم بن خالد الزنجي ٤٩٨ ، ٩٠٣ ، ٩٢١٦ ، ١٢٢٠
 هـ مسلم بن العلاء الحضرمي ١١٨٢
 هـ مسلم بن الوليد بن رباح ٣٠٦
 ابن المسيب = سعيد
 المسيح = عيسى ابن مريم
 بنو المصطلق ٨٣٠
 مصعب بن سعد بن أبي وقاص ٦٢٤٦
 هـ مطرف بن عبد الله المدني ٨٧٤
 هـ مطرف بن مازن ٢٣٢
 المطلب بن حنطب (٢٨٩ ، ٣٠٦ ح)
 هـ المطلب بن حنطب بن الحرث ٣٠٦
 هـ المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب
 ٣٠٦
 معاذ بن جبل ١١٤٠ هـ ١٦٨٦
 معاوية بن الحكم السلمي (٢٤٢ ح) ،
 ٢٤٣
 معاوية بن أبي سفيان ٨٥٦ ، ٨٥٧ ،

٧٣٨ ، ٧٥٢ ، ٧٧٥ ، ٨١١ ، ٨٢٣ -
 ، ٨٢٥ ، ٨٤٠ ، ٨٤٣ ، ٨٦٤ ، ٨٨٦ ،
 ، ٩٠٩ ، ١١٢٦ ، ١١٧٢ ، ١١٨٠ ،
 (١٢٩٩ س) ، ١٣٠١ - ١٣٠٥ ،
 ١٣٧٣ ، ١٥٧٢ ، ١٧١١
 هـ ٢٣٢ ، ٢٧٣ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٤٣٣ ،
 ٨٩٥ ، ٥١٣
 محمد بن المنكدر (٢٩٦ ، ١١٠٧ ، ١٢٩٠
 س) ١٢٩٥ ، ١٢٩٦
 هـ ٨٩٥ ، ٩٠٢ ، ١٢٤٧
 هـ محمد بن موسى بن الفضل ٣٥
 محمد بن يحيى بن حبان ٨١٢ ، ٨٤٧ ،
 ٨٧٢ هـ ٣٤٥
 هـ محمد بن يعقوب الأصم ٣٥
 محمود بن لبيد ٧٧٤
 هـ ابن محيرز ٣٤٥
 هـ بنو مخزوم ٩٠٧
 مخلد بن خفاف ١٢٣٢
 مدين ١٢٠٧
 هـ ابن المديني = عبد الله
 هـ مراد ٨٧٤
 ابن مربي الأنصاري (١١٣٢ ح)
 هـ مروان ابن الحكم ٣٠٦ ، ١٧١١

١٢٢٨ ، ١٢٢٩ هـ ٢٩٥ ، ٧٢٢ ، ٩١٢

معمر بن راشد ٦٦٠ ، ٨٤٣ ، ١٣٠١

هـ ٢٣٢ ، ٤٧٢ ، ٨٧٤

هـ معن بن عيسى القزاز ٣٠٦

هـ أبو المغيرة ١٠٩٠

هـ المغيرة بن شعبة ١٠٩٨ ، ١١٧٥

هـ المغيرة بن مقسم ٧٠٦

المفتون^{٥٥٦} ٧٦٢

المقبري = سعيد بن أبي سعيد

هـ المقدام بن معد يكرب ٢٩٦

ابن أم مكتوم = عبد الله

مكحول ١٢٤٧

المكيون ٧٦٤ ، ١٢٤٧

ابن أبي مليكة = عبد الله بن عبيد الله

مَنْ أَدْرَكْنَا ١٠٣١

هـ من أرضى دينه ٤٣٣

من سمع عبد الله بن عمر العمرى ٦٧٧ ، ٥١٠

من صلى مع رسول الله صلاة الخوف

(٦٧٧ ، ٥٠٩ ح) هـ ٧١١

هـ منصور بن زاذان ٣٧٩

هـ منصور بن المقتمر ٧١٣

ابن المنكدر = محمد

المنكدر بن عبد الله بن الهدير ٨٩٥

مَنْ لَا أَتَهُم ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ هـ ٣٧٩ ، ٣٠٦

أبو المنهال = عبد الرحمن بن مطعم

المهاجرون ١١٦٧ ، ١٢١٥ هـ ١١٧٩

أبو المهلب الجرمي ٤٠٨

موسى النبي عليه السلام ٧٦ ، ١٢١٨ ،

١٢١٩

أبو موسى الأشعري ٧٤٤ ، ٧٩٩ ،

١١٩٦ ، ١١٩٨

هـ ٣٠٦ ، ٣٧٩ ، ١٦٨٦

موسى بن أبي تميم ٧٥٩

هـ موسى بن عبد الله بن قيس ٢٩٦

هـ موسى بن عقبة ٥١٣

ميمونة بنت الحرث أم المؤمنين ١٣١٥



هـ النابغة (والد ربيعة) ٦٦٠

نافع بن جبير بن مطعم ١٢٤٦ هـ ٨٨٦

» » عجير بن عبد يزيد ١٢٤٦

» مولى ابن عمر ٥١٣ ، ٦٩٢ ، ٧٥٨ ،

٨٤٨ ، ٨٦٣ ، ٨٧٣ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨

هـ ٣٦٨ ، ٧٤٧ ، ١٦٩٨

هـ نافع مولى أبي قتادة ١٠٩٣

ه نافع بن يزيد ٢٣٢

ابن أبي نجيح = عبد الله

ه ندبة أم خفاف ١٠٦

نشر ١٨

النصارى ١٣

ه نصر بن علي الجهني ٢٩٦

ه النعمان بن بشير ١١٠٢

ه أم النعمان بنت أبي حية ٤٥٣

نفر من أصحاب النبي ١٦٨٥

النوار بنت عبد الله أم عمرو بن سليم الزرقى

١١٢٧

نوح النبي ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٩

نوف بن فضالة البكالي ١٢١٨

بنو نوفل ٢٣٢

ابن نويرة = مالك

ه ابن نمير ٦٩٩

ابن الهاد = يزيد بن عبد الله بن

أسامة

ه هرون الرشيد ٣٠٦

ه هرون بن سعد مولى قريش ٣٠٦

بنو هاشم ٢٢٩ - ٢٣٢

ه هذيل ١٠٧

ه ابن هرمة = إبراهيم بن علي بن سلمة

أبو هريرة (٥٣٣، ٥٦٢ ح) ، ٦٣٠

(٦٩١، ٧٥٩ ح) ، ٧٧٢ ، (٨٤٧ ،

٨٦٤، ٨٧٢، ٨٨٣، ٩٧٧، ١٠٩١، ١٠٩٤،

(١١٢٦ ح) ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٥ ، (١٤١٠ ح)

ه ٣٦ ، ٨٨ ، ١٧٢ ، ٢٩٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ،

٥٢٧ ، ٦٢٨ ، ٧٠٦ ، ٨٦٩ ، ٨٨٦ ،

٩٤٦ ، ٩٩٦ ، ١١٠٠ ، ١١٧٥ ، ١٢٤٧ ،

١٦٥٨

هشام بن حكيم بن حزام ٧٥٢

ه هشام بن سعد ١٠٩٠

ه هشام بن عبد الملك ٣٠٦

هشام بن عروة بن الزبير ٥٠١، ٦٩٧، ٦٩٩

ه هشام بن عمار ٣٠٦

ه هشيم بن بشير ٢٣٢ ، ٤٧٦

هلال بن أسامة = هلال بن علي

» » علي بن أسامة ٢٤٢

ه هلال بن أبي ميمونة = هلال بن علي

هند بنت عتبة ١٤٩٩

ه بنو هوازن ١٦٩٠

هود النبي ١٢٠٥

واثلة بن الأسقع (١٠٩٠ ح)

واسع بن حبان ٨١٢

ه واقدة بنت أبي عدى ٢٣٢

وَدَّ ١٨

وفد البحرين ١١٣٩

ه وكيع بن الجراح ٥٣٥

الولاية ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٩ ، ١١٥١ ،

١١٥٦ ه ٤٣٣

ه الوليد بن مسلم ٤٠٢

ه الوليد بن يزيد ٣٠٦

ه ابن وهب = عبد الله

وهب بن منبه ١٢٤٧

ه يحيى بن آدم ٥١٣

ه يحيى بن بكير ٢٣٢

يحيى بن حسان ٧٤٣

ه ٣٧٩ ، ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ١٥٧٢

ه يحيى بن خلف الجوبارى ١٢٣٢

يحيى بن سعيد الأنصارى ٣٦٦ ، ٤٧٦ ،

٥٠٠ ، ٨١٢ ، ٨٤٦ ، ١١٦٠ ه ٢٣٤ ،

٣٤٥ ، ٧٠٦ ، ٧٤٧

ه يحيى بن سعيد القطان ٤٧٢ ، ١٢٩٠

يحيى بن سليم الطائفى ١٠٩٢

» » عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١

» » عمارة بن أبي حسن المازنى

٤٥٣

ه يحيى بن أبي كثير ٩١٤

ه يحيى بن معين ٨٧٤

يزيد بن رومان ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٦٧٧

ه يزيد بن زريع ٣٧٩ ، ١٢٩٠

يزيد بن شيبان ١١٣٢

» » طلحة بن ركانة ١٢٤٦

» » عبد الله بن أسامة بن الهاد

١١٢٧ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠

ه يزيد بن عبد ربه ٤٠٢

ه يزيد بن هرون ٢٣٢ ، ٣٦٦ ، ٤٧٦

ه يسار (والد سليمان) ١٣١٥

ه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ٤٧٦

يوسف النبي وإخوته ٢١٢
يوسف بن ماهك ٩١٤
هـ يونس بن جبير ٣٧٩
يونس بن عبيد ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٦٨٦
هـ يونس بن يزيد ٢٣٢ ، ٤٧٢ ، ٨٨٦

هـ يعقوب بن سفيان ٣٠٦
هـ يعقوب بن الوليد المدني ٧٨٨
هـ يعلى بن حكيم ٩١٤
هـ يعلى بن عطاء ٧٠٦
يعوق ويغوث ١٨
اليهود ١٣ ، ٦٩٢

٤ - فهرس الأماكن

وما ألحق بها

هـ السودان ٥٢٥	هـ أحد ٢٩٥
السوق ٨٤٢ ، ١٤٦١	هـ أرض بنى سليم ٧١٣
الشأم ٣٦٥ ، ٨١١ ، ١١١٣ ، ١١٨١ ،	أوطاس ١٦٩٠
١٢٤٧ هـ ٨٧٤	البادية ٦٥٨
الشَّعب ٢٣١ هـ ٢٣٢	البحرين ١١٣٩
الصحراء ٨١٧ ، ٨٢٠	بدر ٣٦٦ هـ ٢٧٢ ، ٢٩٥
هـ الصعيد الأعلى ٥٢٦	البصرة ٦٦١ ، ٦٦٥ ، ١٢٤٧
هـ الصفا ٣٤٨	بعث مؤتة ١١٤٤
هـ صفين ٧٢٢	بلدنا = مكة
هـ عام حنين ٢٣٤	البيت = الكعبة
عام الفتح ٣٩٨ ، ١٢٣٤ هـ ١٠٦ ، ٩١٢	بيت المقدس ٣٢٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،
هـ العراق ٣٠٦ ، ٥٢٥ ، ٥٣٣	٣٦٦ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٨١٢ ، ٨١٩
عرفة ٢٠٥ ، ٥٣٥ ، ١١٣٢	هـ تهامة ١١٧٩
هـ عسفان ٧١٣	الجابية ١٣١٥
غزوة بنى أنمار ٣٧٠ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨	هـ الحجاز ٥٢٥ ، ٥٣٣ ، ٨٢٤
» تبوك ٩٨٨ هـ ٣٠٦	هـ حجة الوداع ٤٠٢ ، ١٧١١
هـ الغور ٥٢٥	هـ دمشق ١٣١٥
قباء ٣٦٥ ، ١١١٣ ، ١١١٤	هـ ديار هوازن ١٦٩٠
القبلة = الكعبة	ذو طوى ٨٩٤ ، ٨٩٥

أم القرى = مكة

الكعبة ٦٣ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ٣٢٨ ،

٣٤٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ،

٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٧١٣ ،

٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ،

٨١٩ ، ٨٨٩ ، ٨٩١ ، ٩٦٣ ، ١١١٣ ،

١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٣٣٦ ، ١٣٤٤ ،

١٣٤٦ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٨ ،

١٣٩٤ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٦ ، ١٤٤٧ -

١٤٥٦ ، ١٤٦٦ ، ١٦٣٥ ، ١٦٨٠

هـ ٣٠٦ ، ٣٦٦

الكوفة ١٢٤٧ هـ ٣٠٦

ليلة الهريز ٧٢٢

هـ المحصب ٥٤٨

المدينة ١٨١ ، ٨٩٥ ، ٩١٦ ، ١٢٣٣ ،

١٢٣٨ ، ١٢٤٦ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ،

١٥٥٩ هـ ٣٠٦ ، ٣٦٦ ، ٤٧٢ ، ٧١٣ ،

١١٣٩ ، ١٢١٤ ، ١٤٠٩

هـ المروة ٣٤٨

المزدلفة ٥٣٥

المسجد الحرام ٦٣ - ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ،

١٠٤ ، ١١٤ ، ٣٦٢ ، ١٣٣٦ ، ١٣٧٨ ،

١٣٨١ ، ١٤٥٤

المسجد النبوي ١٢١٤

المشاعر ١١٣٢

هـ مصر ٥٢٦ ، ١٤٠٩

مكة ٣٠ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ٢٦١ ، ١٠٣١ ،

١١٣٥

هـ ٣٥ ، ٣٠٦ ، ٣٤٨ ، ٣٦٦ ، ٥٩٩ ،

٧١٣ ، ٨٩٤ ، ٩١٦

مِنَى ٥٣٥ ، ١١٢٧

نجد ٣٤٤ هـ ١١٧٩

هَجَرَ ١١٨٣

هـ وادي أوطاس ١٦٩٠

هـ وادي حنين ١٦٩٠

هـ وقعة حنين ١٦٩٠

اليمين ١١٤٠ ، ١٢٤٧ هـ ٥٢٥ ، ١١٤٣

يوم الأحزاب ٥٠٥

» الخندق ٥٠٦ ، ٦٧٤

هـ يوم خيبر ٢٩٦

يوم ذات الرقاع ٥٠٩ ، ٦٧٧ ، ٧١١ هـ

٧٢١ ، ٧١٦

يوم عُسْفَانَ ٧١٣

هـ يوم بدر ٣٠٦

ه - فهرس الأشياء

من حيوان ونبات وجماد وغير ذلك

الباقلي ٥٢٥	الإبل ١٥٨٢، ١٥٧٩، ١٥٣٦، ٥٢١ -
البحر والبحار ١١٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ١٤٤٧،	١٥٨٥، ١٥٩٧، ١٦٠٠، ١٦٠٤،
١٤٤٨، ١٥٥١	١٦٠٦، ١٦٢٧، ١٦٤١ - ١٦٤٣،
البر ١١٢، ١٤٤٨، ١٥٢٧	١٦٥٨، ١٦٦١ هـ ٤٧٦
البر ٥٢٥، ٧٦٨، ١٥١٨، ١٥٢٧ هـ ٧٧٣	الأحجار = الحجارة
البرقع ١٦١٢	الأدم ٥٢٥
البركة ٩٤٩	الأرز ٥٢٥
هـ بزر قطونا ٥٢٦	الأرنب ١٣٩٦
البعير = الإبل	الأرواح = الرياح
البغال ٥٢١	الأريكة ٢٩٥ - ٢٩٧
البقر ٥٢١	هـ الأسفيوس ٥٢٦
التبر ٥٢٨	هـ الأسفيوش ٥٢٦
هـ الترمس ٥٢٥	الأسقية ٦٥٨
التمر ٧٦٨، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٠، ٩١١،	الأسلحة ٥٠٨، ٧٢٦
٩١٦، ٩٤٣، ٩٤٦، ١١٢٠، ١٥٠٨،	الأشبيوس ٥٢٦
١٥١٥ - ١٥١٨، ١٦٢٣، ١٦٢٤،	هـ الأشبيوش ٥٢٦
١٦٥٨، ١٦٦٢	الأصنام ٢٠
هـ ٣١، ٧٧٣، ٩٠٨	الإنجيل ٩٧٣ هـ ٣٥

٥٢٦ هـ حزيران	التوراة ٩٧٣ هـ ٣٥
٥٢١ هـ الحمر	التين ٥٢٤
٥٢٥ هـ المحص	الثفاء ٥٢٦
الحنطة = البر	التمر ٩٠٦، ١٥٠٤، ١٥٠٦، ١٥٠٧،
الحوت ١٦، ٢٠٨	١٥١٥ - ١٥١٧، ١٦٦٠
الحيات ٩٥٠	٩٠٨ هـ
الخاصة والخواص ٥٢٩، ٩٦٧، ٩٧١،	الثياب ٩٤٦، ٩٤٨ -
١٠٨٦، ١٣٣٠	هـ الجاورس ٥٢٥
الحبز ٥٢٥	الجبال ٦٧، ١٤٤٧، ١٥٥١
هـ الخردل ٥٢٦	الجرار ١١٢٠، ١١٢٢
الخشب ١٥	الجفرة ١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٣٩٩
هـ الخلل ٢٢٥	هـ الجلبان ٥٢٥
الخمر ٥٦، ٣٥٤، ٣٥٦، ٩٦٣، ١١٢٠،	الجنوب ١٤٥١
١١٢٢، ١٥٥٩	الجوز ٥٢٤
الخنزير ٥٦، ٥٥٥، ٦٤١	الحائط ١٦٦٠ هـ ٢٣٤
الخيل ٥٢١، ٦٩٦، ٧٠٢	هـ حب الجاورس ٥٣٥
الدابة والدواب ١٧٩، ١٩٣، ١٣٩٥،	هـ حب الرشاد ٥٢٦
١٥٧٩، ١٣٩٩	حبّ العصفور ٥٢٦
هـ الدجر ٥٢٥	الحبل ٣٨٥
الدخن ٥٢٥	الحجارة ١٥، ٨٦، ٨٨، ٢٠٧، ٣٨٥
الدراهم ٦٤٤، ٧٥٩، ٧٦٠، ١٤٠١،	الحديد ٥٢٨
١٤٧٦، ١٥٢٢، ١٥٢٤، ١٥٣٠ - ١٥٣٣،	هـ الحرّ ٥٢٥
٧٦٣، ٥٢٧ هـ ١٥٥٥	

الدم ٥٦ ، ٥٥٥ ، ٦٤١ ، ١٦٩٤	الزراع ٥٢٢
الدينار ٢٢٧ ، ٦١٧ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨ ،	الزيت ١٥٢٧ ، ١٥٢٠
٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٨٦٦ ، ٨٦٨ ، ١٥٢٢ ،	الزيتون ٥٢٣ ، ٥٢٤
١٥٢٤ ، ١٥٣٠ - ١٥٣٣ هـ ٥٢٧	الزينة ٥٦٦
الذباب ٢٠٢	السباع ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٧
الذرة ٥٢٥	السبت ٢٠٨ ، ٢٠٩
الذهب ٤٨٣ ، ٥٢٧ - ٥٢٩ ، ٧٥٨ ،	السرحان ٨١٠
٧٦١ ، ٧٦٨ ، ١٢٢٨ ، ١٥١٨ ، ١٥٢١ ،	السقاية ١٢٢٨
١٥٢٢ ، ١٥٣٣ ، ٧٧٣ هـ	السكر ١٥٢٠
الرجس ٥٥٥	السمن ١٥٢٠ ، ١٥٢٢
الرصاص ٥٢٨	السوس ٩٤٦
الرطب ٩٠٧ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩٤٣ ،	السوق ١٤٦١ هـ ١٤٦٩
١٦٢٣ ، ١٦٢٤ هـ ٩٠٨	السويق ٥٢٥
الرطل ١٥٢٧	الشجر ١٨٠ ، ١٥٠٧
الركاز ٥٣٢ ، ٥٣٣	شعبان ٤٣٦
رمضان ٨٠ ، ٨٣ ، ٣٤٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ،	الشعير ٥٢٥ ، ١٥١٨
٤٣٨ ، ٩٦٣	الشمال ١٤٥١
الرياح ٦٧ ، ١٤٤٧	الشمس ٦٧ ، ٨٧٢ - ٨٧٤ ، ٨٨٣ ،
الزاد ٥٣٥	٨٨٤ ، ٨٩٤ ، ٩٠١ ، ١٤٤٧ ، ١٤٥١
الزبرجد ٥٢٩	٨٨٦ هـ
الزيب ٩٠٦ هـ ٥٣١	

العامّة والعوام ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٤

٥٣٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ، ٩٧١ ، ٩٧١

١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١٣٢٩

هـ العدس ٥٢٥

العسل ١٥٢٠ ، ١٥٢٢

العصيدة ٥٢٥

العكس ٥٢٥

العمامة ١٦١٢

عمرة النبي ٢٨٦

العناق ١٣٩٦ ، ١٣٩٩

العنب ٥٢٢ - ٥٢٤ ، ٩٠٦ ، ٥٣١ هـ

العنز ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩

العير ٢١٢ ، ٢١٣

العين ٥٢٢

الغذاء ١٥٢٠

الغراس ٥٢٢ ، ٥٢٤

الغرب ٥٢٢

الغزال ١٣٩٦

الغنم ٥٢١ ، ٦٩١ ، ١٦٥٨ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢

١٦٦٢

شوال ٤٣٦

الشيء = الغنم

الشیطان ٨٧٤ ، ١٣١٥

الصاع ١٦٥٨ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢

الصحفة ٩٤٦

الصوّار ١٥

الصوف ١٥٠٤ ، ١٥٠٦

الصيد ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٥

١٣٩٧ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠

هـ الصيف ٥٢٥ ، ٥٢٦

الضبع ١٣٩٦ ، ١٣٩٩

الضفير = الحبل

الطاعون ١١٨١

الطائر ١٣٩٩ ، ١٤٠١

هـ الطيخ ٥٢٥

الطريق ٩٤٦ ، ٩٥٠

الطعام ٩١٢ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ١٥٣٣

الطيب ٥٣٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧

الظبي ١٣٩٨

اللوز ٥٢٤	الغرس = الخيل
هـ الماش ٥٢٥	الفضة = الورق
الماشية ٥٢١ ، ٥٣٠ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٦ ،	الفضيخ ١٢٢٠
١٥٠٨ ، ١٥١٥ ، ١٥١٧ ، ١٦٣٧ ،	الفَلَاك ٦٦
١٦٦٠	هـ الفول ٥٢٥
المتاع ١٥٠٦	هـ قصب السكر ٥٢٥
المخرف = الحائط	القطاني والقطنية ٥٢٥
المُدَّ ١٥٢٧	القفازان ١٦١٢
المِرْط ٧٧٥	القمر ٦٧ ، ١٤٤٧
المركب ٤٣٥	القوت ٥٢٥ ، ١٥٢٠
المِسْطَح ١١٧٤	الكبش ١٣٩٦ ، ١٣٩٩
المشرق ٣٦٤ ، ٣٧٠ ، ٤٩٧	الكرَم = العنب
المطالع ٦٧	الكُسْبَرَة ٥٢٦
المعدن ١٥٣٣	هـ الكنز ٥٣٣
المغرب والمغرب ٦٧ ، ٣٦٤	اللبَن ١٥٠٤ ، ١٥١٧ ، ١٦٦١ ،
المنبر ٧٣٨	١٦٦٤
المهراس ١١٢٠	لسان العرب ١٢٧ - ١٧٨ ، ٢٠٣ -
الميتة ٥٦ ، ٥٥٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٣	٢٠٦ ، ١٤٧٨ هـ ٤٣٣
النبات ٥٢٦	لسان العجم ١٤٨ ، ١٥١
النجم والنجوم ٦٦ ، ٦٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ،	هـ اللوياء ٥٢٥
١٤٤٧ - ١٤٥١	

الهلال ١٦٩٢	النحاس ٥٢٨
الهوام ٩٥٠	النخل ٤٨٥ ، ٥٢٢ - ٥٢٤ ، ١٥٠٤ ،
الودك ٦٥٨	١٥٠٦ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٥ - ١٥١٧
الورق ٤٨٣ ، ٥٢٧ - ٥٢٩ ، ٧٥٨	٩٠٨ ، ٥٣١ هـ
٧٦٨ ، ١٢٢٨ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٣٣	النعم ١١٧ - ١١٩ ، ١٣٩٤ ، ١٤٠٠ ،
٧٧٣ هـ	١٦٣٥
الياقوت ٥٢٩	النقد ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٩٠٨ هـ
اليربوع ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩	

٦ - فهرس المفردات المفسرة في الكتاب وشرحه

أ ب ب	« الأبُّ » ١٧٨٧	ح س ر	« محسور » ١٠٩ ، ١٣٧٩ ،
أ خ ي	« يتأخى » ١٤٤٦		١٣٨٠
أ ر ز	« الأرز » ٥٢٥	ح ص ن	« الإحصان » ٣٩٢
أ س ب ش	« الأسبيوش » ٥٢٥	ح و ط	« تُحيط » ١١٠٢
أ ل ي	« الإيلاء » ١٧١٣	خ ب ر	« المخابرة » ١٢٢٥
أ ن ف	« مؤتَنَف » ١٧٥١		« خَابِرٌ » ١٤٦١
أ ه ل	« الاستهال » ١١٩٣	خ ر ج	« خرج في هذه الأصناف » و
أ و ل	« متأوَّل » ٨٦١		« أخرج الجناية » ١٥١٩ ،
ب ح ب ح	« بِمَجَبَّةُ الجنة » ١٣١٥		١٥٤٦
ب ي ع	« البيع » ٨٦٦	خ ر ص	« الخرص » ٩٠٨
ث ف أ	« الثفاء » ٥٢٦	خ ز ر	« خَزَر البصر » ١٠٩
ج م ل	« أَجْمَلُوا في الطلب » ٣٠٦	خ م س	« الخموسة » و « تُخَمَسُ »
	« يَجْمَلُون منها الودك » ٦٥٨		٢٣٤
ح ب و	« يَحْتَبِي » ٩٤٦	خ ي ر	« جَمَلًا خِيَارًا » ١٦٠٦
ح ر ف	« تَحَرَّف فيه » « احترف »	د خ ر	« داخرين » ١٢٣٤
	١٥٠٨	د خ ل	« دخل » متعد بالحرف وبنفسه
ح س ب	« أَحْسَبُ » ١٤٢٨		٩٢٠

ش ط ر « الشطر » ١٣٧٩، ١٠٩،

١٣٨٠

ش غ ر « الشغار » ٩٣٩

ش م ل « يشتمل الصماء » و « يشتمل

على الصماء » ٩٤٦

ص د ر « تصدُر الحائض » ١٢١٦

ص ر ر « المصرة » ١٦٥٨
ص ر ي

ص م م « يشتمل الصماء » ٩٤٦

ص و ب ج « الصوبج » ١١٧٤

ط ع م « الطعمة » ٩٤٩

ظ ن ن « الظنة » و « الظنن »

١٠٨٤، ١٠٤٢

ع ر س « يعرس على ظهر الطريق »

٩٤٦

ع ر ي « يُعرى » ١٤٠٤

« العرية » ٩٠٨

ع س ن ب « العسيب » ١٠٩

ع س ر « العسير » ١٠٩

د خ ن « الدخن » ٥٢٥

د ف ف « دفت الدافة » ٦٥٨

ر ب ع « رباعياً » ١٦٠٦

ر غ ب « ترغبت عنه » و « الترغب »

٨٦١

ر ف ق « مرفق » ٨١٤

ر ك ز « الركاز » ٥٣٣

ز و ل « تزايل حاله » ١٧٢٥

س ح ر « مسحور » ١٣٧٩، ١٠٩،

١٣٨٠

س ط ح « المسطح » ١١٧٤

س ف ل « المتسفة » ١٧٨٧

س ل ت « السلت » ٥٢٥

س ل ف « سلف » ٩١٦

س ل ك « يسلكوه سبيل السنة »

٥٩٤

س م ن « السمّن » ١٥٢٠

ش ر ك « شرك » ١٢٦٥، ١٠٠١

ع س ل « العُسَيْلَةُ » ٤٤٤	ق ب ل « الإقبال » ٢٣٤
ع ص ف ر « العَصْفَر » ٥٢٦	ق د م « القُدُوم » ١٢١٤
ع ظ م « العُظْم » ٩٨٩	ق ر أ « القرآن » ٣٥
ع ق ل « عَقِلَ التقوى منهم » ١٩٣	« الأقرء » و « القروء »
	١٦٨٤ - ١٧٠٠
ع ل س « العَلَسُ » ٥٢٥	ق ر ن « القرآن » ٣٥
ع م د « عَمَدَ خلافتها » ٥٩٩	« يَقْرُن بين التمرتين »
ع ن ق « العَنَاق » ١٣٩٦	٩٤٦
غ ر ب « الغَرْب » ٥٢٢	ق ر و « الأقرء » و « القروء »
غ ر س « الغِرَاس » ٥٢٢	١٦٨٤ - ١٧٠٠
غ ر م « يَغْرَم » ١٥٤٣	ق ر ي « القرَى » ١٦٩٤
غ ز و « غَزَى معه جماعة » ٩٨٨	ق ض ي « قضى به » و « قضاء » و
	« قضى عليه » ١٦٢٩، ١٦٣٧
غ ل س « الغَلَس » ٧٧٥	ق ط ن « القَطَانِي » و « القطنية »
غ ل ل « يُغْلِلُ » ١١٠٢	٥٢٥
ف د ح « يَفْدَح » و « يُفْدَحُ » ١٥٥٥، ١٥٥٤	ق و م « أقيم » ١٤٦١
ف ر ي « الفِرَى » ١٠٩٠	ك س ب ر « الكسبرة » ٥٢٦
ف ض خ « الفُضِيخ » ١١٢٠	ل ب ب « لَبَب » ٧٥٢
ف ي أ « الفَيِّئَةُ » ١٧١٨	ل ب ن « اللَّبِن » ٨١٢
	م ر ط « المرط » ٧٧٥

ن ك ل « نَكَلَ » ١٣٦٣
 ن ه م « النَّهَمَ » ٩٤٩
 ه د ب « هُدْبَةُ الثَّوبِ » ٤٤٦
 ه د ر « يَهْدُرُ » ١٥٦٣
 ه ر س « المهراس » ١١٢٠
 و ج ب « الوجوب » ١٦٢٦
 و ج ه « وَجَّهَ بِهِ » ٥٥٧
 و ش ج « الوشايح » ٢٣٥
 و د ك « الْوَدَكُ » ٦٥٨
 و ه م « أَوْهَمَ بَعْضُ النَّاسِ »
 ٧٠٦
 ي س ر « يَيْسُرُ » ١٤٦٣

م س ع « الْمِسْعُ » ١٠٩
 ن ب ت « نَبَّتَ » ٥٢٥
 ن ت ج « النَّتَاجُ » ١٥١٥
 ن ذ ر « النَّذَارَةُ » ٣٥
 ن س أ « النَّسِيَّةُ » ٤٨٣
 ن س خ « نَسَخَ » ٣٦١
 ن س ع « النَّسْعُ » ١٠٩
 ن ض ر « نَضَرَ » ١١٠٢
 ن ظ ر « خَيْرُ النَّظَرَيْنِ » ١٢٣٤
 ن ع س « النَّعُوسُ » ١٠٩
 ن ف ل « مُنْتَفِلَ » و « مُتَنَفَّلَ »
 ٩٦٨

٧ - فهرس الفوائد اللغوية

المستنبطة من الرسالة (*)

١	حذف «أن» المصدرية قبل المضارع	٧	حذف	نون المثني المضاف إلى الضمير
	١٦٨ ، ٧٣١ ، ١٧٣٢			مع إقحام حرف الجر بينهما
٢	» اللام في جواب «لو» ٢٣٥ ،	٨	»	١٦١٦ ، ٦٤٠
	٦٤٧			المبتدأ وإبقاء الخبر ٧٧٦ ،
٣	» الموصول وإبقاء الصلة ٢٩١ ،	٩	»	٧٨٩ ، ١٥٣٤ ، ١٨٠٢
	٩٦٨			المفعول به ٨٥٠ ، ١١٢٦ ،
٤	» الموصوف وإبقاء الصفة	١٠	»	١٣١١
	٧٩٨ ، ٣٠٨			اسم «كان» للعلم به ٩٢٢
٥	» المضاف وإبقاء المضاف إليه	١١	»	خبر «كان» للعلم به ١١٨٩
	٧٧٦			»
٦	» الفاعل للعلم به ١٣١١ ، ٥٥٧ ،	١٢	»	» كان » ومعمولها على
	١٦٤٢			إرادتها ١٥١٢

(*) الشافعي لغته حجة ، لفصاحته وعلمه بالعربية ، وأنه لم يدخل على كلامه لكنة ، ولم يحفظ عليه خطأ أو لحن . وأصل الربيع من هذا الكتاب « كتاب الرسالة » أصل صحيح ثابت ، غاية في الدقة والصحة . فما وجدناه فيه مما شذ عن القواعد المعروفة في العربية ، أو كان على لغة من لغات العرب ، لم نحمله على الخطأ ، بل جعلناه شاهداً لما استعمل فيه ، وحجة في صحته ، واستنبطنا من ذلك بعض المسائل ، ولعله فاتنا منه غيرها . ولم نجد بنا حاجة إلى تكلف ترتيبها على الأبواب أو حروف المعجم ، لقلة عددها ، وإمكان رجوع القارئ إليها في الوقت القصير ، واجتهدنا في تصنيف أنواعها المتماثلة والمتقاربة .

- | | |
|--|---|
| <p>٢٠ نصب المفعول بفعل محذوف
٩٦٤</p> <p>٢١ التذكير والتأنيث في العدد ٧٤</p> <p>٢٢ تذكير الفعل مع المؤنث المجازي
٧٣٦</p> <p>٢٣ إعادة الضمير مؤنثاً على إرادة المعنى
١٦٣٩ ، ١٦٥٩</p> <p>٢٤ إعادة الضمير مذكراً على إرادة المعنى
١٦٦١</p> <p>٢٥ تأنيث الضمير العائد إلى المضاف
إذا كان المضاف إليه مؤنثاً ١٧٧٩ ،
١٧٨٤</p> <p>٢٦ « الطريق » مما يذكر ويؤنث
واستعمال الشافعي الوجهين
في جملة واحدة ٩٥٠</p> <p>٢٧ قلب فاء الافتعال حرف لين ،
بدلاً من قلبها تاء ٩٥ ، ٥٦٩ ،
٥٧٤ ، ٦٦٢ ، ١٢٧٥ ،
١٣٣٣</p> | <p>١٣ حذف الفعل لدلالة الفاعل والسياق
١٥٦٥</p> <p>١٤ « جواب الشرط للعلم به ١٢٢٧ ،
١٢٤٨ ، ١٣١٢ وقد كتبنا
في التعليق في الموضع الأول
أنه من حذف خبر « لم يكن »
وهو خطأ</p> <p>١٥ « النون في الأفعال الخمسة من
غير ناصب ولا جازم ١٦٨٦ ،
١٨٠٨</p> <p>١٦ « همزة الاستفهام على إرادتها
٩٦٨ ، ١٢٣٤ ، ١٣٢٧ ،
١٣٥٩ ، ١٣٦٨ ، ١٤٠٨ ،
١٦١٣ ، ١٦٦٥ ، ١٧٦٥</p> <p>١٧ « أن مع جعل الجملة خبراً
في تأويل مصدر ١٥٤٣</p> <p>١٨ تسهيل همزة أو حذفها ٤٨٣ ،
٧٣٧ ، ٧٦٣ ، ٩٠٧ ، ١٠٠١ ،
١٦٩٠</p> <p>١٩ النصب على نزع الخافض
٦٠١</p> |
|--|---|

٣٨ جعل اسم « كان » ضمير الشأن

والجملة بعدها خبر ٥٤٨

٣٩ نصب معمولي « أن » ١٢٤٩، ٩٣٧

٤٠ تعدية الفعل بالتضعيف والحرف معا

أو بأحدهما ٦٣٤، ١٥١٩، ١٥٤٦

٤١ ذكر الفعل المجزوم على صورة المرفوع

٧١٢، ٧٥٥، ٨٥٨، ٨٧٣، ٨٧٦،

٨٨٨، ٨٩٤، ٩١١، ٩٢٥، ٩٥٢،

٩٨٢، ٩٨٦، ١٠٩٠، ١١٦٤،

١٢٧١، ١٦٠٠، ١٦٤٢

٤٢ إسناد الفعل إلى المثنى أو الجمع مع

وجود ضميره مظهراً ٧٧٥

٤٣ الفصل بين الموصوف والصفة بجملة

٧٠٦

٤٤ إثبات الياء في المنقوص النكرة

رفعاً وجراً ٨١٥، ١١٣٧، ١١٤٦،

١١٨٨، ١٣٥٧، ١٥٤٤، ١٥٩٧

٤٥ إنابة الجارّ والجورر مناب الفاعل مع

ذكر المفعول منصوباً ١٤٨٧،

١٤٨٨، ١٥٢٢، ١٨٠٧، ١٨١٤

٤٦ إنابة بعض الحروف مناب بعض

٩٨٣، ١١٩٠، ١٤٩٤، ١٦٣٧، ١٦٨١

٢٨ كتابة المنصوب بدون الألف على لغة

ربيعة بالوقف عليه كالوقف على المرفوع

١٩٨، ٢٤٣، ٦٩١، ١٢١٨،

١٢٣٨، ١٢٤١، ١٢٤٧، ١٣٩١،

١٤٦٦، ١٥٩١، ١٧٤٧، ١٧٧٢،

١٧٩٩

٢٩ « أبو فلان » استعمالها بالواو

في النصب والجر ٢٩٥

٣٠ « أَيْتُ » رسمها بالتاء ٨٤٢

٣١ « نِعْمَةٌ » رسمها بالهاء ٨٤٥

٣٢ استعمال « نَعَمْ » بواو العطف

١٥٨٨

٣٣ استعمال اسم التفضيل غير مراد به

التفضيل ١٠٢٠

٣٤ استعمال المصدر في معنى اسم المفعول

١٧٧

٣٥ استعمال الفاعل في معنى اسم المفعول

١٦٣٧

٣٦ استعمال « إذا » ظرفية غير متضمنة

معنى الشرط ١١١٥

٣٧ نصب اسم « كان » المؤخر بعد الجار

والجورر ٣٠٧، ٣٤٥، ٤٤٠،

٤٨٥، ١٤٩٤

وكتابتها بالياء « إِمَّا لِي » ١٢١٦	٤٧ استعمال الواو بمعنى الفاء ١٣١١، ١٥٦٦
٥٣ « هُوَ لَاء » استعمالها مقصورة وكتابتها	٤٨ زيادة بعض الحروف ٩٤٦، ١٠٠٣
بالياء « هُوَ لَالِي » ١٦٨٧	١١٩٣
٥٤ « الْإِيْلَاء » استعماله مقصوراً وكتابتها	٤٩ التكرار للتأكيد ١٤٥٤، ١٦٢٤
بالياء « الْإِيْلِي » ١٧٣٥، ١٧٣٧،	٥٠ تكرار كلمة « كل » للتأكيد ٩٩٥
١٧٣٩، ١٧٥١	٥١ جمع « مفتي » على « مفتيين » ٧٦٢
	٥٢ إمالة « لا » في قولهم « إِمَّا لَا »

٨ - فهرس مواضيع الكتاب ومسائله

في الأصول والحديث والفقہ على حروف المعجم وهو الفهرس العلمی

- * الأب : هل يملك مال ابنه؟ ١٢٩٧-١٢٩٠
- * الاجتهاد والتقليد: ذم التقليد ١٣٦ هـ ٣٢٨
 ذم من يقول في العلم عن غير معرفة ١٣١ -
 ١٣٦ ، ١٧٨ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤
 غير العالم يسعه الاتباع ولا يسعه القياس ١٤٧٦ -
 ١٤٧٩
 لا يوسع لأحد يعلم سنة لرسول الله أن يخالفها
 ٥٣٩ - ٥٤١ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٦٧
 وانظر مادة « الحديث »
 الاجتهاد بمعنى الاستنباط = القياس
 اجتهاد الحاكم = أولو الأمر
- * الإجماع: حجية الإجماع ١١٠٢ ، ١١٠٥ ،
 ١٣٠٩ - ١٣٢٠
 لا يجمع العلماء على خلاف السنة ٨٨١ ، ١٣٠٧ ،
 ١٣١٢
 الاحتياط في ادعاء الإجماع ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ،
 ١٥٥٩
 القول بالإجماع والقياس ضرورة لا يصار إليها إلا عند
 عدم وجود الخبر ، كالتييم لا يصار إليه إلا عند
 الإيعاز من الماء ١٨١٢ - ١٨٢١
 إجماع أهل المدينة ليس بحجة ١٥٥٦ - ١٥٥٩
- * الاختلاف: اختلاف منه محرم وغير محرم
 ١٦٧١ - ١٦٨٠
 قل ما اختلفوا في شيء إلا وجد فيه دليل على
 الصواب ، وأمثلة ذلك ١٦٨٢ - ١٨٠٤
- * الاستحسان: بطلانه وأنه لا يجوز القول به
 ١٤٥٦ ، ٧٠ - ١٤٦٨
- * الأشربة: تحريم الخمر ٣٥٣ - ٣٥٨ ،
 ١١٢٠ - ١١٢٤
- * الأطعمة: محرمات الطعام ٥٥٥ - ٥٦٢ ،
 ٦٤١ - ٦٤٣ ، ٦٤٧
 مأمور به من أدب الطعام ٩٤٦ ، ٩٤٩ ،
 ٩٥٥ ، ٩٥٦
- * الأمراء = أولو الأمر
- * أهل الكتاب: كفرهم وتبديلهم ١٠ - ١٤
- * أولو الأمر والأمراء والولاة والقضاة
 والحكام والمفتون:
- أولو الأمر ومن هم وما يجب من طاعتهم ٢٥٩ -
 ٢٦٦
 الخلافة ١١٥٥
 إجماع المسلمين على أن يكون الإمام واحداً والقاضي
 واحداً والأمير واحداً ١١٥٤
 الولاة الذين بعثهم رسول الله وقيام الحجة على
 الناس بهم ١١٢٧ - ١١٥٣
 قضاء القاضي ١١٥٦ - ١١٥٩
 الحجج التي يحكم بها الحاكم ١٣٦٢ - ١٣٧٦ ،
 ١٨٢١

ثبت الحاكم بطلب زيادة الشهود ١١٩١
اجتهاد الحاكم وإصابته وخطؤه ١٤٠٨-١٤٢٨
هـ الواجب على الحكام والمفتين الحكم بالظاهر
من الأدلة ، وليس لهم أن يحدثوا أحكاما لا ترجع
إلى الكتاب أو السنة أو الاجماع ، إما نصا وإما
اجتهاداً ٤٣٣

* الإيلاء بحكمه ، وهل هو طلاق ، أو يوقف المولى
عند انقضاء الأربعة الأشهر ؟ وترجيح الشافعى
ذلك ١٧١٣ - ١٧٥١

* البيان : درجات البيان فى القرآن ٥٣ - ٧٢
البيان الأول ، وهو الذى لا يحتاج إلى بيان ٧٣ -
٨٣

البيان الثانى ، وهو ما فى بعضه إجمال بينته السنة
٨٤ - ٩١

البيان الثالث ، وهو المجمال الذى بينته السنة
٩٢ - ٩٥

البيان الرابع ، وهو الذى لم ينص عليه فى القرآن
وبين فى السنة ٩٦ - ١٠٣

البيان الخامس ، وهو ما لم ينص عليه ويؤخذ
بالتقاس ١٠٤ - ١٢٥

البيان بالعموم والخصوص = العام والخاص
البيان بمحذف المضاف ٢٠٨ - ٢١٣
البيان من وجوه ، ولا يختلف إلا عند من يقصر
علمه ٤٢٠

* البيوع : بعض أحكام تتعلق بها ٤٨١ - ٤٨٥ ،
٦٤٤ - ٧٤٧ ، ٦٥٠ ، ٦٥١

تحريم ربا الفضل ٧٥٨ - ٧٦٢ ، ١٢٢٨
تحريم ربا النسيئة والجمع بين حديثه وأحاديث ربا
الفضل ٧٦٣ - ٧٧٣

الربويات وما يقاس عليها ١٥١٨ - ١٥٣٥
النهى عن الزابنة والترخيص فى العرايا ٩٠٦ -
٩١١ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ١٦٢٢ - ١٦٢٦

النهى عن المخابرة ١٢٢٥ ، ١٢٢٦
السلف والنهى عن بيع ما ليس عنده ٩١٢ -
٩٢٥

خيار البيع ، وبيع الرجل على بيع أخيه ، والبيع
فيمن يزيد ٨٦٣ - ٨٧١

شراء الحيوان بالصفة إلى أجل واستسلاف
الحيوان ١٦٠٠ - ١٦٠٦

الخراج بالضمان ١٢٣٢ ، ١٢٣٩ ، ١٥٠٣ -
١٥١٧ ، ١٦٥٨ - ١٦٦٤

مايرد بالعيب وما لا يرد ١٥٠٣ - ١٥١٧ ،
١٦٥٨ - ١٦٦٤

* التابعون : مراسيل التابعين ١٢٦٤ - ١٣٠٨
لا يلزم الأخذ بأقوال التابعين ١٢٥٤

* التقليد : = الاجتهاد والتقليد

* الجزية : أخذ الجزية من المجوس ١١٨٢ - ١١٨٦

* الجنائز : الصلاة على الجنائز ودفنها ٩٩٥ -
٩٩٧

* الجهاد : فرض الجهاد ٩٧٣ - ٩٩٧

نزول سورة براءة ١١٣٤

وجوب ثبات الواحد للثنين ، ونسخ وجوب
ثبات الواحد للعشرة ٣٧١ - ٣٧٤

النهى عن قتل النساء والولدان فى الحرب ، وما
عفى عنه من ذلك فى البيات ٨٢٣ - ٨٣٧

الغنائم وتفسير ذى القربى ٢٢٨ - ٢٣٢ ، ٢٣٥
إعطاء السلب للقاتل ٢٣٣ - ٢٣٥

* الحج : بعض أحكامه ٥٣٥ ، ١١٣٢ -
١١٣٦ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧

* الحدود والقصاص والديات :

حد السرقة ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥ ،
٦١٦ ، ٦٤٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠

لا حجة في أحد خالف قوله السنة ١٧١٢
ليس في أحد حجة مع النبي ١٦٠٣ - ١٦٠١
لا توجد سنة ثابتة خالفها الناس كلهم ١٣٠٦ ،
١٣٠٧ ، ١٣١٢
يجب القول بالحديث على عمومته ، حتى يرد ما يخصه
٨١٨ ، ٨٢١ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٩٢٣
يجب حمل الحديث على ظاهره ، حتى تأتي دلالة
على إرادة غيره ٥٩١ ، ٨٨٢ ، ٩٢٣
الحديث ينحصر الكتاب ٢١٤ - ٢٣٥ ، ٤٦٦ -
٤٨٥ ، ١٦١٠ - ١٦٢١
الحديث بين النسخ والمنسوخ من الكتاب =
النسخ
لا يخالف حديث كتاب الله أبداً ٢٧٨ - ٢٨١ ،
٢٨٦ - ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٤١٩ ، ٤٥٧ ،
٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥٣٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ،
٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ،
٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤
كل الأحاديث متفقة ، وما كان ظاهره التعارض
أمكن الجمع بينه ٥٧٤ - ٥٩٠ ، ٧١٠ -
٩٢٥ ، ١١٠٢
في الحديث ناسخ ومنسوخ كالقرآن = النسخ
وجوب تبليغ الحديث ١١٠٢ ، ١٣١٤
الوعيد في الكذب على رسول الله ١٠٨٩ -
١١٠٠
شروط صحة الحديث والحجة في تثبيت خبر الواحد
٦٣٠ ، ٩٩٨ - ١٢٦١
شرط الحفظ في الراوي ، والاحتراز من غلط
الرواة ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٤٤ - ١٠٤٨
الرواية بالمعنى ٧٤٤ ، ٧٥٧ ، ١٠٠١ ،
١٠١٣ - ١٠١٥ ، ١٠٣٦ - ١٠٤٢
قبول حديث المدلس إذا صرح بالتحديث ١٠٢٨ -
١٠٣٥
زيادة التوثق في الرواية بطلب إسناد آخر
١١٧٨ - ١٢٠٠

حد الزنا ٢٢٥ - ٢٢٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٥ -
٣٩٢ ، ٦١٦ ، ٦٤٩ ، ٦٨٢ ، ٦٩٥ ،
١١٢٥ ، ١١٢٦
القذف ٤٢١ ، ٤٢٢
اللعان ٤٢٣ - ٤٣٣
من قتل له قتيل خير بين الدية والقود ١٢٣٤
ما يجب فيه الدية من القتل ٨٣٦ ، ٨٣٧
دية العمد ونحوه من الجنايات في مال الجاني ،
ودية الخطأ على العاقلة ١٥٣٦ - ١٥٦٧
توريث امرأة القتيل من دية ١١٧٢
في الجنين غرة ١١٧٤ - ١١٧٩ ، ١٦٤١ -
١٦٥٦
دية الأصابع ١١٦٠ - ١١٦٨
ما يجب في جراح العبد ١٥٦٨ - ١٥٩٩
* الحديث : جمع السنة وأنه لا يحيط بها فرد
واحد ، وأنه إذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على
السنن ١٣٩ - ١٤٢ ، ٢٣١٢
وجوب العمل بالحديث وجوب طاعة الرسول ،
وأنها من طاعة الله ، وأن الحديث بيان
الكتاب ٥٧ ، ٥٨ ، ٩٦ - ١٠٣ ،
١٢٩ ، ٢٣٦ ، ٣١٠ ، ٣٢٦ ، ٤١٨ -
٤٢٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ ، ٥٣٦ - ٥٤١ ،
٥٨٣ - ٥٨٥ ، ٥٩٤ - ٥٩٩ ، ٦٠٥ -
٦٢٣ ، ٦٤٥ - ٦٥٤ ، ١١٠٦ - ١٢٦١ ،
١٣٠٩ - ١٣١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦
الحديث الثابت لازم لجميع من عرفه ، لا يقويه
ولا يوهنه شيء غيره ٥٩٤ - ٥٩٩ ، ٩٠٤ ،
٩٠٥ ، ١١٠٦ - ١١٠٨ ، ١١١٤ -
١١١٩ ، ١١٢٨ - ١١٣١ ، ١١٦٤ -
١١٨٥ ، ١٢٠٠ ، ١٢١٤ - ١٢٦١ ،
١٣٠٩
الانكار على من رد الحديث الصحيح ١٢٢٠ -
١٢٢٢ ، ١٢٢٨ - ١٢٣٤ ، ١٣٠٨

- زكاة المعدن وزكاة الحصاد ١٥٣٣
- * السفر: النهي عن التعريس على ظهر الطريق
٩٤٦ - ٩٥٦
- * السلام: وجوب ردّ السلام ٩٩٦، ٩٩٧
- * السلف = البيوع
- * السنة = الحديث . الحكمة
- * الشافعي: يرجو أن لا يؤخذ عليه أنه خالف
حديثاً ثابتاً ٥٩٨
- ألف « الرسالة » وقد غاب عنه بعض كتبه ،
فكتب من حفظه ١١٨٤
- * الشهادات: عدالة الشهود ٧٠ ، ٧١ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١٠١٨ - ١٠٢٣ ، ١٠٢٩ ،
١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٢٩٧ ، ١٤٠٢ -
١٤٠٧
- نصاب الشهادة وأحوالها في القبول والردّ
١٠٠٧ - ١٠١٤ ، ١٠١٨ - ١٠٣٠ ،
١٠٣٦ - ١٠٤٤ ، ١٠٤٩ - ١٠٨٥ ،
١١٩١
- لا يجوز للحاكم أن يردّ شهادة عدل إلا بسبب
١٢٠٠
- * الصحابة : فضلهم ١٣١٥
- قل ما اختلفوا في شيء إلا وجد الدليل من
الكتاب أو السنة أو القياس على الصواب منه
١٦٨٢ - ١٨٠٤
- أقوالهم إذا اختلفوا نصير منها إلى ماوافق
الكتاب أو السنة أو القياس ١٨٠٥ ، ١٨٠٦
- هل قول الصحابي حجة ؟ وإذا قال الواحد منهم قولاً
لم نجد له فيه مخالفاً هل يلزم الأخذ به ؟
١٨٠٧ - ١٨١١

- لا يجوز أن ينسب إلى رسول الله حديث إلا
ماورد مسموعاً ١٣٠٩ - ١٣١٢
- ما يخالف فيه الرواية الشهادة وما توافق ١٠٠٣ -
١٠٨٨
- الحديث المنقطع والمرسل ، وهل تقوم به حجة ؟
١٢٦٢ - ١٣٠٨
- مراسيل كبار التابعين ١٢٦٤ - ١٢٧٦
- مراسيل صغار التابعين ١٢٧٧ - ١٣٠٨
- كل حديث كتبه الشافعي منقطعاً فقد رواه متصلاً
أو مشهوراً ١١١٠ ، ١١٨٤
- أقوال الصحابة = الصحابة
- أقوال التابعين = التابعون
- هـ تحقيق حديث « إن الروح الأمين ألقى
في روعي » ٣٠٦
- هـ تحقيق حديث « لا وصية لوارث » ٤٠٢
- هـ تحقيق حديث « ليس لقاتل شيء » ٤٧٦
- * الحكم = أولو الأمر
- * الحكمة : يراد بها في القرآن السنة ٩٦ ،
٢٤٥ - ٢٥٧ ، ٣٠٥ - ٣٠٧
- * هـ أبو حنيفة بن سمالك بن الفضل الشهابي:
شيخ من شيوخ الشافعي : تحقيق ذلك ، وبيان
أن علماء الرجال أخطؤا معرفته ، فمنهم من لم
يذكره ، ومنهم من ذكره على الخطأ ١٢٣٤
- * الخصاص = العام والخاص
- * الخراج = البيوع
- * الديات = الحدود
- * الربا = البيوع
- * الزكاة : بعض أحكامها وما يجب فيه وما لا يجب
٥١٧ - ٥٣٤

* الصلاة : فرض الصلوات الخمس ، ونسخ

فرض قيام الليل ٣٣٥ - ٣٣٦

شروط وجوبها ومحتها ٣٤٦ - ٣٥٨

بعض أحكام مما بينته السنة في الصلاة ٤٩١ - ٥١٦

التشهد والروايات فيه ٧٢٧ - ٧٥٧

فضل التغليس بالفجر ، والجمع بين أحاديثه

وأحاديث الإسفار ٧٧٤ - ٨١٠

صلاة الإمام قاعداً لعذر ، وأنهم يصلون وراءه

قعوداً ونسخ ذلك ٦٩٦ - ٧٠٦

ه تحقيق أن ذلك لم ينسخ ، ووجوب صلاتهم

وراءه قعوداً ٧٠٦

صلاة الخوف = القبلة

نزول صلاة الخوف ، ونسخ تأخير الصلوات فيه

٦٧٤ - ٦٨١

صفة صلاة الخوف ، والجمع بين الروايات فيها

٧١٠ - ٧٣٦

النهي عن الركعتين بعد العصر ١٢٢٠ - ١٢٢٤

الأوقات المنهى عن التنفل فيها إنما هي فيما لا يلزم

من الصلاة وفي غير الطواف ٨٧٢ - ٩٠٥

* ه الصنابحي : تحقيق أن « الصنابح » غير

« عبد الله الصنابحي » وغير « أبي عبد الله

الصنابحي » ه ٨٧٤

* الصوم : وجوبه ٧٩ - ٨١ ، ٤٣٤ - ٤٣٨

قضاء الحائض والمسافر الصوم ٣٥١ ، ٣٥٢

القبلة للصائم ١١٠٩ - ١١١٢

الأيام التي نهى عن صومها ١١٢٧ - ١١٣١

* الصيد : فديته إذا صاده المحرم ٧٠ ، ٧١ ،

١١٧ - ١١٩ ، ١٣٩٤ - ١٤٠١

* الضحايا : النهي عن إمساك لحومها بعد ثلاث ،

ونسخه ٦٥٨ - ٦٧٣

ه تحقيق أنه ليس من باب النسخ ، وأنه فرض

لعله يدور معها وجوداً وعدمًا ه ٦٧٣

* الطاعون : النهي عن القدوم على أرض بها

الطاعون ١١٨٠ ، ١١٨١

* الطلاق : حل البتوة بعد إصابة زوج آخر

٤٤١ - ٤٤٧

الطلاق في الحيض ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ ه

* الطهارة : الوضوء ٨٤ - ٨٨ ، ٢٢٠ -

٢٢٢ ، ٤٤٨ - ٤٦٥ ، ٦٣٦ - ٦٤٠ ،

٦٤٧

المسح على الحفين لا يقاس عليه ١٦١٠ - ١٦١٨ ،

١٦٢١

ضعف الحديث الوارد في تقض الوضوء بالضحك

في الصلاة ١٢٩٩ - ١٣٠٥

النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء

الحاجة ، وما ورد في إباحة ذلك ، والجمع بين

المتعارضات فيه ٨١١ - ٨٢٢

الاستنجاء ٨٦ ، ٨٨

الحيض ٣٤٦ - ٣٥٠

الجنابة ٨٥ ، ٨٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٣ -

٤٦٥

غسل الجمعة ، وترجيح الشافعي أنه ليس بواجب

٨٣٨ - ٨٤٦

ه تحقيق أنه واجب مستقل ه ٨٤٦

* العام والخاص : ١٧٣ ، ١٧٩ - ٢٠٧ ،

٢١٤ ، ٢٣٥ ، ٤٢٥ - ٤٦٦ - ٤٨٥ ،

٥٥٨ ، ٦٢٤ - ٦٥٤

* العدد : الخلاف في « الأقرء » ، وترجيح الشافعي

أنها الأطهار ١٦٨٤ - ١٧٠٠

ه ترجيحنا أن « الأقرء » الحيض ، وتحقيق

ذلك ١٦٩٦ - ١٦٩٨

استبراء الأمة قبل الوطء ١٦٩٠ ، ١٦٩٩
عدة الحامل في الطلاق والوفاة ٥٤٢ — ٥٤٥
عدة الحامل المتوفى عنها ، والخلاف فيها وترجيح
أن عدتها وضع الحمل ١٧٠٣ — ١٧١٢
ماتمسك عنه المعتدة من الوفاة ٥٦٣ — ٥٦٨
اعتداد المتوفى عنها في بيت زوجها ١٢١٤ ،
١٢١٥

* العلم = الاجتهاد والتقليد

العلم بالقرآن ودرجات الناس فيه ٤٣ — ٤٦
جهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع
أو القياس ١٢٠ ، ٢٥٨ — ٢٦٨ ، ١٤٦٦ —
١٤٦٨

العلم وجهان : الإجماع والاختلاف ١٢٦

العلم علمان : علم العامة ، وهو العلوم من الدين
ضرورة ، وعلم الخاصة ، وهو ما عداها ٩٦١ —
٩٩٧ ، ١٢٥٦ — ١٢٦١ ، ١٣٠٦ —
١٣٠٨ ، ١٣٢٨ — ١٣٣٢ ، ١٦٧٤ ،
١٦٧٥

العالم لا يتوقى أحد أن يقول له حقا رآه ١٢٢٤
* الفصب : لا يجوز التقويم إلا لخبر بالسوق

١٤٦١ — ١٤٦٣

* الفرائض والوصايا: بعض أحكامها ٨٩ —

٩١ ، ٢١٤ — ٢١٩ ، ٣٩٣ — ٤١٥ ،
٤٦٦ — ٤٧٨

لا يرث المسلم الكافر ٤٧٢ ، ١٢٤٤

الخلاف في الرد على ذوى الأرحام ، وترجيح
الشافعى عدم الرد ١٧٥٢ — ١٧٧٢

الخلاف في ميراث الاخوة مع الجد ، وترجيح
الشافعى توريثهم ١٧٧٣ — ١٨٠٤

* الفرض = الواجب

* القبلة : وجوب استقبال عينها عند المعاينة ،

والتوجه شطرها إذا لم يعان ٦٣ — ٦٨ ،

١٠٤ — ١١٤ ، ١٣٣٦ — ١٣٤٩ ، ١٣٧٨ —

١٣٩٣ ، ١٤٢٣ — ١٤٢٨ ، ١٤٤٦ —

١٤٥٥

ترك الاستقبال في النافلة للراكب ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،

٤٩٥ ، ٤٩٦

ترك الاستقبال في صلاة الخوف ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،

٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨

نسخ استقبال بيت المقدس ٣٥٩ — ٣٦٥ ،

٦٠١ ، ٦٠٢ ، ١١١٣ — ١١١٩

* القرآن : وصفه وأنه رحمة وحجة ٤٠ — ٤٣ ،

٣٣٥

وجوب الاستكثار من علمه ، وأنه الدليل على

سبيل الهدى ٤٣ — ٥٢

القران كله بلسان العرب ١٢٧

الرد على من زعم أن في القران عريا وأعجميا

١٣١ — ١٧٨

هـ منع ترجمة القران ١٦٨

معنى إنزاله على سبعة أحرف ٧٥٢ — ٧٥٥

استدلال الشافعى ببعض الآيات في ذكرها محذوفا

منها حرف العطف في أولها ٦٤٣ ، ٩٧٤ ،

٩٧٥

البيان في القران = البيان . العام والخاص

* القصاص = الحدود

* القضاة = أولو الأمر

* القياس : معناه وبيان ٢٢٢ - ٢٢٥

٢٦٦ ، ٥٩٢ - ٥٩٩

الحجة للأخذ بالقياس وبيان صفته ١٣٢١ -

١٤٥٦

شروط العالم الذي يجوز له أن يقبس ١٤٦٥ -

١٤٧٩

ما يقاس عليه من الأخبار ، وكيف يقاس ١٤٨٠

١٤٩٥

أمثلة من القياس ١٤٩٦ - ١٦٠٦

ملا يقاس عليه من الأحكام ١٦٠٧ - ١٦٥٦

مثال يجمع ما يقاس عليه وملا يقاس ١٦٥٧ -

١٦٧٠

القول بالاجماع والقياس ضرورة لا يصار إليها
عند عدم وجود الخبر كالتيمة لا يصار إليه إلا عند

الاعواز من الماء ١٨١٢ - ١٨٢١

* الكتاب = القران

* لسان العرب : الواجب على كل مسلم أن يتعلم

منه ما بلغه جهده ، ثم ما ازداد من العلم به كان

خيراً له ١٦٧ ، ١٦٨

لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا ، ولا يذهب

منه على العرب شيء ، ويجب أن يؤخذ عنهم ١٣٨ ،

١٤٣ - ١٤٨

توسع العرب في لسانها وبيانها ١٧٣ - ١٧٧

* اللباس : بعض مانهى عنه من حالات في اللبس

٩٤٦ - ٩٤٨

* المجمل والمفسر : ٥٧ ، ٩٩ - ١٠١ ، ١٢٩ ،

٢٩٨ - ٣١٠ ، ٤٤٨ ، ٥٦٨

* محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم :

رحمة الناس به ، وعموم بعثته ، والثناء عليه

٢٥ - ٣٨ ، ١٥١ - ١٦٦

الصلاة عليه بصيغة بليغة من روائع الأدب ٣٩

وجوب طاعته = الحديث

* هـ الطالب بن حنطب : تحقيق أن هذا الاسم

لأكثر من واحد ، وأن أحدهم صحابي ٣٠٦

* المفتون = أولو الأمر

* المواريث = الفرائض

* موسى عليه السلام : موسى صاحب الخضر

هو نبي بنى إسرائيل ١٢١٨ ، ١٢١٩

* النسخ : الكتاب لا ينسخ إلا بالكتاب ،

والسنة لا تنسخ إلا بالسنة ، والسنة تبين الناسخ والمنسوخ

من الكتاب ٣١١ - ٣٤٥ ،

٦٠٤ - ٦١٦

نسخ السنة بالسنة ٥٧٢ - ٥٧٤

أمثلة من النسخ ٣٥٩ - ٤٢٠ ، ٦٠١ -

٦٠٣ ، ٦٥٥ - ٧٣٦ ، ١١١٣ - ١١١٩

* النص الذي لا يحتاج إلى بيان : ٥٦ ، ٩٨ ،

٢٩٨ - ٣٠٠ ، ٤٢١ - ٤٦٥

* النصيحة : وجوبها ١٧٠ - ١٧٢ ، ١١٠٢

* النفقات : نفقة الولد والوالد ١٤٩٧ -

١٥٠٢

تحريم الأصل ويبطل منه ماخالف النهي ٩٢٦ —

٩٤٤ ، ٩٥١ — ٩٦٠

النهي عن فعل متصل بما أصله مباح لا يقتضى

تحريم الأصل ٩٤٥ — ٩٦٠

* الواجب والفرض : فرض العين وفرض

الكفاية ٩٧١ — ٩٧٧

* الوثنيون : ١٥ — ٢٠

* الوصايا = الفرائض

* الولاية = أولو الأمر

* النكاح : محرمات النساء وحلالهن ٥٤٦ —

٥٥٤ ، ٦٢٧ — ٦٣٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ،

٩٣١ — ٩٤٢ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ١٤٢٩ —

١٤٤٣

النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ٨٤٧ —

٨٦٢

المرأة تبلغها وفاة زوجها والمعتدة إذا نكحها خطأ

١٦٦٥ — ١٦٧٠

لا يخلون رجل بامرأة ١٣١٥

* النهي وصفته : النهي عما أصله محرم يقتضى

خاتمة الطبع

بعون الله وحسن توفيقه تم طبع كتاب [الرسالة للإمام محمد بن
إدريس الشافعي رضي الله عنه] بشرح وتحقيق الأستاذ الجليل الشيخ
أحمد محمد شاكر القاضي الشرعي ما

رئيس التصحيح

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف

القاهرة في يوم الاثنين { ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٨ هـ }
{ أول يناير ١٩٤٠ م }

مدير المطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمارة

مؤلفات الشارح

- ١ - شرح الخراج ليحيى بن آدم
 - ٢ - نظام الطلاق في الإسلام
 - ٣ - شرح الترمذى جزء أول
» » » ثان (وباقية تحت الطبع)
 - ٤ - أوائل الشهور العربية وإثباتها بالحساب
 - ٥ - الجزء الثانى من كتاب الكامل للمبرد بتحقيق الشارح ، وأما
الثالث والرابع فهما تحت الطبع ، وأما الأول فهو بتحقيق الدكتور
زكى مبارك .
 - ٦ - شرح ألفية السيوطى فى المصطلح
 - ٧ - » مختصر علوم الحديث للحافظ ابن كثير
 - ٨ - كتاب لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ بتحقيق الشارح
-